ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري

الجزء الثانى

تحرير
د. عبلة عبد اللطيف

تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري

الجزء الثانى

© ٢٠٢٠ المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو حفظه في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية. كافة البيانات والمعلومات الواردة تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة في وقت إعدادها. والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات والبيانات الواردة في هذا الكتاب.

جميع الحقوق محفوظة.

شكر وعرفان

يتوجه المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالشكر والتقدير إلى مجموعة الخبراء في المجالات المختلفة الذين تعاونوا معه في إعداد التقارير، فبدون جهودهم هذا العمل لم يكن ليظهر بشكل مشرف، كما يتوجه مجلس إدارة المركز - رئيسا وأعضاء - وكذلك المدير التنفيذي بالشكر والتقدير إلى كل أسرة العمل بالمركز على التفاني في إتمام هذا العمل بالرغم من صعوبة المرحلة في ظل الإجراءات الاحترازية المرتبطة بفيروس كوفيد-١٩.

وأخيرا يتوجه المركز بالشكر والتقدير إلى الحكومة البريطانية.

Funded by UK Government

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)

رسالتنا

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح، تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

تميزنا يكمن في قيمنا

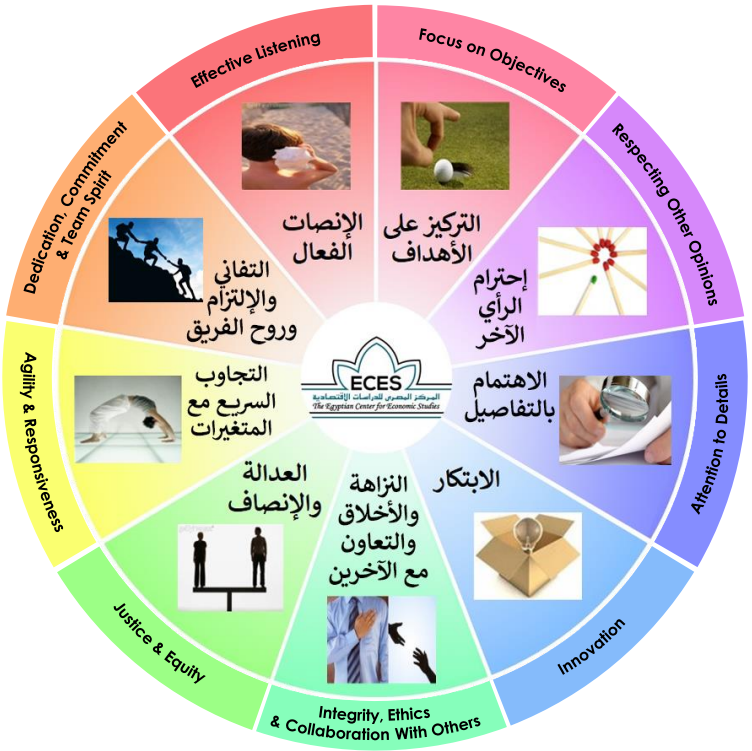

موقعنا الرسمي على شبكة الإنترنت eces.org.eg

صفحاتنا على شبكات التواصل الاجتماعي

فريق العمل المشارك في هذا الجزء

فريق البحوث

د. عبلة عبد اللطيف	المدير التنفيذي ومدير البحوث
د. سحر عبود	اقتصادي رئيسي
راما سعيد	اقتصادي أول
رشا سيف الدين	اقتصادي أول
محمد حسني	اقتصادي
سلمى بهاء	اقتصادي
أحمد داود	اقتصادي
مهند مهدي	باحث اقتصادي
رنا القناري	مساعد المدير التنفيذي

شارك في جمع وإعداد البيانات

خالد وحيد	رئيس إدارة التحليل الإحصائي
أحمد فتحي	مساعد بحوث
حسام خاطر	مساعد بحوث
محمد خاطر	مساعد بحوث
منى ضياء	صحفية اقتصادية
أمال نور الدين	رئيس قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات سابقا، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

التحرير والترجمة والإعداد الفني

ياسر سليم	مدير التحرير
فاطمة الزهراء علي	محررة/مترجمة أولى
عبد الرحمن ياسر	مراجعة وتدقيق لغوي
فريدة يحيى	طالبة تحت التدريب

وليد التركي	مدير الاتصالات الرقمية
إبراهيم الإمبابي	مسؤول نظم ومعلومات
محمد عبد الحكم	أخصائي اتصالات

المحتويات

	الأهداف والمنهجية	١٧
	الملخص التنفيذي	١٨
١	قطاع الزراعة	٣٠
٢	سوق العمل	٥٢
٣	قطاع النقل	٧٤
٤	الصناعات التحويلية: قطاع صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات	١٠٥
٥	الصناعات التحويلية: قطاع الصناعات الغذائية بالتركيز على منتجات الألبان	١١٦
٦	تجارة التجزئة	١٣٨
٧	قطاع المطاعم والكافيهات	١٥٤
٨	قطاع السينما	١٦٦
٩	الصناعات التحويلية: قطاع الصناعات الدوائية	١٧٨
١٠	المرأة المصرية	١٩٨
١١	القطاع الرياضي	٢٢٣
١٢	قطاع النفط	٢٣٨

الأشكال

١. قطاع الزراعة

١-١ نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي ٣٠
١-٢ نسبة المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر ٣٠
١-٣ تراجع مساهمة نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من تراجع مساهمته في التشغيل، ١٩٩١-٢٠١٨ ٣٠
١-٤ إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بالمليار دولار ٣١
١-٥ الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات المصرية بشكل عام ٣١
١-٦ اجمالي قيمة الواردات الزراعية المصرية بالمليار دولار ٣٢
١-٧ الواردات الزراعية كنسبة من إجمالي الورادات المصرية ٣٢
١-٨ الميزان التجاري الزراعي في مصر بالمليار دولار ٣٢
١-٩ التقسيم النسبي لقيمة الإنتاج الزراعي في مصر، ٢٠١٨ ٣٣
١-١٠ التوزيع النسبي لحجم الإنتاج النباتي في مصر، ٢٠١٨ ٣٣
١-١١ معدل نمو إنتاج مصر من مجموعات المحاصيل الرئيسية، ٢٠١٥ - ٢٠١٨ ٣٣
١-١٢ العجز التجاري من القمح والذرة بالمليون طن ٣٥
١-١٣ العجز التجاري من الأرز بالمليون طن ٣٥
١-١٤ الميزان التجاري للحبوب بالمليار دولار ٣٥
١-١٥ نسبة ما يتم إنفاقه من إجمالي حصيلة الصادرات على الواردات الزراعية، ٢٠١٧ ٣٦
١-١٦ الفاقد كنسبة من الإنتاج المحلي للمحاصيل الرئيسية ٣٧
١-١٧ حجم الحيازة الزراعية في مصر ٤٠
١-١٨ صافي العائد لأهم الحاصلات الحقلية الصيفية للفدان بالألف جنيه، ٢٠١٦/٢٠١٧ ٤٠
١-١٩ صافي العائد لأهم الحاصلات الحقلية الشتوية للفدان بالألف جنيه، ٢٠١٦/٢٠١٧ ٤٠
١-٢٠ متوسط رأس مال الجمعية الواحدة وفقا لكل نوع من الجمعيات بالألف جنيه، ٢٠١٧/٢٠١٨ ٤٠
١-٢١ أسعار الحبوب الاستراتيجية، ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ ٤١
١-٢٢ إجمالي قيمة الواردات الزراعية بالمليار دولار، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ ٤٢
١-٢٣ قيمة واردات الحبوب والقمح بالمليار دولار، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ ٤٢
١-٢٤ العجز التجاري في القمح بالمليار دولار ٤٢
١-٢٥ إجمالي العجز التجاري الزراعي بالمليار دولار ٤٢

٢. سوق العمل

٢-١ تطور معدلات البطالة والتشغيل خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩ ٥٢

الأشكال

٢-٢ هرم البطالة المقلوب في مصر ٥٤

٢-٣ التوزيع النسبي للمشتغلين والمتعطلين بحسب الحالة التعليمية خلال الربع الرابع (أكتوبر- ديسمبر) من ٢٠١٩ ٥٥

٢-٤ معدل البطالة طبقاً للمحافظة، ٢٠١٨ ٥٦

٢-٥ متوسط ساعات العمل ومتوسطات الأجور النقدية الأسبوعية بالقطاعات الاقتصادية لعام ٢٠١٨ ٥٧

٢-٦ معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل خلال العقود الثلاثة ١٩٩٠-٢٠١٩ ٥٩

٢-٧ معدلات التشغيل وفقاً للنوع والفئات العمرية خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من ٢٠١٩ ٥٩

٣. قطاع النقل

٣-١ هيكل قطاع النقل ٧٤

٣-٢ تطور أداء مصر في مؤشر الأداء اللوجيستي، ٢٠٠٧ - ٢٠١٨ ٧٥

٣-٣أ ترتيب مصر وبعض الدول في مؤشر الأداء اللوجيستي لعام ٢٠١٨ ٧٥

٣-٣ب أداء مصر في مؤشر التجارة عبر الحدود لعام ٢٠٢٠ ٧٦

٣-٤ مؤشر البنية التحتية للنقل لعام ٢٠١٩ ٧٦

٣-٥ تطور حجم التجارة البحرية العالمية، ٢٠٠٨- ٢٠١٨ ٧٧

٣-٦ تطور درجة مؤشر الاتصال بشبكة الشحن الدولية المنتظمة لمصر، ٢٠٠٦- ٢٠١٩ ٧٩

٣-٧ ترتيب مصر وبعض الدول المختارة في مؤشر الاتصال بشبكة الشحن الدولية المنتظمة لعام ٢٠١٩ ٧٩

٣-٨ متوسط الوقت المستغرق في الميناء لعام ٢٠١٨ في مصر وبعض الدول المختارة ٨٠

٣-٩ الأسطول البحري التجاري المصري عام ٢٠١٨ ٨٠

٣-١٠ تطور عدد المسافرين جوا عالميا، ٢٠٠٨- ٢٠١٨ ٨٢

٣-١١ تطور حركة الشحن الجوي للبضائع، ٢٠٠٨-٢٠١٨ ٨٢

٣-١٢ مؤشر الاتصال بشبكة النقل الجوي العالمية لعام ٢٠١٩ ٨٣

٣-١٣ تطور حصة مصر وبعض الدول من الشحن الجوي العالمي لعامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨ ٨٣

٣-١٤ تطور حصة مصر وبعض الدول من إجمالي النقل الجوي للركاب عالميا لعامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨ ٨٣

٣-١٥ تطور حصة مصر من الشحن الجوي لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل تطور حصة الإقليم من الشحن الجوي العالمي، ٢٠٠٨-٢٠١٨ ٨٤

٣-١٦ تطور حصة مصر من النقل الجوي الركاب لإقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وتطور نصيب الإقليم من النقل الجوي للركاب، ٢٠٠٨-٢٠١٨ ٨٤

٣-١٧ أداء مصر وبعض الدول المختارة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام ٢٠١٩ ٨٤

٣-١٨ تطور حركة المسافرين الدوليين على الخطوط الجوية، ٢٠١١-٢٠١٦ ٨٦

٣-١٩ تطور حركة المسافرين المحليين على الخطوط الجوية، ٢٠١١-٢٠١٦ ٨٦

الأشكال

م٣-١ تطور التجارة البحرية العالمية وفقا لنوع البضائع، ٢٠٠٨- ٢٠١٨ ١٠٢

م٣-٢ التوزيع النسبي للتجارة الدولية البحرية للدول النامية والمتقدمة وفقا لنوع البضائع عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨ ١٠٣

م٣-٣ التوزيع النسبي للتجارة البحرية العالمية وفقا للإقليم عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨ ١٠٣

٤. قطاع صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات (صناعات تكافح للبقاء)

٤-١ أنواع الصناعات التحويلية وفقا لتأثرها بالأزمة ١٠٥

م٤-١ نموذج لتحليل الأسواق التصديرية لمستلزمات إنتاج الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية ١١٣

٥. قطاع الصناعات الغذائية بالتركيز على منتجات الألبان (صناعات استفادت من الأزمة)

٥-١ الاستهلاك الفعلي/ إنفاق الأسر من إجمالي الإنفاق الكلي وفقا لبنود الإنفاق للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ ١١٦

٥-٢ النسب المئوية للمشتغلين في الصناعات التحويلية قطاعيا ١١٦

٥-٣ المساهمة القطاعية في صافي القيمة المضافة ١١٧

٥-٤ التوزيع النسبي للاستهلاك الفعلي للأسرة على مجموعة الطعام والشراب عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ ١١٨

٥-٥ الترابطات بين قطاع إنتاج الألبان والأنشطة الاقتصادية والقطاعات الصناعية الأخرى ١١٨

٥-٦ هيكل الصادرات من منتجات الصناعات الغذائية ١١٩

٥-٧ سلسلة القيمة في صناعة منتجات الألبان ١٢٠

٥-٨ أكبر عشر دول تستورد منها مصر أعلاف الحيوانات عام ٢٠١٩ ١٢٠

٥-٩ السعر العالمي للأعلاف، يناير ٢٠٠٦- مارس٢٠٢٠ ١٢٠

م٥-١ التوزيع الجغرافي للإنتاج المحلي من اللبن عام ٢٠١٦ ١٣٣

م٥-٢ تطور الأسعار العالمية للألبان المجففة منزوعة الدسم ١٣٤

م٥-٣ تطور الأسعار العالمية للألبان المجففة كاملة الدسم ١٣٤

م٥-٤ التوزيع الجغرافي لمنشآت منتجات الألبان ومناطق إنتاج الألبان في مصر ١٣٤

م٥-٥ نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة القصوى لإنتاج الجبن الأبيض في محافظات الجمهورية ١٣٥

م٥-٦ قنوات توزيع منتجات الألبان في مصر ١٣٥

م٥-٧ معدلات نمو حجم سوق منتجات الألبان في مصر وتوقعات معدلات نموه المستقبلية ١٣٦

م٥-٨ متوسط معدل نمو الصادرات المصرية من الأجبان، ٢٠١٦-٢٠١٩ ١٣٦

٦. تجارة تجزئة البقالة

٦-١ النسب المئوية لحصة الدول من الواردات المصرية من السلع الموجهة للاستهلاك ١٣٩

٦-٢ تطور القيمة الحقيقية لمبيعات البقالة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بالمليار جنيه بعد استبعاد أثر التضخم (سنة الأساس ٢٠١٠) ١٤٣

الأشكال

٦-٣ القيمة الحقيقية لمبيعات متاجر التجزئة، ٢٠١٠-٢٠١٣ (بالمليار جنيه) ١٤٤

٦-٤ معدل نمو القيم الحقيقية لمبيعات كل منفذ، ٢٠١١-٢٠١٣ (نسبة) ١٤٤

٦-٥ القيمة الحقيقية لمبيعات ومشتريات قطاع التجزئة، ٢٠١١-٢٠١٣ (بالمليار جنيه) ١٤٥

٦-٦ أعداد المشتغلين بقطاع التجزئة، ٢٠١١-٢٠١٣ (بالمليون) ١٤٥

٦-٧ تطور القيمة الحقيقية لمبيعات البقالة بعد استبعاد أثر التضخم (بالمليون جنيه مصري) سنة الأساس ٢٠١٠ ١٤٥

٦-٨ معدل التغير في أعداد منافذ بيع بقالة التجزئة، ٢٠١٤-٢٠١٧ ١٤٦

٧. قطاع المطاعم والكافيهات

٧-١ هيكل سوق الأغذية والمشروبات ١٥٤

٧-٢ نسبة عدد المنشآت طبقا لرأس المال المستثمر بالمطاعم والكافيهات ١٥٦

٧-٣ أعداد المشتغلين طبقا للحالة التعليمية ١٥٦

٧-٤ الزيادة السنوية في أعداد المطاعم والكافيهات، ٢٠١٠-٢٠١٣ ١٦١

٧-٥ الزيادة السنوية في أعداد المطاعم والكافيهات، ٢٠١٥-٢٠١٧ ١٦١

٨. صناعة السينما

٨-١ حجم إيرادات السينما على مستوى بعض دول العالم في ٢٠١٩ ١٦٨

٨-٢ مقارنة بين نصيب الفرد من إيرادات السينما في ٢٠١٩ ١٦٨

٨-٣ عدد شاشات العرض في بعض دول العالم ١٦٨

٨-٤ تطور عدد الأفلام المنتجة في مصر ١٦٩

٨-٥ تطور عدد دور وشاشات العرض في مصر ١٦٩

٨-٦ عدد تذاكر الأفلام العربية والأجنبية المباعة سنويا، ٢٠١٥-٢٠١٩ ١٧٠

٨-٧ سلسلة القيمة لصناعة السينما ١٧١

٩. قطاع الصناعات الدوائية "صناعة استفادت من الأزمة"

٩-١ الحصة السوقية لأكبر عشر شركات لإنتاج الأدوية على مستوى العالم في نوفمبر ٢٠١٩ ١٧٩

٩-٢ سلسلة القيمة للمنتجات الدوائية ١٨٠

٩-٣ نصيب الدول من إجمالي منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث حجم مبيعات السوق الدوائية، ٢٠١٩ ١٨١

٩-٤ الهيكل التنظيمي السابق والحالي لإدارة عملية صناعة الدواء في مصر ١٨٢

٩-٥ الهيكل القطاعي للصناعات الدوائية في مصر في ٢٠١٨ ١٨٤

٩-٦ الوزن النسبي لمبيعات أعلى ١٠ شركات أدوية في مصر في الربع الأول من ٢٠٢٠ ١٨٤

الأشكال

٩-٧ الشركات العشرة الأولى في إنتاج الأدوية المثيلة في مصر وفقاً للحصة السوقية في ٢٠١٧ ١٨٥

٩-٨ تطور القيم الحقيقية لمبيعات المنتجات الدوائية ومعدلات نموها في مصر ، ٢٠١١-٢٠١٩ ١٨٧

٩-٩ تطور صادرات وواردات مصر من المنتجات الدوائية، ٢٠٠٧-٢٠١٩ ١٨٨

١٠. المرأة المصرية

١٠-١ تطور معدل البطالة وفقا للنوع، ١٩٧٧-٢٠١٨ ١٩٩

١٠-٢ نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%) ٢٠٠

١٠-٣ هيكل سوق العمل للإناث في مصر ٢٠٠

١٠-٤ تطور معدل التشغيل للأفراد ١٥ سنة فأكثر وفقاً للنوع، ٢٠١٣-٢٠١٨ ٢٠١

١٠-٥ تصنيف قوة عمل الإناث وفقا للحالة المهنية عام ٢٠١٨ (%) ٢٠٥

١٠-٦ تصنيف قوة عمل الإناث وفقا للحالة المهنية عام ٢٠١٩ (%) ٢٠٥

١٠-٧ تصنيف قوة عمل الإناث في الحضر وفقا للحالة العملية عام ٢٠١٩ (%) ٢٠٥

١٠-٨ تصنيف قوة عمل الإناث في الريف وفقا للحالة العملية عام ٢٠١٩ (%) ٢٠٥

١٠-٩ توزيع المتعطلات وفقا للحالة التعليمية من إجمالي عدد المتعطلات في مصر عام ٢٠١٩ (%) ٢٠٧

١٠-١٠ توزيع العمالة غير الرسمية وفقا للنوع والقطاع ٢٠٧

١٠-١١ توزيع العمالة غير الرسمية وفقا للنوع والحالة العملية ٢٠٨

١٠-١٢ نسبة الشركات التي تمتلكها الإناث في مصر مقارنة ببعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٩

١١. القطاع الرياضى

١١-١ النسب المئوية للإيرادات العالمية لصناعة الرياضة ٢٢٣

١١-٢ إيرادات أهم الدوريات والبطولات في العالم ٢٢٤

١١-٣ الهيكل المؤسسي لقطاع الرياضة في مصر ٢٢٥

١١-٤ هيكل المنشآت الرياضية (الرسمية) داخل مصر ٢٢٨

١١-٥ تطور عدد المنشآت الرياضية داخل مصر، ٢٠٠٩-٢٠١٨ ٢٢٨

١١-٦ نسب كل منشأة من إجمالي نسب المنشآت الرياضية في مصر ٢٢٩

١١-٧ نسب أعداد المشتغلين من إجمالي المشتغلين بالمنشآت الرياضية ٢٣٠

١١-٨ أعداد الفرق واللاعبين لجميع الألعاب الرياضية داخل مصر خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ٢٣١

١١-٩ أعداد الفرق واللاعبين لجميع الألعاب الرياضية داخل مصر خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ٢٣١

١٢. قطاع النفط

١٢-١ مصادر الطاقة العالمية وفقا للنوع، ٢٠١٧ ٢٣٨

١٢-٢ درجة الكثافة والمحتوى الكبريتي لبعض أنواع النفط الخام المستخدمة كمعايير لتسعير النفط ٢٣٩

الأشكال

١٢-٣	المراحل المختلفة لسلسلة الإمداد في صناعة النفط	٢٤٠
١٢-٤أ	الأسعار العالمية الحقيقية للنفط، ١٩٤٥-٢٠١٩	٢٤١
١٢-٤ب	الإنتاج العالمي من النفط، ١٩٤٥-٢٠١٤	٢٤٢
١٢-٥	كبار منتجي ومصدري النفط في العالم، ٢٠١٩	٢٤٥
١٢-٦	شحنات النفط الخام العابرة من خلال قناة السويس، ٢٠٠٨-٢٠١٩	٢٤٦
١٢-٧	حركة تدفق النفط عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline)، ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٨/٢٠١٩	٢٤٧
١٢-٨	إنتاج واستهلاك النفط الخام في مصر، ١٩٦٥-٢٠١٧	٢٤٨
١٢-٩	إنتاج النفط في مصر وفقا للموقع الجغرافي	٢٥٠
١٢-١٠	استهلاك الطاقة في مصر بحسب مصدرها	٢٥٢
١٢-١١	استهلاك النفط الخام والغاز الطبيعي في مصر، ٢٠١٢-٢٠١٧	٢٥٢
١٢-١٢	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليون دولار، ٢٠٠٧-٢٠١٩	٢٥٤
١٢-١٣	فاتورة دعم المحروقات، ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٨/٢٠١٩	٢٥٥
١٢-١٤	الهيكل المؤسسي لوزارة البترول	٢٥٦
١٢-١٥	تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من النفط الخام في مصر، يناير ٢٠١٧-يناير ٢٠٢٠	٢٥٩
١٢-١٦	حركة التدفق عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) قبل وخلال أزمة كوفيد-١٩	٢٦٠
م١٢-١	مرافق تكرير النفط في مصر وفقا للطاقة التشغيلية	٢٦٥

الجداول

١. قطاع الزراعة

١-١ مراحل تطور الصادرات المصرية، ١٩٦٠ – ٢٠١٧ ٣١

١-٢ مراحل تطور الواردات المصرية، ١٩٦٠ – ٢٠١٧ ٣١

١-٣ معدل الاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الزراعية في مصر ٣٤

١-٤ أهم سمات الزراعة في الوادي والدلتا وما طرأ عليهما من تغيرات خلال السنوات الأخيرة ٣٧

١-٥ تداعيات أزمة الغذاء العالمية على مصر ٤١

١-٦ السيناريوهات المحتملة لتأثير الأزمة على قطاع الزراعة ٤٣

٢. سوق العمل

٢-١ التوزيع النسبي لقوة العمل ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الفئات العمرية خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من ٢٠١٩ ٥٦

٢-٢ التوزيع النسبي للمشتغلين بالمهن الرئيسية، ٢٠١٨ ٦٠

٢-٣ مراحل دورة الأزمة لصدمات جانبي العرض والطلب والآثار المتوقعة على سوق العمل ٦٣

م٢-١ أهم مميزات وعيوب قانوني الخدمة المدنية (٢٠١٦/٨١) والتأمينات الاجتماعية (٢٠١٩/١٤٨) ٧٢

٣. قطاع النقل

٣-١ أهم ملامح التجارة البحرية العالمية لعام ٢٠١٨ ٧٧

٣-٢ حجم تداول البضائع في الموانيء لمصر وبعض الدول عام ٢٠١٨ ٧٨

٣-٣ أهم ملامح النقل البحري في مصر ٨٠

٣-٤ أهم ملامح النقل الجوي في العالم لعام ٢٠١٨ ٨١

٣-٥ التوزيع النسبي لحركة الركاب والشحن الجوي عالميا وفقا للإقليم، ٢٠٠٨-٢٠١٨ ٨٢

٣-٦ أهم ملامح النقل الجوي في مصر لعام ٢٠١٨ ٨٥

٣-٧ تداعيات الأزمة العالمية على التجارة الخارجية المصرية ٨٧

٣-٨ تأثر حركة النقل الجوي بالأزمات العالمية والمحلية ٨٧

٣-٩ تداعيات الأزمة على قطاعي النقل البحري والجوي عالميا ٨٧

٣-١٠ توقعات أداء قطاع الطيران العالمي عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ ٨٨

٣-١١ سيناريوهات تأثير الفيروس على قطاع الطيران عالميا وعربيا ٨٩

٣-١٢ تقدير لتداعيات أزمة كورونا على حركة النقل البحري والجوي في مصر ٩٠

٣-١٣ بعض نماذج مساندة الدول لقطاع الطيران المدني بها ٩٦

٣-١٤ بعض صور الضعف المؤسسي في قطاع الطيران المدني في مصر ٩٨

م٣-١ وضع مصر في مؤشر الأداء اللوجيستي ومحاوره الفرعية، ٢٠٠٧- ٢٠١٨ ٩٩

الجداول

م٣-٢ وضع مصر وبعض الدول في المحاور الفرعية لمؤشر التجارة عبر الحدود لعام ٢٠٢٠ ١٠٠

م٣-٣ تطور الأسطول التجاري المصري، ٢٠٠١- ٢٠١٨ ١٠٠

م٣-٤ الطاقة التصميمية للموانيء التجارية المصرية ١٠١

م٣-٥ أهم الإجراءات التي اتخذتها مصر لدعم قطاع النقل وتيسير حركة التجارة ١٠١

م٣-٦ الحركة الشهرية للتجارة الخارجية المصرية منذ يناير وحتى أبريل ٢٠٢٠ ١٠٢

٤. الصناعات التحويلية: قطاع صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات

٤-١ أكبر خمس دول تستورد منها مصر الغزول والأقمشة ١٠٦

٤-٢ أكبر خمس دول تصدر لها مصر الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية ١٠٦

٤-٣ السيناريوهات المحتملة لتطور المؤشرات الخاصة بصناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات الجاهزة خلال دورة الأزمة ١٠٧

م٤-١ نصيب الصين من إجمالي الصادرات العالمية من منتجات الغزل والأقمشة ١١٢

م٤-٢ الوضع الحالي للمنشآت العاملة في صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية ١١٤

م٤-٣ الإجراءات التي أتبعتها بنجلاديش للتعامل مع الأزمة التي تعاني منها صناعة الملابس الجاهزة وغيرها من الصناعات التصديرية ١١٤

٥. الصناعات التحويلية: قطاع الصناعات الغذائية بالتركيز على منتجات الألبان

٥-١ نصيب صناعة منتجات الألبان من إجمالي المشتغلين وصافي القيمة المضافة في الصناعات الغذائية ١١٩

٥-٢ منتجو الألبان في مصر وطريقة التوريد وأكثر المشكلات التي تواجههم شيوعا ١٢١

٥-٣ خصائص الأحجام المختلفة من المنشآت العاملة في صناعة الألبان والمشكلات الأكثر شيوعا التي تواجهها ١٢٣

٥-٤ أنواع الأجبان المختلفة وقنوات توزيعها ١٢٥

٥-٥ تأثر صناعة منتجات الألبان بالأزمة منذ بدايتها وتحليل الموقف الحالي وتوقعات المرحلة القادمة، أغسطس ٢٠٢٠- يونيو ٢٠٢١ ١٢٧

م٥-١ هيكل الواردات المصرية من منتجات الألبان عام ٢٠١٩ ١٣٣

٦. تجارة تجزئة البقالة

٦-١ أهم منتجات البقالة المصرية المستوردة ١٣٩

٦-٢ التوزيع النسبي للاستهلاك السنوي للأسر على الطعام والشراب وكذلك معدل تغيره، ٢٠١٥-٢٠١٧ ١٤٠

٦-٣ الإحصائيات والسمات الخاصة بكل منافذ البقالة ١٤٠

٦-٤ القيم الحقيقية لمبيعات منافذ البقالة، ٢٠١٤-٢٠١٧ ١٤٧

٦-٥ متوسط المبيعات الحقيقية للوحدة الواحدة من مبيعات منافذ البقالة، ٢٠١٤-٢٠١٧ ١٤٧

٦-٦ السيناريوهات المحتملة لتأثير الأزمة على القطاع وفقا لدورة الأزمة الموضحة سالفا وفي ضوء ما تم من افتراضات ١٤٨

الجداول

٧. قطاع المطاعم والكافيهات

٧-١ الاختلافات بين المطاعم المستقلة والسلاسل ١٥٧

٧-٢ أهم سلاسل المطاعم والكافيهات في مصر عام ٢٠١٦ ١٥٧

٧-٣ السمات الخاصة بأنواع المطاعم والكافيهات ١٥٨

٧-٤ المراحل المختلفة لدورة الأزمة وتأثيرها على قطاع المطاعم والكافيهات ١٦٢

٨. صناعة السينما

٨-١ حجم الإنتاج السينمائي على مستوى العالم ١٦٧

٨-٢ أعداد التذاكر المباعة في مجموعة من دول العالم ١٦٧

٨-٣ هيكل إيرادات السينما المصرية، ٢٠١٥-٢٠١٩ ١٧٠

٨-٤ السمات الأساسية لصناعة السينما في مصر ١٧٢

٨-٥ تأثر صناعة السينما بكوفيد-١٩ تفصيلا خلال دورة الأزمة ١٧٤

٨-٦ الإجراءات العالمية للتعامل مع الأزمة ١٧٦

٩. الصناعات التحويلية: قطاع الصناعات الدوائية

٩-١ الإطار التنظيمي السابق والحالي لشؤون قطاع الصيدلة والصناعات الدوائية في مصر ١٨٣

٩-٢ مراحل دورة الأزمة لصدمات جانبي العرض والطلب والآثار المتوقعة على سوق الدواء ١٨٩

٩-٣ الإجراءات اللازمة لعلاج أوجه الضعف المؤسسي للصناعات الدوائية ١٩٢

١٠. المرأة المصرية

١٠-١ تقدير قوة العمل و المشتغلين والمتعطلين ومعدل البطالة ١٥ سنة فأكثر وفقا للنوع عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ ٢٠٢

١٠-٢ التوزيع النسبي لقوة العمل والمشتغلات والمتعطلات من الإناث بين الحضر والريف عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ ٢٠٢

١٠-٣ متوسط الأجور النقدية الأسبوعية بالجنيه ومتوسط ساعات العمل وفقا للنوع وطبيعة المنشآت قطاع عام/ أعمال عام والقطاع الخاص عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ ٢٠٣

١٠-٤ أهم القطاعات التي تستحوذ على وظائف الإناث في القطاع العام/ الأعمال العام والقطاع الخاص عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ ٢٠٤

١٠-٥ متوسط الأجور النقدية الأسبوعية بالجنيه ومتوسط ساعات العمل وفقا للنوع ولعدد من الأنشطة الاقتصادية عام ٢٠١٩ ٢٠٦

١٠-٦ متوسط الأجور النقدية الأسبوعية بالجنيه ومتوسط ساعات العمل وفقا للنوع والمهنة عام ٢٠١٩ ٢٠٦

١٠-٧ نسب تمثيل المرأة في مجالس إدارات البنوك والشركات المدرجة في البورصة وشركات قطاع الأعمال العام (%) ٢١٠

١٠-٨ وضع مصر وفقا لمؤشرات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٠ ٢١١

١٠-٩ تحليل مراحل دورة الأزمة وآثارها على الإناث في سوق العمل ٢١٥

الجداول

١٠-١٠ أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة ومقترحات للتغلب عليها ٢١٩

م١٠-١ أهم القرارات الرسمية الصادرة للحد من التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في مصر ٢٢١

١١. القطاع الرياضى

١١-١ الاختلافات بين الجهات الحكومية والأهلية والاستثمارية ٢٢٥

١١-٢ أوجه الشبه والاختلاف بين قانون الرياضة القديم وقانون الرياضة الجديد ٢٢٧

١١-٣ الاختلاف بين معدلات نمو المنشآت وأعداد أعضائها وكذلك أعداد ملاعبها ٢٢٩

١١-٤ الألعاب الرياضية داخل مصر وأعداد لاعبي الألعاب المختلفة عام ٢٠١٨ ٢٣٠

١١-٥ المراحل المختلفة لدورة الأزمة وتأثيرها على القطاع الرياضي ٢٣٣

١٢. قطاع النفط

١٢-١ قائمة التكتلات التجارية للنفط ٢٤٠

١٢-٢ أهم التطورات التي شهدها قطاع النفط المصري ٢٤٨

١٢-٣ مرافق تكرير النفط في مصر ٢٥١

١٢-٤ مقارنة بين قطاع النفط ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى في مصر، للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ٢٥٣

١٢-٥ مراحل تطور تأثير أزمة فيروس كورونا على قطاع النفط في مصر ٢٦٠

١٢-٦ أوجه الضعف المؤسسي التي يعاني منها قطاع النفط في مصر ومقترحات لعلاجها في المستقبل ٢٦٢

م١٢-١ معايير النفط الأكثر شيوعا ٢٦٤

الأهداف والمنهجية

د. عبلة عبد اللطيف
الإشراف العلمي

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا (COVID-19) غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

في ضوء هذه الخصوصية في التأثر وضرورة دراسته قطاعيا لمواجهته بشكل صحيح على مستوى الدول، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، في مبادرة منه، بإصدار مجموعة تقارير "رأي في أزمة"، والتي تهدف إلى تحليل تداعيات الأزمة على مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه المبادرة من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة الحالية تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير الحياة الكريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وتقوم منهجية التقارير على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة (الموضحة في الشكل أدناه). ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن درجة تأثر كل قطاع، يقوم التحليل القطاعي للمركز على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة القطاع ودرجة تأثره بأزمات عنيفة سابقة - أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها - ولكنها تمثل نقطة بداية للاجتهاد العلمي المطلوب في هذه المرحلة وعلى وجه السرعة.

وتجتهد التقارير للتوصل إلى تصور تفصيلي عن حجم وتوجه التأثر في كل قطاع حاليا وحتى انتهاء الأزمة مع طرح أكثر من سيناريو محتمل، بحيث يتم من خلال التحليل وبقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفته الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحه جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

مراحل جائحة كورونا على المستوى العالمي من المنظور الصحي أو انتشار الفيروس (Crisis Cycle)

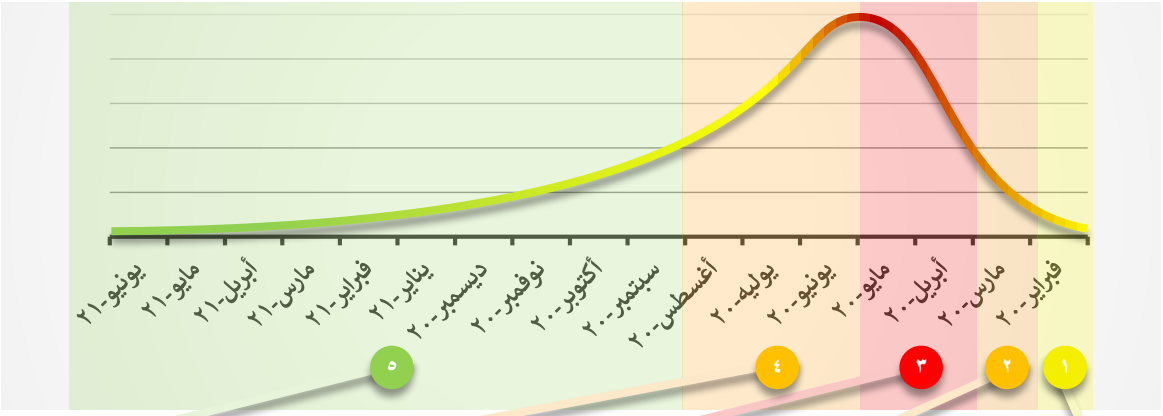

١. ظهور الفيروس
شهدت بداية الأزمة وتفاقمها في الصين فقط، ولم يتأثر باقي العالم ومنه الدول العربية والأوربية بالأزمة بعد.

٢. بداية الانتشار
انتشار واسع للفيروس عالميا، وتأثر الدول الأوروبية بشدة به وبدأت الدول العربية في التأثر مع نهاية شهر فبراير وبادرت باتخاذ تدابير احترازية منعا لانتشار الفيروس.

٣. تفاقم المشكلة
تفاقم الوضع في العالم وإجراءات مشددة في الدول الأوروبية والعربية، وخاصة السعودية، وتفاقم كبير للأزمة في إيطاليا، وبدايات انحسار الفيروس في الصين وانتشاره في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. انحسار الأزمة
بداية التعافي من الفيروس عالميا بدءا من الصين ويتوقع أن تليها الدول الأوروبية وأخيراً الدول العربية، والولايات المتحدة.

٥. التعافي
التعافي الكامل بشكل تدريجي لجميع الدول ومنها الدول العربية وإن كان من المتوقع تأخر تعافي الأخيرة بحكم قوة تأثرها بالاقتصاد العالمي وضعف تأثيرها فيه.

الملخص التنفيذي

١. قطاع الزراعة

يعد قطاع الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد المصري، فهو يمثل ١١.٢% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي ٢٣.٨% من إجمالي المشتغلين في مصر. ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للقطاع بشكل جوهري خلال العقود الماضية في مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والخدمات.

السيناريوهات المستقبلية: "مرحلة التعافى اعتبارا من سبتمبر ٢٠٢٠ بالتطبيق على محصول البطاطس مع إمكانية تعميمه على المحاصيل الأخرى"

السيناريو المتفائل: يفترض تعافى الأسواق داخليا وخارجيا بشكل يساعد المزارعين على البيع بسعر جيد وتعويض خسائرهم في المواسم السابقة.

السيناريو المتشائم: استمرار المشكلة، مع احتمال تفاقمها حال عدم نجاح محاولات التبريد واسعة النطاق في تحسين الأسعار وذلك لأن الصدمة مازالت قائمة بالفعل.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة:

- مازال القطاع الزراعي يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية والمشاكل المؤسسية التي لم يتم معالجتها بالرغم من مرور القطاع بأزمات سابقة تستدعي ذلك.
- صعوبة الحصول على التمويل بسبب إحجام البنوك التجارية عن إقراض الأنشطة الزراعية باعتبارها أنشطة عالية المخاطرة، بالإضافة إلى ضعف الدور التمويلي للبنك الزراعي المصري.
- عدم تفعيل العديد من القوانين الزراعية المكملة لإصلاح المنظومة التمويلية، وأهمها قانونا الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي بسبب عدم صدور اللائحة التنفيذية لأي منهما.
- غياب رؤية واضحة للقطاع الزراعي في مصر وعدم الالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات الزراعية التي وضعتها الدولة منذ التسعينيات.
- ضعف التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالسياسات الزراعية وهو ما ينتج عنه تضارب في كثير من الأحيان بين السياسات الزراعية من جهة والتصنيعية والتصديرية والتجارية من جهة أخرى.
- ضعف البحث والتطوير، بسبب البيروقراطية الحكومية المقيدة وضعف التمويل.
- ضعف الإرشاد الزراعي، والذي تتمثل أهم مظاهره في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية في لحقول مقارنة بإنتاجيتها في المزارع البحثية.
- ضعف التعاونيات الزراعية بشكل يجعلها غير قادرة على خدمة أعضائها.
- ضعف إشارات السوق وعدم وصولها بشكل صحيح إلى المزارع مما يحد من قدرته على اتخاذ قرارات إنتاجية سليمة.

٢. سوق العمل

كشفت أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد عن هشاشة أسواق العمل في جميع أنحاء العالم، ومن بينها مصر التي يعانى سوق العمل بها من خلل هيكلى، نتج عنه تحديات تتمثل في ضعف مرونة سوق العمل وجموده في مواجهة الأزمات، وما يعكسه انخفاض معدلات البطالة من صورة غير حقيقية عن صحة سوق العمل، بخلاف إغفال منهجية حساب هذه المعدلات لفئات تقع تحت مسميات نقص التشغيل، والعمالة المحبطة أو البطالة الخفية.

السيناريوهات المستقبلية:

يفترض التحليل سيناريوهين لزيادة أعداد العاطلين وارتفاع نسب البطالة نتيجة ظهور مشكلة العائدين من الخارج وانضمامهم إلى سوق العمل الداخلى، بالإضافة إلى العاطلين الجدد من العاملين لحسابهم أو ممن تم تسريحهم.

الفترة من منتصف مارس – نهاية مايو ٢٠٢٠

- السيناريو المتفائل يتوقع ارتفاع نسبة البطالة إلى ١٤%، أي ما يفوق المعدل الحالي بـ٦ نقاط مئوية، نتيجة لإضافة ١.٧ مليون متعطل هم نحو مليون من العائدين من الخارج "يماثل عدد العائدين أثناء حرب الخليج"، و٧٤١ ألف من المتعطلين الجدد.
- السيناريو المتشائم يتوقع ارتفاع نسبة البطالة إلى ٢٠%، نتيجة تضاعف أعداد العائدين من الخارج ليصبح ٢ مليون متعطل، بالإضافة إلى المتعطلين الجدد.

وترتبط سيناريوهات المرحلة التالية خلال الفترات اللاحقة بتطور السيناريوهات السابقة، وفقا لمعدل التحسن في الأوضاع تدريجيا نحو تعافى النشاط الاقتصادى وبالتبعية سوق العمل.

مرحلة التعافى اعتبارا من سبتمبر ٢٠٢٠

- السيناريو المتفائل: يتوقع نسبة بطالة قدرها ١٤.٨%، نتيجة تضاعف الزيادة في بطالة الخريجين الجدد لنحو ٢٣٤ ألف متعطل (٤١% من إجمالي الخريجين)، إضافة إلى نفس أعداد العاطلين في السيناريو المتفائل بالمرحلة السابقة.
- السيناريو المتشائم: يتوقع ارتفاع نسبة البطالة إلى ٢١.٢% خلال الفترة، نتيجة لزيادة بطالة الخريجين الجدد بمقدار ٣ أضعاف لنحو ٣٥١ ألف متعطل (٦١% من إجمالي الخريجين)، مضافا إليهم نفس عدد العاطلين بالسيناريو المتشائم في المرحلة السابقة.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة:

١. تراجع الدور النقابي للعمال، عمليا وتشريعيا، والنظر إليه دائماً على أنه دور سلبي ولا يخدم العملية الإنتاجية أو جهود الدولة للتنمية ومن ثم هناك ضرورة ملحة لتصحيح هذا الوضع.
٢. غياب قواعد بيانات دقيقة لجانبي العرض والطلب في سوق العمل تسمح بالتنسيق بينهما بشكل فعال وفقا لمستوى المهارات.
٣. ضعف أداء المنظومة التعليمية، وبالأخص منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، والحاجة إلى تغيير جذري بها للتغلب على مشكلة البطالة الهيكلية بشكل دائم وديناميكي.
٤. الضعف الشديد في القدرة على الاستثمار البشري بشكل عام خصوصا من قبل الدولة، حيث إنه المسئول الرئيسي عن كثير من أوجه الضعف في سوق العمل المصري.
٥. غياب الإطار التنظيمي لسوق العمل وخاصة بالنسبة للمهن الفنية "معايير لكل مهنة وجدول للأجور مرتبط بهذه المعايير".
٦. عدم مواكبة سياسات التشغيل لتطورات سوق العمل.
٧. غياب الفكر الاستراتيجي المتكامل الذي يجب أن ينتج عنه سياسات تشغيل تحفيزية متخصصة.
٨. تراجع دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام أدى إلى فقدان الكثير من الوظائف المتخصصة المباشرة المرتبطة بنشاط هذه المنظمات وكذا فرص العمل المتاحة من خلال برامجهم التنفيذية.
٩. غياب البعد التكنولوجي والتحول الرقمي عن منظومة التشغيل في مصر.
١٠. ضعف الجاهزية المؤسسية والتشريعية للدولة، لما سيترتب على التحول الرقمي الإجباري من ظهور وظائف أخرى بمتطلبات مهارية مختلفة.

٣. قطاع النقل

جاء تأثير الأزمة على قطاع النقل البحرى محدودا، مقارنة بالتأثير على النقل الجوى سواء للركاب أو البضائع، حيث بلغت نسبة تراجع قيمة التجارة البحرية في مصر على أساس شهرى ٢% فقط في يناير مع بداية الأزمة، وبلغ التراجع ذروته في أبريل بنحو ٢١%، وهو ما يرجع بشكل أساسى إلى تراجع كبير في إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر بنحو ١٦% في أبريل مقارنة بمارس، وجاء التأثير الأكبر للأزمة على قطاع النقل الجوى وتحديدا نقل الركاب، حيث قدرت خسائر قطاع الطيران المدنى بنحو ٣.٥ مليار دولار حتى شهر يونيو بسبب تعليق حركة الطيران.

السيناريوهات المستقبلية:

- السيناريو المتفائل: في حالة انتهاء الفيروس ورفع الإجراءات الاحترازية ستعود حركة تجارة البضائع والركاب تدريجيا.
- السيناريو المتشائم: يفترض دورة جديدة من الفيروس وعدم التوصل إلى لقاح، ولكن ليس من المتوقع تأثيرات أكثر سوءا مما شهده القطاع في الفترة الماضية نتيجة زيادة القدرة على التأقلم مع الفيروس.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات علاجها:

كشفت الأزمة عن عدد من أوجه الضعف المؤسسى لقطاعى النقل البحرى والجوى، فرغم ما تملكه مصر من مقومات تجعلها ممرا تجاريا رئيسيا على مستوى العالم ومركزا دوليا للإنتاج والتوزيع يخدم أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، إلا أن تنافسيتها وجاذبيتها للاستثمارات في مجال النقل البحرى والجوى أقل من العديد من الدول المجاورة التي لا تملك نفس المقومات.

ومن أهم مقترحات علاج أوجه الضعف المؤسسى التي طرحتها الدراسة:

- إعادة هيكلة شاملة لشركة مصر للطيران.
- إعادة هيكلة أسلوب إدارة المطارات وتشغيلها.
- مراجعة تأخر الدخول في اتفاقيات السموات المفتوحة على الرغم من الفرص العديدة التي تتيحها.
- مراجعة شاملة لرسوم الخدمات بالموانئ المصرية التي أدى ارتفاعها لانسحاب العديد من الخطوط الملاحية.
- توحيد الرسوم وإجراءات التخليص الجمركي على مستوى كافة الموانئ.

٤. الصناعات التحويلية: قطاع صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات

تعد هذه الصناعة من أكثر الصناعات تضررا بأزمة كورونا، ولها أهمية خاصة تنبع من كونها أكبر مشغل بين الصناعات التحويلية؛ حيث يعمل بها ١٥% من إجمالي المشتغلين بالصناعة، وهى أكبر مشغل للنساء بنسبة ٤٢%. كما أنها صناعات تصديرية بالأساس؛ حيث يتم تصدير ٤٤% من إجمالي الإنتاج.

السيناريوهات المستقبلية: "مرحلة التعافى بداية من سبتمبر ٢٠٢٠"

زيادة حجم التجارة الإليكترونية في المفروشات المنزلية والملابس الجاهزة وخاصة في المنتجات الأساسية ذات المقاسات النمطية مثل الملابس الداخلية وملابس الأطفال.

- السيناريو المتفائل: عودة جميع المصانع للعمل بكافة طاقتها وعودة كامل العمالة لوظائفها، وتحقيق صادرات بـ ٥٥١ مليون دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٠ بما يمثل ٧٥% من قيمة الصادرات في نفس الفترة من العام الماضى، وعودة المبيعات المحلية لأوضاعها الطبيعية في نفس الفترة.
- السيناريو المتوسط: عودة ٧٥% من المصانع المتبقية للعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، وعودة ٧٥% من العمالة المتوقفة، وتحقيق صادرات بـ ٣٦٧ مليون دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٠ تمثل ٥٠% من قيمتها خلال الفترة المماثلة، وعودة ٨٠% من المبيعات المحلية لأوضاعها الطبيعية.

- السيناريو المتشائم: عودة ٥٠% من المصانع للعمل بكامل طاقتها، وعودة ٥٠% من العمالة المتوقفة، وتحقيق صادرات بـ ٢٢٠ مليون دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٠ تمثل ٣٠% من قيمتها في الفترة المناظرة، وعودة ٣٠% من المبيعات المحلية لأوضاعها الطبيعية.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة:
نفس أوجه الضعف المؤسسى التي تعانى منها الصناعة ككل، والتي تمت الإشارة إليها في العدد رقم ٦ من سلسلة رأى في أزمة، الخاص بالصناعات التحويلية، والسابق نشره بالجزء الأول.

٥. الصناعات التحويلية: قطاع الصناعات الغذائية بالتركيز على منتجات الألبان

تمثل صناعة منتجات الألبان ١٤% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية عام ٢٠١٩، ويعمل بها ٧% من إجمالي المشتغلين في الصناعات الغذائية، وتشكل ٩% من القيمة المضافة بها.

السيناريوهات المستقبلية: (مرحلة التعافى من سبتمبر حتى يونيو ٢٠٢١)

- السيناريو المتفائل: عودة مستويات الطلب إلى ما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضى، ولكن مع عدم تحقق ما كان متوقعا من قبل مصنعى الألبان من عودة الأرباح إلى مستوياتها قبل التعويم.
- السيناريو المتوسط: بقاء المبيعات عند نفس مستوياتها المتحققة خلال شهر يوليو، واستمرار اتجاه المصانع لتحويل خطوطها الإنتاجية بعيدا عن الأجبان الطازجة.
- السيناريو المتشائم: تراجع مستويات الطلب إلى المستوى المتحقق في مايو الماضى (ذروة الأزمة)، وإغلاق بعض المصانع الصغيرة الغير قادرة على تحديث عملياتها الإنتاجية، واتجاه بعض المنشآت لتقليل العمالة.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها:

١. ضرورة تنظيم العلاقة بين مزارع الألبان والمصانع للوصول إلى صيغة عادلة لسعر توريد اللبن.
٢. أهمية وضع نموذج مختلف لتطوير مراكز تجميع الألبان "على غرار النموذج الهولندي" وليس مجرد إجراء مجموعة من الإصلاحات الجزئية، وذلك لدورها الهام في زيادة الاستفادة من الألبان السائلة من خلال تحسين جودتها وملاءمتها للمواصفات المطلوبة لصناعات منتجات الألبان وهو ما ينعكس في النهاية في التقليل من التكاليف المرتبطة باستيراد اللبن المجفف.
٣. الحاجة إلى تقديم الدعم الفني من المؤسسات الحكومية المتخصصة لصغار المزارعين لتحسين جودة الألبان.
٤. دراسة إمكانية التوسع في صناعة الأعلاف في مصر بحيث يتم التقليل من الأعلاف المستوردة.
٥. الإسراع في عملية إصدار وتحديث المواصفات الخاصة بمنتجات الألبان واشتراك صغار المنتجين في اللجان الخاصة بوضع تلك المواصفات.

٦. ضرورة التفعيل الكامل لهيئة سلامة الغذاء حيث لا تزال بعض الجهات الرقابية مثل الصحة والتموين تعمل بشكل منفرد بالرغم من وجود الهيئة.
٧. أهمية تطوير المعامل الحكومية لزيادة دقة النتائج وضمان عدم تعارضها، والتقليل من الفترة الزمنية للحصول عليها.
٨. ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للجهات الحكومية "شاملة الوحدات البيطرية والجهات الرقابية والمعامل" حتى تقوم بمهامها على أكمل وجه.
٩. ضرورة زيادة البحث والتطوير بما يزيد من القيمة المضافة لهذه الصناعة الهامة، ويحقق المزيد من التنوع في منتجاتها على النحو الموجود في الأسواق العالمية "مثال: الألبان الخالية من اللاكتوز".
١٠. زيادة دور التمثيل التجاري في جذب الفرص التصديرية وخاصة في القارة الإفريقية.
١١. الحاجة إلى تقديم مميزات لشركات التصدير والاستيراد مماثلة لتلك المقدمة للمصنعين نظرا للدور الذي تقوم به هذه الشركات في خدمة المنشآت الصغيرة التي لا تقوم بالتصدير والاستيراد بشكل مباشر.

٦. تجارة التجزئة

تعد تجارة التجزئة ثاني مصدر للتوظيف بعد الزراعة بنسبة ١٣% من إجمالي العمالة المصرية تليها الصناعة بنسبة ١٢.٥% وذلك بدون إضافة الخدمات اللوجستية الداعمة من تخزين ونقل والتي بها يصبح قطاع التجارة الداخلية القطاع الأول في التوظيف بنسبة ٢٠.٧%.

السيناريوهات المستقبلية (مرحلة التعافي بداية من سبتمبر ٢٠٢٠):

- السيناريو المتفائل: عودة معدلات النمو السنوية إلى طبيعتها.
- السيناريو المتشائم: انخفاض شديد في حجم المبيعات، وخروج الاستثمارات، وتراجع نسب نمو مبيعات قطاع البقالة إلى أقل من ٢٠%، وإغلاق العديد منها، وتكون عودتها شديدة الصعوبة.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها:

- غياب قواعد بيانات دقيقة عن منافذ بيع التجزئة في مصر وتوزيعها على الريف والحضر بحيث يمكن استخدامها لتحديد أوجه المساعدة أو التدخل المطلوب خاصة وأن العديد من العاملين بذلك القطاع تحت مظلة العمالة غير الرسمية.
- ضعف نسبة تجارة التجزئة المنظمة في الغذاء، فهناك حاجة للتوسع فيها نظرا لارتباطها بسلسلة قيمة إنتاجية ضخمة، والتي تضمن جودة أكثر كفاءة للمنتج وأساليب التعبئة.
- ضعف منظومة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك التجارة الإلكترونية بالإضافة لعدم توفر منصات "Platforms" للتواصل بين سلاسل التوريد والمنافذ بشكل مباشر.

٧. قطاع المطاعم والكافيهات

يعد قطاع المطاعم والكافيهات، من أكثر القطاعات المتضررة من تفشى الفيروس، لتعرضها إلى الغلق الكامل منذ منتصف مارس وحتى الأسبوع الأخير من يونيو، وهى من القطاعات كثيفة العمالة؛ حيث يشتغل بها نحو ٧٠٠ ألف عامل وفق الأرقام الرسمية بما يمثل ٥% من إجمالي عدد العاملين بالمنشآت، في حين يقدر عدد العاملين بها وفق تقديرات غير رسمية بنحو ٢ مليون عامل أي ثلاثة أضعاف الرقم الرسمي المعلن، وبلغ حجم الاستثمارات بالقطاع نحو ١٠٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٧.

السيناريوهات المستقبلية: (مرحلة التعافى اعتبارا من بداية سبتمبر حتى يونيو ٢٠٢١)

- السيناريو المتفائل: عودة معدلات النمو السنوية لطبيعتها وتحقيق التعافى الكامل خلال الربع الثانى أو الثالث من عام ٢٠٢١
- السيناريو المتشائم: زيادة حجم المشكلات المرتبطة بالمقاهي الشعبية والكافيهات، وقد تطال تلك المشاكل بعض المطاعم الشعبية الصغيرة نتيجة زيادة الالتزامات في ظل تراجع مستويات الدخول، وزيادة أعداد العاطلين.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها:

- نظرا لحصول أكثر من ٩٠% من المطاعم والكافيهات على تصريحاتها من الأحياء فهناك حاجة إلى تطوير المحليات وتبنى اللامركزية بشكل سليم حتى يتم تسهيل الإجراءات، ومزاولة النشاط وتحقيق الحوكمة في كافة التعاملات والقضاء على الفساد.
- توحيد الشكل القانوني والإجرائى للمطاعم والكافيهات بغض النظر عن الجهة التي تمنح ترخيص المزاولة، بحيث يكون الفرق بين المنافذ السياحية وغير السياحية في نوعية المنتج المقدم فقط.
- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن المطاعم والكافيهات في مصر وتوزيعها على الريف والحضر، بحيث يمكن استخدامها لتحديد أوجه المساعدة أو التدخل المطلوب خاصة وأن العديد من العاملين في القطاع تحت مظلة العمالة غير الرسمية.
- دعم دور هيئة حماية المستهلك والجمعيات غير الحكومية التي تعمل في نفس الاتجاه لتحسين الخدمات.
- إعادة النظر في المعايير الخاصة بتقديم الدعم الحكومى للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع الأغذية والمشروبات، لكون تلك المعايير متحيزة للكيانات الكبيرة.
- الاستعانة بتجارب الدول الأخرى في استراتيجية دعم المنشآت الصغيرة في ذلك القطاع، وتعزيز وتقوية التجارة غير الإليكترونية بشكل جذرى وتوفير منصات للتواصل بين سلاسل التوريد والمنافذ بشكل مباشر.

٨. قطاع السينما

تعد السينما من الصناعات الضخمة عالميا، حيث يزيد حجم إيراداتها السنوية عن ٦٠ مليار دولار في المتوسط، وتنبهت الدول إلى أهميتها كصناعة متكاملة الأركان. وفي مصر دخلت صناعة السينما المصرية أزمة كورونا وهى تعانى من مشكلات كثيرة في الأصل وهو ما جعل تأثير الجائحة شديدا على كل من يعمل بها.

السيناريوهات المستقبلية: (مرحلة التعافى بداية من سبتمبر ٢٠٢٠)

- السيناريو المتفائل:
- من المتوقع تحقيق ثلث إيرادات عام ٢٠١٩.
- عودة تدريجية لصناعة السينما وبالتالي عودة تدريجية للعاملين بها (٥٠٠ ألف عامل).
- تحقيق أرباح للدولة من خلال الضرائب التي تفرضها على دور العرض.

- الرفع من دخل المدن التي تقام فيها المهرجانات السينمائية، والتي تساهم في دعم هذه المدن على المستويين الاقتصادى والسياحى.

- السيناريو المتشائم: إفلاس شركات الإنتاج والاستغناء عن العمالة.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها:

١. ضرورة وجود جهة واحدة مسؤولة عن صناعة السينما بدلا من تفتتها المؤسسي الحالي على أن تكون هذه الجهة شبيهة على سبيل المثال بالمركز القومي للسينما في فرنسا.

٢. الوصول إلى حل جذري لمشكلة القرصنة من خلال تحديث وتفعيل قانون الملكية الفكرية خاصة وأن قانون الجريمة الإلكترونية الأخير لا يتطرق لهذه المشكلة.

٣. إنشاء صندوق لدعم الصناعة يعتمد تمويله في الأساس على نسبة من ضريبة الملاهي المفروضة على تذكرة الفيلم الأجنبي، حيث إنها تتمتع بالاستمرارية السنوية مما يضمن دخول موارد مستمرة في الصندوق، على أن يدعم كل ما هو جديد ونشاط للشباب. ويفضل أن يرتبط ذلك بفتح عدد النسخ المسموح بها للفيلم الأجنبي حتى يتم تعظيم العائد من عرضه وبالتالي توفير موارد إضافية لدعم صناعة السينما المحلية، على سبيل المثال دعم أفلام الشباب والأفلام التجريبية.

٤. و بشكل أعم، عودة تبني الدولة لصناعة السينما كصناعة كثيفة العمالة وواعدة اقتصاديا وذلك من خلال برامج دعم متخصصة كما يحدث في الدول الأخرى، بغض النظر عن أزمة كورونا، وكما كان يحدث في مصر قبل الأزمة مثل: الدعم الذي كان يتم تقديمه من جهاز تنمية الصادرات والذي تمت الاستفادة منه لمدة عامين فقط قبل ٢٠١١، وكذلك بالنسبة للدعم الذى كان يقدمه المركز القومي للسينما والذي كان يبلغ ٢٠ مليون جنيه وتم ضخه لمدة عامين فقط ثم تم إيقافه كما هو الحال بالنسبة للمزايا التي كانت تحصل عليها السينما من جهاز تحديث الصناعة.

٥. أن تقوم البنوك بدراسة الاحتياجات التمويلية لصناعة السينما التي تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه الصناعة وذلك من خلال التشاور مع صناع السينما.

٦. زيادة عدد الشاشات من خلال استخدام قصور الثقافة كدور إضافية للسينما وتعديل ما يتطلبه ذلك من تغييرات إجرائية أو قانونية خصوصا وأن هذا التوسع يحقق المزيد من العدالة الجغرافية الثقافية ويضاف إلى ذلك دراسة توفير الأراضي في الأماكن المناسبة بأسعار رمزية تحفز المستثمرين على إنشاء دور عرض متطورة خصوصا في المحافظات غير الحضارية حيث تتركز الشاشات حاليا.

٧. إلغاء كل الإجراءات البيروقراطية والجمركية المرتبطة بمنع تصوير الأجانب في مصر حتى يعود هذا الدخل على مصر بدلا من ذهابه حاليا إلى المغرب ودول أخرى.

٨. أن تقوم الدولة بدورها كمنظم للصناعة وليس مشارك مباشر في الإنتاج أو التوزيع حيث إن معظم نجاحات صناعة السينما العالمية تعمل في هذا الإطار.

٩. أن يكون هناك تمثيل جيد وقوي لصناعة السينما المصرية في مختلف المهرجانات العالمية مثل مهرجان كان وغيره بما يتناسب مع عراقتها وتاريخها السينمائي العظيم بغض النظر عن كون هناك أفلام مصرية معروضة بالفعل في المهرجان أم لا.

١٠. فتح أسواق سينمائية جديدة بالعديد من الدول العربية لترويج صناعة السينما المصرية، ونقل الخبرات المصرية الكبيرة في هذا المجال إلى هذه الدول من خلال تشجيع الشراكات الإنتاجية والتسويقية وغيرها.

٩. الصناعات التحويلية: قطاع الصناعات الدوائية

يتركز إنتاج الدواء في مصر بالقطاع الخاص بنسبة ٩٤% من إجمالي الاستثمارات والذي ينتج ٨٠%من الأدوية في مصر، مقابل ٦% للقطاع الحكومى الذى ينتج ٢٠% فقط، وتستحوذ شركات القطاع الخاص الأجنبي على ٦٩% من سوق الدواء في مصر بينما تستحوذ الشركات المحلية على ٣١% من الحصة السوقية للدواء عام ٢٠١٨.

السيناريوهات المستقبلية (اعتبارا من سبتمبر وحتى يونيو ٢٠٢١):

- السيناريو المتفائل: يفترض ظهور مصل للمرض وعدم ظهور سلالات جديدة للفيروس، ويتوقع حدوث عودة حذرة للقطاع مع تباطؤ انتشار المرض، وارتفاع قيمة المبيعات والصادرات وعودة الواردات لطبيعتها تدريجيا.

- السيناريو المتشائم: يفترض عدم التوصل لمصل أو ظهور سلالات جديدة للفيروس وانتكاسة مرضية وعودة للأجواء الضاغطة السابقة، ويتوقع ارتفاع الأسعار ونقص المخزون من الأدوية مرة أخرى مع تعطل حركة الإنتاج، وتراجع المبيعات والصادرات مع استمرار حركة الواردات طبيعية.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها:

أولا: الإجراءات المطلوبة لعلاج أوجه الضعف المؤسسي المتعلقة بتغيير الإطار المؤسسي للمنظومة الإدارية والرقابية

- ارتفاع درجة التداخل بين اختصاصات وأدوار كل من الهيئتين المنظمتين حاليا للقطاع، وهو النظام المؤسسى حديث العهد، وهما الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، وهيئة الدواء المصرية؛ فبالرغم من أهمية التعامل مع جهة واحدة والتي وفرها الهيكل التنظيمي الجديد، إلا أنه قد يكون من المفضل إجراء فصل كامل بين مسؤولية الشق التجارى "فيما يتعلق بالتسعير والتصدير وغيرها" والشق الفني "فيما يخص البحث والرقابة وغيرها".

- الشكل المؤسسي الجديد لمنظومة إدارة تصنيع الدواء يتولي مسئولية توزيع الدواء أيضا، وهو ما يعد غير عملي بالنسبة للتوزيع على مستوى الجمهورية، فمع وجود نحو ٧٥ ألف صيدلية على مستوى الجمهورية يصعب تحقيق ذلك من خلال هيئة الشراء الموحد، ومن ثم هناك حاجة ملحة للتعامل مع شركات التوزيع المتعارف عليها للقيام بهذا الدور، حيث إنها تقوم به من خلال آلية مالية خاصة في التعامل مع الصيدليات وأسلوب تمويلي مختلف يصعب تنفيذه من خلال التعامل المباشر مع وزارة الصحة أو هيئة الشراء الموحد.

- أحد الإجراءات العاجلة الواجب اتخاذها يتمثل في مراجعة أسلوب تعامل هيئة الشراء الموحد مع الأجهزة والمستلزمات الطبية، والذى تعمل به منذ عامين، حيث يتم التركيز على الشراء بأسعار مخفضة كهدف وحيد في الشراء مما يتسبب في هروب الاستثمارات المحلية نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق الاشتراطات المطلوبة، وبالتالي لابد من سرعة تدارك المشكلة وحلولها حتى لا يتكرر نفس النوع من المشكلات مع الأدوية.

- يجب التعجيل بإعداد اللوائح التنفيذية التفصيلية للهيئات التنظيمية الجديدة لبدء انتظام العمل بها، بمعايير محددة للأداء لتجنب احتكار القرار ووقوع ضرر مستقبلي على المستثمرين، وبنظام رقابي واضح على أداء الهيئتين، مع الأخذ بآراء المنتجين "المحليين والدوليين" سواء شركات إنتاج الأدوية أو المستلزمات الطبية في هذا الشأن، بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين وزارة الصحة والجهات المعنية الأخرى، مع توضيح مهام وأدوار الوزارة.

ثانيا: الإجراءات المطلوبة لعلاج الضعف المؤسسى المزمن الناتج عن عوار تسعير الأدوية وعدم انتظام السوق

- مراجعة نظام التسعير والاسترشاد بتجارب الدول الأخرى في هذا الصدد بحيث يتم تحديد فئات بعينها "مثل مستشفيات معينة" بأسعار مخفضة ولكن دون تعميم هذه الأسعار على مستوى الجمهورية، لما يسببه ذلك من تراجع دور التصدير في مجال الأدوية، نظرا للارتباط الشديد بين السعر التصديرى والسعر في بلد المنشأ، وهو ما يدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الهروب من السوق التصديرى المصرى وهروب البحث والتطوير معها،

في حين يلزم تشجيعها وتشجيع دخول البحث والتطوير إلى السوق.

- مراجعة موقف الشركات المحلية والوقوف على مشكلاتها سواء فيما يتعلق بالتسعير، أو الاستيراد، أو التصدير، أو الإنتاج.
- التخفيف التدريجى للاعتماد على الواردات، خاصة المواد الفعالة والخامات الوسيطة اللازمة لإنتاج الدواء، من خلال خلق تميز مصري عبر مزيد من البحث والتطوير في مجال الأدوية المعتمدة على النباتات الطبية والطبيعية المصرية، خاصة مع الاهتمام العالمى بهذا النوع.
- من أهم أوجه الضعف المتعلقة بعدم انتظام السوق ما يظهر بشكل رئيسى في نقص الأدوية واختفاء أصناف هامة خاصة وقت الأزمات، حيث إن ٥٠% من الأصناف المسجلة غير متوفرة، كما يوجد ٤ آلاف صنف لم يتم إنتاجها بالأساس رغم تسجيلها، فضلا عن انتشار الأدوية المغشوشة أو المهربة، حيث تمثل تجارة الأدوية المغشوشة نحو ١٠% من مبيعات الأدوية فى مصر، والتى بلغت نحو ٦٠ مليار جنيه فى ٢٠١٨، متخطية بذلك النسبة العالمية التى تقدر بنحو ٦%. وهذا يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة بشكل مرحلى لتنظيم سوق الأدوية في مصر للقضاء على ظاهرتى نقص الأدوية وانتشار الأدوية المغشوشة، وخاصة اختفاء الأدوية وقت الأزمات نتيجة للتكالب على أصناف معينة والتسبب في رفع أسعارها.

١٠. المرأة المصرية

رغم أنها تمثل نصف المجتمع من حيث التركيبة الديمغرافية، إلا أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتعدى ٢٤%من قوة العمل، وهو ما يعد إهدارا لمورد بشري هام قادر على المساهمة الحقيقية في تحقيق النمو المرجو للاقتصاد المصري.

السيناريوهات المستقبلية "مرحلة التعافى اعتبارا من سبتمبر ٢٠٢٠ وحتى يونيو ٢٠٢١":

السيناريو الأول: اختفاء الفيروس أو ظهور مصل للعلاج واستئناف الدراسة وعودة الإناث لسوق العمل بمعدلات مشاركة أكبر، وهنا يمكن أن تحدث بعض التحولات المحمودة التي يمكن أن تقلل من اللامساواة بين الجنسين في سوق العمل على المدى الطويل، وذلك على جانبين، الأول: تقسيم العمل بشكل متساو داخل المنزل بين الرجل والمرأة، والثانى يتمثل في إتاحة خدمات العمل عن بعد للموظفين والمرونة في أوقات العمل حيث أصبحت الشركات أكثر إدراكا لاحتياجات موظفيها لرعاية الأطفال.

- السيناريو الثانى: اختفاء الفيروس أو ظهور مصل للعلاج، واستئناف الدراسة، وعودة الإناث لأعمالهن كما قبل الأزمة، وهنا يعود عمل الإناث للمعدلات السابقة للأزمة من خلال اتخاذ الدولة لبعض الإجراءات البسيطة العاجلة لحفظ مكانة المرأة فى سوق العمل وضمان احتفاظهن بوظائفهن.
- السيناريو الثالث: اختفاء الفيروس أو ظهور المصل، ولكن عدم عودة الإناث إلى سوق العمل في صورتها السابقة، نظرا لعدد من المستجدات على سوق العمل التي تتمثل في الوعى بتضخم العمالة في بعض القطاعات، وزيادة العرض من العمالة خاصة بعد تسريح عدد من العاملين بالخليج.

- السيناريو الرابع: ظهور موجة ثانية من الفيروس مع عدم التوصل إلى مصل لعلاجه وتوقف الدراسة في المدارس والحضانات، واستمرار مشاركة الإناث بمعدلاتها في وقت الأزمة، فيبقى الحال على ما هو عليه من حيث بقاء النسبة الأكبر من السيدات في المنازل لرعاية أسرهن مع الاستمرار في العمل عبر الإنترنت أو النزول إلى أماكن العمل لأيام معينة فقط.

- السيناريو الخامس: ظهور موجة ثانية من الفيروس وعدم التوصل لمصل وتوقف الدراسة، وانخفاض شديد غير مسبوق في مشاركة الإناث في سوق العمل، حيث تتعرض النساء إلى ترك وظائفهن خاصة التي لا يمكن القيام بها عن بعد، مع آثار سلبية محتملة طويلة الأمد على حجم مشاركة الإناث في القوى العاملة، وبالتالي لجوء قطاع كبير منهن إلى العمل في وظائف أكثر استغلالا وأقل استقرارا لكسب قوتهن.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها لتصبح المرأة محركا للتعافى الاقتصادى:

- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات عن حجم ونوع الطلب على الإناث، وهو ما يمكن علاجه من خلال وضع خرائط استثمارية مفصلة تتضمن فرص العمل المتاحة والمناسب منها للإناث.

- تعدد المعوقات الاجتماعية والثقافية ونقص التوعية بالحقوق القانونية وانحياز بعضها في غير صالح الإناث، وهو ما يتطلب حملات توعية تستهدف المناطق الريفية والحدودية، وزيادة وعى القطاع العام والخاص بمسئوليتهما الاجتماعية، والعمل على تصحيح المفاهيم الخاصة بحقوق المرأة القانونية والتعريف بأساليب المطالبة بها.

- وجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو ما يتطلب تصحيح منظومة التعليم بوجه عام، للاستفادة من إمكانيات الجنسين، وتطوير التعليم الفني، وتوفير برامج تدريبية للإناث.

- التنفيذ غير المكتمل للبرامج والمبادرات المقدمة من الجهات المانحة للمرأة، وهو ما يتطلب التنسيق وإعادة النظر في هذه البرامج لضمان المتابعة مع السيدات المستفيدات ومراعاة كل من التوزيع الجغرافى ومحتوى المبادرات الأخرى.

- ضعف عدد من الأبعاد الأساسية للتمكين وعلى رأسها العدالة الجغرافية، والمراحل العمرية، والظروف الأسرية المختلفة، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة طبيعة سوق العمل ليتمكن من مراعاة الظروف المختلفة للإناث بما تحملها من تفاوت لطبيعة المسؤوليات والاحتياجات، بحيث لا يتم الانحياز لفئة معينة من السيدات دون الأخرى، وزيادة تمكين كافة المؤسسات ذات الصلة بالمرأة وخاصة وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة.

- عدم التفرقة بين المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر غير المرتبطة بالنوع، والمشكلات التي تعاني منها الإناث تحديدا ومن أهمها عدم توفر المعلومات، وهو ما يتطلب الاهتمام بالتمكين الاقتصادى للمرأة من خلال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو أحد القطاعات الرئيسية التي تستوعب فرص العمل اللائق والمنتج للسيدات في مختلف الأقاليم والمحافظات، والتركيز على تأهيل أفضل للإناث لسوق العمل، وتعميم استخدام "دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال"، الذى أعده المركز المصرى للدراسات الاقتصادية في ٢٠١٨، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة عام ٢٠١٨، والذي يعد مرجعا كاملا لأى سيدة ترغب في بدء مشروع خاص أو التوسع في مشروع قائم.

- ضعف الحوافز المقدمة للعمل الحر للإناث، وهو ما يتطلب إنشاء نقاط اتصال للنوع في جمعيات رجال الأعمال والمنظمات المماثلة، وتطوير منصة مفتوحة لمنظمات أعمال التمويل الأصغر لتعزيز الاندماج المالى، والتأكد من أن دعم المشروعات يستهدف المؤسسات الصغيرة المملوكة للنساء، وتوفير البرامج التدريبية المتنوعة لهن.

- معالجة التشوهات في سوق العمل ومنها الأجور بين الجنسين، وذلك من خلال تفعيل مواد الدستور والمواد القانونية التي تنص على المساواة بين الذكور والإناث وتساوى الحقوق بينهم، وتعديل القوانين بحيث تسمح بالرعاية الأسرية لكل من الأم والأب وليس الأم فقط.

١١. القطاع الرياضى

يقدر حجم سوق الرياضة عالميا بنحو ٧٥٦ مليار دولار سنويا، ويصل إلى ٨٤٠ مليار دولار سنويا إذا ما أضفنا إليه الصناعات غير المباشرة، وتحتل الرياضة المصرية مكانة متميزة على المستويين العالمى والإقليمى، حيث تشكل ٢٥% من حجم الاستثمار الرياضى في الوطن العربى، كما تساهم بنسبة ٢.٧% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المختلفة داخل مصر.

السيناريوهات المستقبلية (مرحلة التعافى اعتبارا من أكتوبر حتى نهاية يونيو ٢٠٢١):

- السيناريو المتفائل: يتوقع انحسار الفيروس واستمرار التعافى حتى تنتهى الأزمة تماما في منتصف أكتوبر أو أول نوفمبر وعودة النشاط بشكل طبيعى.
- السيناريو المتوسط: يفترض استمرار الفيروس حتى نهاية العام واستمرار بعض الإجراءات الاحترازية، فيتوقع استمرار الوضع على ما كان عليه خلال أغسطس وسبتمبر أي عودة البطولات والنشاط الرياضى مع استمرار تراجع الطلب سواء من قبل مشجعى المباريات أو مرتادى النوادى والمدارس الرياضية المختلفة، وبالتالي تراجع في أعداد اللاعبين بنسبة ١٥% كما حدث في الأزمات السابقة.
- السيناريو المتشائم: يفترض ظهور موجة ثانية من الفيروس وعودة الإغلاق الكامل وتوقف النشاط الرياضى مرة أخرى، مما ينتج عنه تراجع في أعداد الرياضيين والفرق بنسب تصل إلى ٢٥%، وتراجع إيرادات الأندية والمراكز بنسبة ٣٠%، وعدم قدرة الدولة على تجهيز بطولة العالم لكرة اليد مما يهدد إقامتها وبالتالي خسارة الدولة لكثير من الإيرادات والاستثمارات المتوقعة.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها:

بالرغم من الجهود والإسهامات التشريعية والتنفيذية إلا أنه يبقي الجانب الترفيهي للقطاع أعلى من الجانب الاقتصادي وهو ما يسبب ضياع الكثير من الفرص والاستثمارات التي من الممكن أن تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي المصري وذلك من خلال:

- إعادة النظر بشكل عام إلى الرياضة وتعريفها ومجالاتها، وكذلك الاهتمام بكل الألعاب والممارسين لها وليس فقط كرة القدم.
- الحاجة إلى قاعدة بيانات تفصيلية للاعبين، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة للاستثمار في القطاع.
- تشجيع المؤسسات التمويلية والأفراد على تمويل المواهب المستقبلية.
- وضع آلية لانتشار المنافسات الصحية في الرياضة خصوصا للفرق غير الرسمية وتقديم عوائد مالية مناسبة لهم.
- زيادة مراكز الشباب لتحقيق مزيد من العدالة الجغرافية، وتحقيق تناسب بينها وبين عدد السكان، وتبني الأفكار الغير تقليدية فيما يخص مراكز الشباب المخصصة للفتيات.
- التنسيق المستمر والفعال لوزارة الشباب والرياضة مع وزارة التعليم والتعليم العالي والثقافة والسياحة والوزرات المعنية بالقطاع الرياضي.
- تفعيل القوانين المنظمة للقطاع الرياضي بشكل سليم لتحقيق الاستفادة القصوى من استثماراته وكذلك منع الممارسات الاحتكارية داخله.
- الاستفادة من الأحداث الرياضية في تعزيز السياحة المصرية ورسم صورة إيجابية للدولة المصرية.
- إدخال القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية للرياضة بتكاليف رمزية وذلك بغرض تشجيعهم من ناحية، وتحقيق ظروف صحية ملائمة لممارسي الرياضة من ناحية أخرى.

١٢. قطاع النفط

يشكل قطاع النفط أهمية كبيرة للاقتصاد المصرى حيث يسهم بنسبة ٨.٤% من الناتج المحلى الإجمالى، ويجتذب غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؛ حيث استحوذ على ٧٤.٣% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، بقيمة بلغت ١٠ مليار دولار، ويعمل به أكثر من ١٦٦ ألف عامل.

السيناريوهات المستقبلية (الفترة من أكتوبر ٢٠٢٠ التعافى):

- من المتوقع حدوث صدمة إيجابية في جانب الطلب في ظل التعافي الاقتصادي العالمي، وتوقعات ارتفاع الطلب من ٩٠ مليون برميل إلى ٩٩ مليون برميل في العام القادم.
- هذه الفترة هي الوحيدة التي تأثر قطاع النفط المصري خلالها سلبا نتيجة انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر فيه، حيث من المستبعد أن تقوم الشركات البريطانية والإيطالية العاملة في مصر بتوقيع أية عقود جديدة سعيا منها لتعويض خسائرها جراء الأزمة.
- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط ٨.٨٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، ولكن يُتوقع تراجعه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، الأمر الذي لن يؤثر فقط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يستحوذ النفط منها على أكثر من النصف، ولكن سوف يؤدي كذلك إلى تراجع معدل التوسع والإنتاج في القطاع.
- من المتوقع ارتفاع تدفقات النفط عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) خلال الأشهر القليلة القادمة، ولكن من غير المتوقع أن تعود إلى مستوياتها السائدة قبل أزمة كوفيد-١٩ قبل منتصف ٢٠٢١ .
- من غير المتوقع أن تنخفض أسعار الوقود وبالتالي المستوى العام لأسعار السلع بسبب تراجع تكاليف الواردات، في حين يُتوقع انخفاض فاتورة الدعم الحكومي؛ حيث بلغت فاتورة دعم الوقود والكهرباء في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٣٨ مليار جنيه، مقابل توقع أن تصل إلى ٥٣ مليار جنيه.

تعد صناعة النفط من الصناعات القليلة التي تستطيع الاستفادة من الفرص الكامنة في أزمة كوفيد-١٩ والتأثير إيجابيا على الاقتصاد، وهو ما نشعر به منذ شهر يناير الماضي، ومن المتوقع أن يستمر في الأجلين القصير والمتوسط، إلا أنه سيكون له تأثير سلبي على المدى البعيد.

أوجه الضعف المؤسسى التي كشفتها الأزمة ومقترحات لعلاجها:

ظل قطاع النفط يعاني من الضعف المؤسسي حتى قبل ظهور أزمة كوفيد-١٩، والتي كشفت عنها الأزمة بوضوح، وهو ما تسبب في ضعف استجابة مصر للفرص الإيجابية التي حملتها تداعيات كوفيد-١٩ (التراجع الحاد في أسعار النفط بسبب تدابير الإغلاق). ومن أهم أوجه الضعف التي كشفت عنها الأزمة:

١. ضعف الحوكمة والبيروقراطية: وهو ما يتطلب تطوير هيكل وزارة البترول الحالي الذى يتسبب في تداخل اختصاصات التنقيب عن النفط مع الغاز تحت مظلة الهيئة العامة للبترول.
٢. محدودية البنية التحتية لتكرير النفط في مصر ونقص الدورة التشغيلية اللازمة لإنتاج الطاقة: وهو ما يتطلب تحديث تطوير البنية التحتية لقطاع النفط من حيث الطاقة التخزينية والمعدات.
٣. تحديات تتمثل في فقدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال النفط، نتيجة لانخفاض سعر النفط: وهو ما يتطلب استغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر في الغاز الطبيعى في جذب استثمارات جديدة في قطاع النفط.
٤. تحديات تتمثل في تزايد الاعتماد على النفط في المستقبل لانخفاض سعره: وهو ما يتطلب وضع خطة متوسطة/ طويلة الأجل للطاقة المتجددة في مصر من خلال رؤية مستقبلية وبأهداف محددة لاستغلال إمكانيات مصر في الطاقة الخضراء كمصدر بديل يبنى على نجاحات سابقة مثل مشروع بنبان للطاقة الشمسية.

١. قطاع الزراعة

باحث رئيسي: **أحمد داود**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

يبدأ التوصيف بتحليل الصورة الكلية لقطاع الزراعة إنتاجا وتشغيلا وتجارة، ثم ينتقل إلى بعض التفاصيل الهامة خاصة الشق النباتي منه على وجه التحديد.

١ -١ القيمة المضافة والتشغيل بالقطاع الزراعي

يعد قطاع الزراعة أحد أهم قطاعات الاقتصاد المصري، فهو يمثل ١١.٢% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي ٢٣.٨% من إجمالي المشتغلين في مصر. ٠الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩) ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للقطاع بشكل جوهري خلال العقود الماضية في مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والخدمات.

فبينما تراجعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ ٥.٨% خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٨ ارتفعت بنسبة ٣% و٢.٨% لكل من الصناعة والخدمات على التوالي كما يتضح من الشكل ١-١. أما بالنسبة للتشغيل، فقد تراجعت نسبة المشتغلين بالزراعة بـ ١٥.٥% في حين ارتفعت في المقابل بـ ٦.٣% و٩.٢% في كل من الصناعة والخدمات خلال نفس الفترة على التوالي كما يتضح من الشكل ١-٢.

ويتضح من الأرقام السابقة انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من انخفاض مساهمته في التشغيل خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٩ كما هو مبين أيضا من الشكل ١-٣. ويعني ذلك تراجع دخل العاملين بالقطاع وتدهور مستويات معيشتهم بشكل متسارع، إذا أنهم يقتسمون قيمة مضافة أقل مع مرور الوقت.

الشكل ١-١: نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي

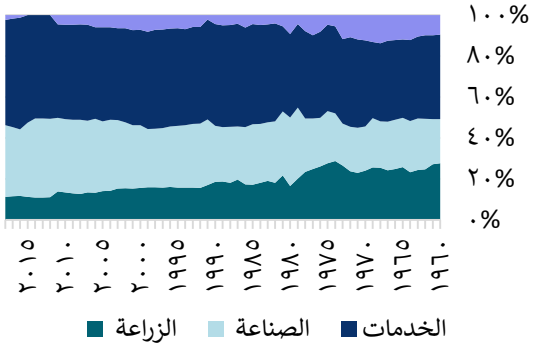

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية الدولية https://bit.ly/٢KSd٨Ff.

الشكل ١-٢: نسبة المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر

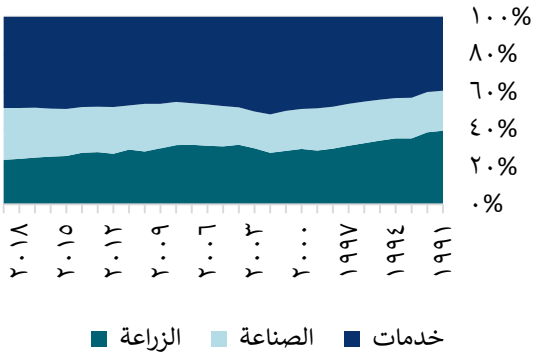

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية الدولية https://bit.ly/٢KSd٨Ff.

الشكل ١-٣: تراجع مساهمة نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من تراجع مساهمته في التشغيل، ١٩٩١ - ٢٠١٨

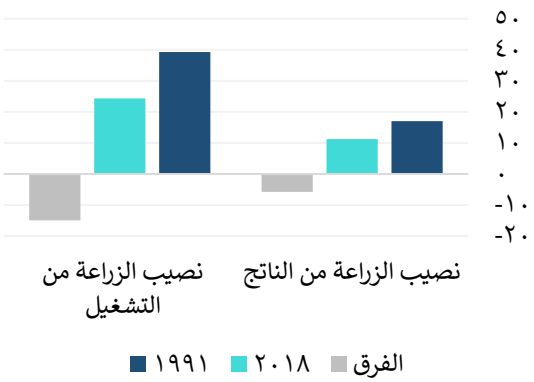

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية الدولية https://bit.ly/٢KSd٨Ff.

١ -٢ الصادرات والواردات الزراعية

يوضح الجدولان ١-١، و١-٢، وكذلك الأشكال ١-٤، ١-٥، ١-٦ و١-٧ تطور الصادرات والواردات الزراعية المصرية، كقيم وكنسبة تغير وكذلك كنسبة من إجمالي صادرات وواردات مصر.

الجدول ١-١: مراحل تطور الصادرات المصرية، ١٩٦٠ - ٢٠١٧

المرحلة	قيمة التغير	معدل التغير (%)	النسبة من إجمالي الصادرات
١٩٦٠ - ١٩٧٤	ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من ٣٦٨ مليون دولار إلى ٩٨٢ مليون دولار.	١٦٧	مثلت الصادرات الزراعية حوالي ٧٠% في المتوسط من إجمالي الصادرات المصرية. كما مثل القطن أكثر من ثلثي الصادرات الزراعية.
١٩٧٤ - ٢٠٠٠	تراجعت قيمة الصادرات الزراعية من ٩٨٢ مليون دولار إلى ٥١٨ مليون دولار.	٩٠-	تراجعت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات المصرية من ٦٥% إلى ٨% ويرجع ذلك إلى تراجع الوزن النسبي للقطن في الصادرات الزراعية من ٤٨% إلى ٢.٢% وهو انخفاض كبير لم تعوضه الصادرات الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى تنوع وزيادة الصادرات المصرية غير الزراعية.
٢٠٠٠ - ٢٠١٧	ارتفعت الصادرات من ٥١٨ مليون دولار إلى ٥ مليار دولار	٨٦٤	ارتفعت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات المصرية من ٨% إلى ٢٠% ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع صادرات مصر من الخضروات والفاكهة التي تضاعفت قيمة صادرتها ٢٠ مرة خلال هذه الفترة.[١]

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة https://bit.ly/٢VZdDUB .

الشكل ١-٤: إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بالمليار دولار

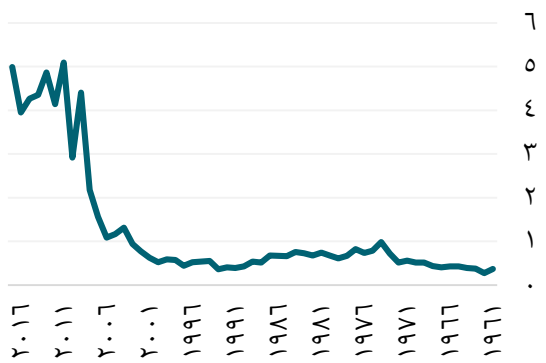

الشكل ١-٥: الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات المصرية بشكل عام

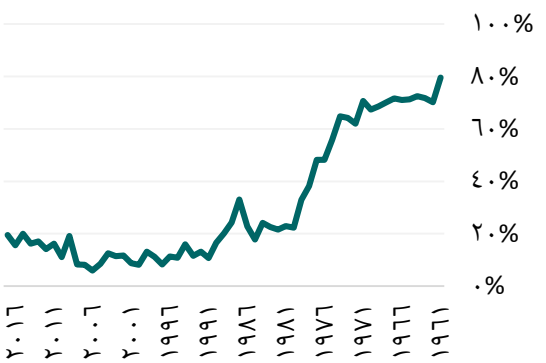

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة https://bit.ly/٢VZdDUB .

الجدول ١- ٢: مراحل تطور الواردات المصرية، ١٩٦٠ - ٢٠١٧

المرحلة	قيمة التغير	معدل التغير (%)	النسبة من إجمالي الواردات
١٩٦٠ - ١٩٧٠	ثبات نسبي في الواردات الزراعية عند ٢٦٠ مليون دولار في المتوسط.	١٠% صعودا أو هبوطا في المتوسط على أساس سنوي	٣٣% في المتوسط، مع وجود تذبذب شديد حول هذه القيمة من سنة لأخرى.
١٩٧٠ – ١٩٨٢	ارتفاع ملحوظ في الواردات الزراعية من ٢١٤ مليون دولار إلى ٣.٦ مليار دولار.	١٤٠٣	٣٧% في المتوسط، مع وجود تذبذب شديد حول هذه القيمة من سنة لأخرى.

١ يشير العديد من الدراسات إلى أن القفزة التصديرية التي شهدتها محاصيل الفاكهة وبعض أنواع الخضراوات ناتجة بشكل أساسي عن جهود القطاع الخاص وليس عن سياسة وضعتها الدولة وتبنت تنفيذها.

المرحلة	قيمة التغير	معدل التغير (%)	النسبة من إجمالي الواردات
١٩٨٢ - ٢٠٠٥	ثبات نسبي عند ٣.٢ مليار دولار في المتوسط خلال هذه الفترة.	تذبذب سنوي يتراوح بين ٢٨% و-٢٢%	تراجع نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات المصرية بشكل ملحوظ من ٣٥% إلى ١٥%، نظرا لاستمرار قيمة الواردات غير الزراعية في الارتفاع.
٢٠٠٥ - ٢٠١٧	ارتفاع قيمة الواردات الزراعية من ٤ مليار دولار في ٢٠٠٥ إلى ١٥ مليار دولار في ٢٠١٢ ثم تذبذبها بعد ذلك حتى ٢٠١٧ ويلاحظ القفزة الكبيرة التي حدثت من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ ثم تراجع الصادرات بعد ذلك.	صافي ارتفاع قدره ٢٢٩%	ارتفعت نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات المصرية من ١٧% في ٢٠٠٥ إلى ٢١% في ٢٠١٧.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
https://bit.ly/٢VZdDUB

الشكل ١-٦: إجمالي قيمة الواردات الزراعية المصرية بالمليار دولار

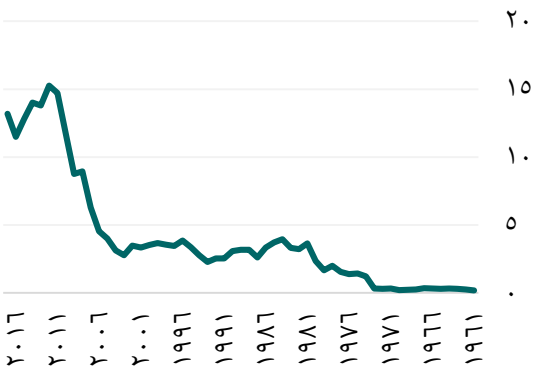

الشكل ١-٧: الواردات الزراعية كنسبة من إجمالي الورادات المصرية

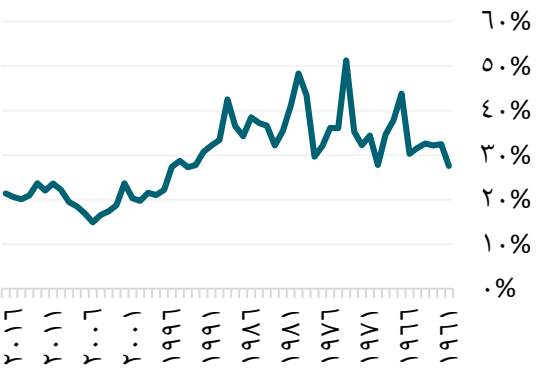

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
https://bit.ly/٢VZdDUB

١-٣ صافي التأثير على الميزان التجاري الزراعي

على الرغم من ارتفاع قيمة كل من الصادرات والواردات الزراعية بالتدريج منذ مطلع السبعينيات وبشكل ملحوظ منذ مطلع الألفية، إلا أن قيمة الزيادة في الواردات كانت أكبر بشكل جوهري من قيمة الزيادة في الصادرات[٢]. وهو ما أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بشكل كبير بداية من منتصف السبعينيات كما يتضح من الشكل ١-٨.

الشكل ١-٨: الميزان التجاري الزراعي في مصر بالمليار دولار

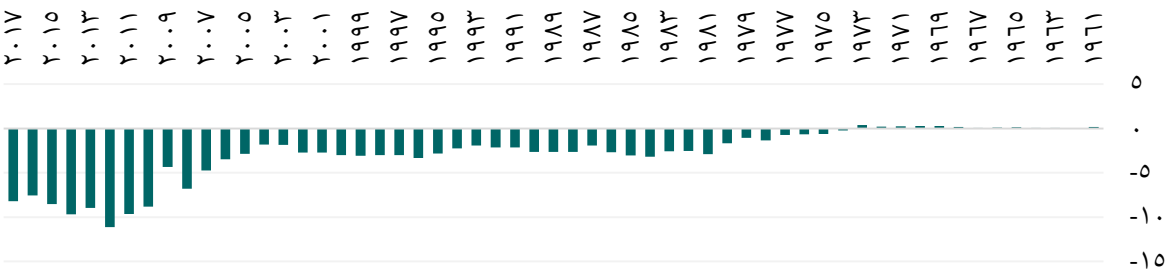

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
https://bit.ly/٢VZdDUB

٢ على سبيل المثال بلغ صافي الزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ ضعف صافي الزيادة في قيمة الصادرات خلال نفس الفترة.

١-٤ المكونات الرئيسية للقطاع الزراعي

ينقسم القطاع الزراعي إلى ثلاثة أقسام رئيسية: نباتي، حيواني، وسمكي بإجمالي قيمة إنتاجية بلغت حوالي ٥١٩ مليار جنيه في أحدث بيان له كما يتضح من الشكل ١-٩. وتبلغ قيمة الإنتاج النباتي ٢٩٠ مليار جنيه بنسبة ٥٦%، يليه الإنتاج الحيواني بقيمة ١٧٥ مليار جنيه بنسبة ٣٤%، ثم الإنتاج السمكي بقيمة ٥٤ مليار جنيه بنسبة ١٠%.

الشكل ١-٩: التقسيم النسبي لقيمة الإنتاج الزراعي في مصر ٢٠١٨

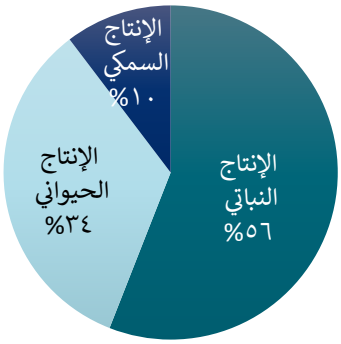

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية ٢٠١٨.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يركز على الإنتاج النباتي فقط، حيث ينقسم التحليل إلى جزئين، جزء خاص بالسمات العامة للإنتاج النباتي ككل، وجزء خاص بالاختلافات بين الزراعة في الوادي والزراعة في الصحراء.

السمات العامة:

- تراجع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

بلغت المساحة المحصولية في مصر ١٦.٤ مليون فدان في ٢٠١٧ مقابل ١٠.٤ مليون فدان في ١٩٦٠، بزيادة قدرها ٦ مليون فدان تقريبا على مدار ٥٤ سنة.[٣] وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد انخفض من ٩.٤ قيراط إلى ٤.١ قيراط في ٢٠١٧.

- تراجع إنتاج مصر من الحبوب (خاصة الأرز) والخضراوات وارتفاع إنتاجها من الفاكهة منذ ٢٠١٤

ينقسم الإنتاج النباتي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: المحاصيل الحقلية والفاكهة والخضر، بنسب ٦٥%، و١٨% و١٦% على التوالي كما يتضح من الشكل ١-١٠.[٤]

وارتفع إنتاج مصر من الفاكهة بشكل واضح خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٨، بينما في المقابل تراجع إنتاج الحبوب خاصة الأرز وكذلك الخضراوات، في حين كان هناك تذبذب واضح في إنتاج كل من قصب السكر، والنشويات والموالح، والبصل والثوم كما يتضح من الشكل ١-١١.

الشكل ١-١٠: التوزيع النسبي لحجم الإنتاج النباتي في مصر ٢٠١٨

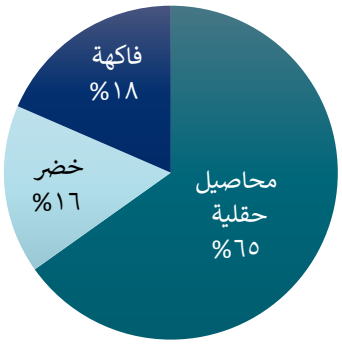

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية ٢٠١٨.

الشكل١-١١: معدل نمو إنتاج مصر من مجموعات المحاصيل الرئيسية ٢٠١٥ - ٢٠١٨

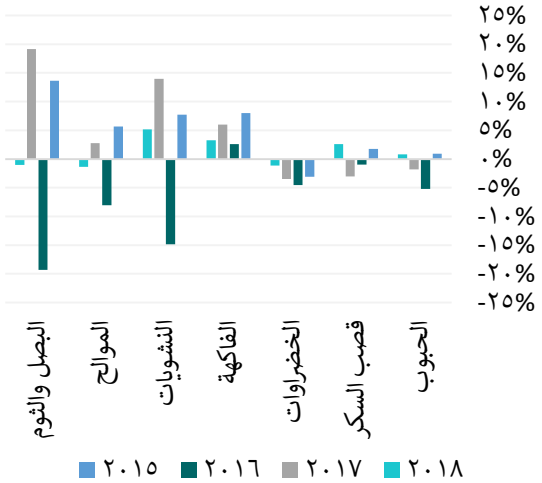

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من السلع الزراعية ٢٠١٨.

٣ مع الأخذ في الاعتبار زراعة الأرض ثلاث مرات على مدار العام: محاصيل شتوية، صيفية، ونيلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧).

٤ المحاصيل الحقلية: الحبوب، البقوليات، النشويات، البصل والثوم.

- تراجع معدل الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية

بداية نود التأكيد على أن الاكتفاء الذاتي لا يعد هدفا في حد ذاته، ولكن الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي في إطار تحقيق مزيج مناسب من الاحتياجات الداخلية من ناحية والميزة التنافسية للمحاصيل المصرية من ناحية أخرى وكذلك درجة الاستراتيجية للمحاصيل ومعدل استهلاكها للمياه بما يعظم استخدام الأراضي الزراعية المحدودة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال حد أدنى من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الاستراتيجية للتأمين ضد أي صدمات خارجية، مع الاتجاه بشكل أكبر لزراعة المحاصيل التصديرية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة والتي تتمتع مصر في إنتاجها بميزة نسبية مرتفعة كالخضر والفاكهة. وبذلك تستطيع مصر تحقيق عائد بالعملة الصعبة يسمح باستيراد باقي احتياجات مصر من السلع التي لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية.

تراجع معدل الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والأرز والذرة خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٨ بشكل جوهري. وفي المقابل حققت مصر الاكتفاء الذاتي بشكل كامل في كل من الفواكه والخضراوات الطازجة، والموالح والبطاطس خلال نفس الفترة كما يتضح من الجدول ١-٣.

الجدول ١-٣: معدل الاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الزراعية في مصر، (%)

الصنف	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الموالح	١٢٥,٦	١٣٨,٨	١٤٩,٩	١٥٦,٥	١٧١,٧
البطاطس	١١٢,٦	١١٠,٢	١٠٥,٤	١١٦,٣	١١١,٤
الخضروات الطازجة	١٠٣,١	١٠٢,٦	١٠٣,٤	١٠٣	١٠٢,٦
الفواكه الطازجة	٩٩,٢	٩٦,٢	٩٨,٤	٩٩,٣	١٠٠,٦
الأرز	١٠٠	١٠٢,٦	٩٩,٧	٩٤,٢	٩٠,٧
الذرة الشامية	٦٥,١	٥٦,٢	٥٦,٣	٤٧	٤٩,٩
القمح	٥٢,١	٤٩,١	٤٧,٧	٣٤,٥	٣٤,٧
الفول	٣٣,٨	٣١	٢٠	٣٠,٧	١٢,٤
العدس	١,٣	١,٦	٢,١	١,٨	١,١

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٩.
الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي مقسوما على الاستهلاك المحلي.

- زيادة عجز الميزان التجاري لأهم المحاصيل الاستراتيجية

يعد تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي سببا رئيسيا لعجز الميزان التجاري الزراعي في مصر. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تراجع الإنتاج لبعض المحاصيل كالأرز على سبيل المثال الذي قلصت الدولة مساحته المزروعة بسبب كثافة استهلاكه للمياه، أو عدم زيادة الإنتاجية من محاصيل أخرى بشكل يواكب زيادة الاستهلاك المحلي بوتيرة متسارعة نتيجة الزيادة السكانية وتنمية الثروة الحيوانية كالقمح والذرة على سبيل المثال.

ويوضح الشكل ١-١٢ الارتفاع المستمر في عجز الميزان التجاري للقمح والذرة منذ التسعينيات ليسجل ١٣.٤ و١٠ مليون طن على التوالي في ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يستمر العجز في الارتفاع ليسجل ١٥.٢ و١١.١ مليون طن لكل منهما على التوالي في ٢٠٢٨. أما بالنسبة للأرز فقد تحول من تحقيق فائض قدره ٣٦٨ ألف طن في ٢٠١٤ إلى عجز قدره ٧١٨ ألف طن في ٢٠١٩، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٦٩١ ألف في ٢٠٢٨ كما يتضح من الشكل ١-١٣، ويوضح الشكل ١-١٤ تطور العجز التجاري لحاصلات الحبوب في مصر بالمليار دولار.

الشكل ١- ١٢: العجز التجاري من القمح والذرة بالمليون طن

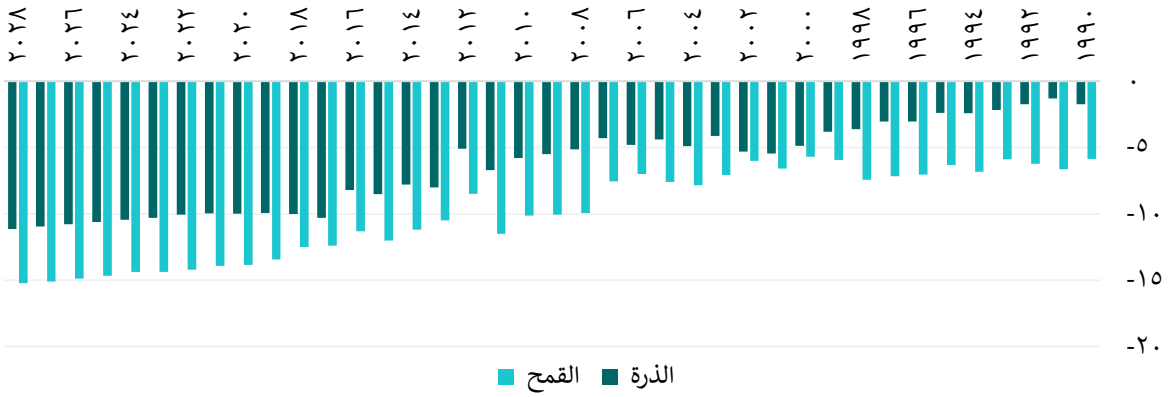

المصدر إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات The OECD-FAO Agricultural *Outlook database*.

الشكل ١- ١٣: العجز التجاري من الأرز بالمليون طن

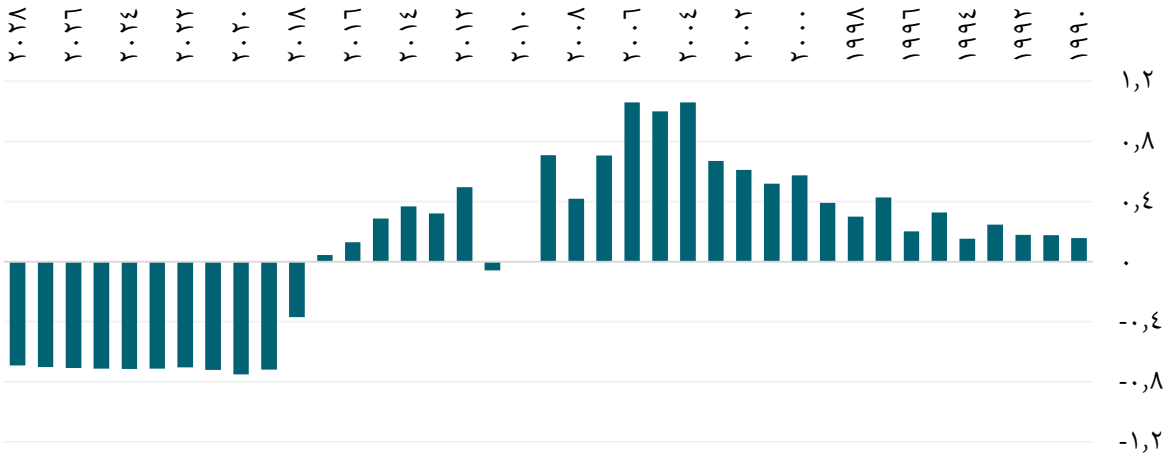

المصدر إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات OECD – FAO Outlook Data Base.

الشكل ١- ١٤: الميزان التجاري للحبوب بالمليار دولار

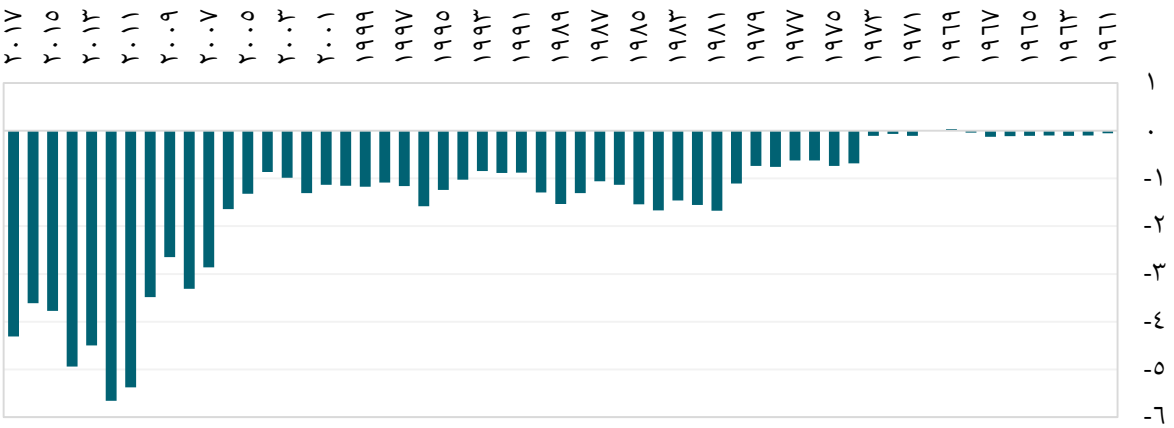

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة https://bit.ly/٢VZdDUB .

- زيادة هشاشة مصر لأي صدمات خارجية والتأثير سلبا على ميزان المدفوعات

ترتبط الهشاشة إلى حد كبير باستيراد محاصيل استراتيجية كالقمح والأرز، وهي سلع تتحدد أسعارها عالميا دون أن يكون لمصر أي سلطة عليها، وبالتالي تتحرك فاتورة الواردات المصرية من هذه السلع صعودا وهبوطا مع تغير الأسعار العالمية.

ومما يزيد الهشاشة، عدم استغلال مصر لقوتها الشرائية كأكبر مستورد للقمح في العالم بشكل جيد للحصول على أسعار أفضل. وذلك لأسباب متعددة أهمها الضعف المؤسسي، وغياب الخبرات اللازمة لإدارة المناقصات الحكومية بأقصى كفاءة ممكنة، وسيطرة الرؤية قصيرة الأجل.

ويؤثر ذلك سلبا على ميزان المدفوعات، ويؤدي لفقدان مصر جزء كبير من العملة الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الغذائية. وفي هذا الصدد تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن مصر تنفق ٥٢% من إجمالي حصيلتها التصديرية على استيراد المنتجات الزراعية، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول مجاورة ومنافسة كتونس (١٦%) والمغرب (٢٠%) وتركيا (٩%) كما يتضح من الشكل ١ - ١٥.

الشكل١- ١٥: نسبة ما يتم إنفاقه من إجمالي حصيلة الصادرات على الواردات الزراعية، ٢٠١٧

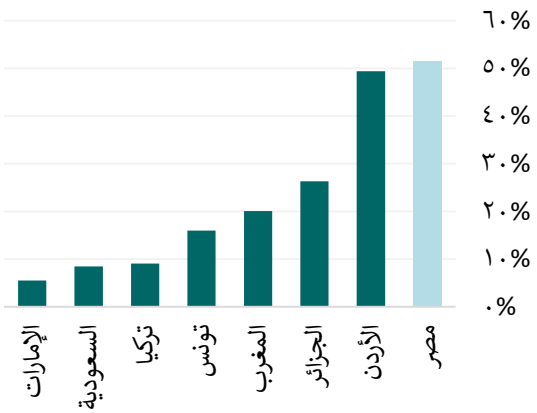

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة https://bit.ly/٢VZdDUB .

- ارتفاع معدلات الفاقد من المحاصيل الاستراتيجية

ترتفع نسب الفاقد في المحاصيل الاستراتيجية في مصر عن معظم دول العالم بشكل عام. وقد ارتفع معدل الفاقد من الحبوب من ١٨.٢% من إجمالي الإنتاج المحلي في ٢٠١٤ إلى ٢٩.٣% في ٢٠١٨، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٧% في حالة القمح على سبيل المثال.[٥] وبالنسبة للبقوليات، فإنها شهدت تذبذبا شديدا في فاقد البقوليات كنسبة من إجمالي الإنتاج المحلي خلال الفترة موضع المقارنة، في حين أن هناك ثبات نسبي لنسبة فاقد الخضروات حول ٢٥%، وفي المقابل تراجع فاقد الفاكهة والموالح بشكل طفيف خلال نفس الفترة كما يتضح من الشكل ١-١٦. ويرجع ذلك بشكل كبير لارتباط جزء كبير من إنتاج الفاكهة بمصر بالقطاع الخاص التصديري القادر على تبني التكنولوجيا الحديثة في الحصاد والنقل والتخزين.

ومع ذلك فإن البقوليات على وجه التحديد تمثل حالة شديدة الخصوصية، لأن مصر مستورد صافي لأهم أنواعها كالحمص والعدس والفول الجاف والترمس، وتبلغ نسبة الفاقد من هذه المحاصيل أضعاف الإنتاج المحلي منها وهو ما يعني أننا نفقد أيضا جزء كبيرا مما نستورده منها.

تعد التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للفاقد خطيرة للغاية في دولة تعتمد بكثافة على استيراد الغذاء، ولديها آفاق محدودة في زيادة الإنتاج في ظل القدرة الضعيفة على زيادة الأراضي الصالحة للزراعة من ناحية وندرة المياه من ناحية أخرى.

يحدث الفاقد في جميع مراحل إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية، ولكن غالبيته العظمى تحدث في مراحل النقل والتوزيع والتسويق (FAO ٢٠١٩a). على سبيل المثال قدرت منظمة الفاو فاقد محصول الطماطم في عينة من الأراضي الزراعية في مصر بـ ٤٨% في ٢٠١٧، ١٢% بالحقل، و٣٦% في مرحلتي البيع بالجملة والتجزئة (FAO ٢٠١٩b).

٥ يحدث الفاقد في كل من الإنتاج المحلي والمستورد على السواء، ولكن تم نسب الفاقد هنا إلى الإنتاج المحلي فقط حتى تعكس النسب مدى خطورة المشكلة.

الشكل ١-١٦: الفاقد كنسبة من الإنتاج المحلي للمحاصيل الرئيسية

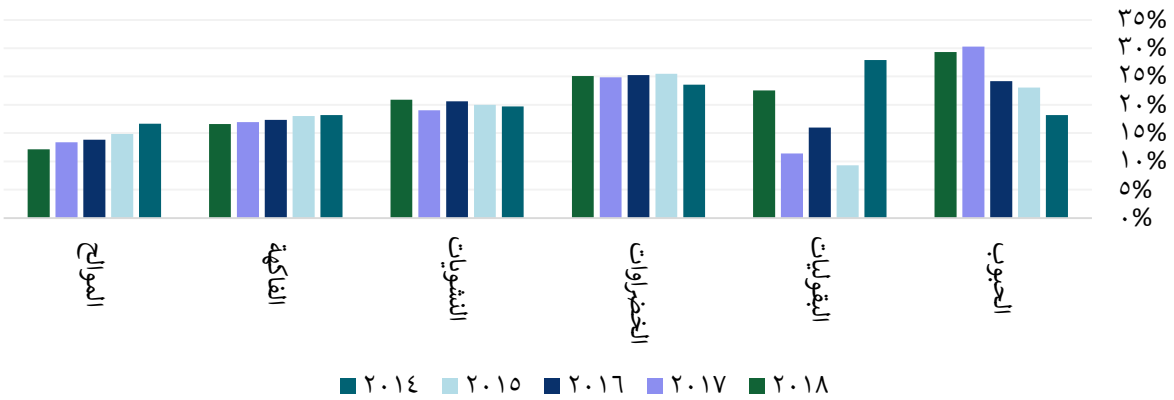

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- الاختلافات بين الزراعة في الوادي والدلتا، مقابل الزراعة في الصحراء.

بدأ الاتجاه للزراعة في الصحراء بداية من السبعينيات بعد أن كانت الزراعة متركزة بشكل أساسي في الوادي والدلتا، ويوضح الجدول التالي أهم سمات كل منهما وما طرأ عليهما من تغيرات خلال السنوات الأخيرة.

الجدول ١-٤: أهم سمات الزراعة في الوادي والدلتا وما طرأ عليهما من تغيرات خلال السنوات الأخيرة

السمة	الزراعة في الدلتا (الأراضي القديمة)	الزراعة في الصحراء (الأراضي الجديدة)
المساحة المنزرعة	• حوالي ٦ مليون فدان بنسبة ٦٥.٥% من إجمالي المساحة المنزرعة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩).	• حوالي ٣.١ مليون فدان بنسبة ٣٤.٥% من إجمالي المساحة المنزرعة.
التركيب المحصولي	• يغلب عليها زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات	• يغلب عليها زراعة الفاكهة
التصدير	• جميع إنتاج المحاصيل الحقلية من الحبوب والبقوليات تحديدا موجه للاستهلاك المحلي بشكل أساسي ولا يتم تصديره بل يتم استيراده لضعف نسب الاكتفاء الذاتي فيه. • يتم استهلاك معظم الخضراوات محليا بشكل شبه كامل، ما عدا البطاطس صدرت منها مصر حوالي ١٤% من إجمالي الإنتاج المحلي في ٢٠١٧.[٦]	• يغطي إنتاج الفاكهة احتياجات الاستهلاك المحلي، ويتبقى فائض يسمح بتصدير نسبة كبيرة من معظم أنواعها كما يتم توجيه جزء كبير من الإنتاج للتصدير مباشرة. • على سبيل المثال: صدرت مصر حوالي ٢٤% من إجمالي إنتاج البرتقال في ٢٠١٧.[٧]
حجم الحيازة	• تتسم الحيازة الزراعية في الأراضي القديمة بالتفتت الشديد، حيث إن ٩٥% من الحيازة الزراعية في مصر تتكون من خمسة فدادين أو أقل كما يتضح من الشكل ١-١٧. • ومع ذلك فإن الحيازة على أرض الواقع غالبا ما تكون أشد تفتتا بسبب التوريث من جيل لجيل دون نقل أو تغيير الحيازة الأصلية. • يؤثر تفتت الحيازة سلبا على الإنتاجية الزراعية نظرا لاختلاف أسلوب إدارة الأراضي الصغيرة عن الكبيرة بشكل جوهري.	• تتكون معظم هذه الأراضي من مزارع كبيرة الحجم نسبيا مقارنة بالأراضي القديمة (أكثر من خمسة أفدنة)، وهو ما يعكسه صغر عدد الحيازات الزراعية لهذه الأراضي إذ أنها تمثل أقل من ٥% من إجمالي عدد الحيازات في مصر. • ترتفع تكاليف الاستثمار في الأراضي الصحراوية، وهو ما يحتم استصلاح مساحات واسعة للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

٦ قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).
٧ المرجع نفسه.

السمة	الزراعة في الدلتا (الأراضي القديمة)	الزراعة في الصحراء (الأراضي الجديدة)
الموقف التسويقي والنفاذ للأسواق	• ضعيف • يؤدي تفتت الأراضي إلى محدودية الإنتاج، ومن ثم ضعف القدرة التفاوضية مع التاجر الوسيط الذي لا يستطيع المزارع النفاذ للسوق سوى من خلاله. • يستولي التاجر الوسيط على ٢٥ – ٤٠ بالمائة من سعر البيع النهائي، وهو ما يحد من أرباح المزارعين.	• قوي • إن كبر حجم إنتاج هذه المزارع يمكنها من النفاذ مباشرة للسوق المحلي والخارجي بسهولة دون الحاجة إلى سلسلة طويلة من الوسطاء التجاريين. ويمنحها ذلك مركزا تفاوضيا قويا وقدرة أكبر على تحديد أسعار المحصول ومدخلات الإنتاج، ومن ثم تعظيم الأرباح.
اقتصاديات الحجم	• يؤدي تفتت الحيازة إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم في توظيف تكنولوجيا الزراعة والحصاد والحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار أقل. • كما أن صغر حجم الحيازة يعني ارتفاع التكاليف وانخفاض العائد للوحدة الواحدة من الناتج.	• يعزز كبر المساحة المحصولية للحيازة الواحدة قدرة هذه المزارع على الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ويمكنها من توظيف التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والحصاد والحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار أفضل وجودة أعلى.
النفاذ إلى التمويل	• ضعيف • بلغ اجمالي الائتمان المقدم لقطاع الزراعة ككل ١.٢% من إجمالي رصيد الائتمان المحلي والاجنبي في يونيو ٢٠١٩ مقابل ٧.٨% للتجارة، و٩.١% للخدمات، و٢٣.٧% للصناعة (البنك المركزي المصري ٢٠١٩). • يعتمد المزارعين بالدلتا بشكل أساسي على البنك الزراعي المصري في الحصول على الائتمان، ومع ذلك واجه البنك على مدار عقود طويلة العديد من التحديات والمشاكل التي أفقدت المزارعين الثقة فيه، وحدت من دوره التمويلي بشكل كبير.	• ضعيف • لنفس السبب أيضا، ومع ذلك فإن المزارع كبيرة الحجم مرتفعة الإنتاجية غالبا ما تكون أقدر من صغار المزارعين على الحصول على الائتمان.
الربحية للفدان	• تنخفض ربحية الفدان في الوادي والدلتا مقارنة بالأراضي الصحراوية. ويرجع ذلك إلى: • ارتباط أسعار محاصيل الحبوب في هذه الأراضي بالأسعار العالمية، التي تقوم الحكومة بتسعير المحصول وفقا لها. • انخفاض صافي العائد للفدان للمحاصيل الحقلية مقارنة بالخضر والفاكهة. على سبيل المثال، بلغ صافي عائد فدان القمح حوالي ٤ آلاف جنيه، مقابل ١٨ ألف جنيه في المتوسط للبطيخ في ٢٠١٦/ ٢٠١٧ كما يتضح من الشكلين ١-١٨ و١-١٩. • صغر حجم الحيازة لا يسمح سوى بزراعة محصول واحد في أغلب الأحيان، وهو ما يعني خسارة مؤكدة حال انخفاض سعر هذا المحصول في الأسواق. • عدم القدرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم لتقليل تكلفة الإنتاج من ناحية والتفاوض على سعر بيع أعلى من ناحية أخرى.	• ترتفع ربحية الفدان في الأراضي الصحراوية مقارنة بالوادي والدلتا، ويرجع ذلك إلى: • عدم ارتباط أسعار محاصيل الفاكهة المصدرة بالأسعار العالمية، ولكنها تتحدد وفقا لاعتبارات الجودة والوقت (اللوجستيات)، والقدرة التفاوضية. • ارتفاع صافي العائد للفدان بشكل واضح. • كبر حجم الحيازة الزراعية يوفر ميزة تقسيمها إلى أنواع مختلفة من المحاصيل مما يقلل من احتمالية الخسارة. • القدرة على تعظيم الاستفادة من اقتصاديات الحجم للحصول على أسعار للناتج وكذلك لمدخلات الإنتاج.
استقرار الإنتاجية	• شديدة التذبذب من موسم لآخر • يرجع ذلك بشكل أساسي إما إلى ظروف جوية غير مواتية، كعاصفة التنين التي شهدتها مصر في الشتاء المنصرم والتي أدت إلى تراجع إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية. • أو إلى وجود فروق جوهرية في جودة التقاوي والبذور المستوردة من سنة لأخرى، وهو ما يؤدي إما إلى ضعف شديد وغير متوقع في الإنتاج كما حدث للطماطم والبطاطس في ٢٠١٨، أو على النقيض زيادة شديدة في الإنتاجية. • يسبب ذلك صدمات سعرية تؤثر على المزارع وكذلك على المستهلك النهائي.	• أقل تذبذبا • تعد الفاكهة من المحاصيل الدائمة التي تستقر في الأرض فترة طويلة ومن ثم فإن تذبذب إنتاجيتها بشكل عام أقل من المحاصيل الأخرى.

السمة	الزراعة في الدلتا (الأراضي القديمة)	الزراعة في الصحراء (الأراضي الجديدة)
النفاذ لمياه الري	• الري بالغمر سمة مصرية منذ عصر الفراعنة ولم تتغير خصوصا مع ضعف الإرشاد الزراعي في أراضي الدلتا. • ضعف منظومة الصرف الزراعي، وعدم تطويره بالسرعة الكافية، مما أدى إلى عدم تعافي الأراضي الزراعية من أثار فترة ما قبل تنفيذ مشروع الصرف الزراعي في السبعينيات. • العشوائية الشديدة في توزيع المحاصيل الزراعية، وعدم قدرة وزارة الري على تحديد كمية المياه اللازم ضخها في القنوات والترع الرئيسية، نظرا لاختلاف احتياج كل محصول للمياه على حده. • تذبذب تدفق المياه في الترع وعدم كفايتها أو زيادتها عن الحاجة الفعلية في كثير من الأحيان. • ضعف كفاءة وصول المياه للأراضي خاصة الواقعة في الطرف الأبعد من التفريعة. وذلك بسبب عدم تنظيف وتوسعة الترع الفرعية بانتظام، حيث تقع مسئولية ذلك على المزارعين وليس وزارة الري.	• تستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة في الري، وتحديدا الري بالرش والتنقيط. • انخفاض منسوب المياه الجوفية خلال السنوات الأخيرة، وعدم القدرة على تنفيذ استثمارات توسعية جديدة بسبب محدودية المياه (Sultan ٢٠١٩). • تقسيم حصة المياه بين المصدرين بالتساوي دون الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المائية لكل محصول على حده. • ارتفاع تكاليف الطاقة التي تعتمد عليها معدات سحب المياه بشكل كثيف. • ارتفاع تكاليف حفر الآبار وتركيب مضخات المياه، بسبب البيروقراطية الشديدة وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة (FAO ٢٠١٧).
إدارة المنظومة الزراعية ودور النشاط التعاوني	• بالرغم من الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق بشكل أكبر في قطاع الزراعة بداية من ١٩٨٧، إلا أن الدولة ما زالت مسيطرة على منظومة الإنتاج الزراعي في الدلتا، وذلك من خلال التعاونيات؛ حيث تستخدم التعاونيات كأداة لإدارة المنظومة الزراعية في مصر. • يوجد بالأراضي القديمة نوعان من التعاونيات الزراعية: ○ الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي ويبلغ عددها ٤٣١٣ جمعية، بإجمالي عدد أعضاء ٤ مليون عضو تقريبا. ○ الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ويبلغ عددها ٧٦١ جمعية، بإجمالي عدد أعضاء ٤١٧ ألف عضو. • تعد خدمات جمعيات الإصلاح الزراعي أفضل نسبيا من النوعين الآخرين، وذلك لارتفاع رأس مالها حيث يبلغ ١٥٠ ألف جنيه في المتوسط للجمعية الواحدة، مقابل ٣٧ ألف و٢٢ ألف لكل من جمعيات الائتمان الزراعي والأراضي المستصلحة على التوالي كما يتضح من الشكل ١- ٢٠.	• يبلغ عدد الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة ٦٢٦ جمعية، بإجمالي عدد أعضاء ٢٩٦ ألف عضو. • بشكل عام يعد دور التعاونيات في الأراضي الجديدة هامشيا ومحدودا للغاية لاعتمادها على الملكية الفردية واستقلاليتها بشكل كبير عن الحكومة المصرية في اتخاذ القرارات الإنتاجية والتصديرية. • ومع ذلك فقد برز دور جمعية "هيا" على وجه التحديد في دعم صناعة "البستنة" في مصر، وهي جمعية تم تأسيسها عام ١٩٩٦، وتقدم العديد من الخدمات التصديرية والزراعية لأعضائها بالاعتماد على رسوم الأعضاء السنوية وكذلك الشراكات مع القطاع الأهلي والمانحين الدوليين والحكومة.
الفاقد الزراعي	• مرتفع جدا ويزداد ويرجع ذلك إلى تقادم أساليب الحصاد، وعدم وجود خدمات لوجستية جيدة خصوصا فيما يخص النقل، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التخزينية لمحاصيل الحبوب في مصر. • سيطرة شبكة غير رسمية معقدة على توزيع وتسويق وبيع محاصيل الخضر في مصر.	• مرتفع لكنه أقل من نظيره في الوادي والدلتا بسبب الإدارة الأكثر وعيا، وقدرة أصحاب المزارع الكبيرة على القيام بالاستثمارات اللازمة في تكنولوجيا الحصاد والنقل والتخزين لاستيفاء متطلبات التصدير للخارج، ومع ذلك فإن ذلك الجزء من المحصول الموجه للسوق المحلي غالبا ما يتعرض لنفس نوعية المشاكل التي تتعرض لها المحاصيل المزروعة بالأراضي القديمة، خاصة فيما يتعلق بخدمات ما بعد الحصاد.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل ١-١٧: حجم الحيازة الزراعية في مصر

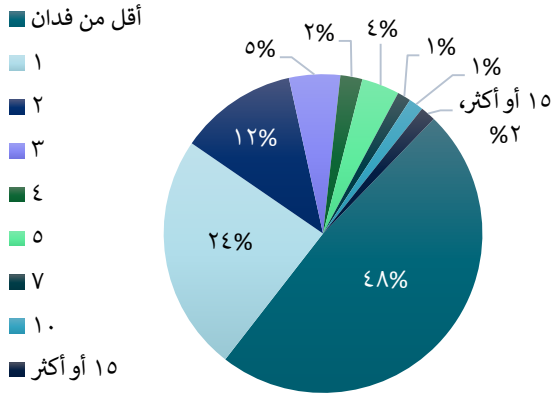

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٩.

الشكل ١-١٨: صافي العائد لأهم الحاصلات الحقلية الصيفية للفدان بالألف جنيه ٢٠١٦/ ٢٠١٧

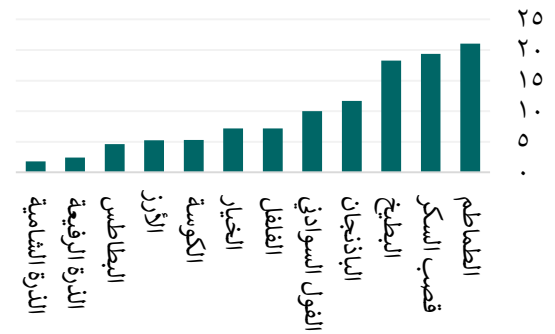

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للدخل الزراعي ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

الشكل ١-١٩: صافي العائد لأهم الحاصلات الحقلية الشتوية للفدان بالألف جنيه ٢٠١٦/ ٢٠١٧

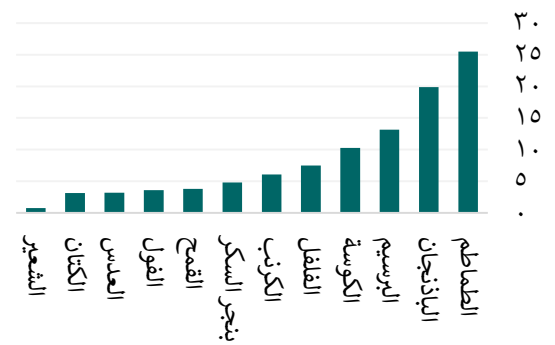

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للدخل الزراعي ٢٠١٦/ ٢٠١٧.

الشكل ١-٢٠: متوسط رأس مال الجمعية الواحدة وفقا لكل نوع من الجمعيات بالألف جنيه، ٢٠١٧/ ٢٠١٨

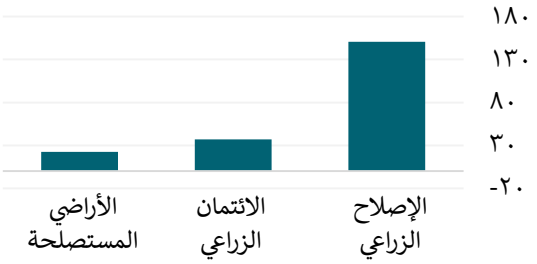

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشاط التعاوني بالقطاع الزراعي ٢٠١٧/٢٠١٨.

ثانيا: تأثير الأزمات السابقة على قطاع الزراعة في مصر

شهد العالم أزمة عذائية حادة في ٢٠٠٧، تلاها موجة شبيهة في ٢٠١٠. وقد ارتبطت الأزمة بشكل أساسي بتفاقم ثم انحسار الأزمة المالية العالمية، وفيما يلي السياق العام للأزمة وأهم محدداتها، وتداعياتها على مصر.

- أدت أزمة الغذاء العالمية في ٢٠٠٧ إلى ارتفاع أسعار جميع المواد الغذائية، خاصة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب وأهمها القمح والذرة والتي تضاعفت أسعارها أكثر من مرة بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كما يتضح من الشكل ٢١-١.

- اشتعلت الأزمة بسبب اجتماع كل من قوى العرض والطلب في الوقت نفسه بشكل يعزز ارتفاع الأسعار (هاريغان ٢٠١٨).

  - **بالنسبة للعرض:** فقد ضرب الجفاف كبار منتجي المحاصيل الغذائية كأستراليا ودول شرق آسيا وروسيا وهو ما دفع هذه الدول إلى وضع حدود قصوى على صادراتها.
  - **أما بالنسبة للطلب:** فقد ارتفع بشدة على المحاصيل الغذائية لاستخدامها في انتاج الوقود الحيوي كبديل للبترول الذي ارتفعت أسعاره بشكل جوهري في ذلك الوقت.

- ومع ذلك سرعان ما تراجعت أسعار المواد الغذائية والبترولية في أواخر ٢٠٠٨ بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي أصاب العالم، ولكن ما إن بدأ التعافي الاقتصادي بالتدريج حتى شهد العالم موجة جديدة لارتفاع أسعار الغذاء بدأت في يونيو

٢٠١٠ تقريبا كما يتضح من الشكل ١-٢١ واستمرت لفترة زمنية أطول، وذلك لأن جميع الاختلالات الهيكلية الكامنة خلف أزمة ٢٠٠٧ كانت ما تزال قائمة (هاريغان ٢٠١٨).

- ونظرا للاعتماد الشديد على الخارج لتأمين حوالي ١٠ مليون طن قمح، وحوالي ٥.٢ مليون طن ذرة في ٢٠٠٨، فقد أدت الأزمة إلى العديد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية كما يتضح من الجدول ١- ٥.

الشكل ١- ٢١: أسعار الحبوب الاستراتيجية ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠

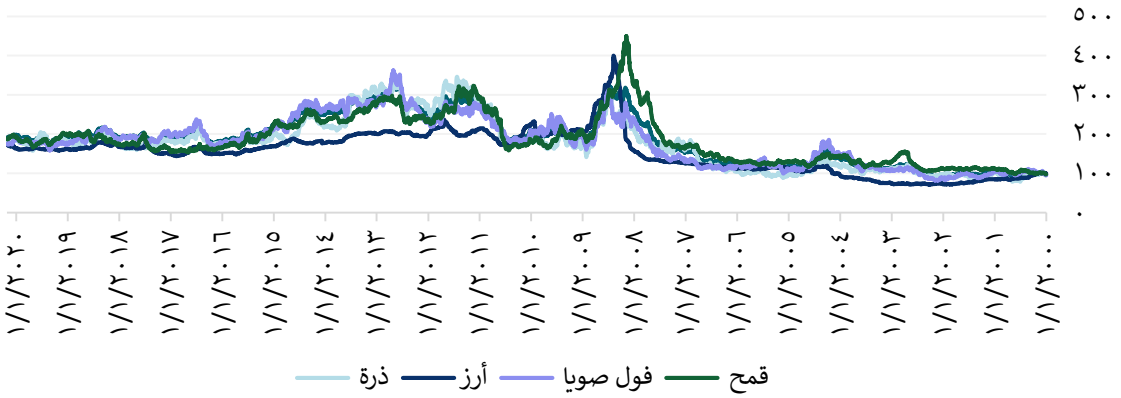

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات المجلس الدولي للحبوب.

الجدول ١- ٥: تداعيات أزمة الغذاء العالمية على مصر

تداعيات اقتصادية	**عجز الميزان التجاري** ▪ لم تستطع مصر الهروب من الزيادة في الأسعار العالمية، وبدأت قيمة الواردات الزراعية المصرية وكذلك العجز التجاري الزراعي في التحرك صعودا وهبوطا بنفس نمط التغير في الأسعار العالمية كما يتضح من الأشكال ١-٢٢ حتى ١- ٢٦.
	التأثير سلبا على المالية العامة ▪ ضمت الدولة ملايين المواطنين إلى البطاقات التموينية كإجراء تخفيفي لارتفاع الأسعار، وضاعفت الإنفاق على الدعم التمويني ليرتفع من ٩.٤ مليار جنيه في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ٢١.١ مليار جنيه في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.[٨] ▪ بالرغم من أنها خطوة في الاتجاه الصحيح لتخفيف العبء على الفئات الأضعف دخلا، إلا أن التنفيذ تم بطريقة لا تستوفي جميع المعايير المؤسسية المطلوبة، وهو ما خلق العديد من المشكلات التي بدأت في الظهور في السنوات اللاحقة.
	ارتفاع التكاليف الزراعية ▪ ارتفع معدل التضخم لأسعار المنتجين في القطاع الزراعي من ١٦.٥% في سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٥.٥% في يونيو ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار جميع المدخلات الزراعية، خاصة الحبوب والمبيدات والمعدات والأدوات الزراعية نظرا لكثافة استيراداها من الخارج، وقد انتقلت هذه الزيادات بشكل مباشر إلى المزارعين في ظل محدودية الدعم الزراعي الذي تقدمه الحكومة.
تداعيات اجتماعية	**التأثير سلبا على الأمن الغذائي** ▪ ارتفع معدل التضخم للطعام والشراب بشدة، من ٨.٥% في نوفمبر ٢٠٠٧ إلى ٣٠.٩% في أغسطس ٢٠٠٨، وهو ما أثر سلبا على الطبقات الأشد فقرا في المجتمع وأدى إلى تغيرات جوهرية في عاداتها الغذائية، فتم استبدال الأغذية مرتفعة القيمة الغذائية بأنواع أخرى منخفضة القيمة الغذائية لكنها مرتفعة السعرات الحرارية. ▪ تسببت الأزمة أيضا في حالة من الاضطراب المجتمعي نتيجة نقص الغذاء خاصة الخبز الذي عجزت ملايين الأسر المصرية عن الحصول عليه، وهو ما أدى إلى تزاحمهم أمام المخابز بشكل أدى إلى حدوث العديد من حالات الوفاة.[٩]
تداعيات سياسية	▪ أفادت العديد من التحليلات أن أزمة الغذاء العالمية وما صاحبها من تداعيات اقتصادية واجتماعية كانت أحد أهم محركات ثورة يناير في مصر (هاريغان ٢٠١٨).

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٨ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد متفرقة.
٩ وثقت الصحافة العالمية وفاة العديد من المواطنين بأزمات قلبية بسبب طول الانتظار في درجات حرارة مرتفعة، كما وثقت قيام أحدهم قتل الآخر بسلاح آلي بعد مشادة أمام أحد المخابز للحصول على الخبز.
https://www.theguardian.com/environment/٢٠٠٨/may/٢٧/food.egypt

الشكل ١- ٢٢: إجمالي قيمة الواردات الزراعية بالمليار دولار، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧

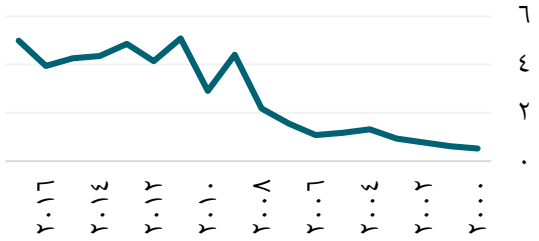

الشكل ١- ٢٣: قيمة واردات الحبوب والقمح بالمليار دولار، ٢٠٠٠ - ٢٠١٧

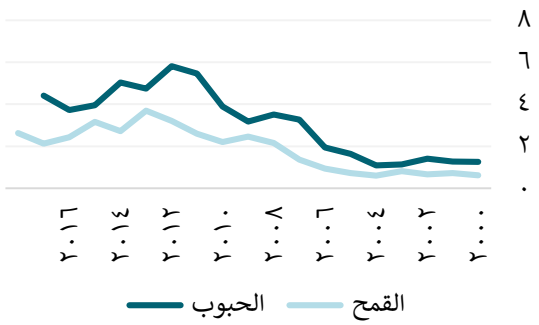

الشكل ١- ٢٤: العجز التجاري في القمح بالمليار دولار

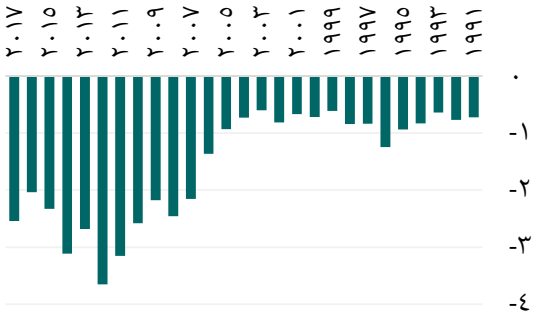

الشكل ١- ٢٥: إجمالي العجز التجاري الزراعي بالمليار دولار

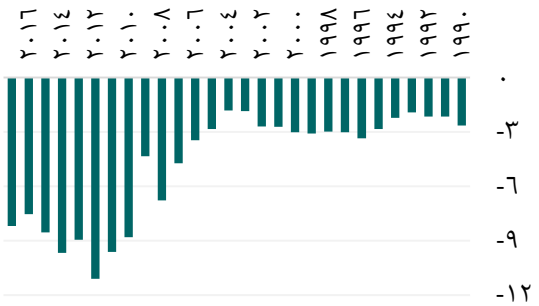

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدتي بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمجلس الدولي للحبوب.

ثالثا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة أزمة الكورونا

بداية وبشكل عام نود التأكيد على اختلاف السياق العام الحاكم للأزمة الحالية بشكل جوهري عن أزمة الغذاء العالمية، فقد نتجت أزمة الغذاء العالمية عن صدمات شديدة في الإنتاجية من جهة وارتفاع الطلب على المحاصيل الزراعية لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي كبديل للبترول من جهة أخرى. أما بالنسبة للأزمة الحالية، فلا توجد صدمات في الإنتاجية العالمية كما أن هناك انخفاض في الطلب على السلع الزراعية لأغراض إنتاج الوقود الحيوي بسبب التراجع الشديد في أسعار البترول.

ومع ذلك وبالرغم من انتفاء مسببات أزمة الغذاء العالمية، إلا أنه من المتوقع أن يكون للأزمة الحالية تأثير سلبي مماثل على قطاع الزراعة في جميع دول العالم ومنها مصر، وذلك بسبب المشاكل اللوجستية التي خلقتها الأزمة والتي أدت إلى شلل في حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اتجاه منتجي السلع الاستراتيجية الرئيسين كروسيا ودول شرق آسيا لفرض حظر على صادراتها تحسبا لأي صدمات محتملة.

ويستعرض الجدول التالي السيناريوهات المحتملة لتأثير الأزمة على قطاع الزراعة في كل مرحلة من مراحل دورة الأزمة في سياق الافتراضات المختلفة لصدمتي العرض والطلب.

وتعرف صدمتي العرض والطلب على النحو التالي:

صدمة العرض: اختلال قدرة قطاع الزراعة على توفير المحاصيل في الأسواق الداخلية والخارجية.

صدمة الطلب: ارتفاع أو انخفاض الطلب على محاصيل زراعية بعينها داخليا وخارجيا بسبب الأزمة.

أما عن افتراضات التحليل فهي على النحو التالي:

١. تؤثر الإجراءات الاحترازية الداخلية والخارجية على قطاع الزراعة من خلال التأثير على اللوجستيات المتعلقة بالحصول على مدخلات الإنتاج وتسويق المنتج.

٢. وجود روابط أمامية لقطاع الزراعة مع جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها السياحة مما يعني أن أي اختلال في أي من هذه القطاعات سيكون له تبعاته الفورية على قطاع الزراعة نفسه، وكذلك على المجتمع الزراعي من الفلاحين.

٣. تتأثر الزراعات المرتبطة بالصناعة بشكل كبير بأي ضعف في أداء قطاعات الصناعات التحويلية على وجه التحديد.

٤. يرتبط تأثير الأزمة بشكل أساسي بتزامن حدوثها مع موسم الحصاد ومع الدورة الزراعية الجديدة.

٥. تعتمد الزراعة المصرية في مجال الخضار والفاكهة على الاستيراد فيما يخص التقاوي.

٦. أثر تزامن الأزمة مع شهر رمضان على قطاع الزراعة.

٧. تأثر حركة نقل البضائع الزراعية سلبا بتباطؤ حركة التجارة العالمية وإن كانت غير مرتبطة بسلع زراعية.

٨. تأثر حركة التجارة الزراعية المصرية، بتوفر المعلومات عن الإجراءات الاحترازية في الدول المختلفة.

٩. أثرت الإجراءات الاحترازية على حركة العمالة بشكل كان له تداعياته السلبية على قطاع الزراعة.

١٠. يحتاج قطاع الزراعة في أوقات الأزمات إلى دعم حكومي مثله مثل القطاعين الصناعي والإنشائي.

الجدول ١-٦: السيناريوهات المحتملة لتأثير الأزمة على قطاع الزراعة

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو العرض	المرحلة
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩ – يناير ٢٠٢٠)	لا يوجد صدمات عرض أو طلب	• بداية الدورة الزراعية التقليدية • لا يوجد صدمة في عرض المحاصيل الزراعية الرئيسية، فقد تم حصادها وتسويقها بالفعل وبدأت دورة زراعية جديدة. • لا يوجد صدمة في طلب المستهلكين أو قطاع المطاعم والفنادق على المحاصيل الزراعية في هذه المرحلة لعدم اتخاذ اي تدابير احترازية في مصر بعد.	لا يوجد
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير– منتصف مارس ٢٠٢٠)	لا يوجد صدمات عرض أو طلب	• منتصف الدورة الزراعية التقليدية • لا توجد أي صدمات على مستوى المحاصيل أو العمالة الزراعية بعد، فبالرغم من ارتفاع طلب المواطنين خلال هذه الفترة على المنتجات الغذائية بشكل ملحوظ بغرض التخزين إلا أن شركات التصنيع الغذائي كانت قادرة على الاستجابة لهذا الطلب من خلال المخزون المتراكم من الدورة الزراعية السابقة.	• تأثير محدود على المبيدات وقطع غيار الماكينات الزراعية نظرا لوجود مخزون محلي كاف بالفعل.
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس – مايو ٢٠٢٠)	صدمة قوية في كل من العرض والطب	• بدأ الفيروس في الانتشار في أوروبا على نطاق واسع، وبشكل أقل في الدول العربية. • وعلى المستوى المحلي: شهدت هذه الفترة اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية كحظر التجوال، وحظر بعض الأنشطة بشكل كامل كالمقاهي والأسواق الشعبية الأسبوعية في جميع محافظات مصر، وكذلك توقف السياحة بشكل كامل، وخدمات المطاعم بشكل شبه كامل. • أدى ذلك كله إلى صدمات عنيفة في كل من العرض والطلب على النحو التالي: • **صدمة الطلب** **أولا: الزرعة في الوادي والدلتا** • ترجع صدمة الطلب بشكل أساسي إلى تراجع طلب قطاع المطاعم والفنادق وشركات الطعام الجاهز والسريع على الحاصلات الزراعية الرئيسية. • على سبيل المثال: أخل العديد من شركات تصنيع البطاطس بتعاقدها مع المزارعين، ولم تستلم سوى ٣٠% فقط من الكمية المتفق على توريدها، وبسعر يقل كثيرا عن سعر التعاقد.	ينقسم التحليل إلى جزئين، يتناول الجزء الأول التأثير على المحاصيل الزراعية، ويتناول الجزء الثاني التأثير على العمالة الزراعية. **أولا التأثير على المحاصيل الزراعية** بشكل عام تأثرت المحاصيل التي تزامن موعد حصادها مع الأزمة بشدة. بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية، أدى انخفاض أسعار البترول إلى تراجع الطلب على

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو العرض	المرحلة
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس – مايو ٢٠٢٠) تابع		**ثانيا: الزراعة في الصحراء** • تراجع الطلب المحلي على حاصلات الخضار والفاكهة بشكل كبير، نظرا لارتفاع مرونتها في الدخل (Income Elasticity) وهو ما يجعلها بمثابة سلعة ترفيهية في أوقات الأزمات التي يتراجع فيها دخل المواطنين بشكل كبير. • مازال الطلب الخارجي على حاصلات الخضار والفاكهة أقوى نسبيا من نظيره المحلي، نظرا لارتفاع مستويات الدخول بهذه الدول من ناحية وادراكها أهمية هذه الأنواع لتعزيز الجهاز المناعي ضد الفيروس من ناحية أخرى. ومع ذلك فإن ذلك الطلب يواجه العديد من المشاكل اللوجستية التي سنتطرق لها بالتفصيل في الجزء التالي الخاص بصدمات العرض. • **صدمة العرض**: بشكل عام هناك تراجع ملحوظ في إنتاجية معظم المحاصيل سواء المزروعة في الوادي والدلتا، أو الصحراء بسبب عاصفة التنين التي ضربت مصر في منتصف مارس. وبالإضافة لذلك تراجعت القدرة على النفاذ للأسواق محليا وعالميا بسبب المشاكل اللوجستية التي خلفتها الأزمة على النحو التالي: **أولا: الزراعة بالوادي والدلتا** • أدى حظر الأسواق الأسبوعية إلى عدم قدرة صغار المزارعين على تسويق فائض المحصول بشكل مباشر. • بالرغم من استثناء النقل الزراعي من تطبيق حظر التجوال، إلا هناك العديد من المشاكل التي ظهرت عند التطبيق العملي على أرض الواقع، أهمها: عدم تحديد المحاصيل التي ينطبق عليها الاستثناء بشكل واضح، وهو ما يجعل الاستثناء الفعلي رهن السلطة التقديرية لضابط المرور، وقد رصد المركز العديد من الحالات التي اشتكى فيها أصحاب عربات النقل من توقيفهم على الطريق بحجة أن بعض محاصيل البقوليات والنباتات الطبية والعطرية التي يحملونها ليست سريعة التلف وبالتالي ليست مستثناه من تطبيق قرار الحظر وهو ما ينتج عنه تغريمهم من ناحية، وتأخير الوصول للأسواق من ناحية أخرى. • كما أن تباطؤ حركة المرور على الطرق ولد حالة من الخوف لدى السائقين من الحركة ليلا على الطرق بشكل عام، وذلك خوفا من التعرض لحالات السطو، ومن ثم وجد المزارعون صعوبة في نقل حاصلاتهم الزراعية إلى الأسواق. **ثانيا الزراعة بالصحراء** • عانت محاصيل الفاكهة نفس المشاكل اللوجستية المحلية، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الإضافية المتعلقة بالتصدير. • أثر وقف حركة الطيران على محاصيل الفاكهة سريعة التلف وأهمها الخوخ والفراولة. • ارتفاع تكاليف الشحن البحري بسبب سيطرة مجموعة من الشركات المحتكرة والتي قامت باستغلال الأزمة لرفع الأسعار. • ضعف حركة السفن بالموانئ وتعطل العديد من شحنات الخضر والفاكهة في الموانئ، وقد أفاد العديد من المصدرين أن ما كان يصل في ٥ أيام أصبح يستغرق من ١٥ – ٢٠ يوما. • ارتفاع تكاليف التشوين بالجمارك. • وجود العديد من شحنات الفاكهة المحجوزة على السواحل الصينية والأوروبية الغير قادرة على النفاذ. • نقص الحاويات: في ذلك الوقت من العام كانت تأتي الحاويات	المحاصيل الزراعية لأغراض انتاج الوقود الحيوي، وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية بالفعل كالقمح والذرة خلال الفترة من يناير – مارس ٢٠٢٠. ولكن من المتوقع ارتفاع أسعار جميع المحاصيل الزراعية في الأجلين المتوسط والطويل، إذا ما قام المنتجون الرئيسيون بفرض حظر على الصادرات الزراعية بشكل يؤثر على المعروض العالمي.[١٠] وهو توجه أعلنت عنه أكثر من دولة بالفعل كدول شرق آسيا بالنسبة للأرز وروسيا بالنسبة للقمح، فارتفعت أسعار الأرز والقمح العالميين بالفعل في إبريل ٢٠٢٠ لتسجل ٥٨٢.٢٥ و٣٢٣ دولار للطن، بنسبة ارتفاع قدرها ١٤.٣% و٢.٢% على التوالي مقارنة بشهر مارس ٢٠٢٠. ومع ذلك فإن التأثيرات الداخلية تختلف من محصول لآخر بحسب طبيعة المشاكل اللوجستية التي خلقتها الأزمة من ناحية، واقتصاديات المحصول نفسه من ناحية أخرى، والتي تختلف من محصول لآخر. وفيما يلي تحليل تفصيلي لتأثير الأزمة على المحاصيل الأساسية في الدورة الزراعية الحالية في الوادي والدلتا والصحراء. **<u>الزراعة في الوادي والدلتا</u>** **القمح:** لم تتأثر أسعار القمح محليا، لأن الحكومة حددت أسعار التوريد للأردب بالفعل. ولكن صافي العائد للفدان سيتراجع بسبب تراجع الإنتاجية بشكل واضح هذا العام متأثرة بكثافة الأمطار التي شهدتها مصر أثناء عاصفة التنين. كما أن الأسعار الإدارية التي حددتها الحكومة

١٠ المصدر: الدكتور سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق.

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو العرض	المرحلة
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس – مايو ٢٠٢٠) تابع		من الدول العربية محملة بالسلع الرمضانية وتعود معبأة بالخضار والفاكهة، ومع وقف الحركة بين الدول العربية أصبح هناك نقص شديد للحاويات. • منع دخول السائقين المصريين للدول العربية، حيث أفاد أحد المصدرين أن الأردن أوقفت ١٠٠ براد كانت متجهة عبر أراضيها إلى العراق، وهو ما اضطره إلى دخول العراق عبر ميناء مارسيل تركيا، وما يعنيه ذلك من ارتفاع في التكاليف والفاقد في الوقت نفسه. • بالإضافة لذلك، واجه المصدرون مشاكل في تجهيز المحصول للتصدير، بسبب قيام المحليات بمنع تجمعات العمال في المخازن والشون.	وإن كانت أعلى بـ ١٥ جنيها للأردب عن العام الماضي، إلا أن تكلفة الفرصة البديلة للقمح مازالت مرتفعة. **البطاطس:** أولا بالنسبة للسوق المحلي: أدى تراجع الطلب إلى انخفاض سعر الطن إلى ١٢٠٠ جنيه في حين أن تكلفته تصل إلى ٤٠٠٠ جنيه في المتوسط، وهو ما سبب خسائر فادحة للمزارعين، خاصة في ظل ضعف إنتاجية الفدان هذا العام حيث تبلغ حوالي ٨ طن في المتوسط في حين أنها تصل في بعض السنوات إلى ٢٠ طن، وذلك بسبب سوء الظروف الجوية وضعف جودة البذور. كما أن شركات التصنيع الغذائي لم تحصل سوى على ٣٠% فقط من الكمية المتعاقد عليها، بسعر السوق (١٢٠٠ جنيه) بدلا من سعر التعاقد الأصلي (٤٠٠٠ جنيه) وهو ما فاقم من خسائر المزارعين. وللحد من الخسائر، اتجهت أعداد كبيرة من المزارعين إلى تثليج إجمالي انتاجهم من البطاطس لاستخدام جزء منها وبيع الجزء الأخر كتقاوي للدورة الزراعية القادمة، أملا في ارتفاع سعرها عندما يحين موسم الزراعة القادم. ولكن هناك احتمالية كبيرة أن ينخفض سعر التقاوي في موسم الزراعة القادم بسبب زيادة المعروض، وهو ما سيفاقم من خسائر المزارعين بسبب تحملهم تكاليف التثليج كخسارة إضافية فوق خسارتهم الحالية. ثانيا بالنسبة للسوق الخارجي: أفاد العديد من المصدرين بتراجع سعر طن البطاطس المصدرة للخارج من ١٢٠ دولار عند التعاقد إلى أقل من ١٠ دولار في الوقت الحالي، ويرجع ذلك إلى وجود فائض في المعروض العالمي من البطاطس للدرجة التي دفعت العديد من الدول إما إلى إعدام آلاف الأطنان أو استخدامها كعلف للماشية.[١١] **الفاصوليا:** يوجه معظم الإنتاج المحلي من الفاصوليا للتصدير إلى الدول العربية كونها سلعة رئيسية هناك، ومع بداية الأزمة اتجه المواطنون في هذه الدول إلى تخزين كميات كبيرة منها، وهو ما أدى إلى ارتفاع الطلب على الفاصوليا بشكل كبير، فتضاعف سعرها إلى حوالي ٢٤ جنيها للكيلو الواحد. ومع ذلك فإن المستفيد الوحيد من هذه الزيادة السعرية هو التاجر الوسيط والمصدر، لأن لديهم كميات كبيرة مخزنة من العام الماضي، ولم يخرج محصول العام الحالي للأسواق حتى الآن. ومن المتوقع أن يستمر هذا السعر المرتفع حتى أواخر مايو، ثم تراجعه بعد ذلك مع خروج المحصول المزروع حاليا إلى الأسواق وزيادة المعروض العالمي من الفاصوليا، في وقت من المتوقع فيه تراجع طلب المستهلكين لأنهم قد كونوا مخزون كافي بالفعل. **الزراعة في الصحراء** **محاصيل الفاكهة (الفراولة، الخوخ، الموالح):** **الفراولة والخوخ:** أفاد العديد من المصدرين إلى عدم قدرتهم على تصدير سوى ٥٠% من حجم تصديرهم المعتاد كل عام بسبب المشاكل اللوجستية محليا ودوليا. سيؤدي عدم القدرة على النفاذ للأسواق الخارجية في ظل وجود فائض من إنتاج هذه المحاصيل إلى ارتفاع معدلات الفاقد منها بشكل كبير، وفي هذا الصدد أفاد العديد من المصدرين بإعدام ألاف الأطنان من الفراولة والخوخ بالفعل.

١١ على سبيل المثال قامت فرنسا بإعدام حوالي ٧٠٠ ألف طن بطاطس هذا العام، وقامت استراليا بتوجيه ٧٥٠ ألف طن للاستخدام كعلف للماشية.

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو العرض	المرحلة
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس – مايو ٢٠٢٠) تابع			**البرتقال الصيفي:** أثرت الأزمة إيجابا على محصول البرتقال بخلاف جميع المحاصيل الأخرى، وذلك لأن أسبانيا المنافس الرئيسي لمصر لم تقم بتصدير كميات كبيرة هذا العام، وفي ظل اقبال المستهلكين الأوروبيين على البرتقال كفاكهة معززة للمناعة ضد الفيروسات، ارتفع الطلب على البرتقال المصري فتضاعفت أسعاره. **ثانيا: التأثير على العمالة الزراعية** أدت الأزمة إلى تراجع دخل العمالة الزراعية بسبب: • تراجع الطلب على العمالة الزراعية وفي نفس الوقت زيادة العرض بعد عودة العمالة المهاجرة من الحضر إلى الريف مرة أخرى ولجوئهم إلى العمل الزراعي كملجأ أخير. • قيام العديد من مزارع الفاكهة بتسريح العمالة المشتغلة بتجهيز الفاكهة وأهمها الفراولة في الموسم الحالي بسبب ضعف حركة التصدير. • عدم قدرة المزارع الكبيرة على دفع مستحقات العمال بسبب قيود السحب والإيداع في ذلك الوقت[١٢]. • قوة التضامن الاجتماعي بين معظم أهالي الريف بالإضافة إلى طبيعة العمل الزراعي في موسم الحصاد، فهو أشبه بالعمل بالقطعة ومن ثم يمكن تقسيمه بشكل كبير. على سبيل المثال: يبلغ إجمالي أجر حصاد فدان البطاطس وتعبئته حوالي ١٠٠٠ جنيه، ويحتاج حوالي ١٠ عمال (اليومية ١٠٠ جنيه) فيقوم مقاول الأنفار بمساعدة أقاربه وأصدقاءه العاطلين عن العمل، بحصاد المحصول بـ ١٥ أو ربما ٢٠ عامل، واقتسام الألف جنيه بينهم، بدل من اقتسامه بين ١٠ فقط. • توافر هذه الميزة في الزراعة في الأراضي القديمة فقط، أما في الأراضي الجديدة في المزارع الصحراوية الكبيرة، فكل عامل مطالب بإنتاجية محددة يوميا.
٤. انحسار الأزمة (يونيو – أغسطس ٢٠٢٠)	تتوقف طبيعة صدمة الطلب والعرض خلال هذه الفترة على مدى انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية المتخذة بالفعل.	تتزامن هذه المرحلة مع بداية الدورة الزراعية الجديدة لبعض المحاصيل كالذرة، والأرز، والطماطم والخيار والفلفل. خروج محاصيل كالعنب والرمان والبلح والجوافة والمانجو إلى السوق. ونتوقع أحد السيناريوهات التالية: • **السيناريو المتفائل:** انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية. وفقا لذلك السيناريو نتوقع تحسنا تدريجيا في العرض والطلب المحليين وإن كان سيظل الطلب ضعيفا على محاصيل	يتوقف التأثير في هذه المرحلة على السيناريو المتوقع: **وفقا للسيناريو المتفائل:** نتوقع تراجع حدة المشاكل التي تواجه الزراعة في الدلتا خصة بالنسبة للمحاصيل الحقلية. لكن لا يمكن الجزم بذلك بالنسبة للزراعة الصحراوية لأن معظم مدخلات إنتاجها مستوردة. على سبيل المثال تستورد مصر ٩٨% من تقاوي الخضر من الخارج، وبناء عليه فإن تعافي الزراعة الصحراوية سيتأثر بشكل كبير بمدى استقرار وتعافي الاقتصاد العالمي وعودة حركة التجارة العالمية إلى طبيعتها. بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية التي تستوردها مصر بشكل كبير كالقمح. فمن المتوقع ارتفاع أسعارها خارجيا، ويبقى التأثير المحلي على الإنتاج والأسعار غير واضح، وسيتوقف بشكل كبير على سياسات الحكومة في هذا الصدد، ويعني ذلك حاجة مصر إلى مراجعة سياساتها التجارية الداخلية والخارجية بالنسبة لهذه المحاصيل.

١٢ تم الرجوع عن هذا القرار، لكنه تسبب في حالة من الاضطراب لا داعي لها في حينه.

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو العرض	المرحلة
٤. انحسار الأزمة (يونيو – أغسطس ٢٠٢٠) تابع		الخضر والفاكهة. كما نتوقع أيضا تحسنا تدريجيا في الطلب الخارجي، لكنه سيكون بطيئا خاصة بالنسبة للفاكهة لأنها تعد سلعة ترفيهية في أوقات الأزمات كما سبق أن أشرنا. • **السيناريو المتشائم:** عدم انحسار الأزمة واستمرار العمل بالتدابير الاحترازية. استمرار صدمة العرض والطلب على نحو شبيه بالمرحلة السابقة، ولكن بدرجة أخف بسبب تأقلم المزارعين مع الأزمة. إلا أنه من المتوقع أن يشهد القطاع صدمة عرض شديدة في المحاصيل الاستراتيجية بسبب اتجاه كبار الدول المنتجة إلى وضع أسقف على صادراتها من هذه السلع.	**وفقا للسيناريو المتشائم،** ستعاني المحاصيل الجاري زراعتها في هذه المرحلة من مشاكل في إمدادات جميع مدخلات الإنتاج خاصة البذور والمبيدات. كما ستعاني المحاصيل التي تزامن حصادها في هذه الفترة من نفس المشاكل التي تعرضت لها المحاصيل التي تم حصادها بالفعل في المرحلة السابقة.
٥. التعافي (اعتبارا من سبتمبر ٢٠٢٠)	تتوقف طبيعة صدمة الطلب والعرض خلال هذه الفترة على مدى انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية المتخذة بالفعل.	• تتزامن هذه المرحلة مع بداية الدورة الزراعية لمحاصيل كالبطاطس، والفاصوليا والبسلة والقمح والفول وغيرها. • كما تتزامن أيضا مع حصاد المحاصيل التي تم زراعتها في المرحلة السابقة كالأرز والذرة. • تتوقف طبيعة صدمة الطلب والعرض خلال هذه الفترة على مدى انحسار الأزمة وانتهاء التدابير الاحترازية المتخذة بالفعل، بشكل مماثل لما تم طرحه من سيناريو متفائل وآخر متشائم في المرحلة السابقة.	يتوقف التأثير على السيناريو الحادث بالفعل وإذا ما كان متفائل أو متشائم بشكل مشابه للمرحلة السابقة. ونكتفي هنا بطرح سيناريو مصغر لمحصول البطاطس فقط، مع إمكانية تعميمه على جميع المحاصيل الأخرى: **سيناريو متفائل:** ويفترض تعافي الأسواق داخليا وخارجيا بشكل يساعد المزارعين على البيع بسعر جيد وتعويض خسائرهم في المواسم السابقة. **سيناريو متشائم:** استمرار المشكلة، مع احتمال تفاقمها حال عدم نجاح محاولات التبريد واسعة النطاق في تحسين الأسعار وذلك لأن الصدمة مازالت قائمة بالفعل.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات المزيد من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شانها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

يتضح من التحليل السابق ما يلي:

- إن أشد المحاصيل تأثرا سلبيا بالأزمة، هي تلك التي تزامن ميعاد حصادها مع تفاقم الأزمة داخليا وخارجيا وقد ظهر ذلك جليا في حالة البطاطس التي انخفض سعرها المحلي إلى ١٢٠٠ جنيه للطن في حين تصل التكلفة إلى ٤٠٠٠ جنيه للطن، كما تراجعت أسعار التصدير للخارج من ١٢٠ دولار إلى أقل من ١٠ دولارا للطن.

- كما كانت الفاكهة أيضا من أشد المحاصيل تضررا كونها تعتبر سلعة ترفيهية في أوقات الأزمات، فيما عدا البرتقال نظرا لارتفاع الطلب الخارجي عليه كفاكهة معززة للمناعة ضد الفيروسات.

- بالنسبة للقمح، فقد شهد تأثيرين متضادين منذ بداية الأزمة، حيث تراجعت أسعاره بوضوح خلال الربع الأول من ٢٠٢٠ (فبراير – مارس) بالتزامن مع تراجع أسعار الذرة وقصب السكر وغيرهم من المحاصيل الاستراتيجية بسبب انخفاض الطلب عليها لأغراض انتاج الوقود الحيوي، ولكن عاودت أسعار القمح الارتفاع في إبريل الماضي وذلك بسبب اتجاه العديد من الدول المنتجة إلى فرض حظر على صادراتها من القمح.[١٣] ويستدعي ذلك إعادة النظر في السياسة الزراعية والتركيب المحصولي في مصر على نحو ما سيتم توضيحه في الجزء التالي من التقرير.

- أثرت الأزمة بشكل سلبي على دخل العاملين بالقطاع الزراعي، وإن لم تؤثر على معدلات تشغيلهم بسبب ارتفاع الطلب على العمالة الزراعية في موسم الحصاد.

١٣ http://www.fao.org/giews/food-prices/international-prices/ar/ .

- أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية في الاقتصاد في أوقات الأزمات، فهي وإن تأثت بشدة إلا أنها لم تتوقف تماما على غرار القطاعات الريعية كالسياحة على سبيل المثال.

- الارتباط الوثيق بين الزراعة وجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو ما ظهر جليا في تأثر القطاع الزراعي بقرارت نقدية وقطاعية لم تكن موجهة له في الأساس، كتأثره سلبا بوضع حد أقصي على السحب والإيداع. ووقف أنشطة السياحة بشكل كامل والمطاعم بشكل شبه كامل،

- مما أدى لانخفاض الطلب على الخضار والفاكهة بنسبة تتجاوز ٢٠%.

- الهشاشة الشديدة لأي تغيرات إنتاجية في الدول الأخرى، كروسيا ودول شرق آسيا وغيرهم من المنتجين الكبار للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والأرز والذرة ومحاصيل الزيوت.

- غياب معلومات كافية حول الاختلافات في الإجراءات الاحترازية بين الدول العربية، وهو ما يفاجئ المصدرين المصريين بهذه الإجراءات بعد قطع مسافات طويلة بالمحصول بالفعل، ويضطرهم إلى اتخاذ طرق أبعد، وما يتضمنه ذلك من تكاليف إضافية وارتفاع الفاقد.

دفعت الأزمة العديد من المزارعين إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، كتخزين محصول البطاطس لاستخدام جزء منه وبيع جزء آخر كتقاوي في الموسم القادم، وفي ظل فردية هذه الإجراءات ومحدودية المعلومات حول حجم ما تم تخزينه بالفعل على المستوى القومي، فمن المحتمل أن يأتي ذلك بنتائج عكسية.

- وجود تضامن اجتماعي قوي بين أهالي الريف في أوقات الأزمات، وهو ما يساعد على تكيفهم مع الأزمات، ولا يعني ذلك عدم تأثرهم سلبا، ولكنه يعني القدرة على التعايش مع تداعياتها السلبية.

- يتخذ المزارع قراراته الإنتاجية والتسويقية بناء على تحليل التكلفة والعائد المرتبط بكل منها، ومن ثم لابد أن تكون الحوافز الاقتصادية للمزارعين مكون أصيل في أي سياسات زراعية تتخذها الحكومة المصرية، سواء كانت قصير المدى.

رابعا: إجراءات محددة للتخفيف من حدة الأزمة

أظهرت الأزمة الحاجة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات السريعة التي تستهدف تخفيف حدة الأزمة على القطاع الزراعي، مع أهمية التمييز بين المزارع الكبيرة من ناحية وصغار المزارعين من ناحية أخرى، نظرا لتأثير الأخيرين بشكل سلبي أكبر من غيرهم في ظل ضعف الدعم المقدم من الدولة وعدم تفعيل قانوني الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي. وبناء عليه نرى ضرورة:

- إعادة النظر في التركيب المحصولي للدورة الزراعية القادمة، بحيث يتم تأمين أكبر كم ممكن من احتياجات مصر من المحاصيل الاستراتيجية محليا تحسبا لأي ارتفاعات مستقبلية في الأسعار أو أي قيود تصديرية يفرضها منتجو المحاصيل الاستراتيجية وأهمها القمح. ولكي يتم ذلك بشكل يحقق الكفاءة الاقتصادية المطلوبة، يُقترح تطبيق ما تم دراسته سابقا من زراعة القمح في المناطق الساحلية بحيث يمكن زيادة الرقعة الزراعية من القمح دون أن يكون ذلك على حساب زراعات أخرى تتمتع مصر في إنتاجها بميزة نسبية عالية.

- استمرار العمل بالتراخيص المنتهية للمشروعات الزراعية إلى حين انتهاء الأزمة.[١٤]

النظر في إحلال البطاطس محل الأرز في بطاقات التموين لمدة شهرين فقط، للحد من استيراد الأرز، والاستفادة من وفرة الإنتاج المحلي من البطاطس هذا العام.[١٥]

- إسقاط الديون عن جميع المتعثرين في القطاع الزراعي خاصة صغار المزارعين، وتمكين العاملين في القطاع من الاستفادة من مبادرات البنك المركزي في هذا الصدد.

- ضرورة التنسيق اللوجيستي بين القطاع الخاص وجميع الجهات المعنية في الحكومة، بحيث لا تعود الشاحنات من الموانئ فارغة، ولكن تعود محملة ببضاعة مستورد آخر.

- وجود قواعد موحدة وواضحة فيما يتعلق باستثناء جميع الحاصلات الزراعية من قرار الحظر، وعدم ترك الأمر للسلطة التقديرية لضباط المرور، ومعاقبة أي مخالفات في هذا الصدد بحزم شديد.

١٤ المصدر: الدكتور سعد نصار، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة ومحافظ الفيوم الأسبق.
١٥ المرجع نفسه.

- سرعة التخليص الجمركي لجميع المحاصيل الزراعية، خاصة سريعة التلف كالخضار والفاكهة، وإعفاء المستوردين والمصدرين من دفع أي أرضيات طالما أن التأخير خارج عن إرادتهم.

  بناء قاعدة معلومات تفصيلية حول الإجراءات الاحترازية ذات التأثير المباشر على المصدرين المصريين بشكل عام والزراعيين بشكل خاص، وتحديثها باستمرار، على أن تكون متاحة عبر الانترنت للجميع.

- تشديد الرقابة على الممارسات التجارية غير المشروعة التي يمكن أن ترفع أسعار الغذاء، وخاصة التخزين المفرط، والاحتكار، ورفع الأسعار، وتغليظ العقوبات على المخالفين.

- رصد الطاقة التبريدية، في جميع انحاء الجمهورية والاستعداد لتخزين الحاصلات سريعة التلف للحد من الفاقد.

- إجراء مسح سريع للمخزون الغذائي على المستوى القومي والمحلي، لتحديد الفجوات والتحويل من مناطق الفائض إلى مناطق العجز وقت الضرورة.

- ضم العمالة الزراعية إلى مبادرة وزارة القوى العاملة بصرف ٥٠٠ جنيه لمدة ثلاثة أشهر للعمالة غير المنتظمة.

- دعم مدخلات الإنتاج الزراعية بشكل استثنائي، وتعويض المتضررين بشدة من انخفاض الأسعار.

- تخفيض أسعار الطاقة للمنتجين الزراعيين خصوصا المزارع الصحراوية، خاصة في ضوء انخفاض أسعار الطاقة العالمية.

خامسا: جوانب الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

- **مازال القطاع الزراعي يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية والمشاكل المؤسسية التي لم يتم معالجتها بالرغم من مرور القطاع بأزمات سابقة تستدعي ذلك،** كما حدث في أزمة الغذاء العالمية التي اقتصر رد الفعل بشأنها على مجموعة من التدابير للتعامل مع التداعيات المؤقتة للأزمة دون إصلاح القطاع الزراعي بشكل حقيقي مستدام كما قامت معظم دول العالم خلال السنتين التاليتين للأزمة مباشرة (FAO ٢٠١١).

- ومن أهم هذه الإصلاحات وأكثرها إلحاحا في مصر: ضرورة إعادة هيكلة وزارة الزراعة لأن شكلها الإداري الحالي لا يمكن معه إدارة القطاع الزراعي بشكل سليم.

- **صعوبة النفاذ للتمويل** بسبب احجام البنوك التجارية عن إقراض الأنشطة الزراعية باعتبارها أنشطة عالية المخاطرة. بالإضافة إلى ضعف الدور التمويلي للبنك الزراعي المصري (بنك التنمية والائتمان الزراعي سابقا) بالرغم من إعادة هيكلته في ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى وجود فجوة من عدم الثقة بين المزارعين وبين البنك بسبب العديد من الاختلالات الهيكلية التي استمرت لعقود طويلة قبل عملية التطوير.[١٦] ولذلك على الحكومة ابتكار أدوات تمويل جديدة لتشجيع الاستثمار الزراعي، كاصدار سندات زراعية على سبيل المثال، لأن القطاع الزراعي لن ينهض دون أدوات تمويلية جيدة تتعامل مع المخاطر المرتفعة.

عدم تفعيل العديد من القوانين الزراعية المكملة لإصلاح المنظومة التمويلية، وأهمها قانون الزراعة التعاقدية والتكافل الزراعي بسبب عدم صدور اللائحة التنفيذية لأي منها. وهو ما يجعل المزارع شديد الهشاشة لأي صدمات غير متوقعة، بالإضافة إلى كونه الحلقة الأضعف في أي تعاقدات ثنائية على نحو ما ثبت في أزمة البطاطس هذا العام.[١٧]

- **غياب رؤية واضحة للقطاع الزراعي في مصر وعدم الالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات الزراعية التي وضعتها الدولة منذ التسعينات،** وهو ما انعكس في عدم تحول هذه الاستراتيجيات إلى خطط تنفيذية بمؤشرات أداء تفصيلية. والاستناد بدلا من ذلك إلى القرارات الإدارية التي تتغير بشكل جوهري من وزير لآخر من ناحية، ولا تأخذ في اعتبارها، في كثير من الأحيان، الاحتياجات الفعلية للمزارعين من ناحية أخرى.

- **ضعف التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالسياسات الزراعية** وهو ما ينتج عنه تضارب في كثير من الأحيان بين السياسات الزراعية من جهة والتصنيعية والتصديرية والتجارية من جهة أخرى.

- **ضعف البحث والتطوير،** بسبب البيروقراطية الحكومية المقيدة وكذلك ضعف التمويل الذي

١٦ أهمها العمل بسياسة تدوير القروض الزراعية والفوائد المهمشة التي أسفرت عن تعثر العديد من المقترضين وفقدانهم أراضيهم وهو ما دفع الكثير من المزارعين إلى تجنب التعامل مع البنك إلا في أضيق الحدود لعدم الوصول لنفس المصير.

١٧ مرجع سابق.

ينفق معظمه على الأجور والرواتب دون وجود ميزانية كافية للاستثمارات البحثية.

- **ضعف الإرشاد الزراعي،** ويرجع ذلك إلى عدم قيام المرشدين بدورهم بسبب قربهم على سن المعاش إذ لم يتم تعيين مرشدين زراعيين منذ عام ١٩٨٢ بالإضافة إلى عدم ثقة المزارعين في موظفي الارشاد الزراعي في كثير من الأحيان، لأن العديد منهم مكلف من قبل الوزارة أيضا بالإبلاغ عن مخالفات البناء (FAO ٢٠١٧).
- **تتمثل أهم مظاهر ضعف الإرشاد الزراعي في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية في الحقول مقارنة بإنتاجيتها في المزارع البحثية.** على سبيل المثال يبلغ متوسط إنتاجية الفدان في مصر ١٨ أردب، في حين أنها تصل إلى ٢٤ أردب في المزارع البحثية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي لغياب دور المرشد الزراعي. [١٨]
- **ضعف التعاونيات الزراعية بشكل جعلها غير قادرة على خدمة أعضائها،** وذلك لأنها فقدت أهم دورين لها وهما تقديم الائتمان وتسويق المحصول منذ السبعينيات، بالإضافة إلى تعقد الهيكل الإداري للتعاونيات بشكل يحد من الكفاءة والشفافية، حيث يوجود ٣ أنواع رأسية من التعاونيات وأربع مستويات إدارية أفقية لكل نوع بشكل غير مبرر، حيث إن جميع هذه الأنواع والمستويات لها نفس الصلاحيات والأدوار وتتبع نفس الجهة، وتم توحيد قوانين إنشائها في قانون واحد.[٣١] علاوة على ذلك تعاني التعاونيات من تدخل وزارة الزراعة بشدة في عملها، وهو ما أفقد أعضائها الإحساس بالملكية وثبطهم عن تطوير الأداء بسبب عدم قدرة مجالس إدارتها على اتخاذ أي قرار دون موافقة ممثلي الحكومة.
- **ضعف إشارات السوق وعدم وصولها بشكل صحيح إلى المزارع مما يحد من قدرته على اتخاذ قرارات إنتاجية سليمة،** وذلك بسبب تراجع دور التعاونيات وسيطرة شبكة واسعة من الوسطاء التجاريين على توريد مستلزمات الإنتاج وتسويق المحصول، وهو ما يعني عدم وجود معلومات واضحة وكافية يبني المزارع عليها قراراته الإنتاجية.

١٨ من المفترض أن تنتهي وظيفة جمعيات الإصلاح الزراعي وجمعيات استصلاح الأراضي فور سداد قيمة الأرض أو أصل القرض وتحولهم إلى جمعيات الائتمان الزراعي إلا أن ذلك لم يحدث أبدا، بسبب عدم رغبة ذلك الفرع من فروع التعاونيات في خسارة مساهمات أعضائه كما أن الأعضاء يقاومون الانتقال لأن التعاونيات الائتمانية لا تقدم خدمات أفضل.

المراجع

البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ديسمبر ٢٠١٩

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠١٩.

هاريغان، جين. ٢٠١٨. الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية. عالم المعرفة، العدد ٤٦٥، أكتوبر ٢٠١٨.

Food and Agriculture Organization (FAO). 2011. Food and Agricultural Policy Trends after the 2008 Food Security Crisis: Renewed Attention to Agricultural Development. Rome: FAO.

———. 2017. Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt. Geneva: The International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD).

———. 2019a. Food Losses and Waste Reduction and Value Chain Development in Egypt and Tunisia. Rome: FAO.

———. 2019b. Food Loss Analysis – Tomato Value Chain in Egypt. Rome: FAO.

Sultan, Nourhan Ahmed. 2019. The Consistency of Export and Agricultural Policies in Egypt. School of Global Affairs and Public Policy. Cairo: The American University in Cairo (AUC).

٢. سوق العمل

باحث رئيسي: **سلمى بهاء**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

كشف انتشار فيروس كورونا المستجد عن هشاشة أسواق العمل في كافة أنحاء العالم. فيما اجتمعت أغلب الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في التدابير الاحتوائية لأزمة انتشار الفيروس، إلا أن حدة هذا التأثير تتباين وفقاً لواقع أداء الاقتصاد الكلي والإطار المؤسسي والهيكلي الحاكم لسوق العمل من ناحية، ولأي مدى سوف تمتص الاختلالات الحالية لسوق العمل صدمات العرض والطلب المصاحبة للأزمة من ناحية أخرى.

تختلف ديناميكية سوق العمل وفقاً للصدمات الخارجية والفترات الزمنية المزامنة لها، وهو ما سيعمل التقرير الحالي على تحليله، لتقفي أثر الأزمة الحالية في ضوء المراحل الخمسة لدورة الأزمة. ولدراسة الآثار السلبية التي خلفها الكوفيد-١٩ على سوق العمل المصري، ينبغي بداية استعراض تطور خصائص سوق العمل وفقاً لظروف الاقتصاد الكلي والتوجهات السياسية المتعاقبة نحو إصلاح الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي تزايدت حدتها على مر العقود.

ثانيا: تطور ديناميكية سوق العمل المصري خلال العقود الثلاثة الماضية

يتكون سوق العمل في مصر من قوة عاملة تبلغ ٢٨.٩ مليون تنقسم إلى ٢٦.٦ مليون مشتغل و٢.٣ مليون متعطل. بلغ معدل البطالة ٨% في الربع الرابع من عام ٢٠١٩، ٢٢.٧% بين الإناث و٤.٧% بين الذكور (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩). وقد شهدت معدلات البطالة والتشغيل أربع فترات تحول واضحة مع تغير العرض والطلب على العمالة المصرية على مدار العقود الثلاثة الماضية. تبدأ أولها مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين حيث مثلت نقطة البداية لارتفاع معدلات البطالة. يليها بدايات الألفية الجديدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ثم انتهاء العقد الأول لها عقب الأزمة المالية العالمية وثورة ٢٥-يناير، وآخرها مع ختام العقد الثاني بين ٢٠١٦-٢٠١٩. ساهم في ذلك عدد من العوامل يعد أهمها طبيعة برامج الإصلاح الاقتصادي، سياسات التشغيل، السياسات الاقتصادية، فضلاً عن الصدمات المحلية والعالمية، التي اختلفت حدتها وأهميتها وفقاً للمرحلة الزمنية كما يوضح الشكل التالي.

الشكل ٢-١: تطور معدلات البطالة والتشغيل، ١٩٩٠-٢٠١٩

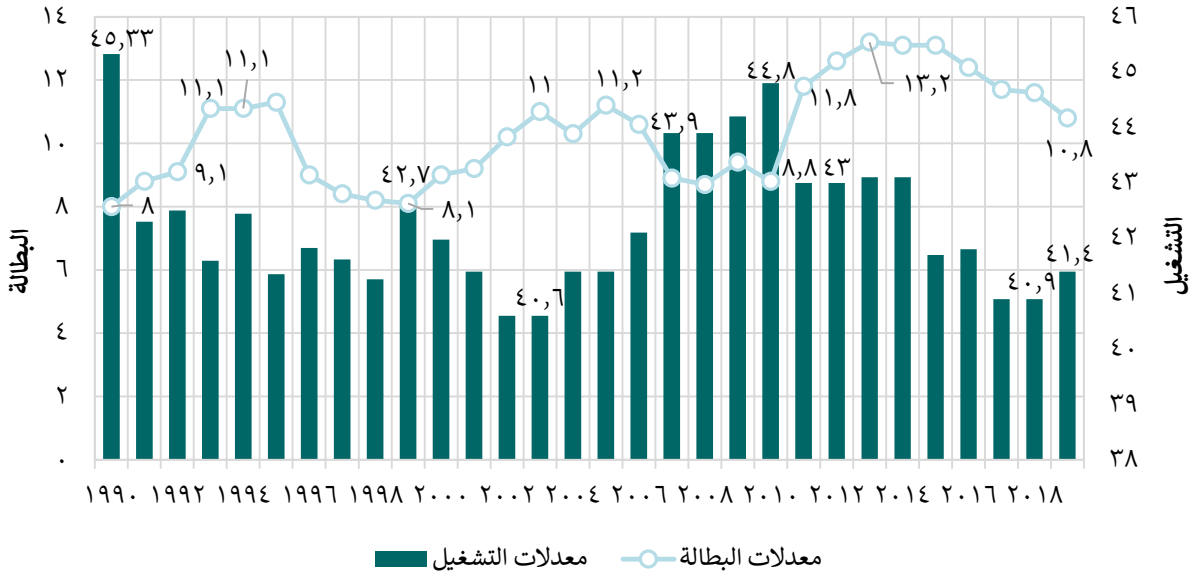

المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ ومؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي.

الفترة الأولى من ١٩٩٠-٢٠٠٠: سجلت ارتفاع في معدلات البطالة بشكل ملحوظ ارتبط بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي آنذاك وما صاحبه من تنفيذ برامج الخصخصة. وتمثل هذه الفترة بداية التحول الديناميكي لسوق العمل وانقلاب موازين العرض والطلب على العمالة، فكما يوضح الشكل رقم ٢-١، وقع أكبر تغير نسبي في معدل البطالة بنسبة بلغت ٤٤% في منتصف التسعينيات. ويمكن تفسير هذا التراجع من خلال مرحلتين:

- الأولى مع تدهور الأوضاع الاقتصادية في أوائل تسعينيات القرن العشرين، حين انتهجت الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (عام ١٩٩١)، والذي ارتكز على تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد حر يعتمد على آليات السوق ويتبنى سياسة التحرير في كافة المجالات. إلا أنه قد تعرض إثر ذلك إلى أزمة ركود؛ فنظرا للطبيعة الانكماشية لبرنامج الإصلاح، تراجعت قدرة الاستثمارات الخاصة المطلوبة لتعويض النقص في الاستثمارات العامة أو لتوفير فرص عمل جديدة[١]. إضافة إلى تطبيق برامج الخصخصة للمشروعات الحكومية، مما أسفر عن تزايد الطلب على عنصر العمل ولكن في القطاع الخاص فقط. بينما استمر جانب العرض في ضخ مزيد من الشباب، مما أدى إلى ارتفاع في نسب البطالة مع تنامي العرض والطلب على العمالة معا.
- والثانية حين بدأت الآثار السلبية لسياسة ضمان التشغيل في الأجهزة الحكومية والقطاع العام التي اتبعتها الحكومة منذ ستينيات القرن الماضي في الظهور بشكل واضح مع تضخم الجهاز الإداري للدولة. وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة المقنعة. الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية إلى التراجع عن الالتزام بتوظيف الخريجين، مما أثر بالسلب على جانب الطلب من القطاع الحكومي. ومع ارتفاع سقف المهارات المطلوبة من قبل القطاع الخاص، لم يستطع هو الآخر- في ظل استمرار فجوة المهارات وانخفاض جودة التعليم (جانب العرض)- تعويض نقص هذه الوظائف. خاصة مع تسارع وتيرة الانفتاح التجاري والعولمة بالنسبة لمعظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية. الأمر الذي أسفر عن تنامي ظاهرة استقطاب العمالة الماهرة labor polarization، وتزايد معدلات البطالة الهيكلية.

ويمكن القول إن هذه الفترة قد كشفت عن خللين بنيويين في ديناميكية سوق العمل استمرا في التفاقم عبر الزمن حتى وقتنا هذا، أولهما: عدم اتساق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وخاصةً في القطاع الخاص. وثانيهما: طبيعة المنظومة التعليمية المدفوعة بالعرض، والتي تؤثر على سوق العمل بشكل مباشر من خلال تحميله طاقات عاملة سنوياً بما يفوق طاقته الاستيعابية كما سيتبين لاحقا.

الفترة الثانية من ٢٠٠١-٢٠١٠: شهدت السنوات الأولى للألفية الجديدة النقطة الزمنية الثانية لذروة منحنيات البطالة والتشغيل في مصر. فيوضح الشكل رقم ٢-١ أعلاه تزايد البطالة مرة أخرى بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. ويفسر هبوط التشغيل خلال هذه الفترة تنفيذ سياسة تعويم الجنيه المصري في عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥. فقد أدت هذه الخطوة العنيفة إلى تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي، وارتفع على إثرها طلب القطاع الخاص على العمالة بشكل كبير بينما لم يشهد جانب العرض أي تطور ملحوظ. ويلاحظ من الشكل رقم ٢-١، انعكاس اتجاهات تغير البطالة والتشغيل بدءا من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

الفترة الثالثة من ٢٠١١-٢٠١٥: عاودت منحنيات البطالة الصعود مرة أخرى مع بدء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم عقب ثورة ٢٥-يناير في ٢٠١١، لتمثل هذه نقطة التحول الثالثة، وبداية تطور ديناميكي جديد لسوق العمل المصري في ذات الوقت. حيث بلغت معدلات البطالة ذروتها بأعلى نسبة للتغير عند ٣٥%. ومنذ عام ٢٠١١ تخطت معدلات البطالة حاجز الآحاد لتنتقل إلى ما بعد ال ١٠% ولا تزال على ذلك حتى الوقت الراهن. كما يلاحظ عدم تعافي معدلات التشغيل منذ بدأت في

١ أفاد الاقتصاديون أن السياسات الاستثمارية في تلك المرحلة اتسمت بعدم الكفاءة، حيث أدت عملية الخصخصة إلى تخفيض الموارد المتاحة للاستثمار والتي تم توجيه نسبة مرتفعة منها (أغلبها من المدخرات المحلية أو التسهيلات الائتمانية للحكومة المصرية) نحو تمويل مشروعات إنتاجية قائمة بالفعل وليس بناء قدرات إنتاجية جديدة، كما لم تُضخ حصيلة الخصخصة في الاقتصاد القومي من جديد بل تم استخدامها في تمويل المعاش المبكر أو سد عجز الموازنة للدولة (كفافي ٢٠١٧).

الانخفاض عام ٢٠١١. مما دفع القطاع الخاص إلى التكيف مع أوضاع المعروض المتزايد من العمالة وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل لهم. وبالتالي استمر الطلب على العمالة من القطاع الخاص دون الحكومي، ومواصلة تزايد العرض مع تدهور جودة التعليم.

الفترة الرابعة ٢٠١٦-٢٠١٩: وشهدت تغير خصائص سوق العمل بشكل كبير نتيجة لاعتماد الاقتصاد المصري على قطاع التشييد والبناء كقطاع رائد، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المهارات الخاصة بهذا القطاع فقط دون باقي القطاعات. ونظراً لارتباط هذا النمط من التشغيل بفئات عمرية ومراحل تعليمية معينة، فقد انتهت هذه الفترة بمزيد من التشوه في سوق العمل.

مما سبق، يمكن استنتاج تحديين رئيسيين يمكن إرجاعهما إلى أوجه الخلل الهيكلي التي يعاني منها سوق العمل في مصر. يتمثل التحدي الأول في ضعف مرونة سوق العمل وجموده في مواجهة الأزمات سواء الخارجية أو الداخلية. أما التحدي الثاني فهو ما يعكسه انخفاض معدلات البطالة من صورة غير حقيقية عن صحة سوق العمل. إضافة إلى إغفال منهجية حساب هذه المعدلات لفئات تقع تحت مسميات نقص التشغيل Underemployment، العمالة المحبطة Discouraged employment أو البطالة الخفية Hidden unemployment وغيرها من التعريفات التي قد تؤثر في دلالة المؤشر، فضلاً عن أشكال البطالة الأخرى التي تغيب عن الإحصاءات الرسمية للتعطل. ومن ثم تقوم النقاط التالية بتحليل أهم هذه الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل في ضوء الاتجاهات السابقة الذكر للعرض والطلب على عنصر العمل، وذلك خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من عام ٢٠١٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩).

ثالثا: أوجه الخلل الهيكلي في سوق العمل المصري

٣-١ هرم البطالة المقلوب

تعبر الخصائص الاجتماعية للمتعطلين بسوق العمل المصري عن **هرم مقلوب للبطالة.** حيث **ترتفع معدلات البطالة بين كل من المتعلمين، الشباب، الإناث، وبالمناطق الحضرية.** بعكس الأوضاع الطبيعية التي يحصل فيها المتعلمون من الشباب على فرص عمل أفضل في الحضر مقارنة بالريف، مع ارتفاع فجوة النوع بشكل ملفت. ويأتي ذلك نتيجة لعاملين رئيسيين يتمثلان في:

الشكل ٢-٢: هرم البطالة المقلوب في مصر

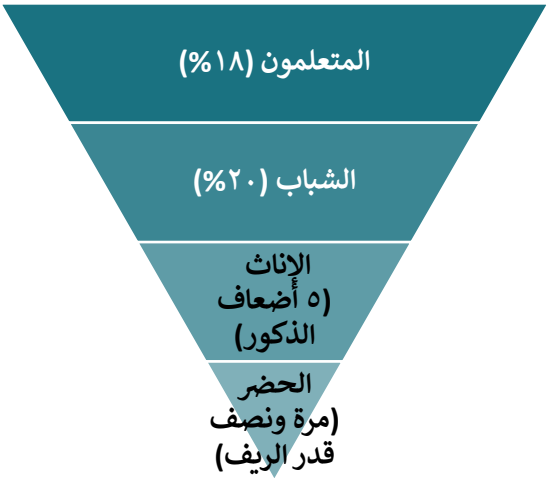

المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

٣-٢ عدم اتساق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل كما وكيفا

ويعد أحد أوجه الخلل الرئيسية لسوق العمل. **فمن المنظور الكمي،** تُكبل طبيعة النظام التعليمي المدفوعة بالعرض سوق العمل بقوى عاملة ضخمة سنوياً بما يفوق قدرته على توليد فرص عمل جديدة لامتصاصها. حيث **يمثل الشباب** في الفئة العمرية (٢٠-٢٤) نحو ١١ % فقط من إجمالي المشتغلين بسوق العمل مقارنة بأكثر من ضعف هذه النسبة (نحو٢٥.٥%) للفئة العمرية (٣٠-٣٩)، كما توازي معدلات التشغيل بين الفئة الأولى نصفها بين الفئة الأخيرة (٢٨% مقابل ٥٦% على الترتيب). وتفوق معدلات البطالة بين الفئة الأولى نحو ٣ أضعافها بين الفئة الأخيرة.

وتحمل خصائص المتعطلين الجدد دلالة واضحة على ذلك، حيث تتمثل المشكلة الرئيسية للمتعطلين في مرحلة الدخول لسوق العمل، فأغلب المتعطلين (٦٠% منهم) هم من المتعطلين الجدد أي الذين لم يسبق لهم العمل من قبل وخاصة بين الإناث (٧٣% من إناث المتعطلين لم يسبق لهن العمل مقابل ٤٤% من الذكور).

أما من المنظور الكيفي، فتُعبر معدلات البطالة المتزايدة بين المتعلمين، وارتفاعها بارتفاع المستوى التعليمي عن عدم تلبية منظومة التعليم لاحتياجات سوق العمل من المؤهلات والمهارات المطلوبة بشكل واضح، لاسيما في القطاع الخاص. فكما يتبين

من الشكل (رقم ٢-٣) أدناه، يمثل الحاصلون على مؤهل جامعي وما فوق الجامعي النسبة الأكبر من المتعطلين بما يقرب من ٥٠%. كما تمثل معدلات البطالة بينهم ضعفها بين الحاصلين على ثانوي عام وأزهري، وأكثر من الضعف مقارنة بأصحاب المؤهل المتوسط الفني. بينما تقل كثيراً بين الأميين ودون المستوى التعليمي الثانوي.

كما يتراجع نصيب خريجي الجامعات كثيراً من التشغيل، بل أنه يتقارب مع نصيب الأميين وفئة من يقرأ ويكتب، مقارنة بحوالي الضعف للحاصلين على مؤهل متوسط فني، والذين يفوقون نظرائهم من حملة المؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي بنحو ٨ أضعاف. لا سيما نتيجة ميل سوق العمل بشدة نحو قطاعات معينة مثل التشييد والبناء والتي تستهدف تشغيل هذه الفئات بكثرة.

الشكل ٢- ٣: التوزيع النسبي للمشتغلين والمتعطلين بحسب الحالة التعليمية خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من ٢٠١٩

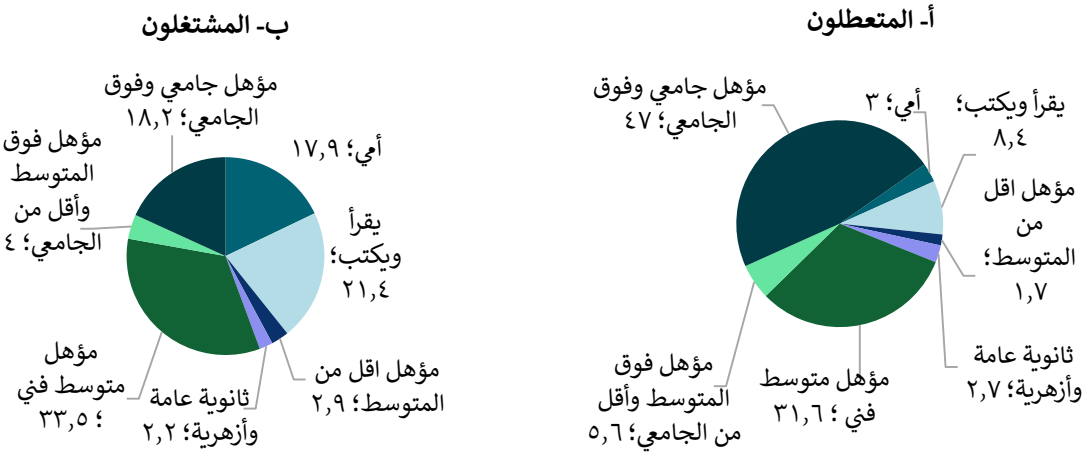

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة ٢٠١٩.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن انخفاض جودة التعليم المؤدية لعدم الترابط بين مخرجاته وفرص العمل، تُنسب في أغلبها إلى التعليم الحكومي، وبالأخص ضعف أداء منظومة التعليم الفني[٢]، وهو ما ساهم بشكل كبير في تضخم حجم القطاع غير الرسمي[٣] رغم أنه لا تتوافر بيانات عن التعطل أو التشغيل بحسب نوع التعليم، إلا أنها أصبحت ظاهرة مميزة لسوق العمل المصري؛ أن يُؤهَل خريجو التعليم قبل الجامعي عالي الجودة فقط إلى الحصول على تعليم جامعي بنفس المستوى ومنه إلى وظائف لائقة ومستدامة بسوق العمل فور التخرج.

٣-٣ تطور التركيبة الديموغرافية للسكان

حيث تزايدت نسبة السكان في سن العمل[٤]، مما يمثل ضغطا إضافيا على فرص العمل المتاحة. والتي تعد هبة ديموغرافية مهدرة يُفترض استغلالها في تعبئة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. ويرتبط انحسار الضغوط الديموغرافية بالارتفاع المتوقع في **معدل مساهمة الإناث في قوة العمل**، والمرتبط بانخفاض معدلات الإنجاب مما يساهم في زيادة قوة العمل. ويوضح الجدول رقم ٢-١، مدى تراجع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي مقارنة بالذكور لا سيما في المراحل العمرية المبكرة، حيث تفوق مساهمة الذكور الإناث بنحو ٣-٤ أضعاف، فيما ترتفع هذه الفوارق في المراحل الأخرى. كما ترتفع معدلات البطالة بين الإناث لخمس أضعافها بين الذكور، وتصل إلى حوالي ٥٠% في الفئة العمرية (٢٠-٢٤).

٢ انظر تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٥: منظومة التعليم قبل الجامعي، أو الجزء الأول من كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد- ١٩ على الاقتصاد المصري" ص ٦٥.

٣ تم إفراد تقرير منفصل من سلسلة أعداد رأي في أزمة لتحليل أوضاع القطاع غير الرسمي بالتفصيل، أو الجزء الأول من كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد- ١٩ على الاقتصاد المصري" ص ٧٧.

٤ تصل نسبة السكان في الفئات العمرية (١٥-٣٥) إلى نحو ٦١%، وفقاً لنتائج التعداد السكاني في عام ٢٠١٧ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الجدول ٢- ١: التوزيع النسبي لقوة العمل ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الفئات العمرية خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من ٢٠١٩

الفئات العمرية	قوة العمل (%)	معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي(%)		
		ذكور	إناث	جملة
١٩-١٥	٥,٢	٢١,٧	٣,٥	١٣
٢٤-٢٠	١٢,٨	٥٢,٣	١٦,١	٣٤,٩
٢٩-٢٥	١٧	٩١,١	٢٢,٩	٥٧,١
٣٩-٣٠	٢٥,٢	٩٦,٥	٢٢,٨	٦٠,٣
٤٩-٤٠	١٩,٧	٩٥,٩	٢٢,٦	٦٠,٣
٥٩-٥٠	١٥,٨	٨٩,١	٢١,٥	٥٧,٦
٦٤-٦٠	٢,٨	٤٤,٧	٥,٩	٢٦,٧
+٦٥	١,٥	٢٠,٣	٢,٥	١١,٨
الإجمالي	١٠٠	٦٨,١	١٦,٤	٤٣,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة ٢٠١٩.

٣-٤ *تفاوت التوزيع الجغرافي للبطالة*

- تتصدر محافظات الوجه البحري بشكل عام المعدلات الأعلى للبطالة مقارنة بمحافظات الصعيد. وإن سجلت بعض المحافظات بعينها بعض الاستثناءات مثل محافظة أسوان والتي يصل لديها معدل البطالة إلى ٢٤%، ومحافظة البحر الأحمر (نحو ٢٣.٥%) ومحافظة شمال سيناء (نحو ٤٨%)؛ لا سيما نتيجة تراجع نشاط السياحة وانخفاض القوة العاملة لهذه المحافظات (الشكل رقم ٢-٤).
- بشكل عام تتضاعف معدلات البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩) مقارنة بالمتوسط العام للفئات (١٥-٦٤).
- وأخيرا يعكس التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة تفاوتات كبيرة بين الحضر والريف على مستوى محافظات الجمهورية، حيث تستحوذ المناطق الحضرية على النصيب الأكبر من البطالة مقارنة بالريف بشكل عام، نظرا لتركز الأنشطة الصناعية بالحضر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨أ).

الشكل ٢-٤: معدل البطالة طبقا للمحافظة، ٢٠١٨

أ- معدل البطالة (١٥ - ٢٩ سنة)

ب- معدل البطالة (١٥-٦٤ سنة)

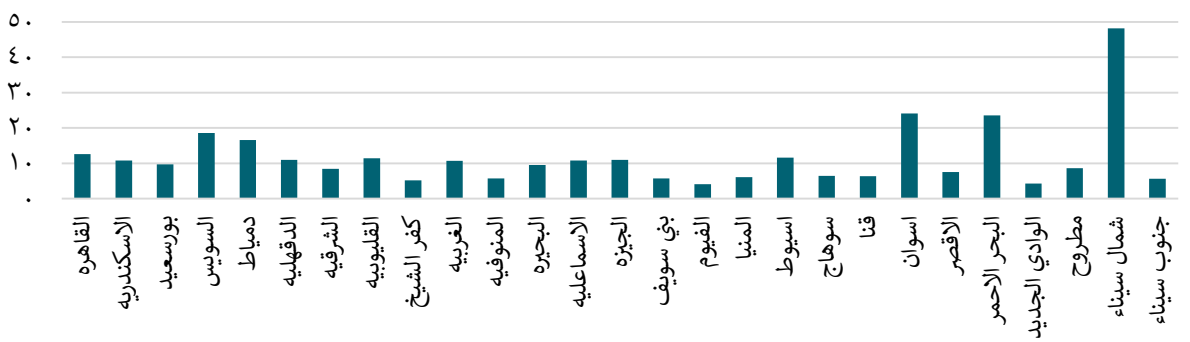

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠١٨.

٣-٥ اختلالات قطاعية في معدلات الأجور

وفقاً لنتائج المسح التتبعي لسوق العمل المصري بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨، يتبين أن الأجور لم تواكب ارتفاع معدلات التضخم. فقد أدى ارتفاع التضخم الذي أعقب تعويم الجنيه المصري إلى تآكل كبير في الأجور الحقيقية. حيث انخفض متوسط الأجر الشهري الحقيقي بنسبة ٩% خلال نفس الفترة. وبالمثل، انخفض متوسط الأجر بالساعة بنسبة ١١%. وسجلت انخفاضات الأجور الحقيقية معدل أكبر بين النساء، المشتغلون بالمناطق الحضرية، ذوو المهارات المتوسطة والعالية، والمشتغلون بالقطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي) مقارنة بالقطاع العام. كما تزايدت حدة عدم المساواة في الأجور بشكل كبير (Assaad ٢٠١٩).

وتجدر الإشارة إلى سيادة أنماط التفاوت في الأجور بين القطاعات الاقتصادية لصالح قطاعات بعينها، بالرغم من تقارب متوسط ساعات العمل الأسبوعية في القطاعات بين ٥٠-٥٥ ساعة. وتعكس قراءة الشكل رقم ٢-٥ التالي:

الشكل ٢-٥: متوسط ساعات العمل ومتوسطات الأجور النقدية الأسبوعية بالقطاعات الاقتصادية لعام ٢٠١٨

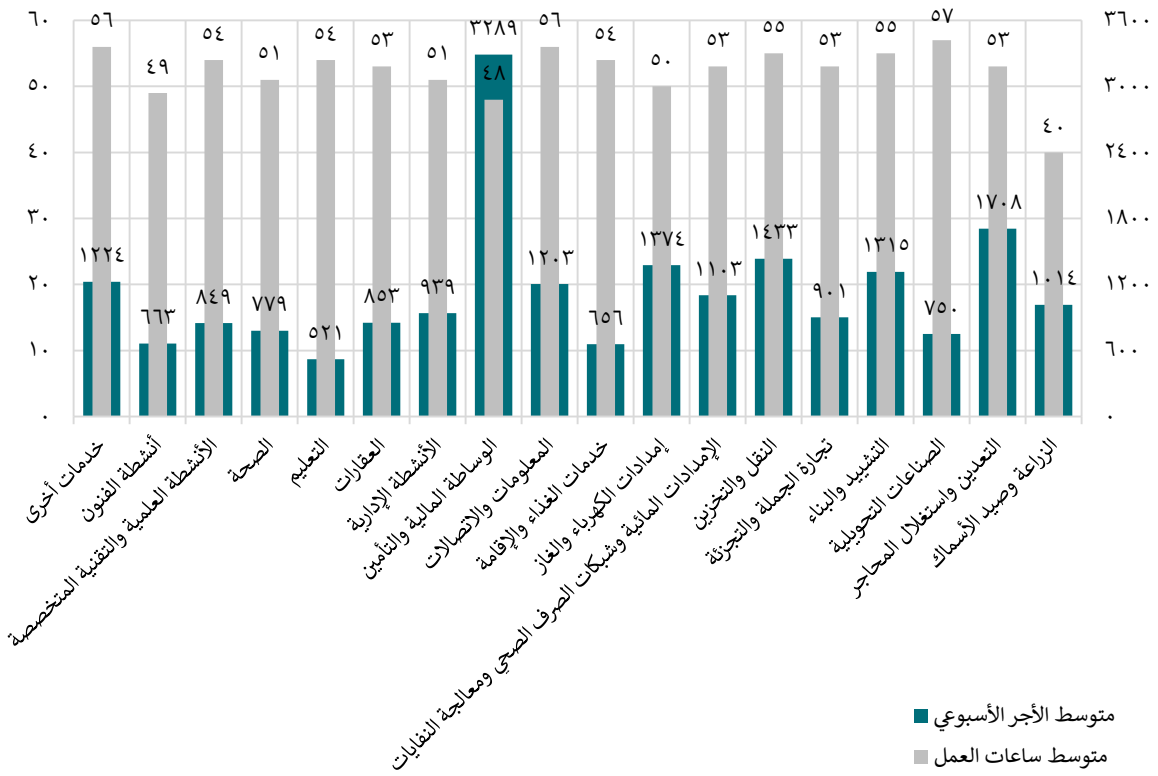

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتوظف والأجور وساعات العمل ٢٠١٩.

- تحظى قطاعات الخدمات الأساسية مثل **الصحة والتعليم والبحث العلمي**، والتي ظهرت أهميتها النسبية وقت الأزمة، بأقل عوائد مادية في سوق العمل. حيث سجلت أدنى متوسطات للأجور الأسبوعية مقارنةً بقطاعات خدمية أخرى مثل الاتصالات والمعلومات والذي تعادل أجوره ١.٥ و٢.٣ و١.٤ أجور القطاعات السابقة على الترتيب.
- يتفاوت متوسط الأجور النقدية بشكل كبير لصالح القطاعات صاحبة الأنشطة غير الإنتاجية، على سبيل المثال قطاعات النقل والتخزين، التشييد والبناء والوساطة المالية والتأمين. حيث يسجل الأخير أعلى متوسط للأجر الأسبوعي، ليفوق بذلك قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة مثل الصناعات التحويلية والزراعة بأكثر من ٤ أضعاف، و٣ أضعاف على الترتيب. فيما تعادل متوسطات الأجور بقطاعي النقل والتخزين والتشييد والبناء ما يقرب من ضعف أجور الصناعات التحويلية.
- تقل متوسطات الأجور أيضاً في القطاعات الأكثر عرضة للأزمات بشكل عام، مثل قطاعي السياحة وتجارة الجملة والتجزئة. حيث تنخفض عوائدها عن المتوسط العام بنحو ٤٠% و١٨% على التوالي.

٣-٦ عدم اتساق الإطار التشريعي والمؤسسي فيما بينه وتحيزه نحو القطاع الحكومي

- يضمن قانون العمل العديد من المزايا العينية والنقدية لموظفي الخدمة المدنية دون القطاع الخاص، فضلاً عن التأمينات الاجتماعية والصحية المقدمة إضافة إلى تحيزه أحيانا تجاه بعض الفئات داخل القطاع الحكومي. وفيما يلي أهم أوجه التحيز التي يتضمنها قانون العمل في مصر (١٢/ ٢٠٠٣):

- الإجازات الرسمية وعدد ساعات العمل والزيادات السنوية للأجور
- تأمين صحي واجتماعي إجباري
- صعوبة إنهاء التعاقد بين المنشأة الحكومية والعامل على عكس القطاع الخاص
- قانون الحد الأدنى الموحد للأجور بكافة القطاعات، والذي يطبق نظرياً على جميع العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص إلا أن هناك تميزا في القطاع الحكومي، فضلاً عن عدم التزام كافة منشآت القطاع الخاص بتطبيقه. الأمر الذي يتسبب بشكل أساسي في رفع معدلات البطالة حيث لايزال يصطف شباب الخريجين انتظاراً للوظيفة الحكومية.
- لا يتمتع العاملون بالأجهزة شبه الحكومية مثل الهيئات العامة والإدارات المحلية بنفس امتيازات القطاع الحكومي.
- المزايا المتاحة للحاصلين على التعليم العام دون التعليم الفني؛ من حيث الدرجات الوظيفية وسلم الترقي الوظيفي.

- تتعارض القوانين المنظمة للعمل فيما بينها مما يؤدي إلى اضطراب أوضاع سوق العمل. فمثلا هناك تضارب بين قانون التأمينات الاجتماعية الجديد (١٤٨/ ٢٠١٩) وقانون الخدمة المدنية (٨١/ ٢٠١٦) الذي صدر حديثا. ويوضح (الجدول رقم م٢-١ بالملحق) أهم المميزات وأوجه القصور للقانونين.

- يُمثل **الإطار المؤسسي** الحاكم لسوق العمل المصري ثلاثة لاعبين رئيسيين: القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام، القطاع الخاص، والنقابات العمالية. ويواجه سوق العمل المصري فجوة تنسيق مؤسسي بين الأطراف الثلاثة بشكل ملحوظ. وإن شهد مؤخراً إصدار عدة قوانين وتعديلات تشريعية (القانون ١٤٢/ ٢٠١٩) لتنظيم الحركة النقابية للعمال وإبراز دور أكبر لهم بسوق العمل بعد معاناة استمرت لنحو ١٢ سنة من تضارب المصالح بين رؤوس المثلث السابق. إلا أنه لا تزال تقف بعض بنود هذه التشريعات عقبة أمام حرية الحركة النقابية لكثير من المنشآت وبالأخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة (النسبة الأكبر من عمال مصر). إضافة إلى أنه وكما اعتاد الحال تكمن الأزمة دائماً في إجراءات تنفيذ القانون.[٥]

رابعا: أنماط التشغيل بسوق العمل المصري

لطالما اتسمت أنماط النمو الاقتصادي بعدم احتوائها لفرص العمل المطلوب توليدها لا سيما في أعقاب الأزمات. فكما يتبين من الشكل رقم (٢-٦) أدناه، تأتي استجابة سوق العمل، ممثلة في معدلات التشغيل، متأخرة عن نقطة تعافي النمو الاقتصادي. مما يدل على تراجع قدرة الاقتصاد المصري على مواكبة تطورات سوق العمل واستيعاب المتعطلين خلال الأزمات.

٥ أدرجت منظمة العمل الدولية مصر في القائمة القصيرة للدول التي تنتهك حقوق العمال، والمعروفة إعلاميا بالقائمة السوداء، للمرة الخامسة في يونيو ٢٠١٩ بسبب عدم الالتزام بالمعاهدات الدولية الموقعة بين مصر ومنظمة العمل الدولية. ومنذ عام ٢٠٠٨ تم رفع اسم مصر من القائمة مرتين فقط، الأولى في عام ٢٠١١ مع بداية السماح بالنقابات المستقلة. ثم عادت مصر للقائمة عام ٢٠١٢، عند التراجع عن القرارات التي تم اتخاذها بعد الثورة، بسبب مخالفة "اتفاقية ٨٧"، التي وقعتها مصر، بموجب الانضمام للمنظمة منذ أكثر من ٥٠ عاما. والثانية في عام ٢٠١٨، بعد إعداد قانون النقابات العمالية وعقد انتخابات عمالية بعد ١٢ عاما بدون انتخابات. لكن الصيغة النهائية للقانون حملت طيها عدة مشكلات وثغرات أعادت مصر للقائمة السوداء. مما اضطر الحكومة المصرية إلى إدخال تعديلات على قانون المنظمات النقابية وتوفيق أوضاعها في حدود المهلة التي حددتها منظمة العمل الدولية.

الشكل ٢-٦: معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل خلال العقود الثلاثة ١٩٩٠-٢٠١٩*

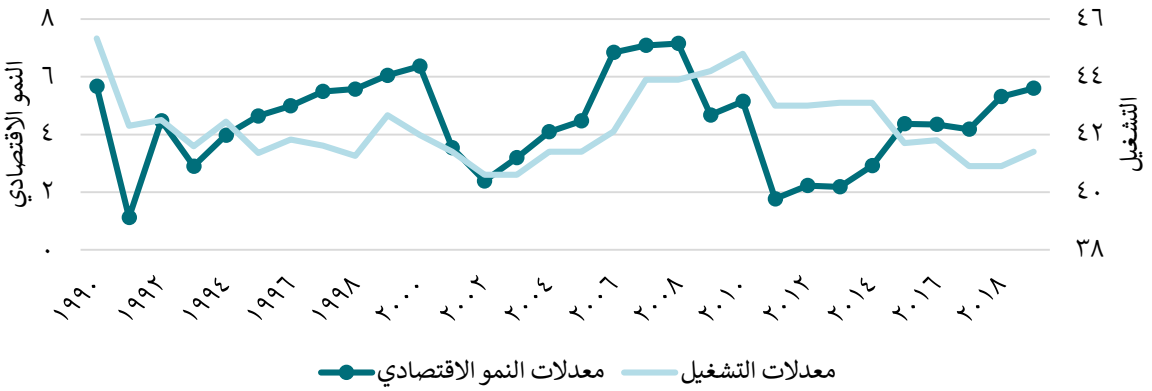

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي.

* بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي: تقديرات الربع الرابع من ٢٠١٩، تقرير رأي في أزمة، العدد (٢)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- بلغ نصيب القطاع الحكومي من التشغيل نحو ٢٥% من قوة العمل في عام ٢٠٠٦ مقارنة بنحو ٢٦% في عام ٢٠١٢. وقد انكمشت حصة المؤسسات العامة بنسبة ٢.٧% سنويا خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢ (Assaad and Krafft ٢٠١٣).
- شهدت العمالة الرسمية بأجر في القطاع الخاص تراجعا في معدلات النمو خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢ بنسبة ٣.٤% مقابل ٧.١% بالفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٦. ومن ثم فإن أنماط النمو تحولت بشكل كبير بعيدا عن العمل بأجر منتظم إلى العمل بأجر غير منتظم على مدار العقود الماضية (Assaad and Krafft ٢٠١٣).
- تستحوذ قطاعات الزراعة، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة على النصيب الأكبر من المشتغلين، يليها قطاعات النقل والتخزين وخدمات الغذاء والإقامة خلال الربع الرابع من ٢٠١٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩).
- شهدت الوظائف العليا Higher-end jobs انكماشا ملحوظا في سوق العمل؛ إضافة إلى انخفاض حصة الوظائف المهنية والفنية، وخاصة منذ عام ٢٠١٥.[٦]
- تتسع فجوة النوع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات التشغيل وبالأخص بين الفئات العمرية الشابة، لتصل بين الذكور إلى ٥- ٦ أضعافها بين الإناث، كما يتضح من الشكل رقم (٢- ٧) أدناه.

الشكل ٢- ٧: معدلات التشغيل وفقا للنوع والفئات العمرية خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من ٢٠١٩

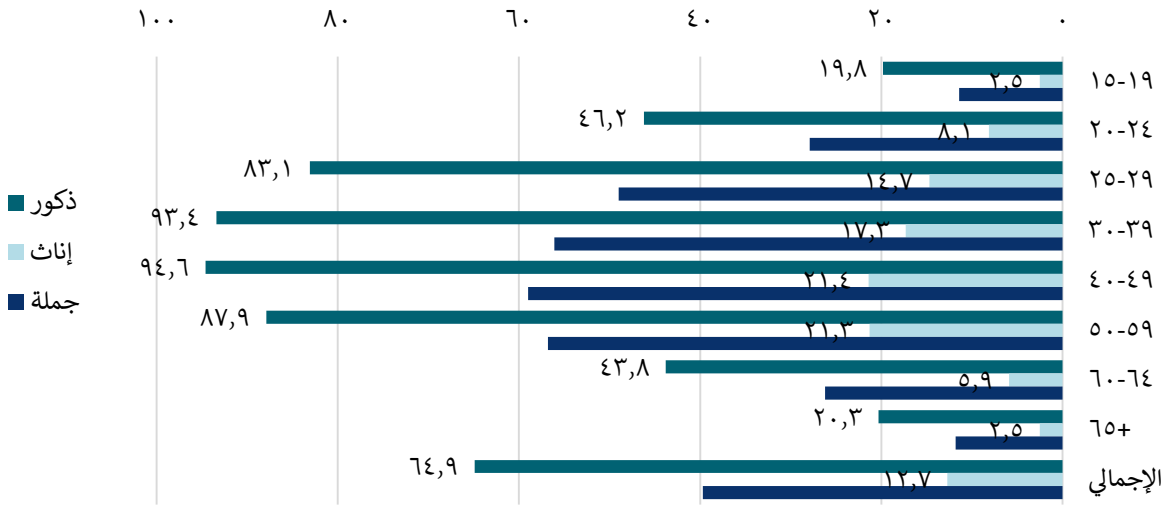

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة ٢٠١٩.

٦ https://www.ilo.org/africa/information-resources/fact-sheets/WCMS_٦٦٣٧٨٥/lang--en/index.htm

- يتضح من الجدول رقم ٢-٢، أن النسبة الأكبر من المشتغلين هي من نصيب أصحاب الياقات الزرقاء حيث تستحوذ على أكثر من نصف المشتغلين. يليهم الأخصائيون والمديرون ثم أصحاب الياقات البيضاء.
- بالنظر إلى تفاصيل فئة أصحاب الياقات الزرقاء، فيمثل الحرفيون النسبة الأكبر بينهم بحوالي ٣٣%، يليهم المزارعون وعمال الزراعة بنسبة متقاربة حوالي ٢٩%، ثم عمال تشغيل المصانع بنحو ٢٢%، وأخيرا عمال المهن العادية.
- أما عن أصحاب الياقات البيضاء فنجد أن نصفهم يعمل في قطاع الخدمات.
- وأخيرا يلاحظ شبه تساوي نسب الأخصائيين وأصحاب المهن العلمية مع رجال التشريع وكبار المسئولين بالدولة، مما يعكس شيء من الاختلال، فالطبيعي أن يكون لأصحاب المهن العلمية تمثيل أكبر في المنظومة الاقتصادية ومنظومة التشغيل لأي دولة.

الجدول ٢-٢: التوزيع النسبي للمشتغلين بالمهن الرئيسية، ٢٠١٨

المهن الرئيسية	نصيب المهنة من إجمالي الفئة المهنية	نصيب المهنة من إجمالي المهن
رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	٥٠,٢	١٢,٠
الأخصائيون وأصحاب المهن العلمية	٤٩,٨	١١,٩
جملة الأخصائيين والمديرين Professionals and Managers	**١٠٠**	**٢٣,٨**
الفنيون ومساعدو الأخصائيون	٣٥,٢	٨,١
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	١٣,٧	٣,١
العاملون في الخدمات ومحلات البيع	٥١,١	١١,٧
جملة الياقات البيضاء White Collar	**١٠٠**	**٢٢,٩**
المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد المتخصصون	٢٨,٧	١٥,٣
الحرفيون ومن إليهم	٣٣,٤	١٧,٧
عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج	٢١,٧	١١,٥
عمال المهن العادية	١٦,٣	٨,٧
جملة الياقات الزرقاء Blue Collar	**١٠٠**	**٥٣,٢**

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة، ٢٠١٨.

بناء على ما تقدم تتضح حقيقتان حول سوق العمل كما يلي:

١- تزامن وجود فائض في العرض وفي الطلب في نفس الوقت (Excess Demand and Supply) يعكس الضعف الهيكلي الشديد لآلية سوق العمل، وعدم مواكبة ما يخرج إلى سوق العمل من مهارات مع متطلبات سوق العمل، وبالتالي فهو سوق مختل المعايير.

٢- لم تستجب السياسات الاقتصادية بشكل عام، وسياسات التشغيل بشكل خاص للتحديات الهيكلية التي طرأت على سوق العمل المصري الناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية المحلية، الإقليمية والدولية وكذلك التقدم العلمي، مما أدى إلى ضعف جاهزية هذا السوق في الاستجابة لأي نوع من الأزمات داخلية كانت أم خارجية.

خامسا: تأثير الأزمات السابقة على سوق العمل المصري

مر سوق العمل المصري بعدة صدمات خارجية وداخلية على مدار العقود الثلاثة الماضية أثرت على جودة أدائه بشكل ملحوظ، يعد أهم هذه الصدمات وفقاً للترتيب الزمني: حرب الخليج في أوائل التسعينيات، تليها الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ثم ثورة ٢٥-يناير

(٢٠١٠/ ٢٠١١). تفاوتت حدة الأثر على معدلات التشغيل خلال هذه الأزمات وفقا لطبيعة الأزمة، المدى الزمني لها، ونطاق تأثيرها كالتالي:

أزمة حرب الخليج (١٩٩١/ ١٩٩٢)

تسبب قيام حرب الخليج عام ١٩٩١ في عودة نحو مليون من العاملين المصريين إلى سوق العمل المصري (كفافي ٢٠١٧). وبالتالي واجه الاقتصاد المصري ضغطاً هائلاً على فرص العمل المتاحة. وقد تزامنت تلك الفترة مع كل من:

١- بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي والذي انطوى على تنفيذ برامج الخصخصة، وتطبيق القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ مما أسفر عن موجة استغناء عن العمالة وارتفاع في معدلات البطالة. فقد انخفض على إثره عدد العاملين في القطاع العام من أكثر من مليون عامل في بداية التسعينيات إلى نحو ٤٠٥ ألف عامل في منتصف عام ٢٠٠٣ (كفافي ٢٠١٧).

٢- توقف الحكومة عن تعيين مزيد من الخريجين بالقطاع العام. مما أدى إلى تكبيل سوق العمل بأعداد هائلة من القوى العاملة لم يستوعبها القطاع الخاص.

٣- انضمام أغلب من تركوا وظائفهم وفقاً لبرنامج المعاش المبكر لصفوف العاطلين؛ نظراً لضعف أداء سوق العمل وانخفاض فرص التدريب، وبالتالي لم يستطيعوا استثمار المكافآت التي حصلوا عليها.

الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)

تشير الدراسات إلى محدودية أثر الأزمة المالية العالمية على معدلات البطالة والمساهمة في النشاط الاقتصادي (Roushdy and Gadallah ٢٠١١). ويوضح الشكل رقم ٢-١ أن معدلات التناقص في التشغيل جراء الأزمة تعد طفيفة؛ لسببين رئيسيين هما:

١- عدم تأثر العاملين بالقطاع الرسمي بقدر نظرائهم بالقطاع غير الرسمي الذين يتصدرون نقص التشغيل واستقطاعات الرواتب عقب الأزمات.

٢- طبيعة واتجاهات الصدمة، حيث أثرت على القطاعات التصديرية وكثيفة العمالة بشكل خاص وبشكل طفيف على باقي القطاعات. فقد شهد قطاعا السياحة والملابس والمنسوجات تراجع عوائد التصدير بشكل ملحوظ جراء الأزمة وبالتالي كانا الأكثر تأثراً بالنسبة لنقص التشغيل وتسريح العمالة (Klau ٢٠١٠).

أزمة ثورة ٢٥ يناير (٢٠١٠/ ٢٠١١)

بعكس الحال عقب الأزمة المالية العالمية، كان للفترة التي أعقبت ثورة ٢٥-يناير من تخبط سياسي واقتصادي واضطراب الأنشطة الإنتاجية، عواقب وخيمة على سوق العمل المصري، تمثلت في:

١- انخفاض صافي نمو التشغيل بين ٢٠١٠- ٢٠١١ من حوالي ٥٠٠ إلى ٤٠٠ ألف وظيفة نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أعقبت الثورة، ومنذ ذلك الحين شهد سوق العمل تعافياً متباطئاً ليسجل نحو ٥٥٠ ألف وظيفة سنوية من جديد بحلول عام ٢٠١٦ (Assaad and Krafft ٢٠١٣).

٢- تفاقم أزمة عدم استقرار العمالة، وبشكل أكبر في القطاع الخاص غير الرسمي. حيث يعد أكثر فئات المشتغلين تأثراً بالأزمة هم العاملون بأجر منتظم بالقطاع الخاص غير الرسمي، إضافة إلى العاملين لحسابهم خارج قطاع الزراعة، وأرباب العمل (Assaad and Krafft ٢٠١٣).

٣- اتساع الفجوة بين ظروف العمل في القطاعين الحكومي والخاص بشكل أكبر. ففي حين شهد العاملون في القطاع الحكومي تحسنا ملحوظا فيما يتعلق بظروف العمل، سجل جميع الموظفين الآخرين بالقطاعات الأخرى تغيرا في ظروف العمل نحو الأسوأ.[٧]

٤- تراجع مستويات الدخول، انعدام الأمن الوظيفي، تراجع مساهمة الإناث في القوى العاملة، وتجميد نشاط العديد من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (Assaad and Krafft ٢٠١٥).

٧ وفقا لاستبيانات المسح التتبعي لسوق العمل ٢٠١٢.

سادسا: صدمات العرض والطلب في إطار دورة الأزمة

بعد أسابيع قليلة من بدء جائحة كورونا، قدرت منظمة العمل الدولية عدد العمال المتأثرين بتداعيات الفيروس في مطلع إبريل الماضي بنحو ٢.٧ مليار شخص أو ما يعادل ٨١% من قوة عمل العالم. وتراوحت حدة هذه التداعيات بين تقليل عدد ساعات العمل، تخفيض الأجر المصاحب، ضعف إنتاجية العمال بسبب التأثير النفسي لإجراءات التباعد الاجتماعي، والتسريح المؤقت أو الدائم للعمالة. وانخفضت هذه التقديرات بنهاية إبريل الماضي إلى نحو ٦٨% (إلا أنها لا تزال ملفتة) تأثراً بإعادة فتح المنشآت في الصين أوائل إبريل.[٨]

في تاريخ كتابة هذا التقرير، ومع تفاقم حدة الأزمة، رفعت منظمة العمل الدولية من توقعاتها فيما يخص الانخفاض في ساعات العمل على مستوى العالم خلال الربع الثاني من ٢٠٢٠ بمقدار ١٠.٥% مقارنة بأقل من نصف هذه النسبة في تقديرات الربع الأخير من ٢٠١٩ قبيل الأزمة، وتعادل هذه النسبة ٣٠٥ مليون وظيفة بدوام كامل. ومن بين المجموعات الإقليمية الرئيسية للدول، تشير التقديرات إلى تكبد الأمريكتان الخسارة الأكبر في ساعات العمل بنسبة ١٢.٤% تليهما أوروبا وآسيا الوسطى بحوالي ١١.٨% ثم الدول العربية بنسبة ١٠.٣%.[٩]

كما تشير أحدث التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى ١٤.٧%، مع فقدان ٢٠.٥ مليون وظيفة في شهر إبريل الماضي، مقارنة بأدنى مستوى للبطالة كانت الولايات المتحدة قد حققته منذ ٥٠ عاماً عند ٣.٥% قبل شهرين فقط، إضافة إلى تضخم الأعداد التي سجلت للحصول على إعانة البطالة لتتجاوز ٣٣.٣ مليون منذ منتصف مارس وحتى مستهل مايو الحالي[١٠]. وبشكل عام تشير الاستبيانات والتقديرات الدولية إلى أن استمرار إغلاق الشركات لمدة شهر يُعرّض ٢٠% منها إلى خطر الإفلاس، وتزداد هذه النسبة إلى ٤٠% حال استمرار الإغلاق لمدة ٣ أشهر بدون تدخل الحكومات. ومن ثم تتشارك جميع دول العالم في حدة تداعيات الأزمة على سوق العمل، والتي تختلف كليا عن الأزمات سابقة الذكر من حيث أثرها المضاعف، وإصابتها لجانبي العرض والطلب معا.

ونتناول في الجزء التالي تحليل تأثير كوفيد-١٩ على التشغيل في سوق العمل المصري وفقا لصدمات العرض والطلب خلال مراحل دورة الأزمة، وفيما يلي تعريف لصدمتي العرض والطلب على العمالة المصرية:[١١]

- **صدمة العرض:** الزيادة في المعروض من العمالة، نتيجة للاستغناء عنهم في جهة أو في أخرى سواء في الداخل أو العائدين من الخارج.[١٢]
- **صدمة الطلب:** انخفاض الطلب على العمالة، أو ارتفاعه في مجالات محددة كرد فعل للأزمة في مراحلها المختلفة، وفقا لديناميكية سياسات التشغيل للمنشآت الاقتصادية المختلفة.

ويتضمن الجدول رقم ٢-٣ تفاصيل التحليل بما فيه السيناريوهات المحتملة لأثر الأزمة الحالية على معدلات البطالة بسوق العمل المصرية، بقدر الإمكان، وفي ضوء المفاهيم والافتراضات التالية:

- الطلب على عنصر العمل هو في الأصل مشتق من الطلب على المنتج أو الخدمة النهائية Demand Driven، ومن ثم يتأثر في الأساس بمدى استمرار العملية الإنتاجية والقدرة على تسويق المنتج من عدمها. وبالتالي تترجم مشكلات الإنتاج والتسويق مباشرة لمشكلات في الطلب على العمالة بأنواعها.
- يؤثر أي دعم مالي مقدم من الحكومة للمشروعات الإنتاجية والخدمية - سواء كان في صورة تيسير تمويل، دعم مادي مباشر، أو تأجيل التزامات مالية - بشكل مباشر على قدرة هذه المشروعات على الاحتفاظ بالعمالة لمساهمتها في الاستمرار في الإنتاج دون اللجوء إلى خفض الرواتب أو تسريح العمالة.
- تساهم جهود دعم العمالة غير المنتظمة في خفض التدهور في الأحوال المعيشية للعمالة غير المنتظمة والقطاع غير الرسمي، وهو أمر مطلوب في ظل غياب إعانات البطالة. وأيضاً لكي يسترد الاقتصاد عافيته.
- سيتم تحليل الأثر على سوق العمل قياساً بالارتفاع في معدلات البطالة عقب أزمتي **ثورة ٢٥-يناير وحرب الخليج**؛ وذلك نظرا لما كان لهما من طبيعة مشابهة للأزمة الحالية، وإن كانت الأخيرة أكثر حدة

٨ https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/lang--en/index.htm
٩ المرجع نفسه
١٠ https://www.bbc.com/arabic/business-٥٢٥٩٤٦٢٥
١١ يقصد بها جميع العاملين بغض النظر عن النوع أو التبعية.
١٢ إضافة إلى المعروض الحالي من الخريجين والباحثين عن عمل.

لوجود تأثير مزدوج للصدمة الداخلية والصدمة الخارجية.

- سيتم حساب معدلات البطالة المتوقعة للسيناريوهات المحتملة بناء على الافتراضات التالية:
  - o رجوع نفس العدد من المصريين في أعقاب حرب الخليج.
  - o تحقق نفس نسبة التغير في أعداد المتعطلين عقب ثورة ٢٥-يناير. وسيتم الاعتماد علىنسبة التغير بين الربع الأول ٢٠١١ والربع المقابل من ٢٠١٠.
  - o حساب المتعطلين الحاليين بناء على آخر بيانات متاحة للربع الأخير من عام ٢٠١٩.
- تتأثر معدلات البطالة في مصر بالظروف الخارجية للدول الأخرى المستقبلة للعمالة المصرية بشكل مباشر.
- سيتم التركيز على سوق العمل الرسمي بالقطاعين الحكومي والخاص والمرتبط بأجور منتظمة، ولن يتم التطرق للقطاع غير الرسمي حيث تم تناوله في تقرير سابق منفصل.[١٣]
- يسعى التحليل الحالي لعرض الصورة المتكاملة للموقف بسوق العمل من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. كم عدد الوظائف المفقودة جراء الأزمة؟ وما هي طبيعة هذه الوظائف؟ وفي أي نطاق جغرافي؟
٢. ماذا حدث لمؤشرات جودة العمل، من حيث مستويات الأجور وبرامج الحماية الاجتماعية؟ وفي أي قطاعات؟
٣. إلى أي مدى ساهمت سياسات وجهود الدولة في الحفاظ على العمالة المصرية وتوفيق أوضاعها، خاصة بالنسبة للفئات الهشة؟
٤. ما هي التوجهات المستقبلية التي بدأت في الظهور في الحالة المصرية والتي ستتسبب في تغيير معالم سوق العمل؟

الجدول ٢-٣: مراحل دورة الأزمة لصدمات جانبي العرض والطلب والآثار المتوقعة على سوق العمل

المرحلة	صدمة الطلب و /أو العرض	التحليل	الأثر على سوق العمل
١. ظهور الفيروس (ديسمبر٢٠١٩ - يناير٢٠٢٠)	- لا يوجد صدمات في جانب العرض - صدمة خفيفة غير ملحوظة في جانب الطلب في سوق العمل المصري	- ظهور الفيروس في الصين دون باقي الدول في هذه المرحلة الزمنية وبالتالي تأثرت فقط المصانع المعتمدة بشكل كامل على واردات الصين ولكن بشكل طفيف. - تأثر الأنشطة التجارية المعتمدة على الاستيراد من الصين.	- حالات فردية لشركات أو مصانع قامت بالاستغناء عن العمالة أو بتخفيض الأجور، لاعتماد نشاطها بشكل كلي على الصين.
٢. بداية الانتشار (فبراير- منتصف مارس ٢٠٢٠)	- بداية ظهور صدمة طلب حقيقية في الأسبوع الثاني من شهر مارس.	- بداية تأثر قطاع السياحة في الأسبوع الثاني من شهر مارس. - الإعلان عن إلغاء ٧٠-٨٠% من الحجوزات المستقبلية وإغلاق العديد من القرى السياحية لعدم وجود إشغالات بها.[١٤]	- انخفاض العائد السياحي لشهر مارس بنحو ٧٥% مقارنة بالرقم المتوقع له.[١٥] وبالتالي تأثر دخول العاملين بقطاع السياحة بالسلب حيث يمثل دخلهم الأجر الثابت مضافاً إليه نسبة من الإشغالات.
	- استمرار عدم وجود صدمة في جانب العرض	- نظراً لعدم ظهور مشكلة العائدين من الخارج بعد، إضافة إلى عدم تزامن هذه الفترة مع انتهاء العام الدراسي ومواسم الدخول في سوق العمل. - إضافة إلى عدم دخول العاملين بقطاع السياحة من جديد إلى سوق العمل وانتظارهم عودة رواج قطاع السياحة.	- لا يوجد أثر ملحوظ على سوق العمل بعد من حيث كمية وجودة الوظائف، ومستويات الأجور بباقي القطاعات.

١٣ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٧: الاقتصاد غير الرسمي، أو الجزء الأول من كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد- ١٩ على الاقتصاد المصري" ص ٧٧.
١٤ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٣: قطاع السياحة، أو الجزء الأول من كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد- ١٩ على الاقتصاد المصري" ص ٢١.
١٥ المرجع نفسه .

المرحلة	صدمة الطلب و / أو العرض	التحليل	الأثر على سوق العمل
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس- مايو ٢٠٢٠)	ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين: **المرحلة الأولى** (منتصف مارس- منتصف إبريل ٢٠٢٠): وشهدت بداية تعليق العمل وشلل تام بمعظم القطاعات.	تتمثل صدمة العرض هنا في: ١- الزيادة الناتجة عن عودة المصريين العاملين بالخارج إلى سوق العمل الداخلي سواء بشكل دائم أو مؤقت نتيجة لتوقف رحلات الطيران. ٢- العاطلون الجدد من العاملين لحسابهم، أو ممن تم تسريحهم سواء بشكل كلي أو جزئي جراء الأزمة.	- ظهور مؤشرات لبدء عودة العاملين بالخارج وبالأخص من دول الخليج. - بدء موجة استغناء عن العمالة مع الشلل التام بقطاع السياحة. - تسريح مؤقت ودائم للعمالة بقطاع تجارة الجملة والتجزئة عقب إغلاق المحال والمولات التجارية. - تأثير قرار حظر التجوال على نظام الورديات بالمصانع، وبالتالي فقدان جزئي ببعض الوظائف وانخفاض الأجور المصاحبة لها.
	صدمة عنيفة لجانبي العرض والطلب معا وبشكل تدريجي	**يتحقق في هذه الفترة ذروة الأزمة نظرا لـ:** - قرار تقليص العمالة إلى ٥٠% بمنشآت القطاع الحكومي مع بعض الاستثناءات. - تشديد الإجراءات الاحترازية من غلق المطاعم والمقاهي والمولات والمحال التجارية، مما يعني تعطل كامل للعاملين بهذه القطاعات الخدمية. - بالنسبة للقطاع الخاص، تحولت نسبة كبيرة للعمل من المنزل بحسب طبيعة النشاط، مع تقسيم المهام بين قوة العمل القائمة، فيما أغلقت بعض المنشآت بشكل كامل. - توقف المصانع والأنشطة الإنتاجية عن العمل. شلل في القطاعات التصديرية إثر تعليق حركة التجارة الدولية والطيران وشلل سلاسل التوريد (توقف ٥٠% من المصانع تماما في توقيتات مختلفة عن العمل منها مصانع المنطقة الحرة التي يخرج منها معظم الصادرات، فيما تعمل باقي المصانع بإنتاجية منخفضة[١٦]). ▪ غلق تام لبعض المصانع بشكل مؤقت نتيجة ظهور حالات مصابة بها. ▪ توقف المصانع عن العمل بشكل كلي أو جزئي ترتب عليه فوراً انخفاض الطلب على العمالة بأنواعها من خلال الاستغناء عن بعض العمالة أو خفض المرتبات. وفي نفس الوقت ارتفاع في الطلب في بعض المجالات المحددة. ▪ استمرار انهيار قطاع السياحة وتوقفه عن العمل. نتيجة للقرارات السابقة من ناحية، ولقرار تعليق الطيران وإجراءات التباعد الاجتماعي وحظر التجوال من ناحية أخرى.	- على سبيل المثال بقطاع المفروشات والملابس الجاهزة:[١٧] ● توقف نحو ٨٠٠ ألف عامل بنسبة ٦٧% من إجمالي العاملين بالقطاع. ● توقف ما لا يقل عن ٣٧٦ ألف عاملة (حيث يمثل النساء ٤٧% من إجمالي المشتغلين بهاتين الصناعتين) نتيجة إغلاق المصانع وتعليق الدراسة. ● ٣٥% انخفاضات في أجور العمال نظراً لتوقف البدلات المرتبطة بخطوط الإنتاج. - تفاوت الإنتاجية الاقتصادية مع استمرار مزاولة بعض المهن من المنزل (مثل الخدمات الإدارية، والتدريس وغيرها). توقف البعض الآخر بشكل جزئي لعدم إمكانية استكمال العمل عن بعد (مثل قطاعات التشييد والبناء، النقل والمواصلات، الخدمات الغذائية). اختفاء مؤقت لمهن أخرى مثل (أوبر، خدمات توصيل الطلاب للمدارس، العاملين بالصناعات التي اندثرت مع الأزمة-مثل المنتجات الترفيهية، إضافة إلى العاملين بالقطاع غير الرسمي). مع بدء ضربة قاسية واجهها قطاع الخدمات والأنشطة الترفيهية مثل دور السينما والمسارح.[١٨]

١٦ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١١: الصناعات التحويلية (تابع) - صناعات تكافح للبقاء: الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية، أو في هذا الكتاب التقرير صفحة ١٠٥.

١٧ المرجع نفسه .

١٨ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٥: صناعة السينما، أو في هذا الكتاب التقرير صفحة ١٦٦.

<table>
<tr><th>المرحلة</th><th>صدمة الطلب و / أو العرض</th><th>التحليل</th><th>الأثر على سوق العمل</th></tr>
<tr><td>٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-مايو ٢٠٢٠) تابع</td><td></td><td></td><td>ويمكن بناء سيناريوهين فيما يخص أثر ذلك على معدلات البطالة[١٩] كما يلي:
<table>
<tr><td>السيناريو "المتفائل"</td><td>- رجوع نفس العدد من العاملين أثناء حرب الخليج.
- تعطل نفس النسبة في أعقاب ثورة ٢٥-يناير (بنسبة تغير ٣١%)</td></tr>
<tr><td>التغير المتوقع في أعداد المتعطلين</td><td>١. المتعطلون الحاليون (٢,٣٢٩ مليون متعطل)
٢. العائدون من الخليج والدول الأخرى (١ مليون متعطل)
٣. المتعطلون جراء الأزمة الحالية قياسا بالمتعطلين في أعقاب ثورة ٢٥-يناير (٧٤١ ألف متعطل)
إجمالي المتعطلين (٤,٠٧ مليون)</td></tr>
<tr><td>معدل البطالة المتوقع</td><td>من المتوقع ارتفاع البطالة لتبلغ ١٤% أي ما يفوق المعدل الحالي بنحو ٦ نقاط مئوية</td></tr>
</table>
<table>
<tr><td>السيناريو "المتشائم"</td><td>- تضاعف أعداد العائدين أثناء حرب الخليج، ليصبح ٢ مليون متعطل.
- تضاعف أعداد المتعطلين في أعقاب ثورة ٢٥-يناير</td></tr>
<tr><td>التغير المتوقع في أعداد المتعطلين</td><td>١. المتعطلون الحاليون (٢,٣٢٩ مليون متعطل)
٢. العائدون من الخليج والدول الأخرى (٢ مليون متعطل)
٣. المتعطلون جراء الأزمة الحالية قياسا بالمتعطلين في أعقاب ثورة ٢٥-يناير (١,٤٨٢ مليون متعطل)
إجمالي المتعطلين (٥,٨١١ مليون)</td></tr>
<tr><td>معدل البطالة المتوقع</td><td>ترتفع البطالة لتبلغ ٢٠% أي ما يفوق ضعف المعدل الحالي</td></tr>
</table>
- استمرار بعض المهن رغم تعليق الأنشطة الإنتاجية مثل قطاع الصحة، الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية.
- بدء ظهور حوافز للمتخصصين للهجرة.</td></tr>
</table>

١٩ بما أنه تم إعداد هذا التقرير بتاريخ لاحق لتقرير القطاع غير الرسمي من سلسلة أعداد "رأي في أزمة"، ظهرت فئة جديدة من المتعطلين تتمثل في العاملين العائدين من الخارج، وبالتالي ارتفعت تقديرات البطالة عن ذي قبل.

المرحلة	صدمة الطلب و / أو العرض	التحليل	الأثر على سوق العمل
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-مايو ٢٠٢٠) تابع	**المرحلة الثانية** (منتصف إبريل-نهاية مايو ٢٠٢٠) وتشهد انحسار تدريجي لصدمة الطلب، واستمرار صدمة العرض	ينحسر تراجع الطلب على العمالة خلال هذه الفترة لعدة أسباب: ١. عودة قطاع التشييد والبناء للعمل ٢. الحزم التحفيزية المقدمة لبعض القطاعات المتضررة. ٣. تخفيف إجراءات الحظر وباقي الإجراءات الاحترازية.	- استمرار قطاع تجارة المواد الغذائية وبعض الأنشطة الخدمية في فتح وظائف جديدة ولكن غير منتظمة وبشكل مؤقت. وبالتالي حدوث زيادة محدودة في الطلب على فئات معينة (مثل عمال توصيل الطلبات). - عودة العاملين بقطاع التشييد والبناء إلى العمل. - العودة الفعلية للعاملين بالخارج وخاصة من دول الخليج، لما تمر به هذه الدول من تزامن أزمة كوفيد-١٩، مع انخفاض سعر النفط، وتراجع السياحة الدينية وأنواع السياحة الأخرى. - استغناءات جزئية عن العمالة ببعض المصانع المختلفة. - ساعد صرف منحة العمالة غير المنتظمة في تحسين ظروف المعيشة للفئات الأكثر تضرراً جراء الأزمة، حيث تم صرفها لنحو مليون و٥٠٠ ألف عامل حتى منتصف إبريل الماضي.[٢٠] - لم يحدث أي تغيير بالنسبة للعاملين بالقطاع الحكومي من ناحية الأجور، باستثناء رفع قيمة بدل العدوى بقطاع الصحة. ولكن فقط تغيير في أسلوب العمل من حيث تقليل عدد ساعات العمل وآلية استكمال الوظائف من المنزل. مع منح مزيد من الإجازات مدفوعة الراتب خاصة للنساء، والفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض. - تأثر المرأة العاملة والتي تعد من أكثر الفئات تضررا بتداعيات الأزمة الحالية لعدة أسباب (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨ ب): - تمثل النسبة الأكبر من المشتغلين بالقطاعات المتضررة مثل الصناعات التحويلية والصحة، - تتحمل عبئا إضافيا نتيجة تعليق الدراسة وغلق دور الحضانات، - ارتفاع الطلب على الممرضات نتيجة تفشي المرض وبالتالي هن أكثر عرضة للإصابة بالمرض، - تمثل الفئة الأقل حماية من حيث ظروف العمل والتأمين الاجتماعي والصحي. - النسبة الأكبر من الاستغناءات عن العمالة في المشروعات الصغيرة حيث إن قدرتها على الاستمرار محدودة بعكس المشروعات الكبيرة. يتوقع انخفاض حاد في مستويات الأجور بالنسبة للعمال وذوي المهارات المنخفضة (أصحاب الياقات الزرقاء) نتيجة لإغلاق المصانع وتوقف الإنتاج وشلل حركة التجارة الدولية. فيما تقل حدة الأثر على المتخصصين وذوي المهارات المتخصصة (أصحاب الياقات البيضاء) باستقطاع نسب من رواتبهم (المرتفعة بالأساس) تتراوح بين ٣٠-٥٠% أو أكثر. - كلما زادت مدة توقف النشاط، كلما اقتربت الشركات من شبح الإفلاس وتسريح العمالة وخصوصاً أصحاب الياقات الزرقاء. أما بالنسبة لأصحاب الياقات البيضاء، فيُكتفى باستقطاعات رواتبهم نظراً لصعوبة استبدالهم. - تحسن إيجابي في مواصفات سوق العمل نتيجة لاهتمام الجميع بمعايير السلامة المهنية والتبني الإجباري للإجراءات الصحية الوقائية.

٢٠ http://www.manpower.gov.eg/news.html

المرحلة	صدمة الطلب و /أو العرض	التحليل	الأثر على سوق العمل
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو-أغسطس ٢٠٢٠)	- استمرار الصدمات العنيفة لجانب العرض - وانحسار صدمة الطلب بشكل تدريجي وغير كامل	- نتيجة لاستمرار موجة العودة الفعلية للعاملين بدول الخليج. - بدء الفتح التدريجي للأسواق وتخفيف إجراءات الحظر، مما يعني عودة تدريجية للعمل مع اتجاه الجميع لخفض الأجور نظراً لاستمرار توقف الإنتاج والتجارة العالمية. وبالأخص في القطاعات التصديرية. - الانحسار التدريجي سببه ارتباط الأنشطة المحلية بحركة النشاط العالمي.	- ازدياد عدد الباحثين عن عمل من العائدين من الخارج خصوصا في إطار غياب قواعد البيانات حول مهاراتهم المختلفة. وبالتالي ضعف دور الدولة في التعجيل باستيعابهم في الاقتصاد. - يرتبط استمرار الأثر في هذه المرحلة بمعدلات البطالة المتوقعة بحسب السيناريوهات السابقة، ووفقاً لمعدل التحسن في الأوضاع تدريجيا نحو تعافي النشاط الاقتصادي وبالتبعية سوق العمل. - يتوقع اتساع فجوة الأجور بين القطاعات بشكل أكبر، حيث تستقر أوضاع بعض القطاعات غير الإنتاجية (مثل القطاع المالي، الاتصالات والمعلومات، التشييد والبناء) أثناء الأزمة وفيما بعد التعافي. بينما تعاني القطاعات الأخرى والتي تضررت جراء الأزمة من عدم استقرار وانخفاضات في الأجور (مثل قطاعات التعليم، الصحة، البحث العلمي، الصناعات التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة، السياحة) والتي تحظى في الأساس بأقل متوسطات للأجور.
٥. التعافي (اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٠)	- تراجع في صدمة الطلب، (مرتبط إلى حد كبير بتعافي العالم من المرض)[٢١] - تزايد الصدمة في جانب العرض	- مع تعافي اقتصاد الصين بشكل شبه كامل في هذه المرحلة، وعودة الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى الإنتاج تدريجي، وبالتالي عودة التجارة الدولية، يتوقع البدء في تشغيل خطوط إنتاج النشاط الاقتصادي الذي كان قد تأثر سلباً من توقفها. وبالتالي سيعاود هذا النشاط الطلب على العمالة مرة أخرى، في القطاعات التي دبت فيها الحياة والتي كان قد تم الاستغناء عنها من قبل. - نتيجة لبدء موسم دخول سوق العمل من الخريجين، إضافة إلى العائدين من الخارج - تضاعف حجم مشكلة الحصول على عمل نتيجة للقفزة الإجبارية التي حدثت في الاعتماد على الاقتصاد الرقمي استجابة لأزمة كوفيد-١٩.	- بعودة التجارة الدولية يعود النشاط للقطاع التصديري بشكل عام. - لا يُتوقع العودة لقطاع السياحة في هذه المرحلة نظرا لكونها صناعة ترفيهية في الأساس. - بالانحسار التدريجي للإجراءات الاحترازية في مصر ستعود الحياة تدريجياً لباقي القطاعات مع خروج دائم وعدم عودة للمنشآت الصغيرة التي تعرضت للإفلاس أثناء الأزمة (بما فيها من عاملين). - سيزداد المتعطلون الجدد من خريجي العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. ويقدر إجمالي خريجي التعليم العالي بنحو٥٦٨,٨ ألف طالب (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨ب) في ٢٠١٨، يمثل حوالي ٧١% منهم خريجي الجامعات الحكومية، ٢٤,٣% خريجي المعاهد والأكاديميات، و٤% فقط خريجي الجامعات الخاصة. - بناء على السيناريوهات السابقة لمعدلات البطالة المتوقعة، يمكن توقع معدل البطالة لهذه الفترة وفقا للسيناريوهين التاليين:

٢١ يرتبط ذلك بوجود لقاح وغير واضح حتى وقت كتابة هذا الفصل (أكتوبر ٢٠٢٠) متى سيتم ذلك.

المرحلة	صدمة الطلب و /أو العرض	التحليل	الأثر على سوق العمل	
٥. التعافي (اعتبارا من سبتمبر ٢٠٢٠) تابع			**السيناريو المتفائل:** نفس السيناريو المتفائل في المرحلة الثالثة مضافا إليه المتعطلين من الخريجين الجدد	تضاعف الزيادة في بطالة الخريجين الجدد[٢٢].
			التغير المتوقع في أعداد المتعطلين	١. إجمالي المتعطلين بالسيناريو المتفائل للمرحلة الثالثة (٤,٠٧ مليون) ٢. المتعطلون الجدد (٢٣٤ ألف متعطل، ٤١% من إجمالي الخريجين) إجمالي المتعطلين (٤,٣ مليون)
			معدل البطالة المتوقع	١٤,٨%
			السيناريو المتشائم": نفس السيناريو المتشائم في المرحلة الثالثة مضافاً إليه المتعطلين من الخريجين الجدد	زيادة في بطالة الخريجين الجدد بمقدار ٣ أضعاف
			التغير المتوقع في أعداد المتعطلين	١. إجمالي المتعطلين بالسيناريو المتشائم للمرحلة الثالثة (٥,٨١١ مليون) ٢. المتعطلون الجدد (٣٥١ ألف متعطل، ٦١,٧% من إجمالي الخريجين) إجمالي المتعطلين (٦,١٦ مليون)
			معدل البطالة المتوقع	٢١,٢%

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات المزيد من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شأنها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢٢ تم تقديرها باحتساب الفارق بين المتعطلين خلال الربع الأخير (أكتوبر-ديسمبر) ٢٠١٩ والربع المزامن للتخرج من الجامعات (يوليو-سبتمبر٢٠١٩).

نخلص إلى أهم ما ورد في الجدول من تأثير للأزمة على سوق العمل المصري كما يلي:

١. من أكثر الفئات المتضررة جراء الأزمة النساء نظرا لتمثيلهن بشكل مرتفع في قطاع الخدمات (التعليم والصحة) وأنشطة القطاع غير الرسمي، فضلاً عن التأثير السلبي عليهن جراء الإجراءات الاحترازية (مثل تعليق الدراسة)[٢٣]، وكذلك شباب المتعطلين، العاملين لحسابهم الخاص والعمالة المؤقتة، والعمالة المصرية بالخارج.

٢. يظهر بوضوح تأثير الأزمة في زيادة نسب بطالة الشباب تحديداً، خاصة في قطاعات الخدمات الغذائية (المطاعم وخلافه) والأنشطة الترفيهية (دور السينما والمسارح خلافه) وما يرتبط بذلك من خدمات النقل (سيارات الأجرة، أوبر)، لارتباطهم بشكل مباشر وبأعداد ضخمة، حيث تستوعب هذه القطاعات أعداد ضخمة من العمالة اليومية، العمالة غير المنتظمة والباحثين عن عمل.

٣. هناك قطاعات بعينها واجهت هبوطاً حاداً في التشغيل، وتحديداً قطاع السياحة، ومما يزيد من وطأة الأمر أن العاملين به لا يتجهون إلى البحث عن وظائف أخرى إنما ينتظرون عودة رواج السياحة.

٤. استمرار تحيز الدولة لقطاع التشييد والبناء ومتطلباته من أنماط العمل (والتي تترجم مباشرة في طبيعة العرض والطلب في سوق العمل) وهي نقطة سلبية لاتجاه دول العالم أجمع إلى التركيز على التعليم والصحة والقطاعات الإنتاجية زراعية وصناعية وبالأخص الأساسي منها في المرحلة القادمة.

٥. القطاع غير الرسمي الذي كان يستوعب الأزمات السابقة هو من أكثر القطاعات التي تأثرت سلبا بهذه الأزمة.

٦. لم يفقد الجهاز الحكومي قوته العاملة بالرغم من تجميد ٥٠% من قوة العمل.

٧. القطاع التصديري بشكل عام من أكثر القطاعات المتضررة.

٨. من الواضح أن بعض القطاعات ستستقر أسرع من غيرها، مثل القطاعات غير الإنتاجية على عكس المطلوب في هذ المرحلة مما يزيد من ظاهرة الهرم المقلوب للأجور بين القطاعات.

٩. لا يتوقع عودة المنشآت الصغيرة التي تعرضت للإفلاس في كافة المجالات إلى العمل، مما سيؤدي إلى ازدياد صفوف الباحثين عن عمل جديد بين من كانوا يعملون فيها.[٢٤]

١٠. الفئات العمالية منخفضة المهارات من ذوي الياقات الزرقاء هم أكثر من يواجهون فقدان الوظائف نتيجة لتعثر الصناعات التحويلية، بينما تظهر المشكلة التشغيلية بالنسبة للمتخصصين وذوي الياقات البيضاء في صورة خفض للرواتب يصل إلى ٣٠-٥٠% أو يزيد.

١١. زيادة حدة المشكلة الهيكلية للبطالة في مصر، حيث ظهر ضعف المنظومة التعليمية ومخرجاتها بوضوح.

١٢. نتيجة للأزمة هناك تفاقم رهيب في البطالة ومعدلاتها قد يصل إلى ٢٠% نتيجة عودة العاملين بالخارج خاصة من دول الخليج بأعداد ضخمة من جراء الأزمة.

١٣. استفاد من الأزمة بعض الفئات المحدودة من العمالة غير المنتظمة (خدمات توصيل الطعام بشكل عام) تحديدا في قطاع تجارة التجزئة في المواد الغذائية.

١٤. من أكثر الفئات التي لم تتأثر هم ذوو المهارات المرتفعة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٥. بالرغم من أهمية دور القطاع الطبي وحصوله على شيء من اهتمام الدولة لأول مرة نتيجة للأزمة، بدأ أيضاً وبوضوح هروب الكثيرين من العمل بهذا القطاع واتجاه عدد غير قليل

٢٣ تقدر منظمة العمل الدولية أن النساء يمثلن ٧٠% من قطاع الرعاية الصحية على مستوى العالم.
٢٤ وفقا لما حدث في الأزمات السابقة، على سبيل المثال توقف ٤٠٠ مصنع للملابس الجاهزة أثناء ثورة ٢٥-يناير ولم تعد للعمل حتى بعد التعافي من الأزمة.

للهجرة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي فتحت الباب لاستقبالهم على مصراعيه في الأسابيع القليلة الماضية استغلالاً لظروف عملهم غير المناسبة في مصر (أجور متدنية، ظروف عمل صعبة) مما سيسبب خلل في هذا القطاع من سوق العمل شديد التخصصية[٢٥].

١٦. من النقاط الإيجابية أن الأزمة اضطرت الجميع للتبني الإجباري لمعايير السلامة الصحية الوقائية.

١٧. أخيراً، دخول مصر لأزمة كوفيد-١٩ بسوق عمل يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة أدى إلى تفاقم نفس المشكلات (تعليم لا يخدم احتياجات السوق، هيكل أجور مختل، بطالة بين الشباب، غياب فرص العمل في محافظات بعينها فضلاً عن ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي).

سابعا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الأزمة

وفقا لمنظمة العمل الدولية هناك أربع ركائز رئيسية[٢٦] للتعامل مع الأزمة والخروج بأقل الخسائر في سوق العمل وتتمثل في:

١. تحفيز الاقتصاد والتشغيل: وتتضمن تبني سياسات مالية نشطة وتكيف السياسات النقدية مع الأوضاع الحالية، مع توجيه دعم مالي وحزم تحفيزية للقطاعات المتضررة، بما ينعكس بشكل مباشر على قدرة المنشآت الاقتصادية على الاحتفاظ بالعاملين فيها.

٢. دعم المشروعات، الوظائف والدخول: توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل الجميع، اتخاذ تدابير داعمة فيما يخص التقاعد عن العمل، تقديم إعفاءات مالية وضريبية للمشروعات.

٣. حماية العاملين أثناء تأدية مهامهم الوظيفية: تعزيز معايير الصحة والسلامة المهنية، التكيف مع الظروف الطارئة مثل العمل من المنزل، عدم التمييز بين العاملين مع توفير تأمين صحي للجميع والتوسع في الإجازات مدفوعة الأجر.

٤. تبني آلية الحوار المجتمعي للخروج بحلول سليمة: تعزيز دور العمال والنقابات العمالية والقدرة التفاوضية لهم.

وقد حاولت الحكومة المصرية الحفاظ على قوة العمل من خلال تدخلات في الركيزتين الأولى والثانية، مع ترك الركيزة الثالثة لتعامل القطاع الخاص، مما يستدعي رقابة حكومية للتأكد من تحقيقه خاصة في المرحلة الحالية حيث ارتفعت نسبة الإصابات، وفي المرحلة القادمة. على سبيل المثال (صرف منحة العمالة غير المنتظمة، صرف إعانة طوارئ لتعويض العمالة المتضررة بقطاع السياحة، تقديم إعفاءات ضريبية وتأجيل التزامات مالية للمشروعات). ولكن يبقى استكمال هذه الجهود خصوصاً مع ظروف عدم اليقين فيما يتعلق بالمدى الزمني لانتهاء الأزمة. **بينما تغيب تماما الركيزة الرابعة من خطة التعامل مع الأزمة عن تدخلات الحكومة المصرية.**

- أهمية استمرار تبني النقاط الإيجابية التي ارتبطت بالأزمة، تحديدا ارتفاع مستوى الحماية الصحية والوقائية حتى تصبح جزء لا يتجزأ من ظروف جودة العمل.

- بالنسبة للحد الأدنى الموحد للأجور، يجب الأخذ في الاعتبار الطبيعة الاقتصادية الخاصة بكل قطاع على حده مراعاة لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية ونظرا لوجود اختلافات كبيرة فيما بينها من حيث كثافة وإنتاجية العمالة وكذلك الربحية كأهم عنصر في تحديد مدى قدرة القطاع على دفع الأجور المناسبة للعمال. كما تقتضي العدالة الاجتماعية أن يكون الحد الأدنى للأجور متغيرا باختلاف مستوى المعيشة من محافظة إلى أخرى داخل نفس الدولة.

- وأخيرا التعجيل بالإصلاحات الإدارية للجهاز الحكومي وما يرتبط بها من تقييم وإعادة النظر في أعداد الوظائف والعاملين ومهارات الجميع، لما لذلك من تأثير إيجابي على تنظيم سوق العمل في مصر بشكل أفضل وأكثر فاعلية.

٢٥ على سبيل المثال الاقتراحات السائدة حول تحول الصيادلة إلى أطباء بشريين لتوفير النقص.
٢٦ https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/lang--en/index.htm

ثامنا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

١. تراجع الدور النقابي للعمال، عمليا وتشريعيا، والنظر إليه دائما على أنه دور سلبي ولا يخدم العملية الإنتاجية أو جهود الدولة للتنمية ومن ثم هناك ضرورة ملحة لتصحيح هذا الوضع.

٢. غياب قواعد بيانات دقيقة لجانبي العرض والطلب لسوق العمل تسمح بالتنسيق بينهما بشكل فعال وفقاً لمستوى المهارات.

٣. ضعف أداء المنظومة التعليمية، وبالأخص منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، والحاجة إلى تغيير جذري بها للتغلب على مشكلة البطالة الهيكلية بشكل دائم وديناميكي.

٤. الضعف الشديد في القدرة على الاستثمار البشري بشكل عام خصوصاً من قبل الدولة، حيث إنه المسئول الرئيسي عن كثير من أوجه الضعف في سوق العمل المصري.

٥. غياب الإطار التنظيمي لسوق العمل وخاصة بالنسبة للمهن الفنية (معايير لكل مهنة وجدول للأجور مرتبط بهذه المعايير).

٦. عدم مواكبة سياسات التشغيل لتطورات سوق العمل.

٧. غياب الفكر الاستراتيجي المتكامل الذي يجب أن ينتج عنه سياسات تشغيل تحفيزية متخصصة (على سبيل المثال برامج موجهة بحوافز للتعامل مع المتضررين من تنفيذ برامج الخصخصة، حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما إلى ذلك).

٨. تراجع دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام أدى إلى فقدان الكثير من الوظائف المتخصصة المباشرة المرتبطة بنشاط هذه المنظمات وكذا فرص العمل المتاحة من خلال برامجهم التنفيذية.

٩. غياب البعد التكنولوجي والتحول الرقمي عن منظومة التشغيل في مصر (وزارة القوى العاملة).

١٠. ضعف الجاهزية المؤسسية[٢٧] والتشريعية للدولة، لما سيترتب على التحول الرقمي الإجباري من ظهور وظائف أخرى بمتطلبات مهارية مختلفة (The Future of Work).

٢٧ غياب التنسيق بين الوزارات المختلفة فيما يتعلق بالتوظيف.

الملحق

الجدول م٢-١: أهم مميزات وعيوب قانوني الخدمة المدنية (٨١/ ٢٠١٦) والتأمينات الاجتماعية (١٤٨/٢٠١٩)

قانون الخدمة المدنية (٨١/ ٢٠١٦)	**بعض المزايا**
	• عالج تشوهات هيكل الأجور فيما يتعلق بنسب الأجر الثابت للمتغير. • قام بتصحيح مفهوم المكافآت والعلاوات بحيث يتم منحها وفقاً للزيادة في الإنتاجية وبشكل متغير. • ألغى بند تعيين أبناء العاملين الذي طالما تم بغض النظر عن المؤهلات والمهارات المطلوبة. • ألغى العمل بالقانون (٤٧/ ١٩٧٨) والذي ضمن تعيين الحكومة للخريجين. • وضع معايير للتعيين على أساس الجدارة والكفاءة ووفقاً لموارد الدولة المتاحة. • تضمن فئات العاملين غير المخاطبين بقانون العمل (١٢/ ٢٠٠٣)، مثل الهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية. • تضمن تمثيل للنقابات العمالية في مجلس الخدمة المدنية لتطوير الخدمة المدنية.
	بعض العيوب
	• لازال هناك تحيزا من حيث المزايا العينية والنقدية مقارنة بالقطاع الخاص. • استمرار العمل بقانون الحد الأدنى الموحد للأجور على مستوى القطاعات والذي أضر بقطاعات بعينها مثل بعض فروع الصناعات التحويلية[٢٨]. • لم يعالج تفاوتات الأجور بين القطاعات لصالح قطاعات معينة دون غيرها (كما ذكر آنفا). • لم يتضمن آلية للرقابة على القطاع الخاص وغيره من الأشكال غير الرسمية للعمل. • مازال يضمن نطاق واسع من الإجازات الرسمية تسمح بفراغ وظيفي بأجهزة الدولة. • لازالت الوظيفة الحكومية هي الوسيلة المضمونة للعيش التي ينتظرها كثير من شباب الخريجين.
قانون التأمينات الاجتماعية الجديد (١٤٨/ ٢٠١٩)	**بعض المزايا**
	• الربط بين الحد الأدنى للمعاش والحد الأدنى للأجر، لضمان حصول صاحب المعاش على مبلغ يناسب مستوى المعيشة، ووضع آلية لزيادة المعاشات بنسبة من معدل التضخم. • وضع قاعدة واحدة لحساب المعاش لجميع فئات القوى العاملة بالدولة لتحقيق المساواة. • احتساب تأمين البطالة، والذي تقدمه الدولة لدعم العاطلين عن العمل. • فض التشابكات المالية بين الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية والخزانة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومي، من خلال ضم صندوقي التأمينات والمعاشات في صندوق واحد موحد، على أن تتولى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي إدارته، ويكون للهيئة الشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري وتتبع وزير التضامن الاجتماعي. كما أتاح للصندوق الاستثمار في مختلف الأنشطة. • تغليظ العقوبات والغرامات لمنع التهرب من دفع اشتراكات التأمينات والمحافظة على حقوق المؤمّن عليهم. • تطبيقه على العمالة غير المنتظمة، ومن بينها الباعة الجائلون، منادو السيارات وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين.
	بعض العيوب
	• مد سن المعاش إلى ٦٥ عاما، مما يسمح بمزيد من تقادم خبرات الجهاز الإداري للدولة، وعدم الاستفادة من الهبة الديموغرافية للأعمار والكفاءات الشابة والحديثة. فضلاً عن تعارض ذلك مع قانوني العمل والخدمة المدنية فيما يتعلق بتحديد سن المعاش عند ٦٠ عاما. • إتاحة التصرف والاستثمار من قبل الهيئة القومية للتأمين وبالتالي اعتبارها أموال حكومية وليست ملك أصحاب المعاشات كما ينص الدستور. • المبالغة في وضع امتيازات الحد الأدنى للمعاشات مما أدى إلى عزوف العديد من الشركات عن التأمين على ذويهم. • خروج فئات من استحقاق بعض المعاشات (مثل المطلقات اللاتي يحصلن على معاش آبائهن المتوفيين).

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٢٨ بالرغم من الأثر الإيجابي لهذا القرار على المستوى المعيشي للمواطن المصري، إلا أنه يجب الانتباه لما له من آثار سلبية على الصناعات المختلفة، ومن أهمها صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات، حيث ستؤدي الزيادات الأخيرة إلى ارتفاع كبير في تكلفة منتجات هذه الصناعة، خصوصا وأن الزيادة المقترحة للحد الأدنى حاليا تتراوح بين ٧و٨% وهو ما يفوق كثيرا المتوسط العالمي المقدر بنحو ١ إلى ١.٥% فقط، مما يهدد تنافسية الصناعة في السوقين المحلية والعالمية، ويفقدها جزءا كبيرا مما تجلبه من عملة أجنبية.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٨أ. النشرة السنوية لبحث القوى العاملة ٢٠١٨. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠١٨ ب. النشرة السنوية لخريجي التعليم العالي والدرجات العلمية العليا ٢٠١٨. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠١٩. النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة ٢٠١٩. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كفافي، دينا. ٢٠١٧. أثر ظاهرة العولمة على أسواق العمل في الدول النامية مع التطبيق على حالة مصر. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة.

Assaad, R. 2019. Is the Egyptian Economy Creating Good Jobs? A Review of the Evolution of the Quantity and Quality of Employment in Egypt from 1998 to 2018. Economic Research Forum (ERF) Policy Brief Series (no.45). Cairo: ERF.

Assaad, R. and C. Krafft. 2013. The Structure and Evolution of Employment in Egypt: 1998-2012. Economic Research Forum (ERF) Working Papers (No. 805). Cairo: ERF.

———. 2015. The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution. London: Oxford University Press.

Klau, A. 2010. Impact of the Economic Crisis on Trade, Foreign Investment, and Employment in Egypt. Cairo: International Labour Organization (ILO).

Roushdy, R., & M. Gadallah .2011. Labor Market Adjustment during the World Financial Crisis: Evidence from Egypt. Economic Research Forum (ERF) Working Papers (no. 643). Cairo: ERF.

٣. قطاع النقل

باحث رئيسي: د. سحر عبود

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

يعتبر قطاع النقل أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهو الشريان الذي تتدفق من خلاله السلع والخدمات ويتواصل من خلاله الأفراد داخليا وخارجيا؛ وتعتمد كافة القطاعات على الخدمات والإمكانيات التي يوفرها هذا القطاع للربط بين الإنتاج والاستهلاك والنفاذ للمواد الخام والمستلزمات. كما يعتمد عليه الأفراد في الوصول للعمل وللخدمات الصحية والتعليمية والتواصل الاجتماعي والثقافي. ومع تفتت وتجزئة الإنتاج عبر سلاسل القيمة أصبحت تكلفة النقل والتوريد تشكل عنصرا هاما في قرار الإنتاج والاستثمار عبر المراحل المختلفة لسلاسل القيمة. لذا تعتبر جاهزية وكفاءة خدمات هذا القطاع الحيوي محورا رئيسيا في تنافسية أي اقتصاد وقدرته على تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

يبدأ التقرير بعرض صورة كلية لقطاع النقل في مصر ثم يركز على قطاعي النقل البحري والنقل الجوي باعتبارهما الأكثر تأثرا بالأزمة.

١-١ الصورة الكلية لقطاع النقل

١-١-١ مساهمة قطاع النقل في الاقتصاد المصري

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لقطاع النقل إلا أنه لا تتوافر عنه بيانات مستقلة تعكس مساهمة القطاع في الاقتصاد القومي، وبالتالي كل ما يصدر من بيانات تخص قطاع النقل يضاف إليه التخزين مما يجعل مساهمة القطاع في الاقتصاد القومي غير دقيقة.

- يساهم قطاع النقل والتخزين بنحو ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ مقابل ٤% عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وقد حقق معدل نمو في حدود ٤% خلال العامين السابقين، وهو أقل من مثيله عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ والذي كان في حدود ٦%. كما ساهم القطاع الخاص بنحو ٨٢% من الناتج عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ مقابل ٧٤% عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.
- يعتبر قطاع النقل والتخزين رابع أكبر قطاع من حيث قيمة الاستثمارات؛ حيث بلغت الاستثمارات الكلية بالقطاع نحو ٩٧ مليار جنيه بما يمثل ١١% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ ولم تتغير هذه النسبة عنها عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. وعلى مدى العقد الماضي استحوذت الاستثمارات العامة على نحو ثلثي هذه الاستثمارات مقابل الثلث للقطاع الخاص (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠).
- وأخيرا، يعتبر قطاع النقل والتخزين خامس أكبر قطاع من حيث استيعابه للعمالة حيث يستوعب ما يتجاوز ٢ مليون مشتغل بما يمثل ٨% من إجمالي المشتغلين لعام ٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩).
- وفقا لبيانات التعداد الاقتصادي الأخير لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، يُقدر عدد العاملين بقطاع النقل فقط بنحو ٧٠ الف بما يمثل ٠.٥% من إجمالي المشتغلين علي مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية، ٥٨% منهم بالقطاع الخاص و٤٢% بالقطاعين العام والأعمال العام.

الشكل ٣-١: هيكل قطاع النقل

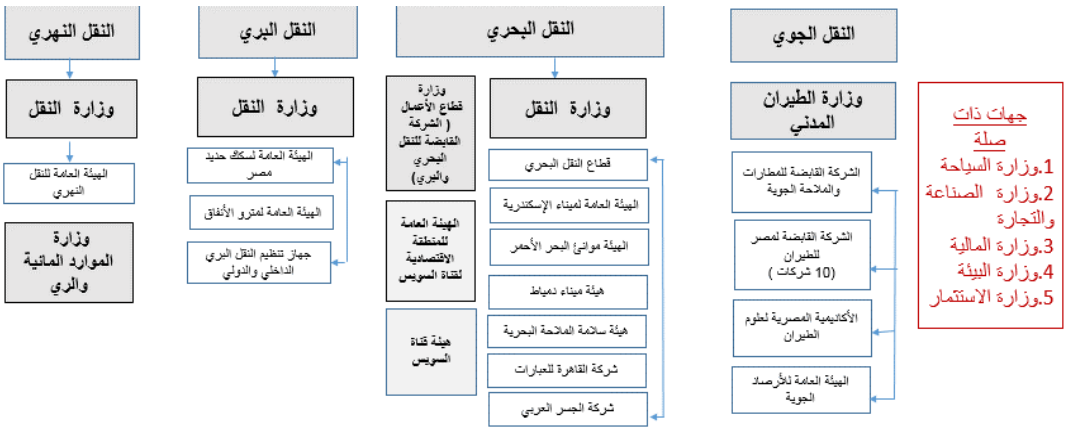

جهات تقدم خدمات ترتبط بالنقل (التراخيص/ التخطيط،...) : 1.وزارة الداخلية 2.وزارة الدفاع 3.وزارة التنمية المحلية 4.المحافظات

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى الهياكل التنظيمية للوزارات المتاحة من خلال موقعها على شبكة المعلومات الدولية.

وبالتالي فإن تخطيط السياسة العامة للنقل وإدارة وتشغيل المنظومة يتم من قبل العديد من الفاعلين على رأسهم كل من وزارة النقل ووزارة الطيران المدني، وفي ظل أطر تشريعية وإدارية متنوعة ولا يوجد ضمانات مؤسسية لوجود تنسيق كافي يخدم أهدافا استراتيجية موحدة.

٣. أهم المؤشرات الرئيسية التي تعكس أداء القطاع:

- وفقا لمؤشر الأداء اللوجيستي[١] (Logistic Performance Index) تقدمت مصر في هذا المؤشر بنحو ٣٠ نقطة؛ حيث جاءت في الترتيب ٦٧ عام ٢٠١٨ مقابل ٩٧ عام ٢٠٠٧، كما يتضح من الشكل ٣-٢.

الشكل ٣- ٢: تطور أداء مصر في مؤشر الأداء اللوجيستي، ٢٠٠٧ - ٢٠١٨

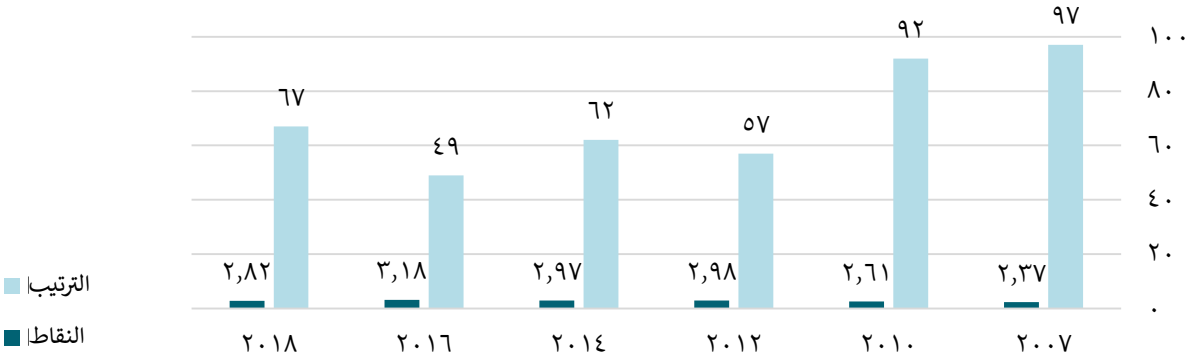

المصدر: World Bank, Logistics Performance Index report, various years.
*الترتيب ١ الأفضل- ١٦٠ الأسوأ، الدرجة ٥ الأفضل ١ الأسوأ.

- وبتتبع الأداء في المحاور الفرعية علي النحو المبين بالجدول م٣-١ بالملحق، نجد أن هذا التقدم في الترتيب يرجع إلى تحسن الأداء على مستوى كافة المحاور الفرعية، وكان أفضل أداء في محوري البنية التحتية ومنها تطوير الموانيء، والجمارك؛ وأدنى أداء في محوري تتبع الشحنات والوقت المستغرق للوصول والتسليم.
- إلا أن تتبع الأداء آخر عامين يشير إلى تراجع ترتيب مصر في المؤشر بنحو ١٨ نقطة من المركز ٤٢ عام ٢٠١٦ إلى المركز ٦٧ عام ٢٠١٨، ويُعزى ذلك إلى تراجع الأداء في كافة المحاور وخاصة في الشحن الدولي، تتبع الشحنات، جودة الخدمات اللوجيتسية والوقت المستغرق للوصول والتسليم.
- وعلى الرغم من وجود مصر في ترتيب متقدم في المؤشر إلا أنه يعد أداء متدني إذا ما قورن بأداء الدول الأخرى كما يتضح من الشكل ٣-٣أ.

الشكل٣ -٣أ: ترتيب مصر وبعض الدول في مؤشر الأداء اللوجيستي لعام ٢٠١٨

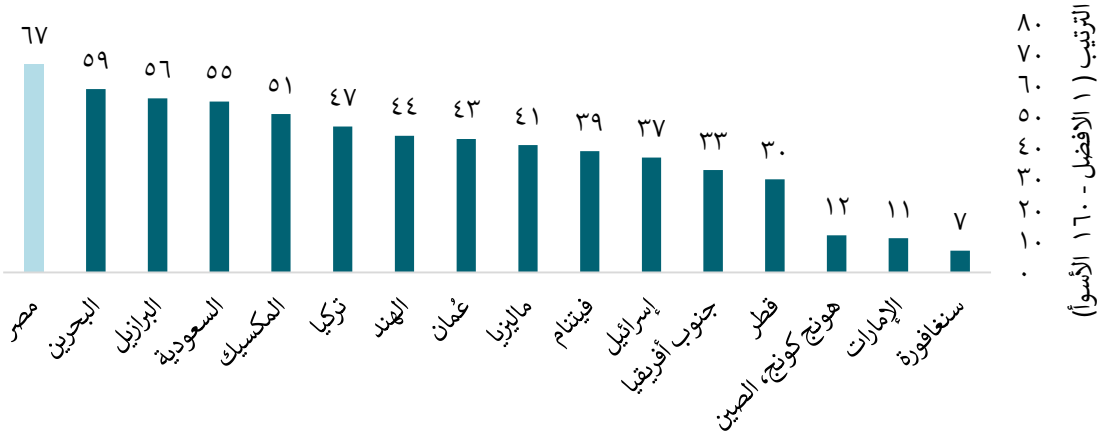

المصدر: World Bank, Logistics Performance Index report, various years.

١ مؤشر متعدد الأبعاد للأداء اللوجيستي يصدر عن البنك الدولي وهو عبارة عن متوسط أداء الدول في ستة محاور فرعية وهي: كفاءة عملية التخليص، جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، القدرة علي تتبع الشحنات وتعقبها، الوقت المستغرق للوصول والتسليم. ويتم تجميع بيانات الدول من خلال استبيانات كمية وكيفية تعكس الأداء. وتتراوح قيم المؤشر بين ٥ لأفضل أداء و١ لأسوأ أداء.

مازالت المنظومة الجمركية في مصر تعاني من تحديات متعددة جعلت مصر في ترتيب متدني في مؤشر التجارة عبر الحدود[٢] خاصة إذا ما قورنت بأداء مجموعة من الدول المجاورة والمنافسة كما يتضح من الشكل (٣-٣ب).

الشكل ٣-٣ب: أداء مصر في مؤشر التجارة عبر الحدود لعام ٢٠٢٠

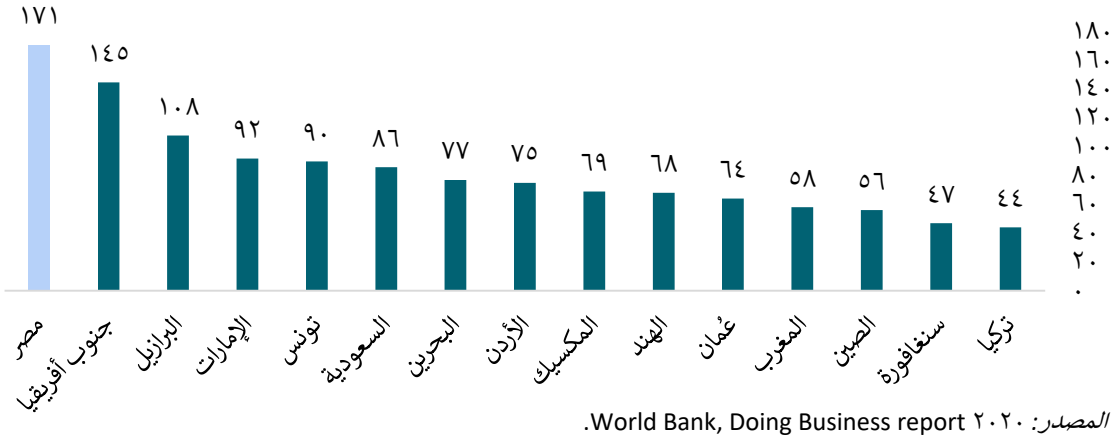

المصدر: World Bank, Doing Business report ٢٠٢٠.
*الترتيب (١٩٠ الأسوأ – ١ الأفضل)

- وبالتالي مازالت الإجراءات الجمركية معقدة وفترة التخليص الجمركي طويلة ومكلفة خاصة وأنه لم يتم تفعيل المنظومة المميكنة للشباك الواحد لتخليص الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير في كافة الموانيء والمطارات والمنافذ البرية، وهو ما يتضح من الجدول (م٣-٢) بالملحق (اتحاد الصناعات المصرية ٢٠١٩).
- علي الرغم مما حققته مصر من ترتيب متقدم في مؤشر تنافسية البنية التحتية للنقل بكافة أنواعه؛[٣] حيث احتلت الترتيب ٤٤ من ١٤١ دولة، إلا أنه مازال هناك فرص للتطوير خاصة وأن العديد من الدول المجاورة والمنافسة حققت أداء أفضل لذات المؤشر وهو ما يعكسه الشكل (٣-٤).

الشكل ٣-٤: مؤشر البنية التحتية للنقل لعام ٢٠١٩

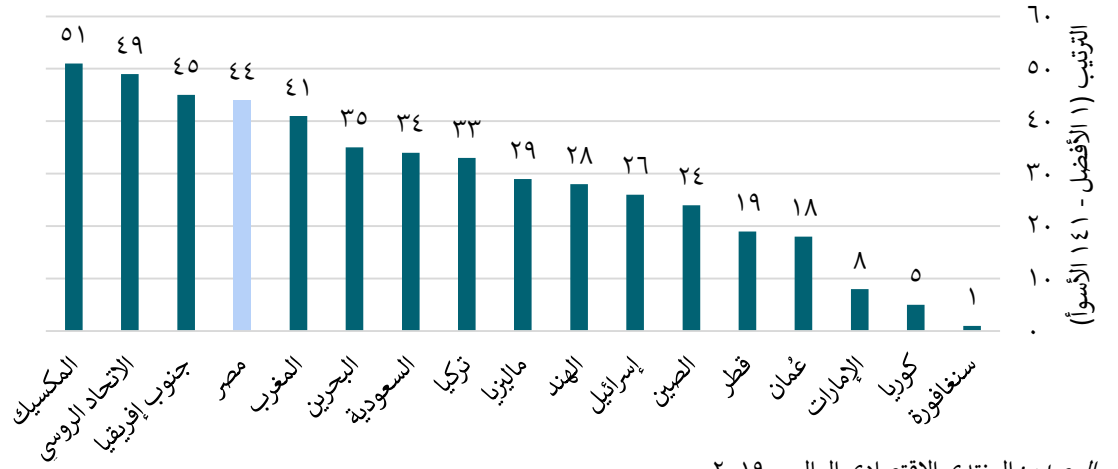

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٩.

٢ أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠٢٠، ويقيم الدول وفقا لمجموعة من المتغيرات التي تضم مدة وتكلفة وعدد مستندات الاستيراد والتصدير ثم يتم ترتيب الدول وفقا لدرجتها ١٠٠ أفضل أداء وحققته ١٦ دولة على مستوى العالم (World Bank ٢٠٢٠).

٣ يعكس المؤشر متوسط بسيط لأداء دولة/ اقتصاد ما في ثمانِ مؤشرات فرعية تعكس اتصال شبكة الطرق، جودة البنية التحتية للطرق، كثافة السكك الحديدية، كفاءة خدمة القطارات، قوة الاتصال لدى المطارات، كفاءة خدمات النقل الجوي، الاتصال بشبكات الشحن الدولية، كفاءة خدمات الموانيء البحرية، وتتراوح الدرجة من ٠ للأقل تنافسية إلي ١٠٠ للأعلى تنافسية، ويتم ترتيب الدول وفقا لدرجاتها (المنتدى الاقتصادي العالمي).

١-٢ قطاعا النقل البحري والجوي

١-٢-١ النقل البحري

- النقل البحري في العالم

- يعتبر النقل البحري العمود الفقري للتجارة الدولية فمن خلاله يتم نقل ٨٠- ٩٠% من التجارة الدولية.
- ارتفعت كمية التجارة البحرية العالمية من ٨ مليار طن عام ٢٠٠٨ إلى ١١ مليار طن عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة ٣٢% كما يتضح من الشكل (٣- ٥).

الشكل ٣- ٥: تطور حجم التجارة البحرية العالمية، ٢٠٠٨ - ٢٠١٨

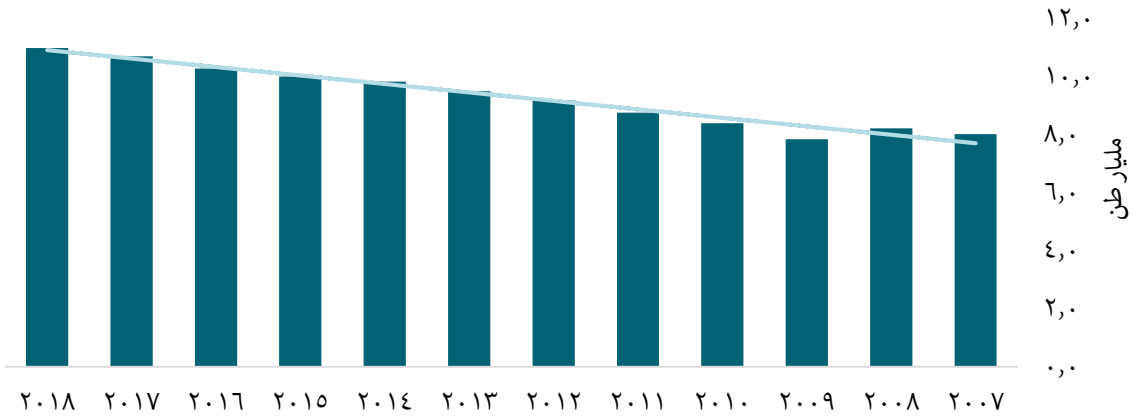

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات الأونكتاد.

ويوضح الجدول ٣- ١ أهم ملامح التجارة البحرية العالمية من حيث طبيعة البضائع المنقولة بحرا، التوزيع النسبي للتجارة البحرية ما بين الدول والأقاليم وأخيرا حجم الأسطول البحري العالمي.

الجدول ٣-١: أهم ملامح التجارة البحرية العالمية لعام ٢٠١٨

طبيعة البضائع	تمثل البضائع الجافة نحو٦٩% في المتوسط من إجمالي التجارة البحرية العالمية، يليها البترول الخام بنحو ١٩%، ولم يختلف هذا الهيكل كثيرا خلال العقد الماضي على الرغم من التراجع الطفيف في نصيب البترول الخام، تزامنا مع تراجع أسعار النفط العالمية، مقابل زيادة طفيفة في نصيب البضائع الجافة كما يتضح من الشكل م٣-١ بالملحق.
وفقا لطبيعة الدول والأقاليم	١. تساهم الدول النامية والناشئة بنحو ٦٠% من إجمالي التجارة البحرية العالمية مقابل ٣٤% للدول المتقدمة. ولم يختلف هذا التوزيع خلال العقد الماضي على الرغم من التراجع الطفيف في مساهمة الدول النامية تزامنا مع تراجع التجارة البترولية مقابل ارتفاع بسيط في مساهمة الدول المتقدمة كما يتضح من الشكل م٢-٣ بالملحق. ٢. نظرا للدور المحوري لآسيا في سلاسل التوريد العالمية على مدى العقد الماضي؛ فقد حظيت بالنصيب الأكبر من التجارة البحرية العالمية، استحوذت الصين وحدها على نصف معدل نمو التجارة الدولية البحرية خلال العقد الماضي؛ حيث استوردت ربع الواردات البحرية العالمية في عام ٢٠١٨، لذا تراجع معدل نمو التجارة البحرية العالمية متأثرا بالصراعات التجارية ما بين الصين والولايات المتحدة ليبلغ ١.٨% عام ٢٠١٥ مقابل ٣.٥ % عام ٢٠١٤. ٣. ظلت حصة أمريكا من التجارة البحرية الدولية ثابتة حول ٢٢%. ٤. تناقص الوزن النسبي لأوروبا، وأخيرا ظل نصيب أفريقيا متواضعا لم يتجاوز ٥% من البضائع المفرغة وتراجع من ٩% إلى ٧% بالنسبة للبضائع المحملة (الصادرات) كما يتضح من الشكل م٣-٣ بالملحق.

حجم الأسطول التجاري العالمي	١. بلغ إجمالي الأسطول التجاري العالمي ٩٥.٤ ألف سفينة، بحمولة ١.٩٧ مليار طن عام ٢٠١٩. ٢. تطور حجم الأسطول التجاري العالمي (٢٠١٤- ٢٠١٩) بنحو ٨% من حيث عدد السفن والحاويات وبنحو ١٧% من حيث الحمولة الصافية بالمليون طن. ٣. تستأثر سفن الصب الجاف Dry Bulk وناقلات البترول بأكبر حصة من هذا الأسطول بنسب ٤٣% و٢٩% على التوالي. ٤. من حيث عدد السفن، هناك خمس دول تمتلك ٥٠% من الأسطول التجاري العالمي وهي الصين واليابان واليونان وهونغ كونغ وسنغافورة. وتستحوذ الصين واليابان وكوريا على ٩٠% من أنشطة بناء السفن عالميا. ٥. وبمراجعة آخر خمس سنوات يتضح تراجع نشاط بناء السفن في ألمانيا واليابان وكوريا مقابل تصاعده في اليونان وسنغافورة والصين. ٦. يشهد النقل البحري تزايد التحالفات والاندماجات ما بين الخطوط الملاحية العالمية حيث زادت الحصة السوقية لأهم ١٠ خطوط نقل منتظمة من الشرق إلى الغرب من ٦٨% عام ٢٠١٤ إلى ٩٠% في ٢٠١٩. وقد يرجع ذلك إلى زيادة العرض وبالتالي ضغطه.

المصدر: UNCTAD Review of maritime transport ٢٠١٩.

١-٢-٢ *النقل البحري في مصر*

- أهم مؤشرات أداء القطاع

- بالرغم من الموقع الجغرافي المتميز الذي تتمتع به مصر وطول سواحلها البحرية (تمثل ٠.٣٦% من إجمالي السواحل عالميا) إلا أن الموانيء المصرية جاءت في ترتيب متأخر في قائمة أهم ١٠٠ ميناء حاويات عالميا؛ حيث جاء ميناء بورسعيد في المرتبة ٥٧ عام ٢٠١٩ وجاء ميناء الإسكندرية في المرتبة ٩٤ لعام ٢٠١٨، ويرجع هذا التأخر إلى بطء معدل نمو التداول بها مقارنة بباقي الموانئ[٤]، بينما جاء ميناء شنغهاي الصيني كأكبر ميناء على مستوى العالم عام ٢٠١٩؛ حيث يستأثر بنحو ٤٢ مليون طن وحدة مكافئة لعشرين قدم[٥] يليه ميناء سنغافورة (٣٦.٦ مليون طن)، ثم جبل علي بالإمارات في المرتبة العاشرة، ثم ميناء جدة بالسعودية في المرتبة ٤٠، وميناء طنجة المغربي في المرتبة ٤٧، وذلك ضمن قائمة أهم ١٠٠ ميناء عام ٢٠١٩.

- وعلى مستوي كافة الموانيء المصرية، لم تزد كمية البضائع التي يتم تداولها بالحاويات Container Port Throughput عن ٦ مليون وحدة مكافئة لعشرين قدم (TEU) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)، لذا فإن حصة مصر محدودة مقارنة بحصص الدول ذات مستويات تنموية متقاربة كما يتضح من الجدول ٣-٢.

الجدول ٣-٢: حجم تداول البضائع في الموانيء لمصر وبعض الدول عام ٢٠١٨

الدولة	القيمة في ٢٠١٨ (مليون طن)	الحصة العالمية (%)	(%) التغير ٢٠١٠-٢٠١٨
الصين	٢٢٥,٨	٢٨	٥٨
سنغافورة	٣٦,٦	٥	٢٦
ماليزيا	٢٥,٠	٣	٣٨
الإمارات	١٩,١	٢,٤	٢٦
الهند	١٦,٤	٢,١	٨٤
فيتنام	١٦,٤	٢,١	١٧٤
إندونيسيا	١٢,٩	١,٦	٣٣
تايلاند	١١,٢	١,٤	٤٨
البرازيل	١٠,٣	١,٣	٣٨
تركيا	٩,٩	١,٣	٥١
السعودية	٨,٧	١,١	٤٩
المكسيك	٧,٠	٠,٩	٨٨
مصر	٦,٢	٠,٨	١٠-
جنوب أفريقيا	٤,٩	٠,٦	٢٤
المغرب	٤,٨	٠,٦	٧٠

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٤ The Journal of Commerce annual Top ٥٠ World Container Ports, Lloyd's List annual Top ١٠٠ Ports, AAPA World Port Rankings, Drewry World Container Traffic Port Handling and individual port websites, American Journal of Transportation Top ١٠٠ ports (Retrieved at: https://www.ajot.com/premium/ajot-ajots-top-١٠٠-containerports-a-to-z/P٠)

٥ وحده معادلة لعشرين قدم twenty foot equivalent units TEU.

- حصلت مصر على درجة ٦٧ من ١٠٠ في مؤشر الاتصال بشبكات الشحن الدولية المنتظمة عام ٢٠١٩ وبذلك تكون قد تقدمت بنحو ٢٠ نقطة عنها في ٢٠٠٦ كما يتضح من الشكل ٣-٦.

الشكل ٣-٦: تطور درجة مؤشر الاتصال بشبكة الشحن الدولية المنتظمة لمصر، ٢٠٠٦- ٢٠١٩

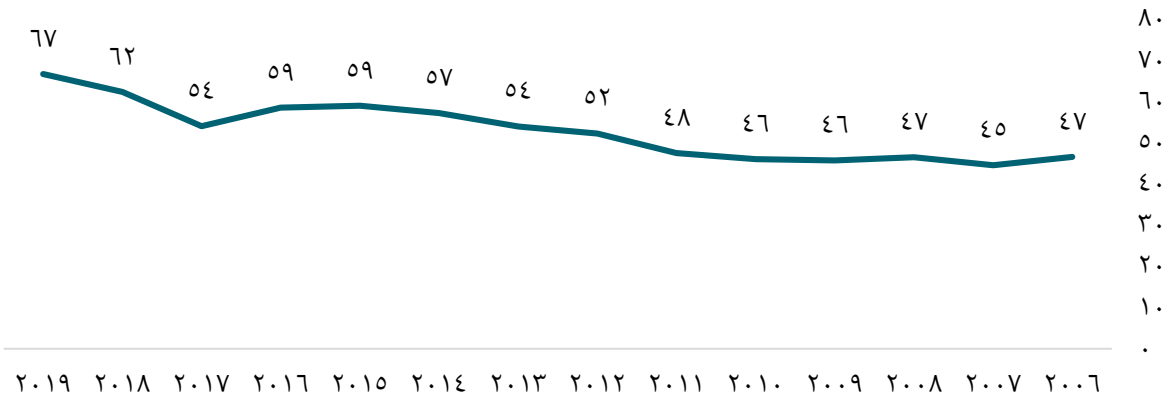

المصدر: UNCTAD, Liner Shipping Connectivity Index report, various years.
*يكون الأداء أفضل إذا حقق المؤشر ١٠٠ أو أكثر.

- على الرغم من تقدم مصر في درجة مؤشر الاتصال بشبكات الشحن الدولية إلا أن ترتيبها مازال متأخرا عن بعض الدول المجاورة والمنافسة؛ حيث احتلت الترتيب رقم ١٨ من بين١٤١ دولة، كما يتضح من الشكل ٣-٧.[٦]

الشكل ٣-٧: ترتيب مصر وبعض الدول المختارة في مؤشر الاتصال بشبكة الشحن الدولية المنتظمة لعام ٢٠١٩

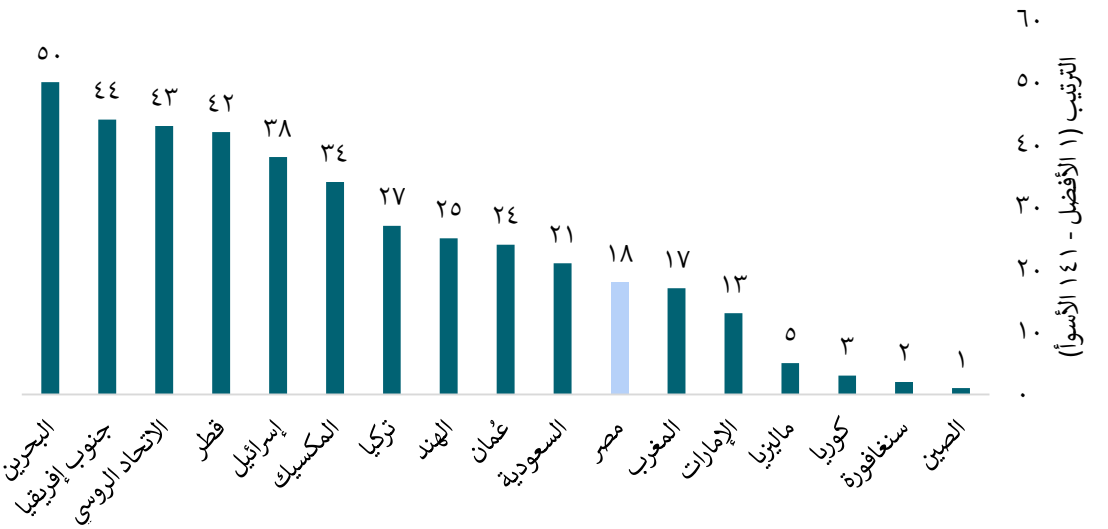

المصدر: WEF, Global Competitiveness report , ٢٠١٩.

- يعتبر الوقت المستغرق في الميناء أحد المؤشرات الهامة التي تعكس كفاءة وتنافسية الميناء، فوفقا لقاعدة بيانات الأونكتاد، بلغ متوسط الوقت الذي تقضيه السفن في الموانيء نحو ٢٣.٥ ساعة أي ٠.٩٧ يوما. وتستغرق سفن الصب الجاف Dry Bulk ٢.٠٥ يوما أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الوقت الذي تستغرقه الحاويات.

ويوضح الشكل ٣- ٨ متوسط الوقت المستغرق في الموانيء لكافة أنواع السفن في مصر مقارنة ببعض الدول المختارة، ومنه يتضح أنه ما زال هناك حاجة لتخفيض زمن وجود السفن بالموانئ خاصة في سفن الصب الجاف والتي تستغرق ٤.٤ يوما أي ضعف المتوسط العالمي.

٦ مؤشر يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لتقييم مدى اتصال دولة ما بشبكات الشحن العالمية. ويعتمد هذا المؤشر على خمسة مكونات في قطاع النقل البحري: عدد السفن، وسعة حمل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات وعدد الشركات التي تنشر سفن الحاويات في موانئ البلد. ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بمعايرة قيم المؤشر الأصلية بحيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من ١٠٠ كلما كان الأداء أفضل.

الشكل ٣-٨: متوسط الوقت المستغرق في الميناء لعام ٢٠١٨ في مصر وبعض الدول المختارة

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، ٢٠٢٠.

- ملامح القطاع

يعرض الجدول ٣-٣ أهم ملامح قطاع النقل البحري في مصر من حيث حجم الأسطول التجاري، وعدد الموانيء البحرية وطاقتها، وحجم التداول.

الجدول ٣-٣: أهم ملامح النقل البحري في مصر

حجم الأسطول التجاري	١. ضم الأسطول التجاري المصري ١١٧ سفينة عام ٢٠١٨ ويتجاوز ثلثيه العشرين عاما. ويوضح الشكلان التاليان توزيع الأسطول التجاري المصري وفقا لنوع السفن وعمرها. **الشكل ٣-٩: الأسطول البحري التجاري المصري عام ٢٠١٨** **وفقا لعمر السفينة (%)** 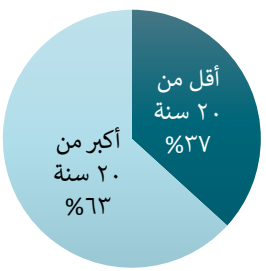 **وفقا لنوع السفينة** 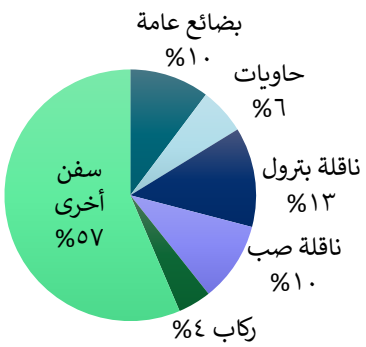 *المصدر:* إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات قطاع النقل البحري، وزارة النقل. ٢. بمتابعة تطور حجم الأسطول التجاري المصري على مدى العقدين الماضيين يتضح تراجع عدد سفن الأسطول المصري بنسبة ٣٢%؛ حيث بلغ عدد السفن ٢١١ سفينة عام ٢٠٠١ مقابل ١١٧ سفينة عام ٢٠١٨. ويتضح من الجدول (م٣-٣) بالملحق أن التراجع على مستوى كافة أنواع السفن وإن كان التراجع الأكبر في سفن نقل البضائع.

الموانيء	١. تمتلك مصر ٤٨ ميناء منها ١٥ ميناء تجاريا، حيث يتبع اثنان منها الهيئة العامة لميناء الإسكندرية، بينما يتبع ميناء واحد هيئة ميناء دمياط، وتتبع ٦ موانئ هيئة موانئ البحر الأحمر وتتبع ٦ موانئ أخرى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، علاوة على ٣٣ ميناء تخصصيا لخدمة أنشطة متنوعة تعدينية وبترولية وسياحية وصيد بطول سواحل البحر الأحمر والمتوسط وخليج السويس والعقبة. ٢. تختلف الطاقة التصميمية للموانيء التجارية المصرية من حيث المساحة، الطاقة القصوى، الأرصفة وأرصفة الحاويات كما يتضح من الجدول (م٣-٤) بالملحق. ٣. هناك نحو تسعة موانئ تجارية لا يوجد بها أرصفة حاويات ومنها ميناء سفاجا بالبحر الأحمر. ٤. تركزت الجهود خلال العقد الماضي في زيادة الأطوال وعدد الأرصفة الأخرى بخلاف أرصفة الحاويات وهو ما يضعف من القدرة على تحقيق مستهدفات زيادة حجم التداول إلى ٢٠ مليون حاوية، وزيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ إلى ٣٧٠ مليون طن بحلول ٢٠٣٠.
حجـــم التداول	١. تداولت الموانئ المصرية ١٧٢ مليون طن خلال عام ٢٠١٩ وبزيادة ٩% عن مثيلتها في العام السابق. حيث تداول ميناء الإسكندرية بمفرده ٦٢ مليون طن أي ٣٦% من إجمالي ما تداولته كافة الموانئ، يليه موانئ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٥٨ مليون طن بنسبة ٣٤%)، ثم ميناء دمياط (٣٦ مليون طن) وأخيرا موانئ البحر الأحمر (٥ مليون طن فقط.) ٢. وبلغ حجم الحاويات المتداولة في الموانئ المصرية خلال عام ٢٠١٩ قرابة ٧.٢٤ مليون حاوية بما يمثل زيادة بنسبة ٨% عن حجمها في العام السابق. وانقسمت الحاويات إلى ٣.٦ مليون حاوية واردات، بينما سجلت الحاويات الصادرة والترانزيت أيضا ٣.٦ مليون حاوية. وتعتبر موانئ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس هي الأنشط في هذا المجال حيث تداولت ٦١% منها. ٣. بلغ عدد السفن المترددة بالموانيء المصرية عام ٢٠١٩ نحو ١٣.٦ ألف سفينة وهو عدد أقل بنسبة ٢% عن مثيله في ٢٠١٨ وتراجع بنسبة ٧% عنه في عام ٢٠١٦. ٤. بلغ عدد السفن العابرة للقناة ١٨ ألف سفينة عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بحمولة قدرها ٩٤٢ مليون طن. وتمثل المنتجات البترولية ٢٣% من البضائع التي تم تداولها من خلال القناة و٧٧% منتجات غير بترولية (هيئة قناة السويس). وقد تناول المركز المصري للدراسات الاقتصادية في تقرير سابق أثر الأزمة على إيرادات قناة السويس بشكل تفصيلي.[٧]

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى عدة مصادر مختلفة مشار إليها في متن الجدول.

١-٢-٢ *النقل الجوي*

- النقل الجوي في العالم

يوضح الجدول التالي أهم ملامح قطاع النقل الجوي في العالم من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، وتطور حركة نقل الركاب والبضائع خلال العقد الماضي، والتوزيع النسبي لحركة الركاب والبضائع وفقا للإقليم.

الجدول ٣- ٤: أهم ملامح النقل الجوي في العالم لعام ٢٠١٨

الأهمية الاقتصادية في الناتج والتوظيف	- يبلغ ناتج قطاع النقل الجوي نحو ٢.٧ مليار دولار أي ٣.٦% من الناتج العالمي الإجمالي. - يوفر نحو ٦٥.٥ مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وينقل بضائع بلغت قيمتها ٦ تريليون دولار سنويا. - على مستوى الشرق الأوسط، يساهم بنحو ١٣٠ مليار دولار في النشاط الاقتصادي أي ٤.٤% من الناتج الإجمالي ويخلق نحو ٢.٤ مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة (ATAG ٢٠٢٠).
تطور حركة نقل الركاب والبضائع	- يعتبر النقل الجوي العمود الفقري لنقل الركاب والبضائع على مستوى العالم؛ حيث تضاعف عدد المسافرين جوا على مستوى العالم من ٢ مليار عام ٢٠٠٨ إلي ٤ مليار عام ٢٠١٨. كما زادت حركة الشحن الجوي من ١٥٨ مليار طن/كم عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢١ مليار طن/كم عام ٢٠١٨ أي بنسبة زيادة ٤٠% (الشكلان ٣-١٠، و٣-١١).

٧ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٤: إيرادات قناة السويس، أو الجزء الأول من كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد- ١٩ على الاقتصاد المصري" ص ٢٩.

الشكل ٣-١٠: تطور عدد المسافرين جوا عالميا، ٢٠٠٨-٢٠١٨

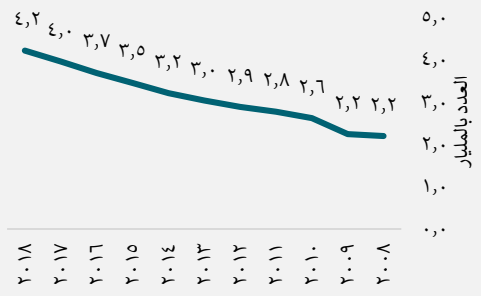

الشكل ٣-١١: تطور حركة الشحن الجوي للبضائع، ٢٠٠٨-٢٠١٨

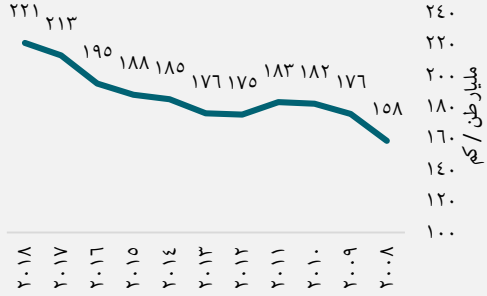

المصدر: World Bank, World Development Indicators database.

التوزيع النسبي لحركة الركاب والشحن الجوي

- تستحوذ ثلاثة أقاليم على ما يزيد عن ٨٠% من إجمالي حركة الركاب والشحن الجوي على مستوى العالم خلال العقد الماضي وتضم شرق آسيا والمحيط الهادي، أمريكا الشمالية، أوروبا ووسط آسيا كما يتضح من الجدول ٣-٥:

الجدول ٣-٥: التوزيع النسبي لحركة الركاب والشحن الجوي عالميا وفقا للإقليم، ٢٠٠٨-٢٠١٨

	النقل الجوي للركاب		النقل الجوي، الشحن	
	متوسط النسبة (%) (٢٠٠٨-٢٠١٨)	(%) التغير (٢٠٠٨-٢٠١٨)	متوسط النسبة (%) (٢٠٠٨-٢٠١٨)	(%) التغير (٢٠٠٨-٢٠١٨)
شرق آسيا والمحيط الهادي	٢٩	٣٣	٣٦	٠,٣-
أوروبا وآسيا الوسطى	٢٦	٩-	٢٤	٧-
أمريكا الشمالية	٢٧	٣٢-	٢٢	١٨-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦	٣٩	١٢	٦٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧	١٤	٣	١٣-
جنوب آسيا	٣	٦٤	١	٢٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١	١٧	١	٤٤

المصدر: World Bank, World Development Indicators database.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى عدة مصادر مختلفة مشار إليها في متن الجدول.

- النقل الجوي في مصر
  - أهم مؤشرات أداء القطاع

- جاءت مصر في الترتيب رقم ٤٠ من بين ١٤١ دولة في مؤشر اتصال المطارات بشبكة النقل الجوية، وهو مركز متدني مقارنة ببعض الدول المجاورة والمنافسة[٨] كما يتضح من الشكل ٣-١٢.

٨ مؤشر يصدر عن (International Air Transport Association - IATA) ويقيم مدى اندماج دولة ما في شبكة النقل الجوي العالمية. وعلى مستوى كل مطار يتم ترجيح عدد المقاعد المتاحة لكل دولة مستقبلة بحجم مطار الدولة المستقبلة (مقاسا بعدد المسافرين) ثم يتم تجميع هذه الأوزان لكافة الدول المستقبلة، ويتكرر الأمر على باقي المطارات ويتم حساب درجة لكل دولة. ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بمعايرة قيم المؤشر بحيث كلما اقتربت القيمة من ١٠٠ كلما كان الأداء أفضل.

الشكل ٣-١٢: مؤشر الاتصال بشبكة النقل الجوي العالمية لعام ٢٠١٩

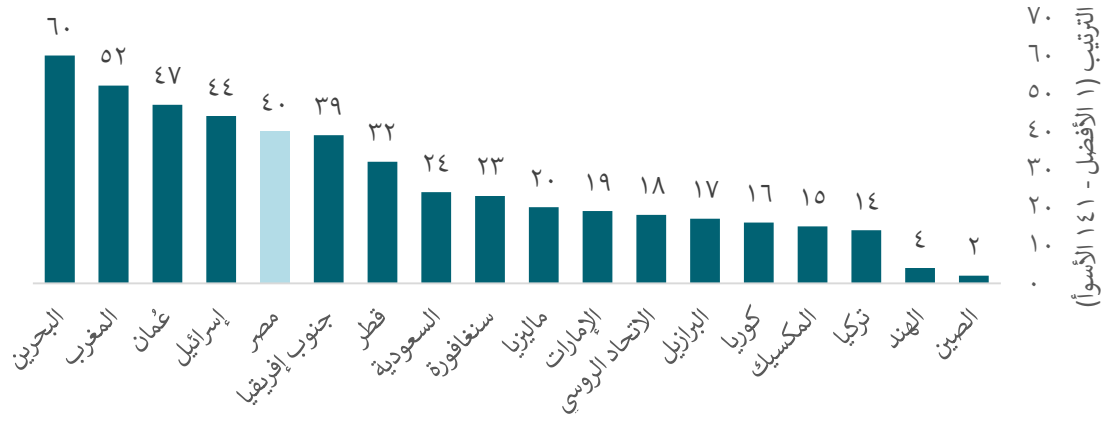

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٩.

- على الرغم من الموقع المتميز الذي تتمتع به مصر، إلا أن حصتها من الشحن الجوي العالمي لا تتجاوز ٠.٢% وحصتها من النقل الجوي للركاب عالميا لا تتجاوز ٠.٣%، وسبقتها دول ذات مستويات تنموية متقاربة بل ونجحت دول عربية في تحقيق قفزات في حصتها من الشحن والنقل الجوي العالمي كما يتضح من الشكلين ٣-١٣، و٣-١٤.

الشكل ٣- ١٣: تطور حصة مصر وبعض الدول من الشحن الجوي العالمي لعامي ٢٠٠٨، و٢٠١٨

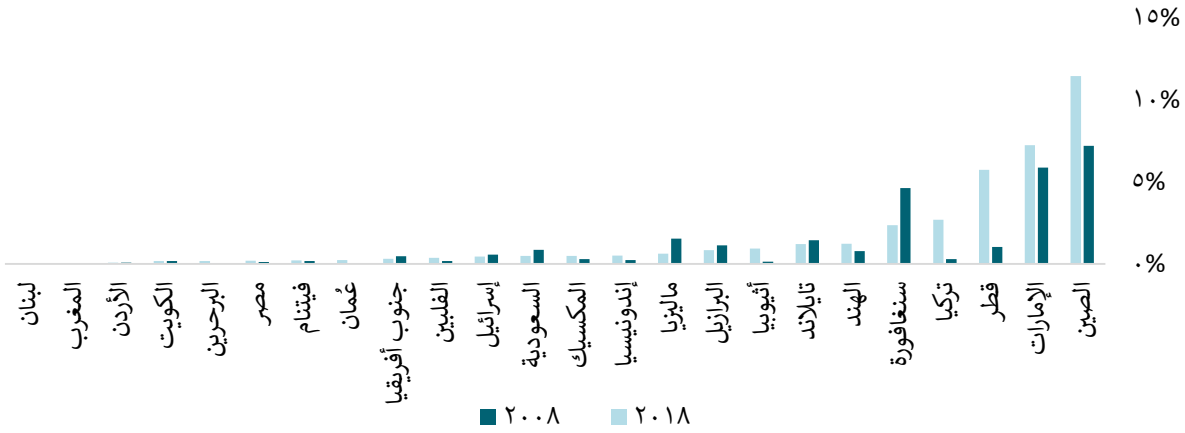

المصدر: International Civil Aviation Organization, Civil Aviation Statistics of the World and ICAO staff estimates

الشكل ٣-١٤: تطور حصة مصر وبعض الدول من إجمالي النقل الجوي للركاب عالميا لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٨

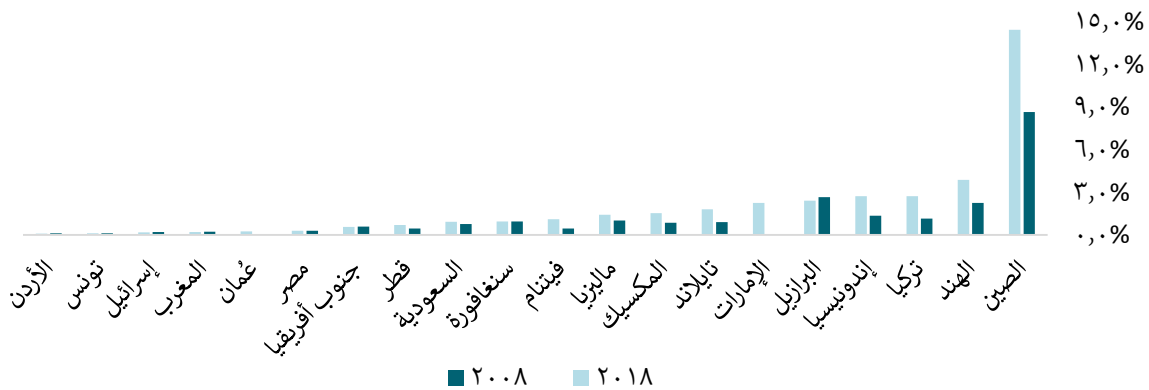

المصدر: International Civil Aviation Organization, Civil Aviation Statistics of the World and ICAO staff estimates

- على الرغم من تضاعف حركة نقل الركاب والشحن الجوي لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد الماضي ظلت حصة مصر من الشحن الجوي للإقليم في حدود ١% وكذلك تراجعت حصتها من النقل الجوي للركاب من ٩% عام ٢٠٠٨ إلى ٥% عام ٢٠١٨ وهو ما يتضح من الشكلين ٣- ١٥ و٣- ١٦.

الشكل ٣- ١٥: تطور حصة مصر من الشحن الجوي لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل تطور حصة الإقليم من الشحن الجوي العالمي، ٢٠٠٨- ٢٠١٨

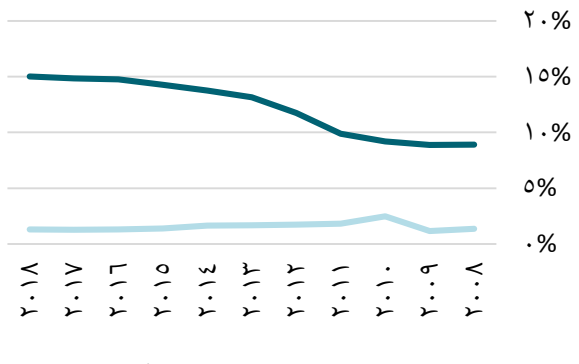

الشكل ٣- ١٦: تطور حصة مصر من النقل الجوي للركاب لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتطور نصيب الإقليم من النقل الجوي للركاب، ٢٠٠٨- ٢٠١٨

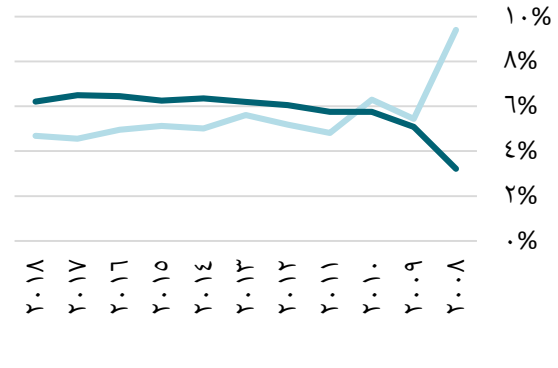

المصدر: International Civil Aviation Organization, Civil Aviation Statistics of the World and ICAO staff estimates.

ويشير الشكل السابق إلى أن **الشحن الجوي يمثل فرصة ضائعة أمام مصر** تفوق فرصتها في نقل الركاب.

- وينعكس ضعف أداء النقل الجوي في مصر على تواضع ترتيبها في مؤشر تنافسية السياحة والسفر (Travel & Tourism Competitiveness Index)[٩]؛ حيث جاءت في المركز ٦٥ من ١٤٠ دولة وهو أداء أقل من العديد من الدول التي لا تقارن بمصر من حيث ميراثها الحضاري.

الشكل ٣- ١٧: أداء مصر وبعض الدول المختارة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام ٢٠١٩

١ الأفضل - ١٤٠ الأسوأ

المصدر: International Civil Aviation Organization, Civil Aviation Statistics of the World and ICAO staff estimates.

٩ مؤشر يصدر عن المنتدى الاقتصادى العالمي وهو متوسط بسيط ليقيس أداء الدول في ١٤ محورا و٩٠ مؤشرا فرعيا يعكس العوامل والسياسات التي تساهم في بيئة مستدامة لقطاع السفر والسياحة الذي بدوره يساهم في تنافسية الدول. وتتراوح قيمة المؤشر بين ١٠٠ الأفضل و ٠ الأسوأ.

- وفقا لهذا المؤشر لا تزال مصر من أقل الدول انفتاحا على مستوى العالم[١٠] حيث جاءت في المرتبة ١٢٤ من ١٤٠ دولة، كما ما زال الأداء متواضعا نسبيا في محور البنية التحتية للنقل الجوي؛ حيث جاءت في المرتبة ٥٥ بينما الإمارات الرابعة عالميا.[١١]
- يعتبر أداء مصر في مؤشر التيسير علي المسافرين[١٢] متواضعا؛ حيث حصلت على ٣.٨ درجة من ١٠ درجات لهذا المؤشر.
- وفقا لمؤشر تيسير التجارة الجوية (the Air Trade Facilitation Index)،[١٣] جاءت مصر في الترتيب ٧٨ من بين ١٢٤ دولة و في الترتيب ٣٤ من ١٣٥ دولة في مؤشر (Freight Friendliness Index).[١٤]

- **ملامح القطاع**

يوضح الجدول ٣- ٦ أهم ملامح قطاع النقل الجوي في العالم من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، وتطور حركة نقل الركاب والبضائع خلال العقد الماضي، والتوزيع النسبي لحركة الركاب والبضائع وفقا للإقليم.

الجدول ٣-٦: أهم ملامح النقل الجوي في مصر لعام ٢٠١٨

الأهمية الاقتصادية في الناتج والتوظيف	- يساهم القطاع، شاملا سلسة التوريد الخاصة به، بنحو ١% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، عام ٢٠١٨، وهذا الرقم يتضاعف إذا أضفنا إليه مساهمة السياحة سواء في التشغيل أو الناتج. - وفقا لـ (IATA ٢٠١٩) يوفر القطاع نحو ٩٧ ألف وظيفة مباشرة أغلبها وظائف تتطلب مهارات عالية بالإضافة إلى ١٠٢ ألف وظيفة غير مباشرة ترتبط بتوريد السلع والخدمات؛ حيث تشير التقديرات إلى أن وظيفة مباشرة واحدة في قطاع النقل الجوي تخلق ست وظائف غير مباشرة في الاقتصاد، وهو ما يتضح في إنشاء عدد متزايد من الشركات بالقرب من مطار القاهرة الدولي.
تطور حركة النقل للركاب والبضائع	- تتركز أنشطة النقل الجوي في نقل الركاب؛ حيث بلغ عدد الركاب المعتمدين على النقل الجوي ٣١ مليون راكب بينما بلغت كمية البضائع المنقولة جوا نحو ٢٦٩,٢ ألف طن عام ٢٠١٨. - على الرغم من ارتفاع إجمالي حركة الركاب بالمطارات المصرية (الدولية والمحلية والترانزيت) من ٢٧,٢ مليون راكب عام ٢٠١٦ إلى ٣١ مليون عام ٢٠١٨ إلا انه أقل بنسبة ١١% عن العدد في عام ٢٠٠٨ وهو أقل كثيرا من الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية والتي تقدر بنحو ٧٣ مليون راكب سنويا. - ظلت كمية البضائع المنقولة من مطار القاهرة في حدود ٣٠٠ الف طن سنويا خلال آخر سبع سنوات وهو ما يمثل نصف طاقته الاستيعابية فقط (٦٠٠ الف طن) (وزارة الطيران المدني ٢٠١٨).
المطارات المصرية	- يوجد بمصر ٢٣ مطارا تمتلكهم الدولة باستثناء مطاري مرسى علم والعلمين، واللذان يعملان بنظام الـ BOT، وتضم المطارات نحو ١١ مطارا دوليا وأربعة مطارات داخلية تُستخدم لرحلات دولية عند الطلب، وأربعة مطارات داخلية فقط. وتم إنشاء ثلاثة مطارات جديدة وهي سفنكس والمليز والقطامية وجاري إنشاء مطار برنيس ليصبح عدد المطارات ٢٧ مطارا (وزارة الطيران المدني ٢٠١٨). - وفقا لحركة الركاب والبضائع يعتبر مطار القاهرة الدولي أكبر مطار دولي في مصر وثاني أكبر مطار في إفريقيا بعد مطار جوهانسبرج في جنوب إفريقيا؛ حيث استقبل مطار القاهرة نحو ١٨ مليون راكب عام ٢٠١٨ أي ٥٨% من إجمالي المسافرين، وكذلك على مستوى نقل البضائع.

١٠ يقيس المؤشر متطلبات الحصول على التأشيرة، التوقيع على اتفاقيات السماوات المفتوحة، عدد الاتفاقيات التجارية محل التنفيذ.
١١ يقيس المؤشر عدد المطارات وكثافتها وعدد العمليات التشغيلية لخطوط الطيران وجودة البنية التحتية للنقل الجوي وللرحلات الدولية والداخلية.
١٢ أحد مؤشرات مؤشر the Air Transport Regulatory Competitiveness الصادر عن IATA عام ٢٠١٨ ويرصد مدى التسهيلات المقدمة لتيسير حركة الأفراد على مستوى العالم وبالتالي تقييم تقدم الحكومات في اتفاقيات السماوات المفتوحة، التقدم في أنظمة معلومات المسافرين، ميكنة أنظمة السيطرة على الحدود، متطلبات الحصول على التأشيرة. وكلما اقترب المؤشر من ١٠ كان الأداء أفضل.
١٣ يقيم المؤشر إلى أي مدى تقدم الدولة تيسيرات لنقل البضائع جوا سواء من تنظيمات الجمارك أو الإجراءات على الحدود (IATA).
١٤ يقيم المؤشر الاختراق الفعلي للمعاملات والوثائق الإلكترونية في شحنات الشحن الجوي (IATA).

حركة المسافرين الدوليين والمحليين	-تراجع حركة المسافرين الدوليين على خطوط الطيران الأجنبية مقابل تزايدها على الخطوط المصرية، أما حركة المسافرين المحليين فتستحوذ عليها بالأساس شركة مصر للطيران وبعض الخطوط المصرية الأخرى، كما يتضح من الشكلين التاليين: **الشكل ٣-١٨: تطور حركة المسافرين الدوليين على الخطوط الجوية، ٢٠١١-٢٠١٦** 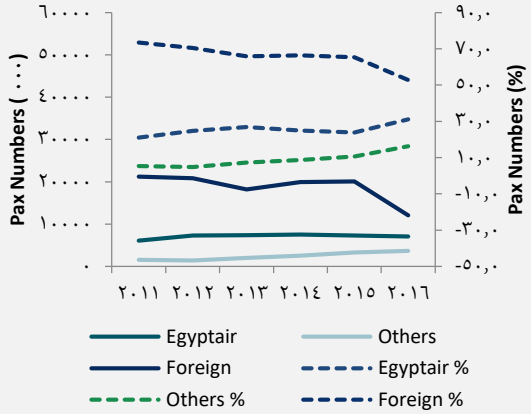 **الشكل ٣-١٩: تطور حركة المسافرين المحليين على الخطوط الجوية، ٢٠١١-٢٠١٦** 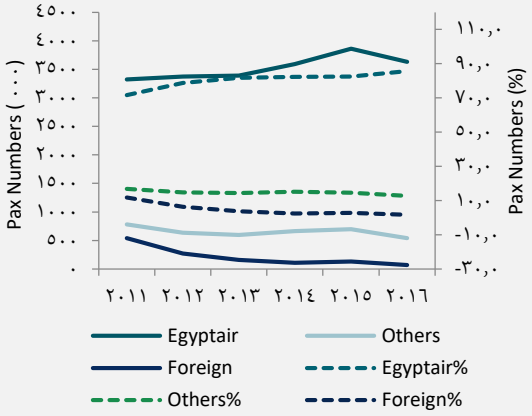 *المصدر*: ندوة نظمها المركز المصري للدراسات الاقتصادية في سبتمبر ٢٠١٨ بعنوان "تحرير السماوات المفتوحة فرصة ضائعة أم هدر للموارد".
الأسطول الجوي	- لدى مصر هيكل متنوع من شركات النقل والشحن الجوي؛ فبجانب الشركة القابضة لمصر للطيران (١٠ شركات تابعة) يوجد ١٠ شركات خاصة و٣ شركات قطاع عام وأعمال عام بالإضافة إلى الطيران الأجنبي. - تمتلك مصر للطيران النسبة الأكبر من أسطول الطيران المصري؛ حيث يبلغ عدد طائرات مصر للطيران ٦٤ طائرة منها ٦١ طائرة لنقل الركاب و٣ طائرات للبضائع، بينما يبلغ حجم أسطول باقي الشركات المصرية ٤٧ طائرة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى عدة مصادر مختلفة مشار إليها في متن الجدول.

ثانيا: صدمات الطلب والعرض في ضوء دورة الأزمة

يستعرض هذا الجزء انعكاسات الأزمات السابقة على قطاعي النقل البحري والجوي، ثم انعكاسات أزمة كورونا وتوقعات عام ٢٠٢٠ وأخيرا تحليل صدمة الطلب والعرض نتيجة أزمة كورونا على قطاعي النقل البحري والجوي خلال دورة الأزمة.

٢ - ١ انعكاسات الأزمات السابقة على قطاعي النقل البحري والجوي

نظريا، يعتبر الطلب على النقل بكافة أنواعه مشتق من حركة النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وتحركات الأفراد عبر الدول بالأساس؛ لذا فهو قطاع حساس لأي أزمات خارجية أو محلية من شأنها التأثير على أي من المتغيرات السابقة.

وعالميا، تأثر قطاع النقل البحري بما سببته الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ من انكماش في النمو الاقتصادي العالمي بنحو -١.٩% عام ٢٠٠٩ وتراجع حجم التجارة الدولية بنحو ١٣.٧% عام ٢٠٠٩ (وتراجعت القيمة -٢٢%) أي تراجع بسبع أمثال التراجع في النمو الاقتصادي.

أدت الأزمة إلى تراجع معدل نمو حجم التجارة البحرية العالمية ليبلغ -٤.٥% عام ٢٠٠٩ مقابل ٢% في العام السابق. وكذلك تراجع حجم تجارة الحاويات عالميا بنحو ٧- ٨% نتيجة للأزمة (UNCTAD ٢٠١٠).

كما تأثر النقل الجوي بتراجع الطلب على السياحة والسفر وأعداد السائحين الدوليين الوافدين عقب الأزمة بنحو -١.١%، و-٤% على التوالي عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ (الاتحاد العربي للنقل الجوي ٢٠٢٠).

تعافى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وبالتالي قطاعا النقل الجوي والبحري سريعا من تداعيات الأزمة المالية العالمية نظرا لمحدودية نطاق تأثير هذه الأزمة؛ حيث كان تأثيرها أشد على الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية والناشئة التي تعتبر الفاعل الرئيسي في القطاعين، كما سبق وأن أشرنا في الجزء الأول.

ومحليا، يتأثر قطاعا النقل البحري والجوي في مصر بالأزمات العالمية والمحلية؛ حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تراجع قيمة التجارة الخارجية المصرية، كما هو مبين بالجدول ٣-٧.

الجدول ٣-٧: تداعيات الأزمة العالمية على التجارة الخارجية المصرية

	إجمالي التجارة المصرية (بالمليار $)		نسبة التغير (%)
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
القيمة (مليار دولار)	٧٩	٦٩	١٢-
التجارة عبر الموانيء البحرية المصرية	٦٧	٥٩	١١-
التجارة عبر المطارات المصرية	١٢	٩,٧	١٩-

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية.

كما تأثرت حركة الركاب والشحن الجوي للبضائع في المطارات المصرية بالأزمات العالمية أو المحلية[١٥] كما يتضح من الجدول ٣-٨:

الجدول ٣-٨: تأثر حركة النقل الجوي بالأزمات العالمية والمحلية

	الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨	ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	حظر بعض الدول مواطنيها من السفر إلى مصر بعد سقوط الطائرة الروسية
معدل نمو حركة الركاب في المطارات المصرية (%)*	١٤-	١٢-	٢٢-
حجم البضائع المشحونة جوا لكافة المطارات (%)**	٨%-	٢٠%-	

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى (*)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات النقل الجوي، و(**) البنك الدولي، قاعدة مؤشرات التنمية العالمية.

٢-٢ *انعكاسات أزمة كورونا منذ بدايتها وتوقعات عام ٢٠٢٠*

يُتوقع أن تتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا أي تداعيات لأزمات سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩؛ حيث تسببت أزمة كورونا في دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل عام ٢٠٢٠ الأمر الذي ينعكس سلبا على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقاليم ودول العالم.[١٦]

كما أدت الأزمة إلى انخفاض الطلب وتباطؤ النشاط الاقتصادي واضطراب سلاسل التوريد العالمية، وتسببت في تراجع التجارة الدولية بنحو ٣% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ ثم تراجعت مرة أخرى بنحو ١٨.٥% خلال الربع الثاني.

ويعرض الجدول ٣-٩ تداعيات الأزمة على قطاعي النقل البحري والجوي عالميا وفقا لآخر بيانات متاحة.

الجدول ٣- ٩: تداعيات الأزمة على قطاعي النقل البحري والجوي عالميا

النقل البحري	النقل الجوي
• انخفاض حركة تجارة الحاويات العالمية في فبراير ٢٠٢٠ بمقدار ٨.٦% مقارنة بفبراير العام السابق. وكان الانخفاض أكبر في الشرق الأقصى حيث بدأت الأزمة (تراجع بـ ١٧.٥%) مقابل تراجع أقل في أوروبا ثم أمريكا (ITF ٢٠٢٠).	• أدى تراجع حركة الطيران الدولي والمحلي إلى خسائر في إيرادات نقل الركاب عالميا قُدرت بنحو ١٢٦ مليار دولار خلال الفترة من يناير وحتى مايو ٢٠٢٠. واستأثر إقليم آسيا والمحيط الهادئ بـ ٣٨% من الخسائر يليه أوروبا ٢٤% ثم أمريكا الشمالية بـ ٢٢%. وتعتبر أقاليم الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا أقل الأقاليم تأثرا بنسب لم تتجاوز ١٠%.

١٥ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٣: قطاع السياحة، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٢١.

١٦ وفقا لآخر مراجعة لصندوق النقد الدولي في يونيو ٢٠٢٠ من المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي العالمي -٤.٩% عام ٢٠٢٠، و-٨% للاقتصاديات المتقدمة و-٣% للاقتصاديات الناشئة والنامية، وتتفاوت معدلات النمو ما بين أقاليم ودول العالم.

النقل البحري	النقل الجوي
• أدى تراجع الطلب إلى قيام الشركات العاملة في الشحن بتخفيض وإلغاء الرحلات حتي انخفضت الطاقة التشغيلية للحاويات بنحو ١٠.٦% من إجمالي الطاقة التشغيلية في مارس الماضي ووصل الإلغاء إلى ٣٠% للحاويات المتجهة من الشرق الأقصى إلى أوروبا. • انخفاض حركة تجارة الحاويات العالمية في فبراير ٢٠٢٠ بمقدار ٨.٦% مقارنة بفبراير العام السابق. وكان الانخفاض أكبر في الشرق الأقصى حيث بدأت الأزمة (تراجع بـ ١٧.٥%) مقابل تراجع أقل في أوروبا ثم أمريكا. • أدى تراجع الطلب إلى قيام الشركات العاملة في الشحن بتخفيض وإلغاء الرحلات حتي انخفضت الطاقة التشغيلية للحاويات بنحو ١٠.٦% من إجمالي الطاقة التشغيلية في مارس الماضي ووصل الإلغاء إلى ٣٠% للحاويات المتجهة من الشرق الأقصى إلى أوروبا. • كما تم تخفيض عدد الحاويات تجنبا لحدوث فرط في العرض ومن ثم الاضطرار إلى خفض أسعار خدمات الشحن.	• وعلى مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجعت إيرادات الطيران الدولي بنحو ٩٧.٣% في أبريل ٢٠٢٠ عن مثيلتها في العام السابق وذلك مقابل تراجع بنسبة ٥٠.٣% في مارس ٢٠٢٠. • أدى تراجع حركة الطيران الدولي والمحلي إلى خسائر في إيرادات نقل الركاب عالميا قُدرت بنحو ١٢٦ مليار دولار خلال الفترة من يناير وحتى مايو ٢٠٢٠. واستأثر إقليم آسيا والمحيط الهادئ بـ ٣٨% من الخسائر يليها أوروبا ٢٤% ثم شمال أمريكا بـ ٢٢%. وتعتبر أقاليم الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أقل الأقاليم تأثرا بنسب لم تتجاوز ١٠%. • شهد الشحن الجوي للبضائع تراجعا أقل حدة من تراجع نقل الركاب؛ حيث تراجعت حركة الشحن الجوي للبضائع خلال مارس ٢٠٢٠ بنسبة ١٥.٢% عنها في العام السابق وبنسبة ٣٢% عن قيمتها خلال عام ٢٠٠٨ مقابل تراجع نقل الركاب بنحو ٣٠% خلال مارس ٢٠٢٠ مقارنة بمثيله في العام السابق ويرجع ذلك لتضاعف الشحن الجوي للمستلزمات الوقائية والطبية والعديد من المستلزمات السلعية (IATA ٢٠٢٠a).

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى عدة مصادر مختلفة مشار إليها في متن الجدول.

وفيما يتعلق بتوقعات عام ٢٠٢٠

١. النقل البحري:

- تتوقع منظمة التجارة العالمية تراجع حجم التجارة بنهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ بنسب تتراوح بين ١٣-٣٢% وفقا لمدى السيطرة على الفيروس ومدى تأثر النمو الاقتصادي العالمي بتداعياته.
- كما يُتوقع أن تشهد تجارة الحاويات العالمية انخفاضا في حركتها يتجاوز ١٠% نتيجة لتأثير أزمة كورونا متجاوزة بذلك الانخفاض الذي شهدته نتيجة للأزمة المالية العالمية والذي تراوح بين ٧-٨%.

٢. النقل الجوي:

- توقعت المنظمة الدولية للنقل الجوي (الإيكاو) تراجع أداء قطاع الطيران عالميا نتيجة لأزمة كورونا لمستوى غير مسبوق ويوضح الجدول التالي توقعات أداء القطاع لعام ٢٠٢٠ كما هو موضح بالجدول ٣-١٠:

الجدول ٣-١٠: توقعات أداء قطاع الطيران العالمي عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

المتغيرات	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
حركة النقل الجوي للركاب (%)	٤٨-	٦٢-
أعداد الركاب المنقولين جوا	٢,٣- مليار راكب	٢,٩- مليار راكب
عائدات النقل الجوي للركاب	٣٠٨- مليار دولار	٣٩١- مليار دولار
عدد المقاعد المتاحة من خلال خطوط الطيران (%)	٤٢-	٥٢-

المصدر: ICAO, ٢٠٢٠ .

- توقعت المنظمة الدولية للنقل الجوي (الإيكاو) أن تشهد أوروبا أكبر تراجع في أعداد المسافرين والإيرادات والسعة يليها آسيا وأمريكا الشمالية.
- تنعكس الخسائر في حركة المسافرين وتخفيض السعة على إيرادات المطارات التي يُتوقع أن تنخفض بنحو٩٧.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بما يمثل خسائر تزيد عن ٥٠% لكافة المطارات بكافة الأقاليم عن قيمتها المتوقعة في حالة السيناريو المعتاد باستثناء أوروبا التي تمثل خسائرها ٦٠%.
- كذلك يُتوقع أن تحقق إيرادات خطوط الطيران خسائر صافية في الأرباح تصل إلى ٨٤ مليار دولار أي تراجع صافي في الأرباح لكل خطوط الطيران في مختلف الأقاليم بما يزيد عن ٥٠% في حالة السيناريو المعتاد.
- يُتوقع أن تتحسن معدلات الطيران في العام التالي إلا أنها ستظل أقل من مثيلتها في عام ٢٠١٩ بنحو (٣٢ – ٤١%)؛ حيث يستغرق الطيران المدني عامين للتعافي بعد تعافي الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم (IATA ٢٠٢٠b).
- وضع الاتحاد العربي للنقل الجوي ثلاثة سيناريوهات حول تأثير الفيروس على قطاع الطيران وتوقعات التعافي على مستوى الاقتصادين العالمي والعربي والعودة لمعدلات عام ٢٠١٩= ١٠٠ كما يوضحها الجدول ٣- ١١.

الجدول ٣- ١١: سيناريوهات تأثير الفيروس على قطاع الطيران عالميا وعربيا

		سيناريو التعافي السريع		سيناريو التعافي المتوسط		سيناريو التعافي البطيء	
		٢٠٢٠	٢٠٢٣	٢٠٢٠	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠٢٦
الاقتصاد العالمي	إيرادات المسافرين RPKs (%)	-٤٨	٢,٣٠	-٥٦	-٠,٦٠	-٦٥	٦
	أعداد السياح الدوليين الوافدين (%)	-٥٨	٥,٦٠	-٧٠	-٠,١٠	-٧٨	٩,٦٠
الاقتصاد العربي	إيرادات المسافرين RPKs (%)	-٤٧	٤,٣٠	-٥٥	-٠,٢٠	-٤٧	٤,٣٠
	أعداد السياح الدوليين الوافدين (%)	-٥٥	٦,٦٠	-٦٣,٥٠	-٠,٣٠	-٥٥	٦,٦

المصدر: الاتحاد العربي للنقل الجوي، ٢٠٢٠.

توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) تراجع الشحن الجوي للبضائع بمعدلات أقل من تراجع نقل الركاب نظرا لزيادة الاعتماد عليه في شحن المستلزمات الوقائية والطبية والسلع الغذائية.

وقُدر التراجع في شحن البضائع خلال عام ٢٠٢٠ ما بين ١٤% - ٣١%.[١٧]

٢-٣ *صدمات الطلب والعرض في ضوء دورة الأزمة منذ بدايتها وحتى الآن والتوقعات المستقبلية*

يرتبط التأثير المتوقع على الطلب والعرض وفقا للمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، ويمكن أن نتتبع ٥ مراحل زمنية خلال دورة الأزمة، ويقوم التحليل على مجموعة من المفاهيم التي تتضمن:

صدمة الطلب: تغير الطلب على خدمات النقل البحري والجوي نتيجة لتغير حركة النشاط الاقتصادي والتجارة والسفر عالميا ومحليا.

صدمة العرض: تغير قدرة منظومة النقل البحري والجوي عالميا ومحليا بكافة عناصرها المادية والبشرية والتنظيمية على مواجهة تغيرات الطلب.

كما يقوم التحليل على مجموعة من الافتراضات على النحو الآتي:

١.ارتباط النقل البحري والجوي في مصر بتغيرات النقل البحري والجوي عالميا والذي يتأثر بالنشاط الاقتصادي وحركة التجارة الدولية والطلب على السياحة والسفر وكلها متغيرات تتأثر سلبا بالأزمات كما سبق وأشرنا، كما أن تعافيها يرتبط بالسيطرة على الفيروس وسرعة اكتشاف لقاح أو علاج له ومدى القدرة على الالتزام بالإجراءات الاحترازية.

٢.يعتبر الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر[١٨] وهم الصين والاتحاد الأوروبي ودول الخليج والولايات

١٧ يرتبط السيناريوهان بما توقعته منظمة التجارة العالمية من تأثير الأزمة على حجم التجارة السلعية العالمية خلال عام ٢٠٢٠ والتي يتوقع أن تتراجع بنحو ١٣% عن قيمتها عام ٢٠١٩ في حالة السيناريو المتفائل أي انتهاء الأزمة بحلول يونيو ٢٠٢٠ أو قد يصل التراجع إلى ٣٢% في حالة السيناريو المتشائم أي استمرار الأزمة حتى نهاية ٢٠٢٠.

١٨ استحوذ الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٩ على ٤٢% من الصادرات المصرية، يليه ٢٣% للدول الآسيوية غير العربية، و١٣% للولايات المتحدة و٩.٤% للسعودية. بينما جاءت ٣٤% من الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي و١٩% من الصين و٨.٤% من الولايات المتحدة الأمريكية (البنك المركزي المصري ٢٠٢٠).

المتحدة من أكثر الاقتصادات التي تأثرت بأزمة كورونا. وفي محاولة من هذه الدول لاحتواء الأزمة، تبنى كل منها مجموعة من التدابير الاحترازية التي أدت لتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية مما أثر سلبا على التجارة الخارجية المصرية.

٣. بالرغم من مرور ستة أشهر على بداية الأزمة عالميا (وقت كتابة التقرير) إلا أن البيانات المرتبطة بحركة النقل البحري والجوي في مصر غير متاحة شهريا بحيث يمكن تتبع الأثر بدقة؛ لذا يعتمد التحليل على ما هو متاح من بيانات بالإضافة إلى تقديرات مبنية على افتراضات محددة مرتبطة بالأداء العالمي.

٤. يعتمد التحليل على آخر بيانات رسمية متاحة وتحديدا بيانات النقل الجوي والبحري والتجارة الخارجية لمصر الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى ردود أفعال عينة من رجال الأعمال في المجالات المختلفة.

٥. لا تتوافر بيانات تعكس الحركة الشهرية للركاب في المطارات المصرية، لذا تم الاعتماد على آخر بيان متاح حول ٣١ مليون راكب عام ٢٠١٨ لحساب متوسط معدل الحركة الشهري والذي يتراوح بين ٢-٢.٥ مليون راكب.

٦. تعكس الحركة الشهرية للتجارة الخارجية لمصر من خلال الموانيء والمطارات تأثير الأزمة على قطاعي النقل البحري والجوي، وهو ما يتضح تفصيلا من خلال الجدول (م٣-٦ بالملحق).

وفيما يلي يعرض الجدول التالي تحليلا لتأثر قطاعي النقل البحري والجوي بالأزمة منذ بدايتها وخلال الوضع الحالي وتوقعات المرحلة القادمة حتى يونيو ٢٠٢١، ويعتمد التحليل على نسب التغير فقط أما القيم الإجمالية فهي واردة بالجدول م٣-٦ بالملحق:

الجدول ٣-١٢: تقدير تداعيات أزمة كورونا على حركة النقل البحري والجوي في مصر

المرحلة	صدمة الطلب و/ أو العرض	التحليل	التداعيات على حركة النقل البحري والجوي في مصر	
			النقل البحري	النقل الجوي
١. ظهور الفيروس من ديسمبر ٢٠١٩ حتي يناير ٢٠٢٠	صدمة طلب وعرض في الصين (عالمية) لا يوجد صدمة طلب وعرض محلية	• تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وغلق المصانع واضطراب التوريد من وإلى الصين وفي العديد من الشركاء التجاريين للصين. • تراجع نشاط الحاويات في أغلب موانيء العالم. • تراجع أعداد المسافرين من وإلى الصين.	• أدت الأزمة في الصين إلى تراجع طفيف في إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية إلى ٧.٧ مليار دولار خلال يناير ٢٠٢٠ مقابل ٨.٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٩. • استحوذت التجارة البحرية على ٩١% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمصر وبلغت قيمتها ٧.١ مليار دولار وذلك علي النحو المبين بالجدول (٣ بالملحق). • تأثير الأزمة على التجارة البحرية محدود للغاية؛ حيث انخفضت قيمة التجارة البحرية خلال شهر يناير بمقدار ٢% فقط عن قيمتها في الشهر السابق و٨% عن قيمتها في يناير الماضي.	**نقل الركاب:** حركة الركاب في المطارات المصرية تسير بشكل طبيعي. **الشحن الجوي:** • بلغت قيمة التجارة المشحونة جوا ٧٠٣ مليون دولار خلال يناير ٢٠٢٠ وهو ما يمثل ٩% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية. • بالرغم من أن الأزمة منحصرة في الصين إلا أن تأثيرها كان كبيرا علي حركة الشحن الجوي الذي تراجعت قيمته خلال يناير بنحو ٥٠% عن قيمته في الشهر الماضي. • أدت محدودية نصيب الشحن الجوي من إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية إلى الحد من انعكاس هذا التراجع علي قيمة إجمالي التجارة الخارجية المصرية خلال شهر يناير.

المرحلة	صدمة الطلب و/ أو العرض	التحليل	التداعيات على حركة النقل البحري والجوي في مصر	
			النقل البحري	النقل الجوي
٢.بداية الانتشار (بداية من فبراير وحتي منتصف مارس ٢٠٢٠)	زيادة صدمة الطلب والعرض العالمي وبداية صدمة طفيفة في الطلب والعرض المحلي	• بداية تعافي محدود في الصين وتصاعد الأزمة بشكل كبير في الدول الأوروبية وبداية تأثر الدول العربية بالأزمة. • تبنت الدول إجراءات احترازية لمواجهتها من إغلاق جزئي للأنشطة الاقتصادية. • اضطراب حركة النقل والشحن عالميا وإلغاء العديد من مواعيد الشحن وكذلك إلغاء مسارات محددة نظرا لتراجع حجم الطلب. • تخفيض أعداد العاملين بالموانيء وخدمات الشحن. • تراجعت أعداد المسافرين عالميا بنحو ٤٨% في مارس نتيجة تشديد إجراءات العبور وتقليل حركة الطيران الخارجي وفرض الحجر الصحي علي القادمين. • ظهور الفيروس في مصر في بداية مارس. • أعلنت مصر عن العديد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة الفيروس ومنها غلق بعض الأنشطة، تعليق الدراسة، وتعليق حركة الطيران اعتبارا من ١٩ مارس.	**فبراير ٢٠٢٠** • مزيد من التراجع المحدود في إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية بنحو ٦%. • ما زال تأثر التجارة البحرية بالأزمة محدودا؛ حيث تراجعت إلى ٦.٦ مليار دولار في فبراير مقابل ٧.١ مليار دولار في الشهر السابق أي تراجع بنسبة ٦%. • يرجع السبب الرئيسي في انخفاض التجارة البحرية إلى تراجع بمقدار ١٢% تقريبا في الواردات والتي تمثل ٧٠% من إجمالي قيمة التجارة البحرية. • تراجعت الواردات المصرية من الصين وأوروبا والولايات المتحدة بنحو ٣٦.٢%، ٢٠%، ٤٥% على التوالي في فبراير ٢٠٢٠ مقارنة بقيمتها في فبراير ٢٠١٩. وكان أكبر تراجع في الصين نظرا لكبر وزنها النسبي في الواردات المصرية بينما أدى تواضع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد من تأثير تراجعها على الواردات. **مارس ٢٠٢٠** • مزيد من التراجع المحدود في إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية بنحو ٢%. • تراجع التجارة البحرية بنسبة ٥% وهو معدل تراجع يقل عن المعدل في الشهر السابق بـ١%. • مع تعافي الصين نسبيا باعتبارها مورد رئيسي لمصر بدأ معدل تراجع الواردات في الانخفاض تدريجيا؛ حيث تراجعت بنحو ٣% فقط مقابل ١٢% تراجع في فبراير مقارنة بيناير ٢٠٢٠. • تراجعت الصادرات البحرية بنسبة ٨% نظرا لتأثر الأسواق المستقبلة لها بالأزمة وتحديدا أوروبا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية. • وبالتالي يعكس تراجع الصادرات والواردات المصرية تأثر الدول الأوربية بالأزمة بشكل مباشر باعتبارها شريك تجاري رئيسي لمصر.	**فبراير ٢٠٢٠** **نقل الركاب:** بدء تعليق العديد من الخطوط الجوية ومنها المصرية رحلاتها إلي الصين وبعض الدول التي ظهر فيها الفيروس. استمرار الحركة الطبيعية للركاب في المطارات المصرية بمعدل ٢- ٢.٥ مليون راكب في المتوسط شهريا وفقا لأحدث بيانات لوزارة الطيران المدني. **الشحن الجوي:** • تراجعت قيمة التجارة المشحونة جوا بنسبة ٣% فقط. • شهدت الصادرات المصرية زيادة طفيفة بنسبة ٥%. • بينما تراجعت الواردات المصرية المشحونة جوا ٤٥%. • أدى تواضع نصيب الواردات المصرية من إجمالي التجارة المصرية المشحونة جوا (٩%) إلى الحد من تأثير تراجع الواردات على إجمالي التجارة الجوية. **مارس ٢٠٢٠** **نقل الركاب:** تراجع محدود في أعداد المسافرين من وإلى مصر خلال شهر مارس نتيجة انتشار الفيروس في العالم وبالتالي يقدر الحد الأقصى لأعداد الركاب في المطارات المصرية خلال مارس بنحو ٢-٢.٥ مليون راكب. **الشحن الجوي:** • ارتفعت قيمة التجارة المشحونة جوا بنحو ٢٠% . • يرجع هذا التحسن بالأساس إلى تعافي الواردات المشحونة جوا لتبلغ ٤٩٢ مليون دولار في مارس مقابل ٥٩ مليون دولار في الشهر السابق ويرتبط هذا التعافي ببدء تعافي الصين. • بينما انعكس التأثير السلبي للأزمة على الدول الأوروبية في تراجع الصادرات المشحونة جوا بنحو ٤٧%. • أدى تواضع نصيب التجارة المشحونة جوا (١١%) إلى الحد من تأثير هذه الزيادة على إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية خلال مارس ٢٠٢٠.

المرحلة	صدمة الطلب و/ أو العرض	التحليل	التداعيات على حركة النقل البحري والجوي في مصر	
			النقل البحري	النقل الجوي
٣.تفاقم المشكلة (بداية من منتصف مارس وحتي منتصف مايو ٢٠٢٠)	• قمة صدمة الطلب والعرض العالمي • صدمة طلب وعرض محلي أكبر • محاولات لزيادة كفاءة العرض	• مزيد من تعافي الصين وعودتها تدريجيا لوضعها في الاقتصاد العالمي. • ما زالت الدول الأوروبية والعربية متأثرة بقوة بالفيروس وبدأت الولايات المتحدة في التأثر بالأزمة. • شهدت الفترة تشديد الإجراءات الاحترازية والإغلاق الكامل في معظم دول العالم مما أدى لتراجع الطلب . • تراجع في نشاط النقل والشحن بدرجة أكبر مما حدث في المرحلة الأولي وزيادة الإبحار الفارغ Blank Sailing نظرا لارتفاع تكاليف التشغيل، (AmCham Egypt ٢٠٢٠) إلا أنه بدأ في التعافي في مايو نظرا لمزيد من تعافي الاقتصاد الصيني، ولكن لا يزال تراجع الأداء في مختلف موانيء العالم مستمرا. • مزيد من التراجع في أعداد المسافرين وصل إلى ٩٤% في أبريل ثم ١٠٠% في مايو (IATA ٢٠٢٠c).	• **وفقا لنتائج الاستبيان الذي أعدته شعبة خدمات النقل الدولي بجمعية رجال أعمال الإسكندرية، أثرت الأزمة على عينة من شركات النقل والشحن على النحو التالي:** - ٥٢% من الشركات خفضت طاقتها التشغيلية. - ٧٤% من الشركات ترى أن الفيروس له تأثير سلبي على نشاطها. - ٤٥% من الشركات واجهت صعوبة في وصول موظفيها وانتظامهم في العمل نتيجة الإجراءات الاحترازية - ٥٨% من الشركات ستخفض استثماراها في المجال - ٧١% من الشركات ترى أن التحديات التشغيلية تمثلت في انخفاض الطلب وضعف الخدمات اللوجيستية. • أدى الالتزام بالإجراءات الاحترازية والإغلاق الكامل بالإضافة إلى تخفيض عدد العمالة في الموانيء والمطارات العالمية والمصرية إلى تأخر وصول المستندات وتكدس البضائع في الموانيء. • اتخذت مصر العديد من التيسيرات في إجراءات الاستيراد والتصدير (يمكن الاطلاع عليها بالتفصيل في الجدول م٣-٥ بالملحق).	**نقل الركاب:** - توقف حركة المسافرين من وإلى مصر خلال أبريل وبالتالي خسارة في أعداد الركاب بالمطارات المصرية بنحو ٢-٢.٥ مليون راكب. - أدى تعليق حركة الطيران إلى خسائر قُدرت بنحو ١.٢ مليار دولار لقطاع الطيران المدني شهريا وفقا لوزارة الطيران المدني. **أبريل ٢٠٢٠** • مزيد من التحسن في قيمة التجارة المشحونة جوا حيث ارتفعت بنحو ٢٠%. • يرجع هذا التحسن بالأساس إلى تعافي الصادرات خاصة من الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية، حيث بلغت قيمة الصادرات ٥٩٢ مليون دولار في أبريل مقابل ٣٣٢ مليون دولار في الشهر السابق أي بنسبة زيادة ٧٨%. • بينما تراجعت الواردات بنحو ١١% مما يعكس تدرج رد الفعل لتعافي الاقتصاد الصيني وعودته إلى ساحة التجارة العالمية. • أدى تواضع نصيب التجارة المشحونة جوا (١٧%) إلى الحد من تأثير هذه الزيادة على إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية.

المرحلة	صدمة الطلب و/ أو العرض	التحليل	التداعيات على حركة النقل البحري والجوي في مصر	
			النقل البحري	النقل الجوي
٣.تفاقم المشكلة (بداية من منتصف مارس وحتى منتصف مايو ٢٠٢٠) تابع		• **ومحليا:** استمرار تعليق حركة الطيران الخارجي وغلق بعض الأنشطة الاقتصادية وتخفيض عدد العاملين بالمنشآت ومنها الموانيء والمطارات والمصالح الحكومية وفرض الحظر الجزئي.	**أبريل ٢٠٢٠** • أدى الاضطراب الكبير الذي شهده الشركاء التجاريون لمصر نتيجة للإغلاق الكبير علاوة على تراجع الطلب والعرض المحلي إلى تراجع كبير في إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية إلى ٦.٣ مليار دولار في أبريل مقابل ٧.١ مليار دولار في مارس أي تراجع بنحو ١٦%. • يعود هذا التراجع إلى تأثر التجارة البحرية بشكل كبير نتيجة الإغلاق في معظم دول العالم مما أدى إلى انخفاض قيمة التجارة البحرية إلى ٥ مليار دولار مقابل ٦.٣ مليار دولار في مارس و٦.٦ مليار دولار في الشهر السابق أي تراجع بنسبة ٢١% وبما يمثل تراجعا بنحو أربعة أضعاف المعدل خلال الفترة ما بين مارس وفبراير ٢٠٢٠. • تأثر الصادرات بالإغلاق الكامل فاق تأثر الواردات؛ حيث تراجعت الصادرات بنسبة ٣٥% بينما تراجعت الواردات ١٥%.	
٤. انحسار الأزمة (بداية من منتصف مايو حتي منتصف سبتمبر ٢٠٢٠)	- استمرار أزمة الطلب والعرض العالمي والمحلي - بوادر التعافي التدريجي مع بداية يونيو - غموض الوضع بعد ذلك لارتباطه بتطور الفيروس	• مزيد من التخفيف في الإجراءات الاحترازية في مصر والعالم ومنها تقليل ساعات حظر التجول وعودة الأنشطة الاقتصادية تدريجيا. • عودة حركة الطيران والسياحة تدريجيا في ظل قواعد تشغيلية مختلفة للالتزام بالتباعد الاجتماعي وزيادة الإجراءات الوقائية.	تنقسم هذه الفترة الي عدة مراحل: **المرحلة الأولى: مايو ٢٠٢٠** استمرار الإغلاق في العديد من دول العالم وقيام البعض بالتخفيف التدريجي لإجراءات الإغلاق الكامل. **المرحلة الثانية: يونيو – يوليو ٢٠٢٠** استمرار تراجع الفيروس ومزيد من تخفيف الإجراءات الاحترازية على الرغم من كون هذه المراحل مرت بالفعل إلا أن بياناتها غير متاحة. من المتوقع أن تكون قيمة التجارة البحرية في الفترة يونيو - يوليو أعلى منها في مايو وذلك لتعافي الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة العالمية مع تخفيف الإغلاق. **المرحلة الثالثة: أغسطس ٢٠٢٠:** وتتسم هذه المرحلة بزيادة عدم اليقين المرتبط بالفيروس، لذا تحتمل سيناريوهين:	**الركاب:** تنقسم هذه الفترة إلى عدة مراحل: •**المرحلة الأولي مايو - يونيو ٢٠٢٠:** مازالت حركة الطيران معلقة وبالتالي خسارة في عدد الركاب من ٤- ٥ مليون راكب. - استمرار نزيف خسائر قطاع الطيران المصري لتبلغ نحو ٣.٥ مليار دولار حتي يونيو ٢٠٢٠ وفقا لوزارة الطيران المدني. •**المرحلة الثانية يوليو ٢٠٢٠:** بداية استئناف حركة الطيران مرة أخري اعتبارا من يوليو ٢٠٢٠.

<table>
<tr><th rowspan="2">المرحلة</th><th rowspan="2">صدمة الطلب و/ أو العرض</th><th rowspan="2">التحليل</th><th colspan="2">التداعيات على حركة النقل البحري والجوي في مصر</th></tr>
<tr><th>النقل البحري</th><th>النقل الجوي</th></tr>
<tr>
<td>٤. انحسار الأزمة (بداية من منتصف مايو حتي منتصف سبتمبر ٢٠٢٠) تابع</td>
<td></td>
<td></td>
<td>
<table>
<tr><th>السيناريو المتفائل</th><th>السيناريو المتشائم</th></tr>
<tr><td>انتهاء الفيروس ورفع كافة الإجراءات الاحترازية عودة التجارة البحرية لمعدلاتها التي تساير حركة التجارة والاقتصاد العالمي إلا أنه من المؤكد ستكون القيمة أقل من نظيرتها في العام السابق.</td><td>دورة جديدة من الفيروس نتيجة الانفتاح في أغلب دول العالم وعدم التوصل إلى لقاح أو علاج يتبعها تشديد الإجراءات مرة أخرى وبالتالي التأثير السلبي على الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة العالمية مما يؤدي إلى تراجع آخر للتجارة البحرية.
ومن المتوقع في هذه الحالة أن يكون التراجع أقل حدة نظرا لزيادة القدرة على التأقلم مع الفيروس.</td></tr>
</table>
</td>
<td>
- لم تتجاوز أعداد السياح الدوليين القادمين إلى مصر ٤٠٠٠ بخلاف المصريين العائدين من الخارج.
- فرض استمرار الالتزام بالتباعد الاجتماعي وتطبيق الإجراءات الاحترازية قيودا تشغيلية على الطيران خفضت السعة التشغيلية للطائرات وحركة الطيران. مما يجعل الرجوع لمعدلات التشغيل قبل الأزمة أمرا غير وارد على الأقل خلال عام ٢٠٢٠.
<table>
<tr><th>السيناريو المتفائل</th><th>السيناريو المتشائم</th></tr>
<tr><td>عودة حركة الركاب بنحو ٢٥% أي يصل عدد الركاب في المطارات المصرية لنحو ٥٠٠- ٦٢٥ الف راكب</td><td>عودة حركة الركاب بنحو ١٠% فقط أي يصل عدد الركاب في المطارات المصرية لنحو ٢٠٠- ٢٥٠ ألف راكب</td></tr>
</table>
المرحلة الثالثة: أغسطس ٢٠٢٠: وتتسم هذه المرحلة بزيادة عدم اليقين المرتبط بالفيروس لذا تحتمل سيناريوهين:
<table>
<tr><th>السيناريو المتفائل</th><th>السيناريو المتشائم</th></tr>
<tr><td>مزيد من التعافي المحدود والتدريجي في حركة الركاب قد يصل إلى ١٠% بحيث يقدر عدد الركاب في المطارات المصرية ما بين ٢٠٠- ٢٥٠ ألف راكب على الأكثر.</td><td>موجة جديدة من الفيروس نتيجة الانفتاح في أغلب دول العالم وعدم التوصل إلى لقاح أو علاج يتبعها تشديد الإجراءات مرة أخرى وبالتالي التأثير السلبي على حركة الركاب والسفر.
ومن المتوقع في هذه الحالة أن يكون التراجع أقل حدة نظرا لزيادة القدرة على التأقلم مع الفيروس.</td></tr>
</table>
الشحن الجوي:

تنقسم هذه الفترة إلى عدة مراحل:
المرحلة الأولي: مايو ٢٠٢٠ – يوليو ٢٠٢٠: استمرار التحسن المحدود والطفيف في الشحن الجوي.
</td>
</tr>
</table>

<table>
<tr><th rowspan="2">المرحلة</th><th rowspan="2">صدمة الطلب و/ أو العرض</th><th rowspan="2">التحليل</th><th colspan="2">التداعيات على حركة النقل البحري والجوي في مصر</th></tr>
<tr><th>النقل البحري</th><th>النقل الجوي</th></tr>
<tr><td>٤. انحسار الأزمة (بداية من منتصف مايو حتي منتصف سبتمبر ٢٠٢٠) تابع</td><td></td><td></td><td></td><td>على الرغم من كون هذه المرحلة مرت بالفعل إلا أن بياناتها غير متاحة حتي إعداد هذا التقرير.
المرحلة الثانية: أغسطس ٢٠٢٠: وتتسم هذه المرحلة بزيادة عدم اليقين المرتبط بالفيروس لذا تحتمل سيناريوهين:
<table><tr><th>السيناريو المتفائل</th><th>السيناريو المتشائم</th></tr><tr><td>انتهاء الفيروس ورفع كافة الإجراءات الاحترازية ومزيد من التعافي التدريجي لحركة الشحن الجوي</td><td>دورة جديدة من الفيروس نتيجة الانفتاح في أغلب دول العالم وعدم التوصل إلى لقاح أو علاج يتبعها تشديد الإجراءات مرة أخرى وبالتالي التأثير السلبي على الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة العالمية مما يؤدي إلى تراجع آخر للشحن الجوي.
ومن المتوقع في هذه الحالة أن يكون التراجع أقل حدة نظرا لزيادة القدرة على التأقلم مع الفيروس.</td></tr></table></td></tr>
<tr><td>٥. التعافي (بداية من منتصف سبتمبر حتى يونيو ٢٠٢١)</td><td></td><td></td><td>ترتبط التوقعات لهذه الفترة بمجموعة من المعايير التي تتضمن:
١. ما يحدث من سيناريوهات في المرحلة السابقة مباشرة بشأن تطور الفيروس.
٢. ما يتم اتخاذه من سياسات اقتصادية تحفيزية عالمية تسرع من قدرة الاقتصاد والتجارة على التعافي.
٣. ما تتخذه الدولة المصرية من إصلاحات مؤسسية لرفع كفاءة المنظومة الجمركية والخدمات اللوجيستية.</td><td>ترتبط توقعات هذه الفترة بمجموعة من المعايير التي تتضمن:
١. ما يحدث من سيناريوهات في المرحلة السابقة مباشرة بشأن تطور الفيروس.
٢. ما يتم اتخاذه من سياسات اقتصادية تحفيزية عالمية تسرع من قدرة الاقتصاد والتجارة على التعافي.
٣. مدى القدرة على الالتزام بالإجراءات الاحترازية والضوابط التشغيلية الجديدة لقطاع الطيران.
٤. سياسات الدولة لتحفيز السياحة الوافدة وقدرتها على استقبال السائحين وإدارة المنظومة بشكل أكثر أمانا.</td></tr>
</table>

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات المزيد من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين، أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شانها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

نخلص من التحليل السابق لأثر الأزمة على قطاعي النقل البحري والجوي عالميا ومحليا بالآتي:

- تفوق التداعيات المتوقعة لأزمة كورونا أي تداعيات لأزمات سابقة - بما فيها الأزمة المالية العالمية وثورة يناير ٢٠١١ - على التجارة الخارجية المصرية وهو أمر منطقي نظرا لكونها أزمة خارجية وداخلية معا. وتتسق التقديرات السابقة مع تقديرات البنك الدولي وكذلك مع تقديرات منظمة التجارة العالمية حول تأثير الأزمة على التجارة الدولية.
- أثرت الأزمة سلبا على قطاعي النقل البحري والجوي إلا أن تأثيرها الأكبر كان على النقل الجوي سواء للركاب او للبضائع.
- محدودية نصيب الشحن الجوي من إجمالي التجارة الخارجية لمصر أدت إلى الحد من تأثر إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية بالأزمة.
- تترجم تقلبات الشحن الجوي ما حدث في حركة التجارة الدولية بشكل عام ويتمثل في صدمة كبيرة نتيجة الإغلاق في الصين واضطراب الاقتصاد العالمي ثم تعافي أكبر مع تعافي الصين وعودتها لمكانتها في الاقتصاد العالمي ثم استقرار المعدلات بعد ذلك.
- استمرار حركة التجارة بالموانيء وإن انخفض معدل التشغيل عنه قبل الأزمة وظهور أي مشاكل في عمليتي الاستيراد والتصدير خلال هذه الفترة يرتبط بالإجراءات الجمركية في كل ميناء.
- تفاوت أداء الموانئ البحرية المصرية خلال الربع الأول يناير – مارس ٢٠٢٠؛ حيث تراجعت قيمة التجارة في ميناء الإسكندرية (٣٧% من الواردات، ٣٣% من الصادرات) بنحو ٢٢%، ٩% للواردات والصادرات المصرية علي التوالي. بينما شهدت موانئ أخري زيادة في قيمة التجارة ومنها ارتفاع نصيب قيمة الواردات القادمة إلى ميناء الدخيلة وسفاجا بنحو ١١%، ٢١٣% على التوالي. وكذلك زاد التصدير من خلال مينائي السويس ودمياط بنحو ٨% لكل منهما خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٠.
- من الضروري التأكيد على أن أداء التجارة الخارجية يرتبط بأداء الموانئ والمطارات والخدمات اللوجيستية وبالتالي أي تحديات تواجهها تؤثر سلبا على أداء التجارة، لذا فالسياسات التي اتخذتها الدول لتيسير التجارة وتبسيط المنظومة الجمركية ورفع كفاءة الخدمات اللوجستية ورقمنة المنظومة تحسن من قدرتها على زيادة تجارتها حتى لو ظهرت موجة جديدة من الفيروس.

ثالثا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الآزمة

عالميا، نظرا لكبر حجم المخاطر التي يواجهها قطاع النقل وخاصة النقل الجوي نتيجة للأزمة، بادر العديد من دول العالم بمساندة الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي حتى لا تتعرض لخطر الإفلاس؛ حيث قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي قيمة المساعدات المالية التي تحتاجها شركات الطيران عالميا بنحو ٢٠٠ مليار دولار. ويوضح الجدول التالي بعض النماذج لمساندة قطاع الطيران المدني:

الجدول ٣-١٣: بعض نماذج مساندة الدول لقطاع الطيران المدني بها

الدولة	الإجراء
الاتحاد الأوروبي	مساندة بقيمة ٦٠٠ مليون يورو للشركات العاملة في النقل البحري والشحن والتخزين وذلك في صورة قروض ومنح وإعفاءات ضريبية.
ألمانيا	تم تخصيص حزمة إنقاذ قيمتها ١٠ مليار دولار لشركة طيران لوفاتهانزا.
الولايات المتحدة	دعم قطاع الطيران الأمريكي بنحو ٨٥ مليار دولار يخصص نصفها لتغطية رواتب الموظفين.
فرنسا	قدمت الحكومة الفرنسية دعما يقدر بنحو ٧ مليار يورو لشركة AIR France.
إيطاليا	توفير حزمة إنقاذ مالي بقيمة ٦٠٠ مليون يورو لدعم قطاع الطيران.

المصدر: عبد المنعم وإسماعيل، ٢٠٢٠.

وفي مصر:

تم الإعلان عن مجموعة من الإجراءات لمساندة قطاع الطيران المدني في مواجهة الأزمة، وتيسير إجراءات التخليص الجمركي أثناءها، ويرصد الجدول م٣-٥ بالملحق أهم هذه الإجراءات.

وعلى الرغم من أهمية وضرورة هذه الإجراءات، إلا أنه مازال هناك حاجة إلى:

١. حزم متكاملة لمساندة كافة الشركات وفقا لاحتياجاتها المختلفة، ويُقترح في هذا الصدد ما يلي:

- ضرورة إعداد قاعدة بيانات كاملة عن كافة الشركات العاملة في القطاع حتى يمكن تقدير المساندة المطلوبة في ضوء احتياجات فعلية.
- دعم ومساندة شركات الطيران المصرية الخاصة؛ حيث إنها تواجه نفس الأزمة ومعرضة للإفلاس والخروج من السوق نهائيا.
- تحسين شروط الائتمان المتاح أمام الشركات العاملة في قطاع الطيران المدني، ويقترح أن يتم إتاحة تمويل بدون فوائد لتسديد الأجور وإيجارات الطائرات ومصروفات التشغيل مع فترة سماح لا تقل عن عامين أو حتى تتعافى حركة الطيران.
- وضع الضمانات الكافية للتأكد من سهولة نفاذ خطوط الطيران المصرية إلى هذه التسهيلات الائتمانية؛ خاصة في ظل ارتفاع عدم اليقين وبالتالي غياب الحوافز التي تدفع البنوك لتقديم تسهيلات ائتمانية للشركات التي تحقق خسائر، ويتوقع أن تستمر باستمرار الأزمة مما يؤثر على ملاءتها المالية.
- توسيع نطاق الدعم والمساندة لباقي القطاعات الفرعية التي تندرج تحت قطاع النقل.
- مد فترة الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية وأي تخفيضات في الرسوم للشركات حتى تستعيد نسب التشغيل المعتادة في المتوسط.

٢. استمرار جهود تطوير المنظومة الجمركية وتيسير الإجراءات التي كثفتها الدولة بالفعل أثناء الأزمة لضمان عدم تكدس البضائع بالموانئ وسرعة الإفراج الجمركي عن البضائع وتيسير وصول المكونات والمستلزمات لاستمرار العملية الإنتاجية.

٣. ضرورة مراجعة منظومة الشباك ومنظومة النافذة الواحدة المطبقة بالجمارك نظرا للعديد من التحديات التي تعاني منها مثل: صعوبة تتبع الرسائل، بطء وتأخر إجراءات التخليص، عدم وجود إطار زمني واضح ومعلن لخفض زمن الإفراج الجمركي بالإضافة إلى المشاكل التالية (اتحاد الصناعات المصرية ٢٠٢٠):

- عدم التحديث الدوري للأسعار الاسترشادية للخامات المستوردة
- ازدواجية فحص الواردات والاكتفاء بالفحص قبل الشحن والفحص العشوائي عند المنافذ
- ضعف الربط الإلكتروني بين المنافذ الجمركية المختلفة خاصة المنافذ البرية النائية وكذا مع الجهات الرقابية الأخرى.
- تعدد إجراءات الإفراج الجمركي وكذلك رسوم تداول الحاويات ما بين الموانيء.
- التأخر في تفعيل الدفع الالكتروني للرسوم والمستحقات الجمركية.
- عدم تطبيق نظام الإفراج بالمسار الأخضر للمصانع والشركات التي تحتفظ بحسن السمعة كمستورد وكذلك المورد والمخلص الجمركي ككيان واحد.

رابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

على الرغم من امتلاك مصر العديد من المقومات التي تجعلها ممرا تجاريا رئيسيا على مستوى العالم ومركزا دوليا للإنتاج والتوزيع يخدم أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، إلا أن تنافسيتها وجاذبيتها للاستثمارات في مجال النقل البحري والجوي أقل من العديد من الدول المجاورة التي لا تمتلك نفس المقومات.

وفيما يلي مجموعة من المحاور التي يُقترح أن تؤخذ في الاعتبار عند تبني الإصلاح الشامل والمتكامل للمنظومة، وذلك على النحو الآتي:

١. ديناميكية منظومة النقل البحري والجوي وارتباطها بالتطورات في المنظومة العالمية وأداء الدول الأخرى ومنهجيتها في التطوير يفرض على صانعي السياسات مراعاة هذه المتغيرات عند تطوير المنظومة الوطنية لأنها ليست بمعزل عن المتغيرات السابقة.

٢. ضرورة وجود فكر استراتيجي واضح ومعلن يقود أي جهود لتطوير الأسطول المصري سواء البحري[١٩] أو

١٩ تقادم ومحدودية الأسطول البحري التجاري لمصر؛ حيث إن ٥% فقط من تجارة مصر الخارجية تتم باستخدام سفن مصرية، لذا يعتمد نقل البترول والبضائع على أسطول لشركات شحن أجنبية.

الجوي؛ فغياب هذا الفكر وضعف الحوكمة يخفض من جاذبية الاستثمار الخاص في كافة مجالات التطوير ويحد من فرص التمويل المناسبة (جمعية رجال الأعمال المصريين ٢٠١٨).

٣. ضرورة إنشاء قاعدة بيانات تفصيلية عن قطاع النقل بشكل إجمالي وكذلك القطاعات الفرعية، وإن توافرت فهي غير متاحة وغير محدثة وهو أمر أساسي للتخطيط الدقيق للقطاع وتقييم أدائه ووضع سيناريوهات مستقبلية له في ضوء المستجدات.

٤. معالجة ضعف الحوكمة على مستوى منظومة النقل ككل نتيجة أن تخطيط السياسة العامة للنقل وإدارة وتشغيل المنظومة يتم من قبل العديد من الفاعلين، وفي ظل أُطر تشريعية وإدارية متنوعة وفي غياب ضمانات مؤسسية لوجود تنسيق كافي يخدم أهدافا استراتيجية موحدة. ومن صور الضعف المؤسسي للمنظومة:

الجدول ٣-١٤: بعض صور الضعف المؤسسي في قطاع الطيران المدني في مصر

النقل البحري	• تعدد الجهات الحاكمة للمنظومة وبالتالي اختلاف الأطر التنظيمية للعمل في كل ميناء مما يثير التساؤل حول مدى تفعيل المجلس الأعلى للموانيء (قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠١٥)، وما هي مهامه؟ • تعدد التشريعات والقوانين والقرارات المنظمة للنقل البحري والاستثمار في المجالات المرتبطة به خاصة وأن بعضها تقادم وأصبح غير مواكب للمستجدات في نشاط النقل البحري. • تأخر إصدار المخطط العام للموانئ المصرية حتى يمكن تحديد المشروعات التي يحتاجها كل ميناء بما يضمن التكامل بين الموانئ المصرية وعدم تنافسها على نفس المشروعات.
النقل الجوي	• فصل مهام التخطيط والتنفيذ والمتابعة في قطاع الطيران؛ حيث تقوم وزارة الطيران المدني بدور المخطط والمنفذ والمراقب لكل أنشطة الطيران المدني خاصة في ظل عدم الاستقلال الكامل للشركة القابضة لتشغيل المطارات، هذا بالإضافة إلى الحاجة لمزيد من التنسيق بين وزارة الطيران المدني ووزارة النقل. • الإعلان عن الأولويات الاستثمارية والتخطيطية لقطاع الطيران المدني في الأجل الطويل. • معالجة التحديات التي تعوق القطاع الخاص من الدخول والتشغيل في قطاع الطيران المدني ومنها قيود على حجم الأسطول، الأسعار التفضيلية للوقود وشروط الدفع، قيمة رأس المال المطلوب لإنشاء شركة، قيود التشغيل، والخدمات الأرضية.[٢٠] • وجود إطار عمل يتم من خلاله منح امتيازات للمطارات الجديدة بما يجعلها تنافسية وربط هذه الامتيازات بخطط التنمية السياحية.
إدارة وتشغيل الموانيء والمطارات	• تعدد الجهات المسئولة عن إدارة الموانيء والمطارات وتفتت المسئولية بينها مما يؤدي إلى اختلالات تشغيلية تقلل من تنافسيتها. ومنها على سبيل المثال تكدس الركاب في مطار القاهرة نتيجة تداخل مواعيد الرحلات الدولية والمحلية. • تفاوت أداء كل ميناء من حيث التكلفة والخدمات المقدمة ونظم الإدارة والتشغيل خاصة في ظل اختلاف المقومات الطبيعية واللوجيستية والبنية التحتية الأساسية لكل ميناء.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ومن أهم مقترحات معالجة الضعف المؤسسي:

- إعادة هيكلة شاملة لشركة مصر للطيران.
- إعادة هيكلة لأسلوب إدارة المطارات وتشغيلها.
- مراجعة لتأخر الإنضمام إلى اتفاقيات السموات المفتوحة[٢١] على الرغم من الفرص العديدة التي تتيحها.
- مراجعة شاملة لرسوم الخدمات بالموانيء المصرية والتي أدى ارتفاعها لانسحاب العديد من الخطوط الملاحية
- توحيد الرسوم وإجراءات التخليص الجمركي على مستوى كافة الموانيء.

٥. توسيع الاستفادة من التطورات التكنولوجية لرقمنة المنظومة والخدمات المرتبطة به وهو توجه أثبتت الأزمة حتميته كمخرج لاستمرار عملية الاستيراد والتصدير خاصة في ظل اتجاه العالم نحو السفن والموانئ الذكية واستخدامات البلوك تشين وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي مما يتطلب تدريب العاملين بالمجال على هذه التكنولوجيا الحديثة.

٢٠ نظم المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤتمرا بعنوان "تحرير السماوات المفتوحة فرصة ضائعة أم هدر للموارد" في سبتمبر ٢٠١٨.
٢١ المرجع نفسه.

الملحق

الجدول م٣-١: وضع مصر في مؤشر الأداء اللوجيستي ومحاوره الفرعية، ٢٠٠٧- ٢٠١٨

	الترتيب							الدرجة						
السنة	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	التغير (٢٠٠٧-٢٠١٨)	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	التغير (٢٠٠٧-٢٠١٨)
مؤشر الأداء اللوجيستي LPI	٩٧	٩٢	٥٧	٦٢	٤٩	٦٧	٣١	٢,٣٧	٢,٦١	٢,٩٨	٢,٩٧	٣,١٨	٢,٨٢	١٩
الجمارك	١٢٢	١٢٢	٦٩	٥٧	٦٥	٧٧	٣٧	٢,٠٨	٢,١١	٢,٦	٢,٨٥	٢,٧٥	٢,٦	٢٥
البنية التحتية	١٢١	١٠٦	٤٥	٦٠	٥٠	٥٨	٥٢	٢	٢,٢٢	٣,٠٧	٢,٨٦	٣,٠٧	٢,٨٢	٤١
الشحنات الدولية	١١١	١١٠	٥١	٧٧	٤٥	٧٣	٣٤	٢,٣٣	٢,٥٦	٣	٢,٨٧	٣,٢٧	٢,٧٩	٢٠
الكفاءة اللوجستية	٩٥	٥٤	٥٠	٥٨	٤٣	٦٣	٣٤	٢,٣٨	٢,٨٧	٢,٩٥	٢,٩٩	٣,٢	٢,٨٢	١٨
التتبع	٧٢	١٠١	٦٦	٤٣	٥٤	٨٩	٢٤	٢,٦٢	٢,٥٦	٢,٨٦	٣,٢٣	٣,١٥	٢,٧٢	٤
التوقيت	٩٦	٨١	٦٤	٩٩	٤٨	٧٤	٢٣	٢,٨٥	٣,٣١	٣,٣٩	٢,٩٩	٣,٦٣	٣,١٩	١٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات البنك الدولي، تقرير مؤشر الأداء اللوجيستي، سنوات مختلفة.

الجدول م٣-٢: وضع مصر وبعض الدول في المحاور الفرعية لمؤشر التجارة عبر الحدود لعام ٢٠٢٠

الدولة	الترتيب في مؤشر التجارة عبر الحدود	الوقت المستغرق في إجراءات التصدير: الامتثال بالقوانين عند الحدود (ساعة)	تكلفة التصدير: الامتثال بالقوانين عند الحدود (دولار أمريكي)	الوقت المستغرق في إجراءات التصدير: الامتثال باستيفاء المتطلبات المستندية (ساعة)	تكلفة التصدير: الامتثال باستيفاء المتطلبات المستندية (دولار أمريكي)	الوقت المستغرق في إجراءات الاستيراد: الامتثال بالقوانين عند الحدود (ساعة)	تكلفة الاستيراد: الامتثال بالقوانين عند الحدود (دولار أمريكي)	الوقت المستغرق في إجراءات الاستيراد: الامتثال باستيفاء المتطلبات المستندية (ساعة)	تكلفة الاستيراد: الامتثال باستيفاء المتطلبات المستندية (دولار أمريكي)
تركيا	44	10	338	4	55	7	46	2	55
سنغافورة	47	10	335	2	37	33	220	3	40
الصين	56	21	256	9	74	36	241	13	77
المغرب	58	6	156	26	67	57	228	26	116
عُمان	64	28	279	7	107	39	244	7	124
الهند	68	52	212	12	58	65	266	20	100
المكسيك	69	20	400	8	60	44	450	18	100
الأردن	75	53	131	6	100	79	206	55	190
البحرين	77	59	47	24	100	42	397	60	130
السعودية	86	37	319	11	73	72	464	32	267
تونس	90	12	375	3	200	80	596	27	144
الإمارات	92	27	462	5	140	54	553	12	283
البرازيل	108	49	862	12	226	30	375	24	107
جنوب إفريقيا	145	92	1257	68	55	87	676	36	73
مصر	171	48	258	88	100	240	554	265	1000

المصدر: World Bank, Doing Business report ٢٠٢٠.

الجدول م٣-٣: تطور الأسطول التجاري المصري، ٢٠٠١- ٢٠١٨

	إجمالي الأسطول	سفن أخري	حاويات	ناقلات صب	ركاب	ناقلات زيوت	بضائع
٢٠٠١	٢١١	٥٩	٥	٧	١٢	٣٠	٩٨
٢٠٠٢	١٢٦	٤	٣	١٢	١٣	٢٢	٧٢
٢٠٠٣	١٢٨	٤	٣	١٢	١٣	٢٢	٧٤
٢٠٠٤	١٣٢	٤	٥	١٣	١٣	٢٣	٧٤
٢٠٠٥	١٤٦	١٧	٥	١٣	١٣	٢٤	٧٤
٢٠٠٦	١٧٠	٦٧	٥	١٥	٩	٢٠	٥٤
٢٠٠٧	١٧١	٧٣	٥	١٢	٨	٢١	٥٢
٢٠٠٨	١٧٠	٧٧	٦	١٢	٧	١٧	٥١
٢٠٠٩	١٠١	١١	٣	١٢	٧	١٨	٥٠
٢٠١٠	١٧١	٨٢	٦	١٥	٧	١٧	٤٤
٢٠١٨	١١٧	٦٦	٧	١٢	٥	١٥	١٢
التغير ما بين ٢٠١٨ و ٢٠١٠	%٣٢-	%٢٠-	%١٧	%٢٠-	%٢٩-	%١٢-	%٧٣-
التغير ما بين ٢٠١٨ و ٢٠٠١	%٤٥-	%١٢	%٤٠	%٧١	%٥٨-	%٥٠-	%٨٨-

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة النقل البحري، أعداد مختلفة.

الجدول م٣-٤: الطاقة التصميمية للموانيء التجارية المصرية

الموانيء التجارية	المساحة		الطاقة التصميمية القصوى		أرصفة الحاويات			إجمالى الأرصفة (بما فيها أرصفة الحاويات)		
	الكلية (كم2)	الأرضية (كم2)	بضائع مليون طن	حاويات(مليون حاوية مكافئة)	العدد	الأطوال (م)	الغاطس (م)	العدد	الأطوال (م)	الغاطس (م)
الإسكندرية	8.6	1.8	37.9	1	5	967	14	64	9697	14
الدخيلة	6.2	3.5	27.1	1	6	1520	14	20	4660.5	20
دمياط	11.8	8	21.75	1.4	4	1050	14.5	23	5880	14.5
بورسعيد	3	1.3	12.175	1.1	3	350	13.2	32	4427	13.2
العريش	0.23	0.05	1.2	0	0	0	0	2	364	8
شرق بورسعيد	72.1	70.6	12	5.4	4	2400	19	4	2400	19
السويس	158.7	2.3	6.6	0	0	0	0	14	2100	8.2
حوض البترول		1.16	8	0	0	0	0	7	828	10
الأدبية		1.1	11	0	0	0	0	9	1840	13
السخنة	87.8	22.3	23.5	1.1	1	750	17	9	2400	17
الغردقة	9.94	0.04	0	0	0	0	0	1	330	10
سفاجا	57.15	0.62	6.5	0	0	0	0	6	1327.4	14
الطور	1.65	0.5	0.38	0	0	0	0	1	75	5
نويبع	9.9	0.4	2.5	0	0	0	0	3	385	9
شرم الشيخ	88.3	0.2	0	0	0	0	0	2	741	10
الإجمالي 2018	515.37	113.87	170.605	11	23	7037		197	37454.9	
الإجمالي 2008	515.37	113.87	133.85	5.6	23	5775.4		180	32401	
التغير ما بين 2018 و 2008			27%	96%	0%	22%		9%	16%	

المصدر: وزارة النقل، قطاع النقل البحري، ٢٠١٨.

الجدول م٣-٥: أهم الإجراءات التي اتخذتها مصر لدعم قطاع النقل وتيسير حركة التجارة

المجال	الإجراءات
سياسات مساندة قطاع الطيران المدني	١. تخصيص ١٠٠مليار جنيه إضافية للشركة القابضة لمصر للطيران للشحن الجوي مع مد مظلة مساندة برنامج الشحن الجوي للحاصلات الزراعية لتشمل دول الخليج العربي. ٢. منح تخفيضات إضافية على سعر الوقود الخاص بالطيران لتصل القيمة الإجمالية للتخفيض إلى ١٠ سنت للجالون الواحد يتم تطبيقها فور عودة حركة الطيران مرة أخرى. ٣. منح الشركة القابضة لمصر للطيران تخفيضا قدره ٥٠% على رسوم الهبوط والانتظار والإيواء لطائرات نقل الركاب التابعة لها. ٤. تم توفير قرض مساند للطيران المدني بفترة سماح تمتد لعامين، على أن تتحمل وزارة المالية أعبائه حتى تعود معدلات تشغيل تعادل ٨٠% من معدلات تشغيلها عام ٢٠١٩. ٥. سداد وجدولة المستحقات عن مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية وشركات الطيران لمدة ٦ شهور.
تيسير إجراءات التخليص الجمركي	١. استثناء الواردات من تقديم أصول الفواتير ويتم الاعتداد بصور الفواتير المقدمة للإفراج عن السلع بشرط تقديم تعهد من صاحب الشأن (بصحة المستندات المقدمة وإحضار الأصول واعتمادها من الغرف التجارية خلال مدة أقصاها ٦ أشهر من تاريخ الإفراج أو لحين انقضاء الظروف المتعلقة بانتشار فيروس كورونا أيهما أقرب). ٢. ما تم إعفاء الواردات من أحكام المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادر سنة ٢٠٠٦ فيما يتعلق بشرط تصديق السفارات أو القنصليات المصرية في الخارج على شهادات المنشأ أو المستندات الدالة على المنشأ أو غيرها من المستندات المصاحبة للبضاعة في غير الحالات المستثناة من شرط التصديق. ٣. استمرار العمل بشهادات الفحص والمطابقة للشحنات المستوردة المقدمة من الشركات المرفق بيانها للسلع الواردة بالقرار رقم ٢ لسنة ٢٠٢٠، مع التنبيه على تلك الشركات بضرورة التسجيل لدى الهيئة القومية للغذاء، وذلك للسلع الغذائية والأدوات الملامسة للغذاء حتى نهاية مايو المقبل. ٤. كما قررت هيئة سلامة الغذاء فحص ٢٥% فقط من السلع الغذائية تامة الصنع، والتي تم إجراء الفحص المسبق لها قبل الشحن بشرط مصاحبتها بشهادة فحص معتمدة من شركات الفحص المسجلة لدى الهيئة. ٥. في حالة شهادات الفحص المسبق الصادرة من شركات غير مدرجة لديها، أو حالة عدم مصاحبة الرسائل لشهادة فحص مسبق يتم إجراء فحص كامل لتلك الرسائل طبقًا للنسب السابق العمل بها، مع التنبيه على الشركات المستوردة بحلول نهاية شهر مايو لسنة ٢٠٢٠ سيتم إعادة النظر في إجراءات الفحص لأي رسائل واردة من السلع المرفقة للقرار رقم ٢ لسنة ٢٠٢٠ في حال عدم مصاحبتها لشهادة فحص مسبق من شركات الفحص والمطابقة المسجلة لدى الهيئة القومية لسلامة الغذاء. ٦. يكتفي بفحص نسبة ٢٥% من رسائل مستلزمات إنتاج المصانع والواردة على بطاقات الاحتياجات للمصانع أو المستلزمات الصناعية الواردة على بطاقة الاستثمار للمصانع المدرجة بالقائمة المعتمدة لدى الهيئة القومية لسلامة الغذاء" القائمة البيضاء". ٧. توحيد نموذج البوصلة الجمركية في نقل البضائع من جمرك إلى آخر على مستوى الموانئ المصرية.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بوابة مجلس الوزراء؛ والموقع الإلكتروني لكل من وزارة الطيران المدني ووزارة التجارة والصناعة.

الجدول م٣-٦: الحركة الشهرية للتجارة الخارجية المصرية منذ يناير وحتى أبريل ٢٠٢٠

	حركة التجارة بالموانيء المصرية			حركة التجارة بالمطارات المصرية			إجمالي التجارة
	صادرات	واردات	الإجمالي	صادرات	واردات	الإجمالي	الخارجية المصرية
شهر يناير 2020							
القيمة (مليار $)	1.9	5.2	7.1	0.596	0.107	0.703	7.8
التغير بين يناير 2020 مقابل يناير 2019	-1%	-10%	-8%	11%	-85%	-43%	-13%
التغير بين يناير 2020 مقابل ديسمبر 2019	-3%	-1%	-2%	-7%	-86%	-50%	-10%
شهر فبراير 2020							
	حركة التجارة بالموانيء المصرية			حركة التجارة بالمطارات المصرية			إجمالي التجارة
	صادرات	واردات	الإجمالي	صادرات	واردات	الإجمالي	الخارجية المصرية
القيمة (مليار $)	2	4.6	6.6	0.626	0.059	0.685	7.3
التغير بين فبراير 2020 مقابل فبراير 2019	1%	-21%	-15%	13%	-93%	-51%	-20%
التغير بين فبراير 2020 مقابل يناير 2020	10%	-12%	-6%	5%	-45%	-3%	-6%
شهر مارس 2020							
	حركة التجارة بالموانيء المصرية			حركة التجارة بالمطارات المصرية			إجمالي التجارة
	صادرات	واردات	الإجمالي	صادرات	واردات	الإجمالي	الخارجية المصرية
القيمة (مليار $)	1.9	4.4	6.3	0.332	0.492	0.824	7.1
التغير بين مارس 2020 مقابل مارس 2019	-14%	-29%	-25%	-34%	-40%	-38%	-27%
التغير بين مارس 2020 مقابل فبراير 2020	-8%	-3%	-5%	-47%	735%	20%	-2%
شهر أبريل 2020							
	حركة التجارة بالموانيء المصرية			حركة التجارة بالمطارات المصرية			إجمالي التجارة
	صادرات	واردات	الإجمالي	صادرات	واردات	الإجمالي	الخارجية المصرية
القيمة (مليار $)	1.2	3.8	5	0.592	0.435	1.03	6.0
التغير بين ابريل 2020 مقابل ابريل 2019	-41%	-34%	-36%	23%	-40%	-15%	-33%
التغير بين ابريل 2020 مقابل مارس 2020	-35%	-15%	-21%	78%	-11%	25%	-16%

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

الشكل م٣-١: تطور التجارة البحرية العالمية وفقا لنوع البضائع، ٢٠٠٨- ٢٠١٨

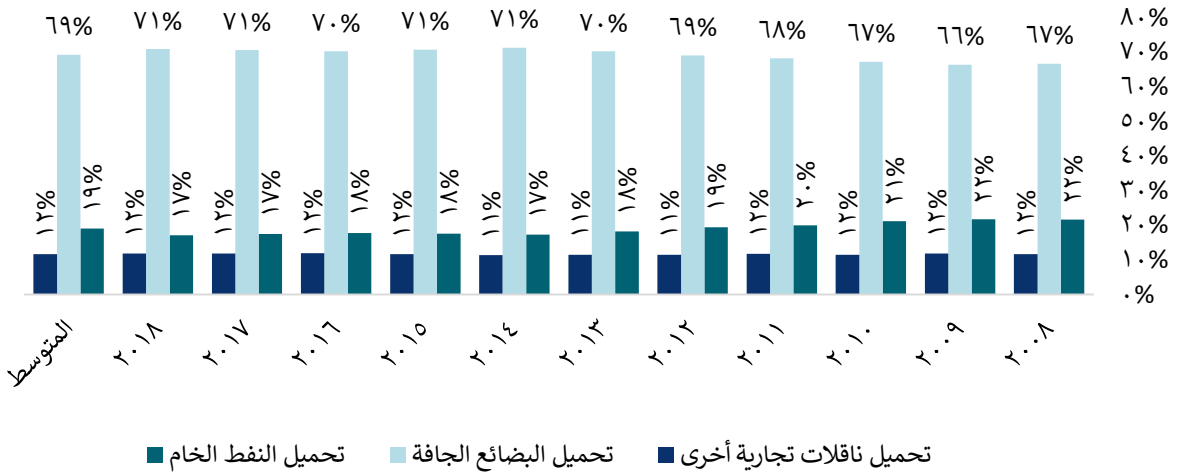

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات الأونكتاد.

الشكل م٣-٢: التوزيع النسبي للتجارة الدولية البحرية للدول النامية والمتقدمة وفقا لنوع البضائع عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨

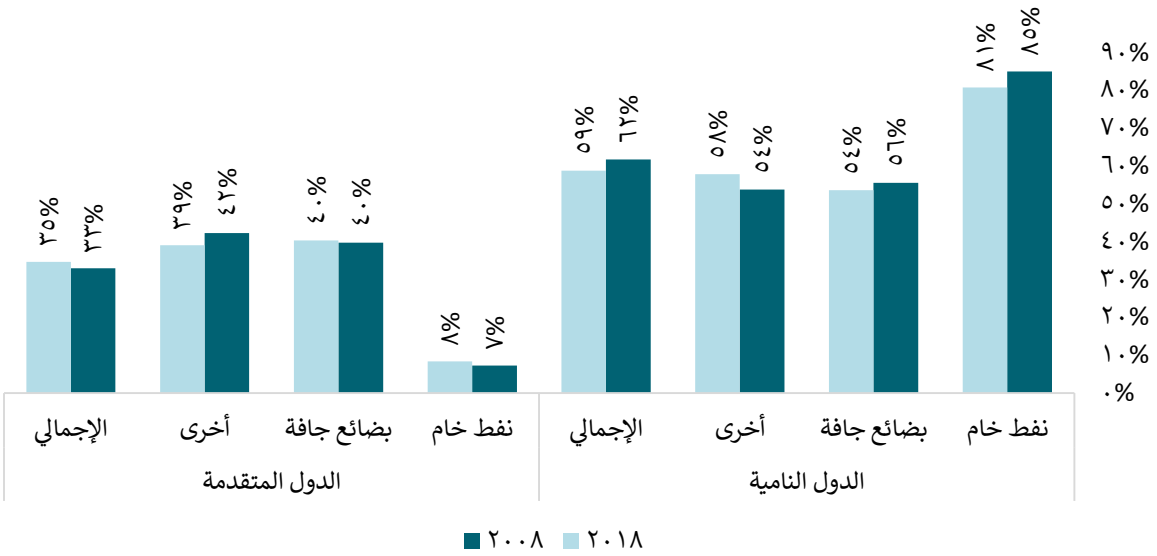

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات الأونكتاد.

الشكل م٣-٣: التوزيع النسبي للتجارة البحرية العالمية وفقا للإقليم عامي ٢٠٠٨، و٢٠١٨

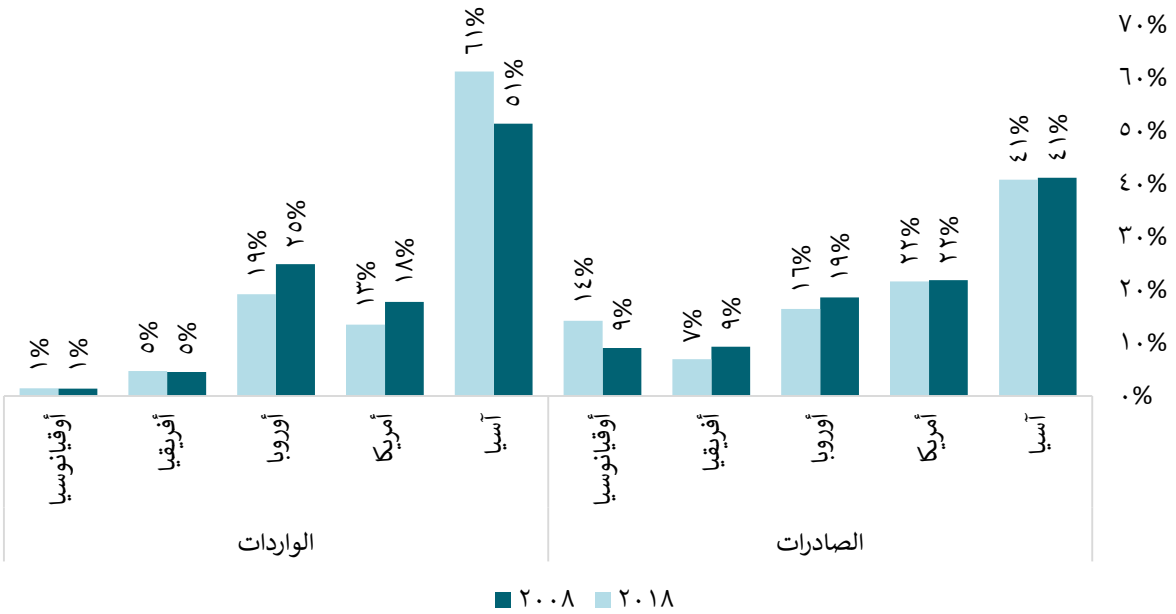

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات الأونكتاد.

المراجع

اتحاد الصناعات المصرية. ٢٠١٩. أجندة الإصلاحات العاجلة لدفع النمو الصناعي وتشجيع الاستثمار الأجنبي. القاهرة: اتحاد الصناعات المصرية.

———. ٢٠٢٠. ورقة اتحاد الصناعات المصرية بشأن الإجراءات العاجلة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على المستوى الاقتصادي والصناعة المصرية. القاهرة: اتحاد الصناعات المصرية.

البنك المركزي المصري. ٢٠٢٠. النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٠. القاهرة: البنك المركزي المصري.

الاتحاد العربي للنقل الجوي. ٢٠٢٠. تحليل الأزمات العالمية السابقة التي أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر مقارنة مع أزمة فيروس كورونا المستجد، مع توقعات حول الوقت الذي سيطلبه الخروج من هذه الأزمة. بيروت: الاتحاد العربي للنقل الجوي.

جمعية رجال الأعمال المصريين. ٢٠١٨. رؤية مجتمع الأعمال حول منظومة اللوجيستيات ودورها في تطوير قطاع النقل. القاهرة: جمعية رجال الأعمال المصريين.

عبد المنعم، هبة ومحمد إسماعيل. ٢٠٢٠. سياسات تداعيات فيروس كورونا على قطاع الطيران المدني في الدول العربية والتعافي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

وزارة الطيران المدني. ٢٠١٨. استراتيجية التنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠: محور الطيران المدني. القاهرة: وزارة الطيران المدني.

Air Transport Action Group (ATAG). 2020. Aviation Benefits and Beyond the Borders. Geneva: ATAG.

American Chamber of Commerce in Egypt (AmCham Egypt). 2020. Covid19 Impacts on Egypt's Transport. Cairo: AmCham Egypt.

International Air Transport Association (IATA). 2019. Annual Review. Montreal: IATA.

———. 2020a. Covid19- Assessing Prospect for Air Cargo. Montreal: IATA.

———. 2020b. Covid-19 Outlook for Air Travel in the Next 5 years. Montreal: IATA.

———. 2020c. Air Passenger Market Analysis. Montreal: IATA.

International Civil Aviation Organization (ICAO). 2020. Effects of Novel Coronavirus (COVID-19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis. Montreal: ICAO.

International Transport Forum (ITF). 2020. Covid-19 Transport Brief. London: ITF.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2010. Review of Maritime Transport. Geneva: UNCTAD.

———. 2019. Review of Maritime Transport. United Nations and UNCTAD Database on Maritime Transport. Geneva: UNCTAD.

World Bank. 2020. Doing Business Report. Washington, D.C.: World Bank.

٤. قطاع صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات (صناعات تكافح للبقاء)

باحث رئيسي: **راما سعيد**

أولا: ما المقصود بصناعات تكافح للبقاء

هي تمثل الغالبية العظمي من الصناعات والتي تقع بين مجموعة الصناعات التي استفادت من خلال رواج المنتج وقت الأزمة على الأقل في المدى القصير مثل الصناعات الغذائية والمطهرات والأدوية، والصناعات الأخرى التي اختفت عن الأضواء نتيجة أن منتجاتها تميل إلى الرفاهية مثل صناعة السيارات والصناعات الهندسية والالكترونية، وذلك كما هو موضح في الشكل ٤-١.

الشكل ٤-١: أنواع الصناعات التحويلية وفقا لتأثرها بالأزمة

وتتنوع هذه المجموعة من الصناعات في حجم التشغيل، والقدرة التصديرية، ودرجة التشابك مع القطاعات الأخرى ولها أهمية في الاقتصاد مثل صناعات الملابس الجاهزة والصناعات النسيجية بشكل عام، وصناعات البلاستيك وصناعات أخرى وسيطة.

ثانيا: لماذا تم اختيار صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية لتمثيل هذه المجموعة

تعرضت صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية لصدمة حادة ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي أيضا، فوفقا للتقارير الدولية مثل تقرير لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD) وتقرير لمؤسسة Moody's تتصدر صناعتا الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية قائمة القطاعات المتضررة من جراء فيروس كورونا.

ويضاف إلى ذلك أن لهاتين الصناعتين أهمية خاصة في الاقتصاد المصري وتتمثل في الآتي:

١. **ثاني أكبر مشغل من بين الصناعات التحويلية**[١]، حيث يعمل بهما حوالي ١٥% من إجمالي المشتغلين في الصناعة التحويلية.

٢. **أكبر مشغل للنساء** حيث يشكل المشتغلات من الإناث في هاتين الصناعتين ٤٢% من إجمالي المشتغلات من الإناث في الصناعة التحويلية في عام ٢٠١٦ .[٢]

٣. **صناعتان تصديريتان بالأساس** حيث يتم تصدير ٤٤% من إجمالي الإنتاج عام ٢٠١٦. [٣] وشكلت صادراتهما[٤] ما قيمته ٣.٣ مليار دولار عام ٢٠١٩ وهو ما يمثل ١٣% من إجمالي الصادرات الصناعية وتزيد هذه النسبة كثيرا لو تم استبعاد الأسمدة.

٤. **تولد أرخص فرص عمل في مصر**، والتي لا تزيد تكلفتها عن ١٥ ألف جنيه فقط في المتوسط في صناعة الملابس الجاهزة.

ثالثا: الخطوط العريضة لسلسلة القيمة في صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية

تتكون سلسلة القيمة من Upstream activities متمثلة في صناعة الغزل والنسيج و Downstream activities متمثلة في صناعات الملابس الجاهزة والمفروشات والقطن الطبي وغيرها من المنتجات المنسوجة وغير المنسوجة، ويستكمل سلسلة قيمة مجموعة ضخمة من الصناعات التكميلية والخدمات مثل صناعة الاكسسورات والتصميمات والتعبئة، والنقل واللوجستيات وغيرها بالإضافة إلى نشاط تجاري ضخم داخلي وخارجي.

وبالرغم من أن سلسلة القيمة لصناعات المنسوجات

١ إجمالي المشتغلين في صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية.
٢ آخر بيان متاح من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- الإحصاء الصناعي السنوي: قطاع خاص (٢٠١٦). وتضم صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات ISIC codes:١٣٩٢,١٣٩٣,١٣٩٩,١٤١٠,١٤٣٠
٣ آخر بيان متاح من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- الإحصاء الصناعي السنوي: قطاع خاص (٢٠١٦).
٤ HS codes: ٥٧, ٦١,٦٢,٦٣,٦٥

والملابس الجاهزة بشكل عام موجودة في مصر ابتداء من زراعة القطن إلى المنتج النهائي، إلا أن كثيرا من مستلزمات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج وتحديدا الأقمشة والأصباغ والغزول السميكة وهنا يكمن مربط الفرس في تأثر هذه الصناعة بشكل كبير بالتغيرات الخارجية خصوصا في وقت الأزمة.

رابعا: كيف تأثرت سلسلة قيمة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية بالأزمة

كما سبق وأن أشرنا، ترتبط صناعتا الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية في مصر ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجي، ولمعرفة كيف تأثرت سلسلة قيمة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية بالأزمة لابد من الرجوع إلى التوزيع الجغرافي لكل من الواردات المصرية من مستلزمات الإنتاج والصادرات المصرية من المنتجات النهائية والموضحة في الجدولين ٤-١ و٤-٢.

الجدول ٤-١: أكبر خمس دول تستورد منها مصر الغزول والأقمشة*

الدولة	نصيبها من الواردات المصرية من الغزول والأقمشة (%)
الصين	٥٠
الهند	١١
تركيا	٩
إندونيسيا	٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٣

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية من واقع بيانات Trade map, ٢٠٢٠.
*الغزول والأقمشة تمثل ٦٠% من قيمة المنتج.

الجدول ٤-٢: أكبر خمس دول تصدر لها مصر الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية

الدولة	نصيبها من الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٤
أسبانيا	٨
ألمانيا	٧
المملكة المتحدة	٧
تركيا	٦

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية من واقع بيانات Trade map, ٢٠٢٠.

ومن واقع هذين الجدولين نجد أن أزمة فيروس كورونا قد أثرت بعنف على كل من أسواق مستلزمات الإنتاج والأسواق التصديرية لصناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية في مصر. وفي محاولة للتعرف على مدى إمكانية إيجاد دول بديلة للصين لاستيراد مستلزمات الإنتاج منها، قام المركز بإجراء تحليل تفصيلي لأكبر ٢٠ دولة مصدرة للغزول والأقمشة من التركيبات الاصطناعية وذلك بتقسيم تلك الدول وفقا لمعدل نمو صادراتها من الغزول والأقمشة ومعدل نمو نصيبها في السوق على مستوى تفصيلي (digit ٤). وقد خلص التحليل إلى أنه على الرغم من أنه قد يكون هناك بدائل واعدة للصين في المستقبل، حيث تتسم تلك الدول بارتفاع معدل نمو صادراتها ومعدل نمو حصتها السوقية مقارنه بالصين مثل بلجيكا وفيتنام - في حالة الخيوط من شعيرات تركيبية (HS- ٥٤٠٢) على النحو الموضح في الشكل م٤-١ في الملحق - إلا أن قدرتها التصديرية لا ترقى في الحجم إلى الصين وبالتالي لا يمكنها الوفاء بما تحتاجه مصر من مستلزمات إنتاج، كما أنه لا يمكن اللجوء إلى تلك الدول كمصدر للمواد الخام بشكل فوري وبالتالي لا يمكن اللجوء إليها وقت الأزمة. ويدعم ذلك أن الصين تعد الفاعل الرئيسي في الأسواق العالمية لمستلزمات إنتاج الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية كما هو موضح في الجدول م٤-١ في الملحق، وهذا يعني أن دور الصين سيستمر على هذا النحو حتى بعد الأزمة.

خامسا: كيف تأثرت صناعتا الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية بصدمات العرض والطلب الخارجي والداخلي في إطار دورة الأزمة

يرتبط التأثير المتوقع على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقا لدورة الأزمة، وسوف نعرض فيما يلي السيناريوهات المحتملة[٥] لتطور المؤشرات الخاصة بصناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية في إطار دورة الأزمة في ضوء المفاهيم والافتراضات التالية:

- **صدمة الطلب العالمي:** انخفاض الطلب على المنتجات المصرية من الملابس الجاهزة والمفروشات من مختلف دول العالم.
- **صدمة العرض العالمي:** انخفاض قدرة الدول المختلفة على توريد المنتجات التي تستوردها مصر من مستلزمات إنتاج وسلع نهائية من الملابس

٥ ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطور على تفشي الفيروس يوما بعد يوم، ولا تزال مدته ونطاقه غير معروفين.

الجاهزة والمفروشات المنزلية.

- **صدمة العرض التصديري المصري:** انخفاض قدرة مصانع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية المحلية على التصدير.
- **صدمة الطلب المحلي:** انخفاض الاستهلاك المحلي من منتجات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية.
- **صدمة العرض المحلي:** انخفاض قدرة مصانع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية على الإنتاج لتغطية طلبات السوق المحلي.

افتراضات التحليل

تم وضع التقديرات الواردة في الجدول ٤-٣ بناء على الافتراضات التالية:

- حجم السوق المحلي ٢٤٠ مليار جنيه تمثل المنتجات المستوردة منه ٢٠% معظمها منتجات منخفضة الثمن والجودة.
- حدوث تغيير في طبيعة الطلب على المنتجات المختلفة من الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية بسبب الاتجاه نحو العمل من المنزل والذى من المتوقع أن يستمر في المستقبل نتيجة الأزمة الصحية.
- يتم احتساب التقديرات الخاصة بكل ربع في سنة ٢٠٢٠ على أساس قيمة الصادرات والواردات في نفس الإطار الزمني في عام ٢٠١٩ وذلك بالاعتماد على بيانات (Mirror data).[٦]
- تم بناء التحليل فيما يخص ديناميكية آلية الترابط بين أركان سلسلة القيمة على دراسة متخصصة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية[٧] حول الصناعتين.
- وأخيرا، يحترم التحليل خصائص دورة المال والإنتاج والتصدير في صناعة المفروشات المنزلية والملابس الجاهزة تحديدا.

الجدول ٤-٣: السيناريوهات المحتملة لتطور المؤشرات الخاصة بصناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات الجاهزة خلال دورة الأزمة

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	المرحلة
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)	صدمة عرض عالمي من الواردات من الصين (مستلزمات ومنتجات نهائية)	• رغم أن ما يزيد عن ٥٠% من المدخلات المستوردة لصناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية تأتي بالأساس من الصين (شاملة الأقمشة والخيوط وأكسسوارات الملابس) إلا أن المصانع لم تتأثر بصدمة العرض لأن الإنتاج في هذه الفترة يخدم موسم الربيع والصيف الذي يتم توفير مستلزماته قبلها بسته أشهر. • تأثر الاستيراد من المنتجات النهائية الواردة من الصين والتي تمثل ٢٠% من متطلبات السوق المحلي.	• لا يوجد نقص في مستلزمات الإنتاج في هذه الفترة. • انخفاض الواردات المصرية من المنتجات النهائية من الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية من الصين بمقدار ٨١.٤ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠.
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير-منتصف مارس ٢٠٢٠)	• استمرار الصدمات في الصين وامتدادها للهند • بداية صدمة الطلب في دول أوروبا والدول العربية	• لا تغيير في وضع مستلزمات الإنتاج ولكن بداية مشكلة مستقبلية لأن الهند أيضا مصدر رئيسي لواردات مستلزمات الإنتاج لكلتي الصناعتين من المنتجات القطنية. • صدمة الطلب عنيفة تمثلت في إلغاء ٨٠%-٨٥% من التعاقدات التصديرية المستقبلية، وبدء إلغاءات كثير من التعاقدات على الإنتاج قيد التشغيل بنسبة ١٥%. • استمرار صدمة عرض المنتجات المستوردة في السوق المحلي بسبب غياب المنتجات الصينية وأضيف إليها تركيا ودول أسيوية أخرى (والموجودة في معظمها في الأسواق الشعبية). • ظهور صدمة الطلب في السوق المحلي (انخفاض الطلب المحلي نتيجة للإجراءات الاحترازية في مصر وإن كان هذا التوقيت بعيد عن مواسم شراء الملابس المعروفة في السوق المحلي (الأعياد والمدارس).	• بما أن مستلزمات الإنتاج تمثل حوالي ٦٠% من قيمة المنتج النهائي، فإن إلغاء التعاقدات التصديرية قيد التشغيل الحالي (١٥%) تترجم إلى خسارة ما يقرب من ٧٧ مليون دولار على الأقل في الربع الأول من ٢٠٢٠.[٨] • تراجع الطلب على الملابس الصيفية هذا الموسم بنسبة ٧٠% قياسا على الموسم الماضي.[٩]

٦ بيانات ٢٠١٩ غير متوفرة سوى Mirror Data.

٧ يعكف المركز المصري للدراسات الاقتصادية حاليا على إعداد دراسة بعنوان "صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية في مصر: مقترحات محددة لمواجهة مشكلات الصناعة في ضوء الوضع التنافسي العالمي".

٨ في كثير من الأحيان يكون ذلك من خلال تأجيل التسليم لمدة عام ولكن ذلك مازال يعني مشكلة سيولة عنيفة للمصانع وخسائر مرحلية.

٩ https://www.youm٧.com/story/٢٠٢٠/٤/١/غرفة-الملابس-توقف-المبيعات-خلال-مارس-و٣٠-تراجعا-على-الشتوى/٤٦٩٨٥٤٥

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	المرحلة
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-منتصف مايو ٢٠٢٠)	▪ استمرار صدمة الطلب العالمية وامتدادها للدول العربية والولايات المتحدة ▪ استمرار صدمتي الطلب والعرض في السوق المحلي	• بدء ظهور مشكلة تراكم للمخزون من المنتج النهائي الذي لم يتم تصديره وتأثير ذلك على درجة السيولة في المصانع التي تحاول الاستمرار. • مع نهاية مارس بدأت الصين في الإنتاج مرة أخرى بما يعني أن المصانع من المفترض أن تستعد لشراء مستلزمات إنتاج الخريف والشتاء ولكن ليس لديهم سيولة للأسباب السابقة. • هذا بالإضافة إلى ما ستعانيه المصانع من نقص في مستلزمات الإنتاج القادمة من الهند نظر لاستمرار الأزمة فيها. • وعليه فقد تزامن توقيت شراء مستلزمات الإنتاج مع انخفاض القدرة على استيراد المستلزمات، ويزيد من وطأتها قيام المشترين بمد مدة الدفع من ٩٠ إلى ١٢٠ يوم. ولا يخفف من وطأة هذه المشكلة إلا أن الطلب العالمي في حد ذاته منخفض. • وجود مشكلة في حركة التجارة الدولية نتيجة تباطؤ الشحن والنقل بسبب التعافي البطيء للصين وعدم تعافي الهند.[١٠] • عودة الصين للإنتاج تعني عودة العرض من الملابس المستوردة للسوق المحلي. • لا يؤثر وصول الفيروس للدول العربية على صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية نظرا لأن الأسواق العربية ليست أسواقا تصديرية أساسية لمصر في هذه المنتجات. • من الممكن أن ينشط السوق المحلي إلى حد ما بسبب موسم الأعياد.	▪ توقف ٥٠% من المصانع تماما في توقيتات مختلفة عن العمل (ومنها مصانع المناطق الحرة التي يخرج منها معظم الصادرات)، والباقي يعمل بإنتاجية منخفضة (الجدول رقم م٤-٢ في الملحق يتضمن عينة من المشكلات التي تعاني منها المصانع وتوزيعها جغرافيا). ▪ توقف حوالي ٨٠٠ ألف عامل عن العمل من مجموع مليون ومائتي ألف عامل (٦٧%) نتيجة إغلاق المصانع. ▪ نظر لأن العمالة من النساء تمثل ما يقرب من ٤٧% من إجمالي المشتغلين في هاتين الصناعتين، فإن عدد المتوقفات عن العمل من النساء لا يقل عن ٣٧٦ ألف عاملة، ولا يرتبط ذلك بتوقف المصانع على الإنتاج فحسب، إنما أيضا بتوقف النساء عن العمل مع تعليق المدارس. ▪ من المرجح أن العمالة المنتظمة في هذه المصانع تحصل على ما لا يزيد عن ٦٥% من أجرها المعتاد (أي الأساسي فقط) لأن البدلات المرتبطة بالعمل على خطوط الإنتاج وانتظام الحضور متوقفة. ▪ خسارة ما يقرب من ٨٠٩ مليون دولار حصيلة الصادرات في الربع الثاني من ٢٠٢٠ وذلك نتيجة إلغاء ٨٥% من التعاقدات التصديرية المستقبلية و٧٨٢ مليون دولار تقريبا خلال الفترة (مارس-مايو) ٢٠٢٠. ▪ ترتب على أزمة السيولة الناتجة عن إلغاء التعاقدات التصديرية عدم قدرة المصانع على استيراد المستلزمات التي تحتاجها للإنتاج، وهو ما يقدر بـ٩٠٠ مليون دولار لموسمي الخريف والشتاء. ▪ من غير المتوقع أن يؤدي موسم الأعياد إلى تحسن ملموس في المبيعات المحلية وذلك بسبب استمرار الحظر وانخفاض دخول الأفراد، وإن كان قد يبدأ ظهور بعض مؤشرات التحسن في الأسواق الشعبية حيث يقل الالتزام بالحظر والبيع لا يرتبط بالمتاجر.
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو-أغسطس ٢٠٢٠)	▪ تعافي الاقتصاد الصيني وبدء تعافي السوق الأوروبية والسوق الأمريكية ▪ تأخر مصر في التعافي لتأخر دخولها في الأزمة، إلا إذا اختلفت درجات انتشار الفيروس مع	• عودة الطلب نسبيا في الدول الأوروبية والأمريكية بسبب طبيعة المنتج (ضرورة الملبس) ولكن ليس بنفس الدرجة للمفروشات (تحظي باهتمام أقل لدى المواطن كما أنها تواجه مشكلة من قبل أزمة الفيروس). • عودة استيراد الملابس منخفضة السعر من الصين والدول الآسيوية الأخرى وتركيا وغيرها، وبالتالي عودة السوق المحلية تدريجيا لحجم مبيعاتها الطبيعية وخصوص بسبب ارتباطها بنشاط القطاع غير الرسمي[١١] الذي يستجيب بسهولة لتغير أنماط الطلب.	• **السيناريو المتفائل:** المصانع المتوقفة: عودة ٧٥% من المصانع إلي العمل بكامل طاقتها الإنتاجية. العمالة: عودة ٧٥% من العمالة المتوقفة. الصادرات: ٥٨٥ مليون دولار في الربع الثالث من ٢٠٢٠ وهو ما يمثل ٧٥% من قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام ٢٠١٩. المبيعات المحلية: عودة ٨٠% من المبيعات المحلية لأوضاعها الطبيعية في نفس الفترة

١٠ في المعتاد تكون السفن محملة بمنتجات هذه البلاد وتعود محملة بمنتجات التصدير.

١١ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٧: الاقتصاد غير الرسمي، أو الجزء الأول من كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد- ١٩ على الاقتصاد المصري" ص ٧٧.

<table>
<tr><th>التأثير</th><th>التحليل</th><th>صدمة الطلب و/أو صدمة العرض</th><th>المرحلة</th></tr>
<tr><td>٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو- أغسطس ٢٠٢٠) تابع</td><td>دخول الحرارة أو صحة بعض النظريات الخاصة بالظروف المصرية المختلفة[١٢].</td><td>ولكن نشاط السوق الحالي بشكل عام مرتبط بالمنظومة اللوجستية والنقل لأن بدونها لا يمكن الحصول على المنتجات المستوردة، وعودة المصانع لاستيفاء احتياجات السوق المحلية بمنتجات محلية مازال مرتبطا بحجم السيولة لديها وقدرتها علي الاستمرار في الفترة السابقة</td><td>• السيناريو المتوسط:<table><tr><td>المصانع المتوقفة</td><td>عودة ٥٠% من المصانع المتوقفة إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية.</td></tr><tr><td>العمالة</td><td>عودة ٥٠% من العمالة المتوقفة</td></tr><tr><td>الصادرات</td><td>٣٩٠ مليون دولار في الربع الثالث من ٢٠٢٠ وهو ما يمثل ٥٠% من قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام ٢٠١٩.</td></tr><tr><td>المبيعات المحلية</td><td>استمرار المبيعات المحلية على نفس الوضع في الفترة السابقة (المرحلة الثانية من الأزمة).</td></tr></table>• السيناريو المتشائم:<table><tr><td>المصانع المتوقفة</td><td>عودة ٣٠% من المصانع إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية.</td></tr><tr><td>العمالة</td><td>عودة ٣٠% من العمالة المتوقفة.</td></tr><tr><td>الصادرات</td><td>٢٣٤ مليون دولار في الربع الثالث من ٢٠٢٠ وهو ما يمثل ٣٠% من قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام ٢٠١٩</td></tr><tr><td>المبيعات المحلية</td><td>تراجع المبيعات المحلية بعد انتهاء مواسم الأعياد</td></tr></table></td></tr>
<tr><td>٥. التعافي (بداية من سبتمبر ٢٠٢٠)</td><td>• اختفاء صدمات العرض والطلب في العالم
• واستمرار تباطؤ المصانع المصرية في التجاوب مع الطلب</td><td>• سيعود الطلب على الملابس الجاهزة وذلك لضرورية المنتج ولكن من المتوقع أن تختلف طبيعته فتميل أكثر للأساسيات وخطوط الإنتاج المستوحاة من الأزمة بسبب التعافي التدريجي للاقتصاديات وانخفاض دخل الفرد في كل الدول بشكل عام هذا بالإضافة إلى الانخفاض في حجم الطلب على منتجات بعينها (مثال البِدل).</td><td>زيادة حجم التجارة الإلكترونية في المفروشات المنزلية والملابس الجاهزة وخاصة في المنتجات الأساسية ذات المقاسات النمطية مثل الملابس الداخلية وملابس الأطفال.
• السيناريو المتفائل:<table><tr><td>المصانع المتوقفة</td><td>عودة كافة المصانع إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية</td></tr><tr><td>العمالة</td><td>عودة كامل العمالة إلي وظائفها</td></tr><tr><td>الصادرات</td><td>٥٥١ مليون دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٠وهو ما يمثل ٧٥% من قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام ٢٠١٩</td></tr><tr><td>المبيعات المحلية</td><td>عودة المبيعات المحلية لأوضاعها الطبيعية في نفس الفترة</td></tr></table>• السيناريو المتوسط:<table><tr><td>المصانع المتوقفة</td><td>يفترض عودة ٧٥% من المصانع المتبقية إلي العمل بكامل طاقتها الإنتاجية</td></tr><tr><td>العمالة</td><td>عودة ٧٥% من العمالة المتبقية المتوقفة</td></tr><tr><td>الصادرات</td><td>٣٦٧مليون دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٠ وهو ما يمثل ٥٠% من قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام ٢٠١٩</td></tr><tr><td>المبيعات المحلية</td><td>عودة المبيعات المحلية ٨٠% من المبيعات لأوضاعها الطبيعية في نفس الفترة</td></tr></table></td></tr>
</table>

١٢ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٠: قطاع الصحة، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٥٠.

التأثير	التحليل	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	المرحلة
٥. التعافي (بداية من سبتمبر ٢٠٢٠) تابع		• المصانع المصرية على أحسن تقدير ستتمكن من العودة بالكامل لسوق التصدير في مارس- إبريل ٢٠٢١ إذا توفرت لديها السيولة الكافية لتوفير المستلزمات في الوقت المناسب. (قبلها بتسعة أشهر)[١٣].	• **السيناريو المتشائم:** المصانع المتوقفة: عودة ٥٠% من المصانع المتبقية إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية العمالة: عودة ٥٠% من العمالة المتبقية المتوقفة الصادرات: ٢٢٠ مليون دولار في الربع الرابع من ٢٠٢٠وهو ما يمثل ٣٠% من قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام ٢٠١٩ المبيعات المحلية: عودة ٣٠ % من المبيعات المحلية لأوضاعها الطبيعية في نفس الفترة

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شأنها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

نخلص من التحليل السابق أنه:

- بكل تأكيد تعتبر صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية من الصناعات المتضررة بشدة من جراء الأزمة، ولا يقتصر هذا التأثير على صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات فحسب ولكنه ينسحب أيضا على باقي سلسلة القيمة نظرا للترابطات بين عناصرها بكل مكوناتها من صناعات محلية، ويمتد هذا التأثير أيضا إلى العمالة فعلى سبيل المثال كل ١٠ مليون دولار انخفاض في صادرات الملابس الجاهزة يعني حرمان العمالة من ١.٣ مليون دولار حيث يمثل نصيبها ١٣% من قيمة المنتج.
- يرتبط تعافي قطاع الصادرات بتعافي الطلب في الولايات المتحدة والدول الأوروبية (الأسواق التصديرية لمصر).
- هيمنة الصين على مستلزمات الإنتاج تعني أيضاً ارتباط منظومة التصدير بالتعافي في الصين ولكن ذلك يرتبط بشكل أكبر بالقدرة التمويلية وتوفر السيولة لدى المصانع.
- إلغاء التعاقدات التصديرية والتأجيل الاجباري لحين تعافي القطاع للربيع القادم ٢٠٢١ لا يعني بالضرورة توقف خطوط الإنتاج وإغلاق مصانع وتسريح عمالة لأنه من الممكن - وهو اتجاه عالمي بالفعل- تحويل مسار هذه المصانع لإنتاج الكمامات والملابس الطبية ومستلزمات المستشفيات.
- الإغلاق العالمي الحالي يعطي فرصة أكبر للمصانع التي توجه إنتاجها للسوق المحلي لملء فجوة الاستيراد من الصين (ما يوازي ٤٨ مليار جنيه) إذا حرصت الآن ومستقبلا على خفض أسعار منتجاتها، وإن كانت الفرصة محدودة لأن الصين لن تبقي كثيرا كما أوضحنا خارج السوق العالمي في هذه الصناعات.

سادسا: الإجراءات المطلوبة للتعامل لتخفيض التأثير السلبي وقت الأزمة[١٤]

نقوم هنا بالتفرقة بين ثلاثة أنواع من الإجراءات:

١. الإجراءات العامة التي تستفيد منها الصناعة ككل شاملة صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية
٢. إجراءات محددة لصالح صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية
٣. مقترحات بتحويل خطوط الإنتاج بما يتناسب مع الأزمة (وقد بدأت بالفعل ولكن بحاجة إلى تنمية وتطوير)

- *المجموعة الأولى: الإجراءات العامة*

بدراسة الإجراءات العامة التي طبقتها مختلف الدول، ولاسيما الدول ذات الريادة في هذا الشأن مثل إنجلترا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة وغيرها، نجد أن هذه الإجراءات تتنوع بين إجراءات خاصة بتأجيل وإلغاء المستحقات

١٣ شاملة ثلاثة أشهر للنقل البحري للأسواق الغربية.

١٤ بعض هذه المقترحات قد تم تقديمها للجهات الرسمية من خلال غرفة الملابس والمفروشات.

الحكومية بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المالية سواء من خلال المنح والإعانات أو للتعامل مع المديونيات ومنح القروض لتلك المنشآت بشروط ميسرة وإجراءات خاصة للحفاظ على العمالة من خلال تقديم إعانات للأجور.

وبمقارنة ما تم تطبيقه في مختلف دول العالم مع الإجراءات التي طبقتها مصر، يتضح لنا أن مصر اتخذت العديد من الإجراءات الإيجابية الهامة تدريجيا، وهناك حاجة لاستكمالها على النحو الآتي:

- صرف كافة متأخرات دعم الصادرات المستحقة للمصدرين، حيث إن نسبة ٣٠% غير كافية لتوفير سيولة للمصدرين.
- سرعة رد ضريبة القيمة المضافة على السلع المصدرة للمنتجين ورد المبالغ الضريبية المحتجزة للمصدرين، مع عدم ربط ذلك بسداد مستحقات الضرائب والإجراءات والمتطلبات الحكومية المتبعة في الظروف العادية.
- قيام وزارة المالية بالرجوع للنظام القديم الخاص بالإبقاء على فترة السماح المؤقت البالغة عامين، ومدها لفترة مماثلة عن الرسائل الواردة من الخارج بغرض التصنيع وإعادة التصدير، مع تقسيط قيمة رسوم الجمارك على مستلزمات الإنتاج الواردة من الخارج.
- تطبيق آلية تنفيذية عاجلة لتفعيل صندوق الطوارئ التابع لوزارة القوى العاملة الذي تساهم فيه المصانع بنسبة ١% شهريا والذي يتم استخدامه في حالات الظروف الاضطرارية لتغطية مرتبات العمال حيث لن تستطيع المصانع تحمل أعباء مرتبات العمال.
- تصحيح الرسالة الغير مباشرة لإجراءات البنك المركزي والتي تبدو وكأنها تدعم المتعثرين أو من توقف عن الإنتاج بشكل أكبر من دعمها للمصانع التي تحاول الاستمرار في الإنتاج.

- **الإجراءات المحددة لصالح صناعة المفروشات المنزلية والملابس الجاهزة**

من واقع تحليل سلسلة القيمة لهذه الصناعة نجد أنها شديدة الحساسية لتوفر السيولة بسبب دورة المال والإنتاج وخصوصا في قطاع التصدير (ما أشرنا إليه عاليه من الحاجة إلى شراء مستلزمات الإنتاج قبلها بسته أشهر) ويضاف إلى ذلك محدودية الربحية في هذه الصناعة وارتباطها بانخفاض الأسعار والتصدير الكمي الكبير. وعليه فإن هذه العوامل تجعل مشكلة توفر السيولة أكثر خطورة في صناعتي الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية مقارنة بغيرها من الصناعات. وقد أدت مشكلة السيولة سابقا إلى إغلاق ٤٠٠ مصنع أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ولم تعد هذه المصانع إلى النشاط بعد تعافي الاقتصاد. ولذا، فإنه من الهام تفادي هذه المشكلة في الأزمة الحالية خصوصا وأن هذا القطاع يعاني من منافسة خارجية حادة[١٥]. ونظرا لأهمية هاتين الصناعتين اهتمت بعض الدول بتقديم حوافز خاصة لهما، وفي مقدمتها بنجلاديش، والتي قدمت حزم تحفيزية لمساعدة صناعة الملابس الجاهزة وغيرها من الصناعات التصديرية في تمويل أجور العمال وكذلك توفير تمويل مخصوص لرأس المال العامل بأسعار فائدة منخفضة جدا (لمزيد من التفاصيل حول تجربة بنجلاديش راجع الملحق).

- **مقترحات بتحويل خطوط الإنتاج بما يتناسب مع الأزمة**

من النقاط المضيئة وجود مجال كبير لتحويل خطوط الإنتاج في مصانع الملابس الجاهزة إلى إنتاج المستلزمات الطبية من الكمامات ومستلزمات المستشفيات، وقد قُدرت التكلفة الاستثمارية لتوجيه خط إنتاج الكمامات في مصنع قطاع خاص بحوالي ٣٠ مليون جنيه مصري وذلك لإنتاج عدد ٧٥٠ ألف كمامة يوميا. ونقطة البداية لتنفيذ هذا التحول في الخطوط الإنتاجية هو قيام وزارة الصحة بتوضيح المعايير الفنية للكمامات وأسلوب التعقيم المطلوب واتخاذ إجراءات لطرح مناقصات الشراء من المصانع.

يضاف إلى ذلك الاستجابة للاتجاهات العالمية الجديدة مثل تزايد فرص التجارة الالكترونية خصوصا بالنسبة لبعض المنتجات مثل منتجات الأطفال والملابس الداخلية ويتطلب هذا بالتأكيد تعزيز الإجراءات المرتبطة بالتجارة الالكترونية[١٦].

سابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

هي نفس أوجه الضعف المؤسسي التي تعاني منها الصناعة ككل والتي تمت الإشارة إليها في رأي في أزمة - العدد رقم ٤ الخاص بالصناعات التحويلية مجتمعة (ص ٣٤).

١٥ يعكف المركز المصري للدراسات الاقتصادية حاليا على إعداد دراسة بعنوان "صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية في مصر: مقترحات محددة لمواجهة مشكلات الصناعة في ضوء الوضع التنافسي العالمي"، وتتناول تفصيليا المنافسة الحادة التي تتعرض لها الصناعتان مع مقارنة ما تحصلان عليه من دعم في مصر مع دول أخرى مثل بنجلاديش وأثيوبيا والهند.

١٦ نظم المركز مؤخرا ندوة بعنوان أين مصر من مفاوضات منظمة التجارة العالمية في موضوعي: التجارة الالكترونية وتيسير الاستثمار؟

الملحق

الجدول م٤-١: نصيب الصين من إجمالي الصادرات العالمية من منتجات الغزل والأقمشة

Code	Product label	Share in world exports (%)	Ranking in world exports
'5004	Silk yarn (excluding that spun from silk waste and that put up for retail sale)	31.1	1
'5005	Yarn spun from silk waste (excluding that put up for retail sale)	75.8	1
'5006	Silk yarn and yarn spun from silk waste, put up for retail sale; silkworm gut	9.8	3
'5007	Woven fabrics of silk or of silk waste	51.1	1
'5108	Carded or combed yarn of fine animal hair (excluding that of wool or that put up for retail ...	61.8	1
'5107	Yarn of combed wool (excluding that put up for retail sale)	21	1
'5112	Woven fabrics of combed wool or of combed fine animal hair (excluding fabrics for technical ...	13.7	2
'5106	Carded wool yarn (excluding that put up for retail sale)	27.9	1
'5111	Woven fabrics of carded wool or of carded fine animal hair (excluding fabrics for technical ...	12.6	2
'5109	Yarn of wool or fine animal hair, put up for retail sale	8.5	4
'5103	Waste of wool or of fine or coarse animal hair, incl. yarn waste (excluding garnetted stock, ...	13.7	1
'5113	Woven fabrics of coarse animal hair or of horsehair (excluding fabrics for technical uses of ...	20.7	3
'5110	Yarn of coarse animal hair or of horsehair, incl. gimped horsehair yarn, whether or not put ...	8.1	4
'5209	Woven fabrics of cotton, containing >= 85% cotton by weight and weighing > 200 g/m²	34.5	1
'5211	Woven fabrics of cotton, containing predominantly, but < 85% cotton by weight, mixed principally ...	57.5	1
'5205	Cotton yarn other than sewing thread, containing >= 85% cotton by weight (excluding that put ...	9.4	3
'5210	Woven fabrics of cotton, containing predominantly, but < 85% cotton by weight, mixed principally ...	48.5	1
'5206	Cotton yarn containing predominantly, but < 85% cotton by weight (excluding sewing thread and ...	25.5	1
'5212	Woven fabrics of cotton, containing predominantly, but < 85% cotton by weight, other than those ...	16.4	2
'5207	Cotton yarn put up for retail sale (excluding sewing thread)	8.6	3
'5204	Cotton sewing thread, whether or not put up for retail sale	16	1
'5202	Cotton waste, incl. yarn waste and garnetted stock	0.1	42
'5309	Woven fabrics of flax	49.9	1
'5311	Woven fabrics of other vegetable textile fibres; woven fabrics of paper yarn (excluding those ...	87.2	1
'5306	Flax yarn	58.3	1

Code	Product label	Share in world exports (%)	Ranking in world exports
'٥٢٠٨	Woven fabrics of cotton, containing >= ٨٥% cotton by weight and weighing <= ٢٠٠ g/m²	٥٦,٧	١
'٥٣٠٨	Yarn of vegetable textile fibres; paper yarn (excluding flax yarn, yarn of jute or of other ...	٣٠	١
'٥٣١٠	Woven fabrics of jute or of other textile bast fibres of heading ٥٣٠٣	١,٨	٤
'٥٣٠١	Flax, raw or processed, but not spun; flax tow and waste, incl. yarn waste and garnetted stock	٠,٤	٩
'٥٣٠٧	Yarn of jute or of other textile bast fibres of heading ٥٣٠٣	٠,٦	٦
'٥٤	Man-made filaments; strip and the like of man-made textile materials	٤٠,١	١
'٥٥	Man-made staple fibres	٣٣,٧	١
'٥٨	Special woven fabrics; tufted textile fabrics; lace; tapestries; trimmings; embroidery	٣٩,٦	١
'٥٩	Impregnated, coated, covered or laminated textile fabrics; textile articles of a kind suitable ...	٣٠,١	١
'٦٠	Knitted or crocheted fabrics	٤٩,٢	١

المصدر: Trade map ٢٠٢٠.
للاكواد ٥٠-٥٣ البيان على مستوى ٤ digit لفصل المادة الخام عن الغزول والأقمشة.

الشكل م٤-١: نموذج لتحليل الأسواق التصديرية لمستلزمات إنتاج الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية

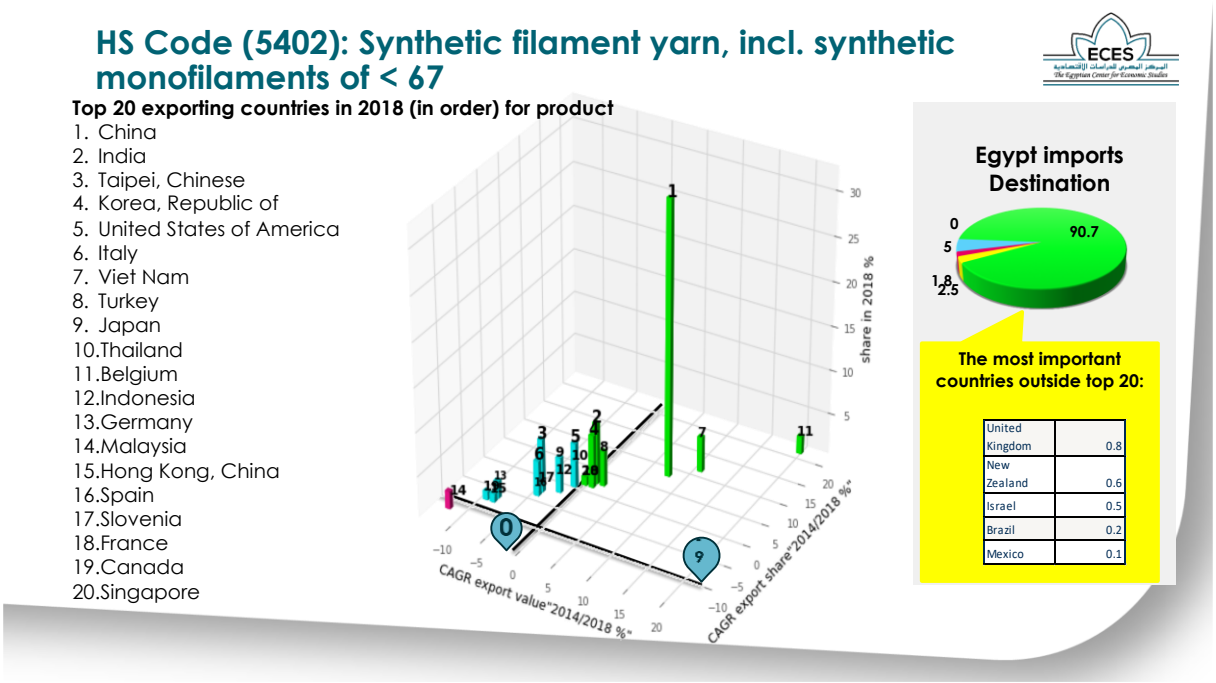

المصدر: المركز المصرى للدراسات الاقتصادية: الخريطة التجارية الحالية والمستقبلية لمصر، قيد الإصدار.

الجدول م٤-٢: الوضع الحالي للمنشآت العاملة في صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية *

م	المحافظة	المنطقة الصناعية	الحالة التشغيلية
١	القاهرة	جسر السويس	متوقفة بنسبة ٨٠%
		بدر	متوقفة بنسبة ٨٠%
		طريق العين السخنة	متوقفة بنسبة ٨٠%
		التجمع الثالث	متوقفة بنسبة ٨٠%
		١٥ مايو	متوقفة بنسبة ٨٠%
		المنطقة الحرة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
٢	الجيزة	٦ أكتوبر	متوقفة بنسبة ٨٠%
٣	الإسكندرية	برج العرب	متوقفة بنسبة ٨٠%
		محرم بك	متوقفة بنسبة ٨٠%
		المنطقة الحرة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
		مرغم	متوقفة بنسبة ٨٠%
		الصبحية	متوقفة بنسبة ٨٠%
٤	كفر الشيخ	البرلس	متوقفة بنسبة ١٠٠%
٥	القليوبية	العبور	متوقفة بنسبة ٨٠%
٦	الشرقية	العاشر من رمضان	متوقفة بنسبة ٨٠%
٧	بورسعيد	المنطقة الحرة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
		الرسوة	متوقفة بنسبة ١٠٠%

م	المحافظة	المنطقة الصناعية	الحالة التشغيلية
٨	السويس	خليج السويس	متوقفة بنسبة ١٠٠%
٩	الإسماعيلية	القنطرة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
		المنطقة الحرة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
١٠	الغربية	المحلة الكبرى	متوقفة بنسبة ٨٠%
١١	المنوفية	السادات	متوقفة بنسبة ٨٠%
		قويسنا	متوقفة بنسبة ٨٠%
١٢	دمياط	دمياط الجديدة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
١٣	البحيرة	كفر الدوار	متوقفة بنسبة ٨٠%
١٤	الفيوم	كوم اشيم	متوقفة بنسبة ٨٠%
١٥	المنيا	المنيا الجديدة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
١٦	أسيوط	ديروط	متوقفة بنسبة ١٠٠%
١٧	الدقهلية	جمصه	متوقفة بنسبة ١٠٠%
١٨	بني سويف	بياض العرب	متوقفة بنسبة ١٠٠%
		بني سويف الجديدة	متوقفة بنسبة ١٠٠%
١٩	سوهاج	أخميم	متوقفة بنسبة ١٠٠%
٢٠	البحر الأحمر	سفاجا	متوقفة بنسبة ١٠٠%

المصدر: غرفة صناعة الملابس والمفروشات.
*المنشآت المسجلة لدى الغرفة.

تجربة بنجلادش[١٧]

تم اختيار بنجلاديش لأنها تعد من الدول الرائدة في صناعة الملابس الجاهزة، وقد تأثرت صناعة الملابس الجاهزة بها بشدة على إثر فيروس كورونا، فوفقا لـ Bangladesh Garment Manufacturing Exporters Association في الأول من إبريل تم إلغاء أو تأجيل تعاقدات تصديرية بما يقدر قيمته بحوالي ٣ مليار دولار، وقد أعلنت العديد من المصانع إغلاقها وإعفاء العاملين من العمل بموجب قانون العمل فيما يخص الإعفاء الاضطراري من العمل. ويلخص الجدول التالي الإجراءات التي اتبعتها بنجلاديش للتعامل مع الأزمة التي تعاني منها صناعة الملابس الجاهزة وغيرها من الصناعات التصديرية.

الجدول م٤-٣: الإجراءات التي أتبعتها بنجلاديش للتعامل مع الأزمة التي تعاني منها صناعة الملابس الجاهزة وغيرها من الصناعات التصديرية

الطرف	الإجراءات
الحكومة	▪ تخصيص حزمة تحفيزية لدفع مرتبات العاملين لمدة ثلاثة أشهر بمقدار ٥٩٠ مليون دولار، وذلك بسعر فائدة ٢%. ويتم منح المصانع المقترضة فترة سماح مدتها ستة أشهر. ▪ الإعلان عن أربع حزم تحفيزية إضافية بقيمة ٦٧٧٥٠ تاكا كرور* كما يلي: الحزمة الأولى: تبلغ قيمتها ٣٠.٠٠٠ تاكا كرور، سيتم توفيرها للصناعات المتضررة كرأس مال عامل من خلال البنوك كقروض منخفضة الفائدة. حيث ستقوم البنوك التجارية بتقديم المبلغ كقروض من أموالها الخاصة للصناعات والمؤسسات المعنية على أساس العلاقات بين البنوك والعملاء وذلك بسعر فائدة ٩ في المائة. وستدفع الصناعات والمنظمات التجارية المهتمة فائدة ٤.٥ في المائة، بينما ستدفع الحكومة النصف المتبقي للبنوك كدعم. ٢. الحزمة الثانية، ستحصل الشركات الصغيرة والمتوسطة على ٢٠.٠٠٠ تاكا كرور كرأس مال عامل، وذلك بسعر فائدة ٩ في المائة، وستدفع الصناعات ومنظمات الأعمال المعنية فائدة بنسبة ٤ في المائة من هذا القرض، في حين ستقدم الحكومة الـ ٥ في المائة المتبقية كدعم. ٣. الحزمة الثالثة تهدف إلى تعزيز صندوق تنمية الصادرات التابع لبنك بنغلاديش - من ٣.٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات

١٧ https://www.fairwear.org/covid-١٩-dossier/covid-١٩-guidance-for-production-countries/covid-١٩-impact-and-responses-Bangladesh

*كرور هو وحدة في نظام الترقيم جنوب آسيا تساوي عشرة ملايين.

الطرف	الإجراءات
الحكومة تابع	دولار - لتسهيل واردات المواد الخام بموجب الاعتماد المتبادل. ٤. الحزمة الرابعة، يقوم بمقتضاها البنك المركزي بتقديم تسهيلات ائتمانية جديدة بقيمة ٥٠٠٠ تاكا كرور ك "خطة إعادة تمويل ائتمان ما قبل الشحن" وستكون فائدته ٧ في المائة. كما قامت الحكومة بالحصول على دعم مالي قدره مليار دولار من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم الحكومة في مساعدة المواطنين والمصنعين الذين تضرروا من الفيروس.
البنوك	قام HSBC بنجلاديش بالإعلان عن مجموعة من الإجراءات لمساعدة عملاء المنسوجات والملابس على تجاوز التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الوباء، وذلك على النحو التالي: - سيقدم البنك قروضا خاصة قصيرة الأجل تصل إلى عام واحد، مع وقف مؤقت لمدة أربعة أشهر، والتي يمكن استخدامها لغرض دعم فواتير الرواتب ومدفوعات المرافق. - يسمح البنك أيضا بوقف اختياري لمدة ثلاثة أشهر للقروض لأجل الحالية التي تتمتع بها الشركات التابعة لقطاع المنسوجات والملابس. طلب بنك بنجلاديش من البنوك تقديم دعم مماثل للأعمال.
منظمات الأعمال	▪ المتابعة والمراقبة المستمرة للموقف وإتاحة المعلومات ▪ قام **IndustriALL Bangladesh Council (IBC)** بتقديم طلب للحكومة يتضمن مقترحاته للتعامل مع الأزمة وتتضمن: ▪ إغلاق المصانع بما في ذلك الملابس الجاهزة مع دفع المستحقات للعمال حتى يتحسن الوضع. ▪ لا يمكن تسريح العمال أو تقليصهم في ظل هذا الوضع الكارثي. ▪ يجب ضمان اتخاذ كافة التدابير وتوفير العلاج الخاص إذا مرض أي عامل أو تعرض للإصابة بالفيروس، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان صحة وأمن جيدين لجميع العمال. ▪ لا يمكن إغلاق المصانع أو تسريح العمالة دون دفع مستحقات العامل. ▪ في أي حالة طارئة، يتعين على الحكومة ضمان المساعدة النقدية للعمال. ▪ يجب إنشاء فريق عمل ثلاثي (الحكومة، مجموعة أصحاب العمل في BGMEA وIBC) تحت قيادة وزارة العمل. ▪ حث العلامات التجارية والمشترين على عدم إلغاء أوامر العمل الخاصة بهم.

٥. قطاع الصناعات الغذائية بالتركيز على منتجات الألبان (صناعات استفادت من الأزمة)

باحث رئيسي: **راما سعيد**

أولا: لماذا تم اختيار الصناعات الغذائية كنموذج للصناعات التي إستفادت من الأزمة؟

- تأتي الصناعات الغذائية من ضمن قائمة الصناعات التي صنفها المركز بوصفها صناعات استفادت من الأزمة، وهي مجموعة الصناعات التي شهدت طلبا كبيرا عليها خلال فترة الجائحة على الأقل في المرحلة الأولى، كما أن الصناعات الغذائية لها أهمية كبيرة، وذلك على النحو التالي:

تأتي الحاجة إلي الغذاء في مقدمة الاحتياجات الأساسية للفرد، حيث شكل الطعام والشراب البند الأول في الإنفاق الكلي للأسر عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨[١] بنصيب يصل إلى ٣٧,١% على النحو الموضح في الشكل ٥-١، وترتفع تلك النسبة في الريف لتصل إلى ٤٠,٢% مقارنة بـ ٣٣,٩% في الحضر.

الشكل ٥-١: الاستهلاك الفعلي/ إنفاق الأسر من إجمالي الإنفاق الكلي وفقا لبنود الإنفاق للعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨

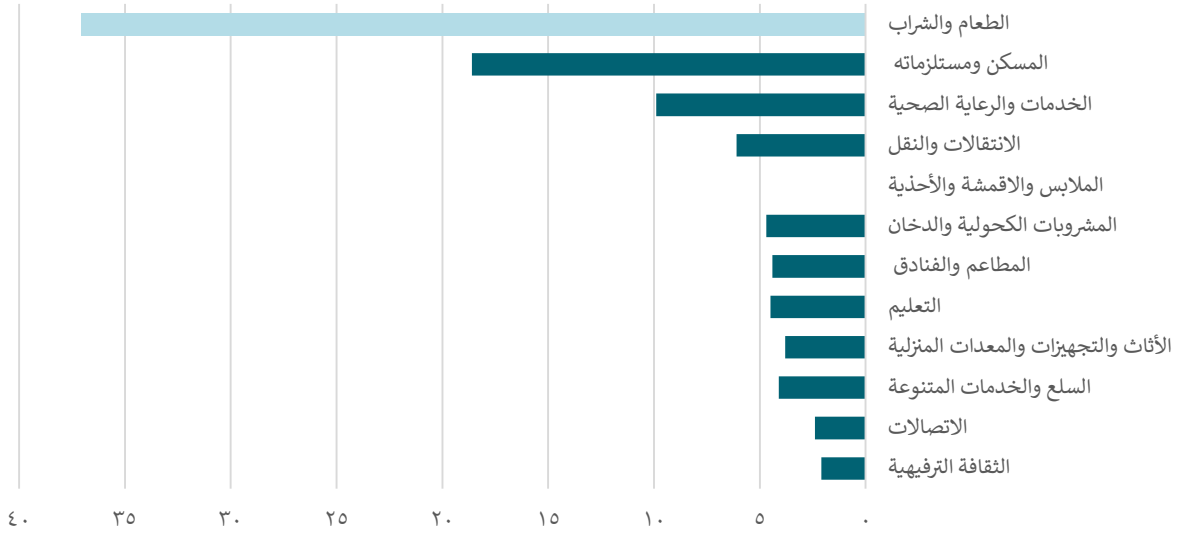

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩.

الشكل ٥-٢: النسب المئوية للمشتغلين في الصناعات التحويلية قطاعيا

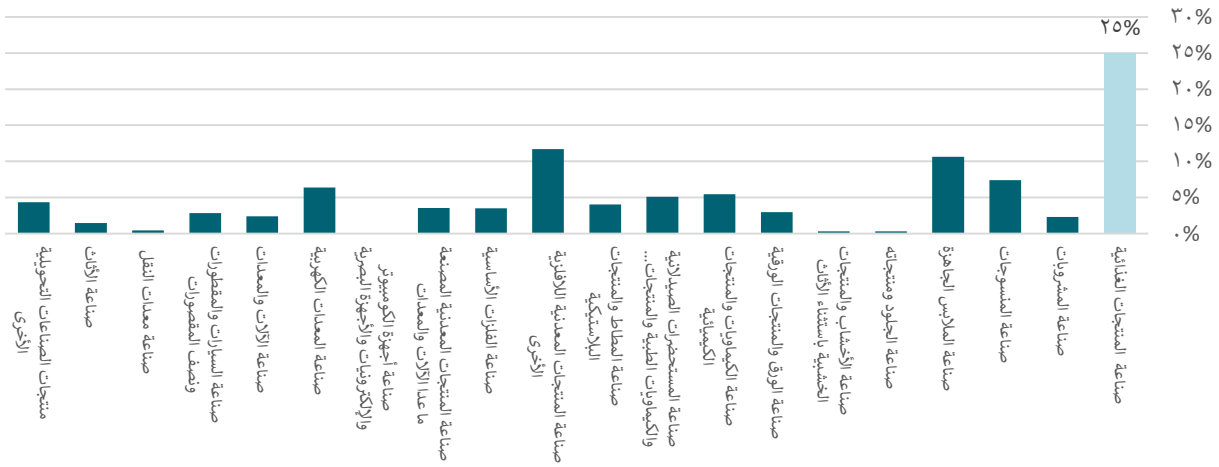

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الإحصاء الصناعي السنوي، قطاع خاص .

١ آخر بيان متاح.

- تعد الصناعات الغذائية أكبر صناعة من حيث نصيبها في صافي القيمة المضافة للصناعات التحويلية على النحو الموضح في الشكل ٥-٣.

الشكل ٥-٣: المساهمة القطاعية في صافي القيمة المضافة

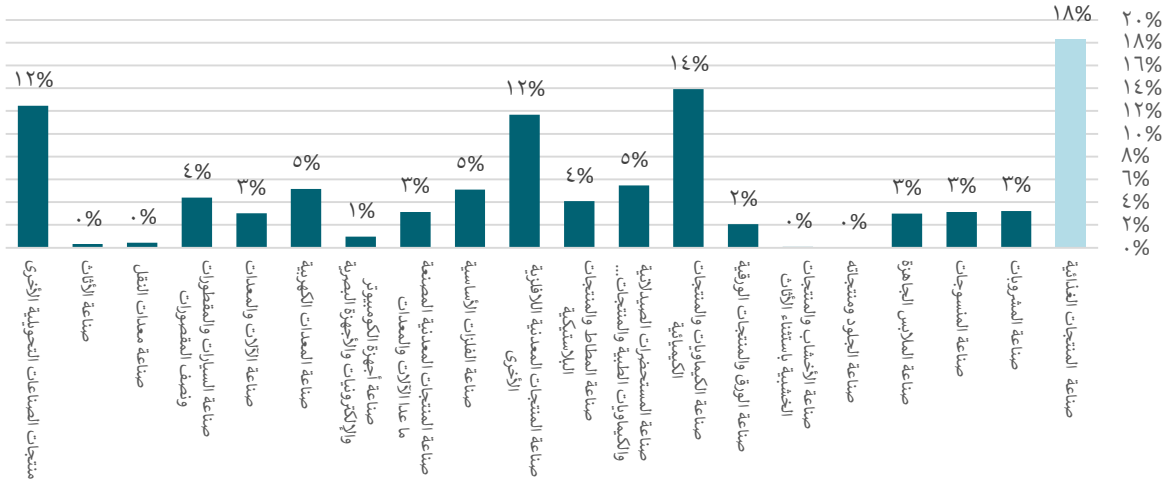

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الإحصاء الصناعي السنوي، قطاع خاص ٢٠١٦.

تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات التي يتوافر معظم أجزاء سلسلة القيمة فيها محليا، لأنها تعتمد في الأساس على النشاط الزراعي وبالتالي تلعب الصناعات الغذائية دورا هاما في تطوير القطاع الزراعي سواء تطوير السلالات الزراعية المستخدمة أو تحسين الممارسات الزراعية من خلال توليد الطلب على المنتجات الزراعية عالية الجودة، مما ينعكس في النهاية على ارتفاع دخول المزارعين والتقليل من مستويات الفقر في الريف.

ونظرا لأن الصناعات الغذائية تضم مجموعة متنوعة من المنتجات التي تختلف في سلسلة القيمة الخاصة بها، فسوف نركز في هذا التحليل على عدد من المنتجات تم اختيارها بناء على المعايير التالية:

١. منتجات ذات أهمية استراتيجية من الناحية الاستهلاكية والإنتاجية

٢. معظم عناصر سلسلة القيمة الخاصة بها موجودة محليا

٣. ارتباط هذا المنتج بحركة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا

٤. وجود طلب على هذا المنتج وقت الأزمة

وبناء على هذه المعايير تم اختيار قطاعين من الصناعات الغذائية للتحليل التفصيلي هما صناعتي منتجات الألبان والحلويات. وسوف نركز في هذا التقريرعلى صناعة منتجات الألبان.

صناعة الألبان

أولا: لماذا الاهتمام بصناعة الألبان؟

بالإضافة إلى كون صناعة الألبان من الصناعات التي أثبت البحث الأولي أنها قد تكون تأثرت إيجابا بالأزمة من خلال زيادة الطلب عليها، نجد أن لصناعة الألبان أهمية صحية واجتماعية واقتصادية كبيرة. وفيما يلي أهم الحقائق المرتبطة بهذا القطاع:

- تضم صناعة منتجات الألبان مجموعة متنوعة من المنتجات شاملة اللبن المبستر، كل أنواع الجبن، الزبدة، السمن، اللبن الزبادي والآيس كريم، كما تدخل الألبان في صناعات غذائية أخرى مثل الشيكولاتة والبسكويت والحلويات.
- تتميز صناعة الألبان بشكل عام بأنها مصدر هام للبروتين منخفض السعر مقارنة بمصادر البروتين الأخرى،[٢] وبالتالي تحتل نسبة كبيرة من الاستهلاك الفعلي للأسر على النحو الموضح في الشكل ٥-٤.

٢ كل كيلوجرام من لبن الأبقار يحتوي على ٣,٢ جرام من البروتين و٣,٧ جرام من الدهون، و٤,٦ جرام من النشويات.

الشكل ٥- ٤: التوزيع النسبي للاستهلاك الفعلي للأسرة على مجموعة الطعام والشراب عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ [٣]

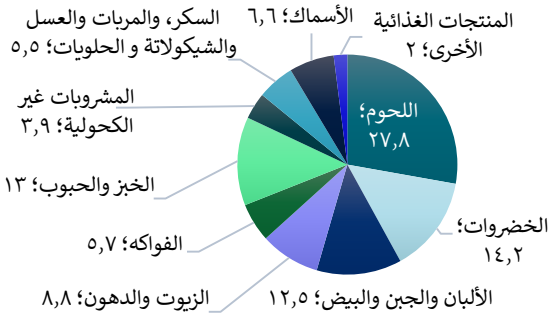

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

الشكل ٥-٥: الترابطات بين قطاع إنتاج الألبان والأنشطة الاقتصادية والقطاعات الصناعية الأخرى

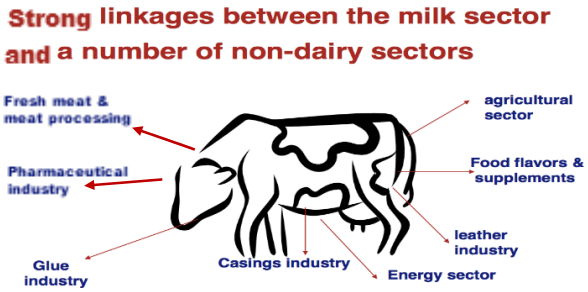

المصدر: Abdel-Latif, ٢٠١٨.

- يمكن أن تلعب صناعة الألبان دورا هاما في تحقيق النمو الاحتوائي، فمن ناحية نجد أن الغالبية العظمي من إنتاج الألبان في مصر يأتي من المناطق الريفية، وبالتالي يمكن أن تسهم صناعة الألبان في توليد فرص عمل وزيادة الدخول في المناطق الريفية. ومن ناحية أخرى نجد أن جزءا كبيرا من صناعة الألبان ومنتجاته مرتبط بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة ومن ثم يمكن أن تسهم في توليد فرص العمل بين الشباب والنساء، فضلا عن التشغيل في المنشآت الأكبر حجما (المنشآت المتوسطة).
- تتميز صناعة الألبان بترابطاتها القوية مع عدد من القطاعات وسلاسل القيمة الأخرى وهي: الزراعة، صناعات اللحوم المصنعة، مكسبات الطعم، الجلود، الدواء، والغراء والطاقة على النحو المبين في الشكل ٥-٥.
- تعتبر منتجات الألبان من المنتجات التصديرية الهامة حيث تشكل ثاني منتج تصديري في الصناعات الغذائية بعد المُحضرات من الخضر والفواكه، وتمثل صناعة منتجات الألبان ١٤% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية عام ٢٠١٩ على النحو الموضح في الشكل ٥-٦.

الشكل ٥-٦: هيكل الصادرات من منتجات الصناعات الغذائية

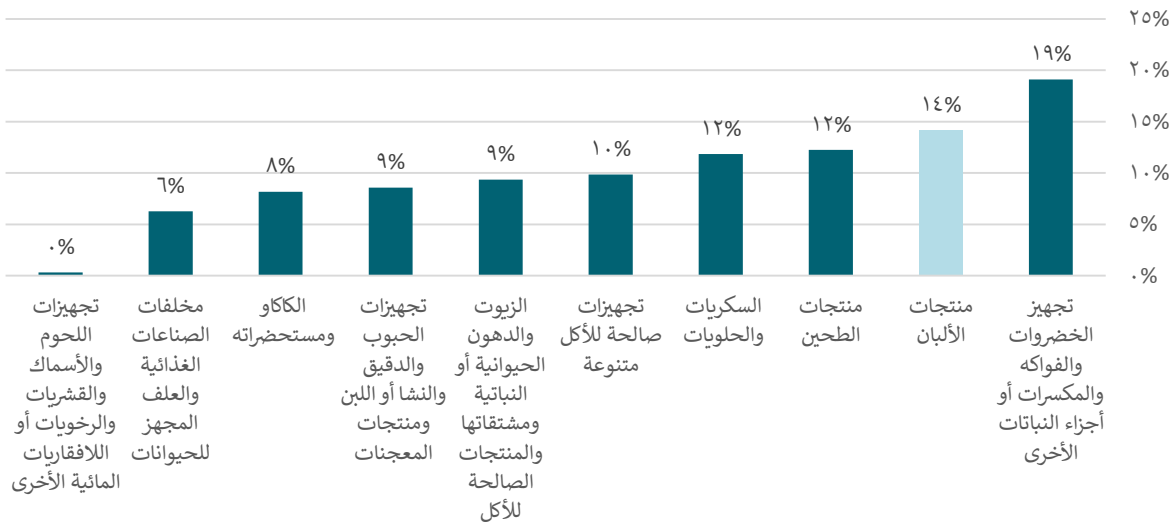

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية من واقع بيانات Trade map,May٢٠٢٠.

* يعمل بهذه الصناعة ٧% من إجمالي المشتغلين في الصناعات الغذائية، وتشكل ٩% من القيمة المضافة في الصناعات الغذائية كما هو مبين في الجدول ٥-١.

٣ آخر بيان متاح.

الجدول ٥-١: نصيب صناعة منتجات الألبان من إجمالي المشتغلين وصافي القيمة المضافة في الصناعات الغذائية

المنتج	نصيبها من إجمالي المشتغلين (%)	نصيبها من صافي القيمة المضافة (%)
تجهيز وحفظ اللحوم ومنتجاتها	٥	٥
تجهيز وحفظ وتعليب الأسماك والمنتجات السمكية	٠	٠
تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات	١٤	١٥
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٥	١٣
منتجات الألبان	٧	٩
طحن الحبوب ومنتجاتها	٨	٨
النشا ومنتجاته	١	٢
منتجات المخابز	٣٥	١٥
السكر وتكريره	٤	٥
الكاكاو والشيكولاتة والحلويات السكرية	٢	١
المكرونة والمنتجات النشوية المماثلة	٢	٣
الوجبات والأطباق المعدة	١	١
منتجات غذائية أخرى غير مصنفة في موضع آخر	١٣	٢٠
الأعلاف الحيوانية المعدة	٢	٣

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩) - الإحصاء الصناعي السنوي، قطاع خاص ٢٠١٦.

ثانيا: الخطوط العريضة لسلسلة القيمة في صناعة الألبان

تتسم سلسلة القيمة لصناعة الألبان في مصر بقدر من التعقيد نظرا لتعدد الفاعلين بها واختلاف أحجامهم. وفيما يلي وصف مختصر لسلسة القيمة:

الشكل ٥-٧: سلسلة القيمة في صناعة منتجات الألبان

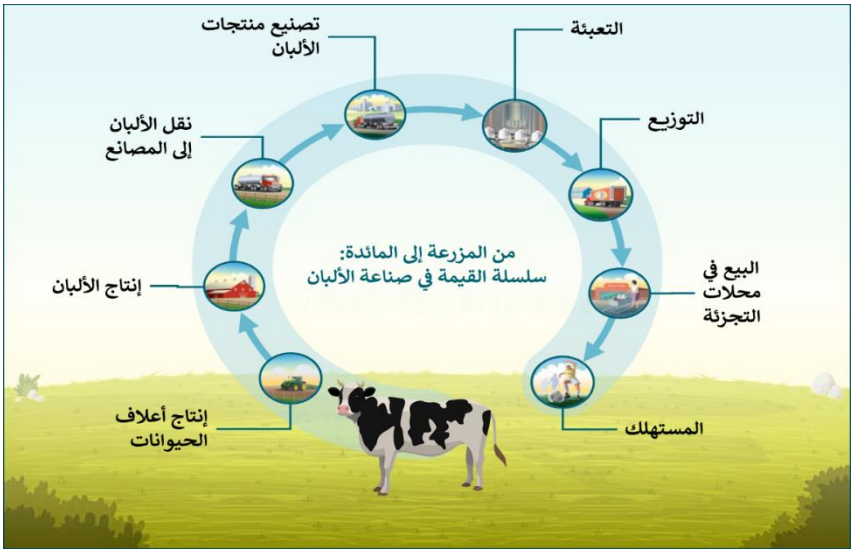

١. المواد الخام

يمكن التفرقة بين نوعين من المواد الخام ألا وهي:

- **المواد الخام المرتبطة بإنتاج الألبان** والتي تتمثل بالأساس في الأعلاف الحيوانية.
- **والمواد الخام التي تدخل في صناعة منتجات الألبان** وتتكون من اللبن سواء في صورته السائلة أو لبن جاف ومواد تعبئة وتغليف ومواد خام أخرى مرتبطة بصناعة منتجات الألبان.

وسوف نتناول كل منها بمزيد من التفاصيل كما يلي:

- ***الأعلاف الحيوانية***

تستورد مصر حوالي ١٢% من إجمالي الكمية المتاحة للاستهلاك من أعلاف الحيوانات عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥، [٤] وتأتي الدول الأوروبية في مقدمة الدول التي تستورد منها مصر الأعلاف الحيوانية على النحو الموضح في الشكل (٥- ٨)، حيث تشكل سبع دول أوروبية ٥٢% من إجمالي الواردات المصرية من تلك المنتجات.[٥]

الشكل ٥- ٨: أكبر عشر دول تستورد منها مصر أعلاف الحيوانات عام ٢٠١٩*

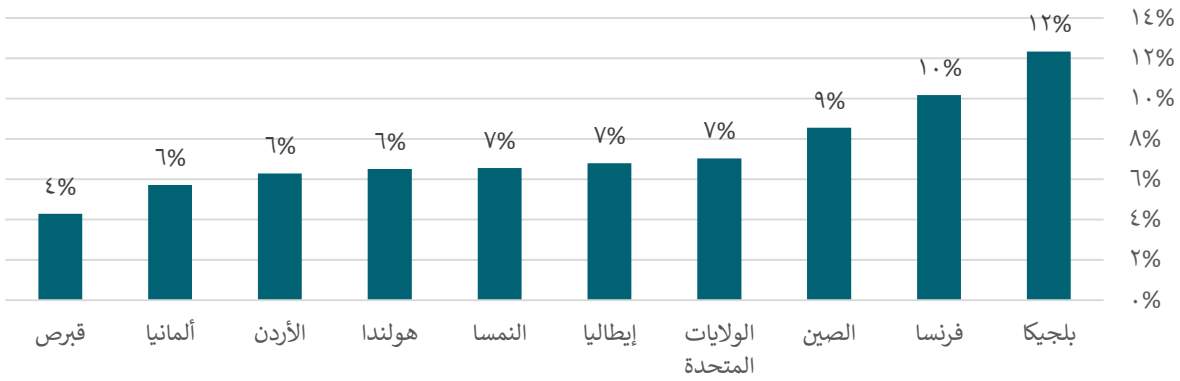

المصدر: Trade Map ٢٠٢٠.

* HS ٢٣٠٩٩٠ شاملة الإضافات التي تحتوي على فيتامينات ومضادات حيوية لا تشمل أكل القطط والكلاب المباع في محلات التجزئة.

وتستفيد الصناعة حاليا من الاتجاه الواضح لانخفاض السعر العالمي للأعلاف منذ ٢٠١٣ مدفوعا بالانخفاض في الأسعار العالمية لكل من الذرة والقمح.

الشكل ٥-٩: السعر العالمي للأعلاف، يناير ٢٠٠٦- مارس٢٠٢٠

المصدر: IFCN, May ٢٠٢٠.

٤ آخر بيان متاح.

٥ تشكل أعلاف الحيوانات ذات الأساس النباتي الغالبية العظمى من الواردات المصرية من الأعلاف بنصيب يصل إلى ٦١% يليها الإضافات التي تحتوي على فيتامينات ومضادات حيوية ذات أساس نباتي بنصيب يصل إلى ٢٨% .

- **الألبان**

يوجد في مصر ثلاثة أنواع من منتجي الألبان هم صغار المزارعين والحظائر التجارية وكبار مزارع المواشي المتخصصة، وتنعكس الخصائص التي يتمتع بها كل مُنتج في الطريقة التي يتم بها توريد اللبن على النحو الموضح في الجدول ٥- ٢.

الجدول ٥- ٢: منتجو الألبان في مصر وطريقة التوريد وأكثر المشكلات التي تواجههم شيوعا

المُنتج	خصائصه	طريقة التوريد	أكثر المشكلات شيوعا
صغار المزارعين (يتراوح حجم المزرعة من ١- ٢٠ بقرة)	• يُعتبروا المورد التقليدي للألبان في مصر. • مسؤولون عن إنتاج ما يقرب من ٧٠ % من إنتاج الألبان في مصر • يتم حلب الأبقار بالطرق التقليدية	• هناك أربع قنوات أساسية لبيع الألبان هي: • من المزارع إلى المستهلك مباشرة • من المزارع إلى المصانع مباشرة داخل نفس القرية في حالة تواجدها. • من المزارع إلى تاجر وسيط والذي يقوم بدوره بتسليم الألبان إلى مصنع الألبان. • من المزارع إلى نقطة التجميع داخل القرية ومنها إلى تاجر الجملة ثم إلى كبرى مصانع الألبان أو محال التجزئة إلى المستهلك.	• الحاجة إلي سلالات من الأبقار عالية الإدرار. • عدم القدرة على توفير الأعلاف الجيدة للأبقار. • الطرق البدائية لحلب الأبقار ونقل الألبان وتجميعها. • ضعف خدمات الدعم الفني المقدمة. • ارتفاع النشاط غير الرسمي فيما يتعلق بمراكز تجميع الألبان • الوضع الاحتكاري لمنتجي وتجار الأعلاف • النظام الآجل في دفع ثمن اللبن الخام من نقطة التجميع إلى المزارعين • تعدد حلقات التوريد
الحظائر التجارية (Commercial Barns) (يتراوح حجم المزرعة من ١٠-٥٠ بقرة)	• الطرق البدائية لحلب الأبقار ونقل الألبان وتجميعها. • الاعتماد بشكل كبير على الأعلاف المستوردة، مما يعرضها للتقلبات في الأسعار العالمية للأعلاف، وارتفاع تكاليف الإنتاج	• عادة ما يتم بيع الألبان المنتجة من الحظائر التجارية إلى المستهلكين مباشرة في كبار المدن من خلال محال التجزئة.	• موجودة على حدود المدن الكبرى. • تهتم هذه المزارع بعلف المواشي. • يتم حلب الأبقار بالطرق التقليدية • تستطيع تلك الحظائر استخدام كونتيرات مبردة للاحتفاظ بالألبان طازجة
▪ مزارع كبيرة عادة ما تتخصص في نوع واحد من المواشي. ▪ مسؤولة عن إنتاج ما يقرب من ١٠% فقط من إجمالي الإنتاج من الألبان ▪ تعمد على التكنولوجيا الحديثة والوسائل الميكانيكية في حلب الأبقار. ▪ وتحظى تلك المزارع بالأولوية لدى مراكز التجميع الكبيرة وكبار مصانع الألبان. ▪ هناك بعض مزارع المواشي المملوكة لكبار مصنعي الألبان.	▪ تقوم تلك المزارع بتوريد إنتاجها لمراكز تجميع مملوكة لمصنع كبير للألبان أو مراكز تجميع مستقلة.	▪ الاعتماد بشكل كبير على الأعلاف المستوردة، مما يعرضها للتقلبات في الأسعار العالمية للأعلاف، وارتفاع تكاليف الإنتاج. ▪ غياب تنظيم العلاقة بين منتجي الألبان ومصانع الألبان، ويتم تحديد سعر توريد اللبن الخام من قبل مصانع الألبان الكبرى (٣ مصانع)	كبار مزارع المواشي المتخصصة (يبلغ حجم المزرعة أكثر من ٥٠ بقرة)

المصادر: Soliman and Mashhour, ٢٠١١؛ Abdel-Latif, ٢٠٠٨ .

- يتركز موسم إنتاج اللبن في الشتاء والربيع، حيث يتم إنتاج ٦٥%-٧٥% من إجمالي الإنتاج السنوي من الألبان خلال تلك الفترة. ووفقا للنشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية لعام ٢٠١٦، تنتج مصر ٥,٠٨٨ مليون طن من الألبان، ٥١% من الأبقار و٤٥.٨% من الجاموس.[٦]

- تعتبر محافظات الوجه البحري[٧] هي المصدر الأساسي للألبان، حيث يصل نصيبها إلى ٥٨% من إجمالي إنتاج الألبان في مصر وعلى رأسها محافظة البحيرة بنصيب يصل إلى ٢١% (يبين الشكل رقم م٥-١ في الملحق التوزيع الجغرافي لإنتاج الألبان في مصر).

تستخدم مصانع منتجات الألبان اللبن المجفف لتعويض النقص في المعروض المحلي من الألبان. ويتم استيراد الألبان المجففة من الخارج بالأساس حيث شكلت ٤٤% من إجمالي الواردات المصرية من منتجات الألبان عام ٢٠١٩ (يوضح الجدول م٥-١ في الملحق هيكل الواردات المصرية من منتجات الألبان)، وتستورد مصر من خمس دول فقط (نيوزلندا وألمانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة) ٦٩% من إجمالي وارداتها من هذه المنتجات. هذا، وقد شهدت الأسعار العالمية للألبان المجففة (سواء كاملة الدسم أو خالية الدسم) اتجاها نحو الانخفاض منذ منتصف ديسمبر ٢٠١٩ - بعد ارتفاعها خلال الأشهر السابقة من عام ٢٠١٩[٨] - لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال شهر مايو، ثم تعاود الارتفاع في شهري يونيو ويوليو (يوضح الشكلان م٥-٢ وم٥-٣ في الملحق تطور الأسعار العالمية للبن المجفف كامل ومنزوع الدسم). هذا ويلعب الطلب من الصين دورا أساسيا في تحديد أسعار الألبان المجففة ومنتجات الألبان بصفة عامة.

- يعتبر اللبن الخام أعلى عناصر التكلفة في إنتاج منتجات الألبان؛ فوفقا لدراسة (عبد السلام ٢٠١٥)، يمثل اللبن الخام ٧٦% من تكاليف إنتاج اللبن الزبادي و٨٥% من تكاليف إنتاج الجبن الأبيض، و٩١% من إنتاج اللبن المبستر.

- **منتجات وسيطة أخرى**

تستخدم صناعة منتجات الألبان مجموعة من المنتجات الوسيطة الأخرى وفي مقدمتها منتجات التعبئة والتغليف[٩] فضلا عن منتجات وسيطة أخرى مثل المنفحة، أملاح توازن الكالسيوم، ملح الطعام، أملاح مثبتة، مواد استحلاب والدهن النباتي، هذا بالإضافة إلى الآلات المستخدمة في صناعات الألبان.

وتمثل منتجات البلاستيك ٥٨% من إجمالي مواد التعبئة والتغليف المستوردة[١٠] يليها الألومنيوم فويل بنسبة تصل إلى ٢٨% ثم المنتجات الورقية شاملة الورق المقوى بنصيب يصل إلي ١٤%. وبالإضافة إلي ذلك يتم استيراد الآلات والمعدات الخاصة بالتعبئة والتغليف، وتنظيف وتجفيف وتعبئة وغلق الزجاجات

والعبوات، بالإضافة إلي قطع الغيار بما تقترب قيمته من ٢٣٥ مليون دولار[١١]. وبالنظر إلي أهم الدول التي تستورد منها مصر منتجات التعبئة والتغليف، نجد أنه بالرغم من أن الصين تعتبر من أكبر خمس دول موردة لمنتجات التعبئة والتغليف لمصر إلا إنها لا تتمتع بوضع احتكاري في هذا الصدد باستثناء الألومنيوم فويل حيث تستورد مصر ٩٦% من وارداتها من الألومنيوم فويل من الصين تليها الهند. أما بالنسبة لمنتجات البلاستيك، فتأتي السعودية على رأس القائمة بنصيب يصل إلى ٣٧%، ثم الصين بنصيب يصل إلي ١١%، وأخيرا، فيما يتعلق بالورق فتتصدر الصين قائمة الموردين بنصيب يقدر بـ ٢٥% يليها السعودية بنصيب يقدر بـ ٢١%.

وبصفة عامة تتسم تلك المرحلة من مراحل سلسلة قيمة صناعة منتجات الألبان بارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذا النشاط وذلك نتيجة أن:

- رأس المال الأساسي هو الأبقار والتي لها متطلبات رعاية خاصة في التغذية والرعاية الصحية وتختلف مع اختلاف دورة حياة الأبقار.
- في حالة تعرض القطيع لمرض يكون أشبه بالوباء قد يصيب كامل المزرعة مما يعرض المزرعة لخسارة فادحة.
- الاعتماد على الأعلاف المستوردة

٦ آخر بيان مُتاح.
٧ يضم الوجه البحري المحافظات التالية: البحيرة، الشرقية، الغربية، المنوفية، الدقهلية، دمياط، القليوبية، كفر الشيخ والإسكندرية.
٨ فبالرغم من أنها شهدت ارتفاعا خلال شهر يناير إلا إنها لم تصل إلى المستويات التي تحققت خلال الأشهر السابقة من عام ٢٠١٩، كما أنها عادت للانخفاض مرة أخرى في شهر فبراير.
٩ هناك ستة أنواع من التعبئة والتغليف مستخدمة من قبل صناعات الألبان وهي: الورق المقوى متعدد الطبقات (التترابك)، العبوات المعدنية، العبوات البلاستيكية، العبوات الزجاجية، الألومنيوم فويل، الورق المقوى.
١٠ تضم الأكواد: ٣٩٢٠٢٠، ٣٩٢٣٥٠، ٣٩٢٣٢٩، ٤٨١٠٨١٠، ٤٨١٩١٠، ٤٨٠٨٤٩، ٤٨١١٥٩، ٤٨٠٨٣٠، ٤٨٠٨٢٠، ٧٦٠٧١١
١١ تضم الأكواد: ٣٩٢٠٢٠، ٣٩٢٣٥٠، ٣٩٢٣٢٩، ٤٨١٩١٠، ٤٨٠٨١٠، ٤٨٠٨٤٩، ٤٨١١٥٩، ٤٨٠٨٣٠، ٤٨٠٨٢٠، ٧٦٠٧١١

المنتج الأساسي (اللبن) منتج سريع التلف وشديدالحساسية للتبريد والنظافة وكل عناصر التداول.

- وجود قدر من الموسمية في إنتاج الألبان.

يتم تسليم الألبان بشكل يومي وفي نفس الوقت يتم الدفع بعدها بفترة تتراوح ما بين ١٠-٢٥ يوما، وهو ما يعرض المزارعين لأزمة حقيقية في حالة وجود أي صدمة ولاسيما في ظل الحاجة إلي شراء أعلاف الحيوانات بكميات كبيرة والاحتفاظ بقدر مقبول من المخزون في بعض أنواع الأعلاف. عملية الخروج من هذا النشاط تعتبر بطيئة ومكلفة حيث لا تستطيع مزارع الألبان بيع القطيع بالكامل بدون تكبد خسائر كبيرة، ومن ثم يلجأ المزارعون في هذه الحالة إلى البيع التدريجي، وتكون درجة المخاطر أعلى بالنسبة للمزارع الصغيرة (Abel-Latif ٢٠٠٨).

٢. تصنيع منتجات الألبان

تتسم صناعة منتجات الألبان بارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، فوفقا لبيانات غرفة الصناعات الغذائية يوجد ١١٤٤ مصنع لمنتجات الألبان مسجل لدى الغرفة عام ٢٠٢٠، في حين نجد أنه وفقا لبيانات وزارة الزراعة يوجد ١١٤٧ مصنع لتصنيع الجبن الأبيض فقط عام ٢٠١٥. هذا التعارض في الأرقام يشير إلى وجود نشاط غير رسمي ضخم في هذا القطاع لا ينعكس في الأرقام المسجلة لدى الغرفة (يتضمن الشكل رقم م٥-٣ في الملحق التوزيع الجغرافي لمنشآت منتجات الألبان ومناطق إنتاج الألبان في مصر).

بصفة عامة لا تستغل كافة المصانع كامل طاقتها الإنتاجية، مع وجود اختلافات بين المحافظات وهو ما يترتب عليه ارتفاع التكاليف[١٢] (يوضح الشكل رقم م٥-٤ في الملحق نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة القصوى لإنتاج الجبن الأبيض في محافظات الجمهورية.)

تتنوع أحجام المنشآت العاملة في صناعة منتجات الألبان ما بين صغيرة ومتوسطة بالإضافة إلى المصانع الكبيرة، والمصانع التي تعمل بشكل غير رسمي، وكل مجموعة من المنشآت تواجه مجموعة من التحديات الخاصة بها على النحو الذي يلخصه الجدول التالي:

الجدول ٥- ٣: خصائص الأحجام المختلفة من المنشآت العاملة في صناعة الألبان والمشكلات الأكثر شيوعا التي تواجهها

حجم المنشأة	خصائصها	أكثر المشكلات شيوعا
منشآت صغيرة (رسمية وغير رسمية)	• تكنولوجيات تقليدية. • مجموعة محدودة من منتجات الألبان. • تتواجد غالبيتها في المحافظات ولاسيما في القري. • تحصل على الألبان من المزارعين مباشرة أو تجار الجملة أو مراكز التجميع التقليدية. • تعتمد إلى حد كبير علي الألبان المجففة • جانب كبير من إنتاجها غير معبأ آليا • توجه إنتاجها للسوق المحلي بالأساس • تعتبر محال البقالة التقليدية هي قناة التوزيع الأساسية	**١. المشكلات الخاصة بالخامات** • ارتفاع نسبة الفاقد في اللبن • عدم جودة الألبان الموردة • وجود مشكلات في مدخلات الإنتاج الأخرى ولا سيما المنفحة. • عدم القدرة على استخدام منتجات التعبئة والتغليف الجيدة. • ارتفاع التكاليف المرتبطة باستيراد اللبن المجفف **٢. المشكلات الخاصة بالعملية الإنتاجية** • ارتفاع نسبة الهادر في المنتج النهائي. • عدم توفر السيولة اللازمة لتحديث تكنولوجيات الإنتاج • غياب الاختبارات اللازمة للتحقق من جودة المنتج **٣. المشكلات الخاصة بالتوزيع والتسويق** • ارتفاع الهادر والبضاعة المرتجعة • عدم توفر المعلومات التسويقية • انخفاض الطلب على الأجبان التقليدية كالجبن الدمياطي

١١ تمثل هذه الأرقام إجمالي الواردات المصرية من تلك المنتجات والتي تعتبر صناعة منتجات الألبان واحدة من أهم مستخدميها.
١٢ على سبيل المثال، فيما يخص الجبن الأبيض، تتراوح نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلى الطاقة القصوى ما بين ٢١% في حدها الأدنى والذي تحقق في محافظة الغربية، و٨٩% في حدها الأعلى والذي تحقق في محافظة القاهرة.

حجم المنشأة	خصائصها	أكثر المشكلات شيوعا
منشآت متوسطة وكبيرة	• يوجد ثلاث شركات كبيرة فقط في إنتاج اللبن المبستر والزبادي • تكنولوجيات حديثة مميكنة • مجموعة متنوعة من منتجات الألبان • ارتفاع جودة المنتجات • تحصل على الألبان إما من مزارعها أو من كبرى المزارع ومراكز التجميع • توجه إنتاجها للسوق المحلي والتصدير	**١. تحديات خاصة بالمواد الخام** • ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة استيراد جزء كبير من مستلزمات الإنتاج **٢. تحديات خاصة بالإنتاج** • نقص الأيدي العاملة الماهرة • ضعف البحث والتطوير • الغياب التام لأنشطة البحث لتطوير المنتجات التقليدية (من الجبن الدمياطي) • عدم وجود مواصفة مصرية للقيمة الغذائية في مختلف منتجات الألبان • عدم توفر معامل لإجراء بعض الاختبارات وكذلك وجود مشكلات مرتبطة بدقة نتائج الاختبارات وسرعة الحصول عليها. **٣. تحديات خاصة بالتوزيع والتسويق** • عدم وجود جهود تسويقية للأجبان التقليدية مثل وجود Brand names لها • سوء المناولة والتخزين لدى تجار الجملة والتجزئة **٤. تحديات مرتبطة بالتجارة الخارجية وتتمثل في:** • طول فترات الإفراج الجمركي • عدم التفرقة في الجمارك بناء على نسبة البروتين في المنتج • غياب الاتفاقيات التجارية الثنائية مع بعض الأسواق التصديرية المحتملة مثل البرازيل • عدم توفر المعلومات السوقية اللازمة، وضعف الجهد التسويقي لبعض الأسواق التصديرية غير التقليدية مثل السوق الإفريقي وروسيا، والصين • بطء استرداد المصدرين لمستحقاتهم من دعم الصادرات

المصادر: Abdel Latif, ٢٠٠٨؛ Kassem et al., ٢٠١٨؛ Soliman and Mashhour, ٢٠١١

٣. التسويق والتوزيع

أما عن تسويق المنتج النهائي فنجد أن منتجات الألبان يتم استهلاكها محليا بالأساس؛ حيث تصدر مصر ٢٢% من إجمالي الإنتاج التام من منتجات الألبان عام ٢٠١٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨). وبصفة عامة تعتبر محال البقالة التقليدية هي المنفذ الأساسي لبيع منتجات الألبان في مصر بنصيب يصل إلي ٥٤,٢% (EU ٢٠١٩)، (الشكل رقم م٥-٥ في المحلق يبين قنوات توزيع منتجات الألبان في مصر). وتختلف القناة التي يتم التوزيع من خلالها وفقا لنوع الجبنة على النحو الموضح في الجدول ٥- ٤، حيث يلاحظ أن هناك بعض الأجبان ولاسيما الأجبان الأوروبية يتم بيعها للمطاعم والفنادق بالأساس.

الجدول ٥- ٤: أنواع الأجبان المختلفة وقنوات توزيعها

نوع الجبن	القناة التي يتم التوزيع من خلالها
الأجبان المصنوعة من الزيوت النباتية	• تجار الجملة • تجار الأجبان (Cheese Traders) • البيع المباشر لتجار التجزئة باستخدام سيارات مبردة • منطقة توزيع مبردة • منفذ بيع في المصنع للمستهلك مباشرة
الجبنة الدمياطي	• تجار الأجبان (Cheese Traders)
جبنة الرأس	• تجار الأجبان (Cheese Traders)
الجبنة الملاوي	• تجار الأجبان (Cheese Traders) ويتم توزيعها في محافظات الوجه القبلي بالأساس • الهايبر ماركت
الأجبان الأوروبية	• الفنادق والمطاعم والسوبرماركت والهايبر ماركت
الأجبان السورية	• الفنادق والمطاعم، وتجار الجملة والتجزئة (محلات البقالة المتخصصة في المنتجات السورية)
الأجبان المطبوخة	• تجار الجملة • تجار التجزئة
السمن	• الشركات الكبيرة • مصانع ومحلات الحلويات • المنازل في المناطق الريفية
اللبن سريع الذوبان	• السوبر ماركت والهايبرماركت • تجار التجزئة • مندوبي المبيعات

المصدر: Kassem et al., ٢٠١٨.

ويشهد حجم السوق في مصر نموا متزايدا لجميع منتجات الألبان، فعلى سبيل المثال حقق حجم سوق منتجات الزبادي واللبن الرائب متوسط معدل نمو يقدر بحوالي ١٣.٣% خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، يليه كل من الألبان والأجبان بمتوسط معدل نمو سنوي يُقدر بحوالي ١٢.٣% و٧.٤% على التوالي (EU ٢٠١٩). يتضمن الشكل (م٥-٦) في المحلق معدلات نمو حجم سوق منتجات الألبان في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢١٠٧) وتوقعات معدلات نموه المستقبلية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

أما عن الصادرات فتتركز الصادرات المصرية من منتجات الألبان في الأجبان والتي تشكل ٨٣% من إجمالي الصادرات المصرية من منتجات الألبان عام ٢٠١٩. وبالتركيز على الصادرات من الأجبان نجد أنها تتركز في الجبن المطبوخ (Processed Cheese) والجبن الطازج غير المنضج (Fresh cheese -(unripened or uncured cheese حيث يمثل الاثنان ٨٠% من إجمالي الصادرات المصرية من الأجبان. وتعتبر مصر من أكبر الدول المصدرة للأجبان المطبوخة في العالم، إلا أنها لم تتمكن في أي مرحلة أن يكون لها منتج خاص بها (Brand) بالرغم من أن الجبن الدمياطي يتمتع بالخصائص التي تؤهله لذلك.

وبالرغم من تركز الصادرات المصرية من الأجبان في هذين المنتجين إلا أن مصر استطاعت تحقيق قدر من التنوع في الصادرات المصرية من الأجبان في السنوات الأخيرة، حيث حققت الأجبان ذات العروق الزرقاء والأجبان الأخرى أعلى متوسط نمو للصادرات خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) مقابل تراجع معدلات نمو الصادرات المصرية التقليدية من الأجبان المطبوخة والجبن الطازج غير المنضج (يتضمن الشكل م٥-٧ في الملحق معدلات نمو الصادرات المصرية من الأنواع المختلفة من الأجبان).

وتصدر مصر منتجات الألبان بالأساس إلي الدول العربية، حيث تشكل تلك المجموعة٩٢% من إجمالي الصادرات المصرية من الألبان عام ٢٠١٩. ويأتي كل من السعودية وليبيا والأردن في مقدمة الدول التي تصدر لها مصر منتجات الألبان بأنصبة تقدر بـ ١٩% ، ١٦% و١٤% على التوالي من إجمالي الصادرات المصرية من الألبان. وخارج الدول العربية تعتبر كل من روسيا وتركيا وإرتريا في مقدمة الدول التي تصدر لها مصر منتجات الألبان بأنصبة ١.٢% لكل منها. وعند قيام المنشآت الصغيرة بالتصدير يكون ذلك من خلال شركة للتصديرِExporting Agency.

ثالثا: كيف تأثرت صناعة منتجات الألبان بالأزمات السابقة

تأثرت صناعة منتجات الألبان شأنها شأن الصناعات التحويلية الأخرى بالأزمات السابقة والتي تم تحليلها بشكل تفصيلي في الجزء الأول (الفصل رقم ٤) عن الصناعات التحويلية مجمعة، إلا أنه نظرا لكون منتجات الألبان من السلع الضرورية (وبالتالي انخفاض مرونة الطلب عليها)، بالإضافة إلي أن الغالبية العظمى من مبيعاتها موجهة للسوق المحلي، فإن تأثر تلك الصناعة بالأزمات السابقة كان أقل حدة عن باقي الصناعات التحويلية، كما أن تأثرها في معظم الأوقات كان تأثيرا وقتيا. وسوف نركز هنا على تحليل تأثر صناعة الألبان بآخر أزمة تعرضت لها الصناعة وهي أزمة تعويم الجنيه عام ٢٠١٦. فقد ترتب على تعويم الجنيه تأثيران أساسيان:

١. **الارتفاع في سعر مستلزمات الإنتاج**: وهنا يجب التفرقة بين نوعين من مستلزمات الإنتاج:

- ***مواد التعبئة والتغليف (التتراباك والألومنيوم فويل ومنتجات البلاستيك):***

وقد أختلف تعامل المنشآت مع ارتفاع تكاليف مواد التعبئة والتغليف وفقا لمدى توفر البديل المحلي لتلك المنتجات، ففي حالة مواد التعبئة والتغليف التي ليس لها بديل محلي مثل الألومنيوم فويل والتراباك فقد لجأت المنشآت إلى تحميل الزيادة في تكلفتها على المستهلكين بشكل تدريجي. أما في حالة مواد التعبئة والتغليف من البلاستيك والتي قد يوجد بديل محلي لبعض أنواعها فقد لجأت المنشآت إلي استخدام البديل المحلي ولو جزئيا شريطة ملائمة الجودة.

- ***اللبن المجفف:***

أدى ارتفاع أسعار اللبن المجفف نتيجة لارتفاع سعر الدولار إلي تحفيز المنشآت لزيادة نسبة اللبن السائل المستخدمة في الإنتاج (من المزارع ومراكز التجميع) وخاصة بالنسبة للشركات المنتجة للبن المبستر والزبادي بشرط جودة الألبان وملاءمة العد البكتيري. وقد ترتب على عملية الإحلال توفير العملة الصعبة، فضلا عن تحقيق قدر أكبر من السيولة لدى الشركات حيث يتم دفع ثمن الألبان السائلة على دفعات بناء على التوريد على خلاف اللبن الجاف الذي يتم شراء كمية كبيرة منه مرة واحدة وتخزينها. هذا ولم تستطع الشركات المنتجة للأجبان الإحلال محل اللبن المجفف نظرا لأن طبيعة عمليتها الإنتاجية يستلزم بالضرورة استخدام اللبن المجفف.

٢. **انخفاض الطلب:** نتيجة انخفاض القوة الشرائية للمواطنين: وهو ما ترتب عليه انخفاض في حجم المبيعات، وكان من المتوقع أن تعود الصناعة إلى معدلاتها الطبيعية بحلول عام ٢٠٢٠.

رابعا: كيف تأثرت صناعة منتجات الألبان بصدمات العرض والطلب في إطار دورة الأزمة

يرتبط التأثير المتوقع على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقا لدورة الأزمة.

وسوف نعرض في الجدول ٥-٥ تأثر صناعة منتجات الألبان بالأزمة منذ بدايتها وتحليل الموقف الحالي وتوقعات المرحلة القادمة بدءا من أغسطس ٢٠٢٠- حتى يونيو ٢٠٢١ وذلك في ضوء المفاهيم والافتراضات التالية:

المفاهيم

- **صدمة الطلب:** تغير مفاجئ في الطلب على منتجات الألبان وأنماط الاستهلاك.
- **صدمة العرض:** عدم قدرة مصانع الألبان على تلبية الطلب أو التوافق مع أنماط الاستهلاك.

افتراضات التحليل

١. يتم تتبع الطلب على منتجات الألبان من خلال الطلب على السوبر ماركت.

٢. طلب السوبرماركت على منتجات الألبان المعبأة مرتبط بسعته التخزينية.

٣. طبيعة دورة رأس المال في صناعة منتجات الألبان

والتي ترتبط بتأثير الأزمة على القطاع تتسم بالخصائص التالية:

أ- الموسمية في إنتاج اللبن السائل.

ب- الحاجة إلى تخزين قدر مقبول من منتجات الأعلاف لضمان استدامة توفر العلف.

ج- الحاجة إلى تخرين اللبن المجفف، التي قد تصل في بعض الحالات إلي الاحتفاظ بمخزون يكفي لسته أشهر.

د- القدرة المحدودة للمزارع بشكل عام وخصوصا صغار مربي المواشي على التحكم في السعر، مع قيام مصانع الألبان بدفع ثمن الألبان الموردة من مزراع الألبان بشكل آجل.

٤. درجة تأثر مزارع الألبان بالأزمة مرتبط بدرجة تأثر مصانع منتجات الألبان بها.

٥. التركيز بالأساس على السوق المحلي نظرا لأن صناعة منتجات الألبان في مصر هي في الأساس موجهة للسوق المحلي.

٦. لا يتم تحليل الصادرات في الجدول ليس فقط لقلتها بل أيضا لأن الأجبان المطبوخة (المنتج التصديري الأساسي لمصر) من المنتجات الاستهلاكية الأساسية لدى كافة المواطنين في كل إنحاء العالم، وبالتالي لم يتأثر الأداء التصديري بالأزمة.[١٣]

٧. التقدير الكمي للتغير في المبيعات تم وضعة بشكل تقريبي من خلال استبيان محدود مع عدد من مصانع منتجات الألبان بمختلف أنواعها.[١٤]

الجدول ٥-٥: تأثر صناعة منتجات الألبان بالأزمة منذ بدايتها وتحليل الموقف الحالي وتوقعات المرحلة القادمة بدءا من أغسطس ٢٠٢٠- حتى يونيو ٢٠٢١

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير على مصر
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)	لا يوجد أي صدمات	- ظهور الفيروس في الصين وعدم تأثر مصر خلال تلك الفترة وبالتالي استمرار النشاط الاقتصادي بشكل طبيعي - انخفاض السعر العالمي من الألبان المجففة في النصف الثاني من ديسمبر مدفوعا بالأساس بانخفاض واردات الصين من الألبان كنتيجة مباشرة لكوفيد ١٩، بالإضافة إلي وجود فائض في إنتاج الألبان، حيث جاءت التوقعات بمعدلات نمو إيجابية لأكبر ٧ مناطق منتجة للألبان في العالم خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠.[١٥] - عدم قدرة الصين علي توريد مستلزمات الإنتاج من منتجات التعبئة والتغليف والأعلاف	- لا يوجد تأثير علي جانب الطلب - لا يوجد تأثير على تكاليف إنتاج المنتجين نظرا لقيام المنتجين بشراء مستلزمات الإنتاج من الألبان المجففة وتخزينها في فترة سابقة على انخفاض السعر. - أما عن مستلزمات الإنتاج الأخرى ولاسيما منتجات التعبئة والتغليف، فإن احتفاظ المنتجين سواء مزارع الألبان أو مصانع منتجات الألبان بقدر من المخزون قد خفف من تأثير الأزمة في الصين على توفر مستلزمات الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بالألومنيوم فويل. بالإضافة إلي توفر أسواق بديلة وعلي رأسها السعودية وتركيا في حالة البلاستيك والمنتجات الورقية.

١٣ من واقع الاستبيان المحدود الذي تم مع عدد من مصانع منتجات الألبان.
١٤ تم ترتيب اللقاء مع مجموعة المصنعين لمنتجات الألبان بالتعاون مع غرفة الصناعات الغذائية.
١٥ https://www.dairyreporter.com/Article/٢٠٢٠/٠٣/١٧/The-ripple-effects-of-COVID-١٩-A-look-into-global-dairy

المرحلة	صدمة الطلب و /أو صدمة العرض	التحليل	التأثير على مصر
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير- منتصف مارس ٢٠٢٠)	صدمة طلب محدودة ولا يوجد صدمة عرض	- استمرار الوضع العالمي على النحو السابق - بداية ارتفاع الطلب المحلي على منتجات الألبان وخاصة مع بدء الإجراءات الاحترازية في شهر مارس مدفوعا بخوف المستهلكين من مستقبل الأمن الغذائي الخاص بهم ودرجة توفر احتياجاتهم من الغذاء - قرار تعليق المدارس وتطبيق بعض الإجراءات الاحترازية - عدم وضوح مصادر انتقال المرض	- لم يتأثر العرض نتيجة لاحتفاظ المنتجين بمخزون من مستلزمات الإنتاج وخاصة في ظل استعدادات شهر رمضان - تغير أنماط الاستهلاك في اتجاه العبوات الأكبر نظرا لعدم وجود طلب على العبوات الصغيرة مع تعليق الدراسة، بالإضافة إلى رغبة المستهلكين في التخزين. - نقص بسيط في طلب المطاعم والكافيهات نتيجة وجود بداية لاتجاه المستهلكين للبعد عن الأكل في الخارج لعدم تأكدهم من انتقال المرض من خلال الطعام
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس- منتصف مايو ٢٠٢٠)	- صدمة كبيرة في الطلب - صدمة عرض محدودة	- الارتفاع الكبير في الطلب على كل المنتجات الغذائية شاملة منتجات الألبان المعبأة تحديدا مدفوعا برغبة المستهلكين في التخزين مع حالة الخوف التي انتابتهم مع تشديد الإجراءات الاحترازية وتطبيق حظر التجوال.[١٦] - تزامن تفاقم الأزمة مع حلول شهر رمضان في نهاية شهر إبريل - التوقف التام للنشاط السياحي - زيادة الوعي الصحي للمواطنين نتيجة تخوفهم من كوفيد- ١٩ وبالتالي عدم الإقبال على منتجات بعينها دون أخرى	- انعكس ارتفاع الطلب علي منتجات الألبان في زيادة الطلب على الألبان السائلة ولكنه لم ينعكس على السعر بشكل واضح.[١٧] - استمرار ارتفاع الطلب بالرغم من تراجع رغبة المستهلكين في التخزين نتيجة الطلب الكبير الطبيعي على الألبان والزبادي خلال شهر رمضان مقرونا بالعروض الترويجية التي قدمتها الشركات. - جاء الطلب بالأساس من خلال منافذ البيع (السوبرماركت و الهايبرماركت ومحلات البقالة)، في حين انخفض الطلب جدا من الفنادق والمطاعم والكافيهات[١٨] نتيجة الإجراءات الاحترازية وتوقف السياحة. - اقتصر تأثير إجراءات حظر التجوال على حركة البضائع والعمال على أول أسبوعين فقط، ليزول أثرها بعد قرار الحكومة باستثناء ما يرتبط بالنشاط الصناعي من ساعات حظر التجوال والحصول على التصاريح اللازمة لذلك. - استطاعت المنشآت زيادة المعروض من منتجات الألبان نتيجة مجموعة من العوامل: ١. استعداد المنشآت المسبق لاستقبال شهر رمضان (بما يطلق عليه فرشة رمضان) وبالتالي توفر جميع مستلزمات الإنتاج. ٢. وجود طاقة عاطلة لدى بعض المنشآت وبالتالي القدرة على زيادة الإنتاج لمواجهة تزايد الطلب، أو اللجوء إلي العمل بأكثر من وردية لمواجهة الزيادة في الطلب. - صدمة في العرض لبعض المنشآت ولاسيما الصغيرة منها لعدم قدرتها على الوفاء بالطلب على المنتجات المعبأة آليا نتيجة عدم قدرة تلك المصانع على التحول نحو المنتجات المعبأة لارتفاع التكاليف المرتبطة بذلك والحاجة إلى ضخ استثمارات جديدة.

١٦ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٢: تجارة تجزئة البقالة، أو الفصل السادس من هذا الكتاب، صفحة ١٣٨.
١٧ سعر اللبن الخام تحدده مصانع منتجات الألبان.
١٨ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٦: المطاعم والكافيهات، أو الفصل السابع من هذا الكتاب، صفحة ١٥٤.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير على مصر
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس- منتصف مايو ٢٠٢٠) تابع			وقد اختلف هذا التأثير وفقا لمنفذ البيع للمنتجات غير المعبأة، حيث انخفض التوريد للسوبر ماركت والهايبر ماركت بنسب تتراوح ما بين ٢٠%-٢٥%. في حين توقف التوريد تماما للشركات التي تقوم بتقديم وجبات لعامليها وهو ما يمثل نسبة كبيرة من نشاط بعض المصانع الصغيرة والتي قد تصل إلى ٤٠% وما فوق. - التراجع الكبير في الطلب عل الأجبان الأوروبية الطازجة Fresh والتي تطلبها الفنادق بالأساس وتعرض منتجي هذه المجموعة من المصانع لأزمة سيولة ناتجة عن وجود ارتجاع في البضائع المباعة للفنادق نظرا لأن الغالبية العظمي منها تالف، ووجود تأخير في سداد المستحقات، وهو ما أدى إلى لجوء بعض المصانع إلى إنتاج أجبان ذات مدة صلاحية أعلى. - ترتب على الخسائر التي تحملتها بعض المصانع لجوءها إلى تخفيض مرتبات العاملين وخفض محدود للعمالة. - زيادة المبيعات المحلية من منتجات الألبان الأساسية من اللبن والزبادي بحوالي ١٢%-١٣% في الربع الاول من هذا العام مقارنة بالربع الأول من العام الماضي معظمها في النصف الأخير من مارس.
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو- أغسطس ٢٠٢٠)	- استمرار الصدمة الكبيرة في الطلب - استمرار الصدمة المحدودة في العرض	يمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل: **المرحلة الأولى (مايو):** - شهدت تلك الفترة تراجع في الطلب على منتجات الألبان نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين وتراجع الدخول، بالإضافة إلى توخي الحذر في الإنفاق بالنسبة لشرائح الدخل المرتفع نتيجة حالة عدم التأكد بشأن مستقبل الفيروس.	**المرحلة الأولى:** - تراجعت المبيعات من اللبن والزبادي خلال شهر مايو بحوالي ٥% مقارنة بالعام السابق. - عانت مزارع الألبان خلال شهر مايو لمدة أسبوع واحد فقط لتواجد مخزون من الألبان لدى مصانع منتجات الألبان وانخفاض الطلب خلال شهر مايو. - استمرار اتجاه المصنعين إلى إنتاج الأجبان ذات الفترة التخزينية الأعلى والابتعاد عن منتجات الأجبان الطازجة ومرتفعة الثمن. - خطط بعض المصانع لتحديث خطوط الإنتاج إلي أساليب التعبئة الآلية شريطة توفر التمويل اللازم.
		المرحلة الثانية (يونيو- يوليو): - مع التخفيف من الإجراءات الاحترازية وعودة نشاط المطاعم والفنادق تدريجيا بدأ يتحسن الطلب على منتجات الألبان مرة أخرى..	**المرحلة الثانية:** - انعكس الارتفاع الطفيف في الطلب خلال شهري يونيو ويوليو على ارتفاع المبيعات بنسبة تتراوح ما بين ٢%-٣% مقارنه بنفس الفترة في العام الماضي

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير على مصر
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو-أغسطس ٢٠٢٠) تابع		**المرحلة الثالثة: أغسطس** يوجد ثلاثة سيناريوهات وفقا لتطور الفيروس: - **السيناريو المتفائل:** استمرار انخفاض معدلات الإصابة بالفيروس والمزيد من التخفيف من الإجراءات الاحترازية - **السيناريو المتوسط:** استمرار معدلات الإصابة بالفيروس على نفس مستوى شهر يوليو وتمديد نفس الإجراءات الاحترازية - **السيناريو المتشائم:** عودة الارتفاع في معدلات الإصابة كنتيجة للتخفيف من الإجراءات الاحترازية خلال شهري يونيو ويوليو.	**المرحلة الثالثة** - **السيناريو المتفائل:** استمرار التحسن التدريجي في المبيعات خلال شهر أغسطس. - **السيناريو المتوسط:** بقاء المبيعات عند نفس مستوياتها المتحققة خلال شهر يوليو. - **السيناريو المتشائم:** تراجع المبيعات لتصل إلى المستويات المتحققة خلال شهر مايو.
٥. التعافي (بداية من سبتمبر ٢٠٢٠ حتى يونيو ٢٠٢١)	ترتبط صدمتا الطلب والعرض بسرعة التعافي	**السيناريو المتفائل** - استمرار التعافي حتى تنتهي الأزمة تماما خلال النصف الثاني من سبتمبر وبالتالي عودة النشاط الاقتصادي بشكل طبيعي ودخول المدارس في شهر أكتوبر كما أعلنت وزارة التربية والتعليم	**السيناريو المتفائل** - تحسن كبير في الطلب والعودة إلى مستويات الطلب المتحققة خلال نفس الفترة من العام السابق ولكن مع عدم تحقق ما كان متوقعا من قبل مصنعي الألبان من عودة الأرباح إلى مستوياتها قبل قرار التعويم في ٢٠١٦. - اتجاه المصانع الصغيرة إلى تحديث عملية التصنيع نحو الاستثمار في التعبئة والتغليف نتيجة زيادة الوعي الصحي للمواطنين ولكن يتوقف ذلك على توفر التمويل. - عودة الأنماط الاستهلاكية السابقة فيما يتعلق بحجم العبوات المباعة أو نوعيات الأجبان المباعة مع عودة النشاط السياحي وعودة نشاط المطاعم والكافيهات.
		السيناريو المتوسط - استمرار الفيروس حتى نهاية العام والاستمرار في الإجراءات الاحترازية المطبقة في السيناريو المتوسط من المرحلة السابقة	**السيناريو المتوسط** - بقاء المبيعات عند نفس مستوياتها المتحققة خلال شهر يوليو. - استمرار اتجاه المصانع في تحويل خطوطها الإنتاجية بعيدا عن الأجبان الطازجة.
		السيناريو المتشائم - ظهور موجة ثانية من الفيروس مع بداية فصل الشتاء، وعدم عودة المدارس.	**السيناريو المتشائم** - تراجع مستويات الطلب إلى المستوى المتحقق خلال شهر مايو في قمة الأزمة. - إغلاق بعض المصانع الصغيرة ومتناهية الصغر الغير قادرة على الاستثمار في تحديث عملياتها الإنتاجية والاتجاه نحو المنتجات المعبأة آليا. - اتجاه بعض المنشآت إلى تخفيض العمالة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شأنها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

نخلص من التحليل السابق أنه بالرغم من الاستفادة الظاهرية لصناعة منتجات الألبان من الأزمة، إلا إن هذه الاستفادة هي في واقع الأمر استفادة مؤقتة مرتبطة بخوف المواطن، ولم تتحقق لجميع المنشآت وكافة المنتجات وذلك على النحو التالي:

١. لم تستفد جميع القطاعات الفرعية لصناعة منتجات الألبان، حيث جاءت الاستفادة الأساسية لصالح المنتجات ذات القدرة التخزينية الأعلى، والمنتجات الأساسية في النمط الغذائي للمواطن، والمنتجات منخفضة السعر. وتضم تلك المجموعة من المنتجات كل من اللبن المبستر، والزبادي والأجبان الجافة والمطبوخة. في حين تعرضت منتجات الأجبان الطازجة والأنواع الأوروبية من الأجبان لخسائر خلال فترة الأزمة.

٢. لم تستفد جميع أحجام المنشآت من الأزمة، حيث استفادت المنشآت التي تستخدم أساليب التعبئة الآلية، والتي يتوفر لديها الطاقة الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الطلب خلال فترة تفاقم الأزمة.

٣. من غير المتوقع تكرار الاستفادة المؤقتة التي تحققت للصناعة في حالة ظهور موجة ثانية من كوفيد ١٩ نتيجة تأقلم المواطنين مع الوضع القائم نتيجة الفيروس ووجود نوع من الطمأنينة حول أمنهم الغذائي، وفي مقابل ذلك من المتوقع أن يستمر الأثر السلبي المرتبط بانخفاض القوة الشرائية للمواطن في حالة عدم التعافي أو بطء هذا التعافي، كذلك من المتوقع استمرار التغير في الأنماط الاستهلاكية للمواطنين.

وهنا تجدر الإشارة إلي إنه يمكن لصناعة منتجات الألبان الاستفادة بشكل كبير من زيادة الوعي الصحي للمواطن لتحديث خطوط الإنتاج باتباع أساليب التعبئة الآلية وزيادة جودة المنتجات وهو ما يتطلب الدعم الحكومي لهذه الصناعة من خلال تقديم التمويل اللازم، والتغلب على العوائق المؤسسية التي تواجه هذه الصناعة وهو ما سيتضح في الأقسام التالية من هذه الدراسة.

خامسا: الإجراءات المطلوبة لتخفيف التأثير السلبي وقت الأزمة

تعاني المنشآت حاليا، ولاسيما الصغيرة منها، من وجود أزمة في السيولة نتيجة الانخفاض الشديد في الطلب وهو ما يتطلب:

١. مراجعة السياسات المتبعة من قبل جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتكون في أقل التقديرات متماشية مع السياسات التي أقرها البنك المركزي المصري سواء فيما يتعلق بفترة تأجيل سداد القروض أو المصاريف الإدارية المقررة مقابل تأجيل سداد القرض.

٢. صرف كافة متأخرات دعم الصادرات المستحقة للمصدرين.

٣. تصميم برنامج تمويلي لصالح المنشآت الصغيرة العاملة في صناعة منتجات الألبان لتحديث خطوط الإنتاج وشراء المعدات الخاصة بالتعبئة الآلية بشروط ميسرة.

سادسا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة ومقترحات للتغلب عليها

لقد أظهر تحليل سلسلة القيمة الخاصة بصناعة منتجات الألبان وجود مجموعة من المشكلات المؤسسية التي تعاني منها الصناعة والتي تعوق نموها وهو ما يتطلب تطبيق مجموعة من الإجراءات المتكاملة الكفيلة بمعالجة تلك المشاكل في إطار رؤية واضحة لمستقبل القطاع. وتشمل تلك الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١. ضرورة تنظيم العلاقة بين مزارع الألبان والمصانع للوصول إلى صيغة عادلة لسعر توريد اللبن.

٢. أهمية وضع نموذج مختلف لتطوير مراكز تجميع الألبان (على غرار النموذج الهولندي) وليس مجرد إجراء مجموعة من الإصلاحات الجزئية، وذلك لدورها الهام في زيادة الاستفادة من الألبان السائلة من خلال تحسين جودتها وملائمتها للمواصفات المطلوبة لصناعات منتجات الألبان وهو ما ينعكس في النهاية في التقليل من التكاليف المرتبطة باستيراد اللبن المجفف.[١٩]

١٩ في بداية هذا العام أعلنت الحكومة عن خطتها لزيادة إنتاج الألبان في مصر من خلال تنظيم عمل والتوسع في مراكز تجميع الألبان وتنظيمها من خلال إصدار تراخيص للتشغيل، هذا بالإضافة إلي برامج التحسين الوراثي لسلالات المواشي. كما أن هناك تجربة تمت من خلال غرفة الصناعات الغذائية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في تطوير أحد المراكز من خلال نموذج يقوم على الشراكة بين الشركات ومراكز تجميع الألبان. ولابد من التنسيق بين هذه الجهود في إطار مراجعة شاملة لمنظومة إنتاج الألبان في مصر، وارتباطها بباقي حلقات سلاسل القيمة للصناعات المرتبطة بها.

٣. الحاجة إلى تقديم الدعم الفني من المؤسسات الحكومية المتخصصة لصغار المزارعين لتحسين جودة الألبان.

٤. دراسة إمكانية التوسع في صناعة الأعلاف في مصر بحيث يتم التقليل من الأعلاف المستوردة.

٥. الإسراع في عملية إصدار وتحديث المواصفات الخاصة بمنتجات الألبان واشتراك صغار المنتجين في اللجان الخاصة بوضع تلك المواصفات.

٦. ضرورة التفعيل الكامل لهيئة سلامة الغذاء حيث لاتزال بعض الجهات الرقابية مثل الصحة والتموين تعمل بشكل منفرد بالرغم من وجود الهيئة.

٧. أهمية تطوير المعامل الحكومية لزيادة دقة النتائج وضمان عدم تعارضها، والتقليل من الفترة الزمنية للحصول على النتائج.

٨. ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للجهات الحكومية (شاملة الوحدات البيطرية والجهات الرقابية والمعامل) حتى تقوم بمهامها على أكمل وجه.

٩. ضرورة زيادة البحث والتطوير بما يزيد من القيمة المضافة لهذه الصناعة الهامة، ويحقق المزيد من التنوع في منتجاتها على النحو الموجود في الأسواق العالمية (مثال: الألبان الخالية من اللاكتوز).

١٠. زيادة دور التمثيل التجاري في جذب الفرص التصديرية وخاصة في القارة الإفريقية.

١١. الحاجة إلى تقديم مميزات لشركات التصدير والاستيراد مماثلة لتلك المقدمة للمصنعين نظرا للدور الذي تقوم به هذه الشركات في خدمة المنشآت الصغيرة التي لا تقوم بالتصدير والاستيراد بشكل مباشر.

الملحق

الشكل م٥-١: التوزيع الجغرافي للإنتاج المحلي من اللبن عام ٢٠١٦

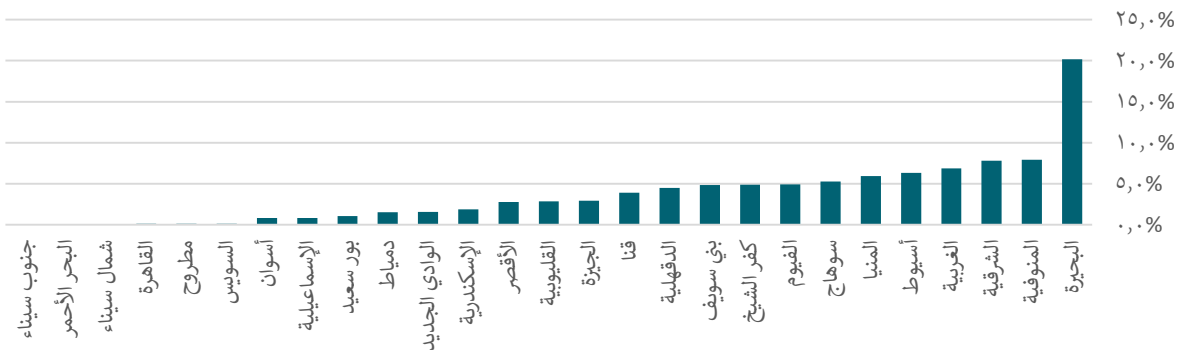

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية.

الجدول م٥-١: هيكل الواردات المصرية من منتجات الألبان عام ٢٠١٩

الكود	المنتج	النسبة من إجمالي الواردات
'٠٤٠١١٠	ألبان و قشدة ، غير مركزة و لا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر ، تحتوى على دسم بنسبة لا تزيد عن ١% وزنا	٠%
'٠٤٠١٢٠	ألبان و قشدة ، غير مركزة و لا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر ، تحتوى على دسم بنسبة تزيد عن ١% ولا تتجاوز ٦% وزنا	٠%
'٠٤٠١٣٠	ألبان و قشدة ، غير مركزة و لا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر ، تحتوى على دسم بنسبة تزيد عن ٦% وزنا	٠%
'٠٤٠١٥٠	ألبان و قشدة ، غير مركزة و لا محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر ، تحتوى على دسم بنسبة تزيد عن ١٠% وزنا	٠%
'٠٤٠٢١٠	ألبان مركزة محتوية علي سكر مضاف أومواد تحلية أخر بشكل مسحوق أو حبيبات أو بأشكال صلبة أخر ، تحتوى على دسم بنسبة لاتزيد عن ١,٥ % وزنا	٣٠%
'٠٤٠٢٢١	ألبان بشكل مسحوق أو حبيبات أوبأشكال صلبة أخر، تحتوي على دسم بنسبة تزيد عن ١,٥ % وزنا	١٤%
'٠٤٠٢٢٩	ألبان أخر مركزةومحتويةعلي سكر أو أي مواد تحلية أخر بشكل مسحوق أو حبيبات أو بأشكال صلبة أخر ، تحتوي علي نسبة دسم تزيد عن ١,٥ % وزنا	٠%
'٠٤٠٢٩١	ألبان وقشدة مركزة ،لا تحتوي علي سكر مضاف أو مواد تحلية أخري (بخلاف تلك في شكل مسحوق)	٠%
'٠٤٠٢٩٩	ألبان وقشدة مركزة ومحتوية علي سكر مضاف أو مواد تحلية أخري (بخلاف تلك في شكل مسحوق)	٠%
'٠٤٠٣١٠	لبن رائب "زبادي" وان كان مركزا أومحتوي علي سكرمضاف أومواد تحلية أخر أومنكهة أومحتوي علي فواكه أوأثمار قشرية (مكسرات)أو كاكاو ، مضافة .	٠%
'٠٤٠٣٩٠	مخيض ، لبن مخثر ، كفير و غيره من أنواع الألبان ، وإن كانت مركزة أو محتوية على سكر مضاف أو مواد تحلية أخر أو منكهه، أو محتوية على فواكه أو أثمار قشرية [مكسرات] أو كاكاو ، مضافة (بخلاف الزبادي)	٠%
'٠٤٠٤١٠	مصل اللبن أو مصل اللبن المعدل وأن كان مركزاً و محتوياً علي سكر أو مواد تحلية أخري	٣%
'٠٤٠٤٩٠	منتجات مكونة من عناصر حليب طبيعية ،وان كانت محتوية علي سكر مضاف أو مواد تحلية أخر ى غير مذكورة ولا داخلة فى مكان آخر .	١٠%
'٠٤٠٥١٠	الزبد	١٤%
'٠٤٠٥٢٠	منتجات اللبان قابلة للدهن	٠%
'٠٤٠٥٩٠	مواد دسمة أخري وزيوت مشتقةمن اللبن(باستثناء الزبد الطبيعي).	٨%
'٠٤٠٦١٠	جبن طازج غير منضج بما فى ذلك جبن مصل اللبن وجبن اللبن المحثر	٠%
'٠٤٠٦٢٠	أجبان مبشورة أو فى شكل مسحوق من جميع الأنواع	١%
'٠٤٠٦٣٠	أجبان معالجة بالحرارة غير مبشورة ولا فى شكل مسحوق	٤%
'٠٤٠٦٤٠	أجبان ذات عروص زرقاء وأجبان تحتوي علي عروق	١%
'٠٤٠٦٩٠	أجبان أخري	١٤%

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى Trade map ٢٠٢٠.

الشكل م٥-٢: تطور الأسعار العالمية للألبان المجففة منزوعة الدسم

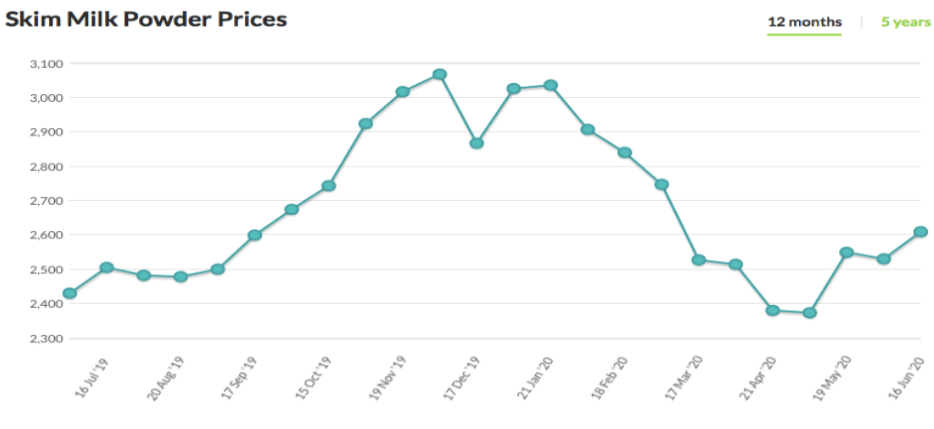

المصدر: https://www.globaldairytrade.info/en/product-results/

الشكل م٥-٣: تطور الأسعار العالمية للألبان المجففة كاملة الدسم

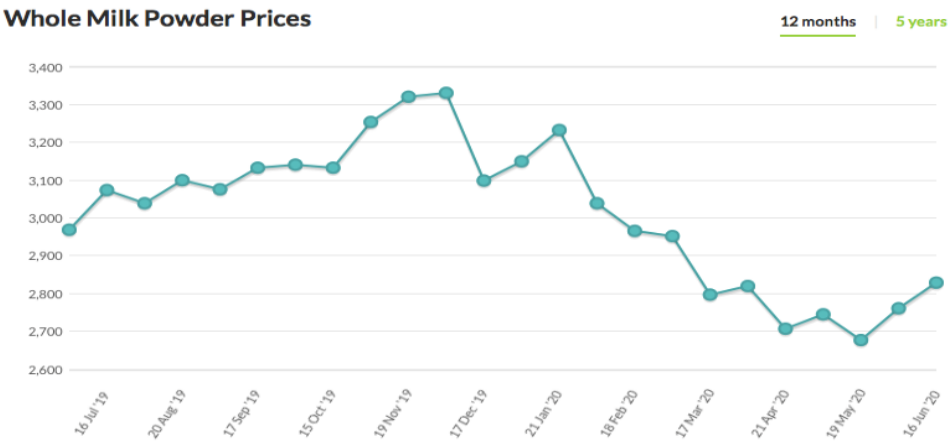

المصدر: https://www.globaldairytrade.info/en/product-results/

الشكل م٥-٤: التوزيع الجغرافي لمنشآت منتجات الألبان ومناطق إنتاج الألبان في مصر

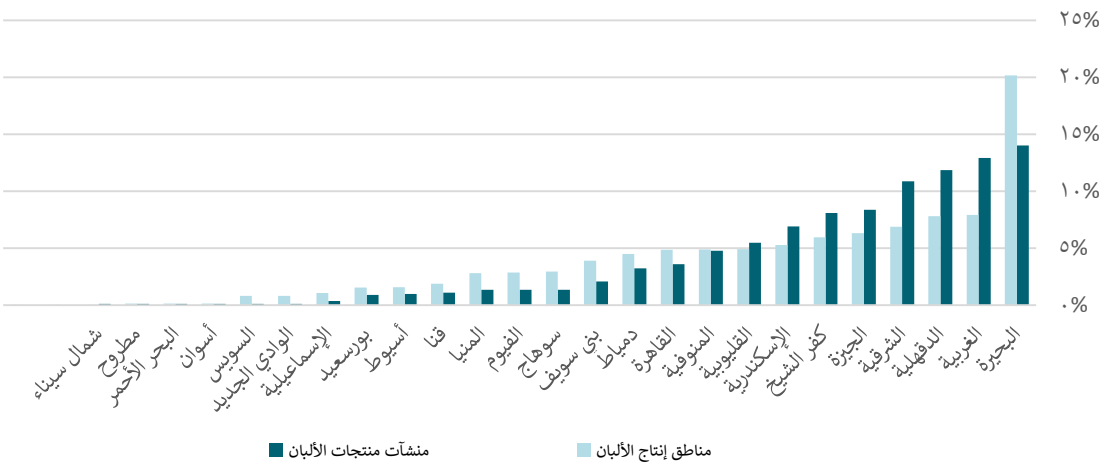

المصدر: https://www.globaldairytrade.info/en/product-results/

الشكل م٥-٥: نسبة الطاقة الإنتاجية الفعلية إلي الطاقة القصوى لإنتاج الجبن الأبيض في محافظات الجمهورية

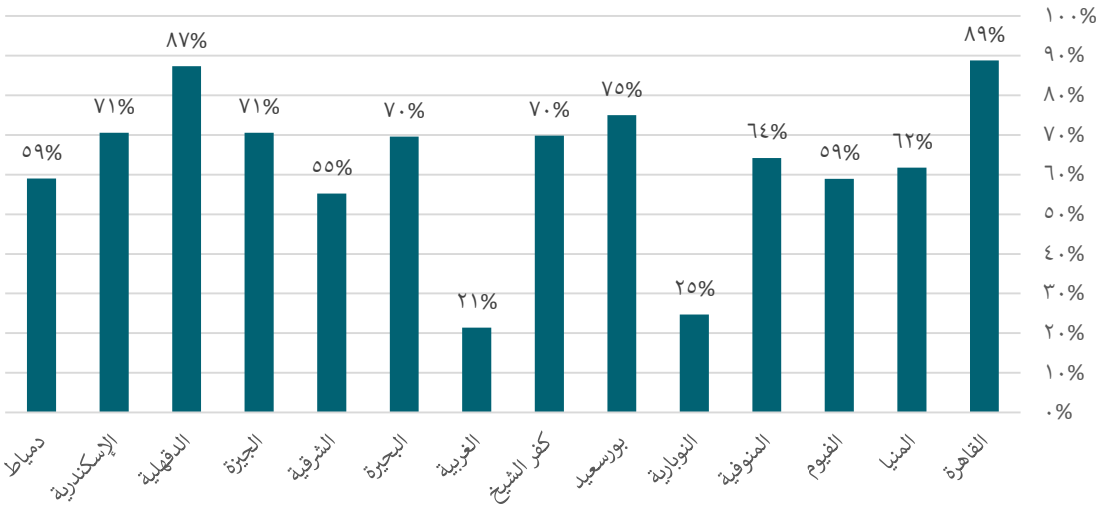

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى البيانات الواردة في (Kassem et al. ٢٠١٨).

الشكل م٥-٦: قنوات توزيع منتجات الألبان في مصر

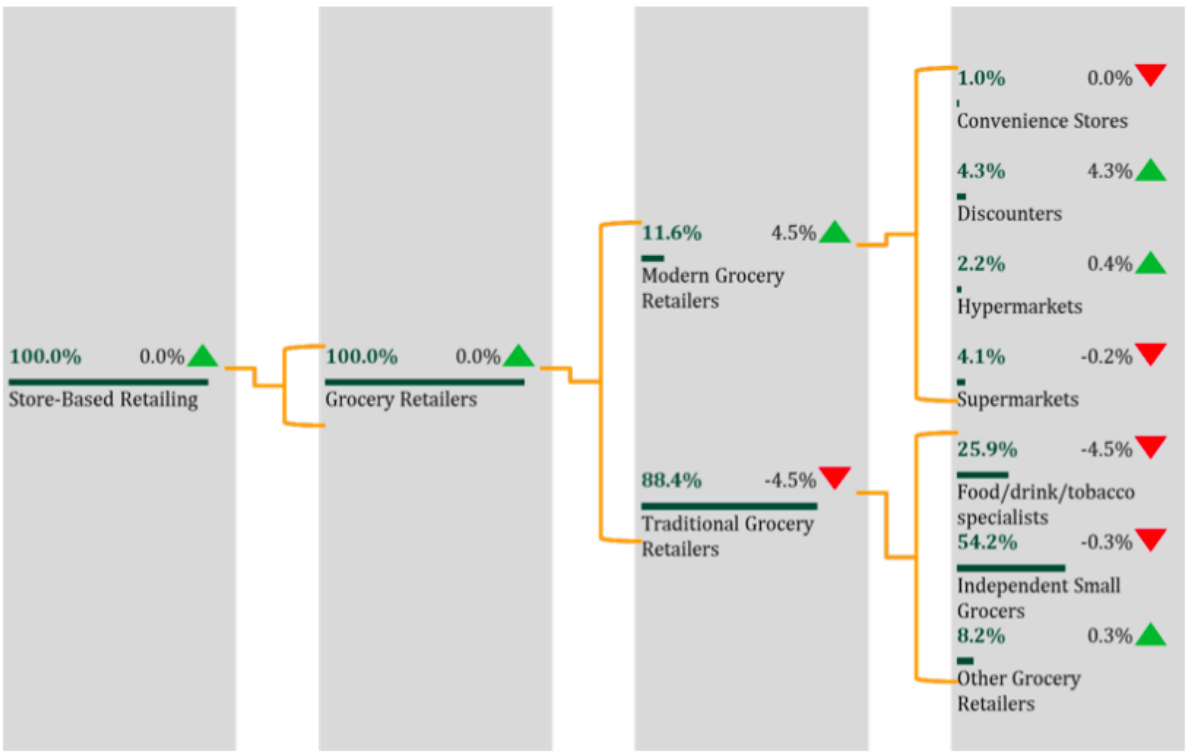

المصدر: Euromonitor International: Packaged Food, 2018

الشكل م٥-٧: معدلات نمو حجم سوق منتجات الألبان في مصر وتوقعات معدلات نموه المستقبلية

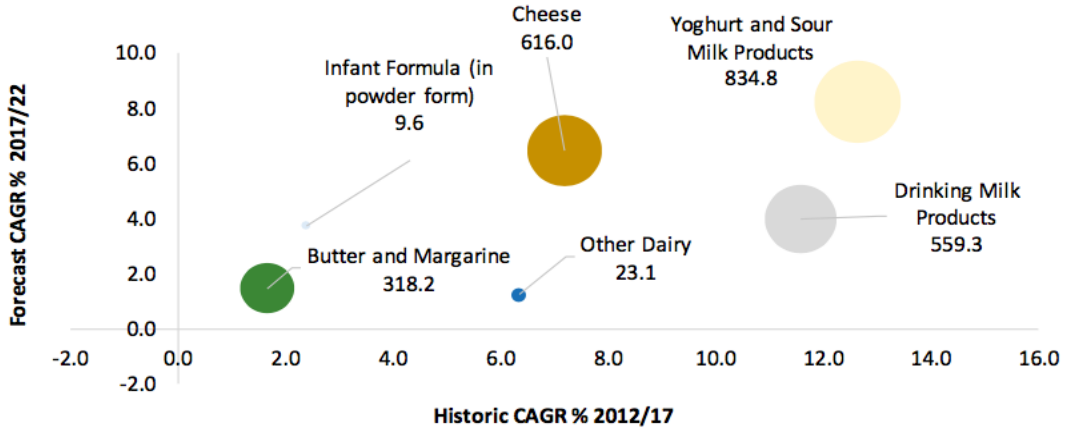

المصدر: Euromonitor International: Packaged Food, 2018

الشكل م٥-٨: متوسط معدل نمو الصادرات المصرية من الأجبان، ٢٠١٦-٢٠١٩

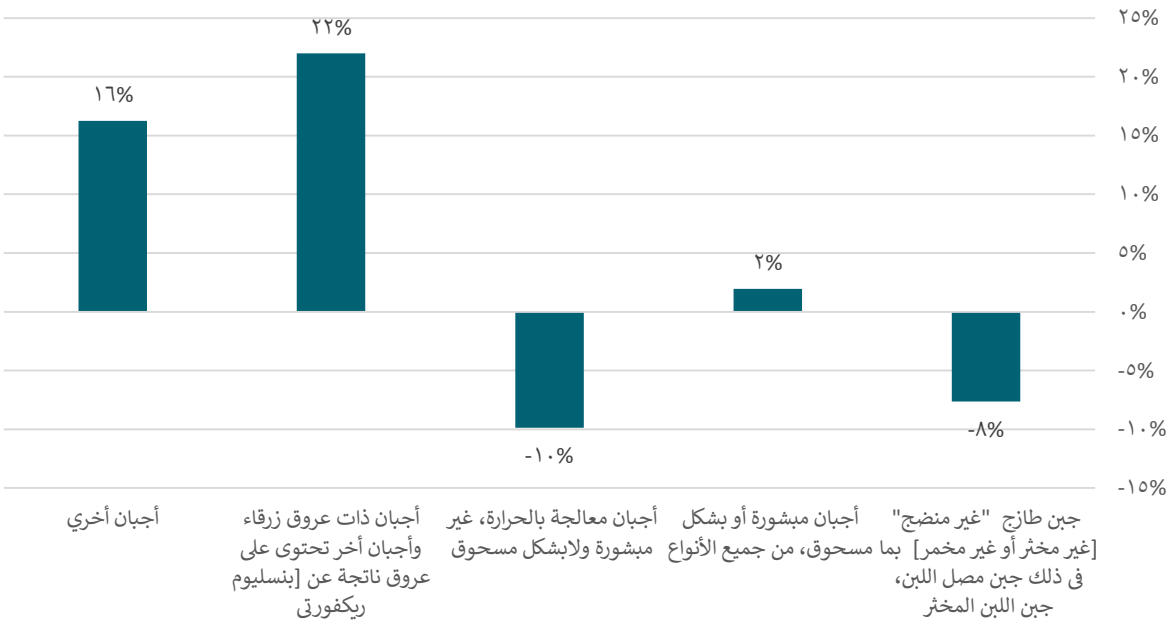

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات Trade map ٢٠٢٠.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٨. الإحصاء الصناعي السنوي: قطاع خاص ٢٠١٦. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠١٩. أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

عبد السلام، محمود. ٢٠١٥. اقتصاديات تصنيع وتسويق الألبان بمحافظة الفيوم. رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة. القاهرة: جامعة الفيوم.

Abdel-Latif, A. 2018. The Milk Sector in Egypt: Potential Crisis & Proposed Solutions (unpublished study). Cairo: Food Chamber.

European Union (EU). 2019. The Food and Beverage Market Entry Handbook: Egypt.

Kassem, A., M. Emara, D. El-Molla, and H. Elbadawy. 2018. Strengthening Entrepreneurship and Enterprise Development: Dairy Value Chain Mapping and Assessment. Cairo: US Agency for International Development (USAID).

Soliman, I and A. Mashhour. 2011. Dairy Marketing System Performance in Egypt. Sustained Working Paper. Research Gate.

٦. تجارة تجزئة البقالة

باحث رئيسي: **مهند مهدي**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

- تعتبر التجارة الداخلية بشكل عام إحدى الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل مصر، حيث تعد ثاني مصدر للتوظيف بعد الزراعة بنسبة ١٣% من إجمالي العمالة المصرية يليها الصناعة بنسبة ١٢.٥%، وذلك بدون إضافة الخدمات اللوجيستية الداعمة من تخزين ونقل والتي بها يصبح قطاع التجارة الداخلية القطاع الأول في التوظيف بنسبة ٢٠.٧%. [١]
- وقد شهد القطاع نموا ضخما خلال السنوات الأخيرة حيث تضاعفت استثماراته السنوية ٢١ مرة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٧ من ٧٩١ مليون جنيه فقط إلى ١٦ مليار و٦٦١ مليون جنيه، كما تضاعفت الاستثمارات السنوية في قطاع اللوجيستيات الداعمة له من تخزين ونقل ٥ مرات في نفس الفترة من تسعة مليار و٨٠١ مليون جنيه إلى ٥١ مليار و١١٥ مليون جنيه وذلك طبقا لبيانات البنك المركزي.
- ويعد قطاع التجزئة أحد أهم قطاعات التجارة الداخلية؛ إذ يتصل بشكل مباشر بالمواطنين واستهلاكهم، حيث بلغت قيمة مبيعاته خلال ٢٠١٦ فقط ١٣٨٣.٣ مليار جنيه مقابل ٨.٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩ أي تضاعفت قيمة المبيعات أكثر من ١٦١ مرة خلال تلك الفترة، كما أنه أحد أكثر القطاعات كثافة في التشغيل حيث بلغ عدد المشتغلين به حوالي ٤ مليون عامل في عام ٢٠١٦ وفقا لآخر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- ويعد قطاع تجزئة الأغذية والمشروبات (البقالة) الثاني حجما في إطار قطاع التجزئة، وذلك بعد قطاع المركبات ذات المحركات (السيارات وغيرها)؛ حيث تمتلك مصر أكبر الأسواق الاستهلاكية بين الدول العربية، فوفقا لتقديرات بعض التحليلات يبلغ حجم ذلك القطاع نحو ١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨، [٢] بنسبة نمو تتعدى ٧١% عن عام ٢٠١١، كذلك بلغ عدد المشتغلين به حوالي ١٤٤٢٩٣٩ عامل بنسبة قدرها ٣٦% من إجمالي حجم المشتغلين بقطاع التجزئة وذلك بناء على بيانات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٦). [٣]
- وبعيدا عن أزمة كورونا، كانت معظم التقديرات تشير إلى نمو السوق خلال السنوات القادمة بنسب تتراوح من ١٥% إلى ٢٠% نتيجة الزيادة المستمرة في حجم السكان وخاصة فئة الشباب، مما ينعكس على زيادة الطلب على الطعام بشكل مستمر. [٤]
- كما يلاحظ زيادة الأهمية النسبية لمنصات بيع التجزئة من خلال شبكة الانترنت (الأونلاين) خلال السنوات الأخيرة؛ حيث بلغ حجم تجارة الأغذية والمشروبات على الانترنت حوالي ٥.١٨% من إجمالي تجارة التجزئة عبر الانترنت، ونحو ٠.٠٨ من إجمالي تجارة تجزئة الجملة في مصر وذلك في عام ٢٠١٨. (Wamda Research Lab ٢٠١٩)
- وتنقسم طبيعة منتجات البقالة إلى منتجات محلية ومنتجات مستوردة، حيث قُدرت قيمة المنتجات المستوردة بحوالي ١.٨ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٨، والتي تتواجد بكثافة داخل الهايبرات والسوبر ماركت، ويوضح الجدول رقم ٦-١ أهم تلك المنتجات وكذلك نسب استيرادها من مجموع وارادات منتجات البقالة وفقا لآخر البيانات المتاحة في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

١ المصدر: اتحاد الغرف التجارية.

٢ وفقا لتقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٩ الصادر عن مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

٣ نود الإشارة إلى أن تلك الأرقام خاصة بأعداد المشتغلين في كل من متاجر الأغذية المتخصصة، وكذلك المتاجر الغير متخصصة والتي تكون الأغذية والمشروبات هي السلع السائدة فيها.

*وينبغي الإشارة هنا إلى أنه وفقا لتقديرات جهاز التعبئة العامة والإحصاء، قُدر حجم مبيعات الأغذية في المتاجر المتخصصة والغير متخصصة بحوالي ٣٥١ مليار جنيه في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٥% من إجمالي مبيعات تجارة التجزئة ككل، ولعل ذلك الاختلاف الواضح في تحديد حجم السوق يرجع أنه مرتبط بالقطاع غير الرسمي.

٤ وفقا لتقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٩ الصادر عن مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

الجدول ٦-١ : أهم منتجات البقالة المصرية المستوردة

المنتج المستورد	حجم الاستيراد (بالمليون دولار) خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨	نسبة المنتجات من إجمالي الواردات المصرية خلال تلك الفترة (%)
اللحوم والكبدة المجمدة	٦٥٢,٥	٣٦
الألبان والجبن ومشتقاتها	١٧٩,٨	١٠
الشاي الأحمر	١٥٢	٨
التفاح والطعام الجاهز	١٤٢,٤	٨
الزبدة والدهون والزيوت	١٣٢,٥	٧

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات تقرير تجزئة الطعام ٢٠١٩ الصادر عن مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

الشكل ٦-١: النسب المئوية لحصة الدول من الواردات المصرية من السلع الموجهة للاستهلاك

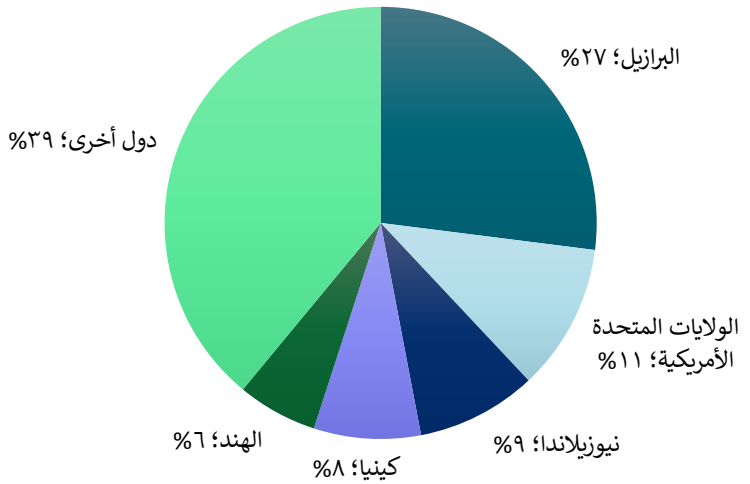

المصدر: مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، تقرير تجارة تجزئة الطعام، ٢٠١٩.

- ويتأثر حجم بيع السلع بطبيعتها إن كانت محلية أو مستوردة، كذلك بعوامل خاصة بدخل الأفراد وقدرتهم الشرائية وأنماط استهلاكهم، والموقع الجغرافي، مع سيطرة أصحاب الدخول المرتفعة على أغلب سوق المنتجات المستوردة وخاصة الترفيهية. وتتمثل أهمية عرض تلك العوامل في فهم طبيعة السوق وديناميكيته واستجابته وتفاعله مع الأزمات الاقتصادية.
- كما يتأثر حجم بيع السلع بالنمط الاستهلاكي للمواطنين؛ حيث أظهرت بيانات مسح الدخل والإنفاق عن عام ٢٠١٧ تراجع الاستهلاك السنوي للأسر لبنود الطعام الأعلى سعرا على الرغم من أهميتها كاللحوم والأسماك والألبان والبيض، وذلك مقارنة بالإنفاق في عام ٢٠١٥، بينما زادت نسب الإنفاق على الخبز والحبوب والخضر وذلك لمواجهة ارتفاع الأسعار المصاحب لتحرير سعر الصرف في ٢٠١٦، وكان للريف النصيب الأكبر من ذلك الانخفاض الاستهلاكي نظرا لارتفاع نسب الفئات محدودة الدخل فيه، ويوضح الجدول رقم ٦-٢. نسب الاستهلاك السنوي للأسر لبعض السلع وكذلك معدل تغيره خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧).

الجدول ٦-٢ : التوزيع النسبي للاستهلاك السنوي للأسر على الطعام والشراب ومعدل تغيره، ٢٠١٥-٢٠١٧

السلعة	نسب الاستهلاك السنوي (٢٠١٥) (%)	نسب الاستهلاك السنوي (٢٠١٧-٢٠١٨) (%)	معدل التغير (٢٠١٥-٢٠١٧) (%)
اللحوم والدواجن	٢٩,٨	٢٧,٨	-٢ ↓
الخضر	١٣,٩	١٤,٢	٠,٣ ↑
الحبوب والخبز	١١,٢	١٣	١,٨ ↑
الألبان والجبن والبيض	١٣,٧	١٢,٥	-١,٢ ↓
الزيوت والدهون	٧,٩	٨,٨	٠,٩ ↑
الأسماك	٦,٧	٦,٦	-٠,١ ↓
الفاكهة	٦,٤	٥,٧	-٠,٧ ↓
السكر والأغذية السكرية	٤,٧	٥,٥	٠,٨ ↑
المشروبات الغير كحولية	٣,٧	٣,٩	٠,٢ ↑
منتجات الأغذية الغير مصنفة	٢	٢	-

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات مسح الدخل والإنفاق (٢٠١٧-٢٠١٨).

- وينقسم سوق تجزئة البقالة في مصر إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:[٥]

١- الهايبر ماركت

٢- والسوبر ماركت والميني ماركت

٣- متاجر الاستراحات

٤- محلات البقالة التقليدية: المحلات الصغيرة المتواجدة في معظم أنحاء الجمهورية والأكشاك (سواء الرسمي منها أو الغير رسمي).

وفيما يخص خصائص كل نوع، يوضح الجدول رقم ٦-٣ الإحصائيات الخاصة بكل نوع من الأربعة في عام ٢٠١٧ (أحدث البيانات التفصيلية)، وكذلك سمات كل منهم:

الجدول رقم ٦-٣ : الإحصائيات والسمات الخاصة بكل منافذ البقالة

السمة	الهايبر ماركت	السوبر ماركت	متاجر الاستراحات (بمحطات الوقود والطرق)	المنافذ التقليدية
عدد المنافذ (٢٠١٧)	٣٧	١٢١٥	٢٥٣ ٢٠٢٠ في ٣٥٩٧	١١٥٠٤١ بالإضافة إلى ١٨٠٠٠ بقالة تموينية ومجمعات استهلاكية تابعة لوزارة التموين
نسبة أعداد المنافذ الخاصة بكل نوع من إجمالي عدد منافذ البقالة في مصر، (FAS ٢٠١٧) (%)	٠,٠٣	١,٠٢	٠,٢١	٩٦,٧١

٥ تجدر الإشارة إلى أن التقرير يتناول منافذ بيع السلع الغذائية (محلات البقالة) والتي تشمل الأسواق الكبرى (الهايبر ماركت) والسوبر ماركت ومحلات البقالة التقليدية الرسمية والغير رسمية، بينما سوق الطعام المرتبط بالمطاعم ومحلات الوجبات السريعة (fast food) والكافيهات قد تم تناولها في تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٦: المطاعم والكافيهات، أو الفصل السابع من هذا الكتاب صفحة ١٥٤.
كما يجب الإشارة إلى عدم توفر الكثير من البيانات الخاصة بقطاع تجزئة البقالة، وكذلك تضاربها نتيجة التداخل بينها وبين العديد من القطاعات.

السمة	الهايبر ماركت	السوبر ماركت	متاجر الاستراحات (بمحطات الوقود والطرق)	المنافذ التقليدية
معدل نمو أعداد المنافذ من كل نوع (٢٠١٦-٢٠١٧)	ارتفاع ↑ بنسبة ٦% معدل نمو متوسط	ارتفاع ↑ بنسبة ١٥% معدل نمو ضخم	ارتفاع ↑ بنسبة ١٠% معدل نمو ضخم	انخفاض ↓ بنسبة ١%
نسبة مبيعات كل نوع من المنافذ من إجمالي مبيعات تجارة تجزئة البقالة في عام ٢٠١٧ (%)	٢٥			٧٥
القيمة الحقيقية لمتوسط مبيعات الوحدة الواحدة لكل نوع من المنافذ (بالمليون جنيه) عام ٢٠١٧	١٢٢,٧	١٨,٥	٤,٧	٠,٥٨
معدل الإغلاق	ضعيف	ضعيف	متوسط	مرتفع عدا البقالات التموينية والمجمعات الاستهلاكية
حجم المنفذ	كبير نسبيا	متوسط		صغير نسبيا
أماكن التمركز	- يتركز في الحضر - يكون بعيد نسبيا عن الكثافة السكانية نظرا لكبر الحجم، ولتوفير أماكن مخصصة لانتظار السيارات	- يتركز في الحضر - يكون في المناطق ذات الكثافة السكانية	- يتركز في الحضر - يكون في محطات الوقود واستراحات الطرق	- يتركز في الحضر والريف - ينتشر في معظم شوارع وطرق الجمهورية
دورة الشراء (بالنسبة للمستهلكين)	منتظمة شبه شهرية (حيث يلجأ العديد من الأسر إلى الذهاب للأسواق الكبرى كل فترة وشراء ما يكفي للتخزين	منتظمة يومية، أسبوعية، شهرية	غير منتظمة	منتظمة بشكل يومي (لتلبية احتياجات المواطن اليومية) عدا البقالة التموينية فهي شهرية
السعة التخزينية	قوية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة
سلاسل الإمداد	أغلب المنتجات مصدرها نقطة المنشأ (المصانع والاستيراد المباشر)	بعض المنتجات مصدرها نقطة المنشأ كالمصانع، وبعضها تجار جملة أو بضائع مستوردة من خلال شركات استيراد		معظمها من خلال تجار الجملة ماعدا البقالات التموينية من شركتي الجملة والعامة التابعين لوزارة التموين
تعدد الموردين	متعددة	متوسطة التعدد		غير متعددة
طبيعة المنتجات المعروضة	الكثافة والتنوع الشديد، والقدرة على تلبية احتياجات معظم الفئات	متوسط الكثافة والتنوع		ضعيف الكثافة والتنوع وعدم القدرة على تلبية معظم الفئات
الشكل القانوني (رسمي، غير رسمي)	رسمي			رسمي وغير رسمي، والغير رسمي يتمثل في الأسواق الشعبية والأسبوعية وأكشاك الطرقات وداخل المباني الحكومية
التشغيل (العمالة)	العمالة الرسمية كثيفة	عمالة رسمية متوسطة الكثافة		معظمها عمالة غير رسمية، وضعيفة الكثافة
الشراء أونلاين	إمكانية الشراء من خلال الانترنت والتطبيقات الخاصة بالمتاجر	إمكانية الشراء من خلال الانترنت	صعوبة الشراء من خلال الانترنت (وإن كان هناك مبادرة للشمول المالي تتضمن ٤٠٠٠٠ محل بقالة سنوية سيبدأ اتحاد الغرف التجارية في تنفيذها)	

السمة	الهايبر ماركت	السوبر ماركت	متاجر الاستراحات (بمحطات الوقود والطرق)	المنافذ التقليدية
التوصيل (الدليفري)	مفعل ولكن غير منتشر نظرا لبعد المتاجر عن الأحياء السكنية والمواطنين	منتشر نظرا لقرب المتاجر من الأحياء السكانية والمواطنين	غير منتشر	منتشر في الحضر فقط وغير منتشر في الريف
القدرة التفاوضية وأساليب الربح	قدرة عالية للتفاوض – أساليب ربح حديثة (إيجار الأرفف المتميزة، خصومات للكميات،...الخ)- عروض من الموردين – حملات إعلانية			أساليب التجارة التقليدية
التسهيلات	• تسهيلات وعروض قوية في أسعار السلع. • تسهيلات في الدفع من خلال قنوات رسمية (كالبنوك وغيرها)	تسهيلات وعروض قوية في أسعار السلع		• ضعف التسهيلات والعروض الخاصة بأسعار السلع • تسهيلات في الدفع من خلال قنوات غير رسمية (النوتة)
هشاشة المنفذ (القدرة علي تحمل الصدمات)	قوي نسبيا نظرا لتعقد الهياكل الإدارية، والاحتفاظ بمخزون قوي	قوي نسبيا نظرا لتعقد الهياكل الإدارية، والاحتفاظ بمخزون	متوسط الهشاشة	يتسم بالهشاشة الشديدة
أهم المنافذ داخل مصر	كارفور هايبر وان	كارفور أولاد رجب كازيون فتح الله **BIM** سبينيز ألفا ماركت سعودي مترو خير زمان	**On the run** تشيل أوت إمارات مصر **Mobil market** بونجور سمايل	جميع محلات البقالة المنتشرة في أنحاء الجمهورية

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وفيما يلي أهم الملاحظات التي تخص الجدول:

١. تشكل المتاجر التقليدية الغالبية العظمى من حجم متاجر البقالة داخل مصر حيث تشكل حوالي ٩٨% من حجم المنشآت، وحوالي ٧٥% من حجم مبيعات البقالة في مصر، بينما تشكل المتاجر الحديثة نحو ٢% فقط من حجم المنشآت، وبالرغم من هذا تستحوذ المتاجر الحديثة على ٢٥% من حجم المبيعات، كما أن أداء الوحدة الواحدة من تلك المتاجر أكبر بكثير من أداء وحدات المتاجر التقليدية، وذلك نظرا لكبر سعتها التخزينية، وقدرتها على تحمل الصدمات وقت الأزمات.

٢. ارتباط المتاجر الحديثة بسلسلة قيمة ضخمة يساهم بشكل كبير في الارتقاء بالمنتج من حيث الجودة والتعبئة، وكذلك انخفاض سعر السلعة، كما يسهم في زيادة عدد المشتغلين والموردين بشكل يفوق المتاجر التقليدية.

٣. هناك تحول نسبي في نمط الشراء بالنسبة للمواطنين من الشراء اليومي إلى الشراء الأسبوعي، حيث تقدم منافذ الهايبر ماركت والسوبر ماركت المتواجدة بالمراكز التجارية فرصة للترفيه إلى جانب الشراء، وهو ما يستدعي برنامج لدعم صغار البقالين لتغير المزاج السلعي الذي يقدمونه ليتماشى مع النمط الجديد في الشراء.

٤. يحتل القطاع غير الرسمي مساحة كبيرة داخل قطاع تجزئة البقالة والمتمثل في الأكشاك المنتشرة على الطرقات والباعة الجائلين سواء في الشوارع أو داخل المباني الحكومية وكذلك الأسواق الشعبية والأسبوعية، ويقدر عدد العمالة فيه (بالإضافة لقطاع التشييد والبناء) بحوالي ٣٠% من حجم قطاع العمالة غير الرسمية في مصر.[٦]

٥. يتأثر قطاع البقالة ومنافذه المختلفة باللوجستيات

٦ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٧: الاقتصاد غير الرسمي، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد- ١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" ص ٧٧.

المرتبطة بتوريد البضائع إلى المصانع وكذلك توزيع المنتجات بعد انتهاء تصنيعها إلى تجار الجملة والتجزئة، وما يرتبط بها من توافر وسائل النقل وسهولة تحركها.

٦. كما تتأثر سلاسل الإمداد بتوافر السيولة حيث تعمل كافة المراحل بالنقد، (وقد ظهر أثر ذلك بشكل واضح عند وضع البنك المركزي حدود للسحب والإيداع والتي أثرت سلبا على كافة سلاسل الإمداد لصغار البقالين).

أثر الأزمات السابقة على قطاع تجزئة البقالة

يتم هنا التركيز على مرحلتين هما ثورة ٢٥ يناير في ٢٠١١، وبداية الإصلاح الاقتصادي وفي القلب منه تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، ويأتي اختيار كل منهما نظرا لما أحدثته من تأثير واضح على قطاع البقالة، وكذلك لارتباطهما بدخول الأفراد والقوة الشرائية للمستهلكين وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، فضلا عن اللوجستيات المرتبطة بالحصول على الغذاء.

أزمة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

من الملفت في ٢٠١١ أنه بالرغم من التراجع الشديد لقطاع التجزئة في مصر والذي حققت فيه المبيعات نسبة تراجع تقدر بحوالي ٤٧% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٢)، إلا أن تراجع مبيعات قطاع البقالة كان أقل حدة من تراجع قطاع التجزئة ككل والذي قدر بحوالي ٤% فقط في سنة الثورة كما يتضح من الشكل ٦-٢ ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى طبيعة القطاع التي تفرض نموه بشكل دائم من حيث ارتباطه بتلبية الاحتياجات الرئيسية للمواطنين من طعام وشراب، وكذلك مستلزمات أخرى لا غنى عنها.

أما بالنسبة لعدد العاملين فقد شهد قطاع التجزئة تراجعا أيضا وصل لقرابة ٥٠% طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٢)، بينما لم تتوفر لدينا نسب خاصة بقطاع البقالة على وجه التحديد وإن كان يرجح أنها أقل كثيرا من النسبة الخاصة بقطاع التجزئة ككل نظرا لغلبة المنافذ التقليدية على القطاع ونفس طبيعة النشاط التجاري.

كذلك شهد القطاع خلال تلك الأزمة العديد من المشاكل اللوجستية نظرا لفرض حظر التجوال ونقص السيولة خلال سنة الثورة.

الشكل ٦-٢: تطور القيمة الحقيقية لمبيعات البقالة، ٢٠١٠-٢٠١٣ بالمليار جنيه بعد استبعاد أثر التضخم (سنة الأساس ٢٠١٠)

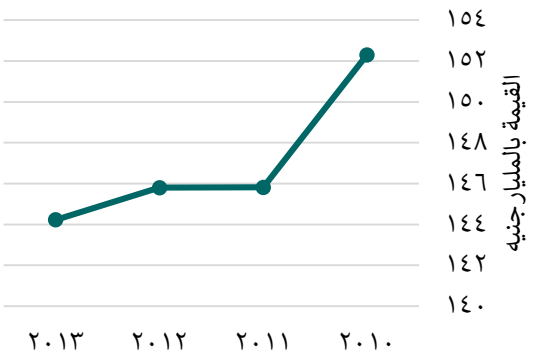

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، تقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٥.

ويمكن تحليل تأثير الأزمة على قطاع البقالة على مرحلتين: مرحلة الأزمة نفسها، ومرحلة التعافي.

١. سنة الأزمة نفسها (٢٠١١):

- بحساب القيم الحقيقية لمبيعات البقالة ككل، نلاحظ تراجع المبيعات بشكل واضح خلال عام ٢٠١١ بنسبة تصل إلى ٤% حيث حققت قيمة المبيعات الحقيقية حوالي ١٤٦ مليار، في مقابل ١٥٢ مليار عام ٢٠١٠، كما يتضح من الشكل رقم ٦-٢، ونلاحظ أن النسب الأكبر من الانخفاض ترجع بشكل أساسي إلى نقص السلع المستوردة عالية السعر وليس بسبب انخفاض كمية المبيعات.
- وبالرغم من ذلك التراجع العام، إلا أننا نجد اختلافا واضحا بين منافذ البقالة المختلفة من حيث طبيعة ذلك التراجع، ونسب كل منفذ على حده، كما هو موضح في الشكل رقم ٦-٣.
- فقد تراجعت المبيعات الحقيقية لكل من المتاجر التقليدية والسوبر ماركت ومتاجر الاستراحات في عام ٢٠١١ بنسب تصل إلى ٦%، ٢%، ٦% على الترتيب مقارنة بعام ٢٠١٠ والذي يوضحها الشكل ٦-٤، ويلاحظ أن النسب الأكبر من ذلك التراجع كانت من نصيب المنافذ التقليدية ومتاجر الاستراحات نظرا لضعف قدرتها التخزينية وخدماتها المقدمة للمواطنين وتأثرها بفترات حظر التجوال بالإضافة إلى نقص السلع المستوردة عالية السعر.

- بينما الأمر يختلف جذريا في حالة الأسواق الكبرى (الهايبر ماركت) حيث حققت المبيعات الحقيقية لتلك المنافذ معدل نمو مرتفع بلغ ٣١% في عام ٢٠١١ كما هو موضح بالشكل ٦-٤، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى لجوء الكثيرين إلى زيادة الإنفاق على الطعام والشراب بغرض التخزين في أوقات الأزمات، ذلك بالإضافة إلى تلك العوامل المتعلقة باقتصاديات الحجم (Economies of scale) وما يتبعها من انخفاض للتكاليف والأسعار وكذلك زيادة القدرة التخزينية، ومع ذلك فإن تأثير نمو الهايبر على اتجاهات النمو لقطاع البقالة ككل ظل محدودا نظرا لضعف مبيعاتها نسبة إلى إجمالي مبيعات القطاع، والذي مازالت تسيطر عليه المنافذ التقليدية.

الشكل ٦- ٣: القيمة الحقيقية لمبيعات متاجر التجزئة، ٢٠١٠-٢٠١٣ بالمليار جنيه - سنة الأساس ٢٠١٠=١٠٠

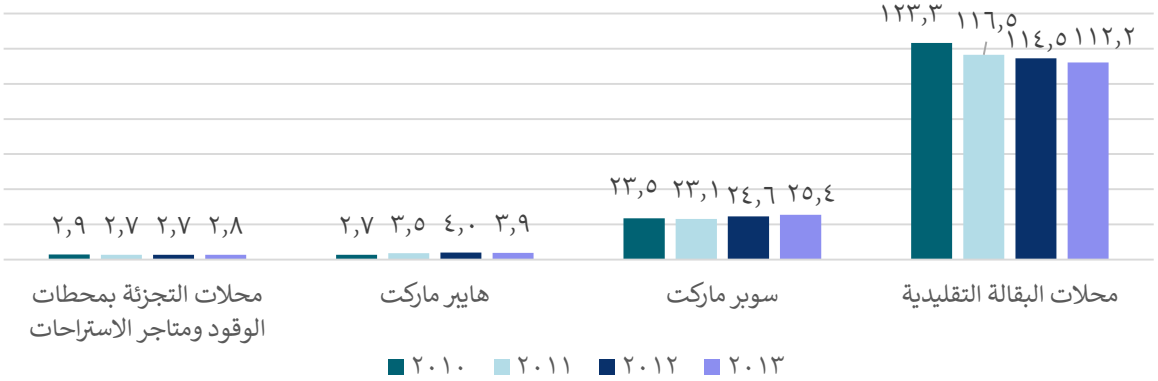

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، تقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٥.

الشكل ٦- ٤: معدل نمو القيم الحقيقية لمبيعات كل منفذ، ٢٠١١- ٢٠١٣ (%)

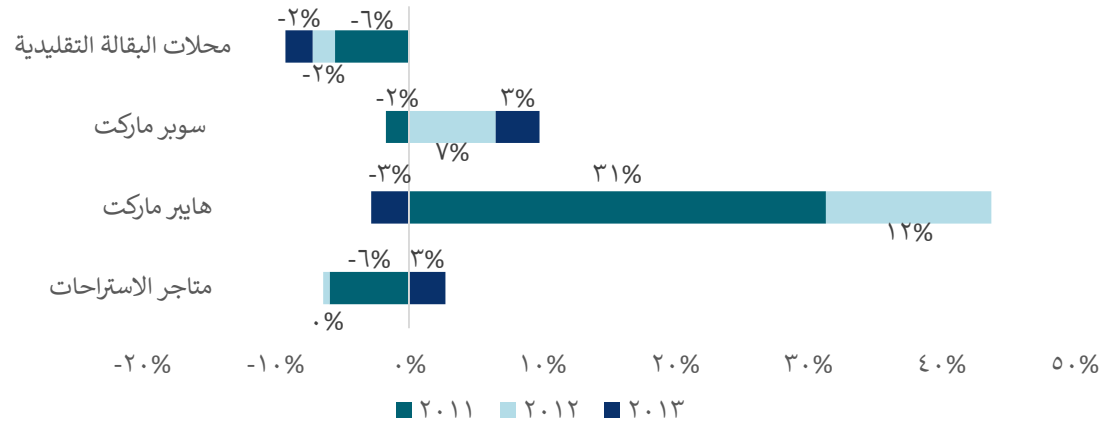

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات تقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٥ الصادر عن مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

٢. مرحلة التعافي:

- أما مرحلة التعافي والتي تلت سنة الثورة، فنلاحظ تعافيا بطيئا نسبيا لقطاع البقالة مقارنة بتعافي قطاع التجزئة ككل سواء من حيث المبيعات أو عودة المشتغلين كما يتضح من الشكلين ٦-٥ و٦-٦ على التوالي، أي أن الاختلاف بين قطاعي التجزئة ككل وقطاع البقالة لم يقتصر على سنة الأزمة، بل امتد أيضا لمرحلة التعافي، فقطاع التجزئة كان أكثر هبوطا في نسب مبيعاته ولكنه أسرع نسبيا في تعافيه، بينما البقالة كان أقل هبوطا في نسب المبيعات ولكن أبطأ في تعافيه.

الشكل ٦-٥: القيمة الحقيقية لمبيعات ومشتريات قطاع التجزئة، ٢٠١١- ٢٠١٣ - بالمليار جنيه/ سنة الأساس ٢٠١٠

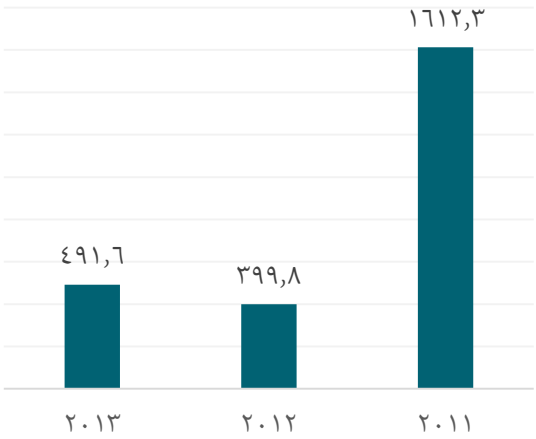

الشكل ٦-٦: أعداد المشتغلين بقطاع التجزئة، ٢٠١١-٢٠١٣ - بالمليون

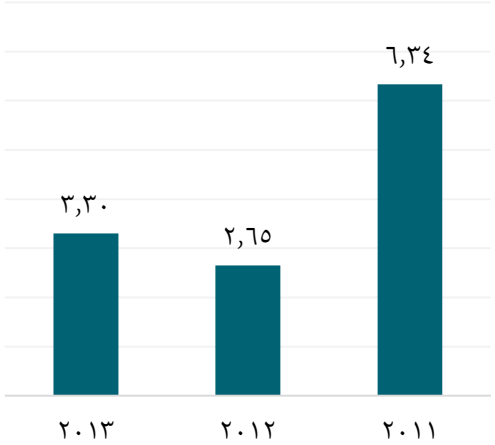

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الجملة والتجزئة لعام ٢٠١٣.

- استمرت معدلات نمو المبيعات الحقيقية للهايبر ماركت في الارتفاع محققة نسبة نمو تصل إلى ١٢% في عام ٢٠١٢، وان كانت تلك النسبة أقل من معدل النمو في ٢٠١١.
- بينما استمرت المتاجر التقليدية في تحقيق خسائر ولكن بنسب متناقصة من -٦% في ٢٠١١ إلى -٢% في ٢٠١٢، ويرجع ذلك في الأساس لضعف قدرتها على تحمل الصدمات، ومحدودية رأس المال واعتمادها على الدخل اليومي، ذلك فضلا عن تواجد معظمها في مناطق نائية وأحياء أقل تطورا في الريف والحضر، وهي مناطق يتعافى طلبها بمعدلات بطيئة لأن دخولهم هي الأشد تضررا مقارنة بجميع الطبقات الأخرى خلال الأزمات.
- أما بالنسبة لمنافذ السوبرماركت فقد شهدت تعافيا أسرع من غيرها حيث ارتفعت مبيعاتها خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٤.٦ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٧% مقارنة بعام ٢٠١١ كما يتضح من الشكل ٦-٤، ولعل السبب في ذلك انتشارها بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة وزيادة عددها، وهو ما جعلها بديلا أكثر جاذبية، نظرا لتواجدها بالقرب من الكثافة السكانية في جميع أحياء المدن الرئيسية من جهة وتقديمها نفس الخدمة التي يقدمها الهايبر بجودة مماثلة من ناحية أخرى.

أزمة الدولار وتحرير سعر الصرف ٢٠١٦

- مع بداية الإصلاح الاقتصادي وأزمة الدولار الذي سبقته وارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ تعرض قطاع البقالة لمشكلة كبيرة حيث تزامن ارتفاع الأسعار مع الانخفاض الشديد في قيمة مدخرات الأفراد ودخولهم، خصوصا متوسطي ومحدودي الدخل، وتُرجم ذلك في انخفاض مبيعات القطاع بنسبة تصل إلى ٢٣% في عام ٢٠١٧، ويوضح الشكل رقم ٦-٧ تطور القيمة الحقيقية للمبيعات منذ ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ بالجنيه المصري:

الشكل ٦-٧: تطور القيمة الحقيقية لمبيعات البقالة بعد استبعاد أثر التضخم (بالمليون جنيه مصري) سنة الأساس ٢٠١٠

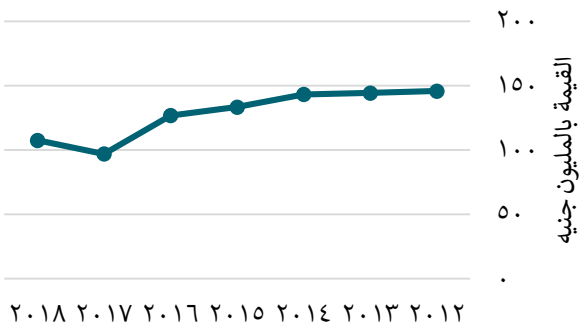

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات مكتب الشئون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، تقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٧[٧].

٧ لزم التنبيه إلى أن قيمة المبيعات الخاصة بعام ٢٠١٨ تم الحصول عليها من خلال التقرير الصادر في يونيو ٢٠١٦ عن نفس الجهة، والذي قُدر فيه حجم التجزئة بحوالي ١٦ مليار دولار.

- ونلاحظ من الشكل السابق بدء الانخفاض في ٢٠١٦ والذي قد يكون أحد العوامل المرتبطة به هو قرار وزير التجارة والصناعة بتسجيل الشركات المؤهلة للتصدير لمصر والذي حد من الواردات عالية السعر، إلا أن ذلك الأثر لم يستمر طويلا بعد تسجيل العدد من الشركات الرئيسية وبدأ ورود السلع مرة أخرى، وكان هذا الأثر جليا على الهايبر ماركت والسوبر ماركت ومتاجر الاستراحات، ولكن لم يكن له أثر يذكر على محال البقالة التقليدية.
- وبالرغم من ذلك الانخفاض العام لقطاع البقالة ككل، إلا أننا نلاحظ اختلافات بين المنافذ الأربع سواء في أعدادها أو مبيعاتها أو في مرحلة التعافي من صدمات الأزمة.
- شهدت المرحلة التي سبقت الأزمة طفرة كبيرة في حجم منافذ السوبر ماركت والهايبر ماركت في مصر كما هو موضح في الشكل رقم ٦-٨، فقد زاد بنسب تصل إلى ٢٥%، و١٣% على الترتيب وذلك في عام ٢٠١٦، إذ ارتبطت تلك الفترة بشبكة توسع كبيرة وزيادة الاستثمارات في القطاع نتيجة دخول سلاسل تجارية مختلفة للسوق المصري مثل كازيون وBIM، ولكن لم تستمر تلك النسب طويلا حيث تراجعت معدلات نمو أعداد تلك المنافذ إلى ١٥% في حالة السوبر ماركت و٦% في حالة الهايبر ماركت في عام ٢٠١٧.
- لم تشهد المتاجر التقليدية ومتاجر الاستراحات تغيرا كبيرا قبل الأزمة، إذ بقيت معدلات نموها شبه ثابتة، ولكن الملفت للنظر هو تحقيق المتاجر التقليدية معدلات نمو بالسالب بعد أزمة تحرير سعر الصرف حيث بلغت نسبة نمو أعدادها -١%، وهو ما يشير إلى إغلاق العديد من هذه المنافذ الصغيرة نظرا لعدم قدرتها على تحمل صدمات الأزمة.

الشكل ٦- ٨: معدل التغير في أعداد منافذ بيع بقالة التجزئة، ٢٠١٤-٢٠١٧

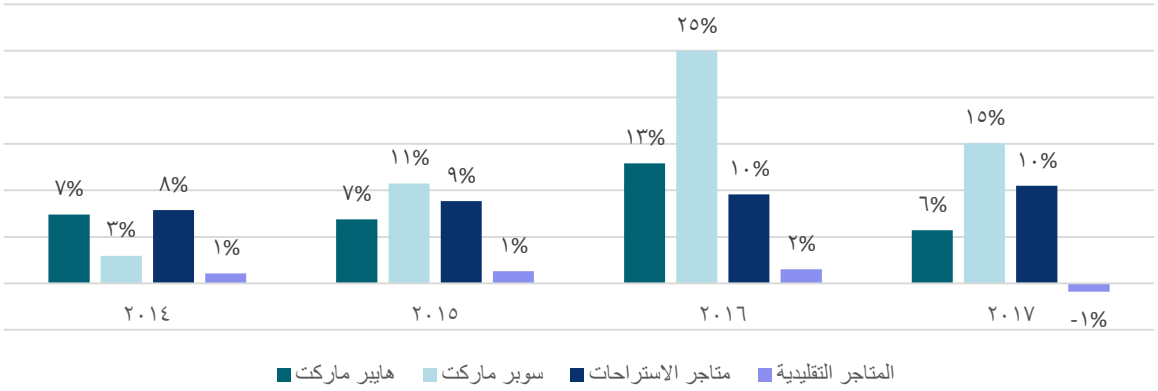

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات تقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٧ الصادر عن مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

- أما بالنسبة لحجم المبيعات، فقد شهدت منافذ الهايبر ماركت تراجعا ملحوظا في مبيعاتها منذ ٢٠١٦ بنسبة -٢%،[٨] واستمرت في ذلك التراجع حتى وصلت إلى -١٩% في عام ٢٠١٧.
- وبالنسبة لمنافذ السوبر ماركت، فقد تُرجمت الزيادة في أعدادها في زيادة ملحوظة لحجم مبيعاتها في الفترة التي سبقت الأزمة حيث حققت معدل نمو يصل إلى ٨% في عام ٢٠١٦ مقارنة بما قبلها، ولم يزد عنها في الأداء غير متاجر الاستراحات في تلك الفترة، ولكن تراجعت تلك المعدلات بشكل كبير خلال عام ٢٠١٧ حيث حققت تراجعا بنسبة -٢١% عن عام ٢٠١٦.
- بينما استمرت المتاجر التقليدية في الأداء المتراجع سواء قبل الأزمة أو بعدها، وإن كان تأثير الأزمة عليها كان أشد فتكا؛ حيث حققت تراجعا في المبيعات الحقيقية بنسبة ٢٣% خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام الذي يسبقه، ويوضح الجدولان ٦-٤، و ٦-٥ المبيعات الحقيقية لكل منفذ، ومتوسط القيمة الحقيقية لمبيعات الوحدة الواحدة من إجمالي مبيعات منفذه والتي تغيرت في نفس الاتجاه ولكن بنسب أعلى تتفق مع أعداد تلك المنافذ.

٨ مقارنة بعام ٢٠١٥.

الجدول ٦-٤ القيم الحقيقية لمبيعات منافذ البقالة، ٢٠١٤- ٢٠١٧

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	معدل نمو القيمة الحقيقية للمبيعات في ٢٠١٧ (%)
المبيعات الحقيقية للهايبر ماركت بالمليار جنيه	٤,٦	٥,٧	٥,٦	٤,٥	-١٩
المبيعات الحقيقية للسوبر ماركت بالمليار جنيه	٢٧,٤	٢٦,٥	٢٨,٦	٢٢,٥	-٢١
المبيعات الحقيقية لمتاجر الاستراحات بالمليار جنيه	١,٠	١,١	١,٢	١,٢	-٤
المبيعات الحقيقية للمتاجر التقليدية بالمليار جنيه	١١٠,١	٩١,٥	٨٨,٧	٦٧,٨	-٢٣

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات تقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٧ الصادر عن مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

الجدول ٦-٥ متوسط المبيعات الحقيقية للوحدة الواحدة من مبيعات منافذ البقالة، ٢٠١٤- ٢٠١٧

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير في متوسط مبيعات الوحدة الواحدة خلال عام ٢٠١٧ (%)
متوسط المبيعات الحقيقية للوحدة الواحدة من الهايبر ماركت بالمليار جنيه	١٥٨	١٨٥	١٦٠	١٢٣	-٢٣
متوسط المبيعات الحقيقية للوحدة الواحدة من السوبر ماركت بالمليار جنيه	٣٦	٣١	٢٧	١٩	-٣٢
متوسط المبيعات الحقيقية للوحدة الواحدة من متاجر الاستراحات بالمليار جنيه	٥	٥	٥	٥	-١٣
متوسط المبيعات الحقيقية للوحدة الواحدة من المتاجر التقليدية بالمليار جنيه	١	١	١	١	-٢٣

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات تقرير تجارة تجزئة الطعام ٢٠١٧ الصادر عن مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

- أما بالنسبة لمرحلة التعافي فلم تتوفر لدينا بيانات تفصيلية خاصة بتلك الفترة، وان كان يُتوقع أن يكون التعافي أبطأ نسبيا من حالة ٢٠١١ نظرا لأن سعر الدولار لم يتغير كثيرا إلا في أواخر ٢٠١٩، وقد يكون هذا التغير أدى إلى شيء من التعافي.

- أما المشكلات المرتبطة باللوجستيات فلم يتعرض لها القطاع خلال تلك الأزمة.

ثانيا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

يرتبط التأثير المتوقع على الطلب والعرض وفقا للمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وإذا افترضنا موسمية الفيروس يمكن أن نتتبع ٥ مراحل زمنية وفقا لدورة الأزمة. أما بالنسبة لصدمتي العرض والطلب فيتم تعريفهما كالتالي:

- **صدمة الطلب:** يقصد بها التغيرات المفاجئة والكبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية المباعة في المنافذ المختلفة نتيجة الأزمة.

- **صدمة العرض:** يقصد بها عدم قدرة منافذ البيع المختلفة على التأقلم مع متغيرات الطلب، أو مواجهتها لمشكلات أخرى تؤثر على قدرتها على طرح المنتجات نتيجة الأزمة والإجراءات الاحترازية المرتبطة بها.

وسيتم تحليل السيناريوهات المختلفة من خلال دراسة كل من التغير في مستوى المبيعات، وأعداد العاملين، وأعداد المنافذ، وكذلك تأثير المنظومة اللوجستية وفقا للمفاهيم والافتراضات الآتية:

١. حجم صدمة الطلب يختلف وفقا لمراحل الأزمة، ونوع المنفذ، ومكانه الجغرافي.

٢. الإجراءات الاحترازية وما ارتبط بها من غلق المطاعم ستؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأساسية التي تباع في منافذ البيع على غير المتوقع.

٣. مع صدور قرار حظر التجوال حدث تهافت على الشراء والتخزين من كافة الموطنين، وظهر أثر ذلك في حجم المبيعات بشكل ملحوظ، وأيضا في انخفاض المبيعات أثناء مبادرة أهلا رمضان مقارنة

بالعام السابق رغم الخصومات الممنوحة والتي تراوحت بين ١٥% إلى ٣٠% وذلك بسبب لجوء المواطنين إلى التخزين خلال بداية الأزمة.

٤. القدرة على توفير خدمات التوصيل وإتاحة الدفع بالكروت البنكية تمثل ميزة نسبية لمنافذ البيع التي توفر الخدمات.

٥. الإجراءات الاحترازية لها تأثير على توقيتات توافد المواطنين على منافذ البيع، وكذلك قدرة المنافذ على توفير البضائع.

٦. المنتجات المعروضة مرتبطة بشكل أساسي بسلسلة القيمة الصناعية الإنتاجية لكل منها، وبالتالي أي توقف في الإنتاج الصناعي سيؤثر على مبيعات منافذ البيع المختلفة.

٧. كل المصانع لديها مخزون لمنتجها النهائي استعدادا للاختلافات في الطلب ولكن هذا المخزون في المعتاد مرتبط بمدة محدودة.

٨. حركة البيع تتأثر بقرارات ليس لها علاقة بالقطاع، كالقرارات الخاصة بالسحب والإيداع الصادرة عن البنك المركزي.

٩. التقييم الكمي لنسب التغيير في المبيعات والعمالة سيتم تقديره وفقا لـ ٣ مصادر:

أ- مسح محدود لعدد من منافذ السوبر ماركت، والهايبر ماركت، والمحلات التقليدية.[٩]

ب- نسب التغير خلال فترتي الأزمة السابق ذكرهما.

ج- متوسط نسب الانخفاض في حجم مبيعات مطاعم الوجبات السريعة (fast food).[١٠]

وينبغي الإشارة هنا إلى ملاحظتين قبل البدء في تحليل الأزمة:

الأولى: لجوء العديد من منافذ الهايبر ماركت والسوبر ماركت إلى التصنيع خلال الفترة الأخيرة وتقديم العديد من الأكلات الجاهزة مما جعلها بديلا نسبيا لمطاعم الوجبات السريعة خلال فترة الأزمة.

الثانية: معظم منافذ الهايبر ماركت تتواجد في المولات مما أثر على حركة البيع نتيجة القرارات الاحترازية الخاصة بإغلاق المولات.

ويطرح الجدول التالي سيناريوهات محتملة للتأثير على القطاع وفقا لدورة الأزمة الموضحة سالفا وفي ضوء ما تم من افتراضات:

الجدول ٦-٦: السيناريوهات المحتملة لتأثير الأزمة على القطاع وفقا لدورة الأزمة الموضحة سالفا وفي ضوء ما تم من افتراضات

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)	لا يوجد أي صدمات لمعظم متاجر البقالة سواء في الطلب أو العرض	وذلك نتيجة ظهور الفيروس في هذه الفترة في الصين فقط، وبالرغم من كبر حجم الواردات المصرية من الصين، إلا أن أغلب المنتجات الغذائية مصدرها دول أخرى كالبرازيل وأمريكا ونيوزيلاند وغيرها.	لا يوجد تأثير نظرا لكون العرض والطلب لم يتغيرا.
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير-منتصف مارس ٢٠٢٠)	• صدمة محدودة جدا في الطلب والعرض	• ظهرت صدمة محدودة للطلب مع نهاية شهر فبراير حيث بدأ قلق بعض المواطنين من مستقبل الفيروس في مصر وتُرجم ذلك في رغبة للتخزين، ولكن الضغط الحقيقي لم يتحقق إلا في منتصف شهر مارس مع بداية الإجراءات الاحترازية. • أما صدمة العرض فقد تم استيعاب زيادة حجم الطلب في منافذ البيع المختلفة، بينما ظهرت الصدمة في بعض المنتجات التكميلية الغير غذائية والمعروضة في المنافذ الكبيرة كالهايبر والسوبر ماركت.	زيادة بسيطة في حجم مبيعات الهايبر والسوبر ماركت، ولا تغير ملحوظ في أي شيء آخر.

٩ تم الحصول على هذه النسب من خلال مسح أجراه المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعدد محدود من منافذ البيع المختلفة في محافظتي القاهرة والإسكندرية.

١٠ تم الحصول على هذه النسب من خلال تسجيل مصور لمركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٢٠.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس- منتصف مايو ٢٠٢٠)	تنقسم هذه المرحلة إلى فترتين: **<u>الفترة الأولى</u>: وتبدأ من منتصف مارس حتى ٢٤ إبريل (بداية رمضان)** • شهدت تلك الفترة صدمة شديدة في الطلب، وصدمة محدودة في العرض تدرجت في صعوبتها مع تطور الأحداث	**الفترة الأولى** خلقت بداية الأزمة خاصة في الأسابيع الثلاث الأولى منها حالة من القلق والخوف لدى المواطنين وخصوصا مع بدايات الإجراءات الاحترازية وفرض حظر التجوال مما دفع معظم المواطنين إلى شراء المزيد من السلع الأساسية بغرض التخزين وهو ما نتج عنه إقبال غير مسبوق على منافذ البقالة بكل أنواعها ولكن بنسب متفاوتة تختلف على حسب طبيعة المنفذ واختلاف أيام الأسبوع، كما لجأ معظم أصحاب المصانع إلى تكثيف العمل من أجل تلبية الطلب المتزايد خلال الفترة الأولى من الأزمة، مع ظهور مشاكل تدريجية ارتبطت بالخوف من الإجراءات الصحية، وكذلك عدم استثناء سيارات النقل الثقيل الخاصة بنقل البضائع من قرارات حظر التجوال (وذلك في بداية الأزمة)، مما أثر على المنافذ لكن بشكل متفاوت وذلك على النحو التالي: • **الهايبر والسوبر ماركت** اشترك كل من الهايبر والسوبر ماركت في زيادة حجم الطلب وتوافد المواطنين نظرا لتوافر المنتجات وانخفاض أسعارها نسبيا، وما يتميزان به من سعة المساحة وتحقيق التباعد الاجتماعي، وكذلك سهولة التوصيل واستخدام الكروت البنكية، وتزايدت المبيعات بشكل غير مسبوق خصوصا للسلع الأساسية من الأرز والمكرونة والسكر وكذلك المواد الدهنية من زيوت وسمن ودقيق والمنظفات والمطهرات. ونلاحظ أن النسب الأكبر من الزيادة كانت لمنافذ السوبر ماركت نظرا لقربها من المواطنين وسرعة توصيلها للطلبات، على العكس من الهايبر والذي تتواجد معظم منافذه داخل المولات (والتي تم إغلاقها) وبتقع عيدة نسبيا عن المناطق السكنية. • **المتاجر التقليدية** شهدت المتاجر التقليدية زيادة أيضا في حجم الطلب خصوصا في المناطق التي لا تتواجد فيها منافذ السوبر ماركت، وإن كانت تلك الزيادة أقل في نسبتها من السوبر ماركت والهايبر، بينما كان انخفاض النسب أكبر في المناطق الريفية والتي يعتمد معظم سكانها على المخزون المنزلي من المحاصيل الزراعية والسلع الأساسية التي يحصلون عليها من بطاقات التموين. • **متاجر الاستراحات** شهدت متاجر الاستراحات تراجعا ضخما في حجم الطلب نتيجة تطبيق الإجراءات الاحترازية (حيث تعتمد بشكل رئيسي على حركة السيارات والمارة بالطرق). • ونلاحظ أن التأثير السابق ينطبق على الأسابيع الثلاث الأولى بينما شهد الأسبوع الرابع نسب أقل من تلك النسب المحققة في الأسابيع الماضية.	**الفترة الأولى** • شهدت منافذ الهايبر ماركت والسوبر ماركت زيادة غير مسبوقة في حجم مبيعاتها اليومية خلال الأسابيع الثلاث الأولى وصلت نسبتها من ٤٠% إلى ١٠٠% وفقا لطبيعة المنفذ وجودته ومستوى الإجراءات الصحية فيه، وإمكانية توصيل الطلبات للمنازل بشكل أسرع. • كما شهدت تلك الفترة تزايد أعداد المشتغلين خاصة (عمال الدليفرى) بنسب تنحصر ما بين الـ ٢٠% و٤٠%، وإن كان معظمها عمالة غير منتظمة وبعقود مؤقتة. • أما بالنسبة للمتاجر التقليدية فزاد حجم مبيعاتها خلال تلك الفترة بنسب تتراوح ما بين ٢٠% و٤٠% بينما لم تصل إلى نفس نسب الزيادة في حالة السوبر ماركت والهايبر نظرا لتغير عادات المستهلكين ولجوئهم إلى منافذ أكثر أمنا بالإضافة لضعف قدراتهم التخزينية. • كما تأثرت المتاجر التقليدية بقرار تحديد السحب والإيداع الصادر عن البنك المركزي مما كان له تأثير سلبي أضيف للمشكلات المرتبطة بها من محدودية الإمكانيات. • ونلاحظ بشكل عام زيادة حجم المبيعات وخصوصا الدليفرى خلال يومي الجمعة والسبت نتيجة تواجد معظم المواطنين بمنازلهم. • كما كان لإلغاء الأسواق الشعبية أثر على زيادة العاطلين وصعوبة الحياة بالنسبة لمحدودي الدخل وخصوصا في المناطق الريفية. • أما بالنسبة للأسبوع الرابع فقد انخفضت النسب ما بين الـ ٢٠% و٦٠% نتيجة اكتفاء معظم المواطنين بما تم تخزينه، وكذلك شعورهم بحالة من الاطمئنان تجاه توافر السلع وقت الأزمة. • وبالنسبة للمصانع فقد لجأت لزيادة عدد ساعات العمل من ١٢ ساعة إلى ٢٤ ساعة لزيادة الإنتاج وتقسيم العمال على المهام المختلفة. • كما لوحظ انخفاض العرض للمنتجات المستوردة والتي مصدرها الدول الأوروبية وأمريكا والتي بدأ تفشي المرض فيها بشكل كبير.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
	أما الفترة الثانية: فبدأت منذ ٢٤ إبريل وحتى منتصف مايو • شهدت تلك الفترة استمرارية صدمتي الطلب والعرض ولكن بنسب أقل حدة.	الفترة الثانية شهدت الفترة الثانية تراجعا نسبيا في حجم المبيعات مقارنة بالفترة الأولى، وبالرغم من تزامن دخول شهر رمضان مع تلك الفترة والذي جرى العرف فيه أن تشهد المنافذ زيادة كبيرة في حجم مبيعاتها، إلا أنه لوحظ انخفاض في حجم المبيعات مقارنة بالسنوات السابقة (فيما عدا قلة)، وذلك نتيجة انتهاء حالة الخوف الشديد والقلق التي أصابت الكثيرين في بداية الأزمة والتي بدأ بالفعل التراجع فيها منذ الأسبوع الأخير من الفترة الأولى، يضاف إلى ذلك تراجع محدودية السعة التخزينية لدى المواطنين، وزيادة نسب العاطلين وتراجع مستويات الدخول، بالإضافة إلى قرار إلغاء موائد الرحمن.	أما في الفترة الثانية • فقد شهدت منافذ السوبر ماركت والهايبر زيادة في حجم المبيعات بنسب تتراوح ما بين ال ٢٠% و٦٠% ولكنها أقل من نسب الفترة السابقة، وكذلك نسب مبيعات فترات دخول شهر رمضان خلال السنين الماضية. • بينما لم تشهد أعداد العامين نسب زيادة حيث استكفت معظم المنافذ بمن تم تعيينهم خلال الفترة الأولى. • أما بالنسبة للمتاجر التقليدية فقد عادت إلى المعدلات الطبيعية لها مع بدايات انخفاض تدريجي في حجم المبيعات.
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو-أغسطس ٢٠٢٠)	ترتبط صدمات الطلب والعرض في تلك الفترة باستمرارية الإجراءات الاحترازية وفترات الحظر	لعل تلك المرحلة الخاصة بانحسار الأزمة هي المرحلة الأهم لقطاع البقالة فإما حدوث تعافي سريع أو تدهور مرتبط بشكل أساسي بالمنافذ التقليدية والتي تشكل أكثر من ٧٠% من حجم مبيعات القطاع، ووفقا لذلك هناك أكثر من سيناريو: **السيناريو الأول: وهو السيناريو المتفائل** والذي يتوقع فيه انحسار تفشي المرض، وانتهاء الإجراءات الاحترازية بنهاية مايو (كما تم التنويه من قبل بعض المسئولين). ويتوقع فيه عودة معدلات النمو الطبيعة للقطاع كما كانت في السنوات السابقة. كذلك من المتوقع أن يتم تدريجيا إلغاء التوظيف الإضافي والذي كان في الفترة الأولى من الأزمة. **السيناريو الثاني: وهو السيناريو المتشائم** والذي يتوقع فيه أن تؤدي الزيادات الكبيرة في حجم الإصابات خلال النصف الثاني من شهر رمضان إلى استمرارية الإجراءات الاحترازية. وفي هذه الحالة من المرجح أن تستمر معدلات النمو المرتبطة بشهر رمضان، وحدوث زيادة في حجم المبيعات مرة أخرى نتيجة نفاد المخزون لدى معظم الأسر.	**في حالة السيناريو الأول:** • يتوقع عودة معدلات النمو الطبيعة حيث يصل كل من الهايبر والسوبر ماركت إلى معدلات تتراوح نسبتها بين ٧% إلى ١٥% سنويا. • أما المتاجر التقليدية فتبدأ تدريجيا في التعافي • أما متاجر الاستراحات فيتوقع زيادة حجم المبيعات فيها بشكل ملحوظ نتيجة إنهاء الحظر وزيادة حركة السيارات والمارة في الشوارع. **في حالة السيناريو الثاني:** • فيتوقع زيادة مبيعات الهايبر والسوبر ماركت بنفس متوسط النسب خلال شهر رمضان والتي تتراوح ما بين ٢٠% إلى ٤٠%. • أما المتاجر التقليدية فتلجأ إلى الإغلاق محققة انخفاض يقدر بـ -٦% سنويا.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو- أغسطس ٢٠٢٠) تابع		• أما بالنسبة للمتاجر التقليدية فاستمرارية الأزمة لمدة تزيد عن ٣ أشهر تعرض تلك المنافذ لخسائر شديدة ليس فقط في حجم مبيعاتها ولكن أيضا في استمرارية الاستثمار فيها نتيجة لجوء العديد من أصحابها إلى إغلاقها. • أما الاستراحات فتشهد انخفاضا أيضا في حجم المبيعات ولكن لن تتأثر الاستثمارات فيها نتيجة ارتباطها بمحطات الوقود وحركة السيارات.	
٥. التعافي (بداية من سبتمبر ٢٠٢٠)	ترتبط هنا صدمتا العرض والطلب بسيناريوهات المرحلة السابقة	• استمرارية السيناريو المتفائل تعني عودة النمط الطبيعي للحياة وبالتالي عودة المعدلات الطبيعية. • أما السيناريو المتشائم فيتوقع أن يزيد حجم المشكلات المرتبطة بالمتاجر التقليدية، وقد تطول هذه المشكلات بعض منافذ السوبر ماركت، نتيجة زيادة الالتزامات في ظل تراجع مستويات الدخول، وزيادة أعداد العاطلين.	**في حالة السيناريو المتفائل:** تعود معدلات النمو السنوية لطبيعتها كنسب المرحلة السابقة. **في حالة السيناريو المتشائم:** يحدث انخفاض شديد في حجم المبيعات، ومن ثم خروج الاستثمارات، وتراجع نسب نمو مبيعات قطاع البقالة إلى أقل من -٢٠% كما تراجعت خلال فترة تحرير سعر الصرف، كذلك إغلاق العديد منها، وتكون عودتها شديدة الصعوبة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شانها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثالثا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الآزمة

١. الرقابة الصارمة على جميع المنافذ لمواجهة أي ممارسات احتكارية، أو محاولات لحجب السلع، مع إقرار تشريعات خاصة بالإجراءات الصحية، والتأكد من معايير الصحة والسلامة.

٢. تشجيع المنافذ على تبني إجراءات الصحة والسلامة والتعامل معها على أنها مستمرة ولها عائد مستقبلي وليس فقط زيادة في التكلفة وذلك من خلال بوابات للتعقيم، أو تطهير عربات الشراء أو إلزام الموظفين بلبس الكمامات والقفازات، ووضع نظام معين لتحقيق مسافات التباعد بين الأشخاص وتجنب الازدحام قدر الإمكان. وقد أجرى مركز بصيرة لقياس الرأي العام مسح داخل ٢٥ فرعا للمتاجر الكبيرة والمتوسطة لقياس درجة اتباع الإجراءات الصحية السليمة ومدى تطهير وتعقيم العربات الشرائية والأسبتة، وكانت النسبة ٩٢% من العربات لم يتم تطهيرها.

٣. تدعيم منظومة E-commerce بحيث تزداد نسب الشراء الأونلاين بشكل أوسع.

٤. التنسيق المستمر بين الغرف التجارية ومنافذ البيع وكذلك وزارة الداخلية، وتفعيل القرارات الخاصة باستثناء عمالة منافذ البقالة من قرارات الحظر، حيث يلجأ الكثير من تلك العمالة إلى المبيت في أماكن العمل لحين انتهاء وقت الحظر.

٥. تشكيل فرع من لجنة إدارة الأزمة لمتابعة حالة المخزون في كل محافظة وكل منطقة فرعية، بحيث يتم توجيه الفائض من المخزون الاستراتيجي من محافظة لأخرى أو من منطقة لأخرى في حالة حدوث أي عجز

٦. تقديم الدعم اللازم لأصحاب محلات البقالة الصغيرة خاصة في الأرياف، والسماح لهم بالحصول على منحة الـ ٥٠٠ جنيه، أو تقديم تسهيلات وإعفاءات تمكنهم من زيادة مبيعاتهم، وتعافي معدلات نموهم.

٧. تشجيع ومساعدة منظمات المجتمع المدني والجمعيات على توفير السلع الأساسية للمواطنين الأقل دخلا، مع عدم قصر الأمر على تقديم المعونات ولكن أيضا تفعيل سلاسل

الإمداد وخلق نشاط اقتصادي وهو ما قامت به بالفعل بعض الجمعيات التطوعية حيث تم تحويل مبالغ من المال إلى محلات البقالة الصغيرة المنتشرة في القرى والمجاورة للمواطن بدلا من شراء السلع وتوصيلها للمواطن عند محل إقامته بحيث يحصل المواطن على الدعم المقدم، وكذلك يستفيد أصحاب محلات البقالة من ذلك الدعم.

رابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

١. غياب قواعد بيانات دقيقة عن منافذ بيع التجزئة في مصر وتوزيعها على الريف والحضر بحيث يمكن استخدامها لتحديد أوجه المساعدة أو التدخل المطلوب خاصة وأن العديد من العاملين بذلك القطاع تحت مظلة العمالة غير الرسمية.

٢. ضعف نسبة تجارة التجزئة المنظمة في الغذاء، فهناك حاجة للتوسع فيها نظرا لارتباطها بسلسلة قيمة إنتاجية ضخمة، والتي تضمن جودة أكثر كفاءة للمنتج ولأساليب التعبئة.

٣. ضعف منظومة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك التجارة الالكترونية (E-commerce)، بالإضافة لعدم توفر منصات (Platform) للتواصل بين سلاسل التوريد والمنافذ بشكل مباشر.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٢. نشرتا الجملة والتجزئة لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠١٦. نشرة الجملة والتجزئة بالقطاع الخاص عن عام ٢٠١٦. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

US Embassy in Cairo. 2017. Retail Foods Report. Cairo: US Embassy in Cairo Office of Foreign Agricultural Services (FAS).

Wamda Research Lab. 2019. Online Grocery Retail in MENA. Wamda Research Lab.

٧. قطاع المطاعم والكافيهات

باحث رئيسي: **مهند مهدي**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

- شهدت السنوات الأخيرة زيادة الأهمية الاقتصادية للقطاع الخدمي في توفير الطعام والشراب الجاهز، حيث ارتفعت معدلات تناول وجبات الطعام والشراب خارج المنزل، وكذلك معدلات تناول الأطعمة المجهزة التي يتم جلبها من المطاعم، وهو ما انعكس على حجم مبيعات ذلك القطاع والتي قدرت بحوالي ٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨.[١]
- ويمثل الإنفاق الأسري على الطعام خارج المنزل نسبة كبيرة من حجم الإنفاق على الأطعمة والمشروبات بكافة أنواعها، والذي يقدر بحوالي ٢٠٠ مليار جنيه مصري سنويا،[٢] بنسبة تصل إلى ٤٦% من حجم الإنفاق الكلي للأسر المصرية طبقا لبيانات مسح الدخل والإنفاق عن عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨.
- وتتنوع مرافق تقديم الطعام والمشروبات خارج المنزل، فمنها منافذ تقديم الوجبات السريعة، ومنها المطاعم الكلاسيكية والشعبية، وكذلك الكافيهات والمقاهي والعربات وغيرها. ويوضح الشكل ٧-١ هيكل سوق الطعام داخل الدولة وما يتصل به من خدمات غذائية مقدمة للأسر والمواطنين.

الشكل ٧- ١: هيكل سوق الأغذية والمشروبات

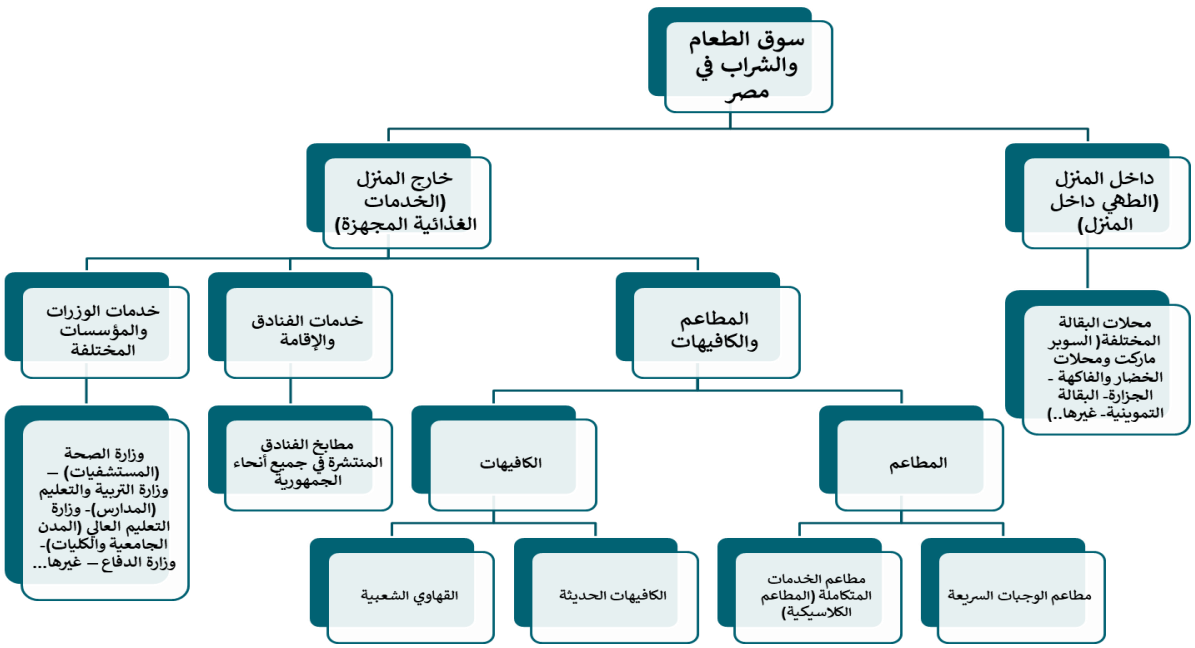

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- ونلاحظ أن المصادر التقليدية لقطاع خدمات الطعام والشراب خارج المنزل تتمثل بالأساس في كل من المطاعم والفنادق المختلفة، ويضاف إليها الخدمات الغذائية المقدمة من المؤسسات والهيئات والتي يكون جزء كبير من خدماتها مقدم بالأساس من خلال سلاسل للمطاعم والكافيهات.
- وتحتل المطاعم والكافيهات المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية النسبة الأكبر من حجم تلك

١ يشير الرقم الخاص بمبيعات القطاع في عام ٢٠١٨ إلى تقديرات مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة (El-Habbal ٢٠١٧).
٢ https://cutt.us/qVPC٥ .

الخدمات الغذائية المقدمة خارج المنزل نتيجة للتطورات الهيكلية داخل سوق العمل المصري[٣] خلال العقود الماضية، وهو ما انعكس على حجم الاستثمارات في ذلك القطاع، وزيادة عدد المنافذ بشكل ملحوظ في كل أرجاء الجمهورية، حيث بلغ إجمالي إيراداتها حوالي ١٠٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠)، وسوف يتم تناول ذلك القطاع بشكل مفصل خلال التحليل.

- أما بالنسبة للفنادق وأماكن الإقامة، فتحتل الخدمات الغذائية المقدمة نسبة كبيرة من إيراداتها حيث تتراوح ما بين ٣٧% إلى ٤٠% من إيرادات تلك الفنادق، بل وتصل في بعض الأحيان إلى نسب تفوق ٧٥% من الإيرادات خاصة في بعض فنادق الخمس نجوم والتي تقدم أطعمة ومشروبات ذات جودة عالية وتكون أغلبها مستوردة من الخارج، وقد بلغ حجم الإنفاق عليها من قبل الفنادق حوالي ٢٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١٥، [٤] وتحتل اللحوم والدواجن والأسماك نسبة تصل إلى ٨٥% من حجم ذلك الإنفاق.

- أما فيما يخص المؤسسات والهيئات المختلفة فإن هناك العديد من المؤسسات التي يدخل من ضمن خدماتها تقديم خدمات غذائية كالمستشفيات الحكومية والخاصة من خلال تقديم الوجبات للمرضى، وكذلك الحال للقوات المسلحة وغيرها، وتتنوع تلك الخدمات الغذائية المقدمة ما بين مطابخ مركزية يتم توزيع الطعام من خلالها لجميع الوحدات، ويتولى إدارتها شركات خاصة أو سلاسل مطاعم مشهورة عن طريق المناقصات، أو مطابخ يقوم عليها العاملين بالمكان، وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات تفصيلية لتلك المؤسسات، إلا أنه يقدر حجم الإنفاق على التغذية بوزارة الصحة بحوالي ٢٨ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٧/ ٢٠١٨، كذلك يقدر حجم استثمارات كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الزراعة، ووزارة التضامن الاجتماعي في برامج التغذية بالمدارس بحوالي ٥٦.٥ مليون دولار.

ونتناول فيما يلي بالتفصيل تحليلا لقطاع خدمات الطعام والشراب المقدم من قبل المطاعم والكافيهات داخل السوق المصري.

- تحتل المطاعم والكافيهات بكافة أنواعها نسبة تصل إلى ٥% من حجم إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر، وتعد الثانية في الحجم بعد قطاع التجزئة والجملة، حيث يُقدر عددها بحوالي ١٨٠ ألف منشأة على مستوى الجمهورية، وينفرد القطاع الخاص بالسيطرة الكاملة على حجم القطاع (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠).

- بقياس حجم تلك المنشآت بالنسبة للمساحة الكلية المأهولة للسكان في مصر والتي تبلغ حوالي ٧٩ ألف كم، نجد انتشار كثيف للمطاعم والكافيهات في جميع أنحاء الجمهورية، حيث يتواجد مطعم أو كافيه في كل ٤٠٠ متر تقريبا من مساحة الجمهورية.

- بلغت قيمة الأصول الثابتة للقطاع حوالي ٢١ مليار جنيه وتشمل المباني والأثاث والمعدات وغيرها، بينما قدرت القيمة المضافة الصافية له بحوالي ٤٦ مليار جنيه، وذلك وفقا للتعداد الاقتصادي الأخير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠).

- أما بالنسبة للمصروفات فقُدرت بأكثر من ٦٠ مليار جنيه، وتشكل المستلزمات السلعية من خامات رئيسية وبضاعة وكهرباء ومياه وغيرها نسبة تصل إلى ٧٣% من قيمة هذه المصروفات، وحوالي ٣.٤% من قيمتها للمصروفات الخدمية كالدعاية والصيانة والتنقلات وغيرها، ونسبة ٢٣% مصروفات أخرى خاصة بالإيجارات وفوائد البنوك والضرائب وغيرها.

- ونلاحظ أن طبيعة القطاع يغلب عليها المنشآت الصغيرة والتقليدية والتي وصلت نسبتها إلى ٩٧% من حجم المنشآت على مستوى الجمهورية، حيث يلاحظ أن هناك أكثر من ٧٥% من المنشآت يعمل بها عمال يتراوح عددهم ما بين عامل إلى أربعة عمال، وحوالي ٢١% من المنشآت يتراوح أعداد العاملين بها من ٥ إلى ١٠ أفراد، بينما هناك ٤٥ منشأة فقط يقدر عدد العاملين فيها بمائة عامل، ويوضح الشكل ٧-٢ النسب المئوية لعدد المنشآت طبقا لفئات رأس المال المستثمر، ووفقا لآخر تعداد اقتصادي صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣ ارتبطت تلك التطورات بتغيرات هيكلية على جانبي العرض والطلب، حيث تمثلت على جانب العرض في زيادة حجم القطاع غير الرسمي، وزيادة نسب البطالة، وعدم انتظام العمل، أما التغيرات على جانب الطلب فترجع إلى قضاء العديد من المواطنين معظم أوقاتهم خارج المنزل، وخروج العديد من النساء إلى سوق العمل.

٤ وفقا لتقرير خدمات الطعام لعام ٢٠١٧ الصادر عن مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

الشكل ٧- ٢: نسبة عدد المنشآت طبقا لرأس المال المستثمر بالمطاعم والكافيهات

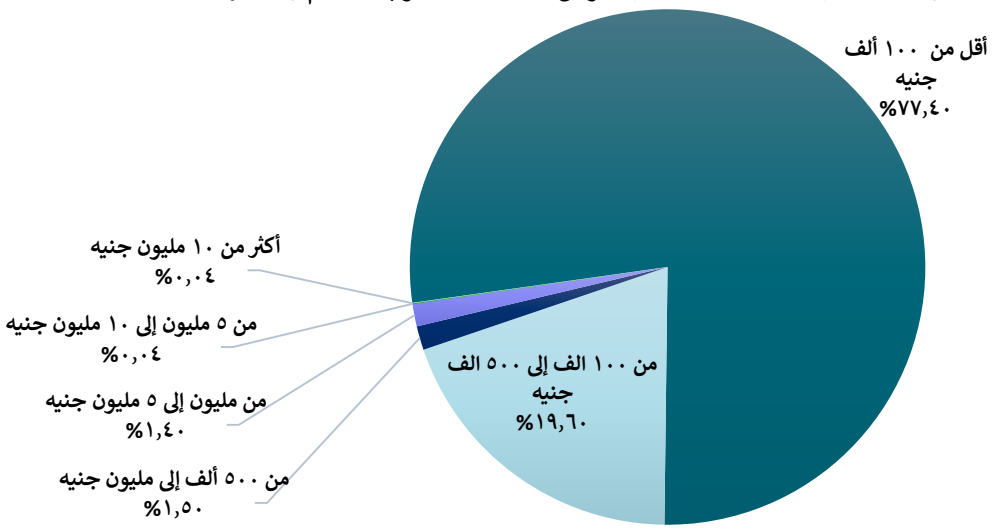

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي الخامس لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

- أما بالنسبة للمشتغلين فيلاحظ أنه قطاع كثيف العمالة، ويقوم بالأساس على عدم توافر المهارات خاصة للعمالة الفنية وعمالة التشغيل والتي تصل نسبتها إلى ٧٠% من إجمالي المشتغلين بالقطاع،[٥] والذي تم تقديرهم بحوالي ٧٠٠ ألف عامل بناء على التعداد الاقتصادي الأخير، بنسبة تتجاوز ٥% من إجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية داخل الدولة.
- ولكن وفقا لمصادر غير رسمية[٦] فقد تم تقدير عدد العمال بحوالي ٢ مليون عامل أي بنسبة تصل إلى ٣ أضعاف الرقم الرسمي المعلن، ولعل ذلك التفاوت في التقديرات يرجع بشكل أساسي إلى طبيعة القطاع والذي يغلب عليه العمالة غير الرسمية أي الذين يعملون دون عقود أو تأمينات، وكذلك العمالة غير المنتظمة والمؤقتة من عمال الدليفري وغيرهم والذين يجدون في المطاعم والكافيهات فرصة عمل إضافية لزيادة الدخل اليومي لهم.
- كما تختلف طبيعة العاملين من حيث الحالة التعليمية، وتشكل المؤهلات المتوسطة والأقل من المتوسطة النسبة الأكبر من إجمالي الحالة التعليمية للعمال بنسبة تصل إلى ٦٢%، ويوضح الشكل رقم ٧-٣ أعداد العاملين طبقا للحالة التعليمية لكل منهم:

الشكل ٧-٣: أعداد المشتغلين طبقا للحالة التعليمية

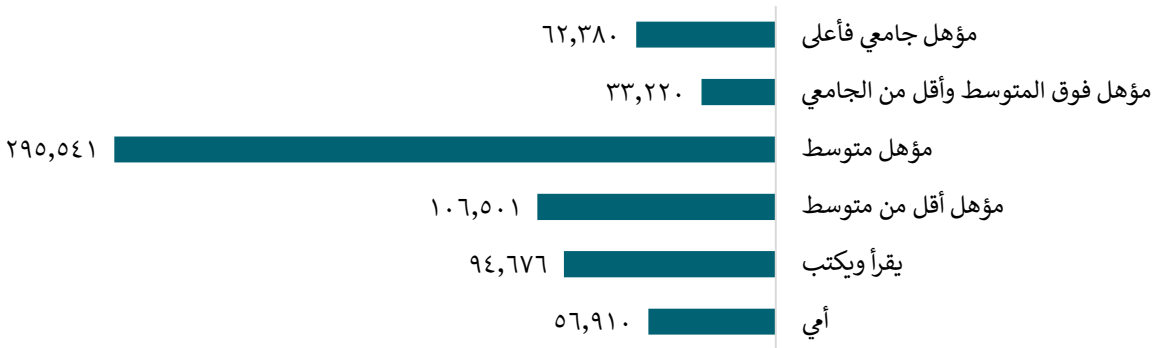

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي الخامس لعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

٥ تشمل تلك النسبة عمال التشغيل وعمال الخدمات الفنية، وعمال البيع، ومشتغلين آخرين.
٦ تتعدد تلك المصادر ما بين تقارير صحفية، وتقديرات خاصة بخبراء داخل القطاع.

- وبالنظر إلى سوق المطاعم والكافيهات، نجده ينقسم إلى منافذ مستقلة وهي تلك التي لها فرع أو أكثر، أو تلك المرتبطة بالسلاسل العالمية أو المحلية، والتي تمتلك الكثير من الفروع في جميع أنحاء الجمهورية، ويوضح الجدول ٧-١ اختلاف نسب المبيعات ومعدلات النمو بهذه المنافذ، وكذلك أهم الخصائص لكل منها، حيث تشكل المطاعم والكافيهات المستقلة النسبة الأكبر من مبيعات القطاع، بينما تبقى معدلات نمو السلاسل أعلى من معدلات نمو تلك المطاعم المستقلة.

الجدول ٧-١: الاختلافات بين المطاعم المستقلة والسلاسل

نوع المطعم والكافيه	النسبة المئوية لمبيعات المطاعم خلال عام ٢٠١٥ من إجمالي مبيعات القطاع ككل (بالمليون دولار)، (%)	معدل النمو ما بين (٢٠١١-٢٠١٥)، (%)	أهم الخصائص
المطاعم والكافيهات المستقلة	٨٤	٢٩	ضعف نظم الجودة والإدارة
المطاعم والكافيهات ذات السلاسل المنتشرة	١٦	١٧	قوة نظم الجودة والإدارة

المصدر: مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، تقرير خدمات الطعام، ٢٠١٧.

- كما يوضح الجدول ٧-٢ أهم المطاعم والكافيهات داخل الجمهورية، وكذلك مبيعاتها خلال عام ٢٠١٦:

الجدول ٧-٢ : أهم سلاسل المطاعم والكافيهات في مصر عام ٢٠١٦

نوع السلسلة	أشهر سلاسل المطاعم والكافيهات	المبيعات (بالمليون دولار)	أعداد الفروع والمنافذ
سلسلة مطاعم عالمية	كنتاكي	١٥٤	١٣٥
	بيتزا هت		٦٤
	ماكدونالدز	٧٧	٩١
	برجر كينج	٢١	٢٢
	Chili's	٣٣	٢٢
سلسلة مطاعم إقليمية	مؤمن	٥٤	٤٠
	جاد	٢٥	٣٠
	كوك دور	٢١	٦٦
	Tikka	١٩	٢١
	Fish market		٧
	Grand café		١٣
سلسلة مطاعم محلية	Spectra	٢٥	٣٤
	سلينترو	٢٨	٦٠
	أبو السيد		٨
	أبو شقرة	٢٤	١٢
	.....	.....	.....

المصدر: مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة، تقرير خدمات الطعام، ٢٠١٧.

ونلاحظ من الجدول السابق تحقيق المطاعم ذات السلاسل العالمية النسبة الأكبر من حجم الفروع وكذلك حجم المبيعات، حيث ساهم ارتباطها بسلسلة قيمة ضخمة بشكل كبير في الارتقاء بالمنتج من حيث الجودة والتعبئة، كما ساهم في زيادة عدد المشتغلين والموردين بشكل يفوق المطاعم المحلية.

وبالرغم من تعدد أنواع المطاعم والكافيهات واختلاف معايير تقسيمها طبقا لطبيعة الخدمة المقدمة، إلا أنه يمكننا تقسيم كل منها كما يلي:

أولا المطاعم:

١. مطاعم الوجبات السريعة

٢. المطاعم الكلاسيكية ذات الخدمات المتكاملة

ثانيا الكافيهات:

١. الكافيهات الحديثة

٢. الكافيهات الشعبية (القهاوي)

وفيما يتعلق بخصائص وسمات كل نوع، يوضح الجدول رقم ٧-٣ تلك الخصائص وأوجه الشبه والاختلاف بينها:

الجدول ٧-٣ : السمات الخاصة بأنواع المطاعم والكافيهات

السمة/المنفذ	مطاعم الوجبات السريعة	المطاعم الكلاسيكية	الكافيهات الحديثة	القهاوي الشعبية
التعريف	هي تلك المطاعم التي تقدم فيها الوجبات بسرعة سواء من خلال التيك أواي أو الدليفري ووفق أسعار منخفضة نسبيا.	هي تلك المطاعم التي تتكون فيها قائمة الطعام من وجبات مترابطة، ووفق أسعار ثابتة، وعادة ما يقوم شيف متمرس بإدارة المطعم.	هي تلك الأماكن المختصة بتقديم المشروبات وبعض المأكولات الخاصة ولكنها لا تعتبر مطاعم، كوجبات الفطور وتكون السندويتشات والوجبات معدة مسبقا وتمتاز بما توفره من خصوصية في الجلوس وأناقة في تقديم المشروبات.	هي تلك الأماكن المتخصصة في تقديم المشروبات والدخان (الشيشة وغيرها)، وتمتاز بانخفاض أسعار مشروباتها وعدم التقيد بقواعد "الإتيكيت" في الجلوس عليها.
المبيعات (بالمليون دولار عام ٢٠١٥)[٧]	١٠٩٩	٨٢٣	١٣٣٨	-
حجم الصالة	صغير نسبيا	كبير	كبير	متوسط وكبير نسبيا
حجم المطبخ	كبير نسبيا	كبير نسبيا	متوسط	صغير
معدل الإغلاق	ضعيف	ضعيف	متوسط	مرتفع
أماكن التمركز	- تتركز في الحضر وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وفي المراكز التجارية والمولات، وكذلك مناطق تمركز الطلاب في الجامعات	- تتركز في الحضر وخاصة المناطق الراقية وداخل الفنادق	- تتركز في الحضر وفي المراكز التجارية والمولات،	- تتركز في الحضر والريف - تنتشر في معظم شوارع وطرق الجمهورية
دورة الشراء (بالنسبة للمستهلكين)	منتظمة شبه شهرية أو أسبوعية (حيث يلجأ العديد من الأسر والشباب (خاصة العاملين) إلى الوجبات السريعة كمصدر رئيسي لتناول الطعام	غير منتظمة	منتظمة شبه أسبوعية	منتظمة بشكل يومي
مراقبة الجودة	عالية ومتوسطة	عالية	عالية ومتوسطة	ضعيفة

٧ وفقا لتقرير خدمات الطعام لعام ٢٠١٧، الصادر عن مكتب الشؤون الزراعية بالسفارة الأمريكية بالقاهرة.

السمة/المنفذ	المطاعم سريعة الوجبات	المطاعم الكلاسيكية	الكافيهات الحديثة	القهاوي الشعبية
السعة التخزينية	قوية	متوسطة	متوسطة	ضعيفة
سلاسل الإمداد والاستيراد	أغلب المنتجات مصدرها نقطة المنشأ (المصانع والاستيراد المباشر) للمحلات الكبرى والعالمية، أما المحلات الصغرى فمصدرها تجار الجملة	بعض المنتجات مصدرها نقطة المنشأ كالمصانع، وبعضها تجار الجملة أو بضائع مستوردة من خلال شركات استيراد		معظمها من خلال تجار الجملة والتجزئة
تعدد الموردين	متوسطة التعدد			غير متعددة
الشكل القانوني (رسمي، غير رسمي)[٨]	رسمي وغير رسمي	رسمي	رسمي	رسمي وغير رسمي وأكشاك الطرقات وداخل المباني الحكومية
نوعية العمالة المطلوبة	عمالة مدربة وغير مدربة سواء في الصالة أو المطبخ	عمالة مدربة خاصة داخل المطبخ (شيف متخصص)	عمالة غير مدربة، وغير متخصصة، وسهل الاستغناء عنها	عمالة غير مدربة وغير متخصصة، وسهل الاستغناء عنها
طبيعة المبيعات	تنقسم المبيعات ما بين تيك أواي، والدليفري، وتناول الوجبات داخل المطعم (تقسم تلك النسب بحوالي ٣٥% تقريبا للدليفري، و٣٥% تيك أواي، و٣٠% داخل المطعم)[٩]	تنقسم المبيعات ما بين تناول الوجبات داخل المطعم والدليفري، وإن كان تناول الوجبات داخل المطعم يمثل نسبة المبيعات الأكبر(تقسم تلك النسب ما بين ٨٠% داخل المطعم، و١٥% دليفري، و٥% تيك أواي)[١٠]	تنقسم المبيعات ما بين تيك أواي، وتناول الوجبات والمشروبات داخل المطعم	تنحصر أغلبها في تناول المشروبات داخل القهوة فقط.
الشراء عبر الإنترنت (أونلاين)	إمكانية الشراء من خلال الانترنت والتطبيقات الخاصة بالطعام (المنيوز، أطلب، طياري...)	إمكانية الشراء من خلال الانترنت	صعوبة الشراء من خلال الانترنت	
التوصيل (الدليفري)	مفعل ومنتشر بشكل كبير	مفعل ومنتشر	غير منتشر	غير مفعل وغير منتشر
القدرة التفاوضية وأساليب الربح	قدرة عالية للتفاوض – أساليب ربح حديثة ودراسات خاصة بالسوق وتنبؤات وعروض من الموردين – حملات إعلانية) بالأخص مطاعم الوجبات السريعة الكبرى	أساليب ربح حديثة ودراسات خاصة بالسوق وعروض من الموردين – حملات إعلانية)	أساليب ربح تقليدية– وحملات إعلانية ودعائية	أساليب الربح التقليدية (واعتماد كبير على البقشيش ومبيعات الشيشة)

٨ يقصد باللارسمية هنا ٣ أنواع رئيسية هي: العمالة غير الرسمية، المنشآت غير الرسمية، المعاملات غير الرسمية، وقد أصدر المركز المصري تقريرا مفصلا بعنوان "رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٧: الاقتصاد غير الرسمي"، وتمت إضافته لكتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٧٧.

٩ تم الحصول على تلك النسب من خلال تسجيل مصور لمركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٢٠.

١٠ المرجع نفسه.

السمة/المنفذ	المطاعم سريعة الوجبات	المطاعم الكلاسيكية	الكافيهات الحديثة	القهاوي الشعبية
التسهيلات	عروض قوية في أسعار الوجبات	ضعف التسهيلات والعروض.		• ضعف التسهيلات والعروض الخاصة بأسعار المشروبات • تسهيلات في الدفع من خلال قنوات غير رسمية (النوته)
هشاشة المنفذ (القدرة على تحمل الصدمات)	قوي نسبيا نظرا لتعقد الهياكل الإدارية خاصة تلك المرتبطة بالمطاعم الكبرى، أما المطاعم الصغيرة فتتسم بالهشاشة	قوي نسبيا نظرا لتعقد الهياكل الإدارية		يتسم بالهشاشة الشديدة
أهم المنافذ داخل مصر	• كنتاكي • ماكدونالدز • هارديز • كوك دور • .... وغيرها	• أبو شقرة • Spectra • Vivo • LEXIE'S • عثمانلي • ....وغيرها	ستاربكس سلينترو كوستا جراند كافيه الكافيهات الحديثة المنتشرة في أنحاء الجمهورية .. وغيرها	جميع القهاوي المنتشرة في أنحاء الجمهورية

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وقد شهد القطاع العديد من التطورات خلال العقود الماضية والتي من الضروري الإشارة اليها من خلال النقاط التالية:

١. هناك زيادة في الأهمية النسبية لمبيعات المطاعم والمشروبات عبر شبكة الانترنت (الأونلاين) خلال السنوات الأخيرة، وبعيدا عن كورونا كان من المتوقع أن تصل المبيعات خلال عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٨١ مليون دولار، [١١] طبقا لموقع statista للإحصائيات، بينما يصل عدد المستخدمين حوالي ٣.٥ مليون شخص.

٢. ينقسم توصيل الطلبات ما بين التوصيل للمستهلكين مباشرة من خلال المطاعم والذي كان من المتوقع أن يبلغ ٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وما يقرب من ٢.٧ مليون مستخدم، أو من خلال المنصات المختلفة حيث كان من المتوقع وصول مبيعاتها إلى ٢٦ مليون دولار ويبلغ عدد مستخدميها حوالي ١.٥ مليون شخص.

٣. يتأثر قطاع المطاعم والكافيهات ومنافذه المختلفة باللوجستيات المرتبطة بتوريد البضائع إلى المصانع وكذلك توزيع المنتجات بعد انتهاء تصنيعها إلى تجار الجملة والتجزئة، وما يرتبط بها من توافر وسائل النقل وسهولة تحركها.

٤- بلغ استهلاك تبغ المعسل ٥٠ ألف طن سنويا بقيمة ٣ مليار جنيه، وشكل مدخنو الشيشة نحو ١٩.٩% من عدد المدخنين،[١٢] بواقع ١٧.٢% بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة، و١٨.٦% بين الفئة العمرية من ٣٠ إلى ٤٤ سنة، و٢٣.٤% بين الفئة العمرية من ٤٥ إلى ٥٩ سنة، و٢٧.٣% بين الفئة العمرية من ٦٠ إلى ٦٩ سنة.[١٣]

أثر الأزمات السابقة على قطاع المطاعم والكافيهات في مصر

يتم هنا التركيز على مرحلتين هما ثورة ٢٥ يناير في ٢٠١١، وبداية الإصلاح الاقتصادي وفي القلب منه تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، ويأتي اختيار كل منها نظرا لما أحدثته من تأثير على قطاع الأطعمة والمشروبات، وكذلك لارتباطهما بدخول الأفراد والقوة الشرائية للمستهلكين وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، فضلا عن اللوجستيات المرتبطة بالحصول على الغذاء.

١١ https://www.statista.com/outlook/٣٧٤/٣٤٠/online-food-delivery/egypt

١٢ يشكل الإنفاق الأسري على الدخان والمشروبات الكحولية نسبة تصل إلى ٤,٧% من إجمالي الإنفاق السنوي للأسرة طبقا لبيانات مسح الدخل والإنفاق.

١٣ https://٢u.pw/stWVC

ومن المهم هنا الإشارة إلى طبيعة الاختلافات بين الأزمتين، حيث ارتبطت ثورة ٢٠١١ بمشكلات أمنية بالأساس وارتفاع معدلات التضخم والتي كان تأثيرها سريعا على قطاع المطاعم والكافيهات، بينما ارتبطت أزمة تحرير سعر الصرف بمشاكل متعددة كارتفاع سعر الدولار، وانخفاض القوة الشرائية، وتراجع مستويات دخول الأفراد، لذا كان تأثيرها أكثر عمقا، وأبطأ في التعافي مقارنة بأزمة ٢٠١١، والتي من المتوقع استمرارها حتى اليوم بالرغم من عدم توافر بيانات خاصة بالقطاع منذ ٣ سنوات.

- وبالرغم من تطور قطاع المأكولات والوجبات السريعة في مصر بشكل سريع نتيجة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية المتنوعة، خصوصا في المدن الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية، إلا أنه يلاحظ التباطؤ والتراجع الشديد لنمو القطاع خلال فترات الأزمات وهو ما يظهر جليا في الشكلين ٤-٧ و٥-٧ حيث يلاحظ تراجع عدد المنشآت الجديدة خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧ بنسبة تقدر بحوالي ٢٦% خلال الأزمتين.

الشكل ٤-٧: الزيادة السنوية في أعداد المطاعم والكافيهات، ٢٠١٣-٢٠١٠

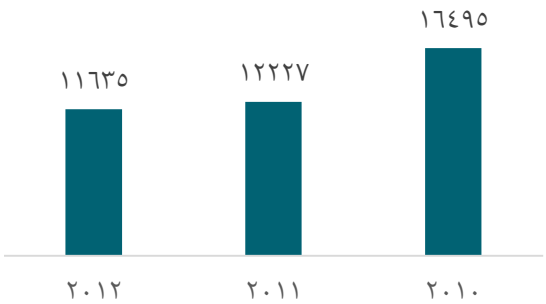

الشكل ٥-٧: الزيادة السنوية في أعداد المطاعم والكافيهات، ٢٠١٥-٢٠١٧

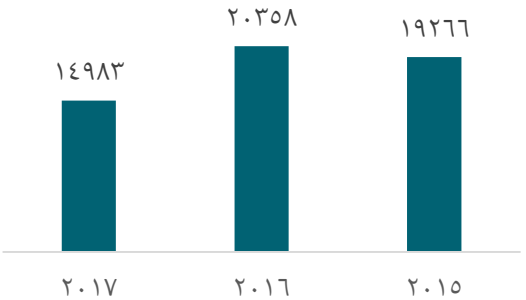

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي الرابع والخامس لعامي ٢٠١٢/ ٢٠١٣، و٢٠١٧/ ٢٠١٨.

- كما أدت هاتان الأزمتان إلى انخفاض درجة الاستقرار الوظيفي وذلك لغلبة القطاع غير الرسمي الذي يسيطر على مساحة كبيرة من القطاع وهو ما يعني انتقال العمالة غير الرسمية من أعمال منتظمة إلى أخرى غير منتظمة مما يثبت حرمانهم من دخل ثابت.[١٤]

ثانيا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

بداية وبشكل عام نود التأكيد على الاختلاف الجذري لتأثير الأزمة الحالية على قطاع الأغذية والمشروبات عن الأزمات السابقة سواء كانت ثورة يناير٢٠١١ أو تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦، وذلك نظرا لطبيعة الإجراءات الاحترازية وما ارتبط بها من شبه إغلاق كامل لمعظم المطاعم والكافيهات.

كما يرتبط التأثير المتوقع على الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وإذا افترضنا موسمية الفيروس يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقا لدورة الأزمة.

أما بالنسبة لصدمتي العرض والطلب فيتم تعريفهما كالتالي:

- **صدمة الطلب:** يقصد بها انخفاض الطلب على المنتجات الغذائية المباعة في المنافذ المختلفة نتيجة الأزمة.
- **صدمة العرض:** يقصد بها عدم قدرة منافذ البيع المختلفة على طرح المنتجات وتقديم الخدمات نتيجة الأزمة والإجراءات الاحترازية.

وسيتم تحليل السيناريوهات المختلفة من خلال دراسة كل من التغير في مستوى المبيعات، وأعداد العاملين وذلك وفقا للمفاهيم والافتراضات الآتية:

١- حجم صدمة الطلب يختلف وفقا لمراحل الأزمة، ونوع المنفذ.

٢- مع صدور قرار حظر التجوال حدث تهافت على الشراء والتخزين من منافذ البقالة وتراجع شديد في الطلب على المطاعم والكافيهات نتيجة قلق المواطنين من انتقال المرض، وظهر أثر ذلك في حجم المبيعات بشكل ملحوظ.

٣- القدرة على توفير خدمات التوصيل وإتاحة الدفع بالكروت البنكية تمثل ميزة نسبية للمطاعم المختلفة التي توفر الخدمات.

١٤ "رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٧: الاقتصاد غير الرسمي"، أوكتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٧٧.

٤. الإجراءات الاحترازية لها تأثير على توقيتات توافد المواطنين على المطاعم والكافيهات، وكذلك قدرة المنافذ على توفير البضائع.

٥. المنتجات المقدمة مرتبطة بشكل أساسي بسلسلة القيمة الصناعية الإنتاجية لكل منها، وبالتالي أي توقف في الإنتاج الصناعي سيؤثر على مبيعات المطاعم والكافيهات المختلفة.

٦. التقييم الكمي لنسب التغيير في المبيعات والعمالة سيتم تقديره وفقا لمصادر:

أ- مسح محدود لعدد من المطاعم والكافيهات من جميع أنحاء الجمهورية.[١٥]

ب- نسب التغير خلال فترتي الأزمة السابق ذكرهما.

وينبغي الإشارة هنا إلى لجوء العديد من منافذ الهايبر ماركت والسوبر ماركت إلى التصنيع خلال الفترة الأخيرة وتقديم العديد من الأكلات الجاهزة مما جعلها بديلا نسبيا لمطاعم الوجبات السريعة خلال فترة الأزمة.

ويعرض الجدول التالي مدى تأثر قطاع المطاعم والكافيهات خلال دورة الأزمة، من خلال تحليل ما تحقق بالفعل على أرض الواقع، وتحليل وصفي للوضع الحالي، وكذلك تقديم سيناريوهات مستقبلية محتملة في ضوء ما تم ذكره من افتراضات:

الجدول ٧-٤ : المراحل المختلفة لدورة الأزمة وتأثيرها على قطاع المطاعم والكافيهات

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩ -يناير ٢٠٢٠)	لا يوجد أي صدمات لمعظم المطاعم والكافيهات سواء في الطلب أو العرض	وذلك نتيجة ظهور الفيروس في هذه الفترة في الصين فقط، وعدم تأثر مصر بعد.	لا يوجد تأثير نظرا لكون العرض والطلب لم يتغيرا.
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير - منتصف مارس ٢٠٢٠)	صدمة محدودة جدا في الطلب والعرض	ظهرت صدمة محدودة للطلب مع نهاية شهر فبراير حيث بدأ قلق بعض المواطنين من مستقبل الفيروس في مصر وتُرجم ذلك في رغبة للتخزين والشراء من محلات البقالة والابتعاد عن الأكل خارج المنزل، ولكن الضغط الحقيقي لم يتحقق إلا في منتصف شهر مارس مع بداية الإجراءات الاحترازية.	نقص بسيط في حجم مبيعات بعض المطاعم، ولا تغير ملحوظ في أي شيء آخر.
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-منتصف مايو ٢٠٢٠)	• شهدت تلك الفترة صدمة كبيرة في الطلب، وصدمة شديدة في العرض تدرجت في صعوبتها مع تطور الأحداث	خلقت بداية الأزمة خاصة في الأسابيع الثلاث الأولى منها حالة من القلق والخوف لدى المواطنين وخصوصا مع بدايات الإجراءات الاحترازية وفرض حظر التجوال، وهو ما تعبه خوف شديد من معظم المواطنين من تناول الطعام خارج المنزل خاصة في ظل الرؤية الضبابية المحيطة بالفيروس وسلوكه والخوف من انتقاله عبر الطعام، مما دفع معظم المواطنين إلى تجنب شراء الأكل من خارج المنزل، ولجأ العديد منهم لشراء المزيد من السلع الأساسية بغرض التخزين من محلات البقالة وهو ما نتج عنه إقبال غير مسبوق على منافذ البقالة وتراجع شديد عن المطاعم والكافيهات بكل أنواعها ولكن بنسب متفاوتة تختلف على حسب طبيعة المنفذ.	
		• **المطاعم الكلاسيكية (ذات الخدمات المتكاملة):** شهدت تلك المطاعم تراجعا شديدا نتيجة اعتماد أغلبها على تقديم الوجبات داخل المطعم. • **الكافيهات والقهاوى:** كان التراجع الأكبر مرتبط بالكافيهات والقهاوي الشعبية نتيجة الإجرءات الاحترازية وما يتصل بها من إغلاق كامل لمعظم تلك المنافذ. • **مطاعم الوجبات السريعة (المقدمة للدليفري):** حدث تراجع شديد في حجم الطلب ولكن بنسب أقل من المطاعم	• شهدت المطاعم ذات الخدمات المتكاملة تراجعا في إيراداتها يقدر بحوالي ٨٠% أو أكثر، كذلك تراجع أعداد العاملين بنسب أكبر من مطاعم الوجبات السريعة تصل إلى ٦٠% في بعض المطاعم نتيجة زيادة العاملين في الصالة في تلك المطاعم عن غيرها من المطاعم الأخرى. • كان الوضع الأسوأ مرتبط بالكافيهات والقهاوي الشعبية حيث وصلت نسبة الخسارة إلى ١٠٠%، ولجأ العديد من أصحابها (خاصة القهاوي الشعبية) إلى تغيير نشاطها (بتحويل المنفذ إلى سوبر

١٥ تم الحصول على تلك النسب من خلال مسح أجراه المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعدد محدود من المطاعم والكافيهات من مختلف المحافظات على مواقع التواصل الاجتماعي (facebook)، وكذلك من خلال تسجيل مصور لمركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٢٠.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس- منتصف مايو ٢٠٢٠) تابع		ذات الخدمات المتكاملة وكذلك الكافيهات نظرا لما تتميز به هذه المطاعم من تعدد طرق البيع من خلال الدليفري والتيك أواي وكذلك سهولة التوصيل واستخدام الكروت البنكية وقربها من المواطنين وسرعة توصيلها للطلبات.	ماركت أو منفذ بيع خضراوات) أو إغلاقه نهائيا وتسريح العمالة. • شهدت **مطاعم الوجبات السريعة** نسب انخفاض تراوحت من ٥٠% إلى ٦٥% من إيرادتها اليومية خاصة خلال الأسابيع الثلاث الأولى من الأزمة وذلك وفقا لطبيعة المنفذ وجودته ومستوى الإجراءات الصحية فيه، وإمكانية توصيل الطلبات للمنازل بشكل أسرع. • كما شهدت تلك الفترة تراجعا في أعداد العاملين خاصة عمال المطبخ والصالة بنسب تنحصر ما بين ٢٠% و٤٠% بينما بقيت نسب عمال الدليفرى كما هي إلى حد ما وإن كان معظمها عمالة غير منتظمة وبعقود مؤقتة.
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو- أغسطس ٢٠٢٠)	ارتبطت صدمات الطلب والعرض في تلك الفترة باستمرارية الإجراءات الاحترازية وفترات الحظر، وكذلك استمرارية خوف المواطنين، ولذلك يمكننا تقسيمها إلى ٣ مراحل:	ترتبط تلك المرحلة بسيناريوهين إما حدوث تعافي سريع أو مزيد من التدهور وذلك مرتبط بشكل أساسي بثلاث نقاط وهي: ١. انتهاء الإجراءات الاحترازية تماما ٢. انحسار تفشي المرض ٣. تغير اتجاهات وأذواق المستهلكين وانحسار القلق والخوف ورجوعهم إلى فترة ما قبل الأزمة وهو مرتبط بشكل أساسي بانحسار الفيروس وبناء عليه اختلف الوضع حسب المراحل الثلاثة كالآتي:	
	١. المرحلة الأولى من منتصف مايو حتى ٢٧ يونيو	شهدت المرحلة الأولى مزيدا من الخسارة لأصحاب المطاعم والكافيهات نظرا لبلوغ ذروة المرض خلال تلك المرحلة وازدياد نسب الإصابة بشكل كبير مما دفع المواطنين إلى مزيد من الحذر، ودفع الحكومة إلى تشديد الإجراءات الاحترازية.	شهدت تلك المرحلة استمرار نسب الخسارة المحققة خلال المرحلة السابقة لكل المنافذ، ولكن مع زيادة نسبية بسيطة في حجم مبيعات مطاعم الوجبات السريعة والدليفري خاصة في النصف الثاني من رمضان.
	٢. المرحلة الثانية من ٢٧ يونيو حتى نهاية يوليو	شهدت المرحلة الثانية فتحا جزئيا للأنشطة منذ ٢٧ يونيو حيث سمحت الحكومة بنسب إشغال تقدر بحوالي ٢٥%، مع بعض الإجراءات الاحترازية الخاصة بتقديم المأكولات والمشروبات وعدم السماح بتقديم الشيشة.	في هذه المرحلة بدأت مرحلة التعافي النسبي مع مزيد من المبيعات مقارنة بالفترة السابقة، وزيادة بسيطة لنسب العمالة المختلفة.
	٣. المرحلة الثالثة هي مرحلة شهر أغسطس	بالنسبة لتلك المرحلة، هناك سيناريوهان: ***السيناريو الأول:** وهو السيناريو المتفائل والذي يُتوقع فيه انحسار تفشي المرض، مع مزيد من تخفيف الإجراءات الاحترازية، وزيادة الإطمئنان لدى المواطنين.	**في حالة السيناريو الأول:** يُتوقع فيه عودة تدريجية للمعدلات الطبيعة للقطاع وزيادة بسيطة في حجم العمالة بالنسبة للمطاعم، بينما تبقى إيرادات القهاوي والكافيهات منخفضة نظرا لعدم السماح بتقديم الشيشة[١٦] التي تشكل نسبة كبيرة من إيرادات القهاوي.
		***السيناريو الثاني:** وهو السيناريو المتشائم والذي يُتوقع فيه استمرار الوضع كما هو (نفس سيناريو المرحلة السابقة) مع استمرار تفشي المرض وكذلك استمرار قلق المواطنين.	**في حالة السيناريو الثاني:** في هذه الحالة من المرجح عدم زيادة نسب المبيعات مقارنة بشهر يوليو، وكذلك عدم زيادة نسب العاملين.

١٦ نود التأكيد هنا على الضرر المصاحب لتناول المدخنات والشيشة بشكل عام، وأن تقييمنا لها هو تقييم اقتصادي بالأساس مرتبط بإيرادات خاصة بالنشاط.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
٥. التعافي (بداية من سبتمبر حتى يونيو ٢٠٢١)	ترتبط هنا صدمتا العرض والطلب بسيناريوهات المرحلة السابقة	استمرارية السيناريو المتفائل ترتبط بعودة النمط الطبيعي للحياة وهو ما يتحقق إما بظهور علاج أو التأقلم الكامل مع الفيروس، وبالتالي عودة المعدلات الطبيعية[١٧]	**في حالة السيناريو المتفائل:** تعود معدلات النمو السنوية لطبيعتها وتحقيق التعافي الكامل خلال الربع الثاني أو الثالث من عام ٢٠٢١.
		أما السيناريو المتشائم فمرتبط بعودة الفيروس[١٨]، وبالتالي عودة الإجراءات الاحترازية.	**في حالة السيناريو المتشائم:** يُتوقع أن يزيد حجم المشكلات المرتبطة بالقهاوي الشعبية والكافيهات، وقد تطال هذه المشكلات بعض المطاعم الشعبية الصغيرة نتيجة زيادة الالتزامات في ظل تراجع مستويات الدخول، وزيادة أعداد العاطلين، وتحقيق نسب التراجع المحققة خلال السيناريوهات السابقة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شانها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثالثا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الأزمة

تأتي هذه الإجراءات من منطلق كون التشغيل هدفا قوميا في هذه المرحلة نظرا لارتباط أزمة كورونا بفقدان الكثير من الوظائف، وهي كالآتي:

١. تقديم حزم تمويلية مميزة تتناسب مع طبيعة نشاط المطاعم والكافيهات تمكنها من زيادة مبيعاتها، وكذلك إعفائها من الالتزامات السيادية من ضرائب وغيرها وبدون فرض غرامات للتأخير.

٢. تقديم الدعم بكافة أنواعه لأصحاب المطاعم والكافيهات حتى لو كانت غير رسمية، كتقديم دعم مالي لمرة واحدة على سبيل المثال، مما يشجع هذه المنشآت على أن تتحول للقطاع الرسمي، وتقديم تعهدات بفرص دعم أكثر في حال انتقال المنفذ إلى القطاع الرسمي.

٣. تسهيل الإجراءات الرقابية والورقية على المنشآت القائمة وخاصة للقطاع غير الرسمي، على أن يكون الموظفون بالمنشأة مؤمن عليهم من قبل صاحب العمل ويخضعون لقانون التأمينات، وكذلك تشجيع المنافذ المختلفة على التأمين على العمالة المؤقتة

٤. ربط التسهيلات بعدد المشتغلين، والتوسع في التشغيل والتوظيف

٥. تدعيم منظومة التجارة الإلكترونية (E-commerce) بحيث تزداد نسب الشراء أونلاين بشكل أوسع.

رابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة ومقترحات للتغلب عليها

١. نظرا لحصول أكثر من ٩٠% من المطاعم والكافيهات على تصريحاتها من الأحياء، فإن هناك حاجة كبيرة إلى تطوير المحليات وتبني اللامركزية بشكل سليم حتى يتم تسهيل الإجراءات ومزاولة النشاط، ولتحقيق الحوكمة في كافة التعاملات والقضاء على الفساد.

٢. توحيد الشكل القانوني والإجرائي للمطاعم والكافيهات بغض النظر عن الجهة التي تمنح ترخيص مزاولة النشاط، بحيث يكون الفرق بين المنافذ السياحية وغير السياحية في نوعية المنتج المقدم فقط.[١٩]

٣. إنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن المطاعم والكافيهات في مصر وتوزيعها على الريف والحضر بحيث يمكن استخدامها لتحديد أوجه المساعدة أو التدخل المطلوب خاصة وأن العديد من العاملين بذلك القطاع تحت مظلة العمالة غير الرسمية.

٤. دعم دور هيئة حماية المستهلك، وكذلك الجمعيات غير الحكومية التي تعمل في نفس الاتجاه وذلك لتحسين الخدمات.

٥. إعادة النظر في المعايير الخاصة بتقديم الدعم الحكومي للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع الأغذية والمشروبات نظرا لكون تلك المعايير متحيزة للكيانات الكبيرة.

٦. الاستعانة بتجارب الدول الأخرى في استراتيجية دعم المنشآت الصغيرة في ذلك القطاع.

٧. تعزيز وتقوية التجارة الالكترونية (E-commerce) بشكل جذري وعميق، وتوفير منصات (Platform) للتواصل بين سلاسل التوريد والمنافذ بشكل مباشر.

١٧ بما في ذلك السماح بتقديم الشيشة للجمهور.

١٨ كما حذرت منظمة الصحة العالمية من عودة الفيروس خلال فصل الشتاء.

١٩ يختلف فقط منفذ بيع الوجبات السريعة fast food، حيث يسمى منفذ تيك اواي.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠٢٠. التعداد الاقتصادي الخامس. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

El-Habbal, I. 2017. Food Service – Hotel Restaurant Institutional. Cairo: US Embassy in Cairo Office of the Agricultural Affairs.

٨. قطاع السينما

باحث رئيسي: **رنا القناري**

أهمية صناعة السينما:

بالرغم من تصنيف الكثيرين لصناعة السينما على أنها نشاط فني ثقافي فقط، إلا أنها في واقع الأمر صناعة مكتملة الأركان مثلها مثل أي صناعة تحويلية حيث تجتمع مفردات الفيلم من نص وتمثيل وإخراج وتصوير وإنتاج وتوزيع في منظومة واحدة بمراحلها المختلفة لتخرج عملا يقدم على شاشات العرض.

وتعد صناعة السينما من الصناعات الضخمة عالميا حيث بلغ مجموع إيراداتها في السنوات الأخيرة ما يزيد عن ٦٠ مليار دولار وذلك من خلال حجم أعمال دور العرض السينمائي فقط، وتتضاعف هذه القيمة إذا أضيف لها ما يرتبط بهذه الصناعة من إيرادات الترفيه المنزلي وبهذا يتخطى حجمها كثيرا من الصناعات التحويلية التقليدية، فضلا عن دورها الفني والثقافي الداعم لهوية الدول سياسيا وسياحيا، ولذلك وصفت بالقوة الناعمة.

وقد تنبهت الدول لأهمية الوزن الاقتصادي لهذه الصناعة فاهتمت بدعمها بشكل كبير وجنيت وتجني بالفعل ثمار هذا الدعم فنجد على سبيل المثال أن نشاط هوليوود، أقدم وأعرق سينما وطنية في العالم، قد ساهم إيجابيا وبشكل ملموس في دعم الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية[١] منذ ثمانينيات القرن الماضي وعوض كثيرا من تراجع الصناعات التحويلية في هذه الفترة هناك من خلال تصدير الأفلام الأمريكية وخلق وظائف مرتفعة العائد بالإضافة لدعم السياحة ودعم صناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات[٢] والتي أظهرت تطور الولايات المتحدة في هذا المجال.

وبينما لا تزال هوليود هي الأضخم من حيث إجمالي إيرادات التذاكر، صعدت السينما الهندية، منذ عام ٢٠١١ لتصبح أضخم صناعة سينما وطنية من حيث عدد الأفلام التي يتم إنتاجها وعدد التذاكر السنوية المباعة التي تخطت هوليوود وتعد الأعلى في العالم. وبينما كان لمصر مكانة عظيمة في هذه الصناعة في منتصف القرن الماضي إلا أنها تأخرت كثيرا عن الصناعة الأمريكية والهندية[٣] وصناعات الدول الأخرى، كما سنوضح فيما بعد. وقد تأثرت صناعة السينما العالمية بشكل كبير من جراء جائحة كوفيد ١٩ لارتباطها الوثيق بالتجمعات وبالتالي توقفت الصناعة تماما في العالم كله مع بدء الإجراءات الاحترازية.

ويهدف هذا التقرير إلى تقييم مدى تأثر صناعة السينما في مصر بالجائحة اقتصاديا واجتماعيا خلال دورة الأزمة من حيث دخل الصناعة وعدد العاملين فيها، وأخيرا قدرة الاستثمارات الحالية على الاستمرار. وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام: القسم الأول يتناول مؤشرات أداء صناعة السينما في مصر مقارنة بمثيلاتها في عدة دول؛ والقسم الثاني يستعرض توصيفا سريعا لتطور صناعة السينما في مصر وشكلها المؤسسي وصولا لوضعها الحالي قبل الأزمة وكذلك درجة تأثرها بأي أزمات سابقة؛ ويتناول القسم الثالث بالتحليل صدمات العرض والطلب خلال مراحل الأزمة في مصر وأخيرا يتناول القسم الرابع الإجراءات العالمية للتعامل مع الأزمة فيما يخص صناعة السينما وما يجب أن يتم في الحالة المصرية في هذا الشأن. كما يلقي التقرير الضوء على أوجه الضعف المؤسسي لصناعة السينما المصرية والتي حان الوقت للتعامل معها بشكل جذري.

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

- يتم تقييم حجم صناعة السينما ووزنها في أي دولة بعدد الأفلام المنتجة والإيرادات سنويا وعدد دور وشاشات العرض مقارنة بعدد السكان. ويوضح الجدول ٨-١ أهم ١٥ دولة في صناعة السينما؛ حيث تظهر الهند بوضوح في المركز الأول بأكبر عدد من الأفلام (يكاد يصل إلى ألفي فيلم في السنة). ويشير الجدول إلى ثلاث مجموعات من الدول: المجموعة الأولى وهي الأكبر في عدد الأفلام المنتجة (الهند، نيجيريا، الصين، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، تليها المجموعة الثانية بنصف عدد أفلام[٤] الولايات المتحدة (حوالى ٣٠٠ فيلم) وتضم (كوريا الجنوبية، فرنسا، إنجلترا، اسبانيا، ألمانيا والأرجنتين) ثم المجموعة الثالثة

١ حيث تقدر إيرادات الأفلام الأمريكية في دول العالم -خارج الولايات المتحدة بـ(٤٢.٥ مليار دولار) وهو ما يشير إلى حجم النشاط التصديري الضخم لهذه الصناعة.

٢ ارتبطت صناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بشكل كثيف بصناعة السينما في العقد الأخير.

٣ أنتجت الهند ١٨١٣ فيلم في عام ٢٠١٨، وحققت في نفس العام السينما الهندية أعلى مبيعات تذاكر سنوية في العالم (٥.٣مليار تذكرة).

٤ اقل عدد أفلام في مجموعة الدول الأولى.

(المكسيك، إيطاليا، البرازيل وتركيا) بمتوسط ١٥٠ فيلم في السنة. ويلاحظ أن مصر بعيدة جدا عن كل هذه الدول في إنتاج الأفلام؛ حيث أنتجت ٣٣ فيلما فقط في عام ٢٠١٩ وهو ما لا يتناسب مع عراقة هذه الصناعة ومكانة مصر العالمية على أي مستوى.

الجدول ٨-١: حجم الإنتاج السينمائي على مستوى العالم

الترتيب	الدولة	عدد الأفلام التي تم إنتاجها	العام
١	الهند	١,٨١٣	٢٠١٨
٢	نيجيريا	٩٩٧	٢٠١١
٣	الصين	٨٧٤	٢٠١٧
٤	اليابان	٦٨٩	٢٠١٩
٥	الولايات المتحدة	٦٦٠	٢٠١٧
٦	كوريا الجنوبية	٣٣٩	٢٠١٦
٧	فرنسا	٣٠٠	٢٠١٧
٨	إنجلترا	٢٨٥	٢٠١٧
٩	إسبانيا	٢٤١	٢٠١٧
١٠	ألمانيا	٢٣٣	٢٠١٧
١١	الأرجنتين	٢٢٠	٢٠١٥
١٢	المكسيك	١٧٦	٢٠١٧
١٣	إيطاليا	١٧٣	٢٠١٧
١٤	البرازيل	١٦٠	٢٠١٧
١٥	تركيا	١٤٨	٢٠١٧
♦	**مصر**[٥]	**٣٣**	**٢٠١٩**

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Film_industry[٦]

أما فيما يخص الإيرادات، فيوضح الجدولان ٨-٢ و٨-٣ والشكلان ٨-١ و٨-٢ مجموعة من المؤشرات الأساسية لهذا المعيار:

- أعلى عشر دول مبيعا للتذاكر؛ حجم إيرادات السينما في مجموعة من الدول المختلفة ونصيب الفرد سنويا من إيرادات السينما في بعض الدول.

- يتضح من الجدول ٨-٢ أن الدولة الأعلى مبيعا للتذاكر هي الهند تليها الصين ثم الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن ارتفاع عدد التذاكر المباعة لا يعنى بالضرورة تحقيق أعلى الإيرادات فهذا مرتبط بسعر التذكرة؛ وبذلك نجد أن الولايات المتحدة تحقق أعلى الإيرادات وبفارق ضخم مقارنة بالحالة الهندية (٤٢ مليار دولار[٧] و٢.٥ مليار دولار على التوالي) ثم تأتى الدول الأخرى بقيم أقل كثيرا، ونلاحظ مرة أخرى أن إيرادات السينما في مصر لا تتعدى ٧٢ مليون دولار في نفس عام المقارنة.

- وبمقارنة نصيب الفرد من إيرادات السينما، نلاحظ أن نصيب الفرد من الإيرادات فى الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى ١٣٦ دولار بينما ينخفض في الهند، بالرغم من حجمه الكبير نظرا لعدد سكانها الضخم (١.٧٨ دولار للفرد)، في حين ينخفض نصيب الفرد من إيرادات السينما بشكل محزن في مصر(٠.٧٢ دولار للفرد).

- وعلى الرغم من انخفاض إيرادات القطاع في مصر إلا أنها مازالت أعلى من المغرب ودول أخرى عربية كثيرة غير مذكورة في الجدول وهذا يؤكد أن مصر بالرغم من تأخرها عالميا في مجال الإيرادات إلا أنها لازالت الأعلى في العالم العربي، والأهم من الإيرادات هو تفوقها على المستوى الفني فى كل تخصصات الصناعة، ولكن يذكر للمغرب أنها سمحت لصناع السينما من الدول الأخرى بالتصوير في أراضيها مما أدى إلى زيادة كبيرة في إيراداتها من هذه الصناعة حيث يساهم تصوير الغير بنسبة من ٥% إلى ١٠% من إيرادات السينما المغربية سنويا وهو دخل ضخم بدون تكلفة على الدولة. وللأسف ترفض مصر هذا الاتجاه بشكل يحرمها من مزايا كثيرة.

الجدول ٨-٢: أعداد التذاكر المباعة في مجموعة من دول العالم

الترتيب	الدولة	عدد التذاكر المباعة بالمليون	العام
١	الهند	٢,٠٢٠	٢٠١٦
٢	الصين	١,٦٢٠	٢٠١٧
٣	الولايات المتحدة	١,٢٤٠	٢٠١٧
٤	المكسيك	٣٣٨	٢٠١٧
٥	كوريا الجنوبية	٢١٧	٢٠١٦
٦	روسيا	٢١٣	٢٠١٧
٧	فرنسا	٢٠٦	٢٠١٧
٨	اليابان	١٩٤	٢٠١٩
٩	البرازيل	١٨١	٢٠١٧
١٠	إنجلترا	١٧١	٢٠١٧
♦	**مصر**	**١٤,٨**	**٢٠١٩**

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Film_industry

٥ تم الحصول على هذه المعلومة من الكاتب الصحفي والناقد السينمائى وليد أبو السعود.
٦ تم استخدام هذا المصدر نظرا لوجود مجموعة من البيانات المجمعة فيه والتي تشمل دولا مختلفة بشكل مقارن وقد تم مراجعتها مع الخبراء.
٧ إيرادات الأفلام الأمريكية في العالم وهو ما يشير إلى حجم النشاط التصديرى الضخم لهذه الصناعة.

الشكل ٨-١: حجم إيرادات السينما على مستوى بعض دول العالم في ٢٠١٩ [٨]

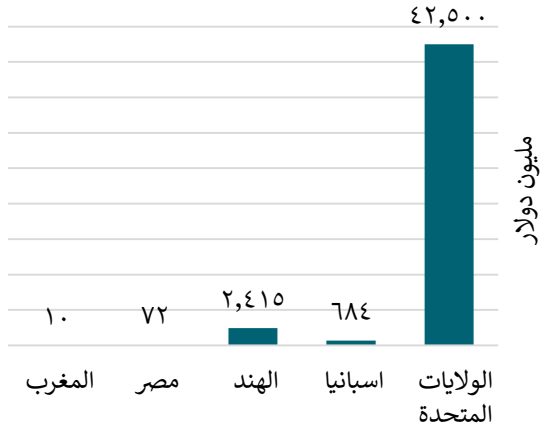

المصدر: إعداد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

الشكل ٨-٢: مقارنة بين نصيب الفرد من إيرادات السينما في ٢٠١٩ [٩]

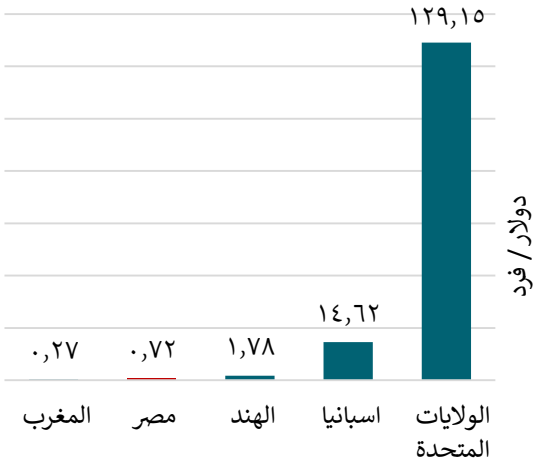

المصدر: إعداد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

- أما فيما يخص عدد شاشات العرض مقارنة بعدد السكان، فيوضح الشكل ٨-٣ الاختلافات الضخمة بين الدول، فعلى سبيل المثال: يوجد شاشة لكل ثمانية آلاف مواطن بالولايات المتحدة الأمريكية، تليها فرنسا بشاشة لكل ١١ ألف مواطن، في حين تحتل مصر مركزا متأخرا (شاشة لأكثر من ٢٦٠ ألف مواطن)، وهذا يعنى أنها متأخرة كثيرا عن الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة، وهو ما لا يتفق مع مكانتها وتاريخها العريق خصوصا إذا قورن ذلك بالسنوات الأولى لبدء هذه الصناعة في مصر، كما سنوضح لاحقا.

الشكل ٨-٣: عدد شاشات العرض في بعض دول العالم [١٠]

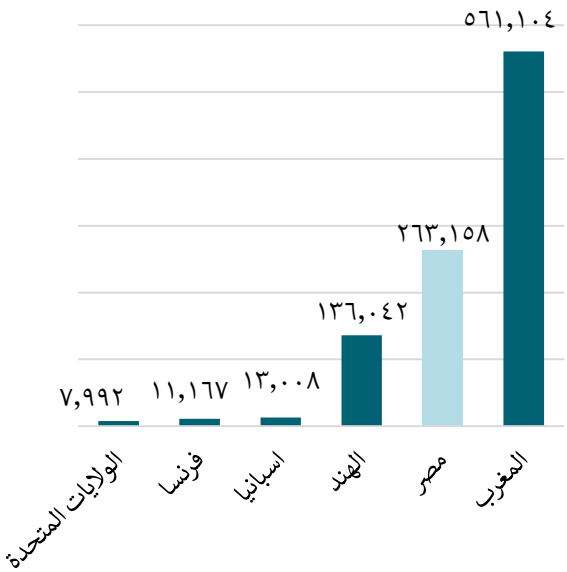

المصدر: إعداد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

ثانيا: توصيف موجز لتطور صناعة السينما في مصر

- يوضح الشكلان ٨-٤ و ٨-٥ بشكل قوي ومباشر ما حدث من تدهور لصناعة السينما المصرية منذ نشأتها وحتى حينه (بالرغم من تحسن الأداء بعض الشيء في السنوات الأخيرة). فيلاحظ فى الشكل ٨-٤ أن عدد الأفلام المنتجة في ٢٠١٩ بلغ ٣٣ فيلما فقط، أي تقريبا نصف عدد الأفلام التي تم إنتاجها

٨ تم الحصول على معلومات الدول الأخرى من : https://www.youm٧.com/story/٢٠١٩/١٢/٢١/
https://www.moroccoworldnews.com/٢٠٢٠/٠٣/٢٩٥٧٠٠/moroccan-movie-theaters-grossed-٩-٧-million-in-٢٠١٩/
https://www.billboard.com/articles/news/٨٥٤٧٨٢٧/٢٠١٩-global-box-office-revenue-hit-record-٤٢٥b-despite-٤-percent-dip-in-us
أما المعلومات الخاصة بمصر فقد تم الحصول عليها من الكاتب الصحفى والناقد السينمائى: وليد أبو السعود.

٩ يتم احتساب نصيب الفرد من إيرادات السينما باقتسام إيرادات السينما على عدد سكان الدولة.

١٠ معلومات الدول الأخرى من : https://www.natoonline.org/data/us-movie-screens/
https://www.statista.com/statistics/٤٣٩٥٦٦/cinema-screens-in-spain/ ، https://www.baytte.com/?p=٢٤٩١٧
https://www.hollywoodreporter.com/news/future-indias-movie-theaters-١٢٤٧٦٠٤
https://variety.com/٢٠١٩/film/news/france-box-office-theaters-screens-١٢٠٣٣٤٥٥١٢/
أما مصر فقد حصلنا على المعلومات الخاصة بها من الكاتب الصحفى والناقد السينمائى وليد أبو السعود.

في سنة ١٩٤٦ (٦٧ فيلما) مما يعنى أن نشاط السينما المصرية في ٢٠١٩ أضعف من بداياتها بكثير بالرغم من مرور ثمانين عاما.

- كما يلاحظ في الشكل ٨- ٤ أيضا ثبات عدد الأفلام المنتجة في فترة السبعينيات وارتفاعها في فترة الثمانينيات حيث وصلت ذروة الإنتاج السينمائي في مصر في عام ١٩٨٦ (٩٦ فيلما)، وارتبط ذلك بانحسار دور الدولة في الإنتاج السينمائي وظهور القطاع الخاص التجاري بشكل مكثف ومنذ ذلك الوقت هناك انخفاض مستمر في عدد الأفلام المنتجة ليصل إلى أقل نقطة في عام ٢٠١٥ (٢٤ فيلما) مما يعكس عزوفا شديدا من جانب المنتجين.

- وتستكمل الصورة المتدنية لصناعة السينما بالتدهور الشديد في عدد شاشات العرض مقارنة بعدد السكان (الشكل ٨-٥)؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: بلغ عدد الشاشات ٣٢٠ شاشة في عام ٢٠١٩، بواقع شاشة لأكثر من ٢٦٠ ألف مواطن بينما كان الوضع في ١٩٦٦ (أي قبلها بخمسين عاما) بواقع شاشة لكل ١١٧ ألف مواطن.[١١]

الشكل ٨-٤: تطور عدد الأفلام المنتجة في مصر

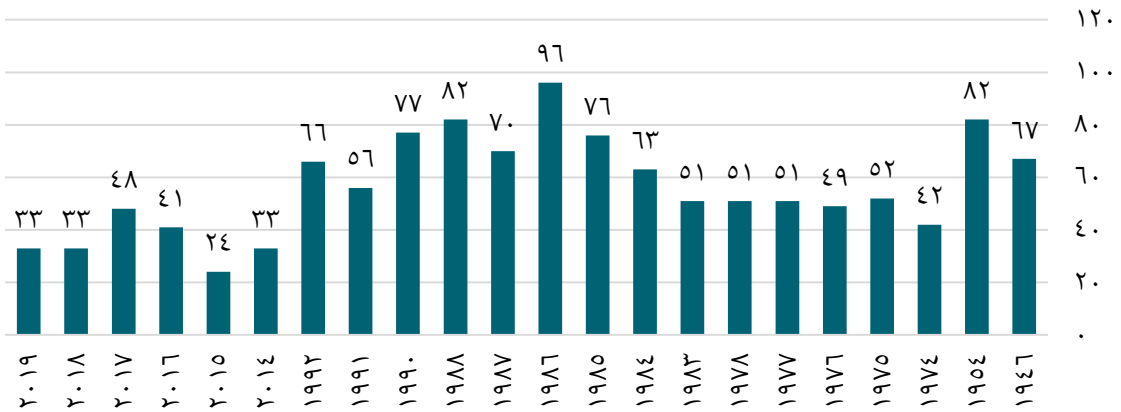

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل ٨-٥: تطور عدد دور وشاشات العرض[١٢]

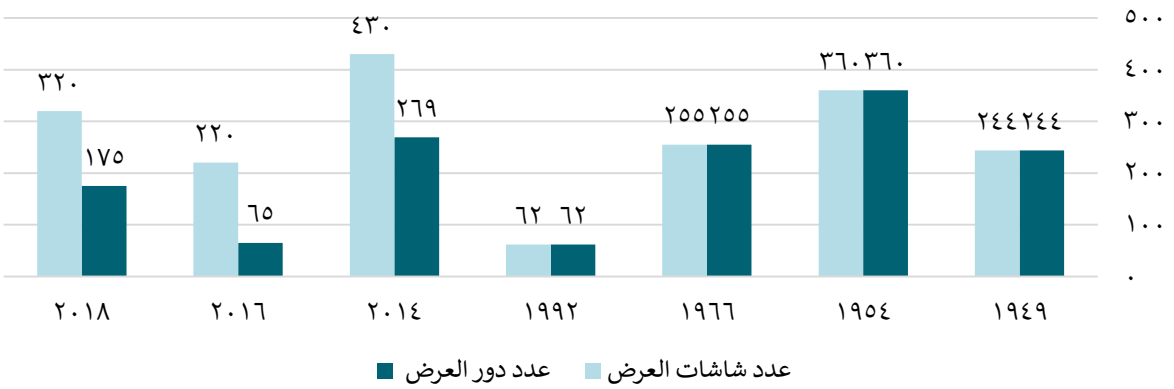

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- ويتناول الجدول ٨-٣ والشكل ٨-٦ الإيرادات وأعداد التذاكر المباعة.[١٣] في مصر خلال السنوات الأربعة الأخيرة والتي شهدت زيادة مستمرة، إلا أن هذه الزيادة لا تشير بالضرورة إلى طفرة في الأداء وذلك لارتباطها بأفلام بعينها، حيث إن الطفرة مرتبطة بتحسن الصناعة ككل وإيجاد حلول لمشاكلها، وجاء ارتفاع الإيرادات في ٢٠١٩ بنسبة ٢٠٧% مقارنة بعام ٢٠١٥ نتيجة رفع أسعار التذاكر، وتحسن نوعية الأفلام والتطور التكنولوجي. كما أنه من الملاحظ أن نصف هذه النسبة يأتي من الأفلام الأجنبية فعلى سبيل المثال: بالرغم من هيمنة الأفلام الأجنبية، وتحديدا الأفلام الأمريكية في العالم كله

١١ ويأتي هذا التدني في نسب الشاشات لعدد السكان بالرغم من زيادة عدد الشاشات مع تطور صناعة السينما وظهور عدة شاشات في نفس دار العرض.
١٢ تم الحصول على المعلومات من الكاتب الصحفي والناقد السينمائي وليد أبو السعود.
١٣ أعداد التذاكر المباعة تعكس الإقبال الحقيقي على مشاهدة الأفلام من عدمه.

إلا أن احتلالها لمركز أعلى من الأفلام العربية (عدد التذاكر ونسبة لا تقل عن ٥٠% من الإيرادات) يدل على ضعف الصناعة في مصر وعدم قدرتها على اجتذاب المشاهد المصري بالرغم من تقديمها الأفلام بلغته الأم.

- ونشير أخيرا إلى أن إيرادات السينما لا تذهب بشكل كامل إلى منتجي الأفلام ولكنها تنقسم في المتوسط على النحو التالي: (٢٠%) لصالح الدولة في صورة إيراد ضريبي، و(٤٠%) لصاحب دار العرض، و(٤٠%) للمنتج.

الجدول ٨-٣: هيكل إيرادات السينما المصرية*، ٢٠١٥-٢٠١٩ [١٤]

السنة	الايراد الإجمالي سنويا (مليون جنيه)	الأفلام المصرية		الأفلام الأجنبية	
		القيمة (مليون جنيه)	النسبة**	القيمة (مليون جنيه)	النسبة**
٢٠١٥	٣٧٨	١٧٧	٤٧%	٢٠١	٥٣%
٢٠١٦	٥٢٦	٢٥٧	٤٩%	٢٦٩	٥١%
٢٠١٧	٦٩٠	٣١٦	٤٦%	٣٧٤	٥٤%
٢٠١٨	٨٤٣	٣٩٦	٤٧%	٤٤٧	٥٣%
٢٠١٩	١١٥٧	٦٣٣	٥٥%	٥٢٤	٤٥%

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
*جميع الإيرادات قبل خصم الضرائب.
**نسبة إيراد الأفلام من الإيراد الإجمالي لنفس العام.

الشكل ٨- ٦: عدد تذاكر الأفلام العربية والأجنبية المباعة سنويا، ٢٠١٥-٢٠١٩ [١٥]

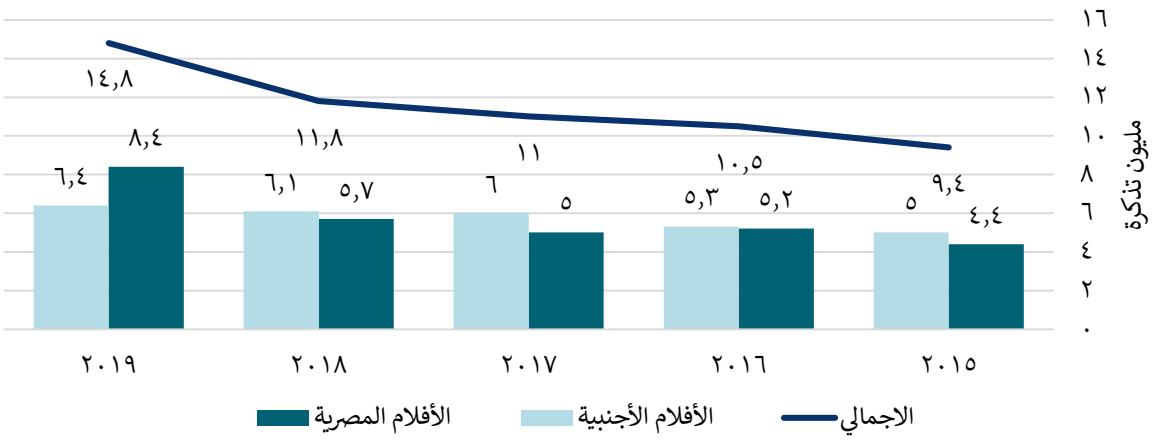

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ولتفهم أسباب تدهور صناعة السينما نبدأ بتوصيف سلسلة القيمة وحجم القطاع ثم توضيح سمات الصناعة الأساسية وتطورها على مدى السنوات:

- تتكون سلسلة القيمة لصناعة السينما (الشكل ٧) من ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة الإعداد (الفكرة والتحضير)، مرحلة التنفيذ (الإنتاج والتصوير والمونتاج...) ومرحلة ما بعد الإنتاج (التوزيع والتسويق الداخلي

١٤ تم تجميع المعلومات بالجدول من المصادر الآتية:
البيانات الخاصة بالأفلام الأجنبية عن طريق Alliedللتوزيع السينمائي، وهي الشركة الموزعة لأفلام ديزني وسوني (كولومبيا) والأفلام المستقلة، والبيانات الخاصة بالأفلام العربية من الكاتب الصحفي والناقد السينمائي وليد أبو السعود.
١٥ المرجع نفسه.

والخارجي والتسويق الرقمي)، ولكل مرحلة متطلباتها وخبراتها الخاصة وترابطاتها مع القطاعات الأخرى[١٦] والمنظومة ككل تعمل بترابطات داخلية كثيرة وتداخلات بين البعد الفني والبعد التكنولوجي مما يجعل سلسلة القيمة في صناعة السينما من أكثر سلاسل القيمة تعقيدا. ويوضح الشكل ٨-٧ الأنشطة المرتبطة بكل مرحلة.

الشكل ٨- ٧: سلسلة القيمة لصناعة السينما

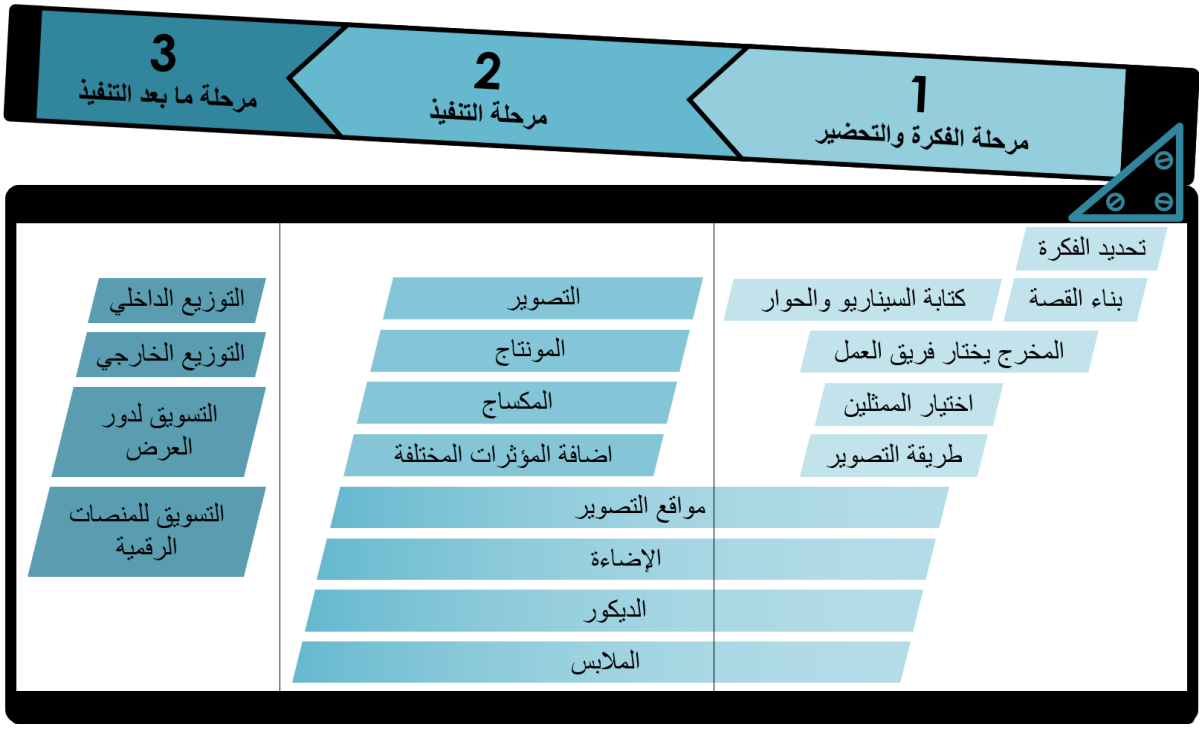

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

يوضح الجدول ٨-٤ بعض السمات الأساسية لصناعة السينما في مصر، نذكر منها أهم النقاط كالتالي:

- وجود غرفة صناعة سينما منذ عام ١٩٤٧ مما يعنى أن الدولة تعترف بها كصناعة لا تختلف عن أي صناعة تحويلية أخرى منذ زمن بعيد، ويأتي تحول السينما منذ بداية الألفينيات إلى نشاط فني وثقافي في الأساس كتحول في هوية السينما إلى مستوى أضعف ضاعت معه حقوق هذه الصناعة من دعم صادرات أو أي حوافز حكومية صناعية أخرى وهذا يعنى أن تغير الإطار المؤسسي الخاص بصناعة السينما يرتبط بشكل كبير بتدهور أداء هذه الصناعة ككل بالرغم من بداياتها القوية.

- لصناعة السينما اقتصاديات خاصة بها؛ فوجود تكاليف ثابتة مرتفعة على أصحاب دور العرض السينمائي يعنى أن هناك حد أدنى للإشغال يجب الوصول إليه لعرض الأفلام حتى يتم تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق أرباح معقولة وتقدر هذه النسبة من ٣٠% إلى ٤٠% في المتوسط على مدى العام.

- تتأثر هذه الصناعة بشكل جدي بضعف حقوق الملكية الفكرية في مصر (القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢) حيث تنتشر حالات القرصنة، مما يؤدي إلى إحجام المنتجين عن الإنتاج. وقد بدأت أزمة القرصنة منذ عدة سنوات ومازالت قائمة حتى الآن وتتمثل في سرقة الأفلام بعد عرضها في دور العرض السينمائي مباشرة وتسريبها إلى مواقع غير قانونية على الانترنت وكذلك بعض القنوات غير القانونية التي تعرض على الأقمار الصناعية. وتعد هذه المشكلة من أكبر المشكلات التي تواجه صناع السينما حيث إن إيرادات الفيلم تهبط بنسبة ٦٠% بمجرد تسريبه.[١٧]

- بالرغم من أن صناعة السينما في مصر هي صناعة وطنية إلا أنها تتأثر بشكل كبير بنشاط السينما فى الدول العربية وكذلك تطورات السينما العالمية من توقيتات عرض الأفلام الجديدة والمهرجانات، وتتأثر السينما المصرية بشكل خاص بزيادة النشاط

١٦ حيث ترتبط قطاعات صناعة الملابس والاكسسوارات والأثاث وغيرها بمرحلة التنفيذ كما ترتبط الصناعات التكنولوجية وصناعة البرمجيات بمرحلة ما بعد الإنتاج.

١٧ هناك حاليا ٨٠ ألف محضر مقدم من المنتجين بشأن القرصنة.

السينمائي في الدول العربية وبالأخص زيادة عدد شاشات العرض؛ حيث إن هذه الدول هي المستهلك الأول للأفلام المصرية.

- رفع سعر تذكرة السينما بالتزامات ضرائبية إضافية للدولة في صورة ضريبة قيمة مضافة ورسم الشرطة يعني تحول السينما من نشاط ترفيهي محدود التكلفة يتناسب مع كل فئات الشعب إلى نشاط مرتفع التكلفة يرتبط عمله بالمناسبات فقط (تحديدا الأعياد والإجازات).[١٨]

- ولصناعة السينما ودور العرض المختلفة تحديد أسعار التذاكر بحرية كاملة مادامت تحترم التزاماتها تجاه الدولة.

الجدول ٨-٤: السمات الأساسية لصناعة السينما في مصر

حجم قطاع السينما وطبيعة النشاط الاستثماري فيه	- يبلغ عدد الشركات العاملة بالقطاع حاليا حوالى ٤٠٠ شركة كحد أقصى في التخصصات المختلفة بالرغم من أن أعضاء غرفة صناعة السينما يصل عددهم إلى ٣٠٠٠ عضو وذلك لتسجيل الغرفة للأعضاء بالنشاط وليس الشركة[١٩]. وهناك شركات تجمع بين أكثر من نشاط مثل الجمع بين الإنتاج ودور العرض أو الاكتفاء بأحدهما.[٢٠] - وتضم غرفة صناعة السينما المصرية ثلاث شعب رئيسية وهي: شعبة دور العرض، شعبة الإنتاج وشعبة المعامل والاستوديوهات، وهي الأنشطة الثلاثة الرئيسية المرتبطة بالصناعة. - يتم استئجار دور العرض من قبل الشركات المنتجة أو المستثمرة في المجال بشكل سنوي بغض النظر عن حجم العروض وتمثل القيمة الإيجارية لدار العرض بالمركز التجاري ٢٠% من دخل دار العرض. - وبالتالي يعد إيجار دور العرض من النفقات الثابتة سنويا لكل من يستثمر في المجال. - ويضاف إلى النفقات الثابتة أيضا رواتب ٤٠% من العاملين في هذه الصناعة وهم ذوي العلاقة بالأنشطة المرتبطة بدور العرض (تذاكر ونظافة وفرق العروض الفنية).
العاملين في صناعة السينما في مصر	- تعد صناعة السينما صناعة كثيفة العمالة ويعمل بها ما لا يقل عن نصف مليون عامل (٤٠% نسبة ثابتة والتي سبق الإشارة إليها و٦٠% عمالة متغيرة[٢١] مرتبطة بصناعة الأفلام بكل مراحلها وكل تخصصاتها). ينتمي جزء غير قليل من هذا المجموع للقطاع غير الرسمي. - إن من أهم سمات هذه الصناعة أنها تحتاج إلى خريجي التعليم العالي المتخصص وبالتالي هي مجال يوفر فرص عمل لخريجي الجامعات وهى الفئة التي تعاني من أعلى نسب بطالة كما سبق الإشارة في تقارير المركز الخاصة بسوق العمل[٢٢]، والقطاع غير الرسمي[٢٣]، والتعليم.[٢٤]
الإطار المؤسسي ودور الدولة والقطاع الخاص	- إنشاء غرفة صناعة السينما عام ١٩٤٧ وضمها لاتحاد الصناعات المصرية. - تأميم صناعة السينما في مصر خلال فترة الستينيات، حيث تم إنشاء المؤسسة العامة للسينما لإنتاج الأفلام الروائية الطويلة. - تم تصفية المؤسسة العامة للسينما في أوائل السبعينيات واستبدالها بهيئة عامة تضم المسرح والموسيقى مع السينما وتوقفت الهيئة عن الإنتاج السينمائي مكتفية بنشاط القطاع الخاص ومنذ ذلك الوقت انحسر دور الدولة تماما في الإنتاج السينمائي. إلا أنه يُلاحظ في العامين الأخيرين ٢٠١٨ و٢٠١٩ عودة دور الدولة في أنشطة الإنتاج، والتوزيع والتسويق. - وحاليا تتبع السينما في مصر أربع وزارات هي: - وزارات أساسية: الثقافة والتجارة والصناعة - ووزارات فرعية: التخطيط والمالية.[٢٥] - قامت وزارة الثقافة في ٢٠١٨ بإعادة هيكلة المركز القومي للسينما وتبنى خطط لحماية التراث السينمائي.

١٨ في السنوات الأخيرة تم رفع سعر التذكرة لمحاولة تغطية النفقات الكبيرة المرتبطة بالتكاليف الثابتة أكثر منها بهدف زيادة الربحية.
١٩ قد تمتلك الشركة عدة دور عرض ولكنها تدخل في الغرفة باسم كل دار عرض.
٢٠ هناك عدد من هذه الشركات قد خرج من النشاط بسبب تدهور صناعة السينما.
٢١ المقصود بالعمالة هو كل من يعمل في هذا المجال بغض النظر عن تخصصه أو درجته الوظيفية.
٢٢ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٣: سوق العمل المصري، أو في هذا الكتاب التقرير صفحة ٥٢.
٢٣ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٧: الاقتصاد غير الرسمي، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٧٧.
٢٤ تقرير رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٥: منظومة التعليم قبل الجامعي، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٦٥.
٢٥ https://masrelbalad.com/home/single_news/١٩٣٤

الالتزامات المالية تجاه الدولة	تنقسم الالتزامات المالية لصناعة السينما في مصر تجاه الدولة إلى نوعين: النوع الأول هو الضرائب والتي تنقسم إلى ضرائب يتم فرضها على تذاكر الأفلام الأجنبية والعربية على النحو الآتي: <u>الأفلام العربية:</u> • ضريبة الملاهي ٥% • ضريبة القيمة المضافة ٥% • رسم الشرطة (٢ جنيها على التذكرة الواحدة). <u>الأفلام الأجنبية:</u> • ضريبة الملاهي ٢٠% • ضريبة القيمة ٥% • رسم الشرطة (٢ جنيه على التذكرة الواحدة) وهناك ازدواج ضريبي بين ضريبة الملاهي وضريبة القيمة المضافة. أما النوع الثاني، فهو تكلفة الخدمات المرتبطة بدور العرض مثل الكهرباء حيث يتم معاملة دور العرض السينمائية كفئة تجارية وهي أعلى الشرائح من حيث تكلفة الكهرباء: وتبلغ نفقات الكهرباء في المتوسط ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف جنيه لشاشة العرض الواحدة سنويا.
علاقة السينما المصرية بالسينما العربية والعالمية	مع محدودية شاشات العرض أصبحت صناعة السينما المصرية مرتبطة بشكل كبير بدور العرض في البلاد العربية المختلفة حيث ترتبط شركات الإنتاج بتقديم عروض الأفلام في نفس التوقيت في عدة دول حتى تتمكن من تعظيم الإيرادات وينطبق ذلك على كل الدول العربية خصوصا: الإمارات، لبنان، تونس، المغرب، والجزائر، وأضيف مؤخرا المملكة العربية السعودية التي بشرت هذه الصناعة بانتعاشة كبيرة مع الانفتاح الثقافي هناك والذى بدأ في عام ٢٠١٩.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- وأخيرا لم تتأثر صناعة السينما بأي أزمات تذكر مثل القطاعات الأخرى إلا في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وقد كان التأثير السلبي طفيفا جدا حيث لم يتم إغلاق دور السينما سوى لمدة شهر واحد فقط.

ثالثا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

تأثرت صناعة السينما العالمية بالجائحة بشكل مباشر وكبير نتيجة لارتباطها بالتجمعات كما سبق وذكرنا، وفيما يلي تحليل لمدى تأثر صناعة السينما المصرية بدورة الأزمة في مراحلها المختلفة، حيث تعرف صدمتا الطلب والعرض كالآتي:

- **صدمة الطلب:** تغير مفاجئ في طلب مشاهدة العروض السينمائية والعزوف عن دور العرض نتيجة للإجراءات الاحترازية.
- **صدمة العرض:** عدم قدرة صناع السينما على تقديم المنتج المطلوب كرد فعل لصدمة الطلب و/أو تأثرا بأسباب أخرى مرتبطة أيضا بالجائحة.

وسيتم تحليل تأثر صناعة السينما بدورة الأزمة (الجدول ٨-٥) من خلال متابعة معدل تغير بطالة العاملين في هذه الصناعة، وقدرة الاستثمارات على التعايش وخاصة قدرة دور العرض على الالتزام بالإجراءات الاحترازية وتحقيق ربح بدون استثمارات إضافية، حيث يقوم التحليل على المفاهيم والافتراضات الآتية:

١. تؤثر الإجراءات الاحترازية بشكل مباشر على صناعة السينما نتيجة حظر التجوال.
٢. الشكل المتعارف عليه لقاعات العرض التقليدية لا يحقق الإجراءات الاحترازية المطلوبة من تباعد اجتماعي.
٣. اقتصاديات السينما تتطلب نسب إشغال لا تقل عن ٥٠% حتى يقبل المنتجون عرض أفلامهم ويتحقق الحد الأدنى من عائد الاستثمار وهذه النسبة أعلى من المتوسط نظرا لعدم ضمان الاستمرارية في العرض.
٤. وجود الـ ٤٠% عمالة ثابتة في صناعة السينما يعني ارتباط الأزمة بفترات التزام شركات الإنتاج ودور العرض بمصروفات مع عدم وجود أي نوع من أنواع الدخل.
٥. ترتبط السينما المصرية بالسينمات العربية بشكل مباشر وكذلك تتأثر بالسينما العالمية.
٦. غلق دور العرض يؤثر أيضا على إيرادات الدولة من الضرائب.
٧. ارتباط موسم رواج صناعة السينما في مصر بالمناسبات (عيد الفطر وعيد الأضحى وإجازة منتصف العام وإجازة آخر العام وشم النسيم).

٨. ترتبط عودة نشاط السينما بعودة نشاطي السفر والسياحة وليس فقط تخفيف الإجراءات الاحترازية.

٩. تم احتساب تأثر إيرادات صناعة السينما وفقا لإيرادات ٢٠١٩.

الجدول ٨-٥: تأثر صناعة السينما بكوفيد-١٩ تفصيلا خلال دورة الأزمة[٢٦]

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)	• بدأت صدمة طفيفة في جانب العرض. • ليس هناك صدمة في جانب الطلب في هذه المرحلة.	• جاءت صدمة العرض الطفيفة بسبب إغلاق دور السينما بالصين نظرا لتأثير السوق السينمائي في الصين على سائر الأسواق السينمائية على مستوى العالم. • لم يصل الفيروس إلى مصر بعد في هذه المرحلة وبالتالي لم ينتشر الخوف والقلق بين المواطنين المترددين على دور السينما.	• أدى إغلاق دور السينما في الصين إلى انخفاض إيرادات الأفلام الأجنبية في مصر مع استمرار الإيرادات من الأفلام المصرية المعتادة لأنه حتى هذه المرحلة لا يوجد تأثير على الأسواق العربية. • لم يحدث أي ضغط مالي على الشركات المنتجة للاستغناء عن العمالة أو ما شابه. • لم يتأثر دخل الدولة من صناعة السينما من خلال الضرائب التي تفرضها على إيرادات شباك التذاكر.
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير-منتصف مارس ٢٠٢٠)	• استمرار صدمة العرض الطفيفة. • لا يوجد صدمة طلب حتى الآن.	• بدء وصول الفيروس إلى أوروبا وبالتالي تأجيل عروض معظم الأفلام الأوروبية. • تم تأجيل بعض المهرجانات الأوروبية.	• استمرار نفس التأثير السابق على مصر. • وقوع تأثير سلبي على دور العرض في مصر نظرا لمحدودية الأفلام الأجنبية الجديدة.
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-آخر مايو ٢٠٢٠)	• صدمة عنيفة في العرض (تفاقم صدمة العرض السابقة) • صدمة طلب عنيفة	• صدر قرار مجلس الوزراء بإغلاق دور العرض في مصر في ١٧ مارس ٢٠٢٠. • كما صدر قرار بوقف الفعاليات ذات البعد الجماهيري بما في ذلك المهرجانات السينمائية. • توقف السوق السينمائية العربية وما له من تأثير كبير على إيرادات الأفلام المصرية التي يتم توزيعها في الدول العربية نتيجة اتخاذ الإجراءات الاحترازية. • توقف وتأجيل تصوير العديد من الأفلام السينمائية نتيجة للإجراءات الاحترازية وأيضا نظرا لانخفاض النظرة التفاؤلية لإضافة السوق السعودية للأسواق العربية.	• خسر قطاع السينما ٢٧٠ مليون جنيه • (يتم احتسابهم بخسارة موسمي شم النسيم وعيد الفطر[٢٧])، وخسرت الدولة (٢٨٨ مليون جنيه) وهو متوسط العائد الضريبي على التذاكر في السنوات الأخيرة. • بمسح عينة من شركات الإنتاج لم يتم الاستغناء عن الـ ٤٠% من العاملين (٢٠٠ ألف عامل) ولا خفض الأجور حتى نهاية مايو. • تتحمل شركات دور العرض و الإنتاج التكاليف الثابتة مع عدم وجود عائد على الاستثمار[٢٨] (كل حسب مجاله). • تأجيل الأعمال السينمائية يعني بقاء ٦٠% من العاملين بالقطاع (٣٠٠ ألف عامل) بدون عمل.
٤. انحسار الأزمة (آخر مايو-أغسطس ٢٠٢٠)	وتنقسم هذه المرحلة كالتالي: • **من آخر مايو حتى نهاية يونيو:**	• وفقا لتصريحات الدولة سيتم فتح دور العرض والأنشطة الأخرى في منتصف يونيو مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية. • وفقا للمؤسسات المسئولة عن صناعة السينما في العديد من الدول الأوروبية، سيتم فتح دور العرض السينمائية وعودة	• **السيناريو المتشائم:** بالرغم من هذا الفتح إلا أن الإجراءات الاحترازية التي سيتم اتخاذها سوف تؤدي إلى تأثير سلبي على اقتصاديات السينما حيث إنه من المتوقع أن تصل نسب الإشغال إلى ٢٥% فقط مما يترتب عليه عدم موافقة شركات الإنتاج على

٢٦ السيناريوهات الواردة بالجدول اجتهادية تعتمد على بيانات تم تجميعها من قبل المركز.

٢٧ بافتراض أن سنة ٢٠٢٠ سيتحقق فيها بحد أدنى إيرادات ٢٠١٩ وبافتراض أن الأربعة مواسم لها نفس الوزن من الإيرادات ٢٠١٩.

٢٨ بقاء الأفلام في العلب.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
٤. انحسار الأزمة (آخر مايو- أغسطس ٢٠٢٠) تابع	استمرار صدمة العرض والطلب بشكل شبه كامل كما في المرحلة السابقة. • **من بداية يوليو إلى منتصف أغسطس:** انحسار تدريجي في صدمتي العرض والطلب.	الأنشطة المرتبطة بالسينما في أواخر يونيو مع الالتزام باتخاذ الإجراءات الاحترازية. • استمرار فتح دور العرض في مصر مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية. • عودة السوق السينمائية الأوروبية أو عدم عودتها في حال حدوث انتكاسة.	• عرض الأفلام لأن اقتصاديات السينما لن تحقق تغطية تكاليف إنتاج الفيلم وبالتالي هناك احتمالية تخفيض أجور أو تسريح بعض العاملين من العمالة الثابتة (٢٠٠ ألف عامل). • **السيناريو المتفائل:** يتم فتح دور العرض في البلاد العربية أيضا وبالتالي تعويض ضعف الإيرادات الناتج عن ضآلة نسب الإشغال في مصر. • استمرار السيناريو المتفائل والمتشائم وفقا لتطور المرض في الحالة المصرية ومن المؤكد أنه في حالة تأجيل الأفلام العالمية المتوقع عرضها في يوليو ستكون انتكاسة جديدة للسينما العالمية وبالتالي السينما المصرية.
٥. التعافي (بداية من سبتمبر ٢٠٢٠)	• عودة العرض والطلب إلى وضعهما الطبيعي قبل الأزمة. • عودة العرض والطلب مع احتماليات حدوث صدمات جديدة.	• إيجاد لقاح وانحسار المرض بشكل كامل. • إعادة فتح دور العرض السينمائي بكامل طاقتها. • عودة الإقبال على دور العرض السينمائي. • إقبال المنتجين على استكمال تصوير الأفلام المتوقفة وإنتاج أفلام جديدة. • عودة حركة الطيران بشكل كامل. • عودة المهرجانات السينمائية • استمرار التذبذب في عودة الفيروس محليا وعالميا.	**السيناريو المتفائل:** • من المتوقع أن يتحقق ثلث[٢٩] إيرادات عام ٢٠١٩.[٣٠] • عودة تدريجية لصناعة السينما وبالتالي عودة تدريجية للعاملين بها (٥٠٠ ألف عامل). • تحقيق أرباح للدولة من خلال الضرائب التي تفرضها على دور العرض. • الرفع من دخل المدن التي تقام فيها المهرجانات السينمائية حيث إن المهرجانات السنيمائية تساهم في دعم هذه المدن على المستوى الاقتصادي والسياحي. **السيناريو المتشائم:** • افلاس شركات الإنتاج والاستغناء عن العمالة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شأنها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

أهم ما ورد في جدول التحليل:

دخلت صناعة السينما الأزمة وهي تعاني من مشكلات كثيرة في الأصل فكان تأثير الجائحة شديدا على كل من يعمل بها، ويستدعي هذا التأثير دعم الدولة حتى لا تفقد مصر هذه الصناعة الهامة خصوصا أنها صناعة تصديرية من الدرجة الأولى وأيضا كثيفة العمالة، وبالتالي دعمها من خلال مجموعة الإجراءات المطلوبة وإصلاح الضعف المؤسسي المرتبط بها سيكون له تأثير إيجابي مضاعف (multiplier effect) يساهم في تعويض مصر جزئيا عن الهبوط المفاجئ لإيرادات السياحة وعوائد العاملين في الخارج وقناة السويس.

رابعا: الإجراءات العالمية للتعامل مع الأزمة فيما يخص صناعة السينما وما يجب أن يتم اتخاذه من إجراءات في الحالة المصرية وأخيرا، أوجه الضعف المؤسسي لهذه الصناعة في مصر

فيما يلي بعض الإجراءات العالمية التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة، والإجراءات التي يجب تطبيقها في مصر، وكذلك أوجه الضعف المؤسسي والتي تشكل الأزمة الحالية فرصة لإصلاحها بشكل جذري:

- يوضح الجدول ٨-٦ الإجراءات التي قامت بها الدول الأوروبية، وتتنوع بين الدعم المالي للصناعة - وهو إجراء اتفقت عليه كل الدول لحرصها على استمرار هذه الصناعة وتفهمها لما تعرضت له من تأثير سلبي - وكذلك نوعية أخرى من الإجراءات مرتبطة بالحفاظ على صحة المشاهد وصحة العاملين في هذه الصناعة، والإجراءات مذكورة تفصيلا كما يلي.

٢٩ الفتح من أول سبتمبر.

٣٠ تعويض جزء مما تم فقده في المناسبات السابقة مع بداية عودة السينما مرة أخرى بالإضافة إلى موسم إجازة الصيف التقليدي.

الجدول ٨-٦ : الإجراءات العالمية للتعامل مع الأزمة

الدولة	حماية العاملين بالقطاع في مراحل الصناعة المختلفة[٣١]	إجراءات تم اتخاذها على مستوى الدعم المالي والتمويل[٣٢]	إجراءات تم اتخاذها على المستوى الإداري[٣٣]	إجراءات احترازية داخل دور العرض السينمائية[٣٤]	إجراءات تم اتخاذها على مستوى المهرجانات السينمائية[٣٥]	العمل على خلق سبل جديدة لتوزيع وعرض المنتج السينمائي[٣٦]	إنشاء موقع الكرتوني أو منتدى الكرتوني[٣٧]	إنشاء صندوق إغاثة خاص بالقطاع (دعم حكومي وليسيرات في التمويل)	العمل على جذب المشاهدين لمتابعة الأنشطة الثقافية الكترونيا	إجراء دورات تدريبية لصانعي السينما	التركيز على نوعية محددة من الأفلام
فرنسا	✓	✓	✓	✓	✓	✓					
إيطاليا	✓	✓	✓	✓	✓						
ألمانيا	✓	✓		✓	✓		✓				
انجلترا	✓	✓		✓	✓		✓	✓			
اسبانيا	✓	✓			✓				✓		
السويد	✓	✓		✓							
بلجيكا	✓	✓	✓	✓	✓						✓
بلغاريا	✓	✓	✓	✓							
كرواتيا	✓	✓	✓	✓							
التشيك	✓	✓	✓	✓	✓						
الدنمارك	✓	✓	✓	✓							
فنلندا	✓	✓									
النرويج	✓	✓	✓	✓							
ايسلندا	✓	✓		✓							
استونيا		✓		✓							
اليونان	✓	✓	✓	✓							
ايرلندا		✓	✓	✓						✓	
ليتوانيا	✓	✓	✓								
مالطا		✓									
هولندا		✓	✓		✓						
بولندا	✓	✓	✓	✓	✓						
البرتغال	✓	✓		✓	✓	✓					
رومانيا		✓									
صربيا	✓										
سلوفاكيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓					
سلوفينيا		✓	✓								
سويسرا		✓			✓	✓					
أوكرانيا					✓						

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى البيانات الواردة بتقرير تعامل السينما الأوروبية مع الأزمة.[٣٨]

خامسا: التدخلات المطلوبة لتخفيف أثار الأزمة:

١. خفض الضرائب المفروضة على تذاكر السينما لمدة ستة أشهر حتى يتسنى لأصحاب دور العرض والمنتجين تعويض الخسائر التي وقعت عليهم خلال الفترة الحالية أو على الأقل حتى تعود الصناعة لنسبها المعتادة في الإشغال.

٢. مراجعة العبء الضريبي على قطاع السينما والتخلص من الازدواجية او أي عوار ضريبي آخر.

٣١ مثل ضرورة ارتداء القفازات والأقنعة الواقية، والحفاظ على قاعدة التباعد الاجتماعي، والتقليل من عدد العاملين في موقع التصوير وغيرها من الإجراءات.

٣٢ من أمثلة الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى التمويل: وضع خطط دعم وزيادة الميزانية الخاصة بقطاع السينما في حالات الطوارئ، والتخفيف من عبء الضرائب المفروضة على صناع السينما في الفترة الحالية، وتوفير الدعم المادي من خلال القروض الممنوحة من البنوك، وتأجيل مواعيد استحقاقات بعض المبالغ المالية من ضرائب وغيرها.

٣٣ تمثلت الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الإداري في عدم عقد اجتماعات سوى من خلال الانترنت ومواقع مختلفة، وإجراءات للتعامل على المستوى الإدارى بأمان.

٣٤ تم إغلاق جميع دور العرض السينمائية في جميع الدول على أن يتم إعادة فتحها خلال الشهور القادمة في إطار اتخاذ الإجراءات الاحترازية مثل الحفاظ على التباعد الاجتماعي بمسافة لا تقل عن ٢ متر بين كل مشاهد والآخر. كما أن هناك بعض الدول التي لم تحدد بعد الإجراءات الاحترازية التي سوف يتم اتخاذها عند فتح دور العرض. وهناك بعض الدول التي قررت دعم سعر تذكرة السينما.

٣٥ من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى المهرجانات السينمائية تأجيل جميع المهرجانات السينمائية إلى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، غير أن هناك بعض المهرجانات التي قررت أن تقيم إحدى فعالياتها الموازية من خلال الاتصال الالكتروني.

٣٦ قامت بعض الدول بالعمل على توزيع الأفلام من خلال بعض منصات المشاهدة دون الإخلال بالقوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية أو إمكانيات العرض في مدد محددة.

٣٧ مثل ألمانيا التي قامت بإنشاء صفحة لتجميع المعلومات عن السوق السينمائية الدولية والمهرجانات السينمائية على مستوى العالم، وكذلك إنجلترا التي قامت بانشاء منتدى لمناقشة جميع القضايا الخاصة بمختلف أقسام القطاع.

٣٨ https://cineuropa.org/fr/newsdetail/٣٨٨٣٥٢/hello.

٣. تأجيل الالتزامات الضريبية على الشركات المنتجة ودور العرض حتى نهاية العام حتى تتمكن من التقاط الأنفاس بعد الأزمة.

٤. تبني إجراءات مماثلة للدول الأخرى كما في الجدول ٨-٦ بشكل متكامل يجمع بين تسهيل تنفيذ الإجراءات الاحترازية من قبل الدولة والدعم المالي للصناعة.

٥. إضافة صناعة السينما إلى القطاعات الأخرى المستفيدة من القروض الميسرة التي يقدمها البنك المركزي خلال الأزمة، حيث إن شروط هذه القروض حاليا لا تناسب احتياجات صناعة السينما، على أن يتواجد حل دائم للتمويل بغض النظر عن الأزمة.[٣٩]

٦. تصنيف صناعة السينما تصنيف متوسط (بين الصناعة والنشاط التجاري) حتى يتم خفض تكلفة الكهرباء وغيرها ومساعدة القطاع على تأجيل التزام دفع إيجارات دور العرض للمراكز التجارية لفترة حتى تعود الصناعة تدريجيا إلى طبيعتها.

٧. المساهمة في دعم الأفلام التي يتم إنتاجها خلال فترة الأزمة من خلال تخصيص بعض مواقع الدعاية والإعلان المملوكة للدولة بدون مقابل حتى نهاية عام ٢٠٢٠ حتى تعود السينما تدريجيا إلى نسبها الطبيعية في الإشغال والإيرادات.

٨. التشاور مع العاملين في هذه الصناعة من أجل وضع برامج تفصيلية سريعة لمنصات رقمية أكثر شمولية من الموجودة حاليا تتناسب مع نشاط السينما وما يستلزمه ذلك من تمويل وتطور تكنولوجي حتى يتم الاستعداد ولو بشكل جزئي في حال استمرار الأزمة الحالية لفترة أطول أو تكرار الأزمات.

سادسا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة وبعض الاقتراحات لمعالجتها:

١. أن يكون هناك جهة واحدة مسؤولة عن صناعة السينما بدلا من تفتتها المؤسسي الحالي، على أن تكون هذه الجهة شبيهة على سبيل المثال بالمركز القومي للسينما في فرنسا.

٢. الوصول إلى حل جذري لمشكلة القرصنة من خلال تحديث وتفعيل قانون الملكية الفكرية خاصة وأن قانون الجريمة الالكترونية الأخير لا يتطرق لهذه المشكلة.

٣. إنشاء صندوق لدعم الصناعة يعتمد تمويله في الأساس على نسبة من ضريبة الملاهي المفروضة على تذكرة الفيلم الأجنبي[٤٠] حيث إنها تتمتع بالاستمرارية السنوية مما يضمن دخول موارد مستمرة في الصندوق، على أن يدعم كل ما هو جديد ونشاط للشباب. ويفضل أن يرتبط ذلك بفتح عدد النسخ المسموح بها للفيلم الأجنبي حتى يتم تعظيم العائد من عرضه وبالتالي توفير موارد إضافية لدعم صناعة السينما المحلية، على سبيل المثال دعم أفلام الشباب والأفلام التجريبية.[٤١]

٤. بشكل أعم، عودة تبني الدولة لصناعة السينما كصناعة كثيفة العمالة وواعدة اقتصاديا وذلك من خلال برامج دعم متخصصة كما يحدث في الدول الأخرى، بغض النظر عن أزمة كورونا، وكما كان يحدث في مصر قبل الأزمة مثل: الدعم الذي كان يتم تقديمه من جهاز تنمية الصادرات والذي تمت الاستفادة منه لمدة عامين فقط قبل ٢٠١١، وكذلك بالنسبة للدعم الذى كان يقدمه المركز القومي للسينما والذي كان يبلغ ٢٠ مليون جنيه وتم ضخه لمدة عامين فقط ثم تم إيقافه كما هو الحال بالنسبة للمزايا التي كانت تحصل عليها السينما من جهاز تحديث الصناعة.

٥. أن تقوم البنوك بدراسة الاحتياجات التمويلية لصناعة السينما التي تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه الصناعة وذلك من خلال التشاور مع صناع السينما.

٦. زيادة عدد الشاشات من خلال استخدام قصور الثقافة كدور إضافية للسينما وتعديل ما يتطلبه ذلك من تغييرات إجرائية أو قانونية خصوصا وأن هذا التوسع يحقق المزيد من العدالة الجغرافية الثقافية ويضاف إلى ذلك دراسة توفير الأراضي في الأماكن المناسبة بأسعار رمزية تحفز المستثمرين على إنشاء دور عرض متطورة خصوصا في المحافظات الغير حضارية حيث تتركز الشاشات حاليا.

٧. إلغاء كل الإجراءات البيروقراطية والجمركية[٤٢] المرتبطة بمنع تصوير الأجانب في مصر حتى يعود هذا الدخل على مصر بدلا من ذهابه حاليا إلى المغرب ودول أخرى.

٨. أن تقوم الدولة بدورها كمنظم للصناعة وليس مشارك مباشر في الإنتاج و/أو التوزيع حيث إن معظم نجاحات صناعة السينما العالمية تعمل في هذا الإطار.

٩. أن يكون هناك تمثيل جيد وقوي لصناعة السينما المصرية في مختلف المهرجانات العالمية مثل مهرجان كان وغيره بما يتناسب مع عراقتها وتاريخها السينمائي العظيم بغض النظر عن كون هناك أفلام مصرية معروضة بالفعل في المهرجان أم لا.[٤٣]

١٠. مع فتح أسواق سينمائية جديدة بالعديد من الدول العربية تحتاج مصر إلى ترويج صناعة السينما المصرية، ونقل الخبرات المصرية الكبيرة في هذا المجال إلى هذه الدول من خلال تشجيع الشراكات الإنتاجية والتسويقية وغيرها.

٣٩ مذكور ق الضعف المؤسسي.
٤٠ على سبيل المثال يوضع في الصندوق ١٥% الفرق بين ضريبة الملاهي على تذكرة الأفلام الأجنبية (٢٠%) وضريبة الملاهي على تذكرة الأفلام المصرية (٥%)
٤١ يرتبط هذا الاقتراح بدراسة إمكانية فتح عدد نسخ الأفلام الأجنبية حتى يزيد الإيراد.
٤٢ معظم المشكلات في هذا المجال مرتبطة بالإجراءات الجمركية.
٤٣ وذلك في إطار نشر الفيلم المصري عالميا.

٩. قطاع الصناعات الدوائية "صناعات استفادت من الأزمة"

باحث رئيسي: **سلمى بهاء**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

يعد قطاع الصناعات الدوائية من أكثر القطاعات الحرجة التي تكتسب أهمية خاصة بين باقي الصناعات التحويلية لعدة أسباب تتضمن:

- أنها من الصناعات الضرورية التي تمس صحة الإنسان وترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الرعاية الصحية.[١]
- أنها من الصناعات التحويلية الضخمة مرتفعة القيمة المضافة ولديها معدل ربحية مختلف.
- الدواء سلعة غير مرنة الطلب بحيث يستمر الطلب عليها حتى مع ارتفاع أسعارها كونها سلعة ضرورية يؤثر عدم توافرها على صحة الإنسان، وإن توفرت لها بعض البدائل أحيانا إلا أنه يظل الطلب عليها غير مرن ولكن باختلاف درجة هذه المرونة.[٢] ويُشتق الطلب عليها من ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض خاصة المزمنة منها.
- كونها سلعة غير مرنة يجعلها لا تتأثر كثيرا بفترات الكساد أو الركود الاقتصادي، خاصة مع ارتفاع معدل انتشار الأمراض. كما لا تتأثر كثيرا بفرض إجراءات احترازية مثل الحظر وغيرها؛ حيث دائما ما تستثنى الصيدليات والعيادات من هذه الإجراءات.
- تتسم الصناعات الدوائية أيضا بعدم مرونة العرض؛ حيث إنها صناعة كثيفة البحث والتطوير، وخاصة في مصر حيث يقل نشاط البحث العلمي ويتم استيراد المواد الفعالة من الخارج.
- تختلف طبيعة سوق المنتجات الدوائية؛ حيث يغلب عليها الطبيعة الاحتكارية وسيطرة عدد قليل من الشركات على النسب الأكبر من السوق، وخاصة في مصر حيث إن هذه السيطرة في يد الشركات متعددة الجنسيات.
- قلة الدراسات التي تناولت قطاع الصناعة الدوائية في مصر خاصة في الآونة الأخيرة.
- بروز دورها بوضوح مع أزمة كوفيد-١٩ الحالية خاصة مع اتجاه أغلب الآراء إلى تصنيفها كصناعة استفادت من الأزمة، إلا أن التأثير الحقيقي لذلك سيتضح من خلال تقييم الموقف الذي سيقدمه التقرير الحالي والمبني على تحليل اقتصادي للوضع الراهن بشكل مفصل.

وفيما يلي توصيف لهيكل الصناعة الدوائية بداية من الصورة العالمية لإنتاج الدواء ثم توصيف سلسلة القيمة وتحليل للسمات الرئيسية للصناعة الدوائية في مصر.

١-١ الصورة العالمية لسوق الدواء

يُقدر حجم السوق العالمي للمنتجات الدوائية في ٢٠١٩ بحوالي ١.٢٥ تريليون دولار أمريكي.[٣] وتتسم صناعة الأدوية بطبيعة احتكارية حيث تخضع سوق تداولها إلى ما يعرف بـ "احتكار القلة"، ويقصد بها سيطرة عدد قليل من الشركات على حصة السوق من المنتجات الدوائية، ويوضح الشكل رقم (٩-١) أدناه القيمة السوقية لأكبر عشر شركات أدوية على مستوى العالم في نوفمبر ٢٠١٩، حيث يلاحظ الآتي:

- الارتفاع الضخم للقيم السوقية لهذه الشركات بشكل ملفت للنظر بحيث تبلغ الحصة السوقية لأقل الشركات ١٠٨.٦ مليار دولار.
- تتصدر شركة Johnson & Johnson الأمريكية القائمة بقيمة سوقية تبلغ نحو

١ تتضاءل نسب الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي (٤.٢%) مقارنة بالمتوسط العالمي (٩.٩%)، أو حتى بالمتوسط السائد في الدول العربية (٥.٣%) وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٥.٢%). ويمول القطاع الخاص ٦٨% من نفقات الرعاية الصحية في حين تنفق الحكومة ٣٢% فقط منها (أبحاث شعاع للأوراق المالية ٢٠٢٠)، انظر رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٠: قطاع الصحة، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٥٠.

٢ المرونة السعرية للطلب: يقصد بها درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير في سعرها. وبالتالي يتم احتسابها من خلال التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير في سعر هذه السلعة. وتعد السلعة مرنة إن كان التغير في الكمية المطلوبة أكبر منه في السعر لتفوق قيمتها الواحد الصحيح مثل السلع الترفيهية، والعكس صحيح إن كان التغير في الكمية المطلوبة أقل منه في السعر فتعد السلعة غير مرنة وتقل قيمتها عن الواحد الصحيح مثل السلع الضرورية كالدواء وبعض المنتجات الغذائية وغيرها.

٣ https://www.statista.com/statistics/٢٦٣١٠٢/pharmaceutical-market-worldwide-revenue-since-٢٠٠١/

٣٤٦ مليار دولار[٤]، لتستأثر لنفسها بتصنيف منفرد كشركة ذات قيمة سوقية تتخطى الـ ٣٠٠ مليار دولار، حيث تليها شركة Novartis بفارق حوالي ٣٥%.

- تنقسم باقي الشركات إلى مجموعتين، تضم المجموعة الأولى الشركات صاحبة الحصة السوقية التي تفوق الـ ٢٠٠ مليار دولار، تبدأ بشركة Novartis وتنتهي بشركة Pfizer في المرتبة الخامسة بفارق ٣٧% عن الشركة التالية لها، وهي شركة Abbvie لتمثل أول المجموعة الثانية، مجموعة الـ ١٠٠ مليار دولار، والتي تضم أربع شركات أخرى.

ولكن يختلف الأمر بالنسبة لنصيب الدول من الصادرات الدوائية. فعلى المستوى العالمي، في ٢٠١٩، تعد ألمانيا أولى الدول المصدرة للمنتجات الدوائية تليها سويسرا ثم هولندا، بينما تقع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة السابعة تليها المملكة المتحدة. كذلك تحتل الهند المرتبة الـ ١١، وتقع الصين في المرتبة الـ ١٩، لا سيما لما لديهما من سوق واسعة لإنتاج وتصدير المواد الفعالة (API).[٥]

ويعتمد قطاع الأدوية بطبيعة الحال، أكثر من أي صناعة أخرى، اعتمادا كبيرا على البحث والتطوير(Research and Development (R&D الخاص به. وذلك نظرا للحاجة المستمرة لاختراع أدوية جديدة سواء بالنسبة للصحة العامة أو للشركات المصنعة. حيث إن الأخيرة تحتفظ بصلاحية براءة الاختراع لمدة ٢٠ سنة، ويحق للشركات الأخرى بعد انقضائها طرح أدوية مثيلة، مما يضطر الشركات صاحبة الاختراع إلى الانتقال إلى اختراع جديد يحفظ حصتها في السوق. ومن ثم يستحوذ قطاع الأدوية على النصيب الأكبر من البحث والتطوير[٦] (١٥% مقارنة بـ ١٠.٦% بقطاع تكنولوجيا المعلومات و٥.٩% بصناعات السيارات والمحركات)، وفقا لأحدث البيانات المتاحة.[٧] وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على النصيب الأكبر من الإنفاق على البحث والتطوير بقطاع الأدوية حيث تصل مساهمتها إلى ٥٨% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في مجال الأدوية على مستوى العالم، تليها اليابان بنسبة ١٣%، ثم سويسرا والمملكة المتحدة بنفس النسبة عند ٧%، ثم ألمانيا (٦%) وفرنسا (٥%)، وذلك في عام ٢٠١٩.[٨]

الشكل ٩-١: الحصة السوقية* لأكبر عشر شركات لإنتاج الأدوية على مستوى العالم في نوفمبر ٢٠١٩

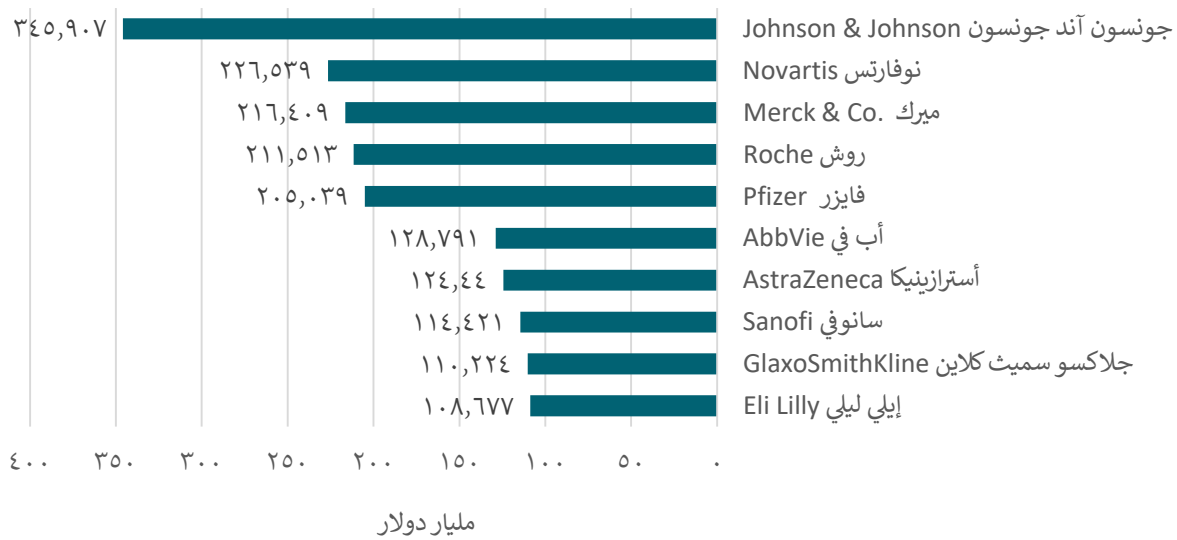

المصدر: https://www.genengnews.com/a-lists/top-١٠-pharma-companies-of-٢٠١٩/
*على أساس Market CAP

٤ من المرجح ارتفاع الحصة السوقية لشركة Johnson & Johnson بشكل ملفت بسبب خط إنتاجها للمستحضرات التجميلية وبخاصة للأطفال على نطاق واسع. وهو ما يعني أنه ليس بالضرورة أن تنتج شركات الأدوية منتجات دوائية فقط

٥ يعد السوق الخاص بإنتاج وتصدير الـ API أو المادة الفعالة سوقا تنافسيا للغاية، ويتركز في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي جميع أنحاء آسيا، وتحديدا في الهند والصين. http://www.worldstopexports.com/drugs-medicine-exports-country/

٦ يمثل وزن البحث والتطوير للصناعة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من صافي المبيعات في ٢٠١٦.

٧ European Federation of Pharmaceutical Industries and Associations (EFPIA)

٨ https://www.abpi.org.uk/facts-and-figures/science-and-innovation/worldwide-pharmaceutical-company-rd-expenditure-by-country/

١-٢ *سلسلة القيمة للصناعة الدوائية في مصر*

يوضح الشكل التالي سلسلة القيمة المرتبطة بإنتاج الدواء بشكل عام والتي تتضمن ثلاثة مكونات رئيسية: صناعة الدواء،[٩] التوزيع والوصول للمستخدم النهائي. **ويوضح الشكل تفاصيل كل مرحلة (IMC ٢٠٠٤) وموقع مصر في كل منها:**

الشكل ٩-٢: سلسلة القيمة للمنتجات الدوائية

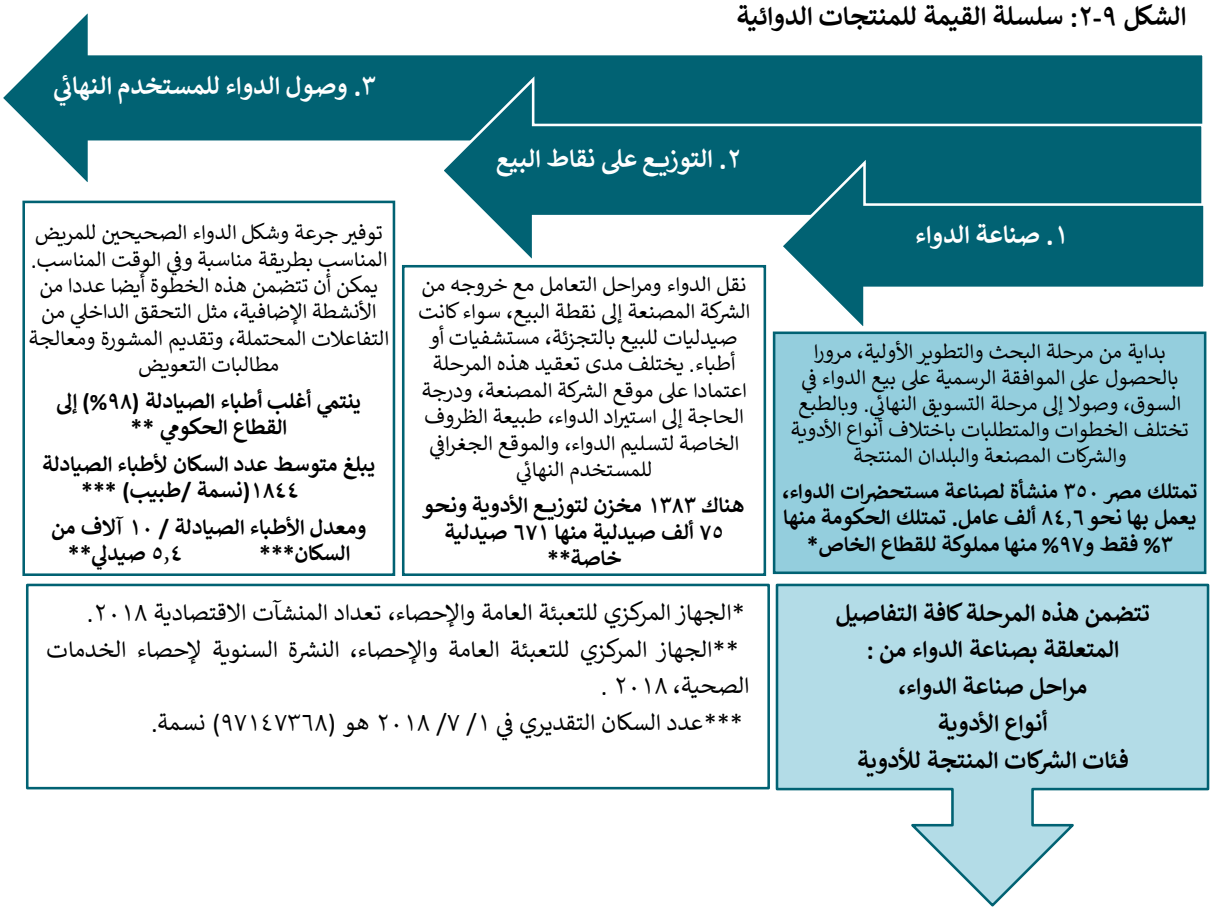

١-٢-١ مراحل إنتاج الدواء: يمر تصنيع جميع المنتجات الدوائية بثلاث مراحل، تتضمن المرحلة الأولى والرئيسية إنتاج المواد الدوائية الكيميائية الأساسية (BPCs) والمكونات الدوائية النشطة (APIs) (المادة الفعالة). فيما تنطوي المرحلة الثانية على تحويل BPCs المواد الكيميائية الأساسية والمادة الفعالة إلى أحد أشكال الجرعات الدوائية من أقراص وكبسولات، كريمات موضعية، مراهم ومساحيق، حقن، وغيرها. أما المرحلة الثالثة فتتضمن تعبئة المنتجات في شكلها النهائي، والتخزين والتوزيع على نقاط البيع. وتقع صناعة الأدوية بالنسبة لأغلب الشركات الدوائية المصرية في المرحلتين الثانية والثالثة فقط نظرا للاعتماد شبه التام على المواد الفعالة المستوردة (يصل عدد مصانع الأدوية في مصر إلى ١٥٨ مصنع، في حين لا تتعدى تلك المصنعة للخامات اللازمة لصناعة الدواء مصنعين اثنين لا أكثر)[١٠] كما سيتضح لاحقا.

١-٢-٢ أنواع المنتجات الدوائية: تنقسم الأدوية إلى أربعة أنواع رئيسية هي الأدوية "المبتكرة"، وهي التي تم اختراعها كمنتج كيميائي جديد وبالتالي تحميه براءة اختراعه من التقليد أو إعادة الإنتاج. الأدوية "المثيلة Generics" وهي نسخ من المنتجات المبتكرة التي تكون خارج الحماية أي مضت فترة احتفاظها بحق الاختراع، باختلاف أنواع وفترات الحماية. الأدوية ذات "القيمة المضافة العامة"، حيث تعتمد المنتجات بشكل أساسي على الجزيئات المماثلة، ولكن تم تغييرها لإعطاء خصائص المنتج الأصلي

٩ للتوصيف المفصل لمكونات صناعة الدواء، انظر الملحق رقم (م٩-١).
١٠ ندوة نظمها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان "ماذا يعني توطين الصناعة في الحالة المصرية" في مايو ٢٠٢٠
http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/٢٠٢٠_٥_٨-٩_٢٠_٢١PR٪٢٠٢٠٢٠٠٥٠٦٪٢٠Industry٪٢٠Localization.pdf

المضافة. الأدوية ذات "العلامة التجارية" والتي نشأت مع تزايد منتجات شركات الأدوية العالمية التي انقضت فترة حمايتها، وبدء تطوير ملصق للمنتج المثيل إلى اسم علامة تجارية يتم طرحه بالسوق خلال فترة الحماية. ونظرا للإطار التنظيمي والممارسات المطبقة في مصر، لا يتوفر سوى عدد قليل من النوع الأول في السوق المحلية، وبالتالي لن يتم تناول هذه المجموعة من المنتجات بالتفصيل في هذا التقرير. بينما تقوم الشركات المصنعة للأدوية في مصر بإنتاج النوعين الأول والأخير من الأدوية بشكل رئيسي وهي "الأدوية المثيلة" و"الأدوية ذات العلامة التجارية"، ويرجع السبب في ذلك لضعف قدرات وإمكانات البحث والتطوير لابتكار أدوية جديدة أو ذات قيمة مضافة مرتفعة، فضلا عن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات- والتي تمتلك براءات اختراع العديد من الأدوية لفترات طويلة- على أكثر من ثلثي السوق وبالتالي يصبح النوعين السابقين البديل الأرخص والمتاح بالنسبة لهم في ظل سقف تسعير وزارة الصحة وارتفاع تكلفة الحصول على المواد الفعالة، كما سيتضح لاحقا.

١-٢-٣ فئات الشركات المصنعة للأدوية: هناك خمس فئات للشركات المصنعة للأدوية تشمل شركات تصنيع الأدوية المبتكرة (PIMCs)، والتي تتضمن أنشطة البحث والتطوير لإطلاق منتجات بجرعات جديدة في السوق العالمية تحت حماية براءات الاختراع الدولية؛ شركات المبتكرات الدوائية (PICs)، والتي تركز على إدخال منتجات جديدة إلى شركات تصنيع الأدوية المبتكرة PIMCs، مع الإشارة إلى أهم مجال في هذا النشاط باسم التكنولوجيا الحيوية؛ شركات دعم تطوير الأدوية (PDSCs)، والتي تتولى عناصر عملية البحث والتطوير للمنتجات الجديدة من خلال انتداب جهات أخرى أو ما يعرف بخدمات الـ Outsourcing نيابة عن شركات تصنيع الأدوية المبتكرة PIMCs؛ شركات تصنيع الأدوية (PMCs)، والتي لا تحاول إطلاق منتجات "مبتكرة" جديدة والتركيز على تصنيع المنتجات التي انتهت صلاحية ترخيصها (المثيلة وغيرها)؛ شركات مبيعات الأدوية (PSCs)، والتي تتولى المبيعات نيابة عن شركات تصنيع الأدوية المبتكرة PIMCs وشركات تصنيع الأدوية PMCs. وبالنسبة لمصر يتم تصنيع الدواء من خلال الفئتين الأخيرتين للشركات منتجة الأدوية المثيلة والأخرى الخاصة بتسويق وبيع الأدوية، نظرا لانخفاض تكاليف وإمكانات الإنتاج مقارنة بالفئات الأخرى للشركات.

١-٣ السمات الرئيسية للصناعات الدوائية في مصر

١-٣-١ موقع مصر إقليميا

حققت مصر أعلى معدل نمو في منطقة الشرق الأوسط لاستهلاك الأدوية (المبيعات) خلال ٢٠١٨ وفقا لمعهد IMS[١١] العالمي لمعلومات الصناعات الدوائية. فكما يوضح الشكل رقم (٩-٣)، تحتل مصر المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية من حيث نصيبها إلى إجمالي المنطقة من القيمة السوقية لمبيعات الأدوية، تليها جنوب إفريقيا ثم الجزائر فيما تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة، وتأتي الأردن في المؤخرة بنصيب ضئيل.

الشكل ٩-٣: نصيب الدول من إجمالي منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث حجم مبيعات السوق الدوائية، ٢٠١٩[١٢]

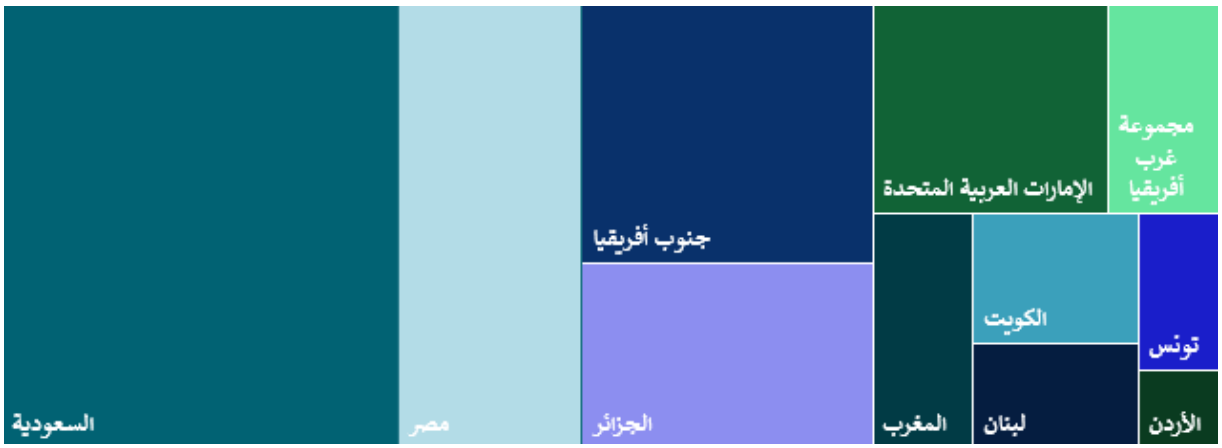

المصدر: IQVIA, Middle East & Africa Pharmaceutical Market Insights, June ٢٠١٩ .

١١ IMS أصبح الآن IQVIA https://www.iqvia.com/

١٢ الربع الأخير من ٢٠١٨.

بينما تتغير الصورة عند ترتيب الدول العربية من حيث صادرات الأدوية، فتأتي الأردن في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية والتي تحتل المرتبة ٤٤ عالميا، تليها المغرب (٦٥) ثم الإمارات العربية المتحدة (٦٧)، فيما تأتي مصر في المرتبة ٦٩ بين مصدري الأدوية على مستوى العالم،[١٣] وذلك في ٢٠١٩.

١-٣-٢ *التجارة الخارجية للدواء*

بالرغم من القيمة السوقية الضخمة لمبيعات مصر من الأدوية في الشرق الأوسط، إلا أنها ليست الأكثر تطورا في صناعته، حيث إن إنتاج مصر المتزايد من الدواء لم يواكبه تطور في البحث والتطوير ولا محاولات ناجحة لتصنيع المادة الفعالة بدلا من استيراد المكونات الدوائية النشطة الأجنبية (API) [١٤] من الخارج (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٥). حيث تستورد مصر الجزء الأكبر سواء من المدخلات من مواد فعالة ومستلزمات تعبئة وتغليف وغيرها أو من المنتجات النهائية من أدوية ومستلزمات طبية، من الخارج. فيتم استيراد ما يفوق ٩٠% من المواد الخام المستخدمة في الإنتاج المحلي والذي يغطي ٩٣% من الاستهلاك المحلي.

وقد بلغت واردات مصر من المنتجات الدوائية نحو ٢.٦١ مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي ٢٧١.٨٥ مليون دولار أمريكي فقط للصادرات خلال عام ٢٠١٩، وفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE للتجارة الدولية. وبالتالي تفوق وارداتنا من المنتجات الدوائية صادراتنا منها بنحو ٩ أضعاف، (الشكل ٩-٩).

١-٣-٣ *الإطار التنظيمي لصناعة الأدوية في مصر*

تم إعادة هيكلة الإطار التنظيمي الحاكم لعملية صناعة الدواء في مصر كليا بصدور القانون رقم (١٥١/ ٢٠١٩)[١٥] والذي ينص على إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية، بهدف تطوير المنظومة الصحية وتوفير الدواء بشكل منتظم ومواجهة الممارسات الاحتكارية في القطاع وتنمية الصناعات الطبية، بالإضافة إلى مواجهة ظاهرة الأدوية المغشوشة. على أن تتولى هاتان الهيئتان كافة مسؤوليات إدارة المنظومة بالكامل بدلا من وزارة الصحة وتلغى كافة الهيئات الرقابية والبحثية السابقة وغيرها من الجهات والكيانات الإدارية المختصة بشؤون الصيدلة والمستحضرات والمستلزمات الطبية. ترد تفاصيل اختصاصات كل من الهيئتين وفقا للقانون في الملحق رقم (م٩-٢). ويوضح الشكل ٩-٤، والجدول ٩-١ التاليان الفرق بين الهيكل التنظيمي السابق والحالي لإدارة عملية صناعة الدواء.

الشكل ٩- ٤: الهيكل التنظيمي السابق والحالي لإدارة عملية صناعة الدواء في مصر

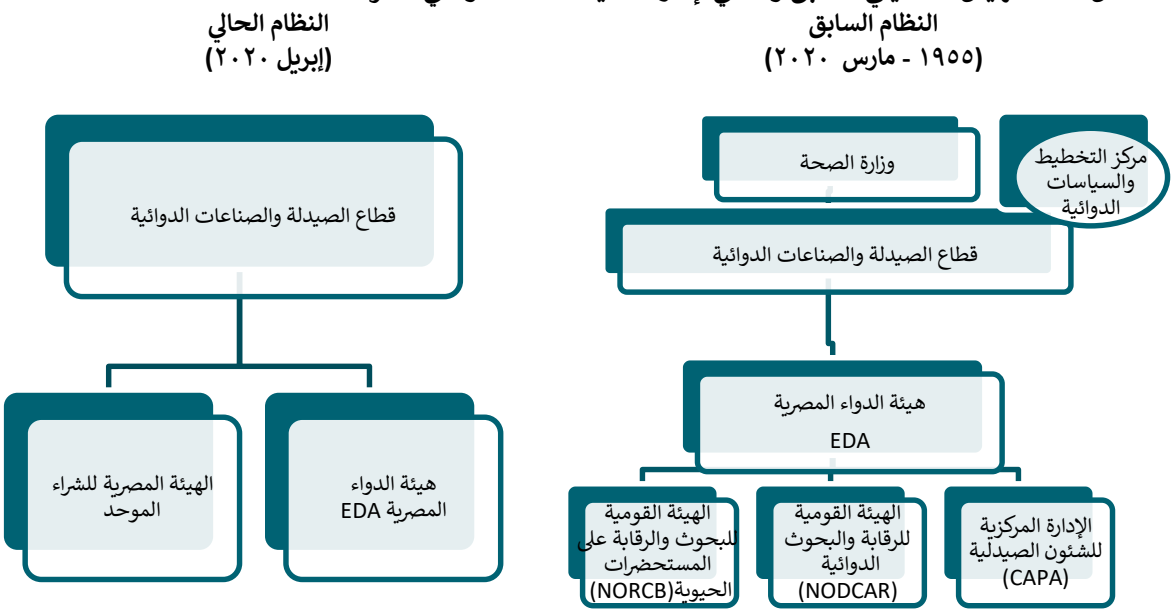

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى معلومات هيئة الدواء المصرية، ونص القانون رقم (١٥١/ ٢٠١٩).

١٣ http://www.worldstopexports.com/drugs-medicine-exports-country/
١٤ https://www.ngage-consulting.com/downloads/Pharmaceutical_PDF_Final_Version_K_and_A.pdf
١٥ نص القانون: https://manshurat.org/node/٦١٢٥٥

الجدول ٩-١: الإطار التنظيمي السابق والحالي لشؤون قطاع الصيدلة والصناعات الدوائية في مصر

السابق (١٩٥٥- مارس ٢٠٢٠)	الحالي (من إبريل ٢٠٢٠)
هيئة الدواء المصرية EDA القانون (١٢٧/ ١٩٥٥) تتبع وزارة الصحة وتشرف على ثلاث هيئات تنظيمية:	١. هيئة الدواء المصرية EDA القانون (١٥١/ ٢٠١٩) هيئة مستقلة رئيسها بدرجة وزير
١. الإدارة المركزية للشئون الصيدلية (CAPA) وهي المسئولة عن الموافقة على تسويق المنتجات في مصر، ترخيص المصانع؛ تطبيق معايير GMP الخاصة بجودة تصنيع واختبار الأدوية؛ اختبار المواد الخام؛ وتراخيص الصيدليات	• تحل محل وزارة الصحة والسكان، فيما يخص هذا القطاع ويحل رئيس مجلس إدارتها محل وزير الصحة والسكان في جميع الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، بحيث تتولى دون غيرها الاختصاصات المقررة لوزارة الصحة والسكان والهيئات العامة والمصالح الحكومية فيما يخص تنظيم **تسجيل وتسعير وتداول ورقابة** المستحضرات والمستلزمات الخاضعة لأحكام القانون والمواد الخام التي تدخل في تصنيعها.
٢. الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية (NODCAR)، منشأة بقرار جمهوري (٣٨٢/ ١٩٧٦) وهي المسؤولة عن ضمان جودة المنتجات الصيدلانية المتاحة في مصر، وتختص بمنح الموافقات على جودة كل دفعة إنتاج يتم إنتاجها داخل مصر، سواء المخصصة للبيع محليا أو للتصدير.	• تباشر الهيئة دون غيرها جميع الاختصاصات التنظيمية والتنفيذية والرقابية اللازمة لتحقيق الأغراض المنوطة بها والأهداف المطلوب تحقيقها طبقاً للمعايير الدولية للهيئات الرقابية. ويؤول إليها **صندوق هيئة الرقابة والبحوث الدوائية (قرار جمهوري ٤٠٤/ ١٩٨٣)، وصندوق التخطيط والسياسات الدوائية.**
٣. الهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية (NORCB)، منشأة بقرار جمهوري (٣٩٨/ ١٩٩٥) والمسؤولة عن ضمان أن جميع المنتجات الحيوية واللقاحات المستخدمة تستوفي الجودة المطلوبة، وفقا للمعايير الإرشادية المعتمدة دوليا. كما أنها مسؤولة عن ترخيص تسجيل وتسويق المنتجات، المراقبة والتحكم في عمليات التسويق، النفاذ إلى المعامل والاختبارات، والإشراف على التجارب السريرية.	
إضافة إلى مركز التخطيط والسياسات الدوائية التابع لوزارة الصحة بموجب القانون (١٢٧/ ١٩٥٥) والمنسق لعملية تسجيل وتسعير المنتجات الغذائية والدوائية.	٢. هيئة الشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية هيئة مستقلة رئيسها بدرجة وزير • تتولى دون غيرها إجراء عمليات الشراء للمستحضرات والمستلزمات الطبية البشرية لجميع الجهات والهيئات الحكومية، وذلك مقابل أداء رسم شراء لا يجاوز (٧%) من صافي قيمة ما تقوم الهيئة بشرائه للجهات والهيئات والشركات المشار إليها في القانون، دون إضافة الرسوم الجمركية أو الضريبية على القيمة المضافة أو غيرها من التكاليف . • تتولى التنسيق مع شركات المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام هذا القانون الحكومية والخاصة والأجنبية والجهات الحكومية والمحلية والدولية لتعزيز المخزون الاستراتيجي الطبي للدولة لمواجهة أي ظروف استثنائية تتطلب تدخلا عاجلا يستوجب توفير إمكانيات تفوق الاحتياجات العادية في الظروف المستقرة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى معلومات هيئة الدواء المصرية، ونص القانون رقم (١٥١/ ٢٠١٩).

وبتحليل الاختلافات الرئيسية بين النظامين السابق والحالي، ومن خلال تقصي آراء بعض شركات الأدوية المعنية، يتضح أنه من أهم مزايا النظام الجديد التعامل مع جهة واحدة فقط مما يختصر الإجراءات، وكذلك تحقيق اقتصاديات الحجم في الشراء economies of scale والتي تسمح بالحصول على أسعار منخفضة ومزايا أفضل. ومع هذه المزايا للمركزية هناك عيوب تتمثل في احتكار النشاط وفي غياب لائحة تنفيذية تفصيلية. وتمتد العيوب إلى التركيز على الشراء بأسعار مخفضة كهدف وحيد في شراء الأدوية والمستلزمات الطبية وقد يكون نتيجة ذلك هروب الاستثمارات المحلية نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق الاشتراطات المطلوبة وبالتالي الاعتماد بشكل أكبر على الشركات الدولية وعلى الواردات. وهذا مضر بالقطاع على المدى الطويل ومحسوس بالفعل فيما يخص المستلزمات الطبية،[١٦] هذا بالإضافة إلى تداخل الأدوار والمهام بين النظامين السابق والحالي إلى الآن.

٤-٣-١ *هيكل الإنتاج الدوائي في مصر*

يساهم القطاع العام في صناعة الأدوية في مصر بنسبة ضئيلة للغاية تصل إلى ٦% فقط، من خلال ١١ شركة تعمل في تصنيع وتصدير واستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية وتتبع الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، فيما تذهب ٩٤% من حصة السوق إلى القطاع الخاص. وبالتالي لا تتعدى نسبة إنتاج القطاع الحكومي من الأدوية ٢٠% من إجمالي الإنتاج، بينما ينتج القطاع الخاص نحو ٨٠% من الأدوية في مصر. ومن ثم تتضح هيمنة شركات القطاع الخاص سواء المحلية أو متعددة الجنسيات على سوق الدواء، فتستحوذ الثانية على ٦٩% فيما تحظى الأولى بـ٣١% من الحصة السوقية للدواء في ٢٠١٨ (الشكل ٩-٥).

الشكل ٩-٥: الهيكل القطاعي للصناعات الدوائية في مصر في ٢٠١٨

الشكل ٩-٥-أ

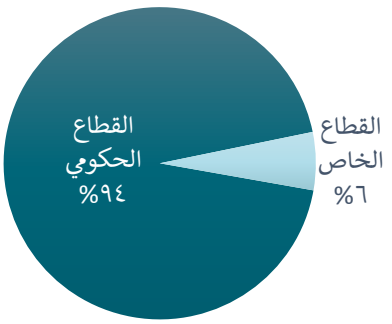

الشكل ٩-٥-ب

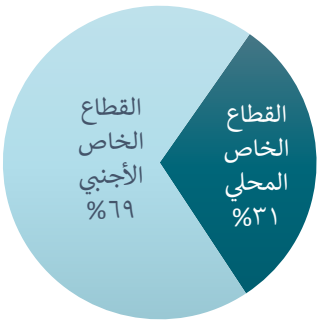

المصدر: أبحاث شعاع للأوراق المالية، "صناعة الأدوية المصرية: رؤية قطاعية"، يناير ٢٠٢٠.

بالنسبة للشركات المنتجة للأدوية في مصر، تتصدر الشركات الثلاثة نوفارتس، سانوفي وجلاكسو سميث كلاين قائمة الشركات متعددة الجنسيات الأكبر من حيث الوزن النسبي لمبيعاتها في السوق المصرية في الربع الأول من ٢٠٢٠. بينما تأتي كل من آمون، إيفا وفاركو، في مقدمة الشركات المحلية لإنتاج الأدوية كما يتضح من الشكل رقم ٩-٦ (شعاع ٢٠٢٠).

الشكل رقم ٩-٦: الوزن النسبي لمبيعات أعلى ١٠ شركات أدوية في مصر في الربع الأول من ٢٠٢٠

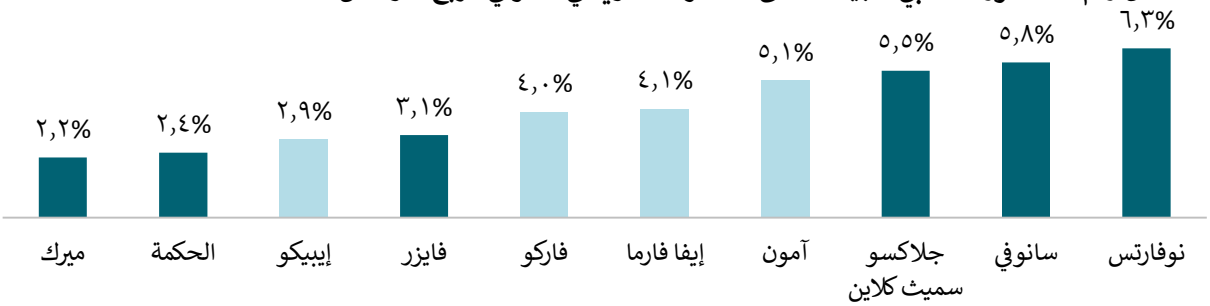

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات جريدة البورصة (نقلا عن IMS).[١٧]

١٦ تجدر الإشارة إلى أن المستلزمات الطبية ليست موضوع التقرير وإنما يتم ذكرها لما لها من علاقة مباشرة بأسلوب تعامل هيئة الشراء الموحد.
١٧ https://alborsaanews.com/٢٠٢٠/٠٤/٢٩/١٣٢٩٢٥٩

١-٣-٥ حجم الإنتاج الدوائي في مصر

يقدر حجم سوق الدواء في مصر بنحو ٤٠٠ مليار جنيه مصري[١٨]. ليساهم الإنتاج الدوائي بمقدار ١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ [١٩]. كما يقدر حجم استثمارات صناعة الدواء في مصر بنحو ٨٠ مليار جنيه (٨.٦% من إجمالي الاستثمارات في ٢٠١٨/ ٢٠١٩)، ما يعادل إنتاج ٢.٥ مليار علبة دواء سنويا،[٢٠] تمثل الأدوية المثيلة النسبة الأكبر منها، حيث تعادل ٦٩.٣% من إجمالي العبوات الدوائية المنتجة (Volume). فيما تستحوذ مبيعات الأدوية المثيلة على ما يقرب من ثلثي السوق (Value)، وبما يعادل مرة ونصف قيمة مبيعات الأدوية صاحبة براءة الاختراع والأدوية المثيلة للشركات الأجنبية مجتمعة، والتي يبلغ إجمالي عدد شركات إنتاجها ٨٩ شركة تقوم بإنتاج ١٥٦٦ صنف دوائي، مقابل ٢٠٩ شركة إنتاج أدوية مثيلة بمقدار ٤١٨٤ صنف دوائي، وذلك بالقطاع الخاص. بالإضافة إلى ١٤٠٠ شركة تعمل في التصنيع لدى الغير[٢١]. ويوضح الشكل رقم ٩-٦ أدناه أكبر عشر شركات مصرية منتجة للأدوية المثيلة في ٢٠١٧. حيث تتصدر شركة فاركو القائمة بحصة سوقية ٧% مقارنة بـ ٥% لكل من شركتي إيبيكو وآمون في المرتبة الثانية، بينما تقع شركتا "الإسكندرية" - التابعة للشركة القابضة للأدوية – و"أدويا" في المؤخرة بحصة سوقية ضئيلة تبلغ ١%.

الشكل رقم ٩-٧: الشركات العشرة الأولى في إنتاج الأدوية المثيلة في مصر وفقا للحصة السوقية في ٢٠١٧

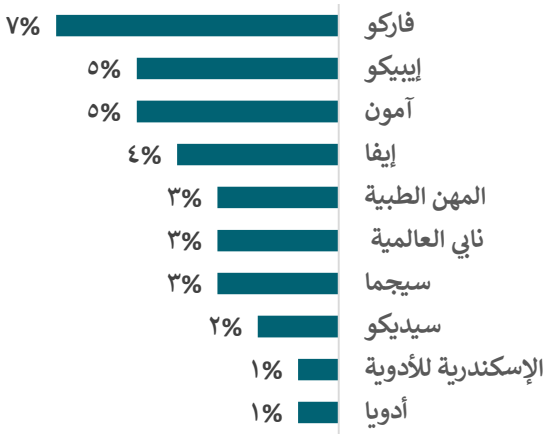

المصدر: pharmaboardroom.com

١-٣-٦ تسعير المنتجات الدوائية

يعتبر تسعير الدواء من أهم المشكلات التي تواجه صناعة الدواء في مصر، حيث تمثل نقطة خلاف مستمرة بين رؤوس مثلث صناعة الدواء؛ الأجهزة الرقابية للدولة، مصانع الأدوية والمستهلك النهائي. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تتداخل مع بعضها البعض مكونة أزمة تسعير الدواء في مصر، وأهمها:

- **التسعير الجبري للدواء**، حيث اعتيد تسعير الدواء في مصر بِناء على النظام المعتمد في أغسطس ١٩٨٨ بموجب القرار رقم ٣١٤/ ١٩٩١. والذي يعتمد طريقة (التكلفة+) أو ما يعرف بال Cost Plus Formula بحيث يتم تحديد هامش ربح للشركة المنتجة في حدود ٢٥% من إجمالي التكلفة، ويستثنى من ذلك قائمة الأدوية الأساسية التي تحصل على هامش ربح على إنتاجها ١٥%، مع ٨% هامش ربح للموزع و٢٠% للصيدلي.[٢٢] وبحلول عام ٢٠٠٩، تم تغيير هذه المنهجية في التسعير واستبدالها- بموجب القرار رقم ٣٧٣/ ٢٠٠٩ بنظام مرجعي يستند إلى المقارنة بأسعار الدول الأخرى من خلال سلة تضم ٣٦ دولة تتضمن كندا، الدول الأوروبية ودول الخليج مع مراجعة هذه الأسعار كل ثلاث سنوات (شعاع للأوراق المالية ٢٠٢٠). وفي عام ٢٠١٢ تم تعديله بموجب القرار ٤٩٩/ ٢٠١٢، بحيث تم زيادة هوامش الربح للصيدليات، وخفض هوامش الشركات المنتجة للأدوية.
- **قرارات تحرير سعر الصرف**، والتي تتسبب بشكل مباشر في رفع أسعار المواد الأولية والمدخلات الوسيطة اللازمة لإنتاج الدواء، والمستوردة بنسبة ٩٠% من الخارج، إضافة إلى الواردات من المنتجات الدوائية النهائية. وبالتالي يعاني المنتجون مع ثبات سقف أسعار وزارة الصحة من ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير، مما يشكل ضغطا على هوامش الربحية لديهم ومن ثم وقف إنتاجهم لبعض الأدوية المهمة. فيما لا تملك الشركات الحكومية هذا الخيار مما يتسبب في مشكلة أكبر. الأمر الذي دفع بالحكومة لرفع أسعار بعض الأدوية عقب تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦ كجولة أولى (٢٠% بحد أدنى ٢٠جم للعبوة)، ثم في مطلع ٢٠١٧ كجولة ثانية (٣٠-٥٠% وفقا للفئات السعرية المختلفة) (N Gage Consulting ٢٠١٧).

١٨ https://www.almasryalyoum.com/news/details/١٤٧١٧٩٤
١٩ حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي.
٢٠ ندوة نظمها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعنوان "ماذا يعني توطين الصناعة في الحالة المصرية، مايو ٢٠٢٠" http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/٢٠٢٠_٥_٨-٩_٢٠_٢١PR٪٢٠٢٠٢٠٠٥٠٦٪٢٠Industry٪٢٠Localization.pdf
٢١ مقابلات شخصية مع خبراء في مجال الصناعات الدوائية، الدكتور جابر عوض الرئيس السابق للمجلس التصديري للصناعات الدوائية.
٢٢ قضايا الرعاية الصحية بالتطبيق على قطاع الدواء في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠١٥.

- **ارتفاع أسعار النفط**، حيث ترتبط أسعار بعض أنواع المواد الفعالة بأسعار النفط نظرا لدخوله بشكل مباشر في تصنيعها، على سبيل المثال المنتجات البتروكيميائية التي تستخرج كيميائيا من المنتجات البترولية.

- **اتفاقية حقوق الملكية الفكرية- الـ TRIPS:** يكمن التحدي الرئيسي في توقيع اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) في تضييق الحصار على المنتجين المحليين للدواء نظرا للالتزام بحق اختراع الدواء، مما ترتب عليه تراجع فرص البحث والتطوير لارتفاع تكلفته من ناحية وطول مدة صلاحية الترخيص من ناحية أخرى، هروب بعض المصنعين المحليين نتيجة ارتفاع تكلفة تراخيص الدواء، ارتفاع تكلفة الدواء النهائي والمواد الأولية وبالتالي تأثر الميزان التجاري، مع تراجع حصة الصناعة المحلية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات وتغلغلها في السوق المحلي. وقد فاقم من هذه التبعات عدم استغلال مصر للعشر سنوات السابقة على تنفيذ هذه الاتفاقية بشكل كامل في الاستعداد لها من خلال تبني سياسات فعالة بدلا من الاستمرار في اعتماد سياسات حمائية مكثفة أدت إلى تراجع أداء القطاع ككل.

- **احتكار صناعة الدواء:** ويرجع ذلك إلى تراجع دور القطاع الحكومي في إنتاج الدواء وتآكل حصته من ٦٠% منذ عقدين من الزمن إلى ٦% فقط مقارنة بشركات القطاع الخاص وبالأخص الدولية منها. حيث تسيطر على ثلثي السوق لصالحها.

- **عمليات الدمج والاستحواذ المتكررة** سواء بين الشركات العالمية وبعضها أو بينها وبين شركات محلية في الدول النامية مما أدى إلى سهولة احتكار السوق واستقطابه من قبل عدد قليل من الشركات.

- **تحايل شركات الدواء لتعديل الأسعار**، ويقصد بها إحداث تغيير شكلي على المستحضرات الدوائية أو تحديث العبوة بحيث يتم إعادة تسعير الدواء من جديد. الأمر الذي سهل للشركات متعددة الجنسيات التلاعب في أسعار منتجاتها في ظل ضعف الرقابة مما أثر سلبا على المنتجين المحليين (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٥).

- **عوامل أخرى** تتعلق بآليات تسعير الخامات الأولية والتي قد تخضع بعض الأحيان لمغالاة الشركات الاستثمارية الكبرى بالاتفاق مع الموردين المعتمدين. كما أدى عدم وجود آلية لتحريك الأسعار لعدم عدالة في الفروق الفردية في تحريك الأسعار بين الشركات مما يستوجب توافر مبدأ الشفافية في التعامل مع عملية التسعير (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٥).

ويوضح الشكل ٩- ٨ تطور معدلات نمو مبيعات الدواء بالقيم الحقيقية في مصر للفترة (٢٠١١-٢٠١٩)، حيث يلاحظ الآتي:

- شهدت مبيعات الأدوية نموا متذبذبا على مدار العقد الماضي، وصل لذروته الأولى في عام ٢٠١٦ بارتفاع ملحوظ مقارنة بعام ٢٠١٥، ربما بسبب موجة رفع الأسعار التي أقرها مجلس الوزراء في مايو ٢٠١٦ بنحو ٢٠% للأدوية أقل من ٣٠ جنيها، كنتيجة مباشرة لنقص حوالي ٤٠٠٠ صنف من الأدوية من السوق (N Gage Consulting ٢٠١٧).

- هبط معدل النمو إلى أقل معدلاته في عام ٢٠١٧ على أثر تحرير سعر صرف العملة المحلية في نوفمبر ٢٠١٦؛ حيث تسبب في حدوث انخفاض حاد في معدل نمو المبيعات الدوائية ليصل إلى -٦% مما قطع الانتعاشة المؤقتة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

- يلاحظ تعافي المبيعات لتصل إلى ذروتها الثانية في عام ٢٠١٨ ويرجع ذلك إلى عاملين: الأول بسبب ما شهده عام ٢٠١٧ من الموجة الثانية لرفع الأسعار بقرار وزيرة الصحة في يناير ٢٠١٧ لـ ٣٠١٠ صنف دواء بنحو ٣٠-٥٠% ضمن نظام جديد للتسعير، (N Gage Consulting ٢٠١٧) في محاولة لتصحيح آثار تعويم الجنيه المصري. أما السبب الثاني فيكمن في القاعدة السالبة لمعدل النمو في ٢٠١٧ مما ساهم في ارتفاع معدل النمو بهذا الشكل.

- لم تصمد هذه العودة القوية لمعدل النمو عام ٢٠١٨ طويلا، فلازالت هناك شكاوى من ارتفاع تكاليف الاستيراد واحتكار الشركات الأجنبية للسوق، وتراجع لحدود ٧% وهو المعدل السائد في بداية السلسلة.

الشكل رقم ٩-٨: تطور القيم الحقيقية* لمبيعات المنتجات الدوائية ومعدلات نموها في مصر، ٢٠١١-٢٠١٩

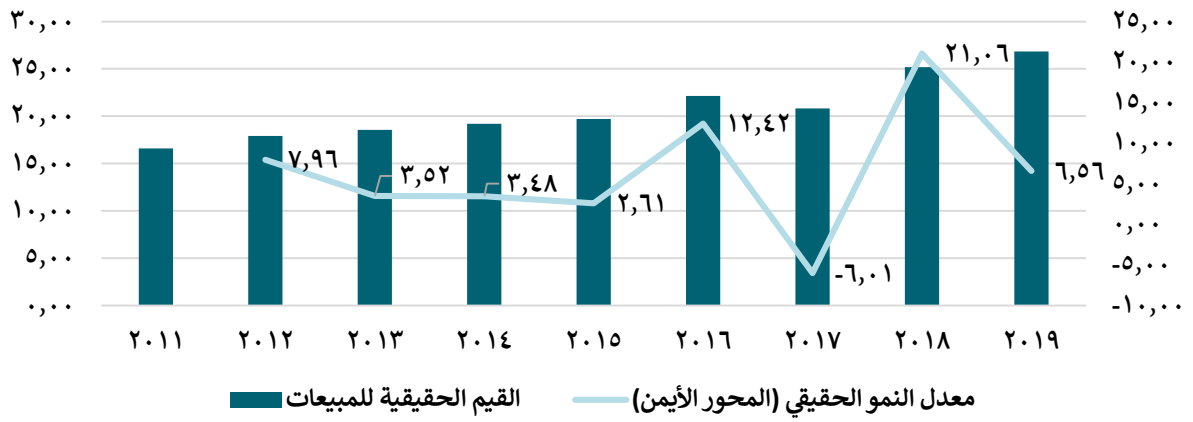

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات (Pharma Boardroom)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

* تعتمد سلسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عام ٢٠١٠ كسنة أساس.

ثانيا: تأثير الأزمات السابقة

ارتبط التحليل في القطاعات السابقة بأزمتين رئيسيتين هما الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وأزمة تداعيات ثورة ٢٥-يناير في ٢٠١٠/ ٢٠١١. بالنسبة لقطاع الأدوية، فقد تأثر سوق الدواء بشكل واضح بأزمتين إضافيتين خلال العقد الماضي. الأزمة الصحية نتيجة انتشار فيروس أنفلونزا الطيور في ٢٠٠٦ وأنفلونزا الخنازير في ٢٠١٠، وأزمة تداعيات قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري في ٢٠١٦. وفيما يلي بعض التفاصيل الخاصة بكل من الأزمات الأربعة وفقا للترتيب الزمني:

١- انتشار أوبئة الانفلونزا (الطيور ٢٠٠٦-الخنازير ٢٠١٠)

ينقسم التأثير المباشر لأوبئة أنفلونزا الطيور والخنازير على سوق الدواء في مصر إلى مرحلتين:

- تتضمن المرحلة الأولى مرحلة انتشار الفيروس ويتمثل أثرها في الضغط على المضادات الحيوية وخوافض الحرارة والأمصال الوقائية، ولكن بشكل طفيف كونها تزامنت مع فصل الشتاء والذي تكثر فيه الإصابة بالأنفلونزا الموسمية في الأساس ويزداد معها الطلب على نفس أنواع الأدوية.

وفي حالة انفلونزا الخنازير، تم طرح مصل "التاميفلو" من قبل شركات أجنبية وتم استيراده من الخارج بتكلفة ٦٠ مليون جنيه لشراء ١.٩ مليون جرعة، ثم سجلته شركة النيل للأدوية وطرحته في السوق بعد ٦ أشهر من ظهوره.[٢٣]

وبالتالي لم تستفد الشركات المحلية في الأشهر الستة الأولى.

- المرحلة الثانية وهي مرحلة انحسار الفيروس ويتمثل أثرها في انخفاض أرباح بعض الشركات نتيجة تراجع مبيعات المضادات الحيوية والأمصال. وفي حالة انفلونزا الخنازير حقق عدد قليل فقط من الشركات (المنتجة منها للمضادات الحيوية بكثرة مثل شركة "جلاكسو سميث كلاين"، وشركة النيل كونها الشركة المحلية الوحيدة التي سجلت مصل "التاميفلو") انخفاضا في الأرباح بشكل واضح مع انحسار المرض.

٢- الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) وثورة ٢٥-يناير (٢٠١٠/ ٢٠١١)

يلاحظ من الشكل رقم ٩-٩ ارتفاع الواردات بشكل واضح في الفترتين بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، أي عقب الأزمة المالية العالمية وثورة ٢٥ يناير.

٣-تداعيات أزمة تعويم الجنيه المصري (نوفمبر ٢٠١٦)

أثر قرار الحكومة المصرية بتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ بشكل بالغ على أداء قطاع الصناعات الدوائية، وهو ما ظهر بوضوح في أزمة ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع تكلفة استيراد المدخلات الوسيطة. فكما يتضح من الشكل رقم ٩-٩، يلاحظ تذبذب الصادرات بشكل واضح صعودا وهبوطا حول نفس المعدل تقريبا على مدار العقد الماضي. في حين استمرت الواردات في النمو عبر السنوات، **باستثناء**

٢٣ جريدة المال، "انحسار أنفلونزا الخنازير يحرم شركات الأدوية من نمو مبيعات المضادات الحيوية"، فبراير ٢٠١٠.

عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لا سيما بفعل تعويم الجنيه، والذي ضاعف من تكلفة مدخلات الإنتاج مما كان له أثر مزدوج على الميزان التجاري للصناعات الدوائية:

- فمن ناحية لم يستطع المنتجون خفض أسعار منتجاتهم في الأسواق الخارجية
- ومن ناحية أخرى انخفضت حصيلة الواردات كنتيجة مباشرة للاعتماد شبه الكلي على المواد الفعالة المستوردة في صناعة الأدوية.

الشكل رقم ٩-٩: تطور صادرات وواردات مصر من المنتجات الدوائية، ٢٠٠٧-٢٠١٩

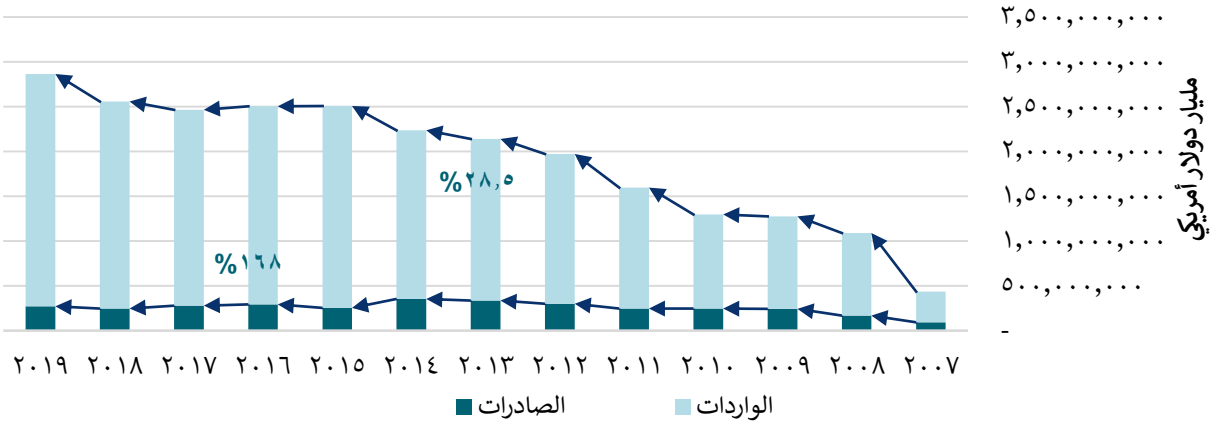

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE للتجارة الدولية.

ثالثا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

نتناول في هذا الجزء تحليل تأثير كوفيد-١٩ على سوق الدواء المصري وفقا لصدمات العرض والطلب خلال مراحل دورة الأزمة. وفيما يلي تعريف لصدمتي العرض والطلب على المنتجات الدوائية.

صدمة الطلب: الارتفاع الضخم في الطلب على المنتجات الدوائية ومستلزمات التطهير والتعقيم أكثر من المعتاد.

صدمة العرض: عدم قدرة قطاع المنتجات الدوائية على توفير الاحتياج من الأدوية ومستلزمات التطهير والتعقيم.

ويعرض الجدول رقم ٩-٢ أدناه الأثر على قطاع الأدوية خلال دورة الأزمة، من خلال تحليل ما تحقق بالفعل على أرض الواقع في الفترة السابقة، وتحليل وصفي للوضع الحالي، وكذلك تقديم سيناريوهات مستقبلية محتملة اعتبارا من شهر أغسطس ٢٠٢٠ [٢٤] في ضوء المفاهيم والافتراضات التالية:

- تعتمد مصر بشكل شبه كامل على استيراد المواد الفعالة ومستلزمات الإنتاج .
- يُشتق كل من العرض والطلب على الأدوية من تطور الحالة الصحية (درجة انتشار المرض) والتي ترتبط بشكل مباشر بالتوصل إلى المصل المعالج.
- يؤثر أسلوب إدارة المنظومة العلاجية للمرض من قبل وزارة الصحة على سوق الأدوية بشكل مباشر.
- تتحكم أجواء عدم اليقين بالوضع الصحي فيما يتعلق بتطور الفيروس وتداعياته على قطاع الأدوية، كونه سلالة جديدة يُحتمل ظهور تحور جديد لها (كما حدث بالصين)، وبالتالي غير متوقع التوصل إلى مصل علاجي في وقت قريب.
- قطاع الصيدلة قطاع غير منظم إلى حد كبير مما يتسبب في وجود احتكارات ومضاربة بالأسعار.
- العاملون بالقطاع الدوائي أكثر عرضة للإصابة بالمرض شأنهم شأن الأطباء، نتيجة لتعاملهم مع مرضى أو مرضى محتملون .

٢٤ ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطور على تفشي الفيروس يوما بعد يوم، ولا تزال مدته ونطاقه غير معروفين.

- يركز التحليل على المنتجات الدوائية ومستلزمات الوقاية والتطهير نظرا لعلاقتها المباشرة بأزمة كوفيد-١٩.
- نظرا لضعف منظومة التأمين الصحي[٢٥] يعتمد المواطن المصري على نفقته الشخصية في العلاج.

الجدول رقم ٩-٢: مراحل دورة الأزمة لصدمات جانبي العرض والطلب والآثار المتوقعة على سوق الدواء

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	الأثر على سوق الدواء[٢٦]
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)	صدمة عرض محدودة من واردات المواد الفعالة (API) من الصين ولا يوجد صدمة طلب	بداية تعطل سلاسل التوريد العالمية بتوقف الشركات في الصين (توقف إنتاج ١٠-٢٠% من المواد الفعالة APIs مع بداية تفشي المرض)[٢٧]وتوقف حركة التوريد، وبالتالي بداية نقص الواردات من المواد الفعالة والمستلزمات الطبية والأدوية المستوردة. والاعتماد بالأساس على المخزون الموجود بالفعل.	عدم تأثر سوق الدواء لكفاية المخزون من المواد الفعالة ومستلزمات الإنتاج لمدة ستة أشهر (تختلف من شركة لأخرى).
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير-منتصف مارس ٢٠٢٠)	استمرار صدمة العرض بالصين امتداد صدمة العرض للهند	شلل تام في سلاسل التوريد بين الصين والهند وتوقف الهند عن إمداد الدول الأخرى (أمريكا وغيرها) بالأدوية الجاهزة نتيجة لهذا العجز في توفير المادة الخام المستوردة من الصين، مع رفع أسعار المواد الفعالة بنحو ٣٠%.[٢٨] قرار الهند بوقف تصدير ٢٦ من المواد الفعالة (API) في مطلع شهر مارس.[٢٩]	• انخفضت واردات الأدوية والمستحضرات الصيدلية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنحو ٢٩% مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.
	بداية صدمة طفيفة في العرض المحلي		• نقص مخزون بعض شركات الأدوية.
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-منتصف مايو ٢٠٢٠)	صدمة عرض عنيفة من الخارج	شلل سلاسل التوريد العالمي للمنتجات الدوائية والمواد الخام. ونقص في خامات تصنيع مستلزمات الوقاية (تستورد مصر ٩٥% من المواد الخام ومواد التعبئة والمستلزمات الطبية من الخارج، بنسبة ٥٥% من الصين و٤٥% من الهند[٣٠]).	• انخفاض واردات الأدوية والمستحضرات الصيدلية بمقدار ١٠.٤% خلال إبريل ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الشهر من ٢٠١٩. • تراجع صادرات الأدوية والمستحضرات الصيدلية بنحو ٢٠% خلال شهر مارس ٢٠٢٠ مقارنة بمارس ٢٠١٩، وترتفع النسبة لـ ٣٠% خلال إبريل ٢٠٢٠ مقارنة بإبريل ٢٠١٩.
	صدمة طلب عنيفة	بداية ارتفاع الطلب والتكالب على أصناف معينة من الأدوية ومستلزمات التطهير والتعقيم.	• ارتفاع المبيعات خلال الربع الأول من ٢٠٢٠ بنحو ١٢% مقارنة بنفس الربع من ٢٠١٩.[٣١]

٢٥ تمثل المدفوعات المباشرة نحو ٦٢% من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر في حين تصل هذه النسبة إلى ٣٨% بالنسبة للمرضى المؤمن عليهم وفقا لأحدث البيانات المتاحة في ٢٠١٦ لقاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية. وقد بلغ عدد المؤمن عليهم في عام ٢٠١٨ نحو ٥٥.٦ مليون مواطن، نصفهم من طلاب المدارس وما يقرب من ربعهم من القوى العاملة حاليا (١٢مليون). مما يعني أن نحو نصف المشتغلين فقط (٢٢.٥مليون عام ٢٠١٨) هم الخاضعين للتأمين الصحي (رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٠: قطاع الصحة، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٥٠).

٢٦ جميع بيانات الصادرات والواردات من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية مصدرها النشرة الشهرية للتجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعداد مختلفة. ما لم يذكر دون ذلك.

٢٧ https://www.scienceboard.net/index.aspx?sec=sup&sub=cell&pag=dis&ItemID=٧٠٠

٢٨ https://www.almasryalyoum.com/news/details/١٤٧١٧٩٤

٢٩ https://www.outsourcing-pharma.com/Article/٢٠٢٠/٠٣/٠٣/India-stops-export-of-certain-APIs

٣٠ https://www.almasryalyoum.com/news/details/١٤٧١٧٩٤

٣١ https://amwalalghad.com

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	الأثر على سوق الدواء
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس- منتصف مايو ٢٠٢٠) تابع	صدمة عرض محلي عنيفة	• نتيجة لزيادة الضغط على المخزون مع ارتفاع أعداد حالات الإصابة ومحاولة السيطرة على تفشي المرض بسرعة أكبر. • انتشار الهلع بين المواطنين وارتفاع التكالب على الأدوية والفيتامينات المعلنة في بروتوكول العلاج. فضلا عن ارتفاع الطلب على مستلزمات الوقاية ومستحضرات التعقيم إضافة إلى وصول الأزمة إلى ذروتها وعجز النظام الصحي عن استيعاب مزيد من الحالات مما اضطر العديد من الحالات إلى لزوم المنازل كحجر صحي واتباع بروتوكول العلاج ذاتيا.	• نقص في أصناف معينة من الأدوية والفيتامينات واختفاء تام لبعضها مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل واضح. • نقص في مستلزمات الوقاية من الكمامات والكفوف الطبية ومستحضرات التعقيم مثل الكحول وغيره مما أدى إلى ارتفاع أسعارها إلى الضعف. • قرارات من وزارة التجارة والصناعة بوقف تصدير الكحول بكافة أنواعه ومشتقاته والماسكات الجراحية. • إلزام الشركات بتوريد مخزونها وإنتاجها لهيئة الشراء الموحد والتموين الطبي، والتي عجل مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بها خصيصا للقيام بهذا الدور ومواجهة الأزمة. • إلغاء كافة المؤتمرات والأعمال الخاصة بالأدوية والمستحضرات الطبية. وتعليق أعمال البحث فيما يتعلق بالأمراض الأخرى والتفرغ للبحث العلمي للتوصل للمصل العلاجي لفيروس كورونا المستجد (يوجد حاليا ما يزيد عن ١٥٥ دواء و٧٠ لقاحا لفيروس كورونا في طور التطوير على مستوى العالم[٣٢]).
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو- أغسطس ٢٠٢٠)	تنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين، **المرحلة الأولى من (منتصف مايو – نهاية يونيو ٢٠٢٠)** وشهدت استمرار الصدمة العنيفة للعرض والطلب	وصول الأزمة إلى ذروتها، من حيث سرعة انتشار المرض وأداء قطاع الأدوية. مع رجوع الشركات بالصين والهند إلى الإنتاج والفتح التدريجي للأسواق عادت سلاسل توريد المواد الفعالة من جديد.	• تضاعف الضغط على الأدوية ومستلزمات التعقيم واختفاء أصناف بعينها من الأدوية والفيتامينات من السوق. • تراجع حاد في قيمة الصادرات من الأدوية والمستحضرات الطبية وصل إلى ٩٨% خلال يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بيونيو ٢٠١٩، وإلى ٥٣% عن الربع الثاني ٢٠٢٠ مقارنة بالربع المقابل من ٢٠١٩. • إعادة الاستيراد وتوفير الأدوية ولكن بتكلفة أعلى وبالتالي ارتفاع فاتورة الواردات، خلال شهر مايو ٢٠٢٠ فقط بنحو ١١٥.٦% مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. انخفضت هذه النسب في شهر يونيو ٢٠٢٠ إلى ٣٦% فقط لنفس فترة المقارنة. ليصل معدل ارتفاع فاتورة الواردات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٧% مقارنة بالربع المقابل من عام ٢٠١٩.
	المرحلة الثانية من (أول يوليو- نهاية أغسطس ٢٠٢٠): انخفاض تدريجي في حجم صدمتي العرض والطلب	بدأت شركات الأدوية في مصر الإنتاج. تخفيف تدريجي للإجراءات الاحترازية وفتح تدريجي للاقتصاد. بداية إجراءات حكومية للاستعداد لتصنيع المصل المعالج في مصر، بالاتفاق مع الحكومة الصينية مع اعتبار مصر مركز تصنيعه في القارة الإفريقية وتصديره للدول الإفريقية.	• تواجد المطهرات والكمامات بشكل طفيف. بينما لازال إنتاج الأصناف الناقصة من الأدوية في مرحلة الإنتاج (الفترة الزمنية بين إنتاج الدواء وتوفيره بالصيدليات). • تراجع أعداد الحالات المصابة وبالتالي تراجع الطلب على الأدوية مع استمراره على الكمامات ومستلزمات التعقيم. وبناء عليه يمكن بناء السيناريوهات المحتملة لوضع القطاع الدوائي بداية من شهر أغسطس على النحو التالي:

٣٢ https://www.scienceboard.net/index.aspx?sec=sup&sub=cell&pag=dis&ItemID=٧٠٠

<table>
<tr><th>المرحلة</th><th>صدمة الطلب و/أو صدمة العرض</th><th>التحليل</th><th>الأثر على سوق الدواء</th></tr>
<tr><td>٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو-أغسطس ٢٠٢٠) تابع</td><td></td><td></td><td>
<table>
<tr><td>السيناريو المتفائل</td><td>استمرار تباطؤ حدة الأزمة وتعافي القطاع تدريجيا.</td></tr>
<tr><td>توفير الدواء</td><td>استمرار ارتفاع فاتورة الاستيراد بافتراض نفس معدل التغير بين شهر يونيو ٢٠٢٠ ويونيو ٢٠١٩.</td></tr>
<tr><td>نسبة ارتفاع فاتورة الواردات</td><td>%٣٦</td></tr>
</table>
<table>
<tr><td>السيناريو المتشائم</td><td>انتكاسة مرضية.</td></tr>
<tr><td>نقص الدواء</td><td>سيادة أوضاع شهر مايو من إجراءات وقائية مشددة وعجز في الأدوية والفيتامينات ومستلزمات الوقاية والتعقيم المتاحة.</td></tr>
<tr><td>نسبة ارتفاع فاتورة الواردات</td><td>%١١٥</td></tr>
</table>
</td></tr>
<tr><td>٥. التعافي (سبتمبر ٢٠٢٠- يونيو ٢٠٢١)</td><td></td><td>يرتبط التعافي في هذه المرحلة بالسيناريوهات المحتملة السابقة.</td><td>بناء على السيناريوهين السابقين يمكن بناء سيناريوهين لهذه المرحلة على النحو التالي:
<table>
<tr><td>السيناريو المتفائل</td><td>ظهور مصل معالج للمرض.</td></tr>
<tr><td></td><td>عدم ظهور سلالات جديدة للفيروس.</td></tr>
<tr><td></td><td>عودة حذرة للقطاع مع تباطؤ انتشار المرض.</td></tr>
<tr><td></td><td>ارتفاع قيمة المبيعات والصادرات وعودة الواردات لطبيعتها تدريجيا.</td></tr>
</table>
<table>
<tr><td>السيناريو المتشائم</td><td>عدم التوصل إلى مصل معالج.</td></tr>
<tr><td></td><td>ظهور سلالات جديدة للفيروس.</td></tr>
<tr><td></td><td>انتكاسة مرضية وعودة للأجواء الضاغطة السابقة.</td></tr>
<tr><td></td><td>ارتفاع الأسعار ونقص المخزون من الأدوية مرة أخرى مع تعطل حركة الإنتاج.</td></tr>
<tr><td></td><td>تراجع المبيعات والصادرات مع استمرار حركة الواردات طبيعية.</td></tr>
</table>
</td></tr>
</table>

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين، أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شأنها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الأزمة وأوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

بخلاف القطاعات الصناعية السابقة، ترتبط الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الأزمة بأوجه الضعف المؤسسي للصناعات الدوائية بشكل واضح. ويقوم الجدول التالي بتقسيم أوجه الضعف المؤسسي لقطاع الصناعات الدوائية إلى نوعين، ضعف مؤسسي ظهر بالفعل مع تغيير الإطار المؤسسي للمنظومة الإدارية والرقابية، وضعف مؤسسي مزمن يتمثل في "عوار التسعير" والقائم منذ سنوات عديدة، والاعتماد الرئيسي على الواردات وعدم انتظام سوق الأدوية في مصر.

الجدول رقم ٩-٣: الإجراءات اللازمة لعلاج أوجه الضعف المؤسسي للصناعات الدوائية

أولا: الإجراءات العاجلة اللازمة لمعالجة الضعف المؤسسي حديث العهد	
الضعف المؤسسي نتيجة تغيير الإطار التنظيمي	**الإجراءات العاجلة**
ارتفاع التداخل بين اختصاصات وأدوار كل من الهيئتين	• بالرغم من أهمية التعامل مع جهة واحدة والتي وفرها الهيكل التنظيمي الجديد، إلا أنه قد يكون من المفضل إجراء فصل كامل بين مسئولية الشق التجاري (فيما يتعلق بالتسعير والتصدير وغيرها) والشق الفني (فيما يخص البحث والرقابة وغيرها). • يولي الشكل المؤسسي الجديد لمنظومة إدارة تصنيع الدواء مسئولية توزيع الدواء أيضا، وهو ما يعد غير عملي بالنسبة للتوزيع على مستوى الجمهورية، فمع وجود نحو ٧٥ ألف صيدلية على مستوى الجمهورية يصعب تحقيق ذلك من خلال هيئة الشراء الموحد. • ومن ثم، هناك حاجة ملحة للتعامل مع شركات التوزيع المتعارف عليها للقيام بهذا الدور، حيث إنها تقوم به من خلال آلية مالية خاصة في التعامل مع الصيدليات وأسلوب تمويلي مختلف يصعب تنفيذه من خلال التعامل المباشر مع وزارة الصحة أو هيئة الشراء الموحد. • أحد الإجراءات العاجلة الهامة هو مراجعة أسلوب تعامل هيئة الشراء الموحد مع الأجهزة والمستلزمات الطبية،[٣٣] والذي تعمل به منذ عامين، حيث يتم التركيز على الشراء بأسعار مخفضة كهدف وحيد في الشراء مما يتسبب في هروب الاستثمارات المحلية نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق الاشتراطات المطلوبة،[٣٤] وبالتالي لابد من سرعة تدارك المشكلة وحلولها حتى لا يتكرر نفس النوع من المشكلات مع الأدوية. • التعجيل بإعداد اللوائح التنفيذية التفصيلية للهيئات التنظيمية الجديدة لبدء انتظام العمل بها، بمعايير محددة للأداء لتجنب احتكار القرار ووقوع ضرر مستقبلي على المستثمرين، وبنظام رقابي واضح على أداء الهيئتين، مع الأخذ بآراء المنتجين (المحلين والدوليين) سواء شركات إنتاج الأدوية أو المستلزمات الطبية في هذا الشأن. • تنظيم العلاقة بين وزارة الصحة والجهات المعنية الأخرى، مع توضيح مهام وأدوار الوزارة.
ثانيا: الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه الضعف المؤسسي المزمن	
أوجه الضعف المؤسسي المزمن	الإجراءات المطلوبة
عوار تسعير الدواء	• بالرغم من الهدف الاجتماعي وراء تخفيض أسعار الدواء، إلا أن أسلوب إدارة منظومة تسعير الدواء قد أدى إلى تشوه القطاع الدوائي، وإحجام الشركات الدوائية عن الاستثمار في مصر، خاصة بعد تعويم الجنيه، وحتى بعد رفع أسعار الأدوية لأكثر من مرة في أقل من سنة. وبالتالي مطلوب **مراجعة نظام التسعير** والاسترشاد بتجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، بحيث يتم تحديد فئات بعينها (مثل مستشفيات معينة) بأسعار مخفضة ولكن دون تعميم هذه الأسعار على مستوى الجمهورية، لما يسببه ذلك من تراجع دور التصدير في مجال الأدوية نظرا للارتباط الشديد بين السعر التصديري والسعر في بلد المنشأ، وهو ما يدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الهروب من السوق التصديري المصري وهروب البحث والتطوير معها، في حين يلزم تشجيعها وتشجيع دخول البحث والتطوير إلى السوق. • مراجعة مواقف الشركات المحلية والوقوف على مشكلاتها سواء فيما يتعلق بالتسعير، الاستيراد، التصدير أو الإنتاج.

٣٣ بالرغم من عدم تناول المستلزمات الطبية بالتفصيل خلال هذا التقرير نظرا لعدم ارتباطها بالأدوية بشكل مباشر، إلا أنه من الهام الإشارة إليها كإجراء عاجل له تأثير محتمل على منظومة الدواء.

٣٤ هذا بالإضافة إلى دمج اللائحة التنفيذية للنظام الجديد للمستحضرات الدوائية مع الأجهزة والمستلزمات الطبية.

أولاً: الإجراءات العاجلة اللازمة لمعالجة الضعف المؤسسي حديث العهد	
الاعتماد الرئيسي على الواردات وخاصة استيراد المواد الفعالة والخامات الوسيطة اللازمة لإنتاج الدواء.	• تخفيف تدريجي لهذا الاعتماد على الواردات من خلال خلق تميز مصري عبر مزيد من البحث والتطوير في مجال الأدوية المعتمدة على النباتات الطبية والطبيعية المصرية خاصة مع الاهتمام العالمي بهذا النوع.
عدم انتظام السوق ويظهر بشكل رئيسي في: ١. نقص الأدوية واختفاء أصناف هامة خاصة في وقت الأزمات، حيث إن ٥٠% من الأصناف المسجلة غير متوفرة، كما يوجد ٤ آلاف صنف لم يتم إنتاجها بالأساس برغم تسجيلها.[٣٥] ٢. انتشار الأدوية المغشوشة أو المهربة، حيث تمثل تجارة الأدوية المغشوشة نحو ١٠% من مبيعات الأدوية في مصر، والتي بلغت نحو ٦٠ مليار جنيه في ٢٠١٨، متخطية بذلك النسبة العالمية التي تقدر بـ ٦%. [٣٦]	اتخاذ إجراءات سريعة بشكل مرحلي بحيث يتم تنظيم سوق الأدوية في مصر للقضاء على ظاهرتي نقص الأدوية وانتشار الأدوية المغشوشة. وخاصة اختفاء الأدوية وقت الأزمات نتيجة للتكالب على أصناف معينة والتسبب في رفع أسعارها.

٣٥ المبادرة المصرية للحقوق المصرية، تقييم السياسات الدوائية في مصر، يوليو ٢٠١٩.
٣٦ http://alahalygate.com/?p=٨٧٤٤٤

الملحق ١(IMC ٢٠٠٤)

مراحل إنتاج الدواء: يمر تصنيع جميع المنتجات الدوائية بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى والرئيسية:** تتضمن إنتاج المواد الدوائية الكيميائية الأساسية (BPCs) والمكونات الدوائية النشطة (المادة الفعالةAPIs)، بما في ذلك المنتجات الوسيطة كمدخلات في مرحلة متقدمة من تصنيع المادة الفعالة. وتمر عملية التصنيع بسلسلة من عمليات الهندسة الكيميائية. وتُشتق المواد الدوائية الكيميائية الأساسية من مصدرين رئيسيين:
  - المواد التركيبية/المصنعة، المشتقة من المواد البتروكيميائية لإنتاج مواد كيميائية عضوية معقدة.

  استخراج المواد والخامات النباتية، من خلال تنقية شاملة للمستخلصات النباتية.
- **المرحلة الثانية:** تنطوي على تحويل المواد الكيميائية الأساسية والمادة الفعالة إلى أحد أشكال الجرعات الستة التالية: أقراص وكبسولات، كريمات موضعية، مراهم ومساحيق، حقن، مساحيق الاستنشاق (البخاخ)، تحاميل؛ وشراب. ويتطلب التصنيع في هذا المرحلة عادة عمليات تصنيع بسيطة نسبيا، ولكن يجب أن يتم ذلك في المصانع المخصصة لهذا الغرض وضمن إطار رقابي معين، والتي غالبا ما تتطلب بيئة معقمة جيدا.
- **المرحلة الثالثة:** وتتضمن تعبئة المنتجات في شكلها النهائي، والتخزين والتوزيع على نقاط البيع.

أنواع المنتجات الدوائية: تنقسم الأدوية إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

- **الأدوية "المبتكرة"**، وهي التي تم اختراعها كمنتج كيميائي جديد وبالتالي تحميه براءة اختراعه من التقليد أو إعادة الإنتاج. ونظرا للإطار التنظيمي والممارسات المطبقة في مصر، لا يتوفر سوى عدد قليل من هذه المنتجات في السوق المحلية، وبالتالي لم يتم تناول هذه المجموعة من المنتجات بالتفصيل في هذا التقرير.
- **الأدوية "المثيلة Generics"** هي نسخ من المنتجات المبتكرة التي تكون خارج الحماية أي مضت فترة احتفاظها بحق الاختراع، باختلاف أنواع وفترات الحماية. وتستهدف الشركات المصنّعة لهذه الأدوية الدخول إلى السوق أولا بمنتج مماثل، في أقرب وقت ممكن لانتهاء فترة الحماية. وتتميز المنتجات المثيلة بأسعار أقل بكثير، وهوامش ربح أعلى مقارنة بالمنتجات المبتكرة.
- **الأدوية ذات "القيمة المضافة العامة"**، حيث تعتمد المنتجات بشكل أساسي على الجزيئات المماثلة، ولكن تم تغييرها لإعطاء خصائص المنتج الأصلي المضافة. اعتمادا على الخصائص المضافة والمتطلبات التنظيمية التي سيتم بيع هذه المنتجات خلالها، وقد يلزم إجراء تجارب على هذه المنتجات قبل الموافقة عليها.
- **الأدوية ذات "العلامة التجارية"** مع تزايد نسب منتجات شركات الأدوية العالمية التي انقضت فترة حمايتها، يتم بذل جهود كبيرة لبناء ولاء المنتج من خلال العلامة التجارية قبل أن يصل إلى هذه المرحلة. وعادة ما يعتمد هذا النهج على تطوير ملصق للمنتج المثيل إلى اسم علامة تجارية يتم طرحه بالسوق خلال فترة الحماية. وبالتالي تجعل هذه الطريقة حال نجاحها من الصعب على مصنعي المنتجات المثيلة تطوير علامات تجارية منافسة، مما يدفعها للتنافس أكثر على أسعار المنتج المثيل بصفة عامة.

فئات الشركات المصنعة للأدوية: هناك خمس فئات للشركات المصنعة للأدوية:

١. **شركات تصنيع الأدوية المبتكرة** (PIMCs)، التي تتضمن أنشطة البحث والتطوير لإطلاق منتجات بجرعات جديدة في السوق العالمية تحت حماية براءات الاختراع الدولية. ويعتمد التوزيع العالمي لهذه المنتجات إلى حد كبير على نظام التسعير الذي يتم تطبيقه في كل دولة ومدى قدرة الشركات المصنعة على تحقيق هوامش الربح المستهدفة لاسترداد تكاليف تطوير المنتج.

٢. **شركات تصنيع الأدوية** (PMCs)، التي لا تحاول إطلاق منتجات "مبتكرة" جديدة والتركيز على تصنيع المنتجات التي انتهت صلاحية ترخيصها (المثيلة وغيرها). يمكن أن تكون المنتجات إما

المنتج المبتكر الأصلي أو نسخة عامة أو إصدار.

٣. **شركات المبتكرات الدوائية** (PICs)، التي تركز على إدخال منتجات جديدة إلى شركات تصنيع الأدوية المبتكرة، مع الإشارة إلى أهم مجال في هذا النشاط باسم التكنولوجيا الحيوية.

٤. **شركات مبيعات الأدوية** (PSCs)، التي تتولى المبيعات نيابة عن شركات تصنيع الأدوية المبتكرة PIMCs وشركات تصنيع الأدوية PMCs من خلال انتداب جهات أخرى أو ما يعرف بخدمات التعهيد (Outsourcing).

٥. **شركات دعم تطوير الأدوية** (PDSCs)، التي تتولى عناصر عملية البحث والتطوير للمنتجات الجديدة من خلال انتداب جهات أخرى أو ما يعرف بخدمات التعهيد (Outsourcing) نيابة عن شركات تصنيع الأدوية المبتكرة.

وتمتلك شركات تصنيع الأدوية المبتكرة (PIMCs) فقط أنظمة إنتاج متكاملة بالكامل تغطي كل مرحلة من مراحل الإنتاج الثلاثة السابقة، وبالتالي تتمتع بمزايا وفورات الحجم على المستوى الأساسي؛ المرونة الكبيرة في المرحلة الثانية بسبب مجموعة مرافق الإنتاج في مختلف البلدان؛ وشبكات توزيع وتسويق مبيعات دولية واسعة وفعالة، فيما تتزايد تكاليف التصنيع الأولية لها بسبب عدة عوامل أهمها زيادة معايير الصحة العامة والسلامة والمهنية، زيادة المعايير البيئية وجودة المنتج؛ تشديد لوائح ممارسات التصنيع؛ وزيادة تكاليف العمالة.

الملحق ٢ [٣٧]

تتضمن اختصاصات هيئة الشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية ما يلي:

١. تنفيذ الخطط والسياسات الخاصة بالأدوية والتكنولوجيا الطبية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيلها والعمل بها وإدراجها ضمن خطة الدولة، ومتابعة تنفيذها طبقا للقوانين المعمول بها والنظم الصحية المحلية والدولية.

٢. وضع المواصفات والمعايير الاسترشادية للجهات الطالبة في إعداد احتياجاتها من المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام هذا القانون.

٣. التنسيق مع شركات المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام هذا القانون الحكومية والخاصة والأجنبية والجهات الحكومية والمحلية والدولية لتعزيز المخزون الاستراتيجي الطبي للدولة لمواجهة أي ظروف استثنائية تتطلب تدخلا عاجلا يستوجب توفير إمكانيات تفوق الاحتياجات العادية في الظروف المستقرة.

٤. وضع نظم الحصر والتجميع لاحتياجات الجهات الطالبة من المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام هذا القانون سنويا.

٥. التعاقد مع جميع الشركات والجهات والمؤسسات الطبية الخاصة داخل أو خارج جمهورية مصر العربية، لشراء المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام هذا القانون، لصالح الجهات الطالبة.

٦. وضع قواعد التخليص الجمركي للمستحضرات والمستلزمات الطبية لمواجهة الحالات الطارئة بعد التنسيق مع وزير المالية.

٧. وضع نظام لتقييم التكنولوجيا الطبية طبقا لأحدث النظم العالمية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ذات القيمة الفعالة، بالتنسيق مع الجهات الطالبة.

٨. الاطلاع الدوري على المخزون من المستحضرات والمستلزمات الطبية.

٩. وضع برامج ونظم التسجيل الإلكتروني للشركات المحلية أو الأجنبية التي تعمل في مجال المستحضرات الخاضعة لأحكام هذا القانون

٣٧ نص القانون: https://manshurat.org/node/٦١٢٥٥.

والخدمات الطبية وفقا للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.

١٠. وضع قاعدة بيانات متكاملة للتكنولوجيا الطبية في المراكز والمستشفيات والمخازن وجميع المنشآت الصحية العامة لمتابعة الاحتياجات والاستعمال والصيانة والتدريب.

١١. إدارة منظومة التخزين والنقل والتوزيع للمستحضرات والمستلزمات الطبية والاطلاع على مخازن الجهات المعنية، وإدارة ومتابعة عمليات الفحص والاستلام وتطبيق أعلى المعايير الدولية، وذلك دون الإخلال بحق تلك الجهات في إنشاء وإدارة مخازن المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام هذا القانون الخاصة بها.

١٢. إدارة منظومة الصيانة الموحدة للأجهزة الطبية للارتقاء بخدمات ما بعد البيع.

١٣. قبول المستحضرات والمستلزمات الطبية الخاضعة لأحكام هذا القانون الواردة من الخارج في شكل منح أو تبرعات طبقا للقواعد المنظمة لذلك.

١٤. تحديد احتياجات العاملين في المجالات السالف بيانها من ناحية التطوير المستمر والتدريب للكوادر العاملة في هذا المجال.

تتضمن مسئوليات هيئة الدواء المصرية ما يلي:

١. وضع السياسات والقواعد والنظم لكل ما يتعلق بتنظيم وتنفيذ ورقابة إنتاج وتداول المستحضرات والمستلزمات الطبية والمواد الخام، والتحقق من جودتها وفاعليتها ومأمونيتها داخل وخارج الجمهورية في إطار الرقابة على المنتجات المصرية، وذلك بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها.

٢. تطوير وضمان جودة وفاعلية ومأمونية المستحضرات والمستلزمات الطبية والمواد الخام لمستحدثات العلم التي تستخدم في التشخيص أو العلاج أو الوقاية وفقا لمستجدات العلم.

٣. وضع قواعد بيانات دقيقة ودائمة التحديث عن كل ما يخص المستحضرات والمستلزمات الطبية والمواد الخام.

٤. التوعية والتثقيف الدوائي للمجتمع، وإيصال الرسائل الصحية والمعلومات الموثقة عن الدواء للمهنيين والجمهور.

٥. تنظيم ورقابة إنتاج وتداول المستحضرات والمستلزمات الطبية والمواد الخام، والتحقق من جودتها وفاعليتها ومأمونيتها داخل وخارج الجمهورية في إطار الرقابة على المنتجات المصرية والتمثيل بالخارج.

٦. اقتراح وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالمستحضرات والمستلزمات الطبية والمواد الخام، وكذلك الأمور التنظيمية ذات الصلة.

٧. التعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات الوطنية والدولية المعنية بالمستحضرات والصحة العامة وتلك المختصة بإصدار المعايير ذات الصلة، وذلك في نطاق تحقيق أهداف الهيئة، والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية وتنظيمها عند الاقتضاء.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٥. قضايا الرعاية الصحية بالتطبيق على قطاع الدواء في مصر. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أبحاث شعاع للأوراق المالية. ٢٠٢٠. صناعة الأدوية المصرية: رؤية قطاعية. القاهرة: شعاع للأوراق المالية.

Industrial Modernization Centre (IMC). 2004. Egypt's Pharmaceutical Sector Survival and Development Strategy Report Incorporating Results and Conclusions of Review Activity. Cairo: IMC.

N Gage Consulting. 2017. Egypt's Pharmaceutical Sector following Bold Economic Reforms: Challenges and Reports. Cairo: N Gage Consulting.

١٠. المرأة المصرية

باحث رئيسي: **رشا سيف الدين**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

يهدف هذا التقرير إلى دراسة أثر جائحة كوفيد-١٩ على المرأة في سوق العمل في مصر، وكيف أن هذه الجائحة برغم تداعياتها السلبية الشديدة على كافة الأنشطة الاقتصادية في مصر، إلا أنها تمثل فرصة حقيقية يجب اغتنامها للتركيز على إتاحة كافة الآليات من سياسات وإجراءات لتمكين المرأة من القيام بدورها كمحرك أساسي للتعافي الاقتصادي عموما وللخروج من الأزمة الحالية بشكل خاص.

يشهد الاقتصاد المصري حاليا العديد من التطورات التي تستلزم تبني العديد من الإجراءات الإصلاحية والتحولات الهيكلية التي تمكنه من استغلال كل ما هو متاح من موارد وخاصة الموارد البشرية -أكبر ثروة لمصر. ورغم أن المرأة المصرية تمثل تقريبا نصف المجتمع من حيث التركيبة الديمغرافية، إلا أن مشاركتها في سوق العمل لا تتعدى ٢٤% من قوة العمل، وهو ما يعد إهدار لمورد بشري هام قادر على المساهمة الحقيقية في تحقيق النمو المرجو للاقتصاد المصري.

إن المرأة المصرية تعاني من عدم تكافؤ الفرص في العديد من المجالات، بالرغم من العائد الكبير المتوقع من زيادة مشاركتها، وانعكاس ذلك إيجابا على الظروف الاقتصادية للأسرة المصرية، بل وعلى الاقتصاد المصري ككل؛ فوفقا لتقرير أصدره معهد ماكينزي، من الممكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ٤٧% خلال العقد المقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي مصر بنسبة ٣٤%، حال تساوت أعداد الرجال مع أعداد النساء في سوق العمل.[١] لذلك فإن تعزيز دور المرأة سيؤدي إلى طفرة في الأداء الاقتصادي، الأمر الذي سيسهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة وسيلة لمكافحة الفقر ودعم العدالة الاجتماعية وإعطاء فرصة لمسار أفضل للأجيال القادمة، مما يجعل من المرأة فاعلا رئيسيا في تحقيق التعافي الاقتصادي.

لقد شهدت المرأة عبر الفترات الزمنية المختلفة تطورا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان من المتوقع حدوث مزيد من التحسن بها، إلا أنه مع انتشار جائحة كوفيد-١٩ باتت المكاسب المحدودة التي تحققت في العقود الماضية مهددة.

يعمل حوالي نصف قوة العمل من النساء بشكل غير رسمي وبأجور متدنية ومحدودة أو معدومة الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية، مما يجعل النساء والمجموعات الهشة الأخرى أكثر عرضة للفقر في سياق جائحة كورونا. وتعاني النساء والفتيات بوجه خاص من آثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي نظرا لضعف دخولهن مقارنة بالذكور، ولاشتغالهن بوظائف غير آمنة، بالإضافة إلى ازدياد عبء عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر نتيجة لبقاء الأطفال خارج المدارس في ظل الجائحة، وزيادة حاجة كبار السن إلى الرعاية، وكون الجهات المعنية بتقديم الخدمات الصحية منهكة بحمل يفوق طاقتها.

ومع تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي المقترن بتقييد التجول وفرض تدابير العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كوفيد-١٩، أصبح من الضروري النظر إلى المرأة كمورد أساسي للتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة على أوضاع المرأة في مصر خصوصا وعلى الاقتصاد المصري عموما. في هذا الإطار يأتي هذا التقرير والذي يبدأ بتناول ديناميكية سوق العمل للإناث في مصر تاريخيا، ثم إلقاء الضوء على أهم خصائص مشاركة المرأة في سوق العمل والأسباب التي تحول دون الاستفادة المثلى منها، ومن ثم تحليل لأثر أزمة كوفيد-١٩ على عمل الإناث، وأخيرا يطرح عددا من الحلول العاجلة والاقتراحات المؤسسية للتغلب على الصعوبات التي تعاني منها الإناث في سوق العمل بشكل عام منذ عقود عديدة وبشكل خاص نتيجة للأزمة الحالية، وتحد بالتالي من تحقيق النمو المرجو للاقتصاد المصري.

ثانيا: خلفية تاريخية مختصرة بشأن ديناميكية سوق عمل الإناث

شهد دور المرأة في الاقتصاد المصري تطورا كبيرا عبر الزمن استجابة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلاد على مدى العقود القليلة الماضية، وخاصة منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي حتى يومنا هذا.

١ جريدة المال https://almalnews.com/ بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٠ و UN Women Egypt https://egypt.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment

مع تغير نظام الحكم في أوائل الخمسينيات، تم تبني العديد من الإجراءات لتعزيز المشاركة الاقتصادية للإناث والتي كانت غير شائعة قبل هذه الفترة. وأصبح النظام الذي يضمن وظيفة في القطاع العام لكل شخص يحصل على البكالوريا مسؤولا عن حدوث زيادة كبيرة في عدد ونسبة النساء في وظائف الإدارة العامة. فضلا عن ذلك، إزداد عدد النساء العاملات في الصناعة خلال تلك السنوات، وارتفع متوسط عمر النساء العاملات بشكل ملحوظ حيث احتفظت النساء بوظائفهن بعد الزواج، وانتشرت ثقافة تشجيع المرأة على العمل. لكن واجهت النساء غير المتعلمات من الطبقات الأكثر فقرا صعوبة أكبر في إيجاد عمل من خلال القنوات الرسمية العادية.

كما شهدت سنوات عصر الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في السبعينيات صعوبة متزايدة في إيجاد عمل مربح للنساء من الطبقات الفقيرة بسبب المنافسة المتزايدة والمعايير العالية للوظائف القائمة آنذاك، وتراجعت فرص العمل كمساعدات في المنازل بسبب زيادة الضغط الاقتصادي على بعض فئات الشعب، وزيادة الميكنة واستبدال العاملات بالآلات.

تبع ذلك انتهاج الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وما تبعه من السياسات والإجراءات ذات الصلة، وصولا إلى قرار تعويم الجنيه المصري عام ٢٠١٦، وما أسفر عن هذه الإجراءات المتعاقبة من خفض دعم الحكومة للخدمات الاجتماعية وبالتالي خفض الإنفاق العام على التعليم وتحمل أولياء الأمور لنفقات تعليم أبنائهم و بناتهم مما يؤدى إلى عجز كثير من الأسر عن إرسال بناتهم للتعليم وبالتالي زيادة معدل الأمية بين الإناث؛

والاتجاه نحو سياسات الخصخصة وما ترتب عليها من التخلص من العمالة الزائدة في مشروعات قطاع الأعمال العام بعد الخصخصة، وتسريح العديد من العاملات من الإناث، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بينهن بسبب ضعف القدرة التنافسية لقوة العمل من الإناث في مواجهة قوة العمل من الذكور بسبب حرمان الإناث من فرص ملائمة للتعليم والتدريب، ومن ثم تدني مستوياتهن المهارية، بالإضافة إلى انخفاض مستويات أجور الإناث عن الذكور (إبراهيم ١٩٩٤). وكان لذلك أثره على ارتفاع أعداد النساء العاملات في الوظائف غير الرسمية خصوصا في ظل ما يسود القطاع الخاص من مناخ تنافسي قد لا يتناسب مع الظروف الأسرية للعديد من النساء. وأصبح القطاع غير الرسمي المصدر الرئيسي لتوظيف الإناث، ونتج عن ذلك حرمانهن من العديد من الحقوق والمزايا في العمل.

وانعكست هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية على معالم سوق العمل للإناث في مصر ومدى قوة وضعها، حيث يلاحظ من الشكل ١٠-١، ارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور بنحو ثلاثة إلى أربعة أضعاف عبر الفترات الزمنية المختلفة سالفة الذكر. ففي خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٩)، كان معدل البطالة للإناث في تصاعد مستمر حتى بلغ أقصاه عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٣ ثم بدأ في الانخفاض من ١٩٨٣ حتى ١٩٨٩. وهكذا استمر في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن الفترات (١٩٩٣-١٩٩٥)، و(٢٠٠٥- ٢٠٠٧)، و(٢٠١٢- ٢٠١٥) هي التي شهدت المعدلات الأكثر ارتفاعا للبطالة بين الإناث، والتي عاودت الانخفاض منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨.

الشكل ١٠-١: تطور معدل البطالة وفقا للنوع، ١٩٧٧-٢٠١٨

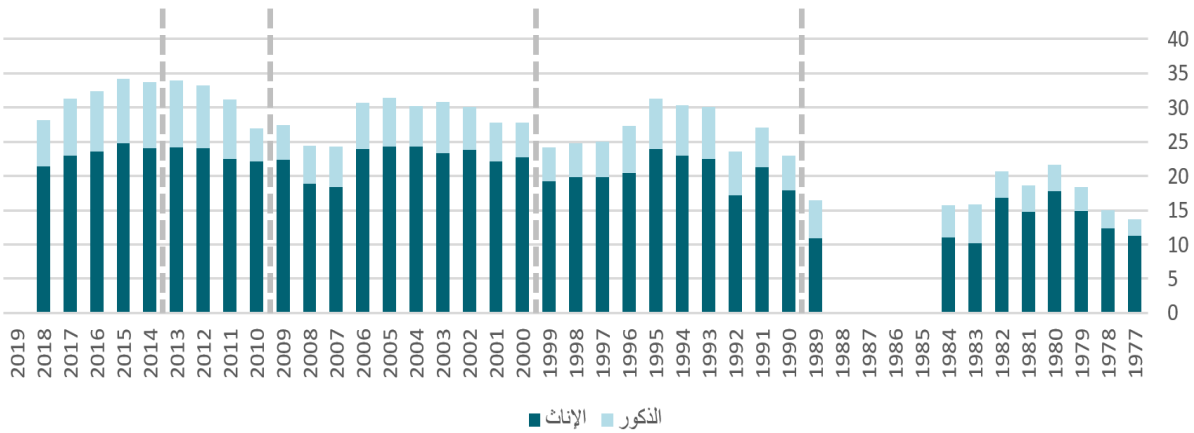

المصدر: The World Bank, World Development Indicators
*غير متاح بيانات للفترة قبل عام ١٩٧٧ وأحدث بيان متاح عام ٢٠١٨.

بالإضافة إلى ما سبق، تعتبر نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة[٢] في مصر ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى ذوات المستويات المختلفة من الدخول، كما يتضح من الشكل ١٠-٢؛ حيث ارتفعت هذه النسبة في مصر فيما يقرب من عشرين عاما بما يقارب ٤% فقط، من ٢٧.٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٣١.٢% فقط عام ٢٠١٨.

الشكل ١٠-٢: نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%)

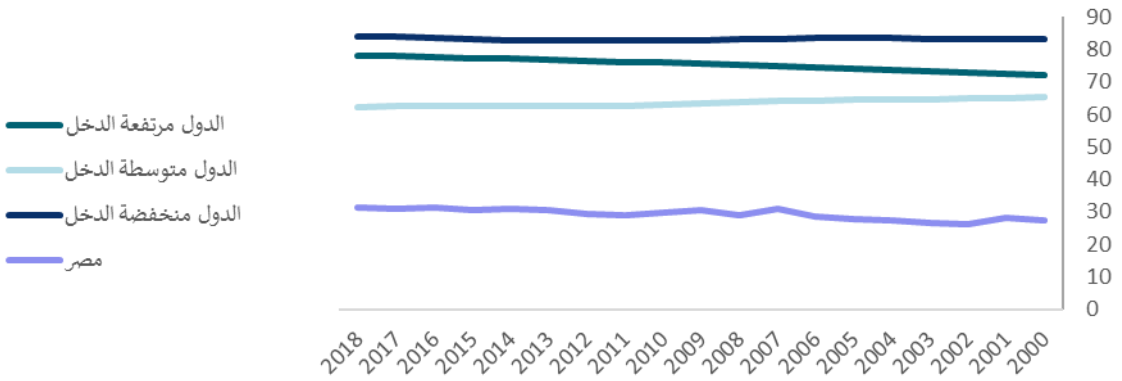

المصدر: The World Bank, Gender Data Portal.

ثالثا: خصائص مشاركة المرأة في سوق العمل في مصر

تؤكد معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين على تراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة وفرصها. ويرجع السبب في ذلك إلى هيكل سوق العمل وخصائصه الأساسية التي يتسم بها في مصر، حيث يفتقر إلى التجانس، بل هو أكثر تعقدا عما يبدو، وذلك كما يتضح من الشكل ١٠-٣.

الشكل ١٠-٣: هيكل سوق العمل للإناث في مصر

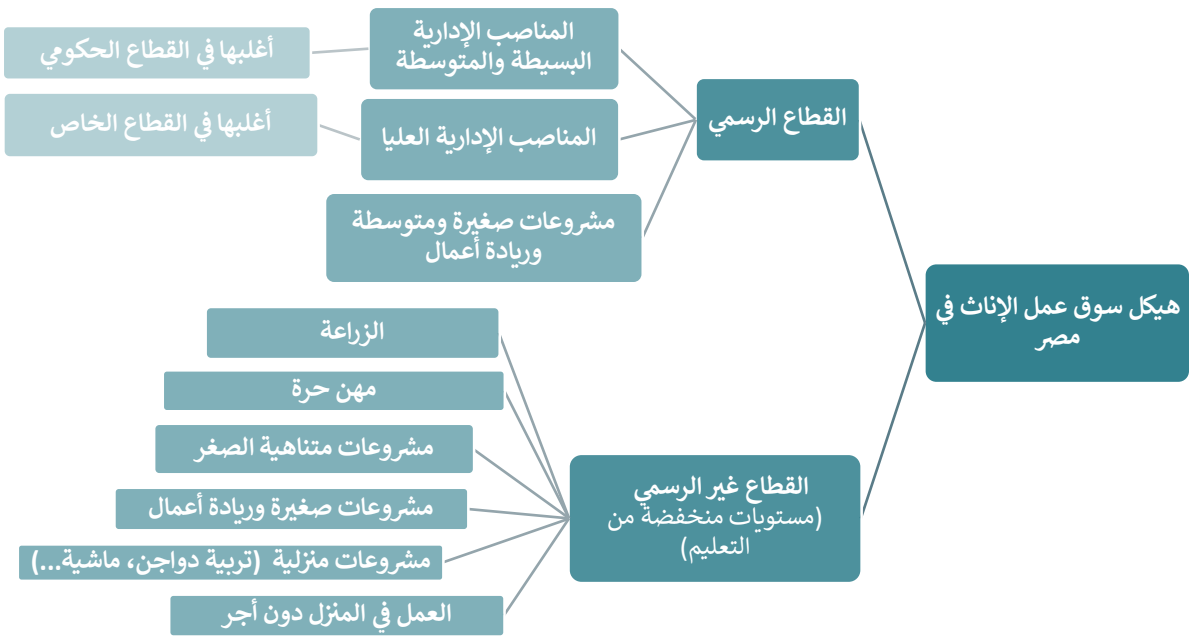

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

٢ يتم حساب نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة بقسمة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة على معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة وضربها في ١٠٠.

تتلخص أهم خصائص سوق العمل للإناث في مصر فيما يلي:

١. ضعف مشاركة الإناث في سوق العمل مقارنة بالذكور

٢. تفضيل الإناث للعمل الحكومي في مقابل القطاع الخاص.

٣. قطاعات التعليم، والملابس الجاهزة والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي والاتصالات والمعلومات والزراعة والتجزئة والغذاء والإقامة هي الأكثر توظيفا للإناث وجذبا لها.

٤. نصف قوة العمل من الإناث تعمل في وظائف مدفوعة الأجر.

٥. فارق في الأجور بين الجنسين في عدد من الأنشطة الاقتصادية والمهن.

٦. النسبة الأكبر من المتعطلات بين الحاصلات على تعليم متوسط فني وجامعي وفوق الجامعي.

٧. أكثر من نصف المشتغلات يعملن في القطاع غير الرسمي.

٨ "الحاجة" هي أكثر الدوافع للجوء الإناث لخيار العمل الحر.

٩. محدودية دور المرأة في صنع القرار.

٩-١. تمثيل ضعيف للمرأة في مجالس الإدارات.

٩-٢. ضعف التمكين السياسي للمرأة بالرغم من تحسنه في السنوات الأخيرة.

١٠. فجوة كبيرة بين الجنسين تؤكدها التقارير الدولية.

وفيما يلي شرح تفصيلي لكافة الخصائص سالفة الذكر.

١. ضعف مشاركة الإناث في سوق العمل مقارنة بالذكور

كما هو موضح بالشكل التالي (١٠-٤)، يُلاحظ اتجاه معدل التشغيل[٣] نحو الانخفاض سواء للذكور أو للإناث خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)،[٤] ثم ارتفاعه للذكور ليبلغ ٦٤.١% عام ٢٠١٩، بينما استمر في الانخفاض بين الإناث ليصل إلى ١٢.٢% عام ٢٠١٩، وهو ما نستدل منه على تعاظم الفجوة بين الجنسين في معدل التشغيل لتبلغ ما يقارب ٥٢%.

الشكل ١٠-٤: تطور معدل التشغيل للأفراد (١٥ سنة فأكثر) وفقا للنوع، للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٨)

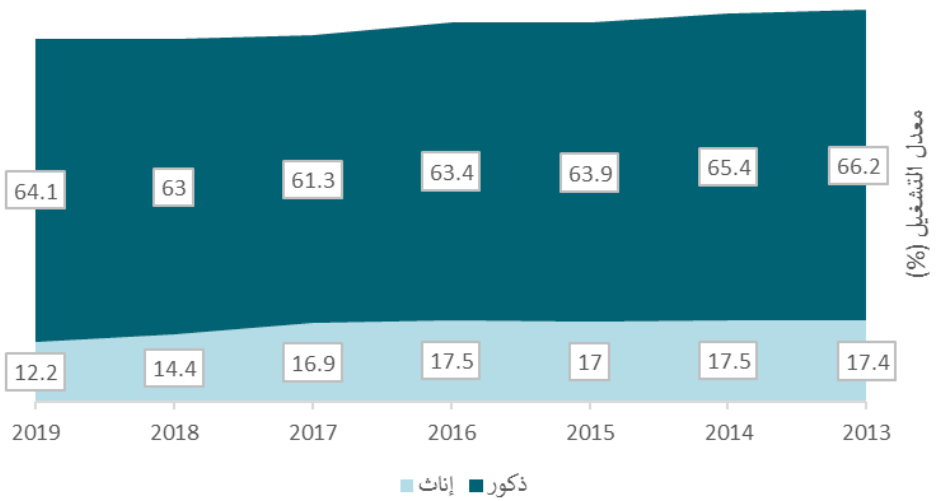

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لنتائج بحث القوى العاملة ٢٠١٩ ونشرة القوى العاملة (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٩)، إصدار ٢٠٢٠.

٣ معدل التشغيل= عدد المشتغلين/ السكان *١٠٠

٤ أحدث عام صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لمؤشر معدل التشغيل.

وهو ما يتأكد أيضا من الجدول أدناه (١٠-١) حيث نلاحظ تدني مشاركة الإناث في سوق العمل مقارنة بالذكور بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

- انخفاض معدل المساهمة في قوة العمل[٥] بين الإناث مقابل الذكور بنحو أربعة أضعاف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠أ).
- استحواذ الإناث على نحو الخُمس فقط من قوة العمل (١٨% عام ٢٠١٩ مقابل ٢٠.٩% عام ٢٠١٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠ب)، مقارنة بالذكور (٨٢% عام ٢٠١٩ مقابل ٧٩.١% عام ٢٠١٨).
- انخفاض نصيب الإناث ليكون أقل من الخُمس من إجمالي المشتغلين (١٥.٣% عام ٢٠١٩ و١٨.٢% عام ٢٠١٨).
- ارتفاع معدل البطالة بين الإناث ليبلغ ما يتراوح بين ثلاث إلى أربع مرات أكبر من مثيله لدى الذكور.

وبمقارنة عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، يتبين حدوث تأخر في وضع الإناث في سوق العمل بالنظر إلى نفس المؤشرات سابقة الذكر:

- انخفاض مساهمة الإناث في قوة العمل بين العامين بنحو ٣%.
- انخفاض نصيب الإناث من قوة العمل بنحو ٢.٩%.
- انخفاض نصيب الإناث من إجمالي المشتغلين بنحو ٢.٩%.
- ارتفاع نصيب الإناث من إجمالي المتعطلين ٤.٣%.
- ارتفاع معدل البطالة للإناث بنحو ٠.٣%.

الجدول ١٠-١: تقدير قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين ومعدل البطالة (١٥ سنة فأكثر) وفقا للنوع، عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩

الفترة الزمنية	٢٠١٨			٢٠١٩		
النوع / المؤشر	ذكور	إناث	نصيب الإناث من الإجمالي (%)	ذكور	إناث	نصيب الإناث من الإجمالي (%)
المساهمة في قوة العمل (%)	٦٧,٦	١٨,٣	١٨,٣	٦٧,٣	١٥,٦	١٥,٦
قوة العمل (الوحدة بالألف)	٢٢٨٤٢	٦٠٢٢	٢٠,٩	٢٣٢٥٥	٥٠٩٣	١٨
المشتغلين (الوحدة بالألف)	٢١٢٩٠	٤٧٣١	١٨,٢	٢٢١٣٣	٣٩٩٠	١٥,٣
المتعطلين (الوحدة بالألف)	١٥٥٣	١٢٩١	٤٥,٣	١١٢٢	١١٠٣	٤٩,٦
معدل البطالة (%)	٦,٨	٢١,٤	٢١,٤	٤,٨	٢١,٧	٢١,٧

المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة إصداري ٢٠١٩، و٢٠٢٠؛ ومصر في أرقام ٢٠٢٠.

- أما على مستوى الحضر والريف، فبمقارنة وضع الإناث بعضهن البعض جغرافيا، نجد أن الإناث أكثر مشاركة في سوق العمل في الريف مقارنة بالحضر عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بالنظر إلى نصيبهن في قوة العمل من الإناث وفي كل من عدد المشتغلات والمتعطلات (الجدول ١٠-٢). كما بلغ معدل البطالة بين إناث الحضر ٢٤.٩% مقابل ١٨.٧% بين إناث الريف نتيجة مشاركة الإناث في الأنشطة الزراعية في الريف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠أ). وإن كان يُلاحظ تحسن مؤشرات الحضر مقارنة بالريف عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨.

الجدول ١٠-٢: التوزيع النسبي لقوة العمل والمشتغلات والمتعطلات من الإناث بين الحضر والريف عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩

نصيب الإناث (%) من	٢٠١٨		٢٠١٩	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف
قوة العمل	٤٥	٥٥	٤٧,٧	٥٢,٢
المشتغلات	٤٢,٦	٥٧,٤	٤٥,٨	٥٤,٢
المتعطلات	٥٣,٨	٤٦,٢	٥٤,٨	٤٥,٢

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات السنوية المجمعة لنتائج بحث القوى العاملة إصداري ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

٥ معدل المساهمة = قوة العمل/ السكان * ١٠٠

٢. تفضيل الإناث للعمل الحكومي في مقابل القطاع الخاص حيث يستطعن التوفيق بين العمل ورعاية الأسرة، وتمثل الإناث ١٤.٩% من إجمالي المشتغلين (ذكور وإناث) بالقطاع الحكومي مقابل ١٥.٩% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠ج) في القطاع الخاص[٦].

- كانت الفترة حتى أواخر الثمانينيات تتكفل بها الحكومة بتعيين المؤهلات العليا تلقائيا من خلال القوى العاملة. وحتى مع تأخير التعيين، لجأت معظم السيدات (خاصة في المحافظات) إلى الانتظار مع عدم وجود بدائل أخرى.
- مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتوقف التعيينات الحكومية، اتجهت الإناث إلى القطاع الخاص حيث يعمل به ٥٧.٧% من إجمالي المشتغلات، مقابل ٤٢.٣% في القطاع الحكومي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠د).
- يشير الجدول ١٠-٣ إلى أنه من حيث متوسط الأجر وساعات العمل:
  - يرتفع إجمالي متوسط الأجر الأسبوعي بوجه عام للذكور والإناث في القطاع العام والأعمال العام عن القطاع الخاص بنحو مرة ونصف، بالرغم من ارتفاع عدد ساعات العمل في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام للجنسين.
  - تتمتع الإناث بمزايا في القطاع العام عن القطاع الخاص، حيث يلتزم القطاع العام بإعطاء أجور تكاد تكون متساوية للجنسين مقابل أداء نفس العمل، بل وقد يرتفع قليلا متوسط أجور الإناث عن مثيله للذكور، هذا بالإضافة إلى المزايا الأخرى من حيث مواعيد الإنصراف وإجازات رعاية الأطفال.
  - وهو ما لا ينطبق على القطاع الخاص حيث ينخفض متوسط الأجر للإناث عن مثيله للذكور بنحو ١٦% عام ٢٠١٩، مما يعني تحسنا مقارنة بعام ٢٠١٨ والذي بلغ فيه الفارق ٢١%.

الجدول ١٠-٣: متوسط الأجور النقدية الأسبوعية بالجنيه ومتوسط ساعات العمل وفقا للنوع وطبيعة المنشآت (قطاع عام/ أعمال عام والقطاع الخاص)، عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩

طبيعة المنشأة	٢٠١٨				٢٠١٩			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل
عام	١٢٦٢	٥٠	١٣٩٢	٤٩	١٤٥٥	٤٩	١٦٤٩	٥٠
خاص	٩١١	٥٥	٧٥٤	٥٥	١٠٥٢	٥٧	٩٠٦	٥٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، إصداري ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

- تبلغ مشاركة المرأة في العمل في القطاع الخاص ذروتها قبل عامين من الزواج، وتنخفض قليلا قبل عام من الزواج، ثم تنخفض إلى النصف من ٤% إلى ٢% في سنة الزواج. وعلى النقيض من ذلك، يستمر التوظيف في القطاع العام في الارتفاع مع مرور الوقت ولا يتأثر بتوقيت الزواج. كما يرتفع العمل بدون أجر للنساء، أكثر من ذلك في الزواج وبعده، حيث قد تُفتح فرص جديدة وكذلك العمل بدون أجر، والذي غالبا ما يكون في المنزل، ويسهل معه التوفيق مع مسئوليات الزواج. تؤكد هذه الاتجاهات بشدة على عدم التوافق بين العمل بأجر في القطاع الخاص ومسؤوليات المرأة الزوجية (Krafft, Assaad and Keo ٢٠١٩).

٦ وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يشمل القطاع الخاص كلا من القطاعين الرسمي وغير الرسمي (داخل المنشآت).

٣. قطاعات التعليم، والملابس الجاهزة والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي والاتصالات والمعلومات والزراعة والتجزئة (Pew Research Center ٢٠٢٠) والغذاء والإقامة هي الأكثر توظيفا للإناث وجذبا لها

- يتضح من الجدول ١٠-٤ أن هناك عدد من القطاعات هي الأكثر توظيفا للإناث وهي التعليم والملابس الجاهزة والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، والاتصالات والمعلومات، والزراعة، والتجزئة، والغذاء والإقامة.
- بمقارنة عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، يلاحظ ارتفاع نصيب الإناث في القطاعات الأكثر توظيفا لها كما هو مبين بالجدول ١٠-٤، خاصة قطاعي الاتصالات والمعلومات (٣٢.٧% عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٢.٥% عام ٢٠١٨)، وخدمات الغذاء والإقامة (١٣.٥% عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٧.٨% عام ٢٠١٨)، حيث شهد نصيب الإناث ارتفاعا بنحو الضعف أو أكثر. أما قطاعا الملابس الجاهزة والزراعة فشهدا انخفاضا في نصيب الإناث.

الجدول ١٠-٤: أهم القطاعات التي تستحوذ على وظائف الإناث في القطاع العام/ الأعمال العام والقطاع الخاص، عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩

القطاع/ النشاط	نصيب الإناث من جملة العاملين في القطاع العام/ الأعمال العام والقطاع الخاص (%)	
	٢٠١٨	٢٠١٩
التعليم	٦٧	٦٨
الملابس الجاهزة	٥٢	٤٩,٤
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	٤٩	٤٩,٣
الاتصالات والمعلومات	١٢,٥	٣٢,٧
الزراعة	٢١	٢٠
تجارة التجزئة	١٧,٨	١٨,٥
خدمات الغذاء والإقامة	٧,٨	١٣,٥

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، إصداري ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

بالنسبة للهيكل القطاعي لتشغيل الإناث في القطاع الحكومي، يتركز عمل الإناث في قطاعي التعليم والصحة، حيث يعتمد الأول على الإناث واللاتي تمثلن نحو ربع العاملين به كما أنه يستحوذ على نصف العاملات في القطاع الحكومي ككل، أما الثاني فما يقارب النصف من العاملين به من الإناث، كما يعمل به ٢٦% من الإناث العاملات في القطاع الحكومي بكافة قطاعاته.

تشكل النساء حوالي ٤٢.٤% من الأطباء البشريين و٩١.٩% من طاقم التمريض الذين يعملون بالفعل في وزارة الصحة، بالإضافة الى أنها تشكل ٧٣.١% من طاقم التمريض في المستشفيات والمرافق العلاجية في القطاع الخاص.[٧]

٤. نصف قوة العمل من الإناث تعمل في وظائف مدفوعة الأجر

لا يوجد اختلاف ملحوظ بين تصنيفات قوة عمل الإناث بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، فيما عدا التغير بين الترتيبين الثاني والثالث بين فئتي "المتعطلات اللاتي لم يسبق لهن العمل" و"المساهمات في مشروعات داخل الأسرة دون أجر". ففي عام ٢٠١٩، مازالت ترتفع نسبة الإناث التي تعمل بأجر نقدي لتصل إلى نحو نصف إجمالي قوة العمل منهن عام ٢٠١٩، ويليها مباشرة ولكن بفارق كبير المتعطلات اللاتي لم يسبق لهن العمل (١٩%)، ثم المساهمات في مشروعات داخل الأسرة دون أجر (١٧%). أما

٧ اليوم السابع - https://www.youm٧.com/story/٢٠٢٠/٤/١٩/%D٨%AA%D٩٪٨٢%D٨%B١%D٩٪٨A%D٨%B١-%D٩٪٨A%D٩٪٨٣%D٨%B٤%D٩٪٨١-%D٨%AV%D٩٪٨٤%D٩٪٨٦%D٨%B٣%D٨%AV%D٨%A١-%D٨%AA%D٨%B٤%D٩٪٨٣%D٩٪٨٤-٤٢-٤-%D٩٪٨٥%D٩٪٨٦-%D٨%AV%D٩٪٨٤%D٨%A٣%D٨%BV%D٨%AA%D٨%AV%D٨%A١-%D٩٪٨٨٩١-٩/٤٧٣١٨٦٥

نسبة صاحبات الأعمال فتنخفض حيث تبلغ نحو ٨% فقط عام ٢٠١٩ كما يتضح من الشكلين ١٠-٥ و١٠-٦. كما يلاحظ من الأشكال التالية أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الإناث العاملات بأجر نقدي بنحو ٣%، إلا أن نصيب المتعطلات قد ارتفع أيضا بـ ١%، كما انخفض نصيب صاحبات الأعمال بنحو ٢%.

الشكل ١٠-٥: تصنيف قوة عمل الإناث وفقا للحالة المهنية عام ٢٠١٨ (%)

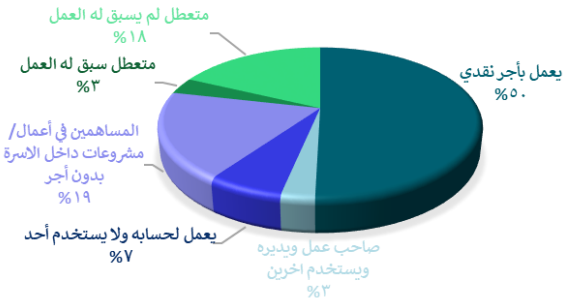

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، ٢٠١٩.

الشكل ١٠-٦: تصنيف قوة عمل الإناث وفقا للحالة المهنية عام ٢٠١٩ (%)

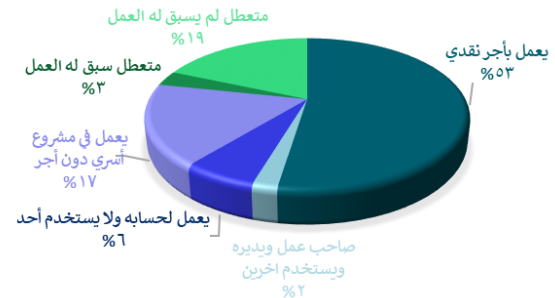

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، ٢٠٢٠.

وهناك توزيع غير متكافئ لأعمال رعاية الأسرة بين الرجال والنساء. ففي الأوقات المعتادة، تتحمل النساء والفتيات مسؤولية متابعة المشروعات المنزلية الإنتاجية كتربية المواشي والدواجن بالإضافة إلى رعاية الأسرة بسبب الأعراف الاجتماعية. وتقضي حوالي ٩١% من النساء الوقت في الأنشطة المنزلية غير المدفوعة مقابل ٢٦% للرجال فقط (OECD ٢٠٢٠).

يظهر ما سبق بوضوح في الريف أكثر منه في الحضر، كما هو موضح بالشكلين ١٠-٧ و١٠-٨، حيث تعمل ٤% من قوة عمل الإناث في مشروعات أسرية دون أجر في الحضر، بينما ترتفع هذه النسبة في الريف لتبلغ ٣٠% لأن المشروعات الأسرية كتربية الدواجن والمواشي تغلب على أنشطة الإناث في الريف أكثر منها في الحضر، كما تزيد نسبة اللاتي تعملن بأجر نقدي في الحضر (٦٦%) عن مثيلتهن في الريف (٤٠%) عام ٢٠١٩.

الشكل ١٠-٧: تصنيف قوة عمل الإناث في الحضر وفقا للحالة العملية عام ٢٠١٩ (%)

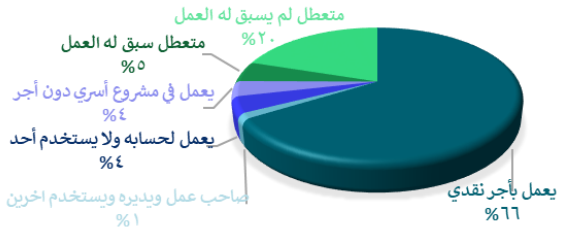

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، ٢٠٢٠.

الشكل ١٠-٨: تصنيف قوة عمل الإناث في الريف وفقا للحالة العملية عام ٢٠١٩ (%)

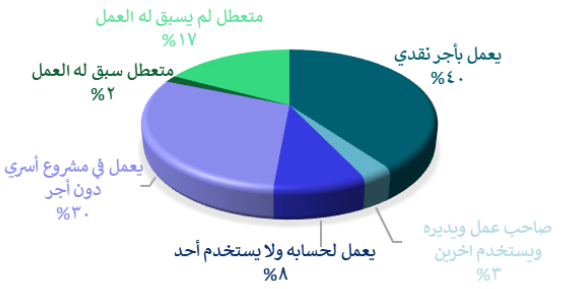

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، ٢٠٢٠.

٥. فارق في الأجور بين الجنسين في عدد من الأنشطة الاقتصادية والمهن

بالرغم من تساوي متوسط ساعات العمل بين الجنسين في العديد من الأنشطة الاقتصادية-على سبيل المثال-في أنشطة الصناعات التحويلية، شاملة المشروبات، بالإضافة إلى خدمات الغذاء والإقامة والتعليم، بل وارتفاعها عند الإناث في عدد من القطاعات الأخرى خصوصا الملابس الجاهزة والجلود بما يتراوح بين ٢% إلى ٣١%، إلا أن متوسط أجور الإناث ينخفض في هذه الأنشطة عن مثيلها للذكور بنحو ١% إلى ٤٨%، كما هو مبين بالجدول ١٠-٥.

الجدول ١٠-٥: متوسط الأجور* النقدية الأسبوعية بالجنيه ومتوسط ساعات العمل وفقا للنوع ولعدد من الأنشطة الاقتصادية عام ٢٠١٩

النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		نسبة متوسط ساعات العمل للإناث إلى الذكور (%)	نسبة أجر الإناث إلى الذكور (%)
	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل		
الصناعات التحويلية	٩٠٢	٥٦	٧٩٧	٥٦	١٠٠	٨٨,٣
صناعة المنتجات الغذائية	٨٩٨	٥٥	٧٤٤	٥٦	١٠١,٨	٨٢,٨
صناعة المشروبات	٨٦٠	٥٩	٨٣٦	٥٩	١٠٠	٩٧,٢
صناعة الملابس الجاهزة	٨٥٠	٥٨	٤٣٩	٦٤	١١٠,٣	٥١,٦
صناعة الجلود ومنتجاته	٨٧١	٥١	٧٣٥	٦٧	١٣١,٤	٨٤,٤
صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية	٨٥١	٥٣	٦٢٠	٥٦	١٠٥,٧	٧٢,٨
خدمات الغذاء والإقامة	٧٣٦	٥٧	٧٢٩	٥٧	١٠٠	٩٩
التعليم	٦١٤	٥٥	٥٨٣	٥٥	١٠٠	٩٥
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	١٠٤٢	٥٧	٨١٥	٥٣	٩٣	٧٨,٢
أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	٨٧٢	٥٢	٧٠٦	٥٥	١٠٥,٨	٨١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، ٢٠٢٠.
*المتاح من البيانات هو إجمالي متوسطات الأجور لكافة الوظائف والدرجات الوظيفية تحت نفس النشاط الاقتصادي دون تفرقة بين الدرجات الوظيفية المختلفة.

ينطبق ما سبق أيضا على عدد من المهن، حيث ترتفع ساعات عمل الإناث مقارنة بالذكور، ومع ذلك تنخفض فيها أجور الإناث عن مثيلها للذكور من حوالي ١٧% إلى ٥٣%، منها على سبيل المثال، عمال المهن العادية، وعمال تشغيل المصانع، والحرفيون، والعاملون في الخدمات ومحلات وأسواق البيع كما نستدل من الجدول ١٠-٦.

الجدول ١٠-٦: متوسط الأجور النقدية الأسبوعية بالجنيه ومتوسط ساعات العمل وفقا للنوع والمهنة عام ٢٠١٩

الوظيفة	ذكور		إناث		نسبة متوسط ساعات عمل الإناث إلى الذكور (%)	نسبة أجر الإناث إلى الذكور (%)
	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل	متوسط الأجر	متوسط ساعات العمل		
الاخصائيون-أصحاب المهن العلمية	١٥٦٠	٥١	١١٥٨	٥٢	١٠٢	٧٤,٢
الفنيون ومساعدو الاخصائيين	١٢٥١	٥٢	٩٤٦	٥٣	١٠٢	٧٥,٦
الكتبة	١٤٣٢	٥١	١٤٣٦	٥٣	١٠٤	١٠٠,٣
العاملون في الخدمات ومحلات وأسواق البيع	١٢١٧	٥٣	٨٤٠	٥٥	١٠٣,٨	٦٩
العمال المهرة في الزراعة والصيد	١١٠٤	٥٠	٩١١	٥٤	١٠٨	٨٢,٥
الحرفيون ومن إليهم	١١٧٧	٥٢	٧١٢	٥٣	١٠٢	٦٠,٥
عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج	١٠٢٤	٥٥	٥٥٥	٦٠	١٠٩	٥٤,٢
عمال المهن العادية	١٠٦٨	٥٢	٤٩٧	٥٦	١٠٧,٧	٤٦,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، ٢٠٢٠.

٦. النصيب الأكبر من المتعطلات من الحاصلات على تعليم متوسط فني وجامعي وفوق الجامعي

يوضح الشكل ١٠-٩ أن الحاصلات على التعليم العالي الجامعي وفوق الجامعي تمثلن النسبة الأكبر من المتعطلات وهي تقريبا النصف، ومن ثم تأتي الفئة الثانية من الأكثر تعطلا وهي فئة الحاصلات على متوسط فني (٣٤%)، بينما تقل كثيرا النسبة بين ذوات التعليم الأقل من الجامعي، حيث تبلغ أقل قيمة لها للتعليم أقل من المتوسط عام ٢٠١٩.

الشكل ١٠-٩: توزيع المتعطلات وفقا للحالة التعليمية من إجمالي عدد المتعطلات في مصر عام ٢٠١٩ (%)

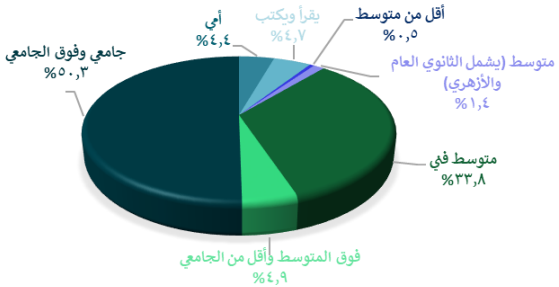

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة للقوى العاملة، ٢٠٢٠.

مع زيادة التحصيل العلمي، كان من المتوقع مشاركة إجمالية أعلى من الإناث بمرور الوقت في سوق العمل. ولكن هذا لا يحدث، حيث تتناقص معدلات المشاركة بين النساء المتعلمات بشكل كبير بمرور الوقت. على سبيل المثال، انخفضت المشاركة على المستوى المتوسط (أكثر التحصيل العلمي شيوعا في مصر) من ٤٢% في عام ١٩٩٨ إلى ٢٠% في عام ٢٠١٨. وبالمثل، انخفضت المشاركة بين النساء الحاصلات على مؤهل جامعي من ٧٣% في عام ١٩٩٨ إلى ٥١% في عام ٢٠١٨. وبينما انخفضت مشاركة الرجال عبر السنوات المتعاقبة في جميع مستويات التعليم، انخفضت بالنسبة للنساء الأعلى تعليما بشكل أكبر. ويُعزى انخفاض المشاركة بين المتعلمات إلى عدة أسباب، منها انخفاض فرص العمل في القطاع العام، وترك العديد من الإناث للعمل في القطاع الخاص عند الزواج، مما يساهم في انخفاض معدلات العمالة بين المتزوجات (Krafft, Assaad and Keo ٢٠١٩)، بالإضافة إلى وجود ما يسمى بالسقف الزجاجي (Glass Ceiling)، الذي يحرم الإناث المتعلمات من الالتحاق ببعض الوظائف وبعدد من المناصب القيادية، وهو ما سيتضح عند تناول القسم الخاص بمحدودية دور المرأة في صنع القرار.

٧. أكثر من نصف المشتغلات يعملن في القطاع غير الرسمي [٨]

يعمل بالقطاع غير الرسمي ٦٣% من إجمالي العمالة في جميع القطاعات وبين ٣٠-٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تمثل الشركات غير الرسمية حوالي ٩٠% من جميع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر (OECD ٢٠٢٠).

٥٣.٢% من إجمالي المشتغلات يعملن في القطاع غير الرسمي (ILO ٢٠١٨a) حيث تتركز وظائف المرأة بشكل رئيسي في الوظائف غير الرسمية وغير الآمنة ومتدنية الأجر وقليلة المهارات أو في المجالات التي لا تتوفر فيها الحماية الاجتماعية وفرص التقدم الوظيفي.

كما يتضح من الشكل ١٠-١٠، فإن النصيب الأكبر من العمالة غير الرسمية من الإناث تعملن في الزراعة وهو ما يقدر بنحو ٨١%، يليها بفارق كبير الخدمات بنصيب يقارب ١٦%. وهو ما يخالف توزيع العمالة غير الرسمية للذكور التي تتسم بتوزيع متكافئ بدرجة كبيرة بين الثلاثة قطاعات مقارنة بالإناث.

الشكل ١٠-١٠: توزيع العمالة غير الرسمية وفقا للنوع والقطاع

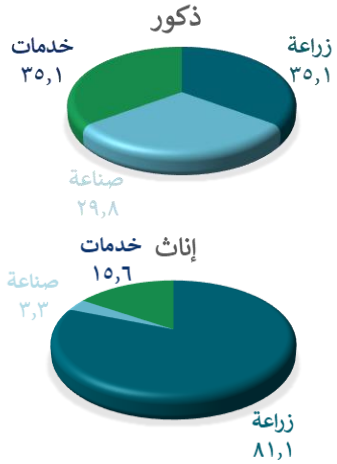

المصدر: ILO, ٢٠١٨a .

٨ تم إفراد تقرير منفصل بعنوان "رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٧: الاقتصاد غير الرسمي" وتمت إضافته لكتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٧٧.

٩٩.٣% من الإناث اللاتي تعملن بالزراعة تعملن بصورة غير رسمية (ILO ٢٠١٨a)، حيث عادة ما يكنَ عاملات موسميات تعملن بشكل غير رسمي بعائد غير مستقر، وبالتالي لا تشملهن خطط الحماية الاجتماعية مثل التأمين ضد البطالة.

كما هو مبين بالشكل ١٠-١١، ٦٨.٨% من العمالة غير الرسمية من الإناث تعملن في أعمال وأنشطة أسرية لصالح الغير وغالبا ما تكون دون أجر، بينما تنخفض هذه النسبة كثيرا لدى الذكور وتقدر بنحو ٨.٥% فقط ويستحوذ العاملين لدى الغير على النسبة الأكبر (٤٧%).

الشكل ١٠- ١١: توزيع العمالة غير الرسمية وفقا للنوع والحالة العملية

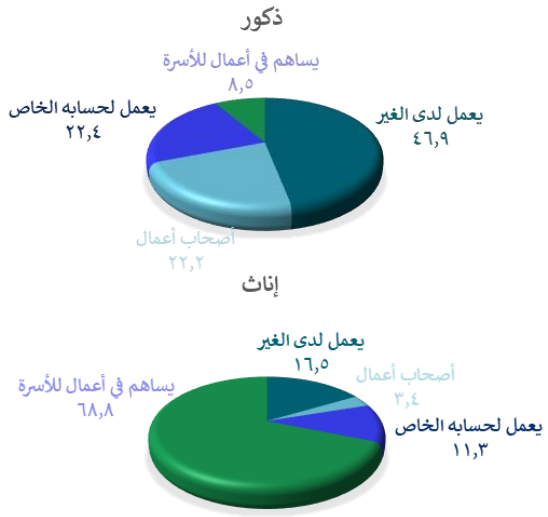

المصدر: ILO, ٢٠١٨a.

٨. "الحاجة" هي أكثر الدوافع للجوء الإناث لخيار العمل الحر

في إطار مشاركة المركز المصري للدراسات الاقتصادية مع المجلس القومي للمرأة في إعداد استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة عام ٢٠١٦، قام المركز بإجراء بحث ميداني تضمن أربع عشرة مجموعة نقاش متعمقة شملت نحو ١٦٤ فتاة وسيدة في ١٣ محافظة. واستهدفت الجلسات التعرف على معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، وأبرز العوامل المتسببة في إعاقة التمكين، والتعرف على مدى اختلاف هذه المعوقات للفئات المختلفة من النساء ومدى ارتباطها بمحل الإقامة والعمر والمستوى الاجتماعي، بالإضافة إلى تحديد محركات التغيير التي يمكن أن تحدث تأثيرا جذريا في واقع النساء، وتوصل البحث إلى النتائج التالية بشأن أهم ملامح لجوء الإناث إلى العمل الحر:

- تعتبر "الحاجة" هي أكثر الدوافع للجوء السيدات لخيار ريادة الأعمال، حيث سادت نماذج رائدات أعمال الحاجة (Necessity Entrepreneurs) بين أغلب النساء، خاصة ممن تعدت منهن سن الأربعين، وفي المحافظات محدودة الفرص الاقتصادية. وقد يجمع بعض النماذج بين وجود مشروع أو نشاط وبين وظيفة أخرى لزيادة الدخل.
- أكثر الفئات الملتحقة بسوق العمل بدافع الحاجة هن الحاصلات على تعليم متوسط أو ما دونه ويبلغن ٤٥ سنة أو أكثر خاصة وإن تصادف وجودهن في المجتمعات المغلقة وغير المحفزة لعمل المرأة مثل الصعيد أو المناطق الريفية، واختلفت الظروف بين ترمل أو طلاق أو عدم إعالة الزوج أو ضيق الموارد. بينما دافع إثبات الذات واستكمال مسيرة ما بعد التعليم أكثر ظهورا مع أصحاب المؤهلات العليا والمشاركات الأصغر عمرا، حتى وإن كن في الريف أو الصعيد أو المجتمعات البدوية. وهذا بالطبع لا ينفي وجود نماذج تقع في مناطق وسطى بين المجموعتين.
- مع ارتفاع مستوى تعليم النساء وقلة تواجد القطاع الخاص في بعض المحافظات وتوقف الحكومة عن التشغيل، مثلت الجمعيات الأهلية مجال الخبرة العملية للنساء الراغبات بالعمل في كثير من المحافظات محدودة الفرص، وعلى رأسها الصعيد وجنوب سيناء.
- يمثل العمل الأهلي نقطة تحول مهني لدي الكثير من النساء لخوض تجربة تأسيس مشروعات خاصة بما قدمه من معرفة بالفرص والعلاقات وذلك في المحافظات المتطورة اقتصاديا (القاهرة، الإسكندرية وبورسعيد).
- بالنسبة للمرأة ذات الدخل المحدود أو التي ليس لها دخل، غالبا ما يكون التمويل الأصغر الخيار الوحيد للحصول على أموال لبدء عمل تجاري يمكن أن يساعد في دعم الأسر وتجنب صعوبات اجتماعية معينة مرتبطة بالوظائف التقليدية، كما تعتمد معظم السيدات في بداية مشروعاتهن على المدخرات أو الاستدانة من أفراد.

- لجوء المرأة للعمل الحر خاصة في المحافظات غير الحضرية عادة ما يكون بدافع الحاجة. ولكن مع تطور البنية الاقتصادية للمحافظات، وارتفاع المستوى التعليمي للنساء وقدرتهن على إدراك الفرص الاقتصادية ظهرت أنماط من "ريادة أعمال الفرص". ولكن يظل هناك عدد من العوامل الهيكلية التي تعيق النساء عن العمل الحر (سيتم التطرق إليها تفصيلا في القسم المقبل من التقرير).
- ظهرت نماذج حديثة لرائدات أعمال الفرص في بعض محافظات الصعيد وبالذات الأقصر ولكن غالبا ما كن مهاجرات من محافظات أخرى.

تميل الشركات المملوكة للنساء إلى أن تكون غير رسمية، ومقرها في المنزل، وتتركز في مجالات المشروعات متناهية الصغر والقطاعات التقليدية، والتي تشمل في المقام الأول البيع بالتجزئة والخدمات[٩].

نحو واحد من كل ٣.٥ من رواد الأعمال هي امرأة (٧.٥ % من النساء مقابل ١٨.٨% من الرجال)[١٠].

الأعمال التي تقودها النساء لديها احتمال أقل في الاستمرار مقارنة بالأعمال التي يقودها الرجال[١١].

الشركات التي تشارك الإناث في ملكيتها في مصر (نحو ١٨%) منخفضة بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (نحو ٢٣%)(World Bank ٢٠١٦).

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تكون حصة الشركات التي تشارك فيها المرأة في أدنى مستوياتها، خاصة في دول مثل اليمن والعراق وفلسطين. بالرغم من ذلك، فهناك استثناءات ملحوظة، مثل تونس ولبنان، حيث تزيد معدلات الملكية عن ٤٠%، أما في مصر فلا تتعدى ١٧%-١٨% (ILO ٢٠١٨b) (الشكل ١٠-١٢).

الشكل ١٠-١٢: نسبة الشركات التي تمتلكها الإناث في مصر مقارنة ببعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

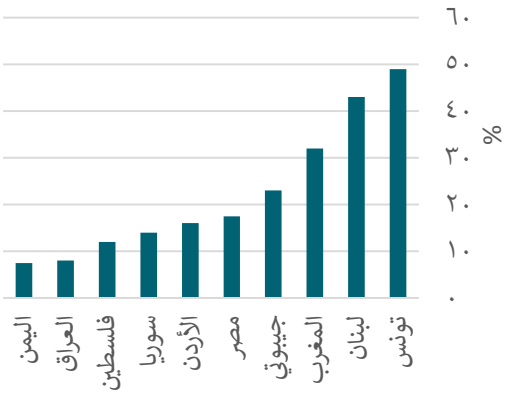

المصدر: ILO, ٢٠١٨b.

٩. محدودية دور المرأة في صنع القرار

٩-١ ضعف التمكين السياسي للمرأة بالرغم من تحسنه في السنوات الأخيرة:

أوجدت ثورة يناير ٢٠١١ مساحة كبيرة للحراك السياسي للمرأة، وإن كانت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب (حاليا مجلس النواب) بعد الثورة مباشرة لم تختلف كثيرا عنها قبل الثورة حيث جاءت النسبة متقاربة مع مجلس ٢٠٠٥ (حوالي ٢%).

جاء الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ ليحدث طفرة في تمثيل المرأة في البرلمان، حيث ينص في مادته الحادية عشرة على أن:

- تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.
- تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون.

٩ Global Entrepreneurship Monitor (GEM) Report, different issues .
١٠ المرجع نفسه .
١١ المرجع نفسه .

- كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.
- كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا.

بعد أن كانت نسبة النساء في البرلمان المصري ٢% عام ٢٠١٣، وصلت إلى ١٥% في عام ٢٠١٨، والتي تمثل أعلى نسبة تمثيل للمرأة على الإطلاق في البرلمان المصري منذ إعطاء المرأة حق الترشح لأول مرة بالانتخابات في عام ١٩٥٧، وتشغل النساء في مجلس النواب الحالي ٩٠ مقعدا،[١٢] كما حصلت المرأة المصرية على نسبة ٢٥% من البرلمان في التعديلات الدستورية الجديدة عام ٢٠١٩.[١٣]

ويخصص الدستور ربع عدد المقاعد للمرأة في المجالس المحلية وذلك طبقا للمادة ١٨٠ من نصوصه، وتعد هذه الخطوة إيجابية في طريق تحقيق تمثيل للمرأة في البرلمان، حيث إن المجالس المحلية توفر قاعدة جماهيرية تتيح للمرأة فيما بعد زيادة فرص نجاحها في انتخابات مجلس النواب (لم يتم تشكيل المجالس المحلية لعدم تفعيل قانون الإدارة المحلية).

ولكن مازال نصيب الإناث من المناصب الوزارية محدودا لا يتعدى الربع، فهو يقدر بنحو ٢٤.٨% عام ٢٠١٩، إلا أنه لا يجب إغفال ارتفاعه بنحو الضعف مقارنة بنحو ١١.٨% عام ٢٠١٧.

٢-٩ تمثيل ضعيف للمرأة في مجالس الإدارات (نتائج التقرير السنوي لمرصد المرأة بمجالس الإدارة[١٤] لعام ٢٠١٨):

يعد تواجد النساء بين أصحاب الشركات وكبار المديرين محدود للغاية (٢.٤% و٤.٩% من الشركات على التوالي) (المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٠)، وتتصدر البنوك نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة، تليها الشركات المدرجة في البورصة، ثم شركات قطاع الأعمال العام، وهو ما يتضح في الجدول التالي (١٠- ٧).

الجدول ١٠- ٧: نسب تمثيل المرأة في مجالس إدارات البنوك والشركات المدرجة في البورصة وشركات قطاع الأعمال العام (%)

تمثيل المرأة في مجالس الإدارات	البنوك	الشركات المدرجة في البورصة	شركات قطاع الأعمال العام
عدم تمثيل المرأة في مجالس الإدارة	٤١	٥٤	٦٩
نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارات ذات التمثيل للمرأة	١١,٤	١٠,٢	٨,٣
نماذج إيجابية لتمثيل المرأة	واحد فقط يضم أكثر من ٣٠% من النساء ضمن مجلس الإدارة	٢١ شركة لديها تمثيل نسائي (٣٣%-٦٧%)	١٣ شركة من شركات قطاع الأعمال العام لديها تمثيل نسائي أكثر من ٣٠% بنسبة تتراوح ما بين ٣٣% و١٠٠%.
			أعلى تمثيل للمرأة في شركات صناعة الأدوية بنسبة ٢٢%.
			أقل نسبة تمثيل للمرأة في شركات البناء والتطوير بنسبة تقدر بنحو إلى ٢.٥%.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية وفقا لبيانات الهيئة العامة للاستعلامات، "وزارة التخطيط تعلن عن نتائج التقرير السنوي لمرصد المرأة بمجالس الإدارة لعام ٢٠١٨"، أغسطس ٢٠١٩ (هذا هو المصدر المتاح ولا يتوفر التقرير كاملا على موقع الوزارة).

١٢ جريدة المصري اليوم https://www.almasryalyoum.com/news/details/١٤٥٣٨١٨.

١٣ الهيئة المصرية العامة للاستعلامات.
https://www.sis.gov.eg/Story/١١٦٤٦٢/%D٨%AV%D٩٪٨٤%D٩٪٨٥%D٨%B١%D٨%A٣%D٨%A٩-%D٩٪٨١%D٩٪٨A-%D٨%AV%D٩٪٨٤%D٨%B٣%D٩٪٨٤%D٨%BV%D٨%A٩-%D٨%AV%D٩٪٨٤%D٨%AA%D٨%B٤%D٨%B١%D٩٪٨A%D٨%B٩%D٩٪٨A%D٨%A٩?lang=ar

١٤ مرصد المرأة في مجالس الإدارة هو مرصد نوعي متخصص ضمن مرصد المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة، ويضم في تشكيله كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة قطاع الأعمال العام، والبنك المركزي المصري، والبورصة المصرية، والهيئة العامة للرقابة المالية، والمجلس القومي للمرأة، وكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، الغرفة التجارية الأمريكية ومنتدى النساء والذاكرة.

١٠. فجوة كبيرة بين الجنسين تؤكدها التقارير الدولية

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تشغل مصر المركز ١٣٤ من ١٥٣ دولة وفقا لتقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٠ بتحسن مركز واحد مقارنة بتقرير عام ٢٠١٨، كما أنها تشغل المركز السادس عربيا بعد كل من الإمارات، الكويت، تونس، الجزائر، والبحرين. ويرجع تأخر مصر في الترتيب عالميا – وفقا للتقرير – إلى العديد من الأسباب، من أهمها:

- ارتفاع معدل الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث يبلغ معدل الأمية للذكور ٢١.١% مقابل ٣٠.٨% للإناث عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩).
- ضعف مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية، وما تواجهه من عوائق في الحصول على الأصول والتمويل، نتيجة لذلك، فإن الاختلافات في الدخل (التي تشمل الإيرادات من الأجور وغير الأجور) بين الرجال والنساء كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن دخل الرجل يبلغ حوالي ٣.٨ أضعاف دخل المرأة في المتوسط (المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٠).
- ضعف التمكين السياسي للمرأة.

وفقا لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٠ (Women, Business and the Law ٢٠٢٠) الصادر عن البنك الدولي، بلغ متوسط قيمة المؤشر لمصر ٤٥ وفقا لمتوسط قيم ٨ مؤشرات يقوم عليها الحساب كما يتبين من الجدول ١٠-٨، وهو أقل كثيرا من المتوسط العالمي لذات المؤشر (٧٥.٢)، بينما نجح عدد من الدول في الوصول للدرجات الكاملة من ذلك المؤشر، وهي بلدان "بلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وأيسلندا، ولاتفيا، ولوكسمبورج، والسويد".

الجدول ١٠-٨: وضع مصر وفقا لمؤشرات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٠*

المؤشر	حرية التنقل	الحقوق في مكان العمل	الأجر	حرية اختيار توقيت الزواج	حرية اختيار توقيت الإنجاب	ريادة الأعمال (حرية إدارة عمل خاص)	التصرف في الممتلكات	المعاش التقاعدي	المؤشر الإجمالي
القيمة	٥٠	٧٥	صفر**	صفر**	٢٠	٧٥	٤٠	١٠٠	٤٥

المصدر: البنك الدولي، تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٠.

*يدرس تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" كيف تؤثر القوانين على النساء في مراحل مختلفة من حياتهن العملية، ويركز على تلك القوانين المعمول بها في المدن التجارية الرئيسية في ١٩٠ دولة. يقوم التقرير على حساب متوسط غير مرجح لدرجات ٨ مؤشرات بمقياس من ٠-١٠٠، حيث تمثل ١٠٠ أفضل نتيجة إجمالية.

**بالرغم من أهمية المؤشر ونتائجه، إلا أنه من الضروري النظر إلى نتائج التقرير بحذر حيث إن التقديرات "صفر" لمؤشري الأجر وحرية اختيار توقيت الزواج ينافي بشكل كبير الحقيقة في الواقع المصري الاقتصادي والاجتماعي.

وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية، فإن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في مصر أقل كثيرا من الرجال حيث بلغت معدلات مشاركة الإناث للفئة العمرية ١٥-٦٤ في مصر ٢٥% (مقارنة بالرجال ٧٦%) عام ٢٠١٨، وهي في المركز الحادي عشر من بين أقل الدول في معدلات المشاركة من بين ١٨٩ دولة تصدر منظمة العمل الدولية تقديرات لها (Krafft, Assaad and Keo ٢٠١٩).

رابعا: الأسباب وراء عدم الاستغلال الأمثل للمرأة في سوق العمل

أفادت البحوث الميدانية التي أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية (سبق الإشارة إليها) وما أتت به من نتائج عن وجود أربعة عوامل أساسية تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة، وهي:

- الانفتاح على التجارب والثقافات الأخرى
- توفر المعلومات والقدرة على التعامل معها
- إتاحة تكنولوجيا التواصل
- البيئة المحيطة الداعمة المتمثلة في الثقافة والخدمات والبنية التحتية

في ضوء هذه العوامل الأربعة، نطرح فيما يلي أهم المعوقات التي تؤثر على مدى مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل عام، ومن ثم نبرز الظروف التي تحيط بها عند دخولها مجال العمل الحر.

معوقات عامة:

- الموروثات الاجتماعية والثقافية عن كون المرأة أقل قدرة وإنتاجية من الرجل وأن مشاركتها في سوق العمل تعد من قبيل المزاحمة للرجل والحد من فرصه الاقتصادية، وانتشار العرف عن مسئوليتها الكاملة عن أمور المنزل ورعاية الأطفال وكبار السن، والمشكلات الأسرية التي قد تتعرض لها نتيجة تقصيرها في هذه المسئوليات.
- عدم توافر حضانات مؤهلة داخل بيئة العمل لرعاية أطفال العاملات في المؤسسة، فكثير من النساء المتزوجات يتركن العمل لحاجتهن لرعاية أطفالهن.
- تدني الظروف المادية للأسر وبالتالي تفضيل تعليم الذكور عن الإناث.
- ارتفاع معدلات الإنجاب خاصة في المناطق الريفية، والتقسيم غير المتكافئ بين الجنسين للعمل المنزلي بدون أجر.
- ضعف شبكة النقل العام وسوء الخدمة المقدمة، والتي تشغل أوقات طويلة من أوقات العاملين أثناء ذهابهم وعودتهم من العمل، بالإضافة إلى أن الإنفاق على وسائل المواصلات يؤثر على إجمالي دخلها.
- المضايقات وعدم الراحة التي قد تتعرض لها المرأة.
- قوانين العمل لا تلزم صاحب العمل بشكل مباشر بعدم التمييز بين الجنسين، والمساواة في فرص الترقي والتدرج في المناصب للجنسين، بالإضافة إلى عدم كفاية إجازة الأمومة بالقدر اللازم للمرأة بعد الوضع.
- تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة في سوق العمل بالأخص في القطاع الخاص غير الرسمي والذي تُحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل والمزايا الخاصة (الجامعة الأمريكية بالقاهرة ٢٠٠٩).
- ضعف تأهيل المرأة وتمكينها بالشكل الصحيح لتقدم مشاركة لائقة في سوق العمل نتيجة نقص برامج التدريب وعدم توفر المعلومات عنها.

معوقات أثناء ممارسة المرأة للعمل الحر خلال مراحل إقامة المشروع:

هي لا تختلف كثيرا عما تواجهه المرأة بشكل عام في سوق العمل من معوقات إضافية مقارنة بالرجل، وإن كانت تجدر الإشارة إلى هذه الصعوبات في ضوء اختلاف بعض الظروف، كما يلي:

- تأتي المعوقات الإضافية التي تواجهها النساء خلال المرحلة الأولى من بدايات المشروع (الفكرة) نتيجة ضعف الخبرة وزيادة عبء الرعاية الأسرية خلال المرحلة العمرية (١٨-٤٥) عاما.
- تواجه النساء بعيدا عن محافظات القاهرة، الإسكندرية وبورسعيد تحديات خاصة باختيار قطاع العمل والذي غالبا ما يكون لخدمة الطلب المحلي المحدود وفي أنشطة نسائية.
- أما التحديات النوعية بسبب الشريحة الاجتماعية فترتبط بالثقافة المحيطة وتقبل تعامل المرأة مع الرجال سواء تجار أو مستهلكين. وبالطبع يوجد طابع ثقافي للمعوقات النوعية بناء على الموقع الجغرافي وكون محل الإقامة ريف أو حضر. وتستمر هذه المعوقات عبر المراحل التالية حتى تخطي مرحلة الاستقرار.
- الحواجز التي تحول دون الحصول على التمويل والدراية اللازمة بالأسواق، حيث إن في مصر، ٧٣% من الإناث البالغات – ما يقرب من ٢٤ مليون فرد – لا يستفيدون من الخدمات المصرفية الرسمية؛ بفجوة تقدر بنحو ١٢% مقابل الرجال. ويرجع هذا على الأرجح إلى ارتفاع مستويات الطابع غير الرسمي في القطاع الخاص؛ حيث ارتفع من ٣٠% عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٤٠% عام ٢٠١٢، بما في ذلك العديد من الشركات الصغيرة غير المسجلة التي أنشأتها الإناث (Mckinsey & Company ٢٠٢٠). أما عن دوائر التسويق لرائدات أعمال الحاجة، فتتركز في المعارف والإطار المحيط حيث يفتقرن إلى التعرف على ديناميكيات الطلب ومجالات التسويق.
- مع وصول المشروع إلى مرحلة التوسع والنمو، تتساوى المعوقات بين النساء والرجال في كافة

الفئات. فطالما استطاعت المرأة اجتياز المراحل السابقة فهذا يعني تغلبها على معوقات النوع الاجتماعي والوصول للمعوقات الاقتصادية الكلية أو القطاعية.

تعتبر المحافظات الحضرية الأوفر حظا في توفر العوامل الأربعة، تليها محافظات الوجه البحري، وتُعد محافظات الصعيد والحدودية الأقل حظا.

تعاني المحافظات الحدودية والوجه القبلي من بعد المسافات وصعوبة التنقل داخليا وبين المحافظات مما يؤثر على مجالات التعرض (Exposure) لدى النساء، بالإضافة إلى عدم شيوع الأجهزة الاليكترونية وبالتالي تكنولوجيا التواصل.

على الرغم من تعدد الصعوبات التي تواجه المرأة في سوق العمل، إلا أنه لا تزال العوامل الاجتماعية والثقافية مسؤولة إلى حد كبير عن ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة بين الإناث، كما لا تزال وسائل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية تخضع لقيود اجتماعية صارمة، وهو ما أسفر عن وجود خلل في وضع الإناث في سوق العمل في مصر.

خامسا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

في البداية، تجدر الإشارة إلى تناول بعض الأعداد السابقة لرأي في أزمة لأثر انتشار جائحة كورونا على الإناث من خلال تناول ما أصابها من آثار سلبية في الأنشطة الاقتصادية في إطار دراسة موضوعات أخرى. لذلك لن يتناول هذا القسم تحليل الأثر على الإناث في سوق العمل قطاعيا بشكل تفصيلي، ولكن من خلال إلقاء الضوء على التطورات العالمية ووضع مصر منها في هذا الصدد.

١. هناك عدد من الحقائق التي ثبتت عالميا، كما أنها تنطبق على الحالة المصرية، تجدر الإشارة إليها:

في فترات الأزمات الاقتصادية الأخيرة مثل تلك التي حدثت عام ٢٠٠٨، كانت خسائر الوظائف بين الرجال أعلى كثيرا من النساء. أحد الأسباب هو أن عددا أكبر نسبيا من الرجال يعملون في الصناعات التي تتأثر بشدة بالتباطؤ "القياسي" (مثل التصنيع والبناء)، بينما يتركز عمل المرأة في قطاعات أقل تأثرا بالدورات الاقتصادية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

على النقيض من معظم الأزمات الاقتصادية السابقة، كوفيد-١٩ هي أزمة صحية ذات أبعاد اجتماعية عديدة؛ فهذه الأزمة تسببت ومستمرة في إلحاق ضرر غير متناسب على وظائف الإناث ودخولها مقارنة بالذكور عالميا، على النحو التالي:

- الأزمة الحالية لها تأثير كبير على المهن الخدمية التي تتسم بارتفاع نسبة توظيف الإناث بها، مثل قطاع السياحة والضيافة وما يشتمله من خدمات المطاعم والسفر، بالإضافة إلى قطاع تجارة التجزئة، وصناعة الملابس الجاهزة. ومن المرجح أن تعمل النساء بنسبة الثلث أكثر من الرجال في قطاع تأثر بشدة أو تم إغلاقه تماما بسبب الوباء، مثل صناعات التجزئة والضيافة.
- حددت منظمة العمل الدولية أماكن الإقامة (الفنادق، المنتجعات السياحية) والخدمات الغذائية كقطاعات متوقع لها – وهو ما شهدته بالفعل – انخفاضا حادا في ناتجها بفعل الأزمة الحالية، فهي قطاعات كثيفة العمالة وتوظف الملايين من العمال ذوي الأجور المنخفضة وذوي المهارات المتواضعة. في العديد من الدول، كانت الجولة الأولى من عمليات التسريح من العمل حادة بشكل خاص في قطاع الخدمات، بما في ذلك البيع بالتجزئة والضيافة، حيث تمثّل النساء تمثيلًا زائدا، وبالتالي معظم من يتم تسريحهم هم من النساء حيث يواجهن تخفيضات كبيرة في الأجور وخسارة قائمة أو محتملة في عملهم (ILO ٢٠٢٠a).
- لطبيعة هذه الأزمة، هناك طلب كبير على التواجد المادي للعاملات في قطاع الصحة للاستشفاء من المرض، وطلب أقل على التواجد المادي للعاملات في قطاع التعليم بسبب التعليم عن بعد.
- النساء أكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى، حيث تشكل ما يقرب من ٧٠% من القوة العاملة في مجال الرعاية الصحية عالميا.
- يعمل عدد أكبر من الرجال بوظائف قابلة للعمل عن بعد أكثر من النساء -بنسبة ٢٨% للرجال مقابل ٢٢% للنساء عالميا. [١٥]
- الوضع أسوأ في الاقتصادات النامية عن الاقتصادات المتقدمة حيث تعيش الغالبية

١٥ المصدر: https://www.bbc.com/future/article/٢٠٢٠٠٤٠٩-why-covid-١٩-is-different-for-men-and-women

العظمى من النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي مع القليل من الحماية ضد الفصل أو الإجازة المرضية مدفوعة الأجر والوصول المحدود إلى الحماية الاجتماعية.

- حتى إن كانت الإناث تعمل في وظائف وأنشطة مازالت مستقرة، لا يزال العديد من النساء يكافحن لتحقيق التوازن بين العمل ومسؤوليات الرعاية الإضافية الناجمة عن إغلاق المدارس وحضانات رعاية الأطفال، حيث إن أكثر من ١.٥ مليار طالب مدرسي وجامعي في العالم في غياب عن التواجد في المدارس والجامعات وفقا لتقديرات اليونسكو[١٦] (حتى تاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠).

٢. وفقا لما تم طرحه أعلاه، يتم في الجزء التالي إجراء تحليل لأثر أزمة كوفيد-١٩ على سوق عمل الإناث في مصر وفقا لصدمات الطلب والعرض.

٣. يقوم التحليل على مجموعة من المفاهيم والافتراضات عند تناول أثر كوفيد-١٩ على عمل الإناث:

المفاهيم:

صدمة الطلب: تغير مفاجئ في الطلب على الإناث من حيث الوظائف القائمة بالفعل والمحتملة المستقبلية.

صدمة العرض: التغير في قدرة الإناث على الاستجابة للتغير في الطلب على ما يقدموه من خدمات مهنية ومنزلية.

الافتراضات

- العاملات في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام أكثر استقرارا في وظائفهن-على الأقل في الأجل القصير والمتوسط-نظرا لطبيعة العمل الحكومي.

- وضع الإناث في القطاع الخاص ليس الأفضل عموما وقد يزداد تهديدا في ظل الأزمة الحالية، خصوصا في ضوء عمل العديد من النساء في وظائف غير رسمية خصوصا في الريف.

- كشفت الأزمة العالمية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ عن كون أكثر الفئات عرضة للتعثر في ظل الأزمات هم العاملين لحسابهم الخاص والعاملين بدون أجر (ILO ٢٠٢٠b)، وهو ما ينطبق على الحالة المصرية.

- تتحمل المرأة المصرية العبء الإضافي للتعليم المنزلي، مما قد يزيد من تعميق الفجوة بين الجنسين في العمل المنزلي بدون أجر.

- يعتمد دخول أو ترك المرأة لسوق العمل على مدى بعد المسافة عن مسكنها ومدى توفر الإمكانيات لرعاية أطفالها.

- "المرأة عاملة باهظة الثمن لأرباب العمل" Women are expensive workers for employers"، (AUC ٢٠٠٩) ويعود ذلك إلى الإطار التشريعي الذي ينص على إجازات الأمومة ورعاية الطفل ووجود حضانات للأطفال في الحكومة والقطاع العام.

- استمرار المعوقات العامة التي تواجه عمل المرأة في مصر عبر الفترات الزمنية المختلفة.

- استمرار الفجوة بين الجنسين في العمل دون أجر.

- تختلف صدمة الطلب وفقا للقطاع الذي تعمل به الإناث ومدى تأثره بالأزمة الحالية، فبينما-على سبيل المثال-زاد الطلب بشدة على عمل الإناث في قطاع الصحة كتواجد فعلي في مكان العمل، انخفض على القطاعات الخدمية كما أشرنا أعلاه.

- ترتبط السيناريوهات المستقبلية بعنصرين رئيسيين: ١. تطور الفيروس، وتداعيات ذلك على مدى عودة المدارس والحضانات لاستئناف أنشطتها كعنصر محدد لعودة الإناث لسوق العمل ٢. طبيعة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

٤. يعرض الجدول ١٠-٩ تحليلا لأثر الأزمة على الإناث في سوق العمل في مصر عبر مراحل دورة الأزمة منذ بدايتها في ديسمبر ٢٠١٩ وخلال الوضع الحالي وصولا إلى توقعات الفترة القادمة حتى يونيو ٢٠٢١.

١٦ https://plan-international.org/emergencies/covid-١٩-faqs-girls-women

الجدول ١٠-٩: تحليل مراحل دورة الأزمة وآثارها على الإناث في سوق العمل

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	الأثر على الإناث في سوق العمل
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)	لا يوجد صدمات في جانب العرض صدمة طفيفة غير ملحوظة في جانب الطلب	• الأزمة منحصرة في الصين فقط، لم ينتشر الفيروس بعد في العديد من دول العالم. • تأثر طفيف في المصانع والأنشطة التجارية المعتمدة على الاستيراد من الصين. • بالتالي لم تتأثر بوضوح الوظائف أو الأعمال الخاصة بالنساء في مصر، حيث كانت الأزمة مازالت في بدايتها.	• حالات فردية لحالات استغناء عن العمالة بواسطة المصانع المعتمدة على الصين [١٧]
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير-منتصف مارس ٢٠٢٠)	لا يوجد صدمات في جانب العرض صدمة طفيفة في جانب الطلب	• وصول الأزمة للدول الأوروبية والعربية، مما تسبب في فقدان أكثر من ٧٠٠ ألف وظيفة في العالم خلال شهري فبراير ومارس، تستحوذ النساء على ٦٠% من هذه الخسارة في الوظائف. • بدء ظهور الفيروس في مصر. • في الأسبوع الثاني من مارس، تم الإعلان عن إلغاء ٧٠-٨٠% من الحجوزات المستقبلية وإغلاق العديد من القرى السياحية لعدم وجود إشغالات بها [١٨]. • عدم دخول العاملين بقطاع السياحة من جديد إلى سوق العمل وانتظارهم عودة الرواج إلى قطاع السياحة. • مازالت لم تتأثر مصر بعد بوضوح بالأزمة.	• زيادة محدودة في الطلب على عمل الإناث في قطاع الصحة في مصر، ولم تتأثر القطاعات الأخرى بشكل ملحوظ. • أثر سلبي على الطلب على عمل الإناث في قطاع خدمات الغذاء والإقامة [١٩] حيث انخفض العائد السياحي لشهر مارس بنحو ٧٥% مقارنة بالرقم المتوقع له. وبالتالي تأثر دخول العاملين بقطاع السياحة ومنهم الإناث بالسلب [٢٠]. • لا يوجد أثر ملحوظ على الوظائف القائمة والمتاحة للإناث في القطاعات الأخرى.
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-منتصف مايو ٢٠٢٠)	صدمات عنيفة في جانبي الطلب والعرض	• تم إصدار عدد من الإجراءات الاحترازية، ومن أهمها قرار تعليق الدراسة، وغلق الحضانات. • اتجاه العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة للسماح لموظفيهم وخصوصا السيدات منهم بالحصول على إجازات استثنائية أو أداء مهامهن من المنزل عبر الانترنت للتمكن من رعاية أطفالهن. • غياب أي حجوزات سياحية جديدة. • تزايد تدريجي ملحوظ في أعداد الإصابات ومحاولة السيطرة على تفشي المرض بشكل أكبر. • عجز النظام الصحي عن استيعاب المزيد من الحالات واضطرار العديد إلى التزام المنازل كحجر صحي ذاتي. • تعثر بعض الصناعات التحويلية، وبالتالي على سبيل المثال، توقف ٥٠% من مصانع الملابس الجاهزة عن العمل توقفا تاما [٢١].	• أصبحت النساء يتحملن على الأرجح الزيادة في مسؤوليات أعمال الرعاية الناجمة عن إغلاق المدارس، وعزل كبار السن، ورعاية الأعداد المتزايدة لأفراد الأسرة المرضى. وبالتالي انخفضت قدرة بعض الإناث على تقديم خدماتهن المهنية. • ارتفاع الطلب على العاملات في القطاع الصحي من طبيبات وممرضات لاستيعاب الزيادة في الإصابات، مع تعرضهن لأخطار الإصابة والوفاة. • عدم تأثر الإناث في القطاع الحكومي (من حيث الاحتفاظ بوظائفهن وحجم الطلب عليهن (فيما عدا العاملات بقطاع الصحة) وأجورهن عند المستويات المعتادة).

١٧ رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٣: سوق العمل المصري، أو الفصل الثاني من هذا الكتاب، صفحة ٤٧.
١٨ رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ٣: قطاع السياحة، أو كتاب "تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري - الجزء الأول" صفحة ٢١.
١٩ رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١٦: المطاعم والكافيهات، أو الفصل السابع من هذا الكتاب، صفحة ١٤٥.
٢٠ مرجع سابق.
٢١ رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد ١١: الصناعات التحويلية (تابع) - صناعات تكافح للبقاء: الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية، أو الفصل الرابع من هذا الكتاب، صفحة ٩٨.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	الأثر على الإناث في سوق العمل
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-منتصف مايو ٢٠٢٠) تابع			• حدث انخفاض جزئي في بعض الوظائف في القطاع الخاص في عدد من القطاعات كخدمات الغذاء والإقامة، وتجارة التجزئة، خاصة في القطاع غير الرسمي، والملابس الجاهزة. • على سبيل المثال بقطاع المفروشات والملابس الجاهزة[٢٢]: توقف ما لا يقل عن ٣٧٦ ألف عاملة (نظرا لأن العمالة من النساء تمثل ما يقرب من ٤٧% من إجمالي المشتغلين في صناعة الملابس الجاهزة)، ولا يرتبط ذلك بتوقف المصانع عن الإنتاج فحسب، إنما أيضا بتوقف النساء عن العمل مع تعليق المدارس. • استمرار بعض الوظائف من المنزل مثل الخدمات التعليمية. • توقف العديد من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تستحوذ النساء على النصيب الأكبر منها.
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو-أغسطس ٢٠٢٠)	استمرار الصدمات في جانبي الطلب والعرض وإن كانت تقل حدتها بالتقدم في الفترة الزمنية[٢٣].	• التخفيف التدريجي لإجراءات الحظر مع التقدم في الفترة وتراجع عدد الإصابات. • استمرار بعض الإجراءات الاحترازية من اغلاق للمدارس حتى انتهاء العام الدراسي مع استقبال الأطفال في الحضانات ولكن مع تقليل العدد. • التحسن التدريجي في قدرة المؤسسات الصحية على التعامل مع الإصابات. • كلما تقدمت الفترة، اتجهت الأنشطة الصناعية والتجارية نحو معدلاتها الطبيعية في العمل.	• استمرار حدة الأزمة مع اتجاهها نحو التباطؤ على القطاعات المختلفة. • طلب شديد على العاملات في قطاع الصحة في بداية الفترة واتجاهه نحو الانخفاض بنهاية الفترة. • بانتهاء عيد الفطر في الأيام الأخيرة من مايو، عاد العديد من النساء إلى أعمالهن خصوصا في القطاع الخاص مع استمرار القطاع الحكومي في إجراءات تخفيف ساعات العمل والإجازات مدفوعة الأجر. • عودة العديد من العاملين من الخليج بعد تسريحهم، ومن ثم زيادة العرض والتأثير سلبا على وظائف الإناث. • استمرار تداعيات الفترة السابقة مع ظهور بوادر لتعافي القطاعات المختلفة من صدمات العرض والطلب.
٥. التعافي (بداية من سبتمبر ٢٠٢٠-يونيو ٢٠٢١)	خمسة سيناريوهات محتملة وفقا لعنصرين: ١. تطور الفيروس وتداعيات ذلك على مدى عودة المدارس والحضانات لاستئناف أنشطتها ٢. طبيعة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي		
	١. سيناريو متفائل-متفائل	**متفائل:** اختفاء الفيروس أو ظهور مصل لعلاجه واستئناف الدراسة في المدارس والحضانات بكامل طاقتها. **متفائل:** عودة الإناث إلى سوق العمل بمعدلات مشاركة أكبر.	• بالرغم مما تمثله الأزمة الحالية من تهديد للعمالة بوجه عام وخصوصا الإناث منها، إلا أنها يمكن أن تحدث بعض التحولات المحمودة التي يمكن أن تقلل من عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل على المدى الطويل على جانبين أساسيين: الأول، تقسيم العمل بشكل متساو داخل المنزل حيث يرتبط جزء كبير من عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل بتقسيم غير متكافئ لأعمال المنزل (الطبخ، التنظيف... إلخ). من المرجح أن ينبع التقدم على المدى الطويل نحو المزيد من المساواة بين الجنسين.

٢٢ المرجع نفسه.

٢٣ هذا الوضع قائم حتى تاريخ صدور التقرير في ١٢ أغسطس ٢٠٢٠، وإن كان هناك مؤشرات لعودة الارتفاع في عدد الإصابات خلال الفترة ما بعد هذا التاريخ، ولكن مازال مدى حدة ارتفاع الإصابات غير معلوم.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	الأثر على الإناث في سوق العمل
٥. التعافي (بداية من سبتمبر ٢٠٢٠- يونيو ٢٠٢١)			الثاني، إتاحة خدمة العمل عن بعد للموظفين والمرونة في أوقات العمل حيث أصبح العديد من الشركات الآن أكثر إدراكا لاحتياجات رعاية الأطفال لموظفيها، وهو ما سيصب في مصلحة عمل الإناث حيث سيتيح لهن تحقيق مستقبلهن الوظيفي مع عدم الإخلال بمسئوليات الأسرة.
	٢. سيناريو متفائل-متوسط	**متفائل:** اختفاء الفيروس أو ظهور مصل لعلاجه واستئناف الدراسة في المدارس والحضانات بكامل طاقتها. **متوسط:** عودة الإناث لأعمالهن كما قبل الأزمة.	• عودة عمل الإناث للمعدلات السابقة للأزمة من خلال اتخاذ الدولة لبعض الإجراءات البسيطة العاجلة (سيتم عرضها في القسم التالي من التقرير) لحفظ مكانة الإناث في سوق العمل وضمان احتفاظهن بوظائفهن.
	٣. سيناريو متفائل-متشائم	**متفائل:** اختفاء الفيروس أو ظهور مصل لعلاجه واستئناف الدراسة في المدارس والحضانات بكامل طاقتها، **متشائم:** عدم عودة الإناث إلى سوق العمل في صورتها السابقة للأزمة.	• عدم عودة الإناث بنفس المعدلات السابقة نظرا لعدد من المستجدات على سوق العمل كشفتها الأزمة: الوعي بتضخم العمالة في بعض القطاعات وبالتالي تسريح العمالة الزائدة والتي تكون غالبا من النساء. زيادة العرض من العمالة خصوصا بعد عودة عدد من العاملين من الخليج بعد تسريحهم.
	٤. سيناريو متشائم-متوسط	**متشائم:** ظهور موجة ثانية من الفيروس مع عدم التوصل إلى مصل لعلاجه وتوقف الدراسة في المدارس والحضانات. **متوسط:** استمرار مشاركة الإناث بمعدلاتها في وقت الأزمة.	• بقاء الحال على ما هو عليه من حيث بقاء النسبة الأكبر من السيدات في المنازل لرعاية أسرهن مع الاستمرار في العمل عبر الانترنت أو النزول إلى أماكن العمل لأيام معينة فقط.
	٥. سيناريو متشائم-متشائم	**متشائم:** ظهور موجة ثانية من الفيروس مع عدم التوصل إلى مصل لعلاجه وتوقف الدراسة في المدارس والحضانات. متشائم: انخفاض شديد غير مسبوق في مشاركة الإناث في سوق العمل.	• مخاطر كبيرة تتمثل في دفع هذه الظروف العديد من النساء إلى ترك وظائفهن، وخاصة تلك التي لا يمكن القيام بها عن بعد، مع آثار سلبية محتملة طويلة الأمد على حجم مشاركة الإناث في القوى العاملة، وبالتالي لجوء قطاع كبير من الإناث إلى العمل في وظائف أكثر استغلالا وأقل استقرارا لكسب قوت عيشهن.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات المزيد من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شانها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

نخلص من الجدول السابق إلى عدد من الاستنتاجات للمرحلة المقبلة التي تبدأ في سبتمبر القادم:

١. تتسم مرحلة التعافي بدرجة كبيرة من عدم اليقين بشأن تطور الفيروس مما يجعلها تعتمد في مدى تحقق تعافي الاقتصاد المصري على ثلاثة معايير:

- ما يطرأ على الفيروس من تطورات.
- ما يتم اتخاذه من سياسات وإجراءات اقتصادية عاجلة مؤثرة على قدرة الاقتصاد على التعافي والزيادة في تشغيل الإناث.
- ما تتخذه الدولة من إصلاحات مؤسسية تؤثر على عمل المرأة.

٢. وفقا للمعايير السابقة، سيتحدد مستقبل عمل الإناث في مصر من حيث ثلاث نتائج محتملة مطروحة:

- العودة إلى المستويات الطبيعية لعمل الإناث قبل اندلاع الأزمة (بطبيعة الحال أقل من المعدلات المرجوة) حال اتخاذ التدخلات العاجلة المناسبة (سيتم الإشارة إليها في القسم التالي).

- تدهور أوضاع الإناث لتصبح مشاركتهن بمعدلات أقل في سوق العمل من المحققة قبل حدوث الأزمة بسبب ما طرأ من تغيرات على سوق العمل نتيجة التداعيات السلبية للأزمة الحالية ومنها على سبيل المثال، تفضيل العديد من الإناث عدم الالتحاق بالمجال الطبي مع تعدد الإصابات والوفيات بين الطاقم الطبي منهن، وتسريح العمالة في عدد من القطاعات التي تكون غالبا من النساء، وزيادة العرض من العمالة خصوصا بعد عودة عدد من العاملين من الخليج بعد تسريحهم، مما قد يهدد فرص العمل للإناث، كل هذا بجانب عدم اتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة للحد منها.

- حدوث تحسن في أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية في الأجلين المتوسط والطويل حال إجراء التطوير المؤسسي اللازم والذي شرعت الدولة في بعض عناصره بالفعل منذ سنوات عديدة وإن كان في حاجة إلى المزيد من الجهود ذات الأثر الأكبر والأسرع على مكانة المرأة في سوق العمل (سيتم الإشارة إلى أهم عناصره في القسم التالي).

سادسا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الآزمة

نتيجة أن المرأة هي الأكثر تضررا من هذه الجائحة، فإنها ستكون أيضا العمود الفقري للتعافي، وكل إجراء متخذ يعترف بهذا الأمر سيكون أكثر تأثيرا. لذلك يتعين وضع إجراءات تطبق بشكل فوري للمساعدة في التجاوز السريع للآثار الاقتصادية السلبية لانتشار هذا الوباء.

أعلنت الحكومة عددا من القرارات والإجراءات الصحيحة[٢٤]، والتي تصب في مصلحة المرأة المصرية وتقديم الدعم اللازم لها، وإن كانت تفاصيل وآليات تطبيق بعض هذه القرارات غير واضحة بالقدر الكافي، ونقترح اتخاذ الإجراءات التالية بصورة عاجلة:

- تقييم كافة الإجراءات ذات العلاقة المتخذة من الدولة للتعرف على مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها واستكمال ما يعتريها من نقص وتعظيم الاستفادة من نتائجها لتساعد فيما بعد في إبلاغ خطط الاستجابة للأزمات حال تكرر الأزمة أو حدوث أزمات أخرى شبيهة.
- جمع كافة الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتحليلها لدراسة كيفية تأثر النساء في كافة الأنشطة جراء أزمة كوفيد-١٩ مع الإعلان عنها أسبوعيا وبشفافية، للتمكن من وضع وتنفيذ تدابير سياسية فعالة أخرى حيث إن السياسات الصحيحة تقوم على معلومات.
- رصد ومتابعة جميع السياسات والإجراءات والخطط الاقتصادية والاجتماعية الصادرة ذات العلاقة والأثر على المرأة المصرية في ضوء الجهود المبذولة للحد من انتشار فيروس الكورونا المستجد.
- دعم النساء عبر سلسلة القيمة من خلال ضمان حصول الموردين الذين يعتمدون بشكل كبير على عمل الإناث على مدفوعات للطلبات الحالية، وتقديم دعم إضافي لهم للحصول على الائتمان والقروض والمنح حتى يتمكنوا من الإبقاء على أنشطتهم وبالتالي الإبقاء على العاملات في وظائفهن.
- توفير ظروف مرنة للعمل خاصة في القطاع الخاص تأخذ في الاعتبار المسؤوليات الأسرية للعاملات من خلال – على سبيل المثال لا الحصر – العمل الجزئي أو العمل عن بعد من المنزل وبساعات مرنة لإعطاء المرأة خيار الجمع مع الموازنة بين عملها ودورها الأسري.
- تقديم إعانات مالية للمؤسسات التي بها تمثيل كبير من العمالة من الإناث أو تملكها إناث والتي تمنح العاملات إجازة مدفوعة الأجر (في اليابان، أعلنت وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية عن دعم للشركات التي تضع أنظمة إجازة مدفوعة الأجر للعاملين المتضررين من إغلاق المدارس نظير استمرار دفع الرواتب للعاملين في إجازة).
- مراجعة ومتابعة مدى استفادة الإناث من القرارات الأخيرة للبنك المركزي في إطار إجراءات استثنائية متخذة للحد من التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد، ومدى وجود اختلافات في الاستفادة من القرارات وفقا للنوع.
- استخدام فروع كل من المجلس القومي للمرأة ووزارة التضامن الاجتماعي والبنك الأهلي ومكاتب البريد في التعرف على ما تواجهه الإناث من صعوبات عند إقامة وتشغيل مشروعاتهن خاصة في وقت الجائحة واتخاذ السياسات المناسبة واللازمة لمعالجة أوجه القصور.

٢٤ مرفق قائمة بهذه الإجراءات في نهاية هذا التقرير.

سابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة ومقترحات للتغلب عليها

كشفت الأزمة عن وجود عدد من الاختلالات المؤسسية القائمة منذ عقود عديدة فيما يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي للإناث في مصر، والتي تستلزم معالجتها مما سيكون له عظيم الأثر على الارتقاء بدور المرأة في مصر بوجه عام وليس وقت الأزمة الحالية فقط، لتصبح محرك رئيسي لتعافي الاقتصاد ونموه. ومن هنا نطرح في الجدول التالي (١٠-١٠) عددا من المقترحات للقضاء على أوجه الضعف المؤسسي القائم.

الجدول ١٠-١٠: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة ومقترحات للتغلب عليها

أوجه الضعف	المقترحات
عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات عن حجم ونوع الطلب على عمل الإناث.	• وضع خرائط استثمارية مفصلة تنبثق منها فرص استثمارية ومنها فرص العمل المتاحة ومتطلباتها والمناسب منها للإناث.
تعدد العوائق الاجتماعية والثقافية ونقص التوعية بالحقوق القانونية وانحياز بعضها في غير صالح عمل الإناث.	• نشر حملات للتوعية، تستهدف بالأخص المناطق الريفية والحدودية (عبد المولى ٢٠٠٩). • معالجة الحواجز والمواقف الاجتماعية والثقافية التي تقيد إمكانات المرأة في ريادة الأعمال، والتي تحتاج إلى معالجة الصور النمطية على العديد من المستويات: داخل العائلات والمجتمعات المحلية ونظام التعليم وبيئة الأعمال. • زيادة وعي القطاع العام والخاص بمسئوليتهما الاجتماعية، ومن آلياتها توفير الخدمات الاجتماعية المساندة لعمل المرأة بتكلفة مقبولة وجودة مرتفعة، مثل دور الحضانة للأطفال، ومراعاة التوزيع الجغرافي والقدرة المادية. • العمل على تصحيح المفاهيم الخاصة بحقوق المرأة القانونية والتعريف بأساليب المطالبة بالحقوق، وتوفير خدمات استشارة قانونية على نطاق جغرافي متزن وبمقابل مادي مناسب.
الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.	• تصحيح منظومة التعليم بوجه عام لتصبح مخرجاتها من المتعلمين والمتعلمات تلبي احتياجات سوق العمل، وهو ما سيسمح بالاستفادة المرجوة من الإمكانيات الحقيقية للجنسين، بل وسينعكس بصورة أكثر إيجابية على تشغيل الإناث، ويحقق الاستغلال الأمثل للعديد من الطاقات النسائية المعطلة. • تطوير التعليم الثانوي الفني بمختلف تخصصاته خاصة الأكثر التحاقا من الإناث-على سبيل المثال- الثانوي التمريض والثانوي التجاري. • توفير البرامج التدريبية المناسبة للإناث في كافة مناطق الجمهورية كحل سريع للمشكلة لحين تطوير منظومة التعليم.
التنفيذ غير المكتمل للبرامج والمبادرات المقدمة من الجهات المانحة لتمكين المرأة.	• التنسيق وإعادة النظر في هذه البرامج لضمان المتابعة مع السيدات المستفيدات، ومراعاة كل من التوزيع الجغرافي ومحتوى المبادرات الأخرى.
ضعف عدد من الأبعاد الأساسية للتمكين وعلى رأسها العدالة الجغرافية، والمراحل العمرية، والظروف الأسرية المختلفة.	• إعادة هيكلة طبيعة سوق العمل ليتمكن من مراعاة الظروف المختلفة للإناث بما تحملها من تفاوت لطبيعة المسئوليات والاحتياجات، بحيث لا يتم الانحياز لفئة معينة من السيدات دون الأخرى. • زيادة تمكين كافة المؤسسات ذات الصلة بالمرأة وخاصة وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة.
عدم التفرقة بين المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر غير المرتبطة بالنوع، والمشكلات التي تعاني منها الإناث تحديدا ومن أهمها عدم توفر المعلومات.	• الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعد أحد القطاعات الرئيسة التي تستوعب فرص العمل اللائق والمنتج للسيدات في مختلف الأقاليم والمحافظات المصرية. • إجراء بحوث ميدانية بهدف تحديد كافة المشكلات التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة. • التركيز على تأهيل أفضل للإناث لسوق العمل من خلال برامج يتم إعدادها بواسطة وزارة التضامن الاجتماعي، وتنفيذها من المجلس القومي للمرأة والقطاع الخاص. • تعميم استخدام "دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال"[٢٥] والذي أعده المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة عام ٢٠١٨، ويعد مرجع كامل لأي سيدة ترغب في بدء مشروع خاص أو التوسع في مشروع قائم.

٢٥ يمكن الاطلاع على الدليل من خلال موقع المركز على الرابط التالي: دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال

أوجه الضعف	المقترحات
ضعف الحوافز المقدمة للعمل الحر للإناث.	• إنشاء نقاط اتصال للنوع في جمعيات رجال الأعمال والمنظمات المماثلة بهدف تطوير منصة مفتوحة لمنظمات أعمال التمويل الأصغر لتعزيز الإدماج المالي وبرامج الائتمان المصممة إلى جانب خدمات تطوير الأعمال للنساء صاحبات المشروعات. • التأكد من أن دعم المشروعات يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للنساء. • معالجة منهجية للقيود الائتمانية التي تعوق المرأة في محاولاتها لبدء وتنمية الأعمال التجارية. وتتنوع هذه القيود من محو الأمية المالية المحدودة والمعايير السائدة بين الجنسين والتي تمنح الأزواج السيطرة على الموارد المالية والأصول إلى نقص الموارد المالية التي تلبي احتياجات المرأة. • توفير البرامج والدورات التدريبية للإناث في المجالات المهنية المختلفة وفي كافة أنحاء الجمهورية لتكتسب صاحبات المشروعات القدرة على التخطيط المالي الجيد ومن ثم التمكن من إقامة والتوسع في المشروع.
التشوهات في سوق العمل ومنها الأجور بين الجنسين.	• تفعيل مواد الدستور والمواد القانونية التي تنص على المساواة بين الذكور والإناث وتساوي في الحقوق بينهم. • تعديل القوانين بحيث تسمح بالرعاية الأسرية لكل من الأم والأب وليس الأم فقط.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الملحق ١

الجدول م١٠-١: أهم القرارات الرسمية الصادرة للحد من التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في مصر

القرار	محتوى القرار
تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس	أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعليق الدراسة في الجامعات والمدارس لمدة أسبوعين في ١٤ مارس من العام الجاري وتم مد التعليق بعد ذلك لفترات أخرى.
تعليق العمل بالحضانات	أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي قرارا بتعليق العمل بالحضانات خلال فترة ذروة تفشي المرض، وذلك حماية للأطفال مما يجعل الأمهات مطمئنة على سلامة أطفالهن.
تخفيض حضور العمالة في الجهات الحكومية	تخفيض عدد العاملين والعاملات في المصالح والأجهزة الحكومية ضمن حزمة الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة لمنع انتشار الفيروس.
	منح الموظفة الحامل أو التي ترعى طفلا أو أكثر يقل عمره عن اثني عشرة سنة ميلادية إجازة استثنائية طوال مدة سريان هذا القرار.
	منح إجازة للعاملة التي ترعى أحد أبنائها من ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بموجب كتاب دوري
صرف أدوية للأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة	أعلنت وزارة الصحة والسكان عن اتخاذ إجراءات بخصوص صرف أدوية للأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة لمدة ٣ أشهر "لسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية اللازمة للنساء"
حماية المسنات وذوات الإعاقة اللائي يعشن في دور رعاية	أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي في يوم ١٩ مارس، عن تكثيف الإجراءات الاحترازية لأبناء دور الرعاية وتوفير كافة الاحتياطات الصحية ومنشورات التوعية وتشمل دور التربية والمؤسسات العقابية ودور الأيتام والمسنين ومؤسسات الدفاع الاجتماعي وذوي الإعاقة ومراكز استضافة المرأة. وذلك من أجل حماية المسنات وذوات الإعاقة الذين يعيشون في دور رعاية والتأهب والاستعداد لأية حالة محتملة للعنف ضد المرأة من خلال مراكز الاستضافة.
الحماية الاجتماعية وخاصة للمرأة المعيلة	أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي زيادة الأعداد المستفيدة من الدعم النقدي المشروط لبرنامج تكافل وكرامة لـ ١٠٠,٠٠٠ أسرة
زيادة العائد الشهري للرائدات الريفيات	أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي زيادة العائد الشهري للرائدات الريفيات من ٣٥٠ جم إلى ٩٠٠ جنيه شهريا.
حماية المرأة المسنة	أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي تضمين السيدات اللاتي تبلغ أعمارهن ٦٥ سنة فأكثر من فاقدي الرعاية في دور مسنين تحت مظلة الحماية الاجتماعية.
فرص اقتصادية لقروض النساء	أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي زيادة أعداد المستفيدين من القروض الميسرة وذات الفائدة البسيطة لعمل مشروعات متناهية الصغر لتحسين مستوى معيشة الأسرة، مما يتيح فرص اقتصادية لتشمل النساء اللاتي في حاجة إلى القروض متناهية الصغر.
الدعم الاقتصادي للسيدات بالعمالة غير المنتظمة	أعلنت وزارة القوي العاملة عن خطوات تسجيل العمالة غير المنتظمة على الموقع الإلكتروني للوزارة للحصول على منحة استثنائية قدرها ٥٠٠ جنيه، في إطار خطة الدولة لحماية هذه الفئة المتضررة من فيروس كورونا المستجد، مما يتيح تقديم الدعم الاقتصادي ليشمل السيدات في العمالة غير المنتظمة.
صندوق إعانات الطوارئ للعمالة المتضررة	في ٢٦ مارس، أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بإنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال وبتشكيل لجنة العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد والتي تضم في تشكيلها المجلس القومي للمرأة.
فرص اقتصادية للسيدات في الاقتراض متناهي الصغر	أصدرت هيئة الرقابة المالية حزمة من القرارات بِشأن نشاط التمويل متناهي الصغر والمرتبط بمصالح ٣.١ مليون مواطن ومواطنة، ومن أهمها: تخفيض أو ترحيل قيمة الأقساط المستحقة على العملاء بما يعادل ٥٠% من قيمة كل قسط لعملاء التمويل متناهي الصغر إعفاء عملاء التمويل متناهي الصغر المنتظمين من عمولة السداد المُعجل للمديونيات القائمة لعملاء أو تخفيض المصاريف الإدارية لتجديد التمويلات القائمة.
٥٠٠ جنيه شهريا للعمالة غير المنتظمة	في ٦ إبريل الماضي، وجه السيد الرئيس بتخصيص منحة للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا مقدارها ٥٠٠ جنيه شهريا لمدة ٣ أشهر
قرار وزير العدل باستثناء بعض الدعاوي الخاصة بالأسرة من قرار التعليق	أصدر السيد وزير العدل قرارا باستمرار تأجيل نظر كافة الدعاوي المنظورة أمام المحاكم الابتدائية، ويستثنى من ذلك نظر الدعاوي المتعلقة بتقرير نفقة مؤقتة للزوجة والصغير وتنفيذها، ونظر الدعاوي المتعلقة بالولاية على المال، وتنفيذ قرارات النيابة العامة والأحكام الصادرة بتسليم الصغير، وقرارات النيابة العامة والأحكام الصادرة بشأن تمكين الحاضنة من مسكن الحضانة، اعتبارا من ٣ مايو.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى عدة مصادر صحفية مختلفة.

المراجع

إبراهيم، أحمد حسن. ١٩٩٤. بعض أثار الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة العربية مع التركيز على حالة مصر. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ٢٠٠٩. مركز البحوث الاجتماعية، البرنامج البحثي حول "المرأة والعمل"، نوفمبر. القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ٢٠١٩. البيان الصحفي الصادر بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، سبتمبر. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠٢٠أ. البيان الصحفي للنشرة السنوية المجمعة لنتائج بحث القوى العاملة عام ٢٠١٩، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠٢٠ب. مصر في أرقام. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠٢٠ج. نتائج التعداد الاقتصادي ٢٠١٨، الصادر عام ٢٠٢٠. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

———. ٢٠٢٠د. إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، ٢٠٢٠. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المنتدى الاقتصادي العالمي. ٢٠٢٠. تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين. جينيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.

عبد المولى، سمية. ٢٠٠٩. تدعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة، ورقة سياسات (٢). مركز البحوث الاجتماعية. القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

American University in Cairo (AUC). 2009. The Impact of Economic Crisis on Women in Egypt, based on Nassar, Heba (2009) "Impact of Economic Crisis on Women and Youth". Cairo: AUC Social Research Center.

Krafft, Caroline, Ragui Assaad and Caitlyn Keo. 2019. The Evolution of Labor Supply in Egypt from 1988-2018: A Gendered Analysis. Economic Research Forum (ERF) Working Paper (no. 1358). Cairo: ERF.

International Labour Organization (ILO). 2018a. Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture (3rd edition). Geneva: ILO.

———.2018b. Constraints and Good Practice in Women's Entrepreneurship in MENA. Case Study: New Evidence on Gender Attitudes towards Women in Business. Impact Report Series, issue no 10. Geneva: ILO.

———. 2020.a ILO Sectoral Brief, COVID-19 and the Tourism Sector. Geneva: ILO.

———. 2020b. ILO Monitor: Covid-19 and the World of Work (3rd edition), Updated Estimates and Analysis. Geneva: ILO.

Mckinsey & Company. 2020. Women at Work: Job Opportunities in the Middle East Set to Double with the Fourth Industrial Revolution.

Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD). 2020. The Covid-19 Crisis in Egypt. Paris: OECD.

Pew Research Center. 2020. Young Workers Likely to be Hard Hit as COVID-19 Strikes a blow to Restaurants and Other Service Sector Jobs. Pew Research Center.

World Bank. 2016. Enterprise Surveys, Egypt .Washington, D.C.: The World Bank.

١١. القطاع الرياضي

باحث رئيسي: **مهند مهدي**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

شهدت العقود الأخيرة تغيرات جذرية في طبيعة الرؤية العالمية لقطاع الرياضة، فلم يعد مجرد نشاط ترفيهي فقط، بل أصبح قطاعا حيويا له أهميته الاقتصادية سواء من حيث حجم التداولات المالية المرتبطة به، أو منتجاته المقدمة للمستهلكين سواء كانت سلعية أو خدمية أو حدثا رياضيا، وهو ما دفع العديد من دول العالم إلى التعامل مع الرياضة[١] كونها منتج من ناحية وصناعة في نفس الوقت لها وزنها الاقتصادي، وقيمتها المضافة والتي تسهم في كل من دخل الدول وكذلك دخل الأفراد.

يقدر حجم سوق الرياضة عالميا بـ ٧٥٦ مليار دولا سنويا، وذلك وفقا للتقرير الصادر عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA) في مايو ٢٠٢٠ والمختص بدراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد ١٩ على النشاط الرياضي في العالم (UN DESA ٢٠٢٠) **ويلاحظ أن تلك القيمة مرتبطة بالصناعة الرياضية المباشرة، والتي إذا أُضيف إليها الصناعات غير المباشرة[٢] بلغت القيمة حوالي ٨٤٠ مليار دولار سنويا** وذلك وفقا لشركة SPORT VALUE العالمية.[٣]

ولا يقف التأثير الاقتصادي للقطاع عند هذه الإيرادات، بل يمتد إلى أبعد من ذلك نتيجة **الأثر المضاعف (Multiplier Effect) والذي يقدر في المتوسط بـ ٢.٥ ضعف الإيرادات المباشرة**[٤] وفقا للمصادر العالمية، أي **حوالي ١.٨ تريليون دولار سنويا**، فما ينفرد به قطاع الرياضة من حشد ضخم للجماهير يجعل **الأثر الاقتصادي يتجاوز مجرد شراء تذاكر المباريات أو غيرها، بل يمتد إلى أثر ضخم على سلاسل إنتاج قطاعات أخرى من نقل وطعام وشراب وغيرها.**[٥]

وتنقسم إيرادات سوق **الرياضة عالميا ما بين الرياضة الاحترافية، وتجارة تجزئة الرياضة، وإيرادات الأندية ومراكز اللياقة البدنية، وكذلك الخدمات المرتبطة بالرياضة من بنية تحتية وطعام وشراب وغيرها،** وتحتل تجارة التجزئة الرياضية النسبة الأكبر من حجم الإيرادات حيث تبلغ قيمتها حوالي ٢٧٠ مليار دولار سنويا، ويوضح الشكل ١١-١ النسب المئوية لإيرادات القطاعات الأربعة على المستوى العالمي.

الشكل رقم ١١-١: النسب المئوية للإيرادات العالمية لصناعة الرياضة

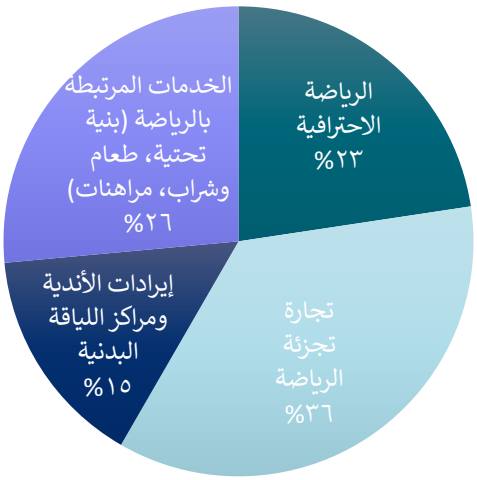

المصدر: Sports Value.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية النسبة الأكبر من السوق الرياضي حيث تبلغ إيراداتها حوالي ٤٢٠ مليار دولار[٦] سنويا، تليها أوروبا بـ ٢٥٠ مليار دولار، ويوضح الشكل رقم ١١-٢ أهم البطولات والدوريات والأنشطة العالمية وإيراداتها السنوية.

١ تنقسم الرياضة بوجه عام إلى نوعين أساسين هما الرياضة الاحترافية والرياضة الغير احترافية (رياضة الهواة)، ويقصد بالاحترافية تلك الأنشطة والخدمات الرياضية ذات العائد المادي وسلاسل الإنتاج سواء من حيث اللاعبين وعوائدهم وكذلك الأحداث الرياضية ومبيعات التذاكر، وما يرتبط بها من صناعة إعلامية وحقوق بث وإعلانات وغيره من المجالات المرتبطة بالنشاط الرياضي، أما الغير احترافية فيقصد بها تلك الأنشطة الرياضية والخدمات التي تمارس لذاتها وبدون عائد مادي والتي يكون الهدف من ورائها عائد صحي أو اجتماعي أو غيره كرياضة الأطفال وغيرها.

٢ يقصد بالصناعات الرياضية غير المباشرة الخدمات والمنتجات المرتبطة بالرياضة والتي تدخل تحت إيرادات قطاعات أخرى كالسياحة الرياضية ورحلات الطيران الخاصة بنهائيات المباريات وغيرها.

٣ https://sportsvenuebusiness.com/index.php/٢٠٢٠/٠٣/١٩/coronavirus-economic-impact-on-the-sports-industry/

٤ يختلف ذلك الأثر باختلاف طبيعة النشاط الرياضي في الدول وطبيعة القاعدة الشعبية للقطاع.

٥ مرجع سابق.

٦ جدير بالذكر أن الضرائب المدفوعة على الاستثمارات الرياضية في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٦ بلغت نحو ٢١٧ مليار دولار.

الشكل رقم ١١-٢: إيرادات أهم الدوريات والبطولات في العالم

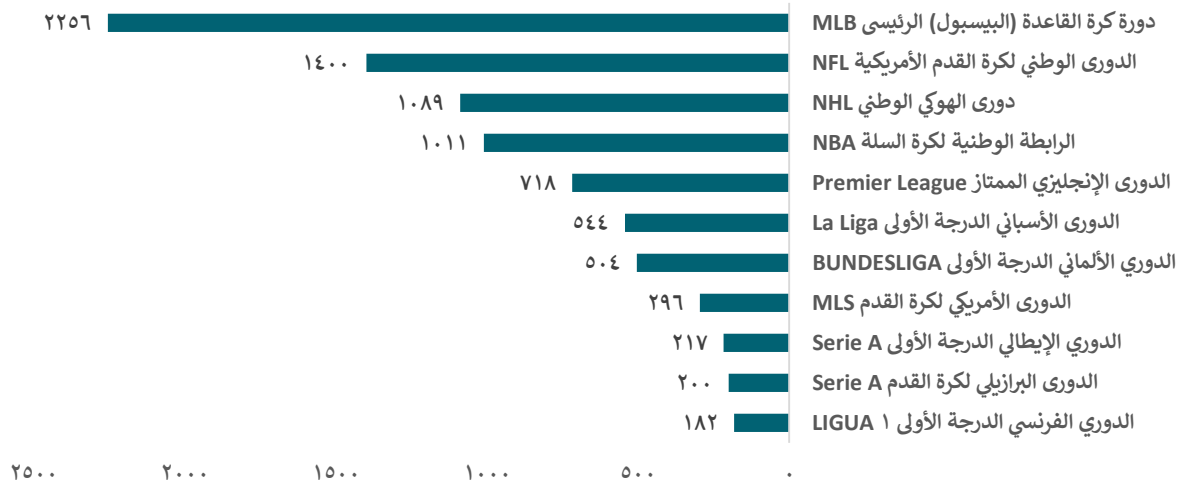

المصدر: Sports Value.

ويلاحظ التحول المستمر للسوق الرياضي العالمي من الاستهلاك التقليدي إلى الاستهلاك الرقمي حيث **حققت شركات الرياضة التكنولوجية[٧] معدلات نمو بلغت ٧.٦% خلال الخمس سنوات الماضية.[٨]**

أما على المستوي الإقليمي فهناك توسع ملحوظ في صناعة الرياضة في الشرق الأوسط وإفريقيا؛ **حيث من المتوقع تحقيق نسب نمو تقترب من ١٠% خلال الخمس سنوات القادمة[٩]**. كما شهدت العقود الأخيرة طفرة كبيرة في السوق الرياضي خاصة في دول الخليج العربي؛ **حيث بلغت قيمة الإنفاق السنوي على الرياضة في دبي وحدها على سبيل المثال حوالي ١.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦**، كما بلغت مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلى للإمارة نحو ٦٧٠ مليون دولار، وذلك بناء على تحليلات مؤسسة ديلويت العالمية وتقريرها الصادر في ٢٠١٦ عن الأثر الاقتصادي للرياضة في دبي.[١٠]

وتحتل الرياضة المصرية مكانة متميزة على المستويين العالمي والإقليمي، حيث تشكل ٢٥% من حجم الاستثمار الرياضي في الوطن العربي، كما تساهم بنسبة ٢.٧% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المختلفة داخل مصر، ونسبة تقدر بـ ٨% من الاستثمار في القطاع السياحي والمرتبط عائده بقطاع الرياضة.[١١]

- **وتقدر نسبة مساهمة قطاع الرياضة في الناتج المحلي الإجمالي بـ ١.٨% وذلك عام ٢٠١٦،**[١٢] وبالرغم من عدم توفر بيانات خاصة بالقطاع في السنوات التي تلت هذا العام، إلا أنه من المتوقع زيادة تلك النسبة وفقا للعديد من الخبراء نظرا لما شهده القطاع من طفرة قوية ارتبطت بالبنية التحتية خلال تلك الفترة، وكذلك استضافة مصر للعديد من البطولات ككأس الأمم الأفريقية وغيرها.

- ويتمثل القطاع الرياضي في مصر في ٣ جهات رئيسية وهي: **الجهات الحكومية، والهيئات الأهلية، والشركات الاستثمارية**، ويوضح الشكل رقم ١١-٣ الهيكل المؤسسي والقانوني للقطاع الرياضي داخل مصر.[١٣]

٧ تتعدد شركات الرياضة التكنولوجية من شركات خاصة بالألعاب المختلفة، وكذلك شركات البيانات والإحصاءات الخاصة بالرياضة والممارسين وقياس الأداء وغيرها.
٨ المصدر: دكتور سعد شلبي أستاذ التربية الرياضية بجامعة المنصورة.
٩ المرجع نفسه .
١٠ مؤسسة ديلويت العالمية، الأثر الاقتصادي للرياضة في دبي، ٢٠١٦.
١١ تصريحات خاصة بالدكتور سعد شلبي، أستاذ التربية الرياضية بجامعة المنصورة، لجريدتي المال والبورصة، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابطين التاليين:
https://cutt.us/PgwIB
https://alborsaanews.com/٢٠١٧/١١/١٦/١٠٦٥٣٩٠
١٢ المرجع نفسه .
١٣ جدير بالذكر أن المجلس القومي للرياضة قد صدر قرار بإنشائه عام ٢٠٠٥ وكانت تبعيته لرئيس الوزراء حتى ٢٠١٢ ثم نقلت تبعيته لوزارة الرياضة.

الشكل رقم ١١- ٣: الهيكل المؤسسي لقطاع الرياضة في مصر

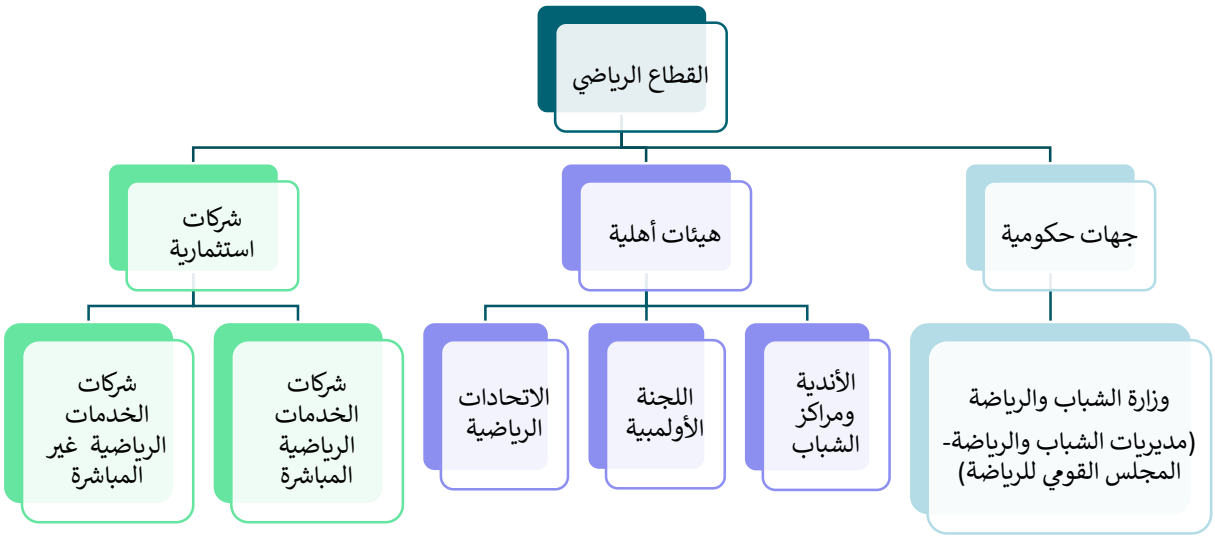

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ويوضح الجدول رقم ١١-١ الاختلافات بين الجهات الثلاث من حيث التعريف القانوني وأهداف المؤسسة وكذلك طبيعة الأنشطة الرياضية المقدمة من كل جهة.

الجدول رقم ١١-١: الاختلافات بين الجهات الحكومية والأهلية والاستثمارية

السمات والخصائص	الجهة الحكومية	هيئة أهلية	شركة استثمارية
التعريف	هي أجهزة تنشئها الدولة ضمن هيكل الجهاز الحكومي بمستوياتها المختلفة داخل الوزارات أو المؤسسات المعنية بالنشاط الرياضي كجزء من مسئولياتها المحددة في قرارات إنشائها	تقوم هذه المؤسسات بجهود أهلية غير حكومية وتتمثل في كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، ويكون الهدف رعاية الشباب وتنمية ملكاتهم.[١٤]	هي شركات مساهمة لا يقل رأس مالها المصدر عن ٢٥٠ ألف جنيه وتختص بجميع الخدمات الرياضية التي تقدم من خلال المجال الرياضي، وتنقسم إلى شركات خدمات رياضية مباشرة (الأنشطة الرياضية)، وشركات خدمات رياضية غير مباشرة.
الأهداف	تخطيط وتنظيم كل ما يتعلق بالشباب والرياضة في مصر، ووضع الخطط والبرامج في ضوء السياسة العامة للدولة، والارتقاء بكافة مقومات النشاط الرياضي.	تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم، وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والاجتماعية والثقافية والدينية والصحية والترويحية، وكل ذلك في إطار السياسة العامة للدولة، وتوفير أماكن ترفيهية للأسر لقضاء أوقات الفراغ.	تتنوع الخدمات والأهداف كالتالي: ١. إنشاء الأندية الخاصة ٢. إنشاء وإدارة الملاعب الرياضية أو الصالات المغطاة أو مجمعات السباحة ٣. إنشاء الأندية الصحية أو مراكز اللياقة البدنية ٤. إنشاء الأكاديميات الرياضية والتأهيل العسكري ٥. التسويق الرياضي ٦. إدارة وتشغيل الأندية الرياضية ٧. إدارة وتشغيل الألعاب الرياضية وغيرها من المجالات المتعلقة بالمجال الرياضي

١٤ التعريف القانوني للهيئات الأهلية طبقا للقانون (الملغي) رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالهيئات الأهلية لرعاية الشاب والرياضة.

السمات والخصائص	الجهة الحكومية	هيئة أهلية	شركة استثمارية
الموظفون والعاملون	يتولى العمل في هذه الأجهزة الحكومية موظفون عموميون يخضعون لتنظيم وقوانين العمل في الجهاز الحكومي للدولة سواء من حيث المؤهل أو الخبرة أو نظم المرتبات والترقي.	يدير هذه المؤسسات مجالس إدارة يتم انتخاب أعضائها من خلال مجموع الأعضاء العاملين والمسددين لاشتراكها والذين يمثلون الجمعية العمومية لها. كما تتعدد طبيعة العاملين بالهيئات الأهلية من موظفين وإداريين وعمال وكذلك اللاعبين والمدربين والأطقم الرياضية وغيرهم.	موظفون وعاملون يخضعون لقانون العمل وقانون الشركات المساهمة، وكذلك لاعبون ومدربون وأطقم طبية وغيرهم من المختصين بخدمات الأنشطة الرياضية.
الرقابة عليها	تخضع لرقابة ومتابعة أجهزة الرقابة والمتابعة الحكومية شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات الحكومية الأخرى (كالجهاز المركزي للمحاسبات)	تخضع للرقابة والإشراف من وزارة الشباب والرياضة، ومديريات الشباب والرياضة.	وزارة الشباب والرياضة ومديريتها.
الربح	غير هادفة للربح	غير هادفة للربح	هادفة للربح
أمثلة لطبيعة الأنشطة والإيرادات (يوسف وعبد الفتاح ٢٠٢٠)	- تنفيذ بعض البرامج والأنشطة الرياضية (كمارثون زايد، مهرجان الدراجات، دوري مراكز الشباب لكرة القدم...وغيرها). - تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة لتنشيط السياحة الرياضية. - جذب موارد إضافية لتمويل الرياضة من خلال البرامج والدعم الحكومي، واستضافة البطولات الدولية، وحصة الرياضة من الموازنة العامة وغيرها...	<u>بالنسبة للأندية:</u> - بيع العضويات وتوفير الخدمات الرياضية للأعضاء والمشاركة في الدوريات والبطولات المختلفة سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية لجميع الألعاب الرياضية. - إقامة المعارض والحفلات ومدارس الألعاب الرياضية. - تسويق النادي والحصول على حقوق للبث والإعلانات. - الحصول على إعانات حكومية. <u>أما بالنسبة للجنة الأوليمبية:</u> - تجهيز البعثات المصرية للمشاركة في دورة الألعاب الأوليمبية. - الحصول على دعم اللجنة الأولمبية الدولية وكذلك الإعانات الحكومية. <u>أما بالنسبة للاتحادات:</u> - الحصول على منح تعليمية مقدمة من الجامعات الأوروبية. - الحصول على العائدات المختلفة من الإعلانات والرعاية وحقوق البث. - الحصول على دعم وإعانات مختلفة من اللجنة الأولمبية وكذلك الحكومة المصرية.	<u>بالنسبة للشركات التي تقدم خدمات رياضية مباشرة:</u> -المشاركة في البطولات المحلية والدولية - بيع العضويات - إقامة الحفلات والمعارض - الحصول على عائدات من حقوق البث وتأجير المطاعم والمحلات التجارية داخل النادى أو حول سور النادي. <u>أما بالنسبة للشركات التي تقدم خدمات رياضية غير مباشرة:</u> - إنتاج واستيراد المنتجات الرياضية سواء أجهزة أو أدوات أو غيرها. - تسويق البطولات المختلفة بالنسبة لشركات التسويق الرياضي.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- **ويلاحظ أن الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الرياضة قد شهد تغيرات ضخمة منذ عام ٢٠١٧ خاصة بعد صدور قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧** والذي حاول تلافى الكثير من المشاكل ونقاط الضعف في قانون الهيئات الشبابية والرياضية القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥، [١٥] حيث أتي متواكبا مع المتغيرات العالمية في مجال الرياضة وعدم حصرها في إطار الأنشطة والممارسة فقط، ولكن النظر إليها كصناعة ونشاط استثماري، حيث فتح مجال الاستثمار، وحقق الكثير من الجوانب اللامركزية والتي ساهمت في سهولة ودعم اتخاذ القرار، وإن كان ينقصه بعض الضوابط التي تنظم تلك الجوانب اللامركزية، [١٦] **ويوضح الجدول رقم ١١- ٢ أهم جوانب التغير في الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لقطاع الرياضة.**

الجدول رقم ١١-٢: أوجه الشبه والاختلاف بين قانون الرياضة القديم وقانون الرياضة الجديد (الورداني ٢٠١٧)

السمات	قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ (قانون الرياضة القديم)	قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ (قانون الرياضة الجديد)
جهة الاختصاص	أخضع هذ القانون جميع الهيئات الشبابية والرياضية ماليا وتنظيما وإداريا وفنيا وصحيا لإشراف الجهة الإدارية المختصة (الوزارة المختصة).	أعاد الاختصاص إلى المؤسسات الرياضية نفسها من أندية ومراكز شباب واتحادات ولجنة أولمبية، حيث منح الجمعيات العمومية للهيئات الرياضية الحق في وضع وتعديل أنظمتها الأساسية.
التسوية والمنازعات	منح رئيس الجهة الإدارية المختصة الحق في إعلان بطلان أي قرار تصدره الجمعية العمومية بالمخالفة لأحكام هذا القانون، وللهيئة حق التظلم للوزير المختص خلال ١٥ يوما، والطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوما من تاريخ رفض التظلم.	إنشاء مراكز للتسوية والتحكيم الرياضي تلجأ إليها الجهة الإدارية المختصة إذا رغبت في إبطال أي قرار تصدره الجمعية العمومية للهيئة الرياضية.
التبرعات والهبات واستغلال فائض الإيرادات	اشترط موافقة الجهة الإدارية المختصة.	اشترط فقط الإخطار لتلقي الإعانات والتبرعات، واستحدث موردا جديدا وهو عائد استثمار أموال الهيئة الرياضية حيث لم يضع قيدا على التصرف فيه إلا رقابة الجمعية العمومية.
الاستثمار في المجال الرياضي	لم يتم التطرق إلى مجال الاستثمار الرياضي، أو السماح بإنشاء شركات استثمارية داخل قطاع الرياضة.	تخصيص باب مستقل للاستثمار في الرياضة، وإعطاء الحق للهيئات الرياضية إنشاء شركات مساهمة تطرحها للجمهور (بموافقة الجهة الإدارية المركزية)، وكذلك الحق في إنشاء فروع للأندية في شكل شركات مساهمة.
استحداث هيئات جديدة		استحداث الاتحاد المصري للرياضة المدرسية، والاتحاد الرياضي المصري للجامعات والمعاهد العليا، والمنظمة المصرية لمكافحة المنشطات، ومركز التسوية والتحكيم الرياضي، وارتفع القانون بمستوى اللجنة البارالمبية إلى هيئة لها الشخصية الاعتبارية.
مجلس إدارة الهيئة الرياضية	للوزير المختص أن يضم إلى عضوية مجلس إدارة الهيئة ثلاثة أعضاء على الأكثر، كما يحق له أن يصدر قرارا مسببا بحل مجلس الإدارة وتعيين مجلس مؤقت لمدة لا تتجاوز سنة.	ينتخب مؤسسة الهيئة الرياضية من بينهم مجلس الإدارة الأول لمدة ٤ سنوات.
الجمعية العمومية	تجتمع اجتماعا عاديا مرة كل عام، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة.	تعقد الجمعية العمومية للهيئة الرياضية اجتماعا عاديا مرة كل عام طبقا للإجراءات وبالنظام الذي يحدده النظام الأساسي للهيئة الرياضية.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

١٥ شكل خطاب اللجنة الأولمبية الدولية لنظيرتها المصرية في فبراير ٢٠١٤ دفعة قوية لصدور قانون الرياضة الجديد خاصة بعد تهديد اللجنة بعدم الاعتراف بأي انتخابات للأندية أو الاتحادات تُجرى في ظل قنون الرياضة القديم.

١٦ يقصد بتلك الضوابط تحديد نطاق اللامركزية وأدوار رؤساء الأندية بحيث لا يسمح لهم ممارسة صلاحيات واسعة دون توجيه أو رقابة فعلية.

يلاحظ من الجدولين السابقين تنوع القطاع الرياضي ما بين المنشآت الرياضية والمهتمة بالأساس بالنشاط الرياضي وممارسته، والمنشآت غير الرياضية والتنظيمية وتلك التي ينصب اهتمامها بالأساس على تنظيم القطاع الرياضي أو تقديم خدمات ومنتجات متعلقة بالمجال الرياضي دون الاهتمام بالنشاط الرياضي نفسه، ويوضح الشكل رقم ١١- ٤ هيكل المنشآت الرياضية (الرسمية) في مصر والتعريفات الخاصة بكل منها:

الشكل رقم ١١- ٤: هيكل المنشآت الرياضية (الرسمية) داخل مصر [١٧]

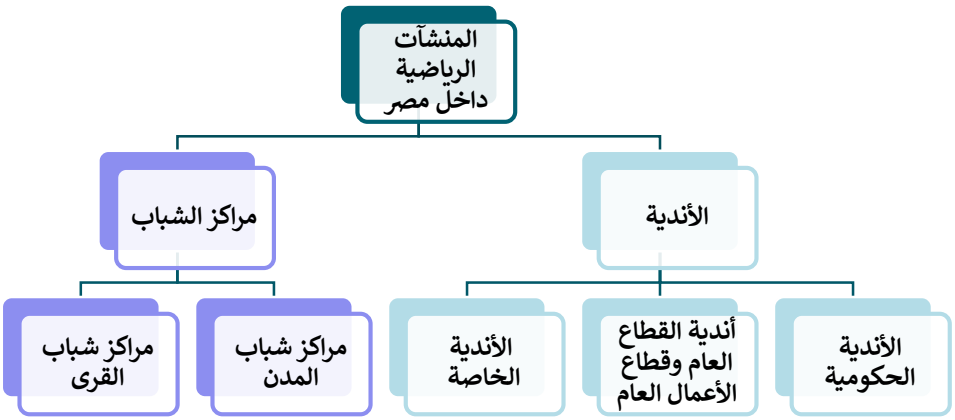

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل رقم ١١-٥: تطور عدد المنشآت الرياضية داخل مصر، (٢٠٠٩-٢٠١٨)

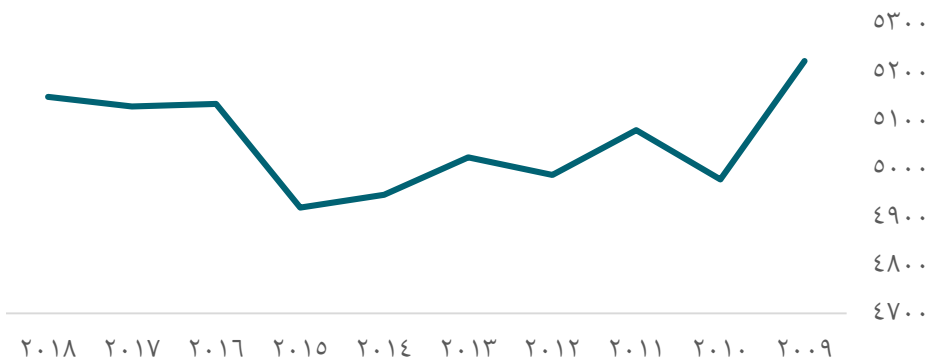

المصدر: النشرة السنوية لإحصاء النشاط الرياضي في المنشآت الرياضية لعام ٢٠١٨ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويشير الشكل السابق إلى بعض الملاحظات الهامة التي ينبغي الإشارة إليها لفهم طبيعة القطاع ومشاكله الجوهرية وهي كالاتي:

١. هناك تراجع واضح في أعداد المنشآت الرياضية خلال الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٥ والذي يرجع بالأساس لتوقف بعض المنشآت وإغلاقها نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية، أو استبعاد بعضها من النشاط الرياضي، ونلاحظ أن ذلك التراجع لم يتوقف على أعداد المنشآت فقط بل امتد للقطاع ككل من حيث الممارسين والفرق وغيرها وهو ما يفسر وجود مشكلة هيكلية مرتبطة بالرياضة منذ عام ٢٠١١ وحتى اللحظة الراهنة.

١٧ يعتمد التقرير على التعريفات الخاصة بنشرة الرياضة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهي:
- النادي الرياضي: هو كل منشأة تهدف إلى فكرة رياضية واجتماعية بهدف نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث الروح القومية بين الأعضاء، وذلك بتهيئة الوسائل وتيسير السبل لشغل أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالفوائد البدنية والاجتماعية الرياضية والصحية.
- أندية القطاع الحكومي: هي الأندية التي تقتصر عضويتها على العاملين بالقطاع الحكومي مثل نادي الجمارك، ونادي الضرائب.
- أندية القطاع العام وقطاع الأعمال: هي الأندية التي تقتصر عضويتها على العاملين بقطاع الأعمال والقطاع العام مثل نادي انبي، ونادي اسكو.
- أندية القطاع الخاص هي الأندية التي لا تقتصر عضويتها على فئة معينة من الأفراد بل تكون العضوية لكل مواطن يرغب في الانضمام إلى النادي طبقا للوائح النادي مثل النادي الأهلي ونادي الزمالك.
- مراكز الشباب: مراكز مجهزة بالمباني والامكانيات تقيمها الدولة أو المجالس المحلية في المدن أو القرى بقصد إتاحة الفرصة للمواطنين لاستغلال أوقات فراغهم في ممارسة أوجه الأنشطة الرياضية المختلفة تحت إشراف قيادة متخصصة.

٢. هناك طفرة في أعداد المنشآت منذ ٢٠١٦ والتي ترجع بالأساس إلى جهود الدولة في الاهتمام بالقطاع الرياضي وبنيته التحتية.

٣. بالرغم من تلك الطفرة الواضحة في أعداد المنشآت والتي بلغت ذروتها في ٢٠١٨ إلا أنها لم تصل إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١٠.

وتشكل مراكز الشباب النسبة الأكبر من حجم المنشآت حيث تبلغ نسبتها حوالي ٨٥% من حجم المنشآت الرياضية في مصر، بينما بلغت نسبة منشآت الأندية حوالي ١٥% فقط من حجم تلك المنشآت. وبالرغم من تحقيق مراكز الشباب النسبة الأكبر من حجم المنشآت إلا أن ما يقرب من ٩٠% من تلك المراكز يقع في القرى ويتسم ببنية تحتية وخدمات ضعيفة، كما أن تلك المراكز تعد بشكل كبير حكرا للذكور دون غيرهم إذ أن معظمها لا تتناسب مع طبيعة الفتيات ولا طبيعة الألعاب التي يمارسنها، ويوضح الشكل ١١-٦ والجدول ١١-٣ النسب الخاصة بأعداد كل منشأة، وكذلك الاختلاف بين معدلات نمو المنشآت وأعداد أعضائها وكذلك أعداد ملاعبها.

الشكل رقم ١١-٦: نسب كل منشأة من إجمالي نسب المنشآت الرياضية في مصر

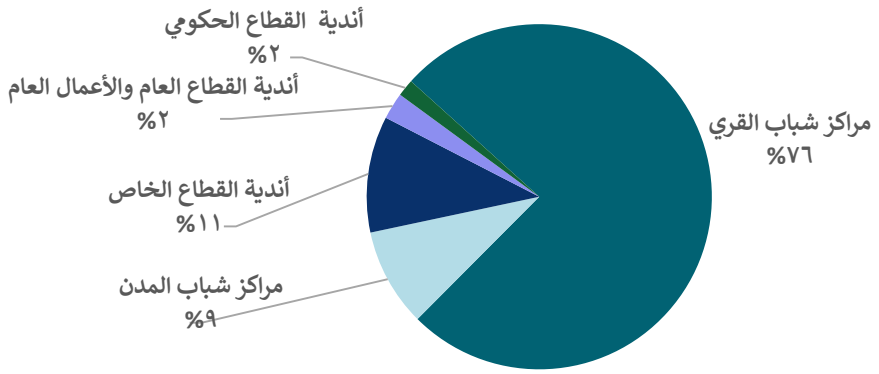

المصدر: النشرة السنوية لإحصاء النشاط الرياضي في المنشآت الرياضية لعام ٢٠١٨ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الجدول رقم ١١-٣: الاختلاف بين معدلات نمو المنشآت وأعداد أعضائها وكذلك أعداد ملاعبها

السمات والخصائص	الأندية الحكومية	أندية القطاع العام وقطاع الأعمال العام	الأندية الخاصة	مراكز شباب المدن	مراكز شباب القرى
متوسط معدل النمو السنوي للمنشآت خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨)، (%)	↓٢,٦٧-	↓٢,٠٤-	↓٠,٦٨-	↑١,٧١	↑٠,٥٨
نسب عدد أعضاء المنشأة من إجمالي أعضاء المنشآت الرياضية (%)	٣ (٢٤٦٠٣٢ عضو)	٥ (٤٢٠٧٠٠ عضو)	٤٠ (٣٢٨٤٣٩٨ عضو)	١٧ (١٣٨٣٨١٤ عضو)	٣٥ (٢٨٣٤٠٢٣ عضو)
نسبة ملاعب المنشأة من إجمالي ملاعب المنشآت الرياضية (%)	٣ (٢٣٨ ملعب)	٨ (٦٦٣ ملعب)	٣٢ (٢٧٣٩ ملعب)	١٣ (١١٤٦ ملعب)	٤٤ (٣٨٣٤ ملعب)

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات نشرة المنشآت الرياضية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- ويلاحظ أن هناك تراجع في معظم المنشآت الرياضية خلال العشر سنوات الأخيرة، **وبالرغم من تحقيق مراكز الشباب نسب إيجابية إلا أنها تظل ضعيفة جدا حيث لم يصل متوسط نمو المراكز إلى أكثر من ١.٧% في المدن، أو ٠.٦% في القرى، كما أن هذه النسب لا بد وأن تقرأ بحرص شديد حيث لا علاقة لها بجودة تلك المنشآت أو جودة الخدمات المقدمة، أو تحقيق العدالة الجغرافية.**

- وبالرغم من تحقيق مراكز شباب القرى النسب الأكبر من عدد الأعضاء **إلا أن تلك النسب لا تشكل سوى ٢٥% من إجمالي عدد الشباب في القرى والذي يصل إلى ١١.٣ مليون شاب** وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **كما أن تلك النسب الخاصة بالملاعب لا تظهر تنوع الملاعب ولا جودتها بشكل دقيق، فبالرغم من ارتفاع النسب الخاصة بملاعب مراكز الشباب والتي تقترب من ٦٠% من الملاعب داخل مصر تمثل المدن منهم حوالي ١٣% بينما القرى حوالي ٤٤%، إلا أن أغلبها ملاعب ضعيفة** من حيث مستوى البنية التحتية أو سعة الملعب نفسه وكذلك سعة المدرجات وبالتالي **فالمقارنة الرقمية هنا لا تترجم الواقع بصورة سليمة.**

- ويلاحظ أن الجدول السابق يعكس **الأرقام الخاصة بالقطاع الرسمي داخل المنشآت الرياضية بينما يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من حجم المنشآت الرياضية داخل مصر، والذي اختص القانون رقم ٧١ لعام ٢٠١٧ بمحاولة تقنين وضعها، وهي المتمثلة في الملاعب الخماسية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية وكذلك مراكز اللياقة البدنية (الجيم)**، والأكاديميات الرياضية وغيرها، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات خاصة بتلك المنشآت إلا أن التقارير تقدرها بعشرات الآلاف في القرى والمدن والمحافظات.

- كذلك الحال بالنسبة **لأعداد المشتغلين فوفقا للأرقام الرسمية تقدر أعدادهم بحوالي ١٤٠ ألف عامل** في جميع المنشآت، تشكل نسبة الرجال منهم حوالي ٨١%، بينما نسبة الإناث ١٩%، وتستحوذ مراكز شباب القرى على النسبة الأكبر من حجم المشتغلين بنسبة تتعدى الـ ٥٠%، **ويوضح الشكل ١١-٧ النسب الخاصة بالمشتغلين بكل نوع منشأة. أما وفقا للأرقام غير الرسمية، فتقدر الأعداد بحوالي ٤ مليون عامل داخل القطاع الرياضي**، وهو ما يفسر التوسع الضخم للقطاع الرياضي غير الرسمي.

الشكل رقم ١١-٧: نسب أعداد المشتغلين من إجمالي المشتغلين بالمنشآت الرياضية

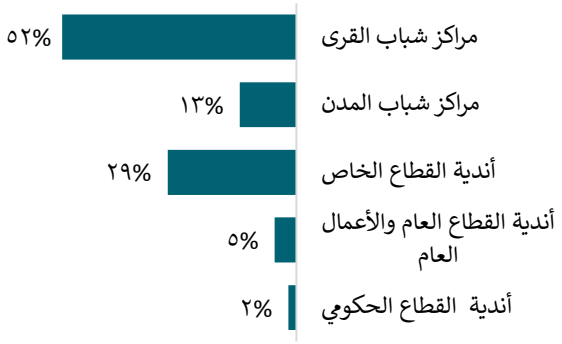

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات نشرة المنشآت الرياضية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٨.

- ونلاحظ تنوع أدوار المنشآت الرياضية بكافة أنواعها حيث لا تقتصر أنشطتها على الأنشطة الرياضية بل تشكل الأنشطة الترفيهية والتجارية والاجتماعية نسبة كبيرة من حجم إيراداتها سواء من خلال صالات العرض السينمائي أو المسارح أو قاعات الحفلات، **ولكن نلاحظ أن النسب الأكبر من حجم تلك المرافق تختص بها الأندية الخاصة حيث تستحوذ على حوالي ٩٠ % من إجمالي صالات العرض والمسارح وقاعات الحفلات.**

- **أما بالنسبة للألعاب الرياضية المختلفة[١٨] فهناك اتساع وتنوع طبيعة الألعاب داخل الجمهورية سواء الألعاب الجماعية أو الفردية ويوضح الجدول ١١-٤ الألعاب الرياضية في مصر ونسبة عدد لاعبي كل لعبة من إجمالي اللاعبين.**

الجدول رقم ١١-٤: الألعاب الرياضية داخل مصر وأعداد لاعبي الألعاب المختلفة عام ٢٠١٨

نوع اللعبة	عدد اللاعبين	النسبة من إجمالي لاعبي الرياضة في مصر (%)
كرة القدم	٢٢٤١٥٧	٣٨
كرة اليد	٣٢٤٩٥	٥
كرة السلة	٢٤٣٥٢	٤
كرة الطائرة	٢٧٥٣١	٥
التنس	٤٠٠٧	١
تنس الطاولة	٣٣٤٨٧	٦
الملاكمة	٥٤٦٥	١
المصارعة	٧٠٨٨	١

١٨ يقصد بها كل الألعاب والأنشطة الرياضية في مصر (كبار وأشبال).

نوع اللعبة	عدد اللاعبين	النسبة من إجمالي لاعبي الرياضة في مصر (%)
رفع الأثقال	٦٩٦٥	١
كمال الأجسام	٦١٧٥	١
ألعاب قوى	٢٨٥٧١	٥
جمباز	١١٧٠٩	٢
كونغ فو	٣٢٤٩٤	٥
كاراتيه	٩٠٦٦٠	١٥
جودو	٩٦٣١	٢
تايكوندو	١١٤٣٥	٢
سباحة	٢٥٨٥٩	٤
ألعاب أخرى	١٥٤٦٢	٣
الإجمالي	**٥٩٧٥٤٣**	**١٠٠**

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات نشرة المنشآت الرياضية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٨.

- **وبالرغم من استحواذ الألعاب الجماعية على النسبة الأكبر من لاعبي الرياضة في مصر بنسبة تصل إلى ٥٢% إلا أنه يلاحظ أن هناك العديد من الألعاب التي تشكل نسبة كبيرة من عدد الرياضيين ويأتي في مقدمتها الكاراتيه والكونغ فو وألعاب القوى والسباحة.**

- كما أن **النسب الأكبر للاستثمارات والإيرادات ينفرد بها نشاط كرة القدم نظرا لاتساع شعبيته** سواء داخل مصر أو خارجها مما يشكل المساحة الأكبر والأهم داخل الصناعة الرياضية.

- بلغ عدد فرق كرة القدم حوالي ١٨ ألف فريق بنسبة تصل إلى ٢٩ % من إجمالي الفرق الرياضية في مصر والتي بلغت حوالي ٦١ ألف فريق خلال عام ٢٠١٨، **كذلك بلغ عدد لاعبي كرة القدم ما يقرب من ٢٢٥ ألف لاعب بنسبة ٣٨% من إجمالي لاعبي الرياضة داخل الجمهورية.**

- **حققت مباريات كرة القدم خلال عام ٢٠١٨ النسبة الأكبر من عدد مباريات الأنشطة الرياضية بنسبة تصل إلى ٤٤% من إجمالي مباريات الألعاب المختلفة والتي بلغت حوالي ١٨٩ ألف مباراة خلال نفس العام.**

الأزمات السابقة على القطاع الرياضي في مصر

يستعرض هذا الجزء انعكاسات بعض الأزمات السابقة على قطاع الرياضة في مصر، **ويتناول التحليل فترة ثورة يناير وما تبعها من اضطرابات شهدها قطاع الرياضة والتي بلغت ذروتها في أحداث بورسعيد وما تبعها من توقف للنشاط الرياضي، وكذلك تحرير سعر الصرف أواخر عام ٢٠١٦ وما تبعه من انخفاض لدخل المواطنين**، ونلاحظ أن تأثير الأزمات تختلف طبيعته على حسب طبيعة النشاط، وكذلك باختلاف السنة نفسها من حيث طبيعة البطولات والدوريات المختلفة فيها. **كما يختلف التأثير من حيث كونه تأثيرا مباشرا على القطاع** أي مرتبط بالمنشآت الرياضية نفسها وإغلاق بعضها وكذلك أعداد الفرق واللاعبين والمباريات وغيرها، **أو تأثيرا غير مباشر** مرتبط بحقوق البث والإعلانات وغيرها من المصادر الرئيسية للإيرادات داخل القطاع.

كما لا بد من الإشارة إلى أن هناك اختلاف جذري لطبيعة الأزمة الحالية مقارنة بأي أزمة سابقة فلم يشهد القطاع توقف كامل لجميع الأنشطة وإغلاق كامل لجميع الأندية ومراكز الشباب من قبل، حيث اقتصرت الأزمات إما على توقف النشاط لفترة محدودة أو أغلاق جزئي لبعض الأندية ومراكز الشباب.

ويوضح الشكلان ١١-٨ و ١١-٩ تراجع حجم النشاط الرياضي المنظم خلال هاتين الفترتين.

الشكل رقم ١١-٨: أعداد الفرق واللاعبين لجميع الألعاب الرياضية داخل مصر خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١

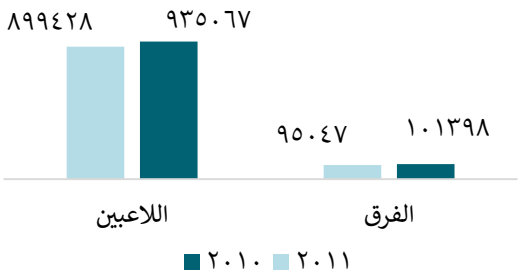

الشكل رقم ١١-٩: أعداد الفرق واللاعبين لجميع الألعاب الرياضية داخل مصر خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨

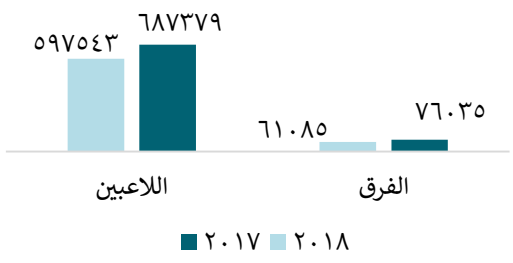

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى بيانات نشرات المنشآت الرياضية لأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٧ و٢٠١٨ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **شهدت الأزمتان تراجعا ملحوظا في أعداد كل من الفرق واللاعبين، ويوضح الشكل رقم ١١- ٨ تراجع الأعداد خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث بلغت نسب تراجع الفرق واللاعبين ٦% و ٤% على الترتيب.**

- كما شهدت **الأزمة تراجعا في أعداد المدربين الأجانب بشكل ملحوظ حيث انخفض عددهم من ٤٤ مدربا أجنبيا إلى ٨ مدربين بنسب انخفاض تتجاوز ٨٠%، حيث لجأت معظم الأندية إلى تخفيض المصروفات الخاصة بها والتي تشكل مرتبات هؤلاء المدربين نسبة كبيرة منها**، هذا بالإضافة إلى طبيعة الانفلات الأمني في تلك الفترة والتي دفعت هؤلاء المدربين إلى فسخ تعاقداتهم مع أنديتهم.

- كذلك شهد القطاع تراجعا ملحوظا في أعداد كل من الفرق واللاعبين خلال عام ٢٠١٨، وبالرغم من تعدد أسباب ذلك التراجع إلا أنه يرجح حدوث التراجع بسبب طبيعة التطورات الهيكلية التي شهدها المجتمع المصري نتيجة أزمة تحرير سعر الصرف في أواخر عام ٢٠١٦، وانعكاس ذلك على دخول الأفراد وإيرادات الأندية ومراكز الشباب وهو ما ظهر أثره في عام ٢٠١٨ **حيث تراجعت أعداد الفرق واللاعبين بنسب تصل إلى ٢٠% و١٣% على الترتيب مقارنة بعام ٢٠١٧.**

- كما **نلاحظ تراجعا أيضا في أعداد المدربين الأجانب في تلك الفترة بنسبة تصل إلى ٢٤% حيث انخفضت أعداد المدربين من ٦٢ إلى ٤٧ مدرب أجنبي داخل مصر.**

- أما بالنسبة للتأثير غير المباشر فبالرغم من عدم توفر المعلومات والبيانات عن تراجع الإيرادات الخاصة بالقطاع خلال الأزمتين إلا أن التقديرات غير الرسمية تقدر الخسائر بأكثر من مليار جنيه بسبب توقف الدوري العام لكرة القدم بعد مذبحة بورسعيد في بدايات عام ٢٠١٢ [١٩].

ثانيا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

يرتبط التأثير المتوقع على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، أما أما بالنسبة **لصدمتي العرض والطلب** فيتم تعريفهما كالتالي:

صدمة الطلب: يقصد بها تغير الطلب على خدمات ومنتجات قطاع الرياضة نتيجة التوقف الكامل للنشاط الرياضي.

صدمة العرض: يقصد بها عدم قدرة المؤسسات الرياضية المختلفة على طرح المنتجات وتقديم الخدمات نتيجة الأزمة والإجراءات الاحترازية.

ويقوم التحليل على مجموعة من الافتراضات الأساسية على النحو الآتي:

١. **تختلف درجة التأثر باختلاف طبيعة النشاط من حيث كونه نشاط رياضي، أو تجارة تجزئة رياضية، أو أنشطة أخرى تتعلق بالرياضة.**

٢. **يتأثر قطاع الرياضة المصري بأي تغيرات عالمية وإقليمية خاصة بالنشاط الرياضي**، نتيجة ارتباط الأندية والاتحادات المختلفة بالبطولات والدوريات العالمية والإقليمية كالأولمبياد وبطولة دوري أبطال إفريقيا وغيرها.

٣. **تختلف درجة التأثر باختلاف طبيعة الجهة نفسها من الجهات الثلاث (حكومية، أهلية، استثمارية)**، وكذلك طبيعة النشاط أو الدور المحدد لكل منها.

٤. **تختلف الإيرادات الأساسية لكل جهة من الجهات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم ١١-١.**

٥. **اعتماد التحليل في تقديره لنسب تأثر القطاع الرياضي في مصر على تقديرات نسبية مرتبطة بالنشاط العالمي للرياضة، وكذلك تقديرات بعض الخبراء والأكاديميين[٢٠] وذلك نتيجة عدم توفر بيانات واضحة تعكس مدى تأثر القطاع خلال الأشهر الخمس الماضية.[٢١]**

ويعرض الجدول التالي مدى تأثر القطاع الرياضي خلال دورة الأزمة، من خلال تحليل ما تحقق بالفعل على أرض الواقع، وتحليل وصفي للوضع الحالي، وكذلك تقديم سيناريوهات مستقبلية محتملة في ضوء ما تم ذكره من افتراضات.

١٩ https://www.emaratalyoum.com/sports/arab-and-international/٢٠١٢-٠٣-١١-١.٤٦٧٨٣١

٢٠ ترجع التقديرات الخاصة بدرجة تأثر كل جهة وطبيعة ذلك التأثر إلى الدراسة المنشورة على شبكة الانترنت عن اقتصاديات الرياضة المصرية أثناء الكوارث الطبيعية (دراسة حالة)، لشريف السيد يوسف و أحمد سيد أحمد عبدالفتاح، القاهرة، جامعة حلون، ٢٠٢٠.

٢١ ترجع بعض التحليلات الخاصة بالأندية إلى استطلاعات للرأي قام بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية مع رؤساء بعض الأندية الكبرى داخل مصر.

الجدول ١١-٥: المراحل المختلفة لدورة الأزمة وتأثيرها على القطاع الرياضي

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)	صدمة محدودة جدا في العرض	وذلك نتيجة ظهور الفيروس في هذه الفترة في الصين فقط، وعدم تأثر مصر بعد سوى في بعض المنتجات والأدوات الرياضية المستوردة من الصين. ولكن لم تتأثر الفرق أو الأنشطة الرياضية نفسها.	لا يوجد تأثير نظرا لكون العرض والطلب لم يتغيرا إلى حد كبير.
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير-منتصف مارس ٢٠٢٠)	صدمة محدودة جدا في الطلب والعرض	ظهرت صدمة محدودة للطلب والعرض نتيجة ١. اتجاه العديد من دول العالم والاتحادات إلى تأجيل بعض البطولات والدوريات العالمية وهو ما انعكس على تجهيزات الرياضيين لتلك البطولات. ٢. ارتبطت تلك الفترة ببداية قلق بعض المواطنين من مستقبل الفيروس في مصر وتُرجم ذلك في توقف بعض الأسر عن الذهاب للنوادي وتوقف بعض الرياضيين عن التمارين والتجهيزات للبطولات. ٣. حالة ترقب لدى العديد من العاملين وكذلك المستثمرين ممن كان لديهم خطط استثمارية في المجال نتيجة عدم وضوح الرؤية.	تراجع بسيط في حجم إيرادات الأندية، وكذلك مبيعات التجزئة الرياضية.
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-أول يوليو ٢٠٢٠)	شهدت تلك الفترة **صدمة كبيرة في الطلب، وصدمة شديدة** في العرض تدرجت في صعوبتها مع تطور الأحداث.	•مثلت تلك الفترة بداية الأزمة لكل القطاع الرياضي المصري نتيجة الإجراءات الاحترازية وما تبعها من تعليق للنشاط الرياضي والغاء أو تأجيل معظم البطولات العالمية والإقليمية. • كما شهدت تراجعا في قيم الإعلانات والإيجارات، وكذلك دخول العاملين في المنشآت الرياضية خاصة وأن معظم هؤلاء العاملين يعتمدون على (البقشيش) كمصدر دخل رئيسي لهم.	ظهر ذلك التأثر في كل من الآتي: **<u>أولا الجهات الحكومية</u>** توقف الأنشطة والبرامج المختلفة كمارثون زايد ومهرجان الدرجات وسباق الهجن ومعا ضد التدخين ودوري مراكز شباب كرة القدم وغيرها **<u>ثانيا الهيئات الأهلية</u>** **<u>الأندية الرياضية ومراكز الشباب</u>** **١. تراجع الإيرادات بنسبة ١٠٠% خلال تلك الفترة مقارنة بالشهور التي قبلها نتيجة الإغلاق الكامل لكل الأندية والمراكز.** ٢. لجوء الكثير من الأندية إلى تخفيض موازنة الرياضة بنسبة تصل إلى ٣٠% لتقليل النفقات. ٣. أعباء مالية إضافية نتيجة إجراءات الوقاية من فيروس كورونا داخل النوادي حيث خصصت وزارة الشباب والرياضة ٢٥ مليون جنيه لمواجهة أثار وتداعيات كورونا. ٤. تراجع قيمة عائد المعارض والحفلات والإيجارات داخل النوادي أو خارج سور النوادي كذلك تذاكر دخول البوابات وغيرها

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس-أول يوليو ٢٠٢٠) تابع			٥. تراجع قيمة عائد مدارس الألعاب المختلفة. ٦. تراجع قيمة عائد المشاركة في البطولات الإقليمية خاصة للأندية الكبرى (الأهلي والزمالك وبيراميدز). ٧. تراجع عائد القنوات الرياضية الخاصة بالأندية. ٨. تراجع قيمة الإعلانات وقيمة الرعايا حيث بلغت حقوق رعايا الأهلي والزمالك حوالي ٥٢٠ و٤٠٠ مليون جنيه على التوالي لمدة أربع سنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. ٩. تراجع عائد قيمة تسويق المواقع الالكترونية للأندية نتيجة افتقار المواقع الرياضية للأحداث الرياضية. **ثالثا شركات الخدمات الرياضية:** **شركات الخدمات الرياضية المباشرة** ١. تراجع عائد قيمة الأندية الخاصة المتمثلة في المشاركة في البطولات كنادي بيراميدز. ٢. تراجع محصلة العملية الإنتاجية للعاملين بشركات الخدمات الرياضية نتيجة تعليق النشاط وتشغيل نصف القوة وغيرها. ٣. تراجع عائد قيمة الأندية الخاصة المتمثلة في إيرادات المنشآت (ملاعب – مطاعم – محلات وغيرها). ٤. تراجع القيمة التسويقية للاعبين نتيجة عدم قدرة الأندية على دفع مبالغ مالية كبيرة للاعبين وكذلك انخفاض حركة تنقلات اللاعبين بين الأندية. **الشركات غير المباشرة** ١. خسائر مالية للشركات العاملة في مجال إنتاج واستيراد المنتجات والأدوات الرياضية. ٢. أعباء مالية نتيجة تعليق النشاط من حيث مرتبات العاملين والتعاقدات وغيرها. ٣. تراجع عائد شركات التسويق التي تمتلك حقوق تسويق بطولات نتيجة الإلغاء او التأجيل.
٤. انحسار الأزمة (أول يوليو -نهاية سبتمبر ٢٠٢٠)	انحسار تدريجي لأزمتي الطلب والعرض	• **فيما يخص العرض:** شهدت هذه الفترة انتهاء الإجراءات الاحترازية وإجراءات الغلق الكامل للأندية والمراكز وجميع المنشآت الرياضية، والسماح للأندية باستقبال نسب محدودة من الأعضاء ودفع الاشتراكات السنوية. ولكن لم تستطع تلك المنشآت الرجوع إلى معدلات ما قبل كورونا. • **فيما يخص الطلب:** شهد انحسارا محدودا نتيجة تخوف الكثيرين من استمرارية المرض، وتراجع الكثير من الأسر عن الذهاب للأندية.	توقف الخسائر المباشرة لمن يعملون في القطاع سواء كانوا رياضين أو عاملين. وعودة تدريجية للأنشطة المباشرة والغير مباشرة المرتبطة بالرياضة سواء كانت إعلانات أو حقوق بث أو إعلام رياضي أو غيره.

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
٥. التعافي (بداية أكتوبر حتى يونيو ٢٠٢١)	ترتبط صدمتا العرض والطلب بسرعة التعافي	ترتبط هذه الفترة بثلاثة سيناريوهات مرتبطة بتطور الفيروس وهي كالتالي: **١. السيناريو المتفائل** استمرار التعافي حتى تنتهي الأزمة تماما في منتصف أكتوبر أو أول نوفمبر وبالتالي عودة النشاط بشكل طبيعي. **٢. السيناريو المتوسط** استمرارية الفيروس حتى نهاية العام واستمرار بعض الإجراءات الاحترازية وبالتالي ثبوت الوضع كما كان في المرحلة السابقة من توفر العرض وانحسار الطلب مع عدم عودة المعدلات إلى حالتها الطبيعية. **٣. السيناريو المتشائم** ظهور موجة ثانية من الفيروس وعودة الإغلاق الكامل وتوقف النشاط الرياضي كما كان في المرحلة الثالثة.	**١. السيناريو المتفائل** تحسن كبير في معدلات الطلب، وعودة النشاط إلى ما كان عليه قبل أزمة كورونا، وتوفير الفرصة للدولة للتجهيز المناسب لبطولة العالم لكرة اليد خلال مطلع السنة القادمة. ولكن تبقي معدلات نمو القطاع متراجعة نتيجة المشكلات الجوهرية المرتبطة بالقطاع منذ ١٠ أعوام كما تم ذكره. **٢. السيناريو المتوسط** بقاء الوضع كما كان خلال شهر أغسطس وشهر سبتمبر أي عودة النشاط والبطولات ولكن مع استمرارية تراجع الطلب من حيث تواجد المشجعين في المباريات أو تراجع معدلات الذهاب للنوادي والمراكز والاشتراكات في الأكاديميات ومدارس الرياضة المختلفة، وهو ما يتبعه تراجع لأعداد اللاعبين والفرق بنسب تتجاوز ١٥% كما شهدت الأزمات السابقة. **٣. السيناريو المتشائم** تراجع مستويات العرض والطلب إلى ما كانت عليه خلال المرحلة الثالثة وعودة الإغلاق الكامل وهو ما يتبعه تراجع في الرياضيين والفرق بنسب تصل إلى ٢٥%. كذلك تراجع إيرادات الأندية والمراكز بنسبة ٣٠%، وعدم قدرة الدولة على تجهيز بطولة العالم لكرة اليد مما يهدد إقامتها وبالتالي خسارة الدولة الكثير من الإيرادات والاستثمارات المتوقعة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شأنها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

نخلص من التحليل السابق أن القطاع الرياضي قد شهد أزمة لا مثيل لها من حيث تراجع الإيرادات والدخول سواء على مستوى المنشآت أو الأفراد، وأن ما يقرب من ١٤٠ ألف عامل يعملون بالقطاع بشكل مباشر قد تأثروا تأثيرا سلبا نتيجة أزمة كورونا، كما أن ذلك العدد يصل إلى ما يقرب من ٤ مليون عامل إذا تم الأخذ في الاعتبار القطاعات غير المباشرة والأثر الاقتصادي المضاعف (Multiplier Effect). كما أظهرت هذه الأزمة المشكلات الجوهرية المرتبطة بالقطاع منذ ٢٠١١ والتي كان لها أثر شديد في تفاقم الأزمة الحالية وعدم قدرة المؤسسات على الرجوع إلى المعدلات الطبيعية للقطاع الرياضي المصري.

ثالثا: التدخلات المطلوبة لتخفيف أثار الآزمة

١. **إعادة النظر في لوائح الأندية ومراجعة بنودها** خاصة البنود التي تمنعها من الاقتراض.
٢. **تقديم تسهيلات وقروض ميسرة للمنشآت الرياضية** خلال تلك الفترة في محاولة لرفع قدرتها وكفاءتها في مواجهة الأزمة والرجوع إلى معدلات ما قبل كورونا.
٣. **تقديم الدعم اللازم لمراكز شباب القرى والعاملين بها**، وتقييم سريع لوضعها الحالي وتخصيص مبالغ مالية لرفع كفائتها وتحسين وضعها.

٤. **الانتباه لأي بطولات دولية خلال الفترة القادمة** والتجهيز اللازم لبطولة كاس العالم لكرة اليد المقامة في مصر خلال مطلع عام ٢٠٢١، مع أخذ الاحتياطات والإجراءات القوية لنجاح البطولة ووضع سيناريوهات مختلفة لإقامتها بناء على تطور الفيروس والأزمة.

٥. **استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للمنصات** ووسائل قياس الأداء وغيرها في خلق منافسات جادة بين الشباب والمراحل السنية المختلفة في جميع المحافظات.

٦. **النظر في القواعد المنظمة لاتحادات المحترفين** ككرة السلة وكرة اليد خلال ذلك العام وعدم تحديد حد أدني للاعبين المحترفين في النوادي، والنظر في عقود هؤلاء اللاعبين.

٧. **النظر في عقود لاعبي كرة القدم المرتفعة** ومحاولة تقنين تلك العقود بما يتناسب مع الوضح الحالي للأزمة.

رابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

بالرغم من الجهود والإسهامات التشريعية والتنفيذية إلا أنه يبقي الجانب الترفيهي للقطاع أعلى من الجانب الاقتصادي وهو ما يسبب ضياع الكثير من الفرص والاستثمارات التي من الممكن أن تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي المصري وذلك من خلال:

١. **إعادة النظر بشكل عام إلى الرياضة وتعريفها ومجالاتها، كذلك الاهتمام بكل الألعاب والممارسين لها وليس فقط كرة القدم.**

٢. الحاجة إلى **قاعدة بيانات تفصيلية للاعبين، وتوفير المعلومات والبيانات** اللازمة للاستثمار في القطاع.

٣. **تشجيع المؤسسات التمويلية والأفراد على تمويل المواهب المستقبلية.**

٤. **وضع آلية لانتشار المنافسات الصحية في الرياضة** خصوصا للفرق غير الرسمية وتقديم عوائد مالية مناسبة لهم.

٥. **زيادة مراكز الشباب لتحقيق مزيد من العدالة الجغرافية، وتحقيق تناسب بينها وبين عدد السكان، وتبني الأفكار غير التقليدية فيما يخص مراكز الشباب المخصصة للفتيات**[٢٢].

٦. **التنسيق المستمر والفعال لوزارة الشباب والرياضة مع وزارة التعليم والتعليم العالي والثقافة والسياحة والوزارات المعنية بالقطاع الرياضي.**

٧. **القوانين المنظمة للقطاع الرياضي بشكل سليم لتحقيق الاستفادة القصوى من استثماراته وكذلك منع الممارسات الاحتكارية داخله.**

٨. **الاستفادة من الأحداث الرياضية في تعزيز السياحة المصرية** ورسم صورة إيجابية للدولة المصرية.

٩. **إدخال القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية للرياضة بتكاليف رمزية** وذلك بغرض تشجيعهم من ناحية، وتحقيق ظروف صحية ملائمة لممارسي الرياضة من ناحية أخرى.

٢٢ واحدة من تلك الأفكار هي المشروع المتكامل الخاص بمراكز شباب للفتيات في منطقة إمبابة والذي يعمل عليه الأستاذ أحمد عيد، عضو لجنة الخمسين لصياغة الدستور.

المراجع

الورداني، يوسف. ٢٠١٧. تأثيرات قانون الرياضة الجديد في مصر، الملف المصري، العدد ٤١. القاهرة.

يوسف، شريف السيد، وأحمد سيد أحمد عبدالفتاح. ٢٠٢٠. اقتصاديات الرياضة المصرية أثناء الكوارث الطبيعية (دراسة حالة). دراسة منشورة على شبكة الإنترنت. القاهرة: جامعة حلوان.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA). 2020. The Impact of COVID-19 on Sport, Physical Activity and Well-being and its Effects on Social Development. DESA Policy Briefs (no. 73). New York: UN DESA.

١٢. قطاع النفط

باحث رئيسي*: **محمد حسنى**

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

لطالما شكلت صناعة النفط أهمية خاصة للاقتصاد العالمي، لما لها من وزن نسبي ضخم كمصدر منفرد للطاقة على مستوى العالم رغم تنامي مصادر الطاقة البديلة المتجددة وغير المتجددة.

ورغم أن مصر ليست من كبار الدول المصدرة للنفط، إلا أن قطاع النفط يعد قطاعا هامّا في الاقتصاد المصري، ومن ثم ينبغي تحليل تداعيات أزمة كوفيد-١٩ على هذا القطاع في ضوء التأثير المضاعف للجائحة على صناعة النفط العالمية.

ويستمد قطاع النفط أهميته النسبية من الآتي:

- يظل النفط ولعقود طويلة المسئول الرئيسي عن معظم الاضطرابات العالمية، حيث اتخذ إنتاج النفط اتجاها تصاعديا منذ عام ١٩٠٠ وحتى وقتنا الحالي؛ لا سيما بسبب ارتفاع الطلب عليه في ظل تنامي الاقتصاد والتعداد السكاني العالميين.
- تتسم صناعة النفط بشيء من التناقض، فبالرغم من تأثرها الشديد بالاستقرار السياسي العالمي، إلا أنها في ذات الوقت تستطيع الصمود في ظل أكثر الظروف اضطرابا.
- بالرغم أن قرار الإنتاج عمليّا هو قرار محلي إلا أن سعر النفط الذي يؤثر على الإنتاج لا يتحدد إلّا عالميا.
- تتأثر الخطط التنموية للدول المعتمدة على تصدير النفط بالأسعار العالمية التي هي في الواقع متغير خارجي.
- يشكل النفط الخام أحد أهم المدخلات الرئيسية لمعظم الصناعات، ومن ثم فإن التغير في أسعار وإنتاج النفط لهما تأثير كبير على الاقتصادات المحلية.
- يعد النفط الخام الأكثر استخداما بين مصادر الطاقة؛ حيث يستحوذ في الوقت الحالي على ٣٥% من استخدامات الطاقة العالمية، يليه الفحم ثم الغاز الطبيعي بنسب ٢٨% و٢٤% على التوالي (الشكل ١٢-١).

الشكل ١٢-١: مصادر الطاقة العالمية وفقا للنوع، ٢٠١٧

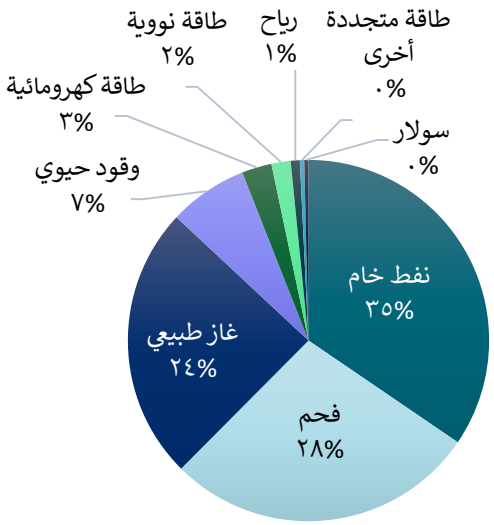

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

- ونظرا للتعقيد الشديد الذي يتسم به قطاع النفط، يبدأ التقرير أولا باستعراض أهم المفاهيم الفنية المتعلقة بصناعة النفط، ثم يتطرق إلى نظرة شمولية للقطاع عالميا، يليها توصيف الوضع الراهن لقطاع النفط المصري بدءا بموقع مصر على الخريطة العالمية من صناعة النفط. ثم إلقاء الضوء على تأثير الأزمات السابقة، وتداعيات الأزمة الحالية لكوفيد-١٩ على قطاع النفط العالمي بوجه عام وعلى مصر بوجه خاص. وأخيرا يستعرض التقرير أوجه الضعف المؤسسي التي يعاني منها القطاع، ويقترح بعض الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحسين فرص مصر في الاستفادة من التغيرات العالمية التي يشهدها القطاع.
- وعلى الرغم من ترابط قطاعي النفط والغاز الطبيعي إلا أن التقرير يركز بشكل أساسي على قطاع النفط.

* يتوجه الباحث بالشكر والتقدير للباحثة سلمى بهاء، اقتصادي بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، على مشاركتها البحثية في إعداد هذا الفصل.

١-١ أهم المفاهيم الفنية

تختلف أصناف النفط وفقا للموقع الجغرافي الذي يتم استخراجه منه. وفيما يلي نستعرض أصناف النفط المختلفة وآليات تسعيره، مع توصيف مراحل سلسلة الإمداد الرأسية للنفط، وتحليل السمات الرئيسية لأهم التكتلات التجارية بالقطاع على المستوى العالمي.

- *أصناف النفط*

بوجه عام، يتم تصنيف النفط وفقا لكل من **الكثافة والمحتوى الكبريتي**. بالنسبة **للكثافة** يُصنف النفط إلى ثلاث درجات رئيسية خفيفة، متوسطة، وثقيلة، ترتبط كل منها بنوع محدد من المنتجات النفطية. أما بالنسبة **للمحتوى الكبريتي**، فيُصنف أيضاً إلى ثلاثة أنواع (sweet، medium-sweet، أوsour). ويحتوي الملحق (١) على مزيد من التفاصيل حول المواصفات الفنية لكل صنف.

- *آلية تسعير النفط*

يعتمد سعر **النفط الخام** على الخواص التي يتسم بها، والموقع الجغرافي للحقول المستخرج منها. وفيما يلي الأصناف الرئيسية المستخدمة كمعايير لتسعير النفط:

١. النفط الأوروبي (Brent) وهو الأكثر شيوعا
٢. النفط الأمريكي (West Texas Intermediate (WTI)، والذي يتسم بخواص فريدة ومختلفة.
٣. النفط الخليجي (Dubai/Oman و OPEC Reference basket)، وهما الأكثر تداولا.

ويتضمن الجدول م١٢-٢ في الملحق ٢ التفاصيل الخاصة بكل معيار.

ويوضح الشكل رقم ١٢-٢ الخصائص التي يتميز بها كل منها؛ ففي حين يتميز المعياران الأول والثاني بانخفاض المحتوى الكبريتي بهما، يتسم الأخير بنفط خام ثقيل ومحتوى كبريتي مرتفع.

الشكل١٢-٢: درجة الكثافة والمحتوى الكبريتي لبعض أنواع النفط الخام المستخدمة كمعايير لتسعير النفط

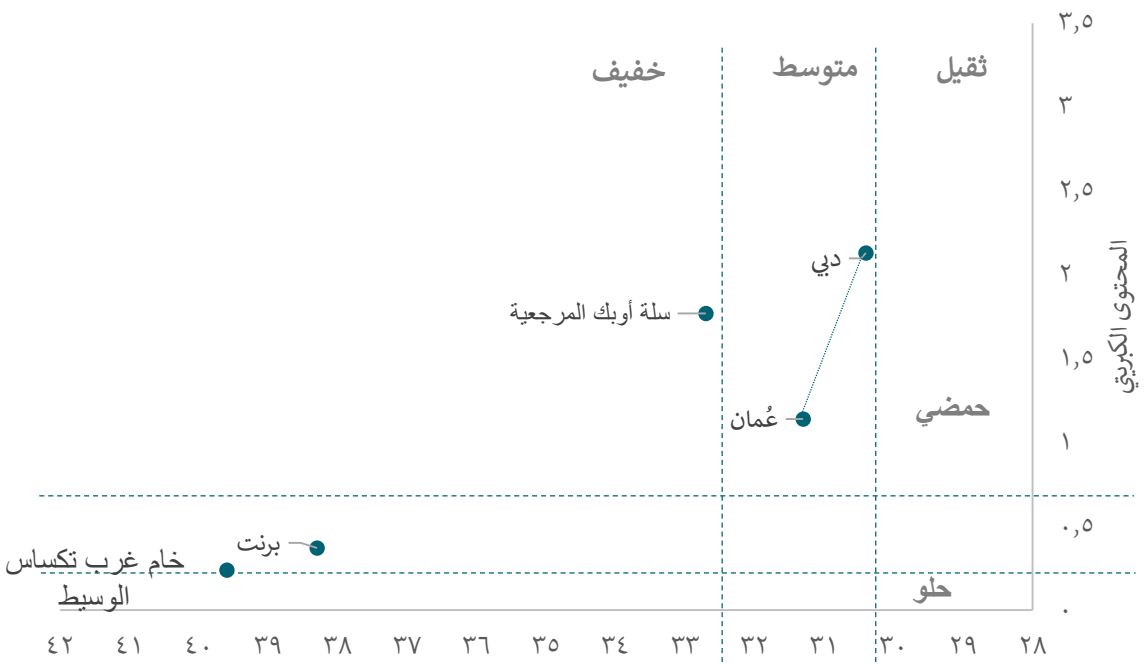

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, ٢٠١٨.

- *سلسلة الإمداد في صناعة النفط*

يمر النفط الخام عبر سلسلة إمداد رأسية إلى أن يصل إلى المستهلك النهائي، وتتضمن هذه السلسلة عمليات الإنتاج كما هو مبين في الشكل ١٢-٣، بدءا من التنقيب عن النفط وما يرتبط به من أنشطة تنتهي ببيع المنتجات النفطية والوقود للمستهلكين.

الشكل ١٢-٣: المراحل المختلفة لسلسلة الإمداد في صناعة النفط

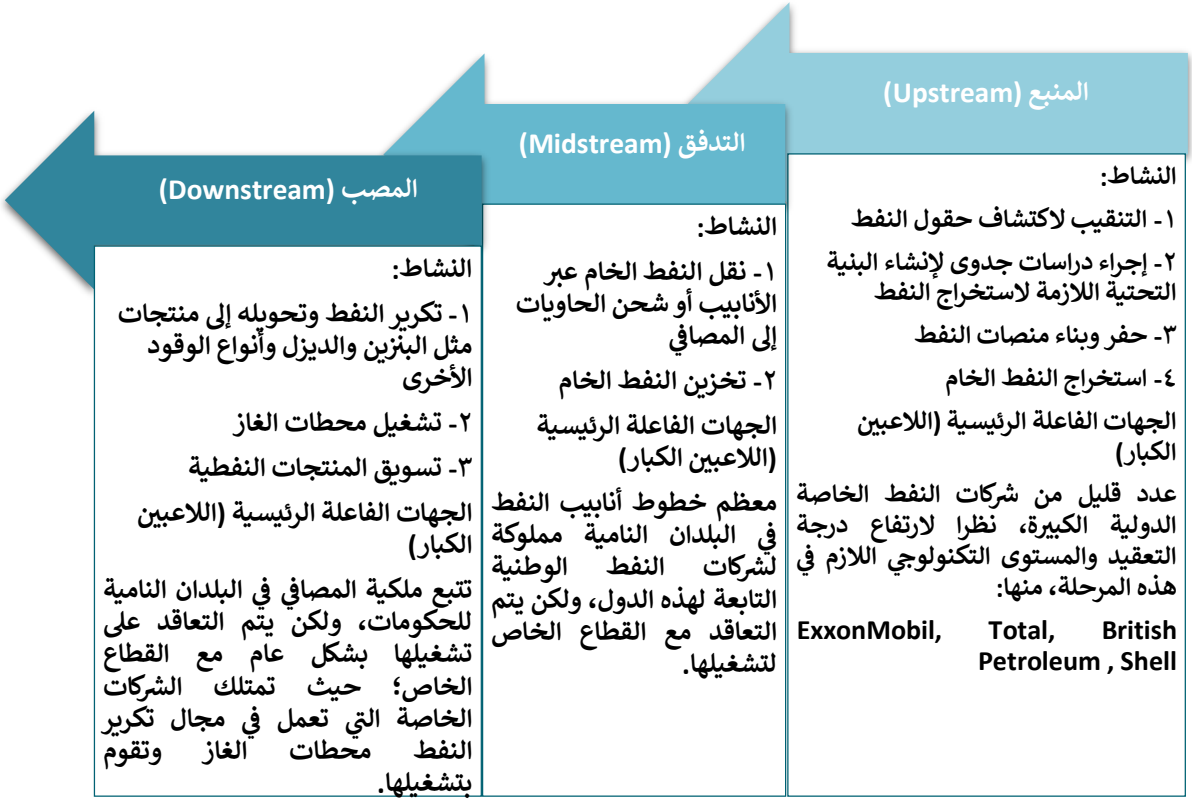

المصدر: American Petroleum Institute.

- *التكتلات التجارية*

يتسم سوق النفط بطبيعة احتكارية، حيث يخضع لاحتكار القلة[١] نظرا لمحدودية عدد الدول المنتجة له، ولذلك قامت هذه الدول بتشكيل تكتلات تجارية بغرض التنظيم والتنسيق؛ وتعتبر التكتلات التجارية المرتبطة بالنفط وخاصة الأوبك نماذج منفردة لتكتلات القلة التي نجحت في الاستمرار على مدى السنوات- عكس المعتاد- بالرغم من الحافز الداخلي والدائم للتكتلات التجارية (Cartels)، بالخروج عن المجموعة إنتاجيا أو سعريا بهدف تحقيق الربح.

وهو ما يعكس **أهمية أسواق النفط العالمية وتأثيرها الضخم على الاقتصاد السياسي العالمي**. ويستعرض الجدول ١٢-١ التكتلات الثلاثة الرئيسية في سوق النفط العالمي والخلفية التاريخية لكل منهم.

الجدول ١٢-١: قائمة التكتلات التجارية للنفط

التكتل	الإنتاج (٢٠١٩)	الأعضاء المؤسسون	المهام
منظمة الدول المصدرة للنفط (الـ OPEC)	٤٤% من إنتاج النفط العالمي	السعودية، فينزويلا، إيران، الكويت	• تأسست في عام ١٩٦٠ لمواجهة القوى الاقتصادية الأمريكية والسوفيتية واللتان استغلتا كونهما أكبر منتجي ومستهلكي النفط وقتها في التحكم في الأسعار. • يضمن أعضاء الـ OPEC استقرار إيراداتهم النفطية من خلال تنسيق الإنتاج فيما بينهم لضمان عدم زيادة المعروض أو هبوط الأسعار.

١ سيطرة عدد قليل من المنتجين/ المصدرين على السوق.

التكتل	الإنتاج (٢٠١٩)	الأعضاء المؤسسون	المهام
منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الـ OAPEC)	٢٨% من إنتاج النفط العالمي	الكويت، ليبيا، السعودية وانضمت لها في عام ١٩٧٢ الدول الأقل أهمية في إنتاج النفط مثل مصر والجزائر وسوريا	• تأسست في عام ١٩٦٨ بعد فشل الحظر النفطي في عام ١٩٦٧ نتيجة عدم التنسيق. • هدفها الأساسي هو استغلال إنتاج النفط لتحقيق أهداف سياسية للدول العربية. ولكن تراجع هذا الدور مع الوقت وأصبحت تركز الآن على تحقيق التكامل الإقليمي وتطوير البنية التحتية للنفط في الدول العربية.
OPEC+	٦٦% من إنتاج النفط العالمي	تضم كافة الدول الأعضاء بمنظمة الـ OPEC بالإضافة إلى منتجي النفط الجدد ذوي الاستثمار المرتفع في النفط مثل روسيا.	• التقى تحالف (OPEC+)[٢] لأول مرة في عام ٢٠١٦ بهدف السيطرة على إمدادات النفط العالمية. • تقوم الدول الأحدث عهدا بإنتاج النفط (ذو التكلفة المرتفعة) برفع إنتاجها استجابة لارتفاع الأسعار وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح. • يتفاوض أعضاء +OPECفيما بينهم لضمان عدم تجاوز الإنتاج لحجم الطلب العالمي. وكذلك لمحاولة الاتفاق على سعر مناسب للنفط يرضي جميع الأطراف من المنتجين بتكلفة منخفضة ونظرائهم من المنتجين بتكلفة مرتفعة في التحالف. • رغم أن الولايات المتحدة ليست عضوا رسميا في +OPEC إلا أنها تشارك بصورة كبيرة في التفاوض على حصص الإنتاج.

المصادر: OPEC؛ OAPEC؛ ومنتدى الطاقة العالمي.

١-٢ *نظرة شمولية على قطاع النفط العالمي*

صعدت صناعة النفط على مستوى العالم بصورة كبيرة خلال السبعين عاما الماضية والتي شهدت خلالها عددا من التغيرات في الأسعار والإنتاج والاتفاقات المؤسسية؛ حيث أثرت التطورات العديدة التي شهدها الاقتصاد السياسي في العالم على أسواق النفط العالمية، مثل الحروب التي شهدها العالم خلال حقبة السبعينيات والتي أدت إلى فرض **حظر النفط**. كما كان للأزمات الاقتصادية الكبرى الأخرى مثل الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، والأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ أثرا كبيرا أيضا على الأسعار في أسواق النفط. ويقوم **الشكلان ١٢-٤أ و١٢-٤ب** التاليان برصد أسعار النفط العالمية خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥ إلى عام ٢٠١٩، والإنتاج العالمي من النفط منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ٢٠١٤، على التوالي.

الشكل ١٢-٤أ: الأسعار العالمية الحقيقية للنفط خلال الفترة ١٩٤٥-٢٠١٩

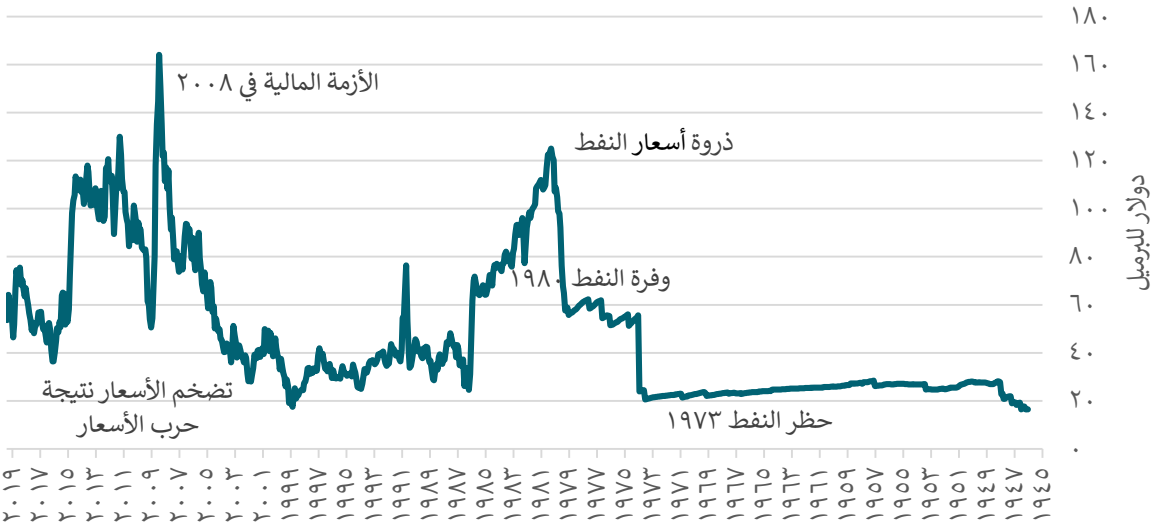

المصدر: Bloomberg and JODI Oil.

٢ (OPEC+) تحالف جديد بدأ في عام ٢٠١٦، وليس منظمة رسمية جديدة.

الشكل ١٢-٤ب: الإنتاج العالمي من النفط، ١٩٤٥-٢٠١٤

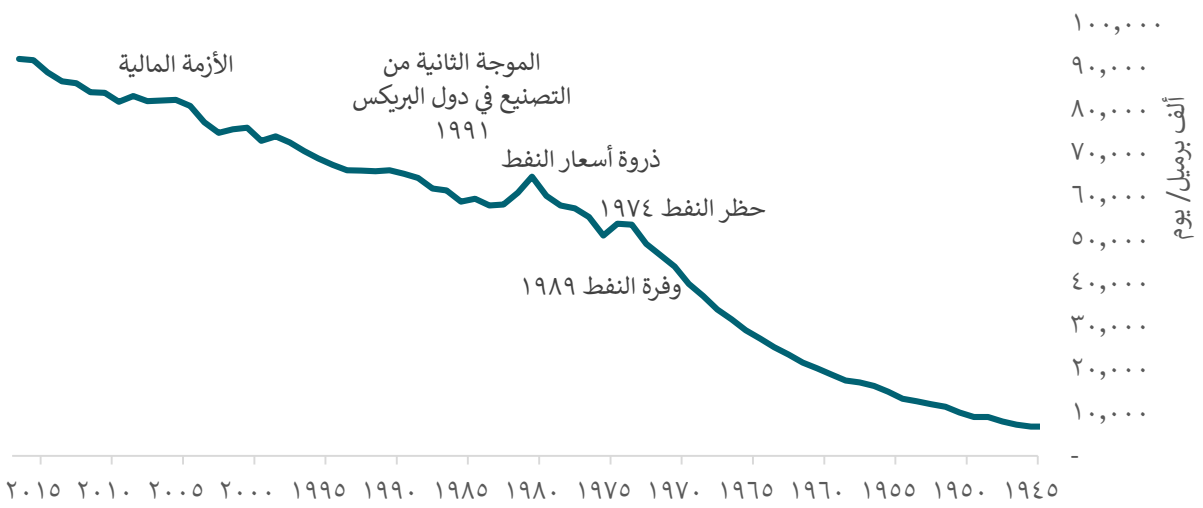

المصدر: Bloomberg and JODI Oil.

١-٢-١ الموجات الرئيسية في أسعار النفط منذ عام ١٩٤٥ وحتى قبيل ظهور كوفيد-١٩

نستعرض فيما يلي تفاصيل التطور المرحلي لسوق النفط من حيث الأسعار، الإنتاج، الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار) والتغيرات المؤسسية خلال الفترة (١٩٤٥-يناير ٢٠٢٠).

- **موجات النمو الاقتصادي ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٠: فترة التعافي في أعقاب الحرب العالمية الثانية**

الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبون الكبار): كان التصنيع هو محرك التعافي الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في كل من أوروبا، أمريكا الشمالية، اليابان والاتحاد السوفيتي. وأدى تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي وارتفاع مبيعات السيارات إلى رفع الطلب على النفط. وكان الهدف من تأسيس منظمتي الـ OPEC والـ OAPEC هو استغلال قوة المفاوضات الجماعية للتوصل إلى أسعار أفضل والتحكم في إنتاج النفط الذي سيطرت عليه شركات النفط العالمية.

الإنتاج: أدت زيادة التصنيع إلى ارتفاع إنتاج النفط ٥٤٧% إلى ٤٣.٧ مليون برميل لليوم بحلول عام ١٩٧٠ تلبيةً للاحتياجات المتزايدة من استهلاك النفط. إلا أن ارتفاع الإنتاج لم يكن كافيا لتلبية ارتفاع الطلب.

الأسعار: أدت زيادة الطلب إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٣٨% من ١٦.٤٨ دولار للبرميل في ١٩٤٥ إلى ٢٧.٧٢ دولار للبرميل في ١٩٧٠، وجاء معظم هذه الزيادة خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٩.

التغيرات المؤسسية: خضعت عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٠ لسيطرة سبع شركات نفط دولية أوروبية وأمريكية، وكانت حقول النفط في البلدان النامية إما مملوكة أو مؤجرة لهذه الشركات؛ مما أكسبها القدرة على التحكم في الأسعار والإنتاج. وبحلول الستينيات بدأ تأميم شركات النفط تدريجيا في بعض الدول مثل العراق وإكوادور.

- **تراجع إنتاج النفط بسبب الحظر خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٨٠**

الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار): أدى حظر النفط الذي فرضته منظمتا الـ OPEC والـ OAPEC إلى خفض الإنتاج لأول مرة منذ عام ١٩٤٥، لتقطعا بذلك سنوات متواصلة من النمو الإنتاجي. كما أدى ذلك إلى تحول الاقتصاد العالمي؛ حيث اتجهت الاستثمارات للصناعات الأقل كثافة في استخدام الطاقة.

الإنتاج: قامت منظمتا الـ OPEC والـ OAPEC بخفض الإنتاج السنوي من النفط بنسبة ٥% في عام ١٩٧٥ إلى ٥٠.١ مليون برميل لليوم، مما تسبب في حدوث صدمة في جانب العرض. وبالرغم من ارتفاع إنتاج النفط ككل بمقدار ٢٠% ليصل إلى ٦٥.٦ مليون برميل لليوم مع نهاية عام ١٩٨٠، لم يكن ذلك كافيا لسد الزيادة في حجم الطلب وهو ما انعكس بوضوح على اتجاه الأسعار.

الأسعار: نظرا لانخفاض المرونة السعرية للطلب على النفط، فقد أدى خفض الإنتاج إلى حدوث قفزة في الأسعار حيث ارتفعت بمقدار ١١٦% من ٢٤ دولارا للبرميل في ديسمبر ١٩٧٣ إلى ٥٢ دولارا مقارنة بشهر يناير من عام ١٩٧٤، وفي غضون عام واحد فقط. وخلال المرحلة الأولى تضاعفت أسعار النفط الحقيقية من ٥١ دولارا للبرميل في عام ١٩٧٤ إلى ١٠٧ دولار في عام ١٩٨٠. ثم **ارتفع سعر النفط إلى ذروته في مايو عام ١٩٨٠، مسجلا أعلى مستوى له خلال هذه الفترة (١٢٣.٧٩ دولار للبرميل).**

التغيرات المؤسسية: ساعد ارتفاع أسعار النفط الدول المنتجة على الاستثمار في إنشاء البنية التحتية اللازمة للتكرير من خلال إقامة شركات نفط وطنية تستأجر البنية التحتية بدلا من استئجار حقول النفط كما كانت تفعل الشركات الدولية. واستمر تأميم حقول النفط - التي كانت تسيطر عليها الشركات الدولية - بدعم من الشعوب نظراً لأن الأخيرة كانت تحرم الدول من الإيرادات النفطية. وبينما كان ٨٥% من البنية التحتية للتنقيب والاستخراج في عام ١٩٧٣ تحت سيطرة شركات النفط الدولية، تراجعت هذه النسبة إلى ٧% فقط بحلول عام ٢٠١٢.

- **فترة ما بعد حظر النفط (١٩٨٠ – ١٩٨٩) والتي أسفرت عن فائض النفط (Oil Glut)**

الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار): تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب التباطؤ الاقتصادي في الدول الصناعية وتطوير مزيد من التقنيات الموفرة للطاقة، مما حوّل استهلاك الطاقة نحو الغاز الطبيعي والإيثانول. ودفع ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الحظر العديد من الدول غير الأعضاء في الـ OPEC مثل الاتحاد السوفيتي والبرازيل والهند والولايات المتحدة إلى الاستثمار في إنتاج النفط الخاص بهم رغم ارتفاع التكلفة المبدئية لذلك. وفي عام ١٩٨٠، دفع تسرب ضخم بلغ ٢٦٠ ألف برميل من النفط في الولايات المتحدة العديد من الحكومات إلى إعادة فحص اللوائح البيئية الخاصة بها والمعمول بها في صناعة النفط. كما أدت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ إلى تراجع إمدادات النفط العالمية، وهبوط الطلب بوتيرة أسرع منها.

الإنتاج: تراجع إنتاج النفط خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ بنسبة ٩% من ٦٤.٦ مليون برميل لليوم إلى ٥٨.٧ مليون برميل، فيما عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩ بنسبة ١١% إلى ٦٥.٢ مليون برميل لليوم مع بدء دخول دول منتجة جديدة لسوق النفط.

الأسعار: هبطت الأسعار من ذروتها (١٢٣.٧٩ دولار للبرميل في ١٩٨٠) بنسبة ٤٦% إلى ٦٦.٥١ دولارا للبرميل في عام ١٩٨٥. وبحلول عام ١٩٨٩، كانت الأسعار قد تراجعت بنسبة ٣٨% أخرى إلى ٤١.٢١ دولارا للبرميل.

التغيرات المؤسسية: تولت شركات النفط الوطنية عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير في الدول حديثة العهد بالإنتاج النفطي، مثل شركتي Petrobras وGazprom في البرازيل وروسيا على التوالي. ودفع تنامي القدرات الفنية للشركات الوطنية إلى التقليل من أهمية شركات النفط الدولية، والتي اُختزلت حينها إلى ثلاث شركات دولية فقط نتيجة عمليات الدمج والاستحواذ، وهي شركات Chevron، ExxonMobil وBritish Petroleum.

- **التصنيع في مجموعة دول الـ BRICS (البرازيل، روسيا، الصين، الهند، جنوب إفريقيا) ما بين ١٩٩١ و١٩٩٨**

الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار): أدى تسارع وتيرة التصنيع في الصين والهند وجنوب إفريقيا وإندونيسيا إلى الإقبال الشديد على استخدام الطاقة في بداية هذا العقد، ولكن سرعان ما توقف بفعل الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ مما انعكس في انخفاض حاد في الطلب على النفط.

الإنتاج: ارتفع الإنتاج بنحو ١٠% من ٦٥.٩ مليون برميل لليوم إلى ٧٢.٤ مليون بسبب دخول مزيد من الدول المنتجة الجديدة إلى سوق النفط.

الأسعار: بلغت الأسعار ذروتها لفترة قصيرة خلال فترة حرب الخليج الأولى (٧٦ دولارا للبرميل)، قبل أن تهبط مرة أخرى إلى ٣٧ دولارا للبرميل، ثم استقرت عند ٣٣ دولارا للبرميل إلى أن تسببت الأزمة المالية الآسيوية في تراجعها؛ حيث انخفضت بنسبة ٤٥% إلى ١٨ دولارا للبرميل.

التغيرات المؤسسية: شهدت هذه الفترة تغيرات طفيفة في وضع شركات النفط رغم التقلبات المتكررة في الإنتاج والأسعار.

• **خفض منظمة أوبك OPEC للإنتاج خلال الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣**

الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار): جاء الطلب على النفط مدفوعا بالاقتصادات الآسيوية التي كانت تتعافى من الأزمة المالية الآسيوية في تلك الفترة. وبينما وافقت منظمة الـ OPEC على خفض الإنتاج قام عدد كبير من الدول المنتجة غير الأعضاء بالمنظمة برفعه، ولكن أدت الأحداث السياسية في الشرق الأوسط عقب هجمات ١١ سبتمبر إلى استمرار الارتفاع في الأسعار.

الإنتاج: رغم زيادة الإنتاج بنسبة ٤.٤% خلال هذه الفترة من ٧٣.٨ مليون برميل لليوم إلى ٧٧.١ مليون برميل، إلا أن الزيادة في إنتاج دول الـ OPECجاءت بوتيرة منخفضة (٠.٥% أو ٣١.٢ مليون برميل لليوم) بسبب اتفاقات خفض الإنتاج.

الأسعار: ارتفعت الأسعار بنسبة ٧٣% إلى ٤٧ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٣.

التغيرات المؤسسية: تغير طفيف في وضع شركات النفط رغم التغيرات في الإنتاج والأسعار.

• **ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ بفعل أعمال العنف السياسي العالمية**

الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار): تسبب الغزو الأمريكي للعراق وأعمال العنف السياسي في نيجيريا وعدم الاستقرار السياسي في فينزويلا في حدوث صدمة سلبية في جانب العرض، وأخرى في جانب الطلب بغرض المضاربات (في البورصات العالمية).

قامت عدة دول من غير الأعضاء بمنظمة الـ OPEC مثل الولايات المتحدة والمكسيك بتخفيض معدل إنتاجها من النفط بسبب تأخر مشروعات التنقيب والاستخراج مما أدى إلى حدوث صدمة في جانب العرض.

الإنتاج: شهد الإنتاج ارتفاعا تدريجيا قدره ٧.٩% إلى ٨٣.٢ مليون برميل لليوم.

الأسعار: ارتفعت أسعار النفط بحوالي ٢٤٧% خلال هذه الفترة إلى ١٦٤ دولار للبرميل الواحد، والذي يعتبر أعلى مستوى لها على الإطلاق.

وبدأت الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة في التآكل.

وبحلول عام ٢٠١٠، تعافت أسعار النفط بعد إطلاق العديد من الحزم التحفيزية مما ساهم في استعادة الطلب الإجمالي على النفط. وقامت OPEC و+OPEC بخفض أسعار السوق لتصبح أكثر تنافسية في مواجهة إنتاج النفط الصخري (shale oil) الأمريكي، في حين أدى الربيع العربي في ليبيا ومصر واليمن وسوريا إلى ارتفاع الطلب بغرض المضاربة.

الإنتاج: شهد الإنتاج ارتفاعا تدريجيا قدره ٧% فوصل إلى ٨٨.٧ مليون برميل لليوم.

الأسعار: هبطت أسعار النفط بنسبة ٦٧% ما بين يونيو وديسمبر ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية، ولكن خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٤ عاودت الأسعار ارتفاعها لتصل إلى ١٠٦ دولار للبرميل. ثم قفزت الأسعار خلال الحرب الأهلية الليبية لتبلغ ذروتها عند ١٣٠ دولار للبرميل.

التغيرات المؤسسية: في عام ٢٠١١، أدى التقدم التكنولوجي في استخراج النفط الصخري (shale oil) إلى إنشاء شركات خاصة صغيرة متخصصة في تكسير النفط.

• **في أعقاب الأزمة المالية العالمية من ٢٠١٤ حتى يناير ٢٠٢٠**

الجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار): قامت منظمة الـ OPEC بإلغاء سقف الإنتاج لديها لتصبح أكثر تنافسية في مواجهة النفط الصخري (shale oil) الأمريكي عالي التكلفة. كذلك أدى تباطؤ الإنتاج الصيني إلى تحول في الطلب على النفط بشكل سلبي.

الإنتاج: ارتفع إنتاج النفط بنسبة ١٣% فوصل إلى ١٠٠.٦ مليون برميل لليوم متجاوزا بذلك حجم الاستهلاك العالمي.

الأسعار: هبطت الأسعار بنحو ٦٦% إلى ٣٥ دولارا للبرميل بسبب **الزيادة المفرطة في الإنتاج.**

التغيرات المؤسسية: بحلول عام ٢٠١٦، أُغلق العديد من شركات النفط الصخري الأمريكية، وانخفض الإنتاج في نيجيريا وكندا، كما ارتفعت الحصة السوقية لمنظمة OPEC خلال هذه الفترة واجتمع تحالف +OPEC لمناقشة الزيادة المفرطة في الإنتاج.

١-٢-٢ الإنتاج العالمي من النفط والجهات الفاعلة الرئيسية (اللاعبين الكبار)

يقوم هذا الجزء بإلقاء الضوء على كبار منتجي ومصدري النفط في السوق العالمية.

•**الولايات المتحدة الأمريكية**، وهي الدولة الوحيدة التي تنتج كميات ضخمة من النفط الصخري (shale oil)[٣] تعادل نصف إجمالي إنتاجها اليومي من النفط، مما يجعلها من أغلى منتجي النفط في العالم بسبب ارتفاع تكلفة استخراجه. ويتوقف إنتاج النفط في الولايات المتحدة على ارتفاع الأسعار والدعم الحكومي نظراً لأن قطاع النفط الأمريكي عرضة لتقلبات الأسعار السلبية.

•رغم أن النفط الخام الأمريكي يعد من الدرجة الخفيفة، إلا أن معظم مصافي النفط في الولايات المتحدة تم ضبطها لتتعامل مع النفط متوسط الكثافة، وهو ما يفرض على منتجي النفط في الولايات المتحدة استيراد النفط الخام من الدرجة الثقيلة حيث يتم مزجه مع النفط المحلي الخفيف لإنتاج نفط متوسط الكثافة؛ وهو أيضا ما يفسر قيام الولايات المتحدة بزيادة استيرادها للنفط الثقيل بينما تقوم برفع إنتاجها من النفط الخفيف.

- **المملكة العربية السعودية وروسيا**، أكبر منتجيْن ومصدريْن للنفط التقليدي، ويمثلان القوة التفاوضية الأولى فيما يتعلق بحصص الإنتاج والأسعار في منظمة OPEC+. وثمة نزاعات نشبت بين الدولتين في الآونة الأخيرة حول الأسعار العالمية وكيفية التعامل مع ظهور الولايات المتحدة كمنتج للنفط.
- رغم أن **الصين** منتج ضخم للنفط إلا أنها أصبحت مستورد صافي له منذ عام ١٩٩٣، وذلك بسبب تصاعد الطلب الصناعي لديها؛ وقد قامت في عام ٢٠١٣ برفع وارداتها من النفط بشكل أكبر بعد أن تسببت الفيضانات في دمار حقول النفط لديها. وفي ٢٠١٤ تفوقت على الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم. وتعد الصين الدولة الوحيدة التي تنتج النفط بكميات كبيرة ولا تقوم بتصديره.

ويوضح الشكل ١٢-٥ التالي كبار منتجي ومصدري النفط في العالم حاليا وفقا لبيانات ٢٠١٩ الصادرة عن منظمة JODI Oil.

الشكل ١٢-٥: كبار منتجي ومصدري النفط في العالم، ٢٠١٩

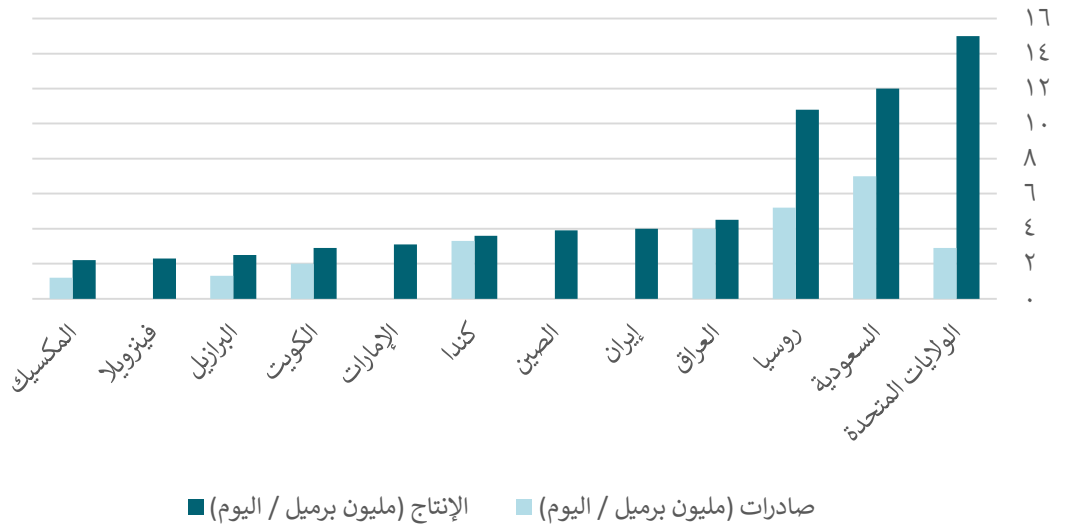

المصدر: JODI Oil.

ملاحظة: ٥٠% من إنتاج الولايات المتحدة النفطي هو من النفط الصخري (shale oil).

٣ النفط الصخري (shale oil) هو نفط غير تقليدي يتكون بين كسور الصخور الصغيرة، مما يجعل عملية استخراجه مكلفة، وغالبيته من الدرجة الخفيفة.

ملاحظات هامة:

- رغم أن **الولايات المتحدة الأمريكية** هي أكبر منتج للنفط من النوع الـ (sweet light)، إلا أنها لا تستطيع تصديره بسهولة بسبب ارتفاع تكاليف استخراجه، وتظل مستوردا صافيا له.
- **المملكة العربية السعودية** هي أكبر مُصدر للنفط وتنتج نفط نوعه (Arab light)، وهو الأكثر شيوعا من بين المنتجات النفطية.
- تشكل **روسيا** ثاني أكبر مُصدر للنفط ورغم تمتعها باحتياطي من النفط الصخري (shale oil) إلا أنها لا تقوم بإنتاجه في الوقت الحالي.
- **إيران والصين وفنزويلا** دول متوقفة عن تصدير النفط؛ فبالنسبة لإيران فهي تخضع لعقوبات اقتصادية تحول دون تصديرها للنفط؛ إلا أنها كانت تقوم بتصدير نحو ٢.٧ مليون برميل/اليوم في الماضي، وأصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط رغم إنتاجها الضخم منه، أما فنزويلا فلم تقم بالتصدير في عام ٢٠١٩ بسبب العقوبات المفروضة عليها، ولكنها كانت تقوم عادة بتصدير ١.٣ مليون برميل لليوم.
- تقوم **كندا** بتصدير النفط للولايات المتحدة بصفة رئيسية كونها سوقا مثاليا بالنسبة لها نظرا لتقاربهما الجغرافي؛ حيث يكمل النفط الكندي "Western Select" النفط الأمريكي " WTI".

١-٣ قطاع النفط المصري

يستعرض هذا الجزء الخصائص الرئيسية التي يتسم بها قطاع النفط في مصر، بداية من وضع مصر في سوق النفط العالمي، هيكل الإنتاج والاستهلاك المحلي، أهم التطورات التي شكلت ملامح سوق النفط في مصر، مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد المصري، برنامج دعم المحروقات وأخيرا الهيكل المؤسسي للقطاع وبرامج الإصلاح.

١-٣-١ وضع مصر في سوق النفط العالمي

- رغم أن مصر ليست من بين كبار الدول المنتجة للنفط أو عضوا في منظمة الـ OPEC إلا أن قطاع النفط يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصري؛ حيث إن مصر هي **رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا وأكبر منتج له بين الدول غير الأعضاء بمنظمة الـ OPEC في الشرق الأوسط.**
- تلعب مصر دورا حيويا أيضا على خريطة النفط العالمية، حيث يمتاز موقعها الجغرافي بوقوع كل من **خليج السويس وقناة السويس** على حدودها. يتم نقل قدر كبير من تجارة النفط الخام العالمية عبر **خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline)** والذي يقوم بنقل النفط داخل البلاد عبر أنابيب تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط.
- **تشكل قناة السويس أهمية كبيرة بالنسبة لصناعة النفط العالمية؛**[٤] ويعبر خلالها نحو ١٣% من التجارة العالمية السنوية. ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن هيئة قناة السويس، شكّل النفط الخام في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٢٠% من حجم التجارة العابرة خلال قناة السويس.

ويبين الشكل ١٢-٦ التالي متوسط عدد الشحنات اليومية من النفط الخام المارة عبر قناة السويس خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩.

الشكل ١٢-٦: شحنات النفط الخام العابرة من خلال قناة السويس، ٢٠٠٨-٢٠١٩

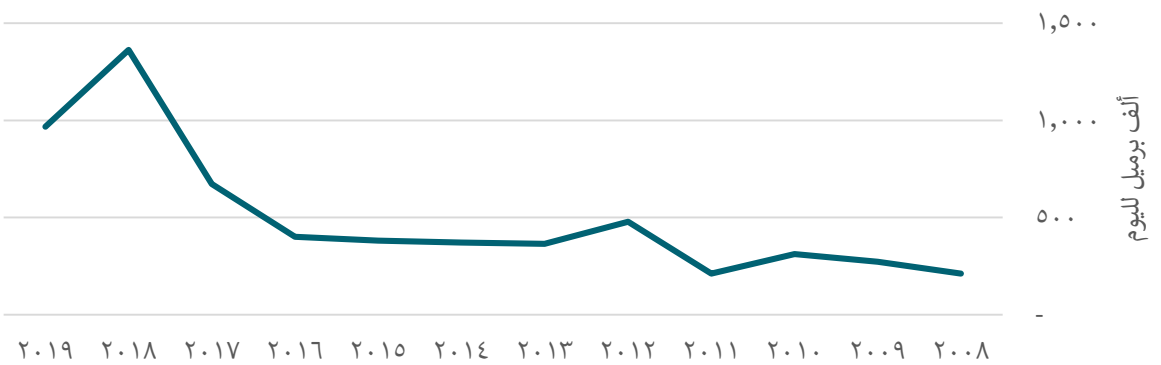

المصدر: هيئة قناة السويس.

٤ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في أزمة، تأثير أزمة كوفيد ١٩ على إيرادات قناة السويس، العدد رقم ٤.

نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

- ارتفاع عدد ناقلات النفط العابرة خلال القناة في عام ٢٠١٨ إلى ١.٣٦٢ مليون برميل لليوم، ويرجع السبب في ذلك إلى:
  - تقديم هيئة قناة السويس خطة أكثر مرونة لسداد رسوم العبور لناقلات النفط
  - ارتفاع إنتاج وحركة تجارة النفط العالمي خلال هذه الفترة
- تراجع حجم ناقلات النفط العابرة خلال القناة إلى نحو مليون برميل يوميا منذ عام ٢٠١٩.
  - يمثل **خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline)** أهمية كبيرة أيضا بالنسبة لشحنات النفط العالمية التي تمر عبر مصر؛ حيث يقوم بنقل النفط من منطقة السويس في البحر الأحمر إلى الإسكندرية في البحر المتوسط.
  - تمتلك الشركة العربية لخطوط النفط والغاز **خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline)** ويتم تشغيله من خلالها، وتعود ملكيتها للهيئة المصرية العامة للبترول؛ حيث تمتلك ٥٠% منها في حين تمتلك الشركة الوطنية للبترول في قطر والسعودية والكويت نسبة الـ ٥٠% الباقية.

ويوضح الشكل ١٢-٧ حركة العبور بخط أنابيب سوميد **(SUMED oil pipeline)** خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٨/٢٠١٩؛ حيث يتضح من الشكل زيادة حركة التدفق خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ١.٨٦ مليون برميل لليوم بعد تطويره بحيث يسمح بمرور النفط في الاتجاهين.

الشكل ١٢-٧: حركة تدفق النفط عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) خلال الفترة ٢٠١٠/ ٢٠١١- ٢٠١٨/ ٢٠١٩

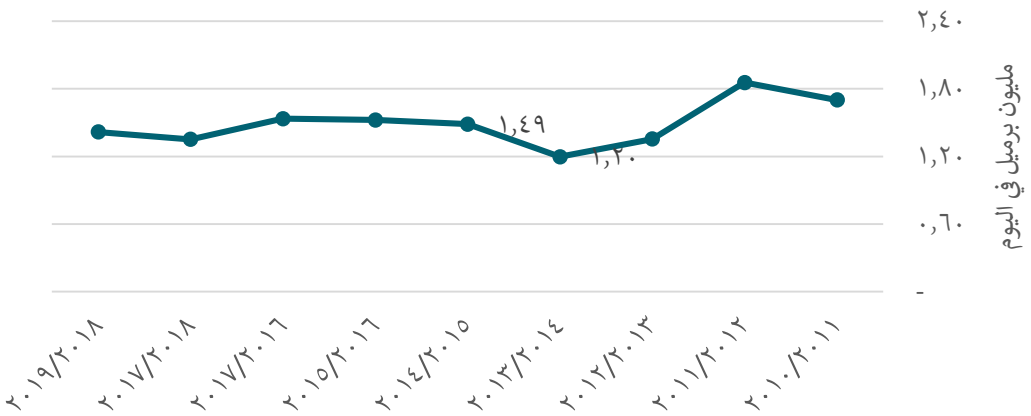

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نقل الطاقة.

- تراجعت حركة التدفق عبر خط أنابيب سوميد **(SUMED oil pipeline)** بنسبة ٢٨% إلى ١.٣٥ مليون برميل يوميا خلال الفترة ما بين العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ و٢٠١٧/٢٠١٨ للأسباب التالية:
  - o لجوء المستهلكين الأوربيين إلى جلب الواردات النفطية من شمال وجنوب أمريكا عوضا عن دول الخليج العربي.
  - o تصدير دول الخليج النفط لدول شرق آسيا بدلا من أوروبا والولايات المتحدة.
  - o ارتفاع عدد شحنات النفط في الناقلات المارة عبر قناة السويس كمسار بديل لخط أنابيب سوميد **(SUMED oil pipeline)**
- ارتفعت حركة النفط عبر خط أنابيب سوميد **(SUMED oil pipeline)** في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ بنسبة ٢٤% إلى ١.٤٩ مليون برميل/اليوم مقارنة بالعام السابق له، نتيجة تخفيف العقوبات المفروضة على إيران مما أتاح لها تصدير النفط لأوروبا. إلا أنه أُعيد فرض العقوبات على إيران مرة أخرى في عام ٢٠١٧ ومن ثم عاودت حركة النفط التراجع مرة أخرى.

١-٣-٢ *أهم التطورات التي شهدها قطاع النفط في مصر*

- لعبت صناعة النفط دورا هامّا في تقدم الاقتصاد المصري خلال القرن الماضي، ويوضح الشكل ١٢-٨ والجدول ١٢-٢ تأثر الأحداث السياسية

الكبرى وإنتاج النفط ببعضهما البعض. كما يُلاحظ تنامي الاستهلاك تدريجيا في حين مر إنتاج النفط بمراحل مختلفة من النمو تباينت وفقا للأوضاع السياسية والاقتصادية.

الشكل ١٢-٨: إنتاج واستهلاك النفط الخام في مصر، ١٩٦٥-٢٠١٧

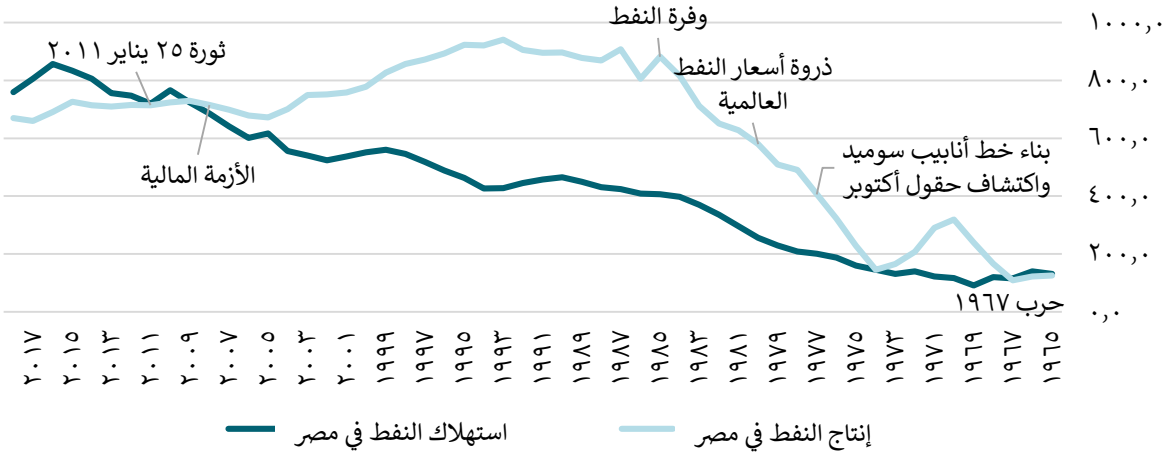

المصدر: BP Statistical Review of energy.

الجدول ١٢-٢: أهم التطورات التي شهدها قطاع النفط المصري

الحدث	الإنتاج	التغيرات المؤسسية
• ظهر أول اكتشاف نفطي في عام ١٨٨٥ بين مصر وبلجيكا في الصحراء الشرقية. • اكتشاف نفطي كبير في عام ١٩٤٦ في سيناء.	• بلغ أول نشاط إنتاجي نفطي ٩.٥ برميل لليوم فقط. • بحلول عام ١٩٤٨ ارتفع إنتاج النفط في الدولة ككل إلى ٣٨ ألف برميل يوميا رغم نشوب الحرب العالمية الثانية.	• في عام ١٩٠٧ أنشأت الحكومة شركة ترست المصرية للنفط لتلقي طلبات العقود من شركات النفط الأجنبية.
• بدء تشغيل أول مصفاة لتكرير النفط وكذلك بدء تصديره في عام ١٩١٢.	• بحلول عام ١٩١٦ بلغ إنتاج النفط ١١٦٠ برميل لليوم، وارتفع بحلول عام ١٩٢١ إلى ٣٦٦٥ برميل يوميا.	
• في عام ١٩٣٧ أصدرت الحكومة لوائح رسمية جديدة لمنح التراخيص بأسلوب المناقصات، وأدى تدفق شركات النفط الدولية إلى إنشاء أول حقل نفط تجاري في وقت لاحق من ذلك العام.	• بدأ أول حقل نفط تجاري العمل في عام ١٩٣٨ حيث كان ينتج أكثر من ألف برميلا/اليوم، وبحلول عام ١٩٣٩ بلغ الإنتاج في الدولة ككل ١٣.٤ ألف برميل/اليوم.	
• فُرض حظر تصدير النفط في عام ١٩٤٨ ثم تم رفعه ومعاودة التصدير في عام ١٩٥٣. • نفذت الحكومة خلال الخمسينيات خطة لدعم المحروقات لمواجهة تفاوت الدخل بين الطبقات وإتاحة وسائل النقل بأسعار زهيدة.	• انخفاض طفيف في الإنتاج بسبب حظر التصدير قصير الأجل.	• تم إنشاء الهيئة العامة للبترول (التي أُطلق عليها فيما بعد الهيئة المصرية العامة للبترول) في عام ١٩٥٦ كشركة نفط وطنية وتولت مسؤولية التعامل مع المشروعات المشتركة مع شركات النفط الدولية. • تم تأميم غالبية البنية التحتية للتكرير والتنقية في مصر خلال فترة الخمسينيات.

الحدث	الإنتاج	التغيرات المؤسسية
• في عام ١٩٦٤ تم اكتشاف أضخم حقل نفطي في مصر في خليج السويس بشراكة بين الهيئة المصرية العامة للبترول واثنين من شركات النفط الدولية.	• بحلول عام ١٩٦٥ ارتفع إنتاج النفط إلى ١٠ آلاف برميل/اليوم نتيجة هذا الاكتشاف.	• إنشاء شركة بترول خليج السويس (Gulf of Suez Petroleum Company (GUPCO)) بشراكة بين شركتي نفط أمريكيتين والهيئة المصرية العامة للبترول.
• في عام ١٩٧٢ انضمت مصر إلى منظمة الـ OAPEC. • في عام ١٩٧٤ وبالتنسيق مع منظمتي الـ OAPEC والـ OPEC، قامت مصر بخفض صادراتها النفطية رغم أن هذا الإجراء كان غير مؤثر نظراً لانخفاض حجم صادراتها النفطية مقارنة بباقي الدول الأعضاء. • في عام ١٩٧٧ تم اكتشاف حقل أكتوبر في خليج السويس، وبدء تشغيل خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline).	• تراجع إنتاج النفط المحلي ١٢% في عام ١٩٧٤ إلى ١٤٥ ألف برميل يوميا، وبالتالي أصبح عدد ما يتم استيراده من براميل النفط مساويا لعدد البراميل التي يتم تصديرها (توازن الميزان التجاري). • ظل حقل أكتوبر ينتج نحو ٧٦ ألف برميل يوميا في المتوسط لمدة ١٥ عاما.	• أنشئت الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد SUMED) كشركة مساهمة بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات النفط الوطنية للدول العربية.
• أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ذروتها في عام ١٩٨٠ إلى تحفيز الحكومة على مزيد من التطوير والتنقيب بحثا عن احتياطيات نفط جديدة.	• ارتفع إنتاج النفط ٥٢% إلى ٨٨٢ ألف برميل/اليوم خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ وهو ما أدى إلى اتساع ميزان الصادرات بصورة كبيرة.	
• توقف إنتاج النفط منذ عام ٢٠١٥ وحتى الآن لنقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونتيجة البيروقراطية المؤسسية مما أدى إلى عدم عقد اتفاقات جديدة للتنقيب عن النفط.[٥]	• وصل إنتاج النفط في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٥٧٤ ألف برميل/اليوم بزيادة قدرها ٠.٤% فقط عن العام المالي السابق (٢٠١٧/٢٠١٨) والذي بلغ فيه الإنتاج ٥٥٢ ألف برميل يوميا. • تهدف وزارة البترول إلى زيادة الإنتاج النفطي إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا بنهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ من خلال تطوير وتحديث آبار جديدة. إلا أنها لن تستطيع تحقيق هذا الهدف على الأرجح بسبب صدمة الطلب في سوق النفط الناتجة عن حروب الأسعار وأزمة كوفيد-١٩.[٦]	

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى إحصاءات شركة BP.

- ظلت مصر مُصدرا صافيا للنفط خلال الفترة من ١٩٧٤ (بعد انتهاء حظر النفط) وحتى ٢٠٠٩؛ وشهدت فترة السبعينيات والتسعينيات اكتشافات نفطية جديدة متعددة حيث شجع ارتفاع أسعار النفط على الاستثمار في هذا القطاع، كما جاءت الزيادات الرئيسية الملحوظة في الإنتاج خلال هذه الفترة مدفوعة بالأسعار الدولية.
- مع الوقت، ارتفع استهلاك النفط في مصر تدريجيا باستثناء فترات قليلة حيث تسببت الأزمات في إحداث صدمات سلبية في جانب الطلب؛ فعلى سبيل المثال، أفضت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى خفض الطلب نتيجة تراجع الناتج الصناعي.

٥ https://egyptoil-gas.com/reports/pursuing-egypts-petroleum-production-over-fy-٢٠١٠١١-٢٠١٨١٩/
٦ http://egyptoil-gas.com/wp-content/uploads/٢٠١٩/١٠/%D٨%AV%D٨%AC%D٨%AA%D٩٪٨٥%D٨%AV%D٨%B٩.pdf

- يشهد استهلاك النفط في مصر تراجعاً منذ عام ٢٠١٦، بسبب ما يلي:
  - o خفض الدعم مما أدى إلى تراجع الطلب الاستهلاكي
  - o التحول إلى الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة بعد عدة اكتشافات جديدة
- نتج عن ارتفاع الأسعار العالمية زيادة إنتاج النفط المحلي نظراً لتزايد الاستثمارات من جانب شركات النفط الدولية، وهو ما ظهر جليًّا عند ارتفاع الإنتاج النفطي بسبب ارتفاع الأسعار إلى ذروتها وقت حظر النفط.

١-٣-٣ إنتاج واستخراج النفط في مصر

- بالإضافة إلى عبور ناقلات النفط من خلالها، تنتج مصر أيضا النفط الخام إما بهدف تصديره أو لأغراض الاستهلاك المحلي.

- ظل إنتاج النفط في مصر ثابتا خلال العقد الماضي عند ٧٠٠ ألف برميل/اليوم بسبب عدم الاستقرار السياسي، وهو ما جعل توقيع اتفاقيات جديدة للتنقيب أمرا صعبا على وزارة البترول، **وإن كان هناك عدد محدود من اتفاقيات التنقيب الموقعة والتي لم تؤدِّ إلى أي اكتشافات نفطية مؤثرة إلا أنها في المقابل أسفرت عن اكتشاف حقول غاز طبيعي.**
- يشكل مزيج السويس أكثر أنواع النفط شيوعا في مصر وهو من الدرجة المتوسطة؛ وكذلك مزيج بلاعيم وهو من الدرجة الثقيلة؛ وكلاهما من النوع الـ SOUR ويتم تداولهما دوليا بسعر مخفض باستخدام معيار Brent.

تنتج **الصحراء الغربية أكثر من نصف إنتاج النفط الخام في مصر**، ويمثل خليج السويس والصحراء الشرقية وسيناء مناطق إنتاج كبيرة هي الأخرى كما هو موضح في الشكل ١٢-٩ التالي:

الشكل ١٢-٩: إنتاج النفط في مصر وفقا للموقع الجغرافي

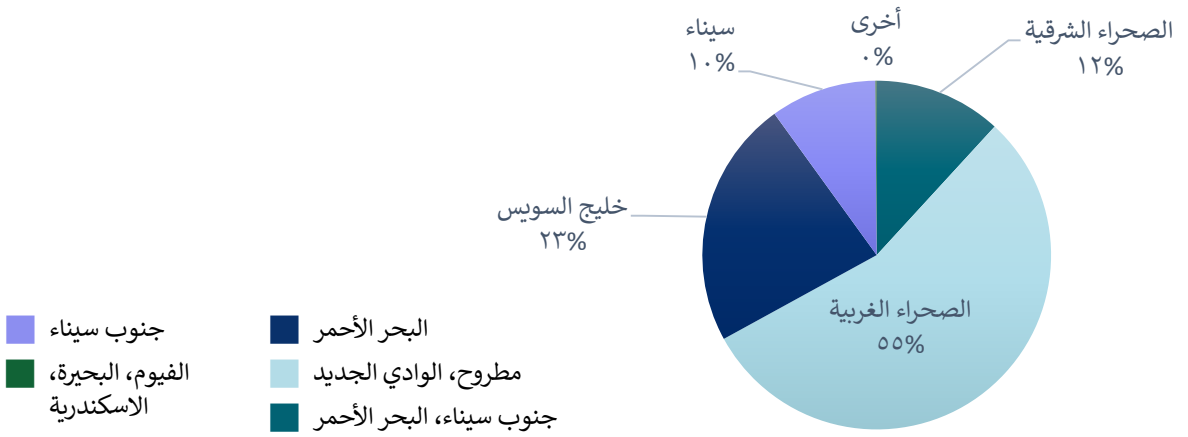

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى إحصاءات شركة BP.

- يأتي معظم إنتاج مصر من النفط من الصحراء الغربية، وذلك على الرغم من أن معظم حقول النفط في مصر كانت تقع في خليج السويس، بينما ظهرت الاكتشافات الأحدث في الصحراء الغربية.
- تتم معظم عمليات التنقيب والاستخراج للنفط الخام بواسطة شركات النفط الدولية (IOCs) بالشراكة مع الهيئة المصرية العامة للبترول، حيث تستثمر شركات British Petroleum و Eni وShell في التنقيب البحري في خليج السويس ومناطق الساحل الغربي، وتتولى شركة Apache التنقيب البري في الصحراء الغربية.

- بينما تقع معظم أساسات البنية التحتية للتنقيب والاستخراج في الصحراء الغربية وخليج السويس، تقع مرافق التكرير حول مناطق الوادي. ويكشف تواجد مرافق التكرير في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية عن مدى تحكم حجم التعداد السكاني والنشاط الاقتصادي باستهلاك الطاقة.

تضم مرافق التكرير المصافي المملوكة للشركة المصرية العامة للبترول والتي يقوم بتشغيلها شركات خاصة صغيرة. وبداية من عام ٢٠١٦ بلغ إجمالي الطاقة التشغيلية لمجمل المصافي في مصر ٧٣٢.٥ ألف برميل/اليوم.[٧]

٧ https://egyptoil-gas.com/features/egypts-refineries-a-complete-picture/

- ويستعرض الجدول ١٢-٣ التالي مرافق التكرير الرئيسية وقدرتها التشغيلية وهيكل الملكية الخاص بها، وفقا لأحدث البيانات المتاحة. كما يوضح الشكل م٣—١ في الملحق ٣ هذه المصافي ونسبة الطاقة التشغيلية لكل منها من إجمالي الطاقة التشغيلية للمصافي في مصر.

الجدول ١٢-٣: مرافق تكرير النفط في مصر

مُشغّل المصفاة	الموقع	الملكية	أعلى قدرة تشغيلية (برميل/ يوم)	مساهمة القدرة التشغيلية للشركة لإجمالي الطاقة التشغيلية (%)
شركة النصر للبترول	مدينة نصر، القاهرة	الهيئة المصرية العامة للبترول (١٠٠%)	١٤٣,٠٠٠	٢٠
شركة القاهرة لتكرير البترول	مسطرد، القاهرة	الهيئة المصرية العامة للبترول (١٠٠%)	١٤٢,٠٠٠	٢٠
شركة الإسكندرية للبترول	المكس، الإسكندرية	الهيئة المصرية العامة للبترول (١٠٠%)	١٠٠٠٠٠ على أن يتم التوسع للوصول بالقدرة التشغيلية إلى ١٦٠٠٠٠ بداية من عام ٢٠٢٠	١٤
شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (MIDOR)	الإسكندرية	الهيئة المصرية العامة للبترول (٧٨%)، بنك قناة السويس (٢%)، شركة إنبي (١٠%)، وشركة بتروجيت (١٠%)	١٠٠,٠٠٠	١٤
شركة الأميرية لتكرير البترول	الإسكندرية	الهيئة المصرية العامة للبترول (١٠٠%)	٧٥,٠٠٠	١٠
شركة السويس لتصنيع البترول	السويس	الهيئة المصرية العامة للبترول (١٠٠%)	٦٨,٠٠٠	٩
شركة أسيوط لتكرير البترول	أسيوط	الهيئة المصرية العامة للبترول (١٠٠%)	٥٠,٠٠٠	٧
الشركة المصرية للتكرير	القاهرة	الهيئة المصرية العامة للبترول (٢٤%)، وشركة القلعة القابضة (١٣%)، وشركة التكرير العربية (٦٣%)	٨٧,٩٠٠	لا تعمل بشكل كامل حاليا

المصادر: الهيئة المصرية العامة للبترول، دليل النفط العربي؛ شركة القلعة القابضة.

بدأت الشركة المصرية للتكرير (Egyptian Refinery Company)، وهي شركة جديدة لتكرير النفط، في العمل بشكل جزئي في أوائل عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٨٧.٩ ألف برميل/اليوم[٨] عند الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل. وتهدف الشركة إلى توجيه إنتاجها من المنتجات النفطية التي يتم تكريرها إلى التصدير للمساهمة في مواجهة العجز الذي يعاني منه قطاع النفط في مصر. ويختلف هيكل ملكية الشركة عن باقي الشركات؛ حيث يملك القطاع الخاص أغلبية الحصص ولأول مرة.

١-٣-٤ *استهلاك النفط في مصر*

- تعد مصر أكبر مستهلك للطاقة في إفريقيا؛ ففي عام **٢٠١٧ بلغ حجم الاستهلاك السنوي ٤ تريليون BTU**، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الناتج الصناعي بها وضخامة التعداد السكاني. وكما يتضح من الشكل ١١، ظل استهلاك الطاقة في مصر ثابتا، بينما شهد زيادة ملحوظة خلال آخر عامين مدفوعة باستهلاك الغاز الطبيعي يليه مصادر الطاقة المتجددة.
- بينما ظل إنتاج النفط ثابتا، استمر استهلاك الطاقة في الارتفاع خلال الخمس سنوات الأخيرة. وتُعزى هذه الزيادة في استهلاك الطاقة إلى **الواردات النفطية** وإنتاج **الغاز الطبيعي**.

٨ http://www.qalaaholdings.com/subsidiaries/egyptian-refining-company

- **لا يزال النفط الخام أكبر مصدر للطاقة؛ حيث يوفر ٥١%** من احتياجات الطاقة بينما يسهم **الغاز الطبيعي بنسبة ٤٤.٧% منها ويشكل أسرع مصادر الطاقة نموا.** وتؤيد بيانات توزيع استهلاك الطاقة، كما يتضح من الشكل ١٠، هذا الاعتماد الشديد على النفط لتوفير أكثر من نصف احتياجات الطاقة.
- **لا تزال مصادر الطاقة المتجددة تشكل جزءا صغيرا من استهلاك الطاقة وتسهم بنسبة ٤%** فقط في توفير الاحتياجات منها، وتعد أكثر مصادر الطاقة المتجددة استخداما هي الطاقة الكهرومائية. وقد تعهدت وزارة البترول في ٢٠١٩ بخفض استهلاك النفط نظراً لتوقف الإنتاج[٩] وذلك من خلال تحديث محطات الغاز الطبيعي للدولة لتوليد الكهرباء ومن ثم إحلال استهلاك النفط. كما أعلنت عن إعفاء السيارات التي تعمل بالغاز والديزل من الجمارك ودعمها وذلك للحد من استهلاك النفط.

الشكل ١٢-١٠: استهلاك الطاقة في مصر بحسب مصدرها

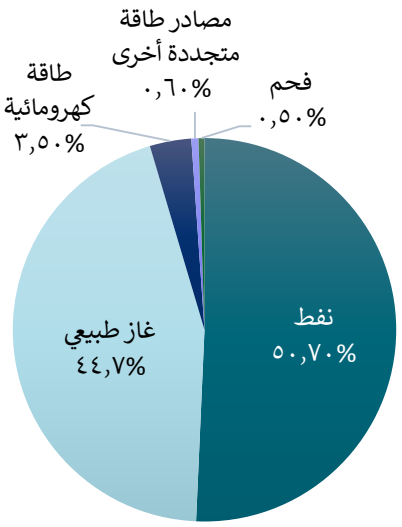

المصدر: World Energy Review.

الشكل ١٢-١١: استهلاك النفط الخام والغاز الطبيعي في مصر، ٢٠١٢-٢٠١٧

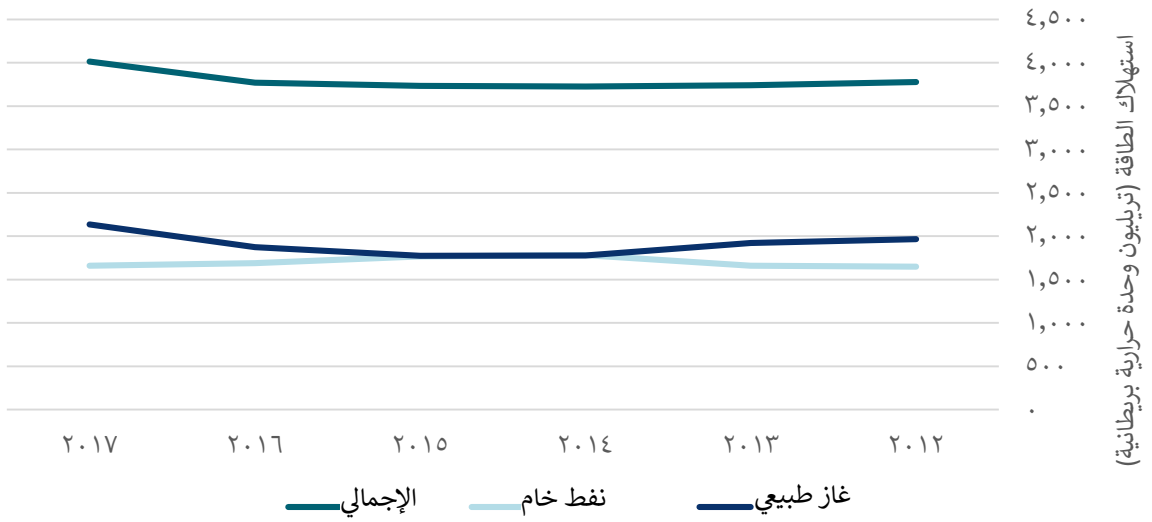

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

١-٣-٥ *مساهمة النفط في الاقتصاد المصري*

يُبين الجدول ١٢-٤ وضع قطاع النفط في الاقتصاد المحلي خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وذلك من حيث القدرة على تشغيل العمالة، الإيرادات المالية والنقد الأجنبي.

٩ https://www.youtube.com/watch?v=RzWiKevPRqw&feature=emb_title

الجدول ١٢-٤: مقارنة بين قطاع النفط ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى في مصر، للعام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩

القطاع	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري	% من الناتج المحلي الإجمالي	التشغيل[١٠]	متوسط الأجور/ الرواتب الأسبوعية (جنيه)	الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (%)
إجمالي قطاع النفط	١٠,٤٣٦	١١,٠٠٩	(٥٧٣)	٨,٤	١٦٦,٥٣٠	٢,٢٥٠	٧٤,٣
الاستخراج	٤,٨٥١	٢,٥٦٨	٢,٢٨٤	٤,٦	١٤٦,٤٠٠		-
التكرير[١١]	٥,٥٨٤	٨,٤٤١	(٢,٨٥٧)	٣,٩	١٨,٣٠٠		-
الغاز الطبيعي	١,١٢١	٥٤٠	٥٨١	٥,٢	١٨,٣٠٠	٢,٢٥٠	-
قناة السويس	٥,٧٣٠	٠	٥,٧٣٠	٢,٢	[١٢]١٤,٠٠٠	-	٠,١
السياحة	١٢,٥٧١	٢,٩٠٣	٩,٦٦	١٥	١,٥٣٩,٨٠٠	١,٥٥٥	٠,٦
الزراعة (فاكهة وخضروات فقط)	١,٨٣٧	٧٨٤	١,٠٤٩	١١	٥,٦٢٩,٢٠٠	٧٦٦	٠,٤
الصناعة التحويلية	٩,٢٦١	٣٠,٦٢٨	(٢١,٣٣٧)	١٣	٣,٢٥٣,٤٠٠	٥٧٤	٥,١

المصادر: البنك المركزي المصري، تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري، سنوات متفرقة؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء العاملين بالقطاع العام/ الأعمال العام لعام ٢٠١٩؛ Egypt Oil & Gas Magazine.

١-٣-٦ مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي

- **يسجل القطاع النفطي عجزا تجاريا سنويا قدره ٥٧٣ مليون دولار**؛ بينما تحقق القطاعات الأخرى مثل قناة السويس والسياحة والزراعة **فائضا تجاريا**. وفي حين تحقق أنشطة التنقيب والاستخراج فائضا تجاريا، تسجل أنشطة التكرير عجزا، ولكن في ظل استمرار التراجع في أسعار النفط من المتوقع أن يتحول هذا العجز إلى فائض بنهاية ٢٠٢٠.
- **يسهم قطاع النفط بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (٨.٤%)** وذلك على الرغم من صافي العجز التجاري الذي يسجله، أي أن لديه قدرة أكبر على توليد حراك اقتصادي مقارنة بالقطاعات الريعية الأخرى مثل قناة السويس والتي تسهم بنسبة ٢.٢% فقط من الناتج المحلي الإجمالي رغم أنها تحقق فائضا تجاريا صافيا.
- منذ اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في ٢٠١٦ أصبحت مصر مُصدّراً صافيا للغاز بقيمة ٥٨١ مليون دولار سنويا، **ولكن على الرغم من ذلك يسهم قطاع الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أقل من قطاع النفط (٥.٢%).** ويرجع ذلك إلى أن عملية تكرير النفط في سلسلة الإمداد هي أكثر تعقيدا **من الغاز** ومن ثم **تخلق**

١٠ بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة العمل ٢٠١٨؛ وبيانات النفط والغاز لعام ٢٠١٧ من مجلة النفط والغاز.
١١ يشمل الوقود ووقود الطائرات.
١٢ لا تشمل العمالة أثناء إنشاء فرع قناة السويس الثاني.

مزيدا من الحراك الاقتصادي. **كما يسهم خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) في الناتج المحلي الإجمالي رغم أن النفط الذي يمر به لم يتم إنتاجه في مصر.**

٣-٥-٢ الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط

- **يجتذب قطاع النفط غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؛ حيث استحوذ على ٧٤.٣% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في مصر خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩**، يليه بنسبة تقل كثيرا قطاع الصناعة التحويلية (٥.١%) بينما تحظى القطاعات الباقية بنسب ضعيفة لا تذكر. وقد تخطى الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي خلال ذلك العام حاجز الـ ١٠ مليار دولار وهو **أعلى مستوى له منذ أكثر من ١٠ سنوات**، حيث ظل خلال العقد الماضي مستقرا يتراوح بين ٦ و١٠ مليار دولار سنويا (الشكل ١٢-١٢).
- لا يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط عملة صعبة فقط ولكنه ساهم بمرور السنوات في نقل التكنولوجيا الحديثة من الخارج ومن ثم مهد الطريق لإنشاء شركات النفط الوطنية في فترة السبعينيات.

الشكل ١٢-١٢: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمليون دولار، ٢٠٠٧-٢٠١٩

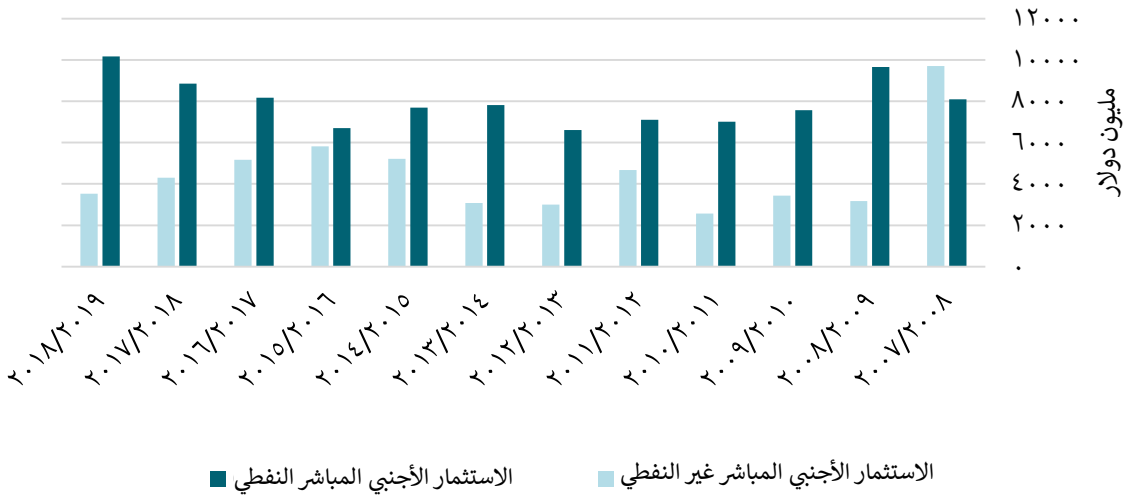

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

- ظل الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي قويا حتى في ظل الأوقات العصيبة، وذلك خلافا للقطاعات الأخرى التي تتسم بحساسيتها تجاه الصدمات السياسية والاقتصادية الكبرى؛ فبينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي بمقدار ٦٧% خلال الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي ارتفع بنسبة ١٩%.
- وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية (العام المالي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠)، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط بنسبة ٢١% من ٩.٧ مليار دولار إلى ٧.٦ مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط والتي أدت إلى إحجام شركات النفط الدولية عن الاستثمار في اتفاقات التنقيب والإنتاج في مصر.
- في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، انكمش الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي بنسبة ٢٥%، في حين لم تتجاوز نسبة تراجعه في النفط ٧%.

ويوضح الشكل ١٣ تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي خلال الأزمتين السابقتين (الأزمة المالية ٢٠٠٨ وأعقاب ثورة يناير ٢٠١١) في حين ظل الاستثمار الأجنبي المباشر النفطي قويا.

- خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ إلى العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط تدريجيا من ٧.٦ مليار دولار إلى ١٠.٢ مليار دولار. وفي العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ ارتفع عدد عقود التنقيب عن النفط من ١٥ إلى ٤٠ عقد نتيجة زيادة الاستثمارات في الغاز الطبيعي بعد عدد من الاكتشافات الضخمة، فضلا عن أن إغراق الكثير من شركات النفط والغاز لتكاليف التشغيل الثابتة في مصر قد يفسر الانخفاضات الإضافية في تكلفة الاستثمار في القطاع.

١-٣-٧ التشغيل في قطاع النفط

- **يعمل في قطاع النفط أكثر من ١٦٦ ألف عامل،**[١٣] وهو عدد كبير مقارنة بالقطاعات الريعية الأخرى مثل قناة السويس **والتي يعمل بها ١٤ ألف عامل فقط**. إلا أنه في نفس الوقت تعد أدنى كثيرا من القطاعات كثيفة التشغيل للعمالة مثل الزراعة والسياحة والصناعة التحويلية. حيث تقوم **الصناعة النفطية بتشغيل ١% فقط من إجمالي القوى العاملة.**
- **رغم أن قدرة قطاع النفط على خلق فرص العمل أقل منها في القطاعات الأخرى، إلا أن الأجور/الرواتب في هذا القطاع والتي تبلغ في المتوسط نحو ٢٢٥٠ جنيه في الأسبوع تعد أعلى بنسبة ٤٥% منها في السياحة وتفوق بأربعة أضعاف تقريبا الرواتب/الأجور في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.** وتعمل هذه الأجور/الرواتب على تحفيز القوى الشرائية والمدخرات بشكل أكبر في الاقتصاد القومي، كما أن الوظائف في قطاع النفط تتطلب مستوى مرتفع من المهارات الفنية والتعليمية التي تتراكم مع الوقت ويعاد توظيفها في الاقتصاد.

١-٣-٨ برنامج دعم المحروقات

يتناول هذا الجزء تحليل برنامج دعم المحروقات الذي نفذته وزارة المالية، وذلك لأهميته وقوة تأثيره، فرغم فائدة الدعم للشعب إلا أنه يثقل كاهل الموازنة العامة وتعتبره الدولة عبئا ماليا وأنه يعمل على تشويه سوق الطاقة.

قامت وزارة المالية بتنفيذ برنامج دعم المحروقات لخفض تكاليف الانتقالات والسلع على المواطنين، إلا أن الحكومة تراه يمثل عبئا ماليا على الموازنة العامة للدولة ويُبطئ من أداء الاقتصاد. وتراجعت فاتورة الدعم في **موازنة العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ إلى ٥٢.٩ مليار جنيه من ٨٤.٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩** بسبب خفض الدعم في الأساس، إضافة إلى ارتفاع قيمة الجنيه المصري وتراجع أسعار النفط.

وكانت الحكومة تقوم بدعم المحروقات من مرافق التكرير التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول منذ الخمسينيات، وتتضمن المواد المدعمة البنزين، والديزل، والغاز الطبيعي، وأسطوانات الغاز، والمازوت. ويوضح الشكل ١٢-١٣ تطور تكاليف دعم المحروقات التي تحملتها الحكومة خلال الأعوام القليلة الماضية، والتي شهدت عدة تقلبات على مدار العقد الماضي، نوجز أهمها فيما يلي:

الشكل ١٢-١٣: فاتورة دعم المحروقات، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧-٢٠١٨/ ٢٠١٩

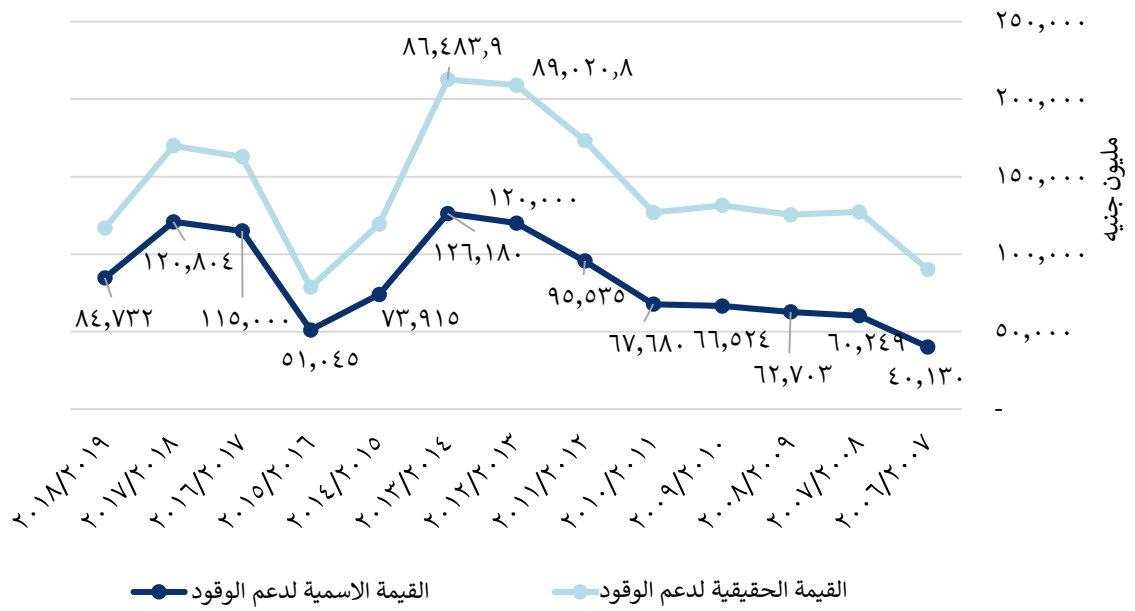

المصدر: وزارة المالية، النشرة المالية الشهرية.

١٣ https://egyptoil-gas.com/reports/economic-snapshot-egypts-oil-gas-sector/

نتج عن الضغط الشعبي لثورة ٢٥ يناير ارتفاع الدعم وتزامن ذلك مع انخفاض قيمة الجنيه المصري وبالتالي ارتفاع تكلفته بمقدار ٧٨% بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ **لتصل إلى ٨٩ مليار جنيه**، وذلك بعد أن ظلت مستقرة عند ٥٩ مليار جنيه في المتوسط سنويا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

ارتفعت فاتورة دعم الوقود إلى **ذروتها في عام ٢٠١٣/٢٠١٤** عندما بلغت تكلفة الدعم ١٢٦ مليار جنيه، ثم تراجعت إلى **٥٠ مليار جنيه** في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. ويُعزى هذا التراجع الحاد إلى **شروط اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي وتراجع أسعار النفط العالمية.**

ثم **عاودت تكاليف دعم الوقود إلى الارتفاع لتتجاوز ١٠٠ مليار جنيه** بفعل تعويم سعر الصرف في العام المالي٢٠١٦/٢٠١٧ والذي انخفضت على أثره قيمة الجنيه المصري، إلا أنه مع بداية تحسن قيمة الجنيه انخفضت فاتورة الدعم مرة أخرى بنحو ٣٠% خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق له.

١-٣-٩ *الهيكل المؤسسي لقطاع النفط في مصر وبرامج الإصلاح*

تتولى وزارة البترول والثروة المعدنية إدارة الاستراتيجية الاقتصادية للدولة فيما يتعلق بإنتاج البترول. ويبين الشكل ١٢-١٤ الهيكل التنظيمي للجهات الرئيسية التابعة للوزارة.

تخضع ملكية وتشغيل قطاع النفط في مصر إلى مجموعة من اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث يتقاسم القطاعان ملكية ومسؤولية أنشطة التنقيب والتكرير. ويضم القطاع الخاص في مصر شركات النفط الدولية مثل British Petroleum و Apache و Eni والتي لها نشاط فعال في مجال التنقيب والاستخراج، بينما تستحوذ الشركات المصرية الخاصة الأصغر حجما، والتي تقوم بتشغيل مصافي النفط، على أنشطة التكرير، في حين أن القطاع العام مسؤول عن عقد اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) مع الشركات الخاصة بالنسبة لأنشطة التنقيب (Upstream) والتكرير (Downstream).

الشكل ١٢-١٤: الهيكل المؤسسي لوزارة البترول [١٤]

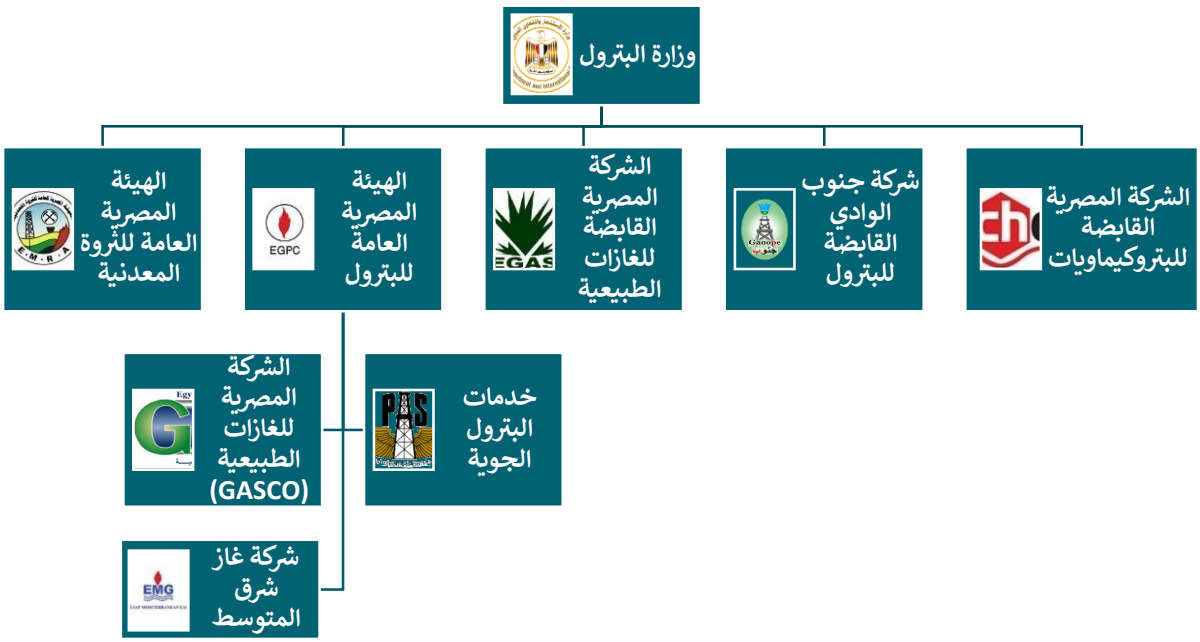

المصدر: موقع وزارة البترول.

- تمثل الهيئة المصرية العامة للبترول، والتي ينصب دورها الرئيسي على إنتاج النفط، أكبر شركة مملوكة للدولة تحت مظلة وزارة البترول. وتتضمن المسؤوليات المنوطة بها ما يلي:
  - o امتلاك مصافي النفط في قطاع التكرير، مع تفويض شركات مصرية محلية لتشغيل هذه المصافي، وتتلقى رسوما أو أتعابا من مقاولي هذه الاتفاقيات وتسدد الضرائب للدولة نيابة عنهم.

١٤ https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/about-ministry/Pages/petroleum-organization.aspx

- امتلاك آبار النفط التي يتم اكتشافها خلال أنشطة التنقيب من خلال شراكات مع شركات النفط الدولية أو بتلقي رسوم منها.
- إصدار اتفاقيات وعقود التنقيب والاستخراج.
- الهيئة المصرية العامة للبترول هي الجهة الوحيدة التي يجوز لها قانونا استيراد وتصدير وشراء النفط الخام في مصر، وتقوم بتكرير النفط الذي تشتريه قبل أن تبيعه للموزعين في السوق بسعر مدعم، ثم تقوم بتحصيل مدفوعات الدعم من وزارة المالية.

- **شركة غاز شرق البحر المتوسط (East Mediterranean Gas Company):** تتبع الهيئة المصرية العامة للبترول، وتمتلك حصة كبيرة في خط أنابيب الغاز في شمال سيناء وتقوم بتشغيله بغرض التصدير للدول الأخرى.
- **الشركة المصرية للغازات الطبيعية (GASCO):** تمتلك الهيئة العامة للبترول ٧٠% منها، وتمتلك خط أنابيب الغاز وتقوم بتشغيله محليا للبيع للاستهلاك المنزلي، كما تقوم بإبرام اتفاقات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي.
- **خدمات النقل الجوي للبترول:** تمتلك الهيئة العامة للبترول ٧٥% منها وتقوم بتشغيل رحلات الطيران العارض (charter) والخدمات اللوجستية بطائرات الهليكوبتر لشركات النفط.
- **شركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول (South Valley Egyptian Petroleum Holding Company's):** تخضع ملكيتها للدولة، وتقوم بإصدار اتفاقيات التنقيب والإنتاج، مثل الاتفاقيات مع الهيئة العامة للبترول، ولكنها تعمل فقط في صعيد مصر.
- **الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات:** تخضع ملكيتها للدولة، وتهدف إلى تحسين تصنيع البتروكيماويات في القطاعين العام والخاص.

تتبع كافة الشركات السابقة وزارة البترول والتي تشرف على أنشطتها وتقوم بتعيين قياداتها.

- خلال الخمسة أعوام السابقة قدمت وزارة البترول بالتنسيق مع الأجهزة التابعة لها استراتيجية لتطوير البنية التحتية للطاقة في مصر، وتتضمن ما يلي:
  - خفض استهلاك الطاقة من خلال إلغاء الدعم تدريجيا والذي تراه الوزارة غير فعال ويساهم بشكل رئيسي في إهدار الطاقة.
  - زيادة أمن الطاقة من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا القطاع بهدف زيادة وتنويع موارد الطاقة، وينعكس ذلك في عدد اتفاقات عقود النفط الجديدة والذي ارتفع في عام ٢٠١٩ وحده من ١٥ إلى ٤٥ عقدا.
  - رفع القدرة التشغيلية لمصافي النفط لتتجاوز ٧٠٠ ألف برميل/اليوم وذلك بتحديث المصافي الحالية وبناء مصاف جديدة.
  - وقد تستفيد الشركات المستثمرة في النفط ببعض التشريعات في الدولة بهدف تعزيز حوكمة القطاع من خلال:

    ١- تخفيض الضرائب بنسبة ٥٠% على الاستثمارات في المناطق التي تعاني من نقص التنمية في الدولة.

    ٢- إنشاء مركز خدمات للمستثمرين لتسهيل الإجراءات القانونية.

- وشاركت الحكومة في اتفاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء مصافي جديدة مثل المصفاة المصرية للتكرير، وتحديث المصافي القائمة وذلك لكي تستطيع استيراد نفط خام مخفض السعر وتكريره بدلا من استيراد المنتجات النفطية، مما يساهم في خفض العجز في ميزان المدفوعات، حيث أدى ارتفاع الواردات من النفط الخام إلى حدوث عجزا صافيا قدره ٠.٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، ومن المتوقع في ظل تراجع أسعار الواردات أن يتحول العجز إلى فائض، وهو الملاحظ بالفعل في النصف الأول من العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث بلغ صافي الصادرات النفطية ٦٠٠ مليون دولار.
- لا تزال الإدارة المؤسسية لقطاع النفط في مصر تواجه عدة تحديات، وهو ما أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري النفطي خلال العشرين عاما الماضية، فعلى سبيل المثال:
  - أدى تداخل العمل في قطاعي النفط والغاز إلى تعطيل قدرة الوزارة على إبرام اتفاقات عقود جديدة للتنقيب والاستخراج، الأمر الذي تم تداركه جزئيا في عام ٢٠٠٠ بإنشاء شركة GASCO لتتولى اتفاقات التنقيب عن الغاز الطبيعي ونقله منفصلا عن النفط الخام. إلا أن تبعية GASCO مباشرة للهيئة العامة للبترول تخلق تعارضا مؤسسيا يعمل على تأخر توزيع اتفاقات العقود في قطاع التنقيب عن النفط.

o خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١١ أدى النمو في نشاط التصنيع والاستثمارات العقارية إلى ارتفاع الطلب على النفط لخدمة هذه القطاعات، وخلال هذه الفترة كان التزام الحكومة بإلغاء دعم المحروقات ضعيفا، مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب وأصبحت مصر مستوردا للنفط.

ثانيا: تأثير الأزمات السابقة على القطاع

٢-١ حرب ١٩٦٧

- أسفرت حرب ١٩٦٧ عن خفض إنتاج مصر من النفط بقدر كبير بسبب الدمار الذي لحق بالعديد من حقول النفط.
- تراجع إنتاج النفط في عام ١٩٦٧ بنسبة ١١% إلى ١٠٨.٦ ألف برميل/اليوم

٢-٢ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨

- أدت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ إلى إضعاف إنتاج النفط الذي كان منخفضا بالفعل، حيث خفضت شركات النفط استثماراتها في التنقيب مما أدى إلى عدم وجود اكتشافات نفطية جديدة. وبحلول عام ٢٠٠٩ توقفت الدولة عن تصدير النفط بسبب ارتفاع الاستهلاك والثبات النسبي للإنتاج.
- بدأ إنتاج النفط في التوقف خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٥ عند ٦٧٠ ألف برميل/اليوم.

٢-٣ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

- أدت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وعدم الاستقرار السياسي خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥ إلى تراجع طفيف في الإنتاج نتيجة الوضع الأمني وانخفاض شهية المستثمرين.
- خلال الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٥ تراجع إنتاج النفط بمقدار ٣% إلى ٦٩٠ ألف برميل/اليوم، في أدنى مستوى له منذ بداية الألفية.

ثالثا: تأثير أزمة كوفيد-١٩

يتناول هذا الجزء تحليل تداعيات أزمة كوفيد-١٩ على قطاع النفط في مصر خلال المراحل المختلفة للأزمة، كما يتبين من الشكل ١٥. وقد شهد سوق النفط العالمي عدداً من الصدمات والأحداث الحرجة في الآونة الأخيرة والتي ينبغي تناولها نظراً لحجم تأثيرها عند تقييم الآثار نتيجة انخفاض معدل الأرباح على كل برميل الناجمة عن أزمة كوفيد-١٩ على قطاع النفط في مصر.

كانت صناعة النفط تعاني من الأزمات حتى قبل أزمة كوفيد-١٩، ومنها حرب الأسعار بين الدول الأعضاء في تحالف منظمة +OPEC؛ حيث رفعت السعودية إنتاج النفط لخفض أسعاره وتعزيز تنافسيتها في مواجهة المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة. أسفرت هذه الحرب عن نتائج محورية تمثلت في:

- قابلت روسيا هذا الإجراء برفع أيضاً في إنتاجها لتعويض خسائرها من الإيرادات نتيجة انخفاض معدل الأرباح على كل برميل.
- ارتفع إنتاج النفط العالمي بنسبة ٣% في المتوسط إلى ١٠٣ مليون برميل/اليوم في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ١٠٠ مليون برميل فقط لليوم خلال نفس الفترة من العام السابق وهو ما أدى إلى زيادة المعروض النفطي.
- تراجعت أسعار النفط من ٨١ دولارا للبرميل في أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٦٤ دولارا للبرميل في أكتوبر ٢٠١٩ بسبب تخمة/ وفرة المعروض؛ حيث بلغ الاستهلاك العالمي في ٢٠١٩ نحو ٩٠ مليون برميل/اليوم فقط.
- دفع تراجع الإيرادات، بسبب انخفاض أسعار السوق، تحالف +OPEC والولايات المتحدة إلى خفض إنتاج النفط بمقدار ١٠ مليون برميل/اليوم. ووافقت دول +OPEC على هذا الإجراء بدافع تحقيق مصلحتها الذاتية في تعويض خسائرها من الإيرادات النفطية، ولرغبة الولايات المتحدة في التربح من استخراج النفط الصخري (shale oil).
- أدى فائض المعروض في أسواق النفط إلى تراجع الأسعار من ٧٢ دولارا للبرميل إلى ٦٤ دولارا خلال الفترة مايو-ديسمبر ٢٠١٩، حتى قبل ظهور كوفيد-١٩.

- أدى ظهور كوفيد-١٩ إلى تفاقم هذه الأزمة بشكل أكبر، ففي الربع الأول من ٢٠٢٠ ارتفع الإنتاج إلى نحو ١٠٥ مليون برميل/اليوم تقريبا بسبب استمرار حرب الأسعار العالمية، بينما تراجع الطلب العالمي خلال هذه الفترة من ٩٠ مليون برميل/اليوم إلى ٧٠ مليون برميل وهو ما أدى إلى تراجع أسعار النفط من ٣٠ دولارا للبرميل إلى ٢٥ دولارا ثم إلى ٢١ دولار في إبريل ٢٠٢٠.

ويوضح الشكلان ١٢-١٥ و١٢-١٦ اتجاه كل من الإنتاج النفطي وحركة التجارة به في مصر من يناير ٢٠١٧ إلى أغسطس ٢٠٢٠ على التوالي.

الشكل ١٢-١٥: تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية من النفط الخام في مصر خلال الفترة يناير ٢٠١٧-يناير ٢٠٢٠

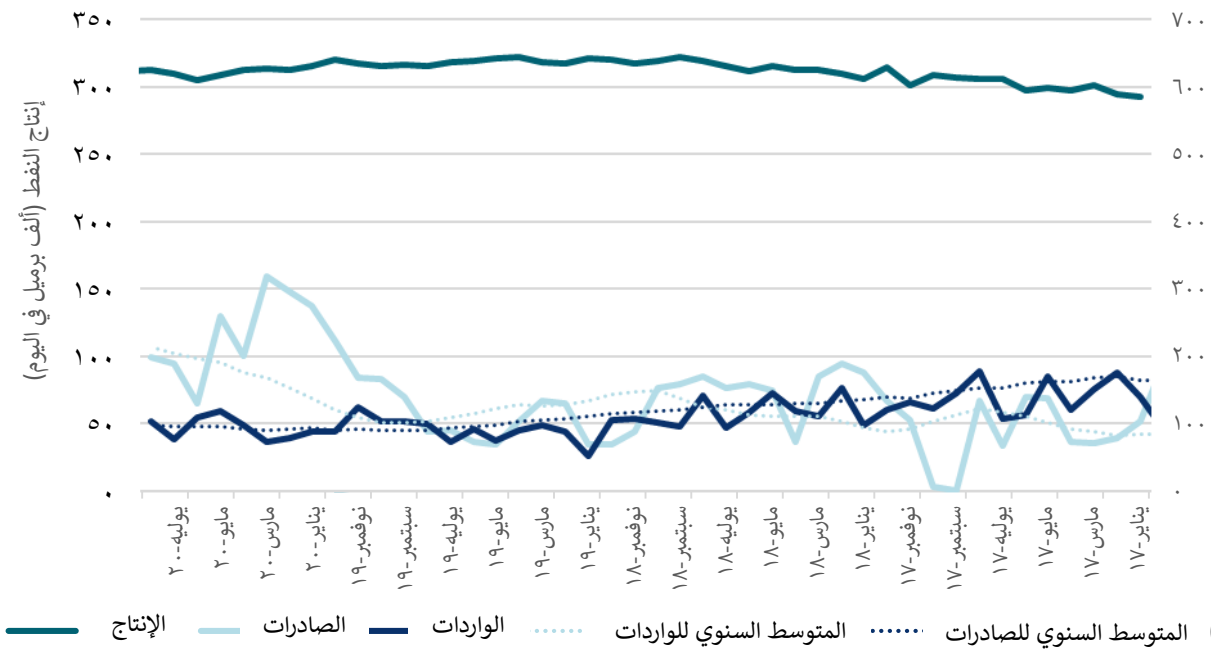

المصدر: JODI Oil.

- **ظل إنتاج النفط** متوقفا عند ٦٢٠ ألف برميل يوميا خلال الفترة ما بين يناير ٢٠١٧ ويناير ٢٠٢٠ نتيجة عدم توقيع أي اتفاقات كبيرة للتنقيب.
- **تراجعت الصادرات خلال نفس الفترة من ١٨٠ ألف برميل في المتوسط إلى ١٠٠ ألف برميل/اليوم** بفعل زيادة الاستهلاك المحلي للطاقة.
- بلغت الواردات النفطية ذروتها خلال فترة انخفاض الأسعار العالمية، حيث ارتفعت إلى ١٧٦ ألف برميل يوميا في نوفمبر ٢٠١٩ مقابل ١٠٠ ألف برميل في نوفمبر ٢٠١٨.
- الأسعار العالمية هي المحرك الرئيسي للواردات وليس الطلب المحلي حيث إن انخفاض الأسعار يمثل فرصة للحصول على كميات إضافية من النفط بأسعار زهيدة.
- تأثرت حركة النقل عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) بشدة والتي تُستخدم كمعيار لقياس التجارة بين دول الخليج وأوروبا.
- بلغت حركة التدفق عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) ذروتها في إبريل ٢٠٢٠ حيث وصلت إلى ١.٧ مليون برميل/اليوم قبل أن تتراجع بحدة إلى ٥٠٩ ألف برميل في شهر يوليو (آخر بيانات متاحة).

الشكل ١٢-١٦: حركة التدفق عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) قبل وخلال أزمة كوفيد-١٩

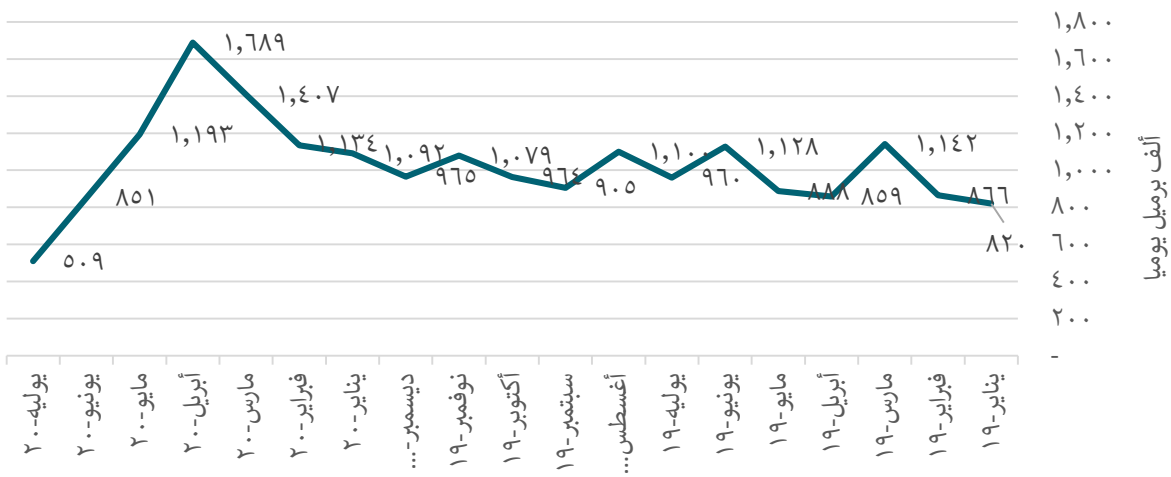

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نقل النفط.

ويقوم التحليل على مجموعة من المفاهيم والافتراضات التالية:

- **صدمة العرض:** تغير كبير في إنتاج النفط على المستويين المحلي أو العالمي.
- **صدمة الطلب:** تغير كبير في استهلاك النفط على المستويين المحلي أو العالمي.
- تتأثر مصر إلى حد بعيد بما يحدث في العالم ومن ثم يشير التحليل بشكل متكرر إلى الموقف الدولي لفهم السوق المحلية.
- يعتمد تحليل المراحل المختلفة لأزمة كوفيد-١٩ في الأساس على البيانات المحلية فيما يتعلق بالإنتاج والواردات والصادرات فضلاً عن الأسعار العالمية (الشكلان ١٢-١٥ و١٢-١٦).
- يتناول التحليل تأثير كوفيد-١٩ على قطاع النفط حتى أكتوبر ٢٠٢٠.

ويبين الجدول التالي تأثير كوفيد-١٩ على قطاع النفط في مصر خلال المراحل الخمسة للأزمة، كما يتوقع الاتجاهات الرئيسية لديناميكيات القطاع بداية من أكتوبر ٢٠٢٠.

الجدول ١٢-٥: مراحل تطور تأثير أزمة فيروس كورونا على قطاع النفط في مصر

المرحلة	تحليل الأثر على قطاع النفط
١. ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩- يناير ٢٠٢٠)	صدمة إيجابية في المعروض العالمي نتيجة حرب الأسعار مما كان له تأثير إيجابي على النحو التالي: • زيادة المعروض من النفط في السوق أدت إلى زيادة تدفقات النفط عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) بنسبة ٣٣% إلى ١,١ مليون برميل/اليوم في يناير ٢٠٢٠ مقارنة بيناير ٢٠١٩، وبنسبة ١٣% مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٩. • تراجع أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض كبير في فاتورة الواردات النفطية المصرية، وارتفاع قدره ٢٣% تقريبا في الواردات (برميل/ يوميا) في يناير ٢٠٢٠ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٩. • ظل إنتاج النفط في مصر مستقرا مع حدوث انخفاض طفيف خلال هذه الفترة. • ظلت الصادرات أيضا مستقرة عند ٨٨,٥ برميل/اليوم خلال ديسمبر ٢٠١٩ ويناير ٢٠٢٠.
٢. بداية انتشار الفيروس (فبراير-مارس ٢٠٢٠)	صدمة سلبية في جانب الطلب على المستويين المحلي والدولي • استمر الإنتاج العالمي في الارتفاع بسبب توقف مفاوضات منظمة +OPEC. • تراجع الطلب العالمي على النفط ٢٢% من ٩٠ مليون برميل/اليوم إلى ٧٠ مليون برميل/اليوم مقارنة بالعام السابق. • أدى انخفاض النشاط الصناعي في مصر إلى تراجع الاستهلاك النفطي رغم ثباته عند ٦٥٦ ألف برميل/اليوم خلال شهري فبراير ومارس ٢٠٢٠، إلا أن الاستهلاك السنوي تراجع بنسبة ٩% في مارس ٢٠٢٠ مقابل ٧٢١ ألف برميل يوميا في مارس ٢٠١٩.

المرحلة	تحليل الأثر على قطاع النفط
٢- بداية انتشار الفيروس (فبراير-مارس ٢٠٢٠) تابع	• استمرت الواردات خلال هذه الفترة في الارتفاع ولكن بمعدل منخفض تراوح بين ٧% و٨%، حيث بلغت أعلى معدل لها منذ عام ٢٠١٧ عند ٣١٨.٥ ألف برميل يوميا في مارس ٢٠٢٠ (الشكل ١٥). • أدى مجموع التغيرات في كل من العرض والطلب إلى تراجع أسعار النفط ١٧% من ٣٠ دولار إلى ٢٥ دولار للبرميل، وهو ما كان له تأثير إيجابي على فاتورة الدعم التي انخفضت بنسبة ٤٧% خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.[١٥]
٣. تفاقم المشكلة (منتصف مارس حتى منتصف مايو ٢٠٢٠)	صدمة سلبية في جانب العرض نتيجة تراجع الإنتاج النفطي على المستويين المحلي والعالمي. • تراجع إنتاج النفط العالمي بنحو ١٤% إلى ٩٠ مليون برميل/اليوم في إبريل ٢٠٢٠ مقارنة بإبريل ٢٠١٩. • تراجع الإنتاج النفطي المحلي بحوالي ٥% في إبريل ٢٠٢٠ مقارنة بإبريل ٢٠١٩ إلا أن ذلك لا يمكن اعتباره أثراً مباشراً لأزمة كوفيد-١٩ وإنما نتيجة لنقص الاستثمارات في التنقيب. • صدمة سلبية في جانب الطلب على المستويين المحلي والدولي بسبب اتفاقية +OPEC وقصور القدرة التخزينية لقطاع النفط المحلي. • نظراً لأن مصر ليست عضواً في +OPEC لم تلتزم بتخفيضات الإنتاج التي فرضتها. • أدى تراجع الإنتاج العالمي إلى هبوط تدفقات النفط عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) بنحو ٤٢% تقريبا من أعلى معدل لها (١.٧ مليون برميل/اليوم) في إبريل إلى ١.٢ مليون برميل/اليوم في شهر مايو. • بداية من إبريل، خفضت مصر وارداتها النفطية بنسبة ٣٧.٣% مقارنة بشهر مارس ٢٠٢٠ وذلك رغم انخفاض أسعار النفط بسبب عدم قدرتها على تخزين وتكرير مزيد من النفط. • ولكن بحلول شهر مايو تم تفريغ سعة للتخزين فارتفعت الواردات النفطية إلى ٢٦٠ ألف برميل يوميا فقط. • اتبعت الصادرات النفطية المصرية نفس الاتجاه؛ حيث بلغت أدنى معدل لها منذ بدء الأزمة في مارس، ثم عاودت الارتفاع بنحو ٦٢% تقريبا خلال الفترة ما بين شهري مارس ومايو.
٤. انحسار الأزمة (منتصف مايو-سبتمبر ٢٠٢٠)	• ظل إنتاج النفط العالمي ثابتا خلال هذه الفترة عند ٩٠ مليون برميل/اليوم وكذلك الإنتاج المصري عند ٦٠٠ ألف برميل/اليوم تقريبا. • نتيجة انخفاض المعروض العالمي ارتفعت أسعار النفط إلى ٣٠ دولار للبرميل في مايو ٢٠٢٠. • تراجعت الواردات بحدة في يونيو ٢٠٢٠ بما يعادل ٥٠% مقارنة بمايو ٢٠٢٠، ثم عادت إلى الارتفاع في شهري يوليو وأغسطس مرة أخرى نتيجة تفريغ مساحة للتخزين مرة أخرى فضلا عن انخفاض الاستهلاك المحلي. • بلغ الطلب على النفط في مصر أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٤ عند ٥٣٧ ألف برميل سنويا. • عاود الطلب المحلي الارتفاع مرة أخرى ومن ثم تراجعت الصادرات بنسبة ٣٥.٥% ما بين مايو ويوليو. • بحلول شهر يوليو شهدت تدفقات النفط عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) تراجعاً حادا بلغ ٥٧% ليصل إلى ٠.٥ مليون برميل/اليوم مقارنة بشهر مايو.
٥. التعافي (بداية من أكتوبر ٢٠٢٠)	• من المتوقع حدوث صدمة إيجابية في جانب الطلب في ظل التعافي الاقتصادي العالمي، وتوقعات ارتفاع الطلب من ٩٠ مليون برميل إلى ٩٩ مليون برميل في العام القادم. • هذه الفترة هي الوحيدة التي تأثر قطاع النفط المصري خلالها سلبا نتيجة انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر فيه، حيث من المستبعد أن تقوم الشركات البريطانية والإيطالية العاملة في مصر بتوقيع أية عقود جديدة سعيا منها لتعويض خسائرها جراء الأزمة. • بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط ٨,٨٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، ولكن يُتوقع تراجعه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، الأمر الذي لن يؤثر فقط على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يستحوذ النفط منها على أكثر من النصف، ولكن سوف يؤدي كذلك إلى تراجع معدل التوسع والإنتاج في القطاع. • من المتوقع ارتفاع تدفقات النفط عبر خط أنابيب سوميد (SUMED oil pipeline) خلال الأشهر القليلة القادمة، ولكن من غير المتوقع أن تعود إلى مستوياتها السائدة قبل أزمة كوفيد-١٩ قبل منتصف ٢٠٢١.

١٥/ https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/٢٠٢٠/٤/٢١/١٧٦٩٨٤٧/

المرحلة	تحليل الأثر على قطاع النفط
٥- **التعافي (بداية من أكتوبر ٢٠٢٠)**	• من غير المتوقع أن تنخفض أسعار الوقود وبالتالي المستوى العام لأسعار السلع بسبب تراجع تكاليف الواردات، في حين يتوقع انخفاض فاتورة الدعم الحكومي؛ حيث بلغت فاتورة دعم الوقود والكهرباء في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٣٨ مليار جنيه، مقابل توقع أن تصل إلى ٥٣ مليار جنيه. • تعد صناعة النفط من الصناعات القليلة التي تستطيع الاستفادة من الفرص الكامنة في أزمة كوفيد-١٩ والتأثير إيجابيا على الاقتصاد، وهو ما نشعر به منذ شهر يناير الماضي، ومن المتوقع أن يستمر في الأجلين القصير والمتوسط، إلا أنه سيكون له تأثير سلبي على المدى البعيد.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ملاحظة: ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيدا من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطورات سواء ما يرتبط بتفشي الفيروس يوما بعد يوم، والذي لا تزال مدته ونطاقه غير معروفين أو تلك المرتبطة بأي مستجدات عالمية أو محلية من شأنها التأثير على التقديرات بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة ومقترحات لمعالجتها

- ظل قطاع النفط يعاني من الضعف المؤسسي حتى قبل ظهور أزمة كوفيد-١٩، والتي كشفت عنها الأزمة بوضوح، وهو ما تسبب في ضعف استجابةمصر للفرص الإيجابية التي حملتها تداعيات كوفيد-١٩ (التراجع الحاد في أسعار النفط بسبب تدابير الإغلاق). في هذا الإطار، يستعرض الجدول التالي أهم أوجه الضعف المؤسسي التي كشفت عنها الأزمة، ومقترحات لعلاجها.

الجدول ١٢-٦: أوجه الضعف المؤسسي التي يعاني منها قطاع النفط في مصر ومقترحات لعلاجها في المستقبل

	أوجه الضعف المؤسسي	مقترحات لعلاجها
الحوكمة	يعتبر ضعف الحوكمة والبيروقراطية المؤسسية من أهم المعوقات التي يعاني منها قطاع النفط في مصر والتي تعمل على إبطاء جهود التنمية في الدولة كونه جزءاً أساسيا من كيان الاقتصاد المصري وهو ما يجعل تحسين وضع القطاع أمرا ضروريا.	هناك حاجة ماسة لتطوير هيكل وزارة البترول الحالي والذي يتسبب في تداخل اختصاصات التنقيب عن النفط مع الغاز تحت مظلة الهيئة المصرية العامة للبترول. ومع بدء هيمنة إنتاج الغاز على النفط أصبح من الضروري وجود هيئتين مستقلتين تختص واحدة منهما بإنتاج الغاز والأخرى بإنتاج النفط.
البنية التحتية	١. كشفت الأزمة عن محدودية البنية التحتية لتكرير النفط في مصر؛ والتي تعمل بطاقة تشغيلية تبلغ ٧٣٥ ألف برميل فقط في اليوم وفي تراجع بفعل تقادم المعدات ونقص الاستثمارات الجديدة. ٢. السبب في مشكلات الطاقة التي تعاني منها مصر لا يرجع إلى نقص الوقود ولكن إلى نقص القدرة التشغيلية اللازمة لإنتاج الطاقة بمعدل يكفي لتلبية الطلب على النفط؛ حيث أدى ضعف البنية التحتية إلى إهدار فرصة زيادة الاستيراد من النفط والاستفادة من انخفاض الأسعار خلال الأزمة.	تحديث وتطوير البنية التحتية لقطاع النفط من حيث الطاقة التخزينية والمعدات وذلك للاستفادة من الفرص الإيجابية المتاحة مثل استغلال انخفاض الأسعار (في الآونة الأخيرة بسبب تداعيات الجائحة) في تخزين النفط لتأمين الاستهلاك في المستقبل.
المخاطر والفرص المستقبلية	**فقدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال النفط،** نتيجة لانخفاض سعر النفط، حيث من المتوقع أن تتراجع في ظل محاولة شركات النفط الأجنبية تعويض خسائرها وعدم وجود حوافز للاستثمار في عقود التنقيب والإنتاج، مما سينتج عنه في المستقبل عجز في الواردات النفطية **بسبب تراجع التوسع والإنتاج في القطاع.**	١- استغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر في الغاز الطبيعي والتوسعات الحالية في إنتاجه في جذب استثمارات جديدة في قطاع النفط وتشجيع استمرار التعاقدات الحالية وتجديدها، وذلك من خلال الاستفادة من انخفاض تكلفة التشغيل الخاصة بإنتاج النفط نظراً لتواجده في نفس أماكن استخراج الغاز الطبيعي، وبالتالي تصبح التكلفة الثابتة للاستثمار في إنتاج النفط أقل كثيرا من الاستثمار في سوق جديد.

	أوجه الضعف المؤسسي	مقترحات لعلاجها
المخاطر والفرص المستقبلية تابع	**تزايد الاعتماد على النفط في المستقبل لانخفاض سعره،** وذلك على الرغم من تنامي البدائل المتاحة، فمن المتوقع ارتفاع الواردات النفطية بصورة كبيرة وتراجع الاستثمارات الموجهة للطاقة المتجددة في ذات الوقت، في الأجل القريب، والتي تعتبر أسرع مصادر الطاقة نمواً وأهمها على المدى الطويل خصوصا في الحالة المصرية.	١- وضع خطة متوسطة/ طويلة الأجل للطاقة المتجددة في مصر من خلال رؤية مستقبلية حقيقية وبأهداف محددة لاستغلال إمكانات مصر في الطاقة الخضراء كمصدر بديل يبني على نجاحات سابقة (مثل مشروع "بنبان" للطاقة الشمسية بالقرب من محافظة أسوان) وألّا يُهمل استكمال هذا الملف نتيجة لوجود بدائل مؤقتة. ٢- الاهتمام بالفرص المتاحة لزيادة الصادرات المصرية في كافة القطاعات الأخرى في ظل تراجع أسعار النفط العالمية؛ ومن ثم تراجع تكلفة الواردات النفطية مما سيؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج الصناعي (أسعار أقل للمدخلات من المواد الخام والسلع) وهو ما يعزز من تنافسية الاقتصاد المصري.
	تطرأ حالياً تغيرات كبيرة على العلاقات الإقليمية داخل منطقة الشرق الأوسط من المتوقع أن تؤثر على قطاع النفط المصري. على سبيل المثال المفاوضات الدولية والاتفاقات التي تبرمها كبار الدول المنتجة للنفط (مثل اتفاقات السلام الأخيرة بين إسرائيل وبلدان الخليج) والتي قد يكون لها تأثير مباشر على سوق النفط العالمي وحصة مصر منه.	استعداد مصر جيدا من خلال التفاوض مع الأطراف المعنية حتى لا يحدث تغيرات في خططها الإنتاجية أو التصديرية نتيجة لهذه الاتفاقات بحيث لا تفقد مزاياها في خططها السابقة أو المستقبلية.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الملحق ١

أصناف النفط وفقا للمحتوى الكبريتي والكثافة

المحتوى الكبريتي: يتم تصنيف النفط الخام وفقا لنسبة الكبريت الذي يحتوي عليه إلى نفط حلو Sweet، تكون نسبة الكبريت فيه منخفضة، ومتوسط المحتوى الكبريتي medium-sweet، ونفط Sour تكون نسبة الكبريت فيه مرتفعة. ويتعين على المنتجين إزالة الكبريت من النفط بعد استخراجه من خلال عملية يُطلق عليها "نزع الكبريت Desulfurization" وهذا هو السبب في تفضيل النفط الحلو نظراً لانخفاض المحتوى الكبريتي به. كما أن عملية تكرير النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت تضر بالبيئة ولذلك تفرض غالبية الأجهزة التنظيمية البيئية نزع الكبريت أولاً قبل الدخول في مرحلة تكريره. وبالتالي يتمتع النفط "الحلو" بقيمة سوقية أعلى من غيره لأنه لا ينطوي على تكاليف لنزع الكبريت.

الكثافة: يتم تحديد درجة كثافة النفط من خلال درجات تتراوح من خفيف، متوسط إلى ثقيل. ويتسم النفط الخام منخفض الكثافة بفعالية أكبر في إنتاج البنزين والديزل، بينما يعد النفط الخام من الدرجة الثقيلة أكثر فعالية في إنتاج المنتجات النفطية الأثقل مثل البيوتان والأسفلت. ويتحدد سعر كل درجة وفقا للطلب على هذه المنتجات النفطية.

ينتج عن تكرير النفط الخام عدة منتجات نفطية مثل **الديزل والبنزين والكيروسين والبيوتان،** تتوقف درجة كفاءتها على نوع النفط (بعد تكريره) المستخدم في إنتاجه.

الملحق ٢

الجدول م١٢-١: معايير النفط الأكثر شيوعا

المعيار	التوصيف
برنت Brent	• يُستخرج من شمال أوروبا بالقرب من ساحل النرويج. • تؤثر عوامل الأسعار في تكاليف النقل من بحر الشمال لمصافي تكرير النفط في لندن. • انخفاض المحتوى الكبريتي فيه يوفر التكاليف الإضافية المرتبطة بعملية نزع الكبريت. • يُنتج جميع المنتجات النفطية بنفس الكفاءة، وبالتالي يشكل أحد مدخلات الطاقة المفيدة في جميع الصناعات. • يشكل ١% فقط من الإنتاج العالمي، على الرغم من أن ثلثي تجارة النفط العالمية تستخدم هذا المعيار لتحديد الأسعار منذ الثمانينيات. • أصبح معيارا شائعا نظرا لأن سعره يعكس قيمة النفط ويضع التكاليف الإضافية في الاعتبار.
West Texas Intermediate (WTI) خام غرب تكساس الوسيط	• يُستخرج من الولايات المتحدة. • السعر يشمل النقل عبر أنابيب لمصافي التكرير في Oklahoma. • نقله خارج الولايات المتحدة غير عملي ومكلف بسبب الطبيعة الجغرافية للحقول المتواجد فيها ولذلك يتم إنتاج وتكرير هذا الصنف داخل الولايات المتحدة ونادرا ما يتم تصديره. • مصنف على أنه من الدرجة الخفيفة مما يجعله أكثر كفاءة في إنتاج البنزين. • نفط حلو وبالتالي لا يتطلب تكاليف إضافية لنزع الكبريت. • أسعاره أقل عرضة للتأثر بعدم الاستقرار السياسي العالمي الذي يؤثر على الإنتاج والنقل نظرا لتداوله محليا.

المعيار	التوصيف
دبي/ عُمان	• يُستخرج من الخليج العربي ويتم تصديره إلى الأسواق الآسيوية. • يتم تسعيره بالين الياباني كون اليابان أحد الاقتصادات الكبرى في آسيا. • مصنف على أنه متوسط الكثافة وينتج جميع المنتجات النفطية بنفس درجة الكفاءة. • حمضي ومن ثم يتضمن تكاليف إضافية لنزع الكبريت.
OPEC Reference basket سلة أوبك المرجعية	• تُستخدم لتقدير قيمة إنتاج النفط في الدول الأعضاء في OPEC • يتحدد السعر على أساس القيمة الترجيحية لمعايير النفط المختلفة في دول الـ OPEC. • يتم حساب المتوسط الترجيحي للكثافة والمحتوى الكبريتي سنويا. وتتراوح درجة كثافته بين متوسطة وثقيلة. • حمضي (ذو محتوى كبريتي مرتفع) في المتوسط.

المصدر: BP Statistical Review, ٢٠١٩.

الملحق ٣

الشكل م١٢-١: مرافق تكرير النفط في مصر وفقا للطاقة التشغيلية

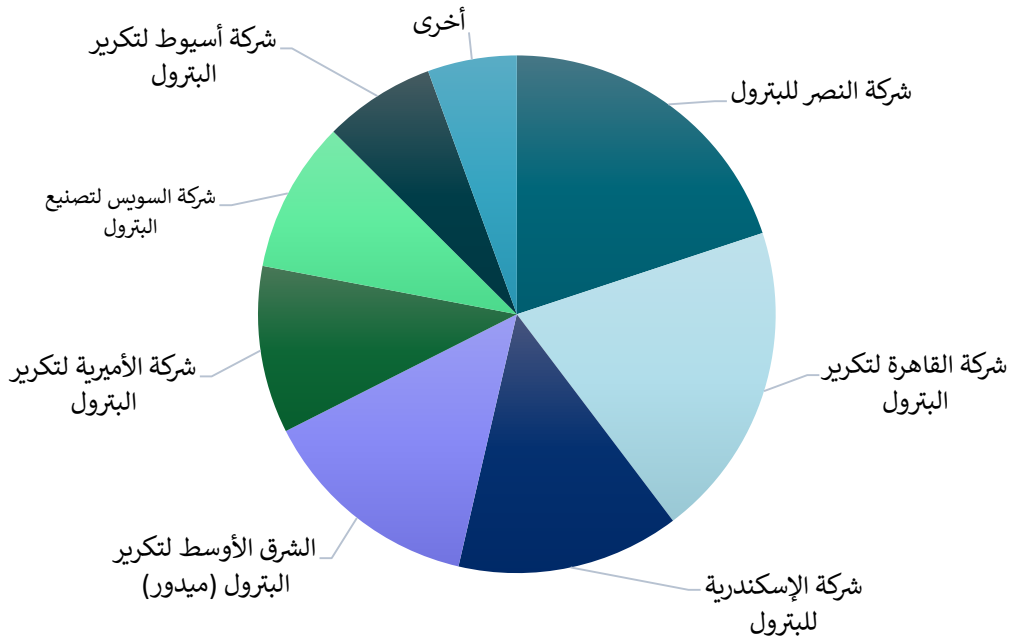

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول.

المراجع

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). 2019. Annual Bulletin of Employment, Wages and Working Hours Statistics. Cairo: CAPMAS.

British Petroleum (BP). 2017. BP Statistical Review of World Energy. BP.

———. 2019. BP Statistical Review of World Energy. BP.

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

أبراج نايل سيتي – البرج الشمالي
الدور الثامن – كورنيش النيل،
القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٤-٣٧ ١٩٠ ٢٤٦ (٢٠٢)
فاكس: ٤٥ ١٩٠ ٢٤٦ (٢٠٢)
بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg
الموقع على شبكة الإنترنت: eces.org.eg
eces.org.eg